مصادر الحديث ومراجعه

دراسة وتعريف

تأليف
سيد عبد الماجد الغوري

الجزء الأول

دار ابن كثير
دمشق - بيروت

مصادر الحديث

ومراجعه

الجزء الأول

الموضوع: علوم الحديث
العنوان: مصادر الحديث و مراجعه 1\2
التأليف: سيد عبد الماجد الغوري

الطبعة الأولى
1431 هـ - 2010 م

الورق: أبيض
ألوان الطباعة: لون واحد
عدد الصفحات: 1488
القياس: 17×24
التجليد: فني
الوزن: 1650 غ

دار ابن كثير
للطباعة و النشر و التوزيع

التنفيذ الطباعي:
مطبعة الريان - بيروت
التجليد:
مؤسسة فؤاد البعينو للتجليد - بيروت

دمشق - سوريا - ص.ب: 311
حلبوني - جادة ابن سينا - بناء الجابي
صالة المبيعات تلفاكس: 2225877 - 2228450
الإدارة تلفاكس: 2243502 - 2458541
بيروت - لبنان - ص.ب: 113/6318
برج أبي حيدر - خلف دبوس الأصلي - بناء الحديقة
تلفاكس: 817857 01 - جوال: 204459 03
www.ibn-katheer.com
info@ibn-katheer.com

ISBN: 978-9953-520-56-8

مصادر الحديث ومراجعه

دراسة وتعريف

تأليف
سيد عبد الماجد الغوري

الجزء الأول
قسم الرواية

دار ابن كثير
دمشق - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدِّمة الكتاب

إنَّ الحَمْدَ لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شُرور أَنْفُسِنا ومن سَيِّئات أعمالنا، من يَهْدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومن يُضْلِلْ فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وَحْدَه لا شريكَ له، وأشهد أنَّ مُحَمَّداً عبدُه ورسولُه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١].

أمَّا بعد! فإنَّ أَصْدَقَ الحديثِ كتابُ الله، وأَحْسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وشَرَّ الأُمُورِ مُحدَثاتُها، وكُلُّ مُحْدَثَةٍ بدعةٌ، وكُلُّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكُلُّ ضلالةٍ في النَّار.

والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّد الأوَّلين والآخرين، صاحبِ الآيات الباهرات في خَلْقِه الكامل، وخُلُقِه العظيم، وعلى آلِه الخِيَرَة، وصحابتِه البَرَرَة، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ، ودَعا بدعوتهم إلى يوم الدِّين.

وبعد: فإنَّ المكتبة الإسلاميَّة تَضُمُّ تراثاً ضخماً، وقد لا يُشبهها في هذه الضخامة والاتِّساع أيُّ مكتبةٍ أخرى على امتدادها عبر الزمان والمكان لأيِّ أمَّةٍ من الأمم الغابرة والحاضرة، فهي بحرٌ محيطٌ لا ساحلَ له، تزخر بالعديد من

الكنوز، والدُّرر، والنوادر، و النفائس من علوم الدِّين وغيره، وهي تشكِّل ثروةً هائلةً، وتراثاً مجيداً للأمَّة الإسلاميَّة الَّتي سادت الأرضَ بخافقيها قروناً طويلةً ومديدةً، ونشرت الإيمانَ، والعلمَ، والمعرفةَ، وأخرجت الأممَ من ظلمات الجهل إلى نور العلم، ومهَّدت لها الطُّرُقَ إلى التوسُّع فيه، والتزوُّد منه. فما قام به علماؤنا في مجالات البحث، والتحقيق، والتصنيف، والتأليف، والدِّراسة، ومحاولة بعثِ هـٰذا التراثِ العظيم ونشره على اتّساعٍ أمرٌ لا مثيلَ له، وقد اهتمُّوا ـ جزاهم الله خيراً ـ بالمكتبة الإسلاميَّة، وبالمصادر وتصنيفها، وإقامة المكتبات وتنظيمها بحيث يَسْهُلُ على الباحثين الوصول إلى بغيتهم بسهولةٍ ويسرٍ.

وكانت فكرة تأليف كتابٍ يعرِّف بجميع مصادر الحديث ومراجعه تراودني منذ انخراطي في سِلك التأليف والتحقيق، وذلك لمَّا شعرت بحاجة طلبة العلم، والباحثين إلى كتابٍ مثله، ثمَّ استطعتُ بفضل الله تعالىٰ أن أقوم بالتأليف فيه في أوقاتٍ متقطعةٍ دون تفرُّغٍ له.

وقد قسمتُ هـٰذا الكتاب إلى قسمين: الأوَّل في تعريف مصادر الرِّواية، والثاني في تعريف مصادر الدِّراية، وحاولتُ قدر المُستطاع أن أعرِّف فيه ما تحتويه المكتبةُ الحديثيةُ من المخطوطات، والمطبوعات.

وكان بودِّي أن أكتب لهـٰذا الكتاب دراسةً مفصَّلةً حول حركة التأليف في الحديث وعلومه مستعرضاً جهودَ العلماء المتقدِّمين، والمتأخِّرين من القرن الأوَّل الهجري إلى القرن الحالي، ولكن لم يتيسَّر لي ذلك بسبب تزاحم الأشغال، وتتابع الرَّحلات، والتنقلات، لكنِّي أعد بذلك إن شاء الله في الطبعة القادمة.

أرجو أن يكون هـٰذا العملُ سادّاً لفراغٍ كبيرٍ في المكتبة الحديثية الَّتي لم تَخْلُ ـ حسب علمي الضعيف ـ عملاً مستقلاًّ كهـٰذا، ولله وحده الفضلُ والمِنَّة، وله وحده الحمدُ والشكر. و أعتذر إلى القراء عمَّا وقع في هـٰذا الكتاب من

أخطاءٍ وملاحظات، وعُذري في ذلك بشريَّتي الضَّعيفة، والمتصفِّحُ للكتاب أَبْصَرُ بمواقع الخلل فيه من مُنشئه.

وأخيراً. . . لا يَسَعُني إلاَّ أن أُوجِّه جزيلَ شُكري للعالم الجليل، الفقيه الداعية: الشيخ يعقوب إسماعيل المنشئ القاسمي (رئيس مجلس التحقيقات الشرعية في بريطانية)، وللعالم المفيد، الأستاذ الفاضل: الشيخ سليمان سُهَيل الزَّبِيْبيّ (أستاذ الفقه في كليتي الشريعة وأصول الدين، في فرع الأزهر بدمشق)، على تشجيعهما الدائم إيَّايَ على الاستمرار في الأعمال العلمية، والذي أدينُ لهما بالفضل عليَّ دائماً، لولا تشجيعهما على ذلك لمَا كان يصل الكثيرُ من أعمالي العلمية مرحلةَ الإكمال والإنجاز، فجزاهما الله عن ذلك خير الجزاء.

أسأل الله تبارك وتعالىٰ أن يتقبَّل هٰذا العملَ خالصاً لوجهه، وخدمةً لحديث نبيِّه ﷺ، ويرزقني نعمةَ الإخلاص وحُسْنَ الختام، إنَّه سميعٌ مجيب، وهو علىٰ كل شيءٍ قدير.

دمشق ٤/ رمضان المبارك ١٤٢٨ هـ
١٥/ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٧ م

كَتَبَه
المُعْتَزُّ بالله تعالىٰ
سيِّد عبد الماجد الغَوْري
samghouri@gmail.com

كلمةٌ في التفريق بين «المصادر» و«المراجع»

قبل أن أبدأ بتعريف مصادر الحديث، ومراجعه؛ أرى لزاماً عليَّ أن أقوم بتعريف كلٍّ من «المصادر» و«المراجع»؛ ليكون القارئ على بيِّنَةٍ من الفرق بينهما:

١ ـ فـ: «المصدرُ» هو كلُّ كتابٍ أساسيٍّ، أو معلوماتٍ تُعْتَبر بمثابة الأساس بالنسبة للدَّارس، وهي تمثِّل المرتكز الذي يبني عليه دراسته، بحيث يُصبح هو أصلاً لا يُمكن لأيٍّ باحثٍ بعده الاستغناء عنه. ومن أمثلة المصادر: «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»، و«تاريخ الطَّبَري»، و«تفسير الطَّبَري»، و«سيرة ابن هشام» وغير ذلك.

٢ ـ و: «المرجعُ» هو كتابٌ يتّصل بمادة الدراسة اتصالاً كلياً، أو جزئياً من خلال معالجةٍ كليةٍ، أو جزئيةٍ لقضيةٍ من قضايا البحث الذي يعالجه الدارسُ.

أو هو كلُّ كتابٍ يستقي من غيره، فيتناول موضوعاً، أو جانباً من موضوعٍ، فيبحث في دقائق مسائله، ومقاصده. ومن أمثلة «المراجع»: «رياض الصالحين» للإمام النَّووي، و«سيرة ابن سيد الناس»، و«البداية والنهاية» لابن كثير، وغير ذلك[١].

---

(١) انظر: «موسوعة المصادر والمراجع» ص: ٤ ـ ٥، و«مصادر الدراسات الإسلامية» ص: ٧.

القسم الأوّل

مصـــادر كتب الرّواية

١ ـ مصادر الأحاديث الصحاح .

٢ ـ الجوامع .

٣ ـ السُّنن .

٤ ـ مصادر الآثار .

٥ ـ الموطّآت .

٦ ـ المصنَّفات .

٧ ـ المسانيد .

٨ ـ المُسْتَخْرَجات .

٩ ـ المُسْتَدْرَكات .

١٠ ـ المَعاجِم الحديثيّة .

١١ ـ معاجم الشيوخ والمَشْيَخات .

١٢ ـ الصُّحف الحديثية .

١٣ ـ الأجزاء الحديثية .

١٤ ـ الأجزاء المختصّة بموضوعٍ واحدٍ.
١٥ ـ الفوائد الحديثية.
١٦ ـ النُّسَخ الحديثية.
١٧ ـ العوالي.
١٨ ـ الأمالي والمجالس.
١٩ ـ مصادر الأحاديث القدسية.
٢٠ ـ مصادر الأحاديث المشتهرة.
٢١ ـ مصادر أحاديث المسلسل.
٢٢ ـ مصادر الأحاديث المرسلة.
٢٣ ـ مصادر الأحاديث الموقوفة.
٢٤ ـ مصادر الأحاديث المُدْرَجة.
٢٥ ـ مصادر الأحاديث الضعيفة.
٢٦ ـ مصادر الأحاديث الموضوعة.
٢٧ ـ مصادر التفسير بالمأثور.
٢٨ ـ مصادر أحاديث الدَّلائل.
٢٩ ـ مصادر أحاديث الشمائل.
٣٠ ـ مصادر الأحاديث في السيرة النبوية.
٣١ ـ مصادر أحاديث الأذكار وعمل اليوم والليلة.
٣٢ ـ مصادر أحاديث الترغيب والترهيب.
٣٣ ـ مصادر أحاديث الزهد والورع ومكارم الأخلاق والآداب.

٣٤ ـ مصادر أحاديث الفضائل في القرآن الكريم.
٣٦ ـ مصادر أحاديث الحِكَم والأمثال.
٣٧ ـ مصادر أحاديث الطِّبّ.
٣٨ ـ مصادر التأليف حول حديث واحد.
٣٩ ـ مصادر التأليف حول موضوعٍ واحدٍ.
٤٠ ـ مجاميع الحديث.
٤١ ـ مصادر أطراف الحديث.
٤٢ ـ مصادر أحاديث الزوائد.
٤٣ ـ مصادر تخريج الحديث.
٤٤ ـ مصادر فهارس الحديث.

١ـ مصادر الأحاديث الصِّحَاح

هي الكتبُ التي التزم فيها أصحابُها ـ حسب شُروطهم، واستقرائهم ـ ذِكْرَ الأحاديث الصحيحة، ولا يَلْزَم من كَوْنِهم التزموا ذلك أن يكونوا قد وفوا بشروط الصِّحَّة المعتبرة عند جُمهور المحدِّثين، إلاّ أن التزامهم بذلك سببٌ لتسمية كُتبهم بـ: «الصِّحَاح»، ولكن لم يستقم هـٰذا بحسب واقع الحال إلاّ للشَّيخين البخاري، ومسلم، وأمَّا سِوَاهُما؛ فقد وقع في تصانيفهم الحَسَنُ، والضعيفُ، ومن أشهر هـٰذه الكتب:

١ ـ **صحيح البخاري: واسمه «الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفي البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

وهو أول ما صُنِّف في الحديث الصحيح، صَنَّفه علىٰ أبواب الفقه، وافتنّ البخاري في الصناعة الحديثية، وفي الترجمة للأبواب، كما أحسن الاستنباطات الكثيرة، والفوائد الجليلة، وغير ذلك مما يَدُلُّ علىٰ غزارة علمه، وعُمْقِ فهمه، هـٰذا إلىٰ جانب تحرِّيه في الرجال والأسانيد، وبهـٰذا احتلَّ «صحيحُ البخاري» المكانَ الأول بعد القرآن الكريم، فعكف الناس علىٰ دراسته، وحفظه، كما اشتغل كثيرٌ من الأئمة في شرحه، وبيان ما تضمَّنه من علومٍ، وفوائدَ، فكان كتابُ البخاري محلَّ حفظ، وعناية، ودراسة، وتقدير الأمة الإسلامية علىٰ مَرِّ الزَّمان.

وقد انتقى البخاريُّ صحيحَه من ستمئة ألف حديث، ولا شكَّ: أنَّ معظم هذه الأحاديث كانت مدوَّنةً في كتب المسانيد، والمصنَّفات الحديثية الأخرى التي دَوَّنها علماءُ القرن الثاني الهجري، وسَمِعَها البخاريُّ عن شيوخه بأسانيدهم إلى مصنِّفيها، لذلك يعبِّر عن كيفية التحمُّل بألفاظ السَّماع.

ومكث البخاريُّ في تصنيفه ست عشرة سنةً، واقتصر فيه على الحديث

الصحيح، وهو أوَّلُ من أفرد الصحيحَ، لكنه لم يستوعب الصحيحَ، فقد صَرَّح بأنَّ ما تركه من الحديث الصحيح أكثر مما أثبت؛ لئلا يطول الكتابُ. ولا يدخل ما فيه من التعاليق، والمتابعات، والشواهد ضِمن الصحيح. وقد استقرأه العلماء؛ ليتبيَّنوا شرط البخاري في تخريج أحاديثه، فوجدوه يشترط إلى جانب عدالة رجال سلسلة إسناده إلى الصحابي، واتصال إسناده أن يكون الراوي اللاَّحق في الطبقة الأولى من الرُّواة عن شيخه، فلو أنَّ الرواة عن الإمام ابن شهاب الزُّهري يقسمون من حيث الحفظ، والإتقان، وطُول صحبتهم له إلى خمس طبقات، فإنَّ البخاري يُخرج لمن هم في الطبقة الأولى من الرواة عن الزهري، فهم شرطُه، وقد يُخرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعابٍ، ومعظمُ حديث الطبقة الثانية يُخرجه تعليقاً، وربما أخرج اليسيرَ من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً، وهذا ينطبق على المُكثرين من الرُّواة، أما غيرُهم؛ فقد اعتمد في تخريج أحاديثهم على الثقة، والعدالة، وقِلّة الخطأ[١].

* شروط البخاري في صحيحه:

للبخاريّ في صحيحه ثلاثةُ شروطٍ، هي: شرطٌ عامٌّ قد نصَّ عليه، وهو شرط الصحّة. وهـٰذا الشرط لم يتفرد به وحده، ولكن شاركه فيه آخرون كالإمام مسلم، وغيره. وشرطان آخران انفرد بهما عن غيره من الأئمة، هما شرطٌ في الرجال، وشرطٌ في اتّصال السند المُعَنْعَن. ونبيِّن هـٰذه الشروطَ الثلاثة فيما يلي:

١ ـ شرط الصحَّة العامّ:

ومعنى هـٰذا الشرط أن تتوفَّر في كلّ حديثٍ يُخرجه البخاريُّ في صحيحه شروط الحديث الصحيح المعروفة، وهي ثقة الرواة، والاتّصال فيما بينهم، وخُلوّ الحديث من الشُّذوذ، والعِلَل.

هـٰذا الشرطُ ـ فضلاً عن معرفته بالاستقراء ـ قد عُرف بنصّ البخاري عليه، قال: «ما أدخلتُ في كتاب الجامع إلاَّ ما صحّ»[٢].

---

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ص: ٣١٨ ـ ٣١٩.

(٢) علوم الحديث: ص: ٢٢.

بل عُرف هـٰذا الشرطُ أيضاً من تسمية الكتاب، حيث سَمَّاه هو: «الجامع المسند الصحيح المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيّامه»[1]. .

٢ ـ شرط البخاريّ في الرجال:

إنَّ هـٰذا الشرط هو أهَمُّ الأسباب التي جعلت «صحيح البخاريّ» مقدَّماً على غيره مِن كتب الحديث، وأوّلُ مَن بيَّنه مِن العلماء أحسنَ بيان ـ هو الإمام الحازمي ـ يقول ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه: «شروط الأئمة الخمسة»: إنّ الرواة المُكثِرين مِن الحديث، كالزهريّ، ونافع، والأعمش، وقتادة وغيرهم لهم رواةٌ يروون عنهم. وهؤلاء الرواة الذين يروون عن المُكثِرين يتفاوتون فيما بينهم من حيث الضَّبطُ والإتقانُ مِن جهةٍ، ومن حيث ملازمتهم للراوي المُكثر مِن جهةٍ ثانية.

وبالتَّالي فبعضُ الرواة يَصْلُح لأن يُخْرَجَ لهم في الأصول، وبعضُهم لا يصلح أن يُخْرَجَ لهم إلاَّ في الشواهد، والمتابعات. وهـٰذا بابٌ فيه غموضٌ.

وقَسَّم الحازميُّ[2] الرواةَ عن المُكثرين إلى خمس طبقاتٍ.

وجعل في الطبقة الأولىٰ مَن جَمع بين الحفظ، والإتقان، وبين طول الملازمة للراوي المُكثر.

وفي الطبقة الثانية مَنْ كان حافظاً مُتقِناً، ولكنّه لم يلازم الراويَ المُكثِرَ إلاّ مدّةً يسيرةً.

وفي الطبقة الثالثة مَن طالت ملازمتهم للراوي المُكثِر؛ غير أنَّهم لم يسلموا مِن غوائل الجرح، فَهُمْ بين الردّ، والقَبول.

وفي الطبقة الرابعة مَن لم تَطُلْ ملازمتُهم للراوي المُكثِر، ولم يسلموا مِن غوائل الجرح.

وفي الطبقة الخامسة من كانوا من الضعفاء، والمجاهيل.

إذا عُرف هـٰذا نقول: إنَّ شرط البخاري في الرجال هو أن يُخرِجَ مِن حديث

---

(١) علوم الحديث: ص: ٢٢.

(٢) انظر معنى هـٰذا الكلام الآتي في: «شروط الأئمة الخمسة»، ص: ١٥١ ـ ١٥٣.

أهل الطبقة الأولىٰ في الأصول، وقد يُخرج من أحاديث أهل الطبقة الثانية في المتابعات، والشواهد.

قال الحازمي[1]: «فَمَنْ كان في الطبقة الأولى فهو الغايةُ في الصحّة، وهو غايةُ مَقصد البخاري».

وقال الحافظ ابن حجر: «فأمّا الطبقة الأولىٰ؛ فَهُمْ شرط البخاري، وقد يُخرج مِن حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمده مِن غير استيعاب»[2].

٣ ـ شرط البخاري في اتّصال السند المُعَنْعَن:

للبخاريّ شرطٌ في اتّصال السَّند المُعَنْعَن، وهو أيضاً أحدُ الأسباب التي جَعلتْ صحيحَه مقدَّماً على غيره. نُوضِّحه فيما يأتي:

إنّ جمهور أهل الحديث على أنَّ السند المعنعن مِن قبيل المتّصل بشرطين:

الأوّل: اتِّصالُ الراوي بمن روى عنه بالعنعنة.

الثاني: أن يكونَ الذي روى بالعنعنة غير مدلِّسٍ.

واتّفقوا على هٰذا من حيثُ الجملة، لكنّهم اختلفوا مِن حيث التفصيل. اختلفوا فيما يَثبت به الاتِّصالُ بمن روى عنه: هل يثبت الاتِّصالُ بالنصّ على اجتماعهما فحسب، أو يثبت الاتِّصالُ بالمعاصرة، وإمكانية الاجتماع مع انتفاء الموانع؟ أو يثبت بغير ذلك؟

إنَّ شرط البخاري في اتّصال السند المعنعن هو ثبوتُ اتِّصال الراوي بمن روى عنه بالعنعنة بالنصّ، دون الاكتفاء بالمعاصرة وإمكانية اللقاء فقط[3].

قال الحافظ ابن حجر: «إنَّ مسلماً كان مذهبُه ـ على ما صَرَّح به في مقدّمة صحيحه، وبالَغَ في الردّ على مَن خالفه ـ أنّ الإسناد المعنعن له حكمُ الاتّصال إذا تعاصر المُعنعِن، ومَن عَنْعَنَ عنه؛ وإن لم يثبت اجتماعهما، إلاَّ إنْ كان المُعَنْعِنُ مدلِّساً.

---

(١) شروط الأئمة الخمسة: ص: ١٥١.

(٢) هدي الساري: ص: ٩.

(٣) مناهج المحدثين العامة والخاصة: ص: ٩٤ ـ ٩٥.

والبخاريُّ لا يحمل ذلك على الاتّصال حتّى يَثبت اجتماعُهما، ولو مرّةً. وقد أظهر البخاريّ هـٰذا المذهب في تاريخه، وجرى عليه في صحيحه، وأكثر منه، حتّى إنّه ربّما خَرَّج الحديثَ الذي لا تعلُّقَ له بالباب جملةً إلاَّ ليبيِّنَ سماعَ راوٍ مِن شيخه ـ حيث يكون هناك طعنٌ، أو شكٌّ في السماع ـ، لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئاً معنعناً. . . وهـٰذا ممّا ترجَّح به كتابُه؛ لأنّا وإنْ سلّمنا ما ذكره مسلمٌ من الحكم بالاتّصال، فلا يخفى: أنّ شرط البخاريّ أوضَحُ في الاتّصال، والله أعلم»[1].

* معلَّقات البخاري:

وأمّا معلَّقاتُ «صحيح البخاري» فأحسنُ مَن تكلَّم فيها هو الحافظُ ابن حجر، قال رحمه الله تعالى: «الأحاديث المرفوعة التي لم يُوصِل البخاريُّ إسنادَها في صحيحه: منها ما يُوجَد في موضعٍ آخر من كتابه، ومنها ما لا يوجد إلاَّ معلَّقاً.

فأمّا الأوّل: فالسَّبَبُ في تعليقه: أنَّ البخاريّ مِن عادته في صحيحه أن لا يُكرِّر شيئاً إلاَّ لفائدةٍ. فإذا كان المتنُ يشتمل على أحكامٍ كرَّره في الأبواب بحسبها، أوقطَّعه في الأبواب إذا كانت الجملة يمكن انفصالها مِن الجملة الأخرىٰ. ومع ذلك فلا يكرِّر الإسناد، بل يغاير بين رجاله، إمَّا شيوخه، أو شيوخ شيوخه، ونحو ذلك.

فإذا ضاقَ مَخْرَجُ الحديث، ولم يكن له إلاَّ إسنادٌ واحدٌ، واشتمل على أحكامٍ، واحتاج إلى تكريرها؛ فإنّه والحالةُ هـٰذه إمّا أن يختصر المتنَ، أو يختصر الإسنادَ. وهـٰذا أحدُ الأسباب في تعليقه الحديثَ الذي وصله في موضع آخر.

وأمَّا الثاني: وهو ما لا يُوجَد فيه إلاَّ معلَّقاً فهو على صورتين: إمّا بصيغة الجزم، وإمّا بصيغة التمريض.

فأمّا الأوّل: (أي: المعلَّق بصيغة الحزم) فهو صحيحٌ إلى مَن علَّقه عنه، وبقي النظر فيما أبرز مِن رجاله، فبعضه يلتحق بشرطه.

والسبب في تعليقه له: إمَّا لكونه لم يَحْصَلْ له مسموعاً، وإنَّما أخذه على طريق المذاكرة، أو الإجازة، أو كان قد خرَّج ما يقوم مقامَه، فاستغنى بذلك عن إيراد هـٰذا المعلَّقِ مستوفي السياق، أو لمعنًى غير ذلك.

---

(١) هدي الساري: ص: ١٢.

وبعضُه يتقاعد عنِ شرطه؛ وإنْ صَحَّحه غيرُه، أوحَسَّنه، وبعضُه يكون ضعيفاً مِن جهة الانقطاع خاصةً.

وأمّا الثاني: وهو المُعَلَّقُ بصيغة التمريض ممّا لم يُورده في موضعٍ آخر. فلا يوجد فيه ما يلتحق بشرطه إلاَّ مواضعَ يسيرةٍ، قد أوردها بهذه الصيغة؛ لكونه ذكرها بالمعنىٰ . . .

نعم فيه ما هو صحيحٌ وإنْ تقاعد عن شرطه، إمَّا لكونه لم يُخرج لرجاله، أو لوجود علَّةٍ فيه عنده. ومنه ما هو حَسَنٌ. ومنه ما هو ضعيفٌ، وهو على قسمين: أحدهما ما ينجبر بأمرٍ آخر. وثانيهما ما لا يرتقي عن مرتبة الضعيف، وحيث يكون بهذه المثابة فإنّه يبيِّن ضعفَه، ويصرِّح به حيث يورده في كتابه»[(١)].

حُكم المعلَّقات عند البخاري:

يتلخَّص من كلام الحافظ ابنِ حجر حكمُ معلَّقات البخاري في الآتي:

١ ـ منها معلَّقاتٌ بصيغة الجزم صحيحةٌ على شرطه.

٢ ـ ومنها معلَّقاتٌ بصيغة الجزم صحيحةٌ، ولكنّها ليست على شرطه.

٣ ـ ومنها معلَّقاتٌ بصيغة الجزم، ضعيفةٌ بسبب الانقطاع.

٤ ـ ومنها معلَّقاتٌ بصيغة تمريضٍ، وهي صحيحةٌ ليست على شرط البخاري.

٥ ـ ومنها معلَّقاتٌ بصيغة تمريضٍ، وهي حَسَنةٌ.

٦ ـ ومنها معلَّقاتٌ بصيغة تمريضٍ، وهي ضعيفةٌ[(٢)].

وقد ذكر ابن حجر أمثلةً لكلٍّ هـٰذه الأقسام مِن المعلَّقات، ثمّ قال: «فقد لاحَ بهذه الأمثلة، واتَّضح: أنَّ الذي يتقاعد عن شرط البخاريّ مِن التعليق الجازم جملةٌ كثيرةٌ. وأنَّ الذي علَّقه بصيغة التمريض متى أورده في معرض الاحتجاج، والاستشهاد؛ فهو صحيحٌ، أو حَسَنٌ، أو ضعيفٌ منجبر. وإنْ أورده في معرض

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح: (١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦)
(٢) انظر: «مناهج المحدِّثين العامة والخاصة» ص: ١٢٦ ـ ١٢٧.

الردّ؛ فهو ضعيفٌ عنده. وقد بيّنا: أنّه يُبيِّن كونه ضعيفاً. والله الموفق. وجميع ما ذكرناه يتعلّق بالأحاديث المرفوعة»[١].

*** ترتيب الصحيح:**

وقد رَتَّب البخاريُّ أحاديثَ صحيحه على الموضوعات، والأبواب، واعتنى بالفوائد الفقهية، والنُّكات الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرةً فرَّقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، مِمّا ييسِّر للفقهاء وطُلَّابهم الرجوعَ إليها، والاستنباطَ منها[٢]، وهي توضح سعةَ علم البخاري بفقه الحديث.

*** تكرارُ الحديث عند البخاري:**

قال الحافظ ابن حجر: «قال الحافظ أبو الفضل محمَّد بن طاهر المَقْدِسي: اعْلَمْ: أنَّ البخاريَّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ كان يذكر الحديثَ في كتابه في مواضع، ويَستدِلُّ به في كلِّ بابٍ بإسنادٍ آخر، ويَستخرج منه بحُسن استنباطه، وغزارة فقهه معنى يقتضيه البابُ الذي أخرجه فيه. وقلَّما يُورد حديثاً في موضعين بإسنادٍ واحدٍ ولفظٍ واحدٍ، وإنَّما يُورده مِن طريقٍ أخرى لمعانٍ نذكرها ـ والله أعلم بمراده منها ـ:

١ ـ فمنها: أنَّه يُخرج الحديثَ عن صحابيٍّ، ثمَّ يُورِدهُ عن صحابيٍّ آخر، والمقصودُ منه أنْ يُخرِج الحديثَ عن حدِّ الغرابة. وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية، والثالثة، وهَلُمَّ جرّاً إلى مشايخه، فيعتقد مَنْ يرى ذلك مِن غير أهل الصَّنعة: أنَّه تكرارٌ، وليس كذلك، لاشتماله على فائدة زائدة.

٢ ـ ومنها: أنَّه صَحَّح أحاديثَ على هٰذه القاعدة، يَشتمل كلُّ حديثٍ منها على معانٍ متغايرةٍ، فيُورده في كلِّ بابٍ من طريق غير الطريق الأولىٰ.

٣ ـ ومنها: أحاديثُ يَرويها بعضُ الرُّواة تامَّةً، ويرويها بعضُهم مختصرةً، فيُوردها كما جاءت ليُزيل الشبهةَ عن ناقليها.

٤ ـ ومنها: أنَّ الرُّواة ربَّما اختلفتْ عباراتهم، فحَدَّث راوٍ بحديثٍ فيه كلمةٌ

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح: (١/ ٣٢٦ ـ ٣٤٢).

(٢) انظر: «هدي الساري»: ص: ٦.

تحتمل معنى، وحَدَّث به آخرُ فعبَّر عن تلك الكلمة بعينها بعبارةٍ أخرى، تحتمل معنى آخر، فيُورده بطُرقه؛ إذا صَحَّتْ على شرطه، ويُفْرِد لكلِّ لفظةٍ باباً مفرداً.

٥ ـ ومنها: أحاديثُ تعارَضَ فيها الوصلُ، والإرسالُ، ورَجَح عنده الوصل، فاعتمده، وأورد الإرسالَ منبِّهاً على أنَّه لا تأثيرَ له عنده في الوصل.

٦ ـ ومنها: أحاديثُ تعارَضَ فيها الوقفُ، والرفعُ. والحُكْمُ فيها كذلك.

٧ ـ ومنها: أحاديثُ زادَ فيها بعضُ الرُّواة رجلاً في الإسناد، ونَقَصَه بعضُهم، فيُوردها على الوجهين، حيث يَصِحُّ عنده: أنَّ الراوي سمعه مِن شيخٍ حَدَّثه به عن آخر. ثمَّ لقي الآخرَ، فحدَّثه به، فكان يَرويه على الوجهين.

٨ ـ ومنها: أنَّه ربَّما أورد حديثاً عَنْعَنَهُ راويه، فيُورده مِن طريقٍ أخرى مصرِّحاً فيها بالسَّماع، على ما عُرف مِن طريقته في اشتراط ثبوت اللِّقاء في المُعَنْعَن.

فهذا جميعه فيما يتعلَّق بإعادة المتن الواحد في موضعٍ آخر، أو أكثر.

٩ ـ وأمَّا تقطيعُه للحديث في الأبواب تارةً، واقتصارُه منه على بعضه أخرى؛ فذلك؛ لأنه إنْ كان المتنُ قصيراً، أو مرتبطاً بعضُه ببعض، وقد اشتمل على حُكمَين فصاعداً؛ فإنَّه يُعيده بحسب ذلك، مراعياً مع ذلك عدم إخلائه مِن فائدةٍ حديثيةٍ، وهي إيرادُه له عن شيخٍ سِوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك، كما تقدَّم تفصيلُه، فنستفيد بذلك تكثير الطُرق لذلك الحديث.

١٠ ـ وربَّما ضاقَ عليه، فخرج الحديثُ حيث لا يكون له إلاّ طريقٌ واحدةٌ، فيتصرَّف حينئذٍ فيه، فيُورده في موضعٍ موصولاً، وفي موضعٍ معلَّقاً.

١١ ـ ويُورده تارةً تامَّاً، وتارةً مقتصراً على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب.

وقد حكىٰ بعضُ شُرَّاح البخاري: أنَّه (أي: البخاري) قال: لكنِّي لا أُريد أن أُدخل فيه (أي: الصحيحَ) مُعاداً.

وهو يقتضي (والكلام لابن حجر): أنَّه لا يتعمَّد أن يُخرج في كتابه حديثاً مُعاداً بجميع إسنادِه، ومتنِه. وإنْ كان قد وقع له مِن ذلك شيءٌ؛ فعن غير قصد، وهو قليلٌ جدًّا.

وإذا تقرَّر ذلك؛ اتَّضح: أنَّه لا يُعيد إلاَّ لفائدةٍ، حتَّىٰ لو لم تظهر لإعادته فائدةٌ

مِن جهة الإسناد، ولا مِن جهة المتن؛ لكان ذلك لإعادتِه لأجل مُغايرة الحكم الذي تَشتمل عليه الترجمةُ الثانيةُ موجباً؛ لئلاّ يُعَدَّ مكرَّراً بلا فائدةٍ.

كيف وهو لا يُخليه مع ذلك مِن فائدةٍ إسناديةٍ، وهي إخراجُه للإسناد عن شيخ غير الشيخ الماضي، أو غير ذلك على ما سبق تفصيله. وهٰذا بَيِّنٌ لمن استقرأ كتابَه، وأنصف مِن نفسه، والله الموفِّق لا إلٰه غيره»[1].

جميعُ ما في «صحيح البخاري» من الأحاديث الموصلة بلا تكرير (٢٦٠٢) حديثاً، ومن المتون المعلَّقة المرفوعة التي لم يصلها في موضعٍ آخر من الجامع (١٥٩) حديثاً، وجميعُ أحاديثه بالمكرَّر سِوى المعلَّقات، والمتابعات (٧٣٩٧) حديثاً، وجملةُ ما في الكتاب من التعاليق (٩٠٨٢) حديثاً، وجملة ما فيه من المتابعات (٣٤٤). فجميعُ ما في الكتاب على هذا المكرَّر (٩٠٨٢) حديثاً، وهذا الرقم لا يشتمل على ما في الكتاب من الموقوفات على الصَّحابة والمقطوعات عن التابعين فمَن بعدهم[2]، وقد بيَّن الحافظُ ابن حجر: أنَّ الإمام البخاري ترك كتابَه مسوَّدةً حين وفاته دون تبييضٍ، لذلك تَصرَّف الناقلون لكتابه في تقديم بعض التراجم على بعض أحياناً، فلم يقع في ترتيبِ أصحاب المناقب ـ مثلاً ـ مراعاة الأفضلية، ولا السابقية، ولا الأسنية، وهذه جهات التقديم في الترتيب، فلما لم يُراع واحدٌ منها؛ دَلَّ على أنه كتب كلَّ ترجمةٍ على حِدَةٍ، فضَمَّ بعضُ النَّقَلة بعضها إلى بعضٍ حسبما اتفق[3].

*** من مصطلحات «صحيح البخاري»:**

قَالَ بَعْضُ النَّاسِ:

قال الإمام البخاري هٰذه العبارةَ في مواضع معدودةٍ من صحيحه، بلغت نحو (٢٥) موضعاً عَقِبَ ذكر ترجَمة الباب: «وقال بعضُ الناس»، وذلك ردّاً على مَن رأى غير رأيه في تلك المسائل، أو الأبواب. واشتهر من غير تحقُّقٍ: أنَّ البخاريَّ

---

(١) هدي الساري: ص: ١٥.

(٢) انظر: هدي الساري: ص: ٦٤٨، ٤٧٠، ٤٧٨، وانظر: «أعلام المحدثين» للدكتور أبي شهبة، ص: ٥٣ حاشية: (٣).

(٣) فتح الباري: ٧: ٩٣.

يعني بجميع ذلك القولِ: الإمامَ أبا حنيفة، رحمه الله تعالى. وهٰذا غيرُ مطَّردٍ كما نبَّه إليه غيرُ واحدٍ من العلماء.

قال محدِّثُ العصر الإمامُ محمَّد أنور شاه الكَشْمِيري ـ رحمه الله تعالى ـ في: «فيض الباري على صحيح البخاري»[1] في كتاب الزكاة في (بابٌ في الرِّكازِ... وقال بعضُ الناس..): «أعلَمْ: أنَّ هٰذا أوَّلُ موضعٍ استعمل المصنِّفُ ـ البخاريُّ ـ فيه هٰذا اللفظَ. ولم يُرِدْ به أبا حنيفة في جميع المواضع كما زُعِمَ، وإنْ كان المرادُ هاهنا هو الإمامُ الهُمَام، بل المرادُ في بعضها عيسى بنُ أبان، وفي بعضٍ آخَرَ: الشافعيُّ نفسُه، وفي آخر: محمَّدُ ـ بنُ الحسن ـ.

ثم هٰذا اللفظُ: (وقال بعضُ الناس...) لا يستعمله المصنِّفُ للردِّ دائماً، بل رأيتُه قد يقولُ: (بَعضُ الناس...) ثم يختارُه وقد يتردَّدُ فيه».

* رُواة الصحيح:

وقد تحمَّل تلاميذُ البخاري صحيحَه عنه، وأبرزهم:

١ ـ محمد بن يوسف بن مطر الفِرَبْري (المتوفى سنة ٣٢٠هـ).

٢ ـ وإبراهيم بن معقل النَّسَفي (المتوفى سنة ٢٩٥هـ).

٣ ـ وحَمَّاد بن شاكر (المتوفى سنة ٣١١هـ).

٤ ـ وأبو طلحة منصور البزدوي (المتوفى سنة ٣٢٩هـ).

٥ ـ والحسين بن إسماعيل المَحَامِلي (المتوفى سنة ٣٣٠هـ).

وقد اشتهرت روايةُ الفربري خاصّةً، حيثُ تحمَّلها اثنا عشر عالماً مما أكسبها انتشاراً في الآفاق[2][3].

---

(١) ٣/ ٥٤.

(٢) راجع: «إفادة التصحيح برواة الجامع الصحيح» لابن رشيد، و«البحر الذي زخر» للسيوطي.

(٣) انظر: «بحوث في تاريخ السنة المشرَّفة»: ص: ٣١٨ ـ ٣٢٠.

٢ ـ صحيح مسلم: واسمُه: «المُسْنَد المختصَر من السُّنن بنقل العَدل عن رسول الله ﷺ»[١]: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجَّاج القشيري النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ).

صَنَّف الإمامُ مسلم صحيحَه على أبواب الفقه، وقد اختار أحاديث كتابه من ثلاثمئة ألف حديث مسموعة، وتحرَّىٰ في الرجال، والمتون، وجمع طرق الحديث الواحد في مكانٍ واحدٍ من كتابه، مما يسهِّل الرجوع إليها، واستنباط الأحكام منها. وهو جامعٌ لأقسام الحديث، لكن أحاديث التفسير فيه قليلةٌ؛ لأنه لا يعوِّل على الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين ـ ومعظمُ التفسير منقولٌ عنهم ـ بل شرطه الأحاديث المرفوعة، ولم يقع فيه من التعليقات سِوى اثنا عشر حديثاً.

ووَضَّح: أنه وَضَع فيه ما أجمعوا عليه، وليس كلُّ الأحاديث الصحيحة عنده، «وعنى بذلك ما وجد عنده فيه شرائط الصحة المُجْمَع عليها، وإن لم يظهر اجتماعُها في بعض الأحاديث عند بعضهم»[٢]. واستغرق تصنيفُه خمس عشرة سنة[٣]، ويسوق الأحاديثَ برمتها من غير تقطيع، لكونه لم يقصد لما تصدَّى له البخاري من استنباط الأحكام ليبوِّبها به عليه، ويقطِّع الحديث بسببها[٤].

*** تكرار الحديث عند مسلم:**

بَيَّن الإمامُ مسلم منهجَه في تكرار الحديث، فقال في مقدمة صحيحه: «إنَّا نعمد إلى جملة ما أُسند مِن الأخبار عن رسول الله ﷺ فنُقسِّمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقاتٍ من الناس، على غير تكرارٍ، إلاَّ أن يأتي موضعٌ لا يُستغنى فيه عن ترداد حديثٍ فيه زيادة معنى، أو إسنادٌ يقع إلى جنب إسناد لعلَّةٍ تكون هناك؛ لأنَّ المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقامَ حديثٍ تامٍّ. فلا بُدَّ مِن إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا مِن الزيادة، أو أن يُفَصَّل ذلك المعنى من جملة الحديث

---

(١) ابن الصلاح: «صيانة صحيح مسلم من الغلط» ص: ٧٥، والسخاوي: «غنية المحتاج» ص: ٤٤.

(٢) الذهبي: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٥٨٩).

(٣) انظر: «صيانة صحيح مسلم» ص: ١٠١، «غنية المحتاج»: ص: ٥١ ـ ٥٢.

(٤) انظر: «علوم الحديث»: ص: ١٧ حاشية: (١).

على اختصاره إذا أمكن. ولكِنْ تفصيلُه ربَّما عَسُرَ من جملته، فإعادتُه بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم.

فأمَّا ما وجدنا بُدّاً من إعادته بجملته من غير حاجة منا إليه، فلا نتولّى فعلَه إنْ شاء الله تعالى».

ويبلغ عددُ حديثه (٤٠٠٠) حديث سِوى المكرَّر[١]، وقد قيل إنه - يعني بالمكَّرر - اثنا عشر ألف حديث[٢]، ولكن الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رَقَّم أحاديثه دون المكرَّر منها، فبلغت (٣٠٣٣) حديث. وبلغت عنده بالمكرَّر (٥٧٧٧) حديث عدا المتابعات، والشواهد التي تبلغ (١٦١٨) حديث، فيكون مجموعُ أحاديثه بالمكرَّر في طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي (٧٣٨٨) حديث[٣]، وهو قريبٌ من عدد أحاديث «صحيح البخاري» بالمكرَّر، فقد بلغت (٧٣٩٣) حديث على ما حَرَّره الحافظُ ابن حجر[٤]. وأمَّا حسب إحصاء فنسنك؛ فتبلغ أحاديث «صحيح مسلم» بالمكرَّر (٥٧٨٨) حديث[٥].

وقد خَرَّج مسلمٌ أحاديثَ صحيحه عن مئتي شيخ وعشرين شيخاً[٦]، وقد خَرَّج فيه عن رجال الطبقة الأولى، وهم الحُفّاظ المُتقِنون، والطبقة الثانية، وهم المستورون المتوسِّطون في الحفظ، والإتقان، ولم يخرج فيه لأحدٍ ممَّن اتفق العلماء - أو أكثرهم - على تضعيفه، وتركه. وقد بَيَّن منهجَه في مقدمة كتابه، لكن العلماء اختلفوا في فهم المراد من تصريحه بأنه يخرِّج أحاديثَ الحُفَّاظ المتقنين،

---

(١) انظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٥٨٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٦)، «غنية المحتاج» ص: ٤٣.

(٢) الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه لمحمد عبد الرحمن الأحمد المحمد: ٨٨ - ٨٩ (أطروحة مكتوبة على الآلة مقدمة إلى الجامعة الزيتونية بتونس، عام ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).

(٣) هدي الساري: ص: ٥٦٥.

(٤) مفتاح كنوز السنة: هـ - و.

(٥) بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ص: ٣٢١ - ٣٢٨.

(٦) تهذيب الكمال: (٣: ١٣٢٤ - ١٣٢٥)، و: «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٥٨ - ٢٦١)، وقال السخاوي: «غنية المحتاج» (ص: ٣٤): «أنهم مائتا شيخ وسبعة عشر شيخاً».

وما رواه المستورون، والمتوسِّطون في الحفظ، والإتقان، ويُهمِل ما رواه المُتَّهَمون عند بعض أهل الحديث، أو الأكثر منهم[1].

* شروط الإمام مسلم:

١ ـ شرط الصحّة العامّ:

قال ابن الصَّلاح: «شرطُ مسلمٍ في صحيحه أن يكون الحديثُ متَّصِلَ الإسناد، بنقل الثقة عن الثقة من أوّله إلى منتهاه، سالماً مِن الشُّذوذ، ومِن العِلّة. وهـٰذا هو حدُّ الحديث الصحيح في نفس الأمر»[2].

ونصَّ مسلمٌ على شرط الصحّة العامّ هـٰذا في صحيحه، وفيما نُقل عنه أيضاً، قال: «ليس كلّ شيء عندي صحيحٌ وضعتُه ههنا. إنّما وضعتُ ههنا ما أجمعوا عليه»[3].

وقال النَّووي: «بَلَغنا عن مَكِّيِّ بن عَبْدَان ـ أحد حفّاظ نيسابور ـ: أنّه قال: سمعتُ مسلماً يقول: عرضتُ كتابي هـٰذا على أبي زُرْعَة الرَّازي، فكلُّ ما أشار: أنَّ له عِلَّةً تركتُه، وكلّ ما قال: إنَّه صحيحٌ، وليس له عِلَّةٌ خرَّجتُه. وذكر غيرُه ما رواه الحافظُ أبو بكر الخطيب البغدادي بإسناده عن مسلم ـ رحمه الله ـ قال: صنَّفتُ هـٰذا المسندَ الصحيح مِن ثلاثمئة ألف حديث مسموعة»[4].

فهذه نُقولٌ عن مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ صريحةٌ في وصف كتابه بالصحّة.

٢ ـ شرطُ مسلمٍ في الرجال:

صرَّح الحازميُّ: أنَّ شرط مسلم في الرجال هو أهلُ الطبقة الثانية من الطبقات الخمس، التي ذكرها للرواة عن المُكثِرين، ومَثَّل بالرواة عن الزهريّ.

قال الحازميّ: «والطبقةُ الثانية شاركت الأولى في العدالة، غير أنَّ الأولى

---

(١) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: ص: ٧٢، وعنه النووي في «مقدمة شرحه لصحيح مسلم» (١/ ١٥).
(٢) الصحيح: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، ح (٦٣/ ٤٠٤)، ١/ ٣٠٤.
(٣) صحيح مسلم بشرح النووي: (١/ ١٥).
(٤) شروط الأئمة الخمسة: ص: ١٥١.

جَمعتْ بين الحفظ، والإتقان، وبين طول الملازمة للزهريّ، حتّى كان فيهم مَن يُزامِله في السفر، ويُلازِمه في الحضر. والطبقة الثانية لم تُلازم الزهريَّ إلاَّ مدَّةً يسيرةً، فلم تُمارِس حديثَه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهم شرطُ مسلم»[1].

هـٰذا؛ وقد سَبَقَ الإمامُ مسلمٌ الحازميَّ في تقسيمه للرواة، فقَسَّمهم إلى ثلاث طبقات:

الطبقة الأولى: هم الحُفّاظ المُتقِنون.

والثانية: هم المتوسِّطون في الحفظ والإتقان.

والثالثة: هم الضعفاء المتروكون.

وبيَّن مسلمٌ: أنّه يروي عن أهل الطبقة الأولى في الأصول، وعن أهل الثانية في المتابعات، والشواهد. أمّا أهل الثالثة؛ فلا يعرّج عليهم.

وقال: «إنّا نعمد إلى جملة ما أُسند مِن الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس. . .

فأمّا القسم الأوّل؛ فإنّا نتوخَّى أن نقدِّم الأخبارَ التي هي أسلم مِن العيوب مِن غيرها، وأنقىٰ مِن أن يكون ناقلوها أهلَ استقامةٍ في الحديث، وإتقانٍ لما نقلوا.

فإذا نحن تقصّينا أخبارَ هـٰذا الصِّنف من الناس؛ أتْبعناها أخباراً يقع في أسانيدها بعضُ مَن ليس بالموصوف بالحفظ، والإتقان كالصِّنف المقدَّم قبلهم، على أنَّهم وإنْ كانوا فيما وصفنا دونَهم، فإنَّ اسمَ السِتْر، والصدق، وتعاطي العلم يَشملهم، كعطاء بن السَّائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سُلَيم، وأضرابهم.

فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه نُؤلِّف ما سألتَ عنه مِن الأخبار عن رسول الله ﷺ.

فأمّا ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث مُتَّهَمون، أو عند الأكثر منهم؛ فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم. . وكذلك مَنِ الغالب على حديثه المُنْكَرُ، أو الغلطُ؛ أمسكنا أيضاً عن حديثهم»[2].

(١) مقدمة «صحيح مسلم»: (١/ ٤ ـ ٧).

(٢) مقدمة «صحيح مسلم»: ص: ٢٩ ـ ٣٠.

٣ ـ شرط مسلم في اتّصال السند المُعَنْعَن:

إنَّ شرط مسلمٍ في اتّصال السند المُعَنْعَن هو: معاصرةُ الراوي لمن روى عنه بالعنعنة مع إمكانيّة لقائهما، وانتفاء موانع اللِّقاء.

قال مسلم: «إنَّ القولَ الشَّائع المتَّفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً، وحديثاً: أنَّ كلَّ رجلٍ ثقةٍ روى عن مثله حديثاً، وجائزٌ ممكنٌ له لقاؤه، والسماع منه؛ لكونهما جميعاً كانا في عصرٍ واحدٍ، وإنْ لم يأتِ في خبرٍ قطّ: أنّهما اجتمعا، ولا تشافها بكلامٍ؛ فالرواية ثابتةٌ، والحجّة بها لازمةٌ، إلاَّ أن يكون هناك دلالةٌ بيّنةٌ أنَّ هـٰذا الراوي لم يَلْقَ مَن روى عنه، أو لم يسمع منه شيئاً. فأمَّا والأمرُ مُبْهمٌ على الإمكان الذي فسَّرنا؛ فالرواية على السماع أبداً، حتى تكون الدلالة التي بيّنّا»[1].

وتوجيهُ مذهبِ مسلمٍ هو: أنّ المسألة في الثقة غير المدلِّس، ومثله إذا قال: عن فلانٍ، ينبغي أن يكون سمعه منه، وإلاَّ كان مدلِّساً، والمسألة في غير المدلّس[2].

قال الحافظ ابن حجر: مبيِّناً رُجحان شرط البخاري على شرط مسلم في اتّصال السند المعنعن: «وهـٰذا ممّا ترجَّح به كتابه [أي: البخاري]، لأنّا وإن سلَّمنا ما ذكره مسلمٌ من الحكم بالاتّصال؛ فلا يخفى: أنَّ شرط البخاري أوضح في الاتّصال، والله أعلم»[3].

* معلّقات مسلم:

أمّا معلَّقات الإمام مسلم في صحيحه؛ فعددُها سبعة عشر حديثاً لا غير. منها ستة عشر حديثاً رواها موصولةً أيضاً. وواحدٌ عَلَّقه، ولم يَصِلْه في موضعٍ آخر.

قال السيوطيّ: «في مسلمٍ: في موضع واحد في التيمّم. وفيه أيضاً موضعان في الحدود، والبيوع، رواهما بالتعليق عن اللَّيث بعد روايتهما بالاتّصال. وفيه بعد

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٣٥٢

(٢) هدي الساري: ص: ١٢، وانظر: «مناهج المحدِّثين العامة والخاصة»: ص: ٩٨ ـ ٩٩.

(٣) تدريب الراوي: (١/ ١١٧).

ذلك أربعة عشر موضعاً، كلّ حديث منها رواه متّصلاً، ثمّ عَقَّبه بقوله: ورواه فلانٌ»[1].

قال النَّووي: «فأطلق[2]: أنَّ في الكتاب أحاديث مقطوعة في أربعة عشر موضعاً.

وهٰذا يُوهِم خللاً في ذلك، وليس ذلك كذلك. ليس شيءٌ من هٰذا والحمد لله مخرجاً لما وُجِدَ فيه من حيّز الصحيح، بل هي موصولةٌ مِن جهات صحيحةٍ، لا سِيّما ما كان منها مذكوراً على وجه المتابعة، ففي نفس الكتاب وصلُها، فاكتفى بكون ذلك معروفاً عند أهل الحديث. كما أنّه روى عن جماعة من الضعفاء اعتماداً على كون ما رواه عنهم معروفاً من رواية الثقات»[3].

وبالتَّالي فالحديث الوحيد الذي ورد في «صحيح مسلم» معلَّقاً غير موصولٍ، هو ما جاء في كتاب الحيض بلفظ: «قال مسلمٌ: وروى اللَّيْثُ بن سعد عن جعفر بن ربيعة، عن عبد الرحمن بن هُرْمُز، عن عُمَير مولى ابن عبّاس: أنَّه سمعه يقول: أقبلتُ أنا وعبد الرحمن بن يَسَار مولى ميمونة زوج النبي ﷺ حتّى دَخَلْنا على أبي الجَهْم بن الحارث بن الصِّمّة الأنصاري، فقال أبو الجهم: أَقْبَلَ رسول الله ﷺ مِن نحو بئر جمل، فلقيه رجلٌ، فسلَّمَ عليه، فلم يردَّ رسول الله ﷺ حتّى أَقْبَلَ على الجدار، فمسح وجهه، ويديه. ثم رَدَّ عليه السَّلاَمَ».

* مميزات «صحيح مسلم»:

ويمتاز «صحيحُ مسلمٍ» على «صحيح البخاري» بعدم تقطيعه الحديثَ، وتكراره الإسنادَ كما يفعل البخاريُّ ـ ابتغاءَ بيان ما فيها من استدلالاتٍ فقهيةٍ ـ بل يجمع مسلمٌ المتونَ كلَّها بطُرقها العديدة في موضعٍ واحدٍ مما يُعين الطالبَ على الإحاطة بالحديث، وطرقه[4]، ويسوق المتونَ بتمامها وكمالها من غير اختصارٍ، ولا تقطيعٍ، وإن وقع له ذلك؛ فإنه يَنُصُّ على أنه مختصرٌ، ويرتِّب الأحاديث على

---

(١) أي: المازُرِيُّ صاحب المُعْلِم بفوائد مسلم.
(٢) صحيح مسلم بشرح النووي: (١/ ١٨).
(٣) انظر: «الحديث والمحدثون»: ص: ٣٩٣، و«أعلام المحدثين»: ص: ١٨٠.
(٤) انظر: «غنية المحتاج»: ص: ٤٩.

طريقةٍ حسنةٍ، فيذكر المُجْمَلَ، ثم المبيَّن له، والمُشْكِلَ، ثم الموضِّحَ له، والمنسوخَ، ثم الناسخَ له، فيسهل بذلك على طالب العلم النظرُ في وجوهه[1].

وقد اقتصر مسلمٌ على ذكر الأحاديث المُسْنَدَة المرفوعة دون أقوال الصحابة والتابعين، ولم يُكثِر من التعاليق، فسائرها اثنتا عشرة من المتابعات[2]. وأعلى ما عند مسلم الرباعيات، وأدناه التساعيات، وقد فرَّق مسلمٌ بين: «حَدَّثنا» و «أخبرنا»، وهو لا يرى الروايةَ بالمعنى ـ بخلاف البخاري فإنه كان لا يفرِّق بين: «حدَّثنا» و «أخبرنا» ويُجيز الروايةَ بالمعنى مطلقاً، ويقطِّع الحديثَ من غير تنصيصٍ على اختصاره ـ. وقد رَتَّب مسلمٌ الأحاديثَ على الكتب ـ وهي أربعة وخمسون كتاباً ـ وقَسم أحاديثَ الكتبِ إلى وحداتٍ موضوعيةٍ تصلح أن يُعَنْوَن لها بالأبواب، وتُوضَع لها التراجمُ المناسبةُ، حيث إنَّ الإمام مسلماً لم يُترجِم لها ـ أي: لم يضع أولها عناوين دالة على محتواها[3] ـ مثل صنيع البخاري. لذلك اجتهد شُرّاحُه في وضع تراجم الأبواب وأمثلهم عبارة الحافظ النَّووي، وزاد عليه العلاَّمة شَبِّير أحمد العثماني الدِّيُوْبَنْدي[4].

ومنهجُ مسلم في عرض أسانيده متنوِّعٌ، فمرّةً يسوق الحديثَ من طُرقٍ عديدةٍ، فيفرد كلَّ سندٍ مع متنه، ويكون ذلك لزيادةٍ في المتون على بعضها، أو لاختلاف سياقها عند الرواة. وأخرى يجمع الأسانيدَ إما بالعطف بين الشيوخ، أو بتحويل الأسانيد برمزٍ (ح) وإما بهما معاً، ويسوق المتنَ بعدها، وثالثةً: يذكر الأسانيدَ الأخرى لذلك المتن. وهذا المنهجُ في التنسيق ساعد على اختصار الكتاب، وكشف عن نكاتٍ بديعةٍ في الإسناد خاصَّةً، وأنه يوضِّح اختلاف الرواة في الأسانيد، والمتون زيادةً، ونقصاً، وتصحيحاً، ووَهْماً مع بيان اختلافهم في سياق المتون ببعض الألفاظ، أو التقديم والتأخير، أو الزيادة والنقص.

---

(١) غنية المحتاج: ص: ٤٩.

(٢) انظر: «الباعث الحثيث» ص: ٣٣، والنووي: «صحيح مسلم بشرحه» (١/ ١٨)، «أعلام المحدثين» ص: ١٨١.

(٣) انظر: «صيانة صحيح مسلم»: ص: ١٠١، و«شرح صحيح مسلم» (١/ ٢١)، و«فتح الملهم» (١/ ١٠٠).

(٤) انظر: «صيانة صحيح مسلم» ص: ١٠٤، و«غنية المحتاج»: ص: ٤٤ ـ ٤٦.

ومن الواضح: أنَّ ترتيب أحاديث الباب الواحد (المسألة الواحدة) لم يلتزم فيه مسلمٌ تقديمَ أحاديث أهل الطبقة الأولى أوَّلاً ثم سوق المتابعات، والشواه؛د إن وُجدت، بل يُعرف ذلك من درجة توثيق الرواة في الأسانيد. فتتميَّز أحاديث أهل الطبقة الأولى ـ وهي الصحيح ـ لذاته، وأحاديث الطبقة الثانية التي هي أخَفُّ ضبطاً؛ لكنها صحيحة لغيرها[1]؛ إذ شرطُ مسلمٍ الصحةُ في كل ما خرَّج في كتابه، كما قال: «لم أخرج في كتابي هذا إلا ما أجمعوا عليه». «عرضتُ كتابي هذا على أبي زُرْعة، فما قال: إنَّ له عِلَّةً؛ تركتُه، وما قال: لا عِلَّة فيه؛ فهذا الذي أخرجتُه. وبالطبع فإن العلة المقصودة هنا هي العلة القادحة».

* **رواة «صحيح مسلم»:**

وقد روى «صحيحَ مسلم» عنه عددٌ من تلاميذه، هم:

١ ـ أبو إسحق إبراهيم بن محمد بن سفيان (المتوفى سنة ٣٠٨هـ).

٢ ـ وأبو محمد أحمد بن علي القلانسي.

٣ ـ ومَكِّيُّ بن عبدان.

٤ ـ وأبو حامد أحمد بن محمد الشَّرقي[2].

طُبع «صحيح مسلم» أكثر من مرَّةٍ، ومن أحسن الطبعات له: طبعةُ دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة والتي طُبعت بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في خمس مجلَّدات، في عام ١٣٧٥ هـ، خَصَّص الخامس منها لفهارس الكتاب، حيث سهل تناوله، والرجوع إليه.

٣ ـ **صحيح ابن خُزَيْمَة**: للإمام أبي بكر، محمد بن إسحاق ابن خُزَيْمَة بن المُغيرة النَّيسابوري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٣١١ هـ).

لم يشتمل صحيحا البخاري، ومسلم على جميع الأحاديث الصحيحة التي وقعت لهما، بل تركا الكثيرَ منها خارج كتابيهما لأسباب، أحدها: الحرص على تسجيل ما تَمَّ الإجماعُ على صحته، فالإمام البخاري يقول: «لم أُخرج في هذا

(١) انظر: «بحوث في تاريخ السنة المشرَّفة» ص: ٣٢٦ ـ ٣٢٨.

(٢) شرح صحيح مسلم: (١/ ٢١)، و«فتح الملهم»: (١/ ١٠٠).

الكتاب إلا صحيحاً، وما تركتُ من الصحيح كثير»[1]. والإمام مسلم يقول: «ليس كلُّ شيءٍ عندي صحيحٌ وضعتُه هنا (أي في كتابه الصحيح)، إنما وضعت هنا ما أجمعوا عليه».

إنَّ بقاء عدد كبير من الأحاديث الصحيحة خارجَ «الصحيحين» حَرَّك هِمَّةَ مجموعةٍ من علماء الحديث إلى جمعها، والتصنيف فيها، وكان من أول هؤلاء الأئمة الحفاظ الإمامُ ابنُ خُزَيْمَة في صحيحه، وسارَ على نهجه بعد ذلك تلميذُه ابن حِبَّان في كتابه «التقاسيم والأنواع»، ثم جاء تلميذُه الحاكم النيسابوري، فألَّف كتابَه «المستدرك على الصحيحين»، وشَرطُ هؤلاء هو رواية الصحيح المجرَّد من الحديث. ويقول العلاَّمة أحمد شاكر عن هذه الكتب الثلاثة: «صحيح ابن خزيمة، والمسند الصحيح على التقاسيم والأنواع لابن حِبّان، والمستدرك على الصحيحين للحاكم، هذه الكتب الثلاثة هي أهَمُّ الكتب التي أُلِّفَتْ في الصحيح المجرَّد بعد الصحيحين للبخاري، ومسلم»[2].

أمَّا «صحيح ابن خزيمة» فهو من أهمِّ الكتبِ الموثوقة في رواية الصحيح بعد البخاري، ومسلم، وقد سَمَّاه ـ كما يروي الحافظُ ابنُ حجر: «المسند الصحيح بنقل العدل عن العدل من غير قطعٍ في السند، ولا جرحٍ في النَّقَلَة».

ويقول عنه تلميذُه ابن حِبّان: «ما رأيتُ على وجه الأرض من يحسن صناعةَ السُّنن، ويحفظ ألفاظها الصحاح، وزياداتها؛ حتى كأن السُّنَن بين عينه إلا محمد بن إسحاق»، وكان رحمه الله غايةً في الدِّقَّة، والتروِّي. ويقول عنه السيوطي: «حتى إنه يتوقَّف في التصحيح لأدنى كلامٍ في الإسناد، فيقول: (إنْ صَحَّ الخبر) أو (إنْ ثَبَت هذا)»[3].

وابنُ خزيمة على عُلوّ قدره في الدقة، وعلى ارتفاع قيمة كتابه في الصحة لم يخل من شيءٍ من النقد، فقد قال فيه الحافظ ابن كثير: «قد التزم ابنُ خزيمة، وابن حبان الصِّحَّة، وهما خيرٌ من المستدرك بكثير، وأنظف أسانيد، ومتوناً، وعلى كلّ

---

(١) انظر: «صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان»: (١/ ٥).
(٢) انظر: مقدمة «صحيح ابن خزيمة» ص: ١٩.
(٣) تدريب الراوي: (١/ ٤٥).

حالٍ، فلا بُدَّ من النظر للتمييز، وكم في كتاب ابن خزيمة أيضاً من حديثٍ محكومٍ منه بصحته؛ وهو لا يرتقي عن رُتبة الحسن»[1].

شرطه في كتابه:

اشترط ابن خُزَيْمَة في هذا الكتاب ألا يُخرج إلا الحديثَ الصحيحَ، وقد نصَّ على ذلك في عنوان كتابه؛ حيث قال: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبيِّ ﷺ بنقل العَدْل عن العدل موصولاً إليه ﷺ من غير قطعٍ في أثناء الإسناد، ولا جرحٍ في ناقلي الأخبار التي نذكرها بمشيئة الله تعالى»[2].

منهجه في الصحيح:

رَتَّبه على الكتب، والأبواب، فبدأه بكتاب الوضوء، ثم كتاب الصلاة ... وهكذا.

ثم يُورد تحت كلِّ كتابٍ مجموعةً من الأبواب، يقول: «باب كذا»... وتارةً يقول: «أبواب كذا...».

ويُورد الأحاديثَ مسندةً منه إلى رسول الله ﷺ، وإذا كان للحديث أكثر من طريقٍ يذكرها.

يُعقِّب على الحديث ـ غالباً ـ بالكلام على سنده، ومتنه، ويعتني بضبط الألفاظ، ومخالفة كل راوٍ للآخر في لفظه، وغالباً ما يبدأ كلامه بقوله: «قال أبو بكر....».

كثيراً ما يذكر الراجحَ عنده في المسألة في تراجم الأبواب على طريقة فقهاء المحدِّثين كالبخاري، وأبي داود، وغيرهما.

مكانة صحيح ابن خزيمة من كتب السُّنَّة:

قال ابن الصَّلاح: «ثم إنَّ الزيادة في الصحيح على ما في الصحيحين يتلقَّاها طالبُها مما اشتمل عليه أحدُ المصنَّفات المعتمدة ويكفي كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه، ككتاب ابن خزيمة....»[3].

---

(١) فتح المغيث: (١/ ٦٥).
(٢) انظر: «صحيح ابن خزيمة»: (١/ ٣).
(٣) علوم الحديث: ص: ١٧.

وقال السُّيوطي: «صحيحُ ابن خزيمة أعلى مرتبةً من صحيح ابن حِبّان لشدة تحرِّيه، حيث إنه يتوقَّف في التصحيح لأدنى كلامٍ في الإسناد، فيقول مثلاً: باب كراهة كذا إن صَحَّ الخبرُ، أو إن ثَبَت كذا. . .»(١).

وقال الذهبيُّ: «وقد كان هٰذا الإمامُ جِهْبِذاً بصيراً بالرجال. . .»، ثم ذكر عنه أنه قال: (لستُ أحتجُّ بشهر بن حَوْشَب، ولا بحريز بن عثمان، ولا بعبد الله بن عمرو، ولا بِبَقِيَّة، ولا بمقاتل بن حَيَّان. .)، ثم سَمَّى خلقاً من الرواة الذين حصل في الاحتجاج برواياتهم خلافٌ بين الأئمة مما يَدُلُّ على شِدَّة تحرِّي ابن خزيمة، وتوقيه في الرواية في صحيحه، رحمه الله»(٢).

عناية العلماء بصحيح ابن خُزَيْمَة:

اعتنى العلماء بصحيح ابن خزيمة روايةً، وإسماعاً، ونسخاً، وممن اعتنى به من المتأخِّرين:

١ ـ الحافظُ سراج الدين عمر بن علي، المعروف بابن المُلَقِّن (المتوفىٰ سنة ٨٠٤ هـ).

حيث اختصر «تهذيبَ الكمال» للمِزِّي مع التذييل عليه برجال ستة كتبٍ هي: «المسند» للإمام أحمد، و«صحيح ابن خزيمة»، و«صحيح ابن حِبَّان»، و«المستدرك» للحاكم، و«السُّنَن» للدَّارقطني، و«السُّنَن الكبرىٰ» للبيهقي، وسَمَّاه: «إكمال تهذيب الكمال».

٢ ـ والحافظُ ابن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

حيث صَنَّف كتابَ «إتحاف المَهَرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العَشَرة»، وهي: «الموطأ» للإمام مالك، و«مسند الشَّافعي»، و«مسند الإمام أحمد»، وسُنَن الدَّارمي»، و«صحيح ابن خُزَيْمَة»، و«المنتقى» لابن الجارُوْد، و«صحيح ابن حِبّان»، و«المستخرج» لأبي عَوَانة، و«المستدرك» للحاكم، و«شرح معاني الآثار» للطَّحاوي، و«السُّنَن» للدَّارقطني.

---

(١) تدريب الراوي: (١/ ١٠٩).
(٢) سير أعلام النبلاء: (١٤/ ٣٧٣).

قال الحافظ: «وإنما زاد العدد واحداً؛ لأن (صحيح ابن خزيمة) لم يوجد منه سوى قدر رُبعه»[1].

وقد طُبع هٰذا الكتاب من أوله إلىٰ أوائل كتاب الحج، بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي بالمكتب الإسلامي في بيروت عام ١٣٩١ هـ.

٤ ـ صحيح ابن حِبَّان: أو «المُسْنَد الصَّحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرحٍ في ناقليها»: للإمام أبي حاتم محمد بن حِبَّان بن أحمد بن معاذ التَّميمي الدَّارِمي البُسْتِي (المتوفى سنة ٣٥٤هـ).

اشتهر هٰذا الكتابُ باسم «صحيح ابن حِبّان» لاشتراطه فيه الصحيح، وشرح ذلك بضرورة توفُّر خمسة أمورٍ في كلّ شيخٍ من الرواة، ولا بُدَّ من توفُّرِها جميعها، وفقدان أحدها مدعاة لإهمال الحديث. وهذه الشروط هي:

ـ العدالة في الدين بالستر الجميل.

ـ الصِّدق في الحديث بالشهرة فيه.

ـ العقل بما يحدِّث في الحديث.

ـ العلم بما يُحيل من معاني ما يروي.

ـ تعرّي خبره عن التدليس.

والأئمة يُجمعون على صحة حديثٍ لمجرَّد روايته في «صحيح ابن حبان»، كما يروي ابنُ الصَّلاح.

أمَّا منهجه في تصنيف الكتاب؛ فقد لجأ فيه إلى تقسيم السُّنن إلى أبوابٍ، وتقسيم الباب إلى أنواعٍ، واشتمال النوع على أحاديث، وغرضُه من ذلك تيسيرُ حفظِ السُّنن لدى الناس؛ لأن هذه الطريقة تسهل ذلك، وقد أعجب العلماء بقدرة الرجل على الترتيب المنطقي المُدَعَّم بعلم الأصول، وعلم الكلام، ولكن هذا اللَّون من التصنيف المنطقي يستفيد منه من وَعَاة كُلِّه، أما القارئ العادي الذي يريد أن

---

(١) انظر: مقدمة «صحيح ابن خزيمة» لمحققه: (١/ ٢٢ ـ ٢٣).

يستفيد منه؛ فإنه لا يحصل على الفائدة المتوخَّاة بسهولة، لذلك عمد عددٌ من العلماء إلى تقريبه إلى الناس بإعادة تصنيفه على الأبواب الفقهية شأنَ سائرِ كتب السُّنن، ومن هؤلاء العلماء الحافظ مغلطاي بن قليج (المتوفى سنة ٧٦١ هـ)، والحافظ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن زريق (المتوفى عام ٨٠٣ هـ)، ومنهم ابن بلبان الأمير علاء الدين الفارسي (المتوفى سنة ٧٣٩ هـ) الذي سَمَّاه «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان».

وأشارَ في مقدمة الكتاب إلى عمله فيه، فقال: «. . إنَّ صحيح ابن حبان لم يُنسَج له على منوالٍ، ولكنه لبديع صنعه، ومنيع وضعه قد عزَّ جانبه، فكثر مجانبه، وتعسَّر اقتناصُ شوارده، فتعذَّر الاقتباسُ من فوائده، وموارده. . فرأيتُ أن أتسبَّب لتقريبه، وأتقرَّب إلى الله تعالى بتهذيبه، وترتيبه، وأسهِّله على طلابه بوضع كل حديثٍ في بابه الذي هو أولى به، ليؤمَّه من هجره، ويقدّمه من أهمله، وأخَّره».

أمَّا طريقته في تصنيفه الجديد للكتاب؛ فقد اعتمد فيها على إعادة ترتيب «صحيح ابن حبان» من (التقاسيم والأنواع) إلى الكتب والأبواب ـ على طريقة كتب السُّنن ـ وهو ترتيبٌ ييسِّر تناولَ الكتاب للباحثين، وطلاب المعرفة، مع حفظه لأصول الكتاب، وحرصِه على مراعاة الأمور التالية في ترتيبه للكتاب:

ـ أثبت عناوين الأحاديث التي كَتَبها ابنُ حِبّان بنَصِّها كاملةً.

ـ كلّ حديثٍ أورده الأميرُ وضع بإزائه رقم النوع الذي رواه فيه ابن حبان، وبذلك يعرف موضع كلِّ حديث في الكتاب الأصل «التقاسيم والأنواع».

ـ أثبت ما جاء به ابن حبان من تعليقاتٍ رائعةٍ في مواضعَ شتّى من الكتاب، ووضعها إثر الأحاديث مصدرةً بقوله: «قال أبو حاتم».

طُبع من «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» المجلد الأول بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر بدار المعارف في القاهرة عام ١٣٧٢ هـ. وطُبع منه ثلاثة أجزاء بتحقيق الأستاذ عبد الرحمٰن محمد عثمان بالمكتبة السَّلفية في المدينة المنوَّرة عام ١٣٩٠ هـ. وطُبع كاملاً بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط بمؤسَّسة الرسالة في بيروت عام ١٤٠٢ هـ. وطُبع بتحقيق الشيخ كمال الحوت بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٧ هـ.

٥ ـ **صحيح ابن السَّكَن**: للحافظ أبي علي، سعيد بن عثمان بن سعيد ابن السَّكَن البغدادي المصري (المتوفى سنة ٣٥٣هـ).

قال الكتّاني: «ويُسَمَّىٰ بـ: «الصحيح المنتقىٰ» وبـ: «السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله ﷺ» لكنه كتابٌ محذوفُ الأسانيد، جعله أبواباً في جميع ما يُحْتاج إليه من الأحكام، ضَمَّنَهُ ما صَحَّ عنده من السُّنَن المأثورة. قال: «وما ذكرتُه في كتابي هٰذا مُجْمَلاً؛ فهو ممّا أجمعوا علىٰ صحّته، وما ذكرته بعد ذلك مما يختاره أحدٌ من الأئمة الذين سمَّيتُهم؛ فقد بيَّنتُ حُجَّته في قبول ما ذكره، ونَسَبْتُه إلىٰ اختياره دون غيره، وما ذكرتُه مما ينفرد به أَحَدٌ من أهل النقل للحديث؛ فقد بيَّنْتُ علتُه، ودَلَلْتُ علىٰ انفراده دون غيره»[١].

٦ ـ **صحيح ابن عَوَانَة**: للحافظ يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الإسْفِراييني الشافعي (المتوفى سنة ٣١٦ هـ).

وصحيحُه مخرَّجٌ على «صحيح مسلم»، وله فيه زياداتٌ عديدةٌ[٢].

٧ ـ **صحيح الإسماعيلي**: للحافظ أبي بكر، أحمد بن إسماعيل الإسماعيلي الجُرْجاني الشَّافعّي (المتوفى سنة ٣٧١ هـ)[٣].

٨ ـ **صحيح الحاكم النيسابوري «المعروف بـ «المُسْتَدْرَك»**: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد بن حَمْدُوْيَهْ، بن نُعَيم، الحاكم النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ)[٤].

٩ ـ **المنتقىٰ لابن الجارُوْد** (أي: **«المنتقىٰ المختار من السُّنن المُسْنَدَة عن رسول الله ﷺ في الأحكام»**): للحافظ أبي محمد، عبد الله بن علي ابن الجارود النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ).

قال الكَتّاني: «وهو كالمستخرج علىٰ «صحيح ابن خزيمة» في مجلَّدٍ لطيفٍ،

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٥.
(٢) انظر: تعريفه في «المستخرجات».
(٣) انظر: تعريفه في «المستخرجات».
(٤) انظر: تعريفه في «المستدركات».

وأحاديثه تبلغ نحو الثمانمئة، وتُتُبِّعَتْ، فَلَمْ يَنْفَرِدْ عن الشيخين مِنها إلاّ بِيَسِيرٍ. وله شرح يُسَمَّىٰ بـ: «المُرتَقَىٰ في شرح المُنْتَقَىٰ» لأبي عمرو الأندلسي»[1].

طبع بتحقيق الشيخ عبد الله هاشم يماني، بمطبعة الفجالة الجديدة في القاهرة عام ١٣٨٣ هـ. وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله عمر البارودي بمؤسَّسة الكتب الثقافية في بيروت عام ١٤٠٨ هـ.

١٠ ـ **المنتقىٰ**: للحافظ أبي محمد، قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف البَيَّاني القُرْطُبي المالكي (المتوفى سنة ٣٤٠ هـ).

قال الكَتَّاني: «وهو علىٰ نحو كتاب «المنتقىٰ» لابن الجارود، وكان قد فاته السَّماعُ منه، ووجده قد ماتَ، فألَّفه علىٰ أبوابٍ بأحاديث خرَّجها عن شيوخه، قال أبو محمد ابن حَزْم: وهو خيرٌ انتقاءً منه»[2].

١١ ـ **الأحاديث المُختارة ممّا ليس في الصحيحين أو أحدهما**: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمٰن السَّعْدي الدمشقي الصالحي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

وهو مِمّن أفرد الصحيحَ في هذا الكتاب، وهو المستخرجُ من الأحاديث المختارة مِمّا لم يُخرجه البخاري ومسلمٌ في صحيحيهما.

وهو كتابٌ جليلٌ يُعتبر تكملةً لعمل البخاري، ومسلم في إفراد الصحيح من الحديث بالتأليف، ومؤلِّفه إمامٌ كبيرٌ في معرفة الحديث وعِلَله، وقد حصل على الأصول النفيسة، والأجزاء الكثيرة، مِمّا هَيّأ له أسبابَ انتقاء الصحيح منها، ولم يذكر في مختارته أحاديثَ البخاري، ومسلم، وقد ذكر شيخُ الإسلام ابنُ تيمية، والزَّركشي: أنَّ تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الحاكم صاحب «المستدرك». وقال الحافظ الذهبي عن درجة أحاديث المختارة: «هي الأحاديث التي تصلح أن يُحْتَجّ بها سِوى ما في الصحيحين».

فأسانيدُه إذاً تدور بين الصحة، والحسن، وما يذكره من الضعيف؛ فإنه من

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٥.
(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٥.

قبيل المتابعات، والشواهد، وقد اقتضب الضياء في بيان منهجه وشرطه في مقدمة كتابه، فقال؛ «فهذه أحاديث اخترتُها مما ليس في البخاري، ومسلم، إلا أنني ربما ذكرتُ ما أورده البخاري معلّقاً، وربما ذكرنا أحاديثَ بأسانيد جِيَادٍ لها عِلّةٌ، فنذكر بيانَ عِلّتها حتى يُعرف ذلك».

والحَقُّ: أنَّ جهده النقدي جديدٌ، ورائعٌ، فإنَّه لم يعتمد على «صحيح ابن خزيمة» و «صحيح ابن حِبّان» و «مستدرك الحاكم» في أصول كتابه، وإنما استفاد منها أحياناً في التخريج، كما أنه قليلُ الاستفادة من كتب السنن الأربعة و «موطأ مالك»، بل انتقى من كتب المسانيد التي تَضُمّ الأحاديثَ الصحيحةَ، والحَسَنةَ، والضعيفةَ، والموضوعةَ، وخاصّةً «مسند أبي يعلى الموصلي» و «مسند أحمد» و «مسند الهيثم ابن كليب» و «معجم الطبراني الكبير».

وطريقتُه هي أن يرتِّب الأحاديثَ على المسانيد، وليس على الأبواب الفقهية مقدّماً أحاديث العشرة المبشّرين بالجنة، ثم يرتِّب أسماء الصحابة على حروف المعجم. ويذكر طُرُقَ الحديث الصحيحة من عِدّة مصادر، ثم يذكر تخريجَه في بقية الكتب الحديثية، ثم يتكلَّم عن عِلَله مستفيداً بصورةٍ واسعةٍ من كتاب «العِلَل» للإمام الدَّارقطني[1].

ويقدِّر محقِّقُ الكتاب: أنَّ عدد أحاديث كتاب «المختارة» يبلغ في أصله الكامل قريباً من (٨٠٠٠) حديث[2]، وهو قدرٌ كبيرٌ يسلم منه الكثيرُ مما يُضاف إلى دائرة الأحاديث التي تصلح للاحتجاج بها.

وقد طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الملك بن عبد الله دهيش بمكتبة النهضة في مكة المكرّمة عام ١٤١٤ ـ ١٤١٦ هـ. وحقَّقه مجموعةٌ من طلاّب جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض بالسعودية كرسائل جامعية عام ١٤٠٧ ـ ١٤٠٨ هـ.

١٢ ـ صحيح ابن الشَّرقي: للحافظ أبي حامد، أحمدبن محمد بن الحسن النَّيسابوري الشافعي من تلاميذ مسلم (المتوفى سنة ٣٢٥ هـ).

---

(١) انظر: «بحوث تاريخ السنة المشرَّفة» ص: ٣٤٩ ـ ٣٥٠.
(٢) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

ذكره الحافظُ الذهبي في «تذكرة الحفاظ»، والتاج السُّبكي في «طبقات الشافعية» وعبارته: «صَنَّف الصحيح، وحجّ مرات». قال الكَتَّاني: «وهو غير مشهور، وربّما يكون مخرَّجاً علىٰ صحيح مسلم»[1].

١٣ ـ **الإلزامات**: للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدَّارقُطني البغدادي الشافعي (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

قال الكتاني: «وهو أيضاً كالمستدرك علىٰ الصحيحين، جمع فيه ما وجده علىٰ شرطهما من الأحاديث؛ وليس بمذكور في كتابَيْهما، وألْزَمَهما ذكره، وهو مرتَّبٌ علىٰ المسانيد، في مجلَّدٍ لطيفٍ»[2].

طُبع بتحقيق الشيخ أبي عبد الرحمـٰن مُقْبِل بن هادي الوادعي بالمكتبة السلفية بالمدينة المنورة عام ١٣٩٩ هـ.

* * *

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٤.

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٣.

٢ ـ الجوامع

هي الكتبُ التي تُرَتَّبُ أحاديثُها على الأبواب الفقهية، وتُوجَدُ فيها جميعُ أقسام الحديث، من: أحاديث العقائد، والأحكام، والرِّقاق، وآداب الأكل والشُّرْب، والسَّفر، والقِيَام، والقعود، والتفسير، والتاريخ، والسِّير، والفِتَن، والمناقب، ولا تختلف كتبُ الجوامع عن عامة كتب السُّنَن إلا أَنَّ السُّنَن تخلو ـ غالباً ـ من أبواب العقائد، والفِتَنِ، والمَنَاقِب، وفيما يلي نذكر أسماءَ بعضِ الجوامع:

١ ـ جامع سفيان بن سعيد بن مسروق (الثَّوْري) الكُوْفِي (المتوفى سنة ١٦٠هـ).

وهو قد يكون من المصنَّفات؛ بدليلٍ: أنَّ الحافظ ابن حجر ذكره في «المعجم المفهرس» تحت هٰذا الفصل: «في ذكر عِدَّةٍ من الكتب الشاملة للأحاديث والآثار». ومن قبله ذكر ابنُ خير في «الفهرست» (ص: ١٣٦) تحت هٰذا الباب: «ذكر المصنَّفات المتضمّنة للسُّنَن». أيضاً مع فقه الصحابة والتابعين.

وهو في عداد المفقود.

٢ ـ جامع أبي محمد (سفيان بن عُيَيْنَة) الكُوْفِي، ثم المَكِّي (المتوفى سنة ١٩٨ هـ).

٣ ـ جامع مَعْمَر بن راشد الأَزْدِي البَصْرِي (المتوفى سنة ١٥٣ هـ).

٤ ـ جامع البُخاري، المعروف بـ: «صحيح البخاري» واسمه: «الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعفي البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ)[١].

---

(١) انظر: تعريفه في «الصحاح».

٥ ـ جامع مسلم، «المعروف بـ: «صحيح مسلم»: للإمام أبي الحسين، مسلم ابن الحجَّاج القُشيري النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ)[١].

إلا أنَّ التفسير ليس فيه، فلا يُسَمَّى عند بعضهم «الجامع».

٦ ـ جامع الترمذي: المعروف بـ: «سنن الترمذي»: للإمام أبي عيسىٰ، محمد بن عيسىٰ بن سَوْرة التِّرمذي (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ). وهو ما يُسمَّى بِـ: «سُنَن الترمذي»، أيضاً، أُطْلِقَ عليه الاسمان، وهو أَحَقُّ بكونه جامعاً.

وهو أهَمُّ مصادر «الحديث الحسن» عُنِي به الترمذيُّ فيه وأشادَ به، قال ابنُ الصَّلاح: «كتاب بن عيسى الترمذي رحمه الله أصلٌ في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نوَّه باسمه وأكْثَرَ مِنْ ذكرِه في جامعه»[٢].

وكذلك يمتاز هٰذا الكتابُ من بين كتب الجوامع، أو السُّنَن بكثرة فوائده العلمية، وأصنافها، وفي ذلك قال ابنُ رُشَيْد:

ـ إنَّ كتاب الترمذيِّ تضمن الحديث مصنفاً على الأبواب، وهو علمٌ برأسه.

ـ والفقه، وهو علمٌ ثانٍ.

ـ وعِلَلُ الحديث، ويشتمل على بيان الصحيح من السقيم، وما بينهما من المراتب. وهو علمٌ ثالثٌ.

ـ والأسماء، والكُنَى. وهو علمٌ رابعٌ.

ـ والتعديل، والتجريحُ. وهو علمٌ خامسٌ.

ـ ومن أَدْرَكَ النبي ﷺ ومن لم يُدْرِكْهُ ممَّنْ أسندَ عنه في كتابه. وهو علمٌ سادسٌ.

ـ وتعديدُ من روىٰ ذلك. وهو علمٌ سابعٌ[٣].

* * *

---

(١) انظر: تعريفه في «الصحاح».
(٢) علوم الحديث: ص: ٣٥ ـ ٣٦.
(٣) انظر: «تحفة الأحوذي»: ص: ١٧٥ ـ ١٧٦.

٣ ـ السُّنَن

يُراد بها في اصطلاح المحدِّثين تلك الكتبُ التي تجمع أحاديثَ الأحكام المرفوعة مرتَّبةً على أبواب الفقه، من: الطهارة، والصَّلاة، والزَّكاة إلى العِتق... وتَخْلو ـ غالباً ـ من أبواب العقائد، والتاريخ، والفِتَن، والمناقب. ولا يُذْكَر في كُتب السُّنَن شيءٌ من الموقوفات والمَراسِيل، فإنها لا تُسَمَّى (سُنَّةً) عند المحدِّثين، وإن ذُكِرَ شيءٌ منها؛ فهو للاستشهاد به لا غير.

وظهرت كُتبُ السُّنَن بعد «الموطآت»، ومدارُ جمعِ الأحاديث فيها على العمل ـ أي عمل العلماء ـ ولو بعضهم بالحديث، وإنْ كان ضعيفاً، لكنها لا تَذكُر شيئاً إلّا الحديثَ النبويَّ بسنده، لذلك كانت مرتبتُها بصورةٍ إجماليةٍ أعلى من «المسانيد» و «المصنّفات»[١].

والكتبُ باسم (السُّنَن) كثيرةٌ جدّاً، نكتفي منها بتعريف ما يلي:

١ ـ **سُنَن ابن جُرَيْج**: لأبي الوليد عبد الملك بن عبد العزيز، ابن جُرَيْج الرُّومي المَكّي (المتوفى سنة ١٥١ هـ).

٢ ـ **سُنَن سعيد بن منصور**: للإمام أبي عثمان، سعيد بن منصور المَرْوَزي الخُراساني (المتوفى سنة ٢٢٧ هـ).

وهي من مَظَانّ «المُعْضَل» و«المنقطع» و«المُرْسَل».

يذكر المصنِّفُ في هذا الكتاب ـ سوى الأحاديث النبوية ـ كثيراً من آثار الصحابة. وإن تحقيق ما هو جديدٌ عنده، ولم يذكر في كتب أخرى أمرٌ يحتاج إلى بحثٍ خاصٍّ، ولكن يمكن لكل قارىء ـ ولو بنظرةٍ عابرةٍ ـ أن يجد في كتاب النكاح

---

(١) انظر: مقدمة «إعلام الأنام شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام» للدكتور عتر، ص: ١٥.

والطَّلاق مثلاً قضايا الحياة اليومية في عصر سيدنا عمر بن الخطَّاب ـ رضي الله عنه ـ قضايا وقعت حقيقةً، وليست مفروضةً كما هو الحالُ في كتب الفقه، وهٰذه القضايا، والحوادث مصدرٌ مُهِمٌّ لتاريخ الحياة اليومية والاجتماعية في عصر الصحابة، وفيه معلومَاتٌ مُهِمَّةٌ غير موجودة في مصادر الحديث الأخرى، وكذلك في كتاب الجهاد نجد صدى العلائق الدولية، خاصةً مع الفُرس، والرُّوم البيزنطينيين، وفيها حوداث لا نجدها في كتب التاريخ المتداولة.

طُبع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، الجزء الأول، والثاني ـ وهو قطعةٌ من الفرائض، والنكاح، والطلاق، والجهاد ـ في الدار السلفية في الهند عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في (٤١٠) صفحة، وأُعيد طبعُه في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م. وطُبع جزءٌ آخر من الكتاب بتحقيق الشيخ سعد بن عبد الله آل حميد في دار الصيمعي بالرياض، عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، في أربع مجلَّدات.

٣ ـ **سُنَن أبي جعفر**: للإمام محمد بن الصباح الدَّوْلابي البغدادي (المتوفى سنة ٢٢٧ هـ).

٤ ـ **سنَن الإمام الشافعي**: للإمام محمد بن إدريس الشافعي (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ)، رواية أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المُزَني الدَّارِمي، ثم رواية أبي جعفر الطحاوي (المتوفى سنة ٣٢١ هـ).

٥ ـ **سُنن الدَّارِمي**: للإمام أبي محمَّد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفَضْل الدَّارمي التَّمِيْمي السَّمَرْقَنْدي (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ).

وقد اشتهرت هذه السُّنَنُ عند المحدِّثين بالمُسْنَد على اختلاف الاصطلاح؛ لأنها ليست على ترتيب المسند، ذلك أنَّ الكتاب مُقَسَّمٌ إلى كتبٍ، وإلى أبوابٍ فقهية، ويَشْتَمِلُ كلُّ بابٍ على الأحاديث المتصلة به، ويمتاز بقلَّة الرجال الضعفاء، وليس فيه أحاديثُ مُنْكَرةٌ، ولا شاذَّةٌ، وإن كان فيه أحاديثُ مُرْسَلَةٌ، وموقوفةٌ.

وكثيرون من رجال الحديث يعتبرون «سُننَ الدَّارِمي» أحْسَنَ صحةً من «سُنن ابن ماجَه»؛ لأنَّ مؤلِّفه أقْدَمُ زماناً، ورجال رُواتِهِ أَقَلُّ ضَعْفاً، وكما قال الحافظُ ابن

حجر: «ليس دونَ السُّنَن في الرُّتْبَة، بل لو ضُمَّ إلى الخمسةِ؛ لكان أمْثَلَ من ابن ماجَهْ، فإنَّه أمْثَلُ منه بكثير»[1].

طُبع لأول مرة في كانْبُوْر بالهند، عام ١٢٩٣ هـ ـ ١٨٧٦ م في الهند (٤٦٧) صفحة، ثم طُبع بتحقيق الأستاذ محمد أحمد دهمان في مطبعة الاعتدال بالقاهرة، عام ١٣٤٩ هـ ـ ١٩٣٠ م في مجلَّدين. وطُبع بتحقيق الدكتور مصطفىٰ البُغا في دار القلم بدمشق، عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م في مجلَّدين. وطُبع بتحقيق الدكتور محمود أحمد عبد المحسن في دار المعرفة ببيروت عام ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م.

٦ ـ سنن الترمذي أو «الجامع الصحيح»: للإمام الحافظ أبي عيسىٰ، محمَّد بن عيسىٰ بن سَوْرة الترمذي (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ).

صَنَّفَهُ علىٰ أبواب الفقه، وهو مِن أجمع كتب الحديث وأغزرها علماً وصناعةً حديثيةً، فقد أخرج الترمذي في كتابه: الصحيحَ، والحسنَ، والضعيفَ، والغريبَ، والمُعَلَّل، وكشف عن عِلَّته، كما ذكر المُنْكَرَ، وبيَّن وجهَ النكارة فيه، وتكلَّم في فقه الأحاديث، ومذاهب السَّلف وفي الرواة، وغير ذلك مما له صلةٌ بالحديث وبعلومه.

وقد جمع فيه الترمذي طريقةَ شيخِه البخاري من حيثُ عنايته بالفقه، واستنباط الأحكام، وطريقةَ مسلم بوضع الحديث في موضعه مهما تعدَّدت رواياته وأسانيده؛ إذ يحرص على جمع الروايات الإسنادية في صعيدٍ واحدٍ. ولكن الترمذي تفرَّدَ عن البخاري، ومسلم بوضع مصطلحاتٍ عليه، والتعريج على مسائلَ فقهيةٍ لم يشاركاه فيها، يُضاف إلى ذلك أنه كان يتكلَّم على الأحاديث التي خَرَّجها حديثاً، مع الإشارة عقب كلِّ حديثٍ إلى درجته من الصحة، أو الحسن، أو الضعف، وإلى طرقه المختلفة، وإلى رجاله جرحاً، وتعديلاً، مع التنبيه إلى ما في الأسانيد من عِلَلٍ.

يغلب على أحاديث هذا الكتاب طابعُ الصِّحّة، وفيه شيءٌ من الحسن، وبعض الضعيف، وموضوعات أحاديثه لم تقتصر على أحاديث الأحكام فحسب، بل اشتملت أيضاً على الأحاديث المتصلة بالآداب، والمواعظ، والمناقب، والتفسير، وتبلغ أحاديث الأحكام إلى مجموع أحاديث الكتاب ما هو في حدود النصف.

---

(١) تدريب الراوي: (١/ ١٧٣).

وراعى الترمذي في ترتيب أحاديث الأحكام أن يجيء بها مرتبةً على أبواب الفقه، ولهذا سُمّي كتابه بالسُّنن. وكان في روايته لكل حديثٍ من حديث الأحكام يُورِد الحديث، وما يناسبه من أحاديث أخرى، ثم يبسط آراءَ الفقهاء في المسألة الفقهية التي يتناولها الحديثُ، ويُشير إلى عملهم بهذا الحديث.

*** شرط الترمذي في جامعه:**

نصَّ الترمذيُّ على شُروطه في كتاب العِلل آخر جامعه. ويُمكِن تلخيصُ هٰذه الشروط بالشرطين الآتيين:

١ ـ ابتناء جامع الترمذي على عمل العلماء بالحديث:

قال الترمذي في أوّل كتاب العلل آخر جامعه: «جميعُ ما في هٰذا الكتاب من الحديث معمولٌ به، وقد أخذ به بعضُ أهل العلم؛ ما خلا حديثين: حديث ابن عباس: (أنّ النبيَّ ﷺ جمع بين الظهر، والعصر بالمدينة، والمغرب، والعشاء من غير خوفٍ، ولا مطر)[(١)].

وحديثُ النبي ﷺ أنه قال: «إذا شرب الخمرَ؛ فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة؛ فاقتلوه). قد بَيّنَّا علةَ الحديثين جميعاً في هذا الكتاب».

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي: «إنَّما بَيَّن ما قد يُستدلّ به للنسخ، لا أنه بين ضعف إسنادهما»[(٢)].

وليس معنى هذا: أنَّ الترمذي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ استقصى جميعَ الأحاديث المعمول بها، فهو لم يلتزم أن يذكر كلَّ حديث معمول به؛ لأنه بنى كتابه على الاختصار كما قال: «وقد وضعنا هذا الكتاب على الاختصار؛ لما رجونا فيه من المنفعة». ولكنه لم يذكر حديثاً إلاَّ معمولاً به، خلا ما استثناه، وخلا أحاديث معلولة ذكرها من أجل أن يبيِّن علتها، ويكشف موجبات ردِّها، أو أحاديث شديدة الضعف أخرجها للضدية، أو لأنها تُتمِّم فهم الصحيح، أو تتقوَّى بالصحيح، أو تتقوَّى بتوارث العمل، وفقها، أوبقرائن أخرى، أو لأنها أقوى من اجتهاد الرجال

---

(١) ٥/٧٣٦.

(٢) شرح علل الترمذي: (٨/١).

بنظره، لأنَّ احتمال الخطأ في اجتهاد الرجال قد يكون أكبر منه في الحديث الضعيف، والله أعلم[1].

٢ ـ شرط الترمذي في الرِّجال:

لا يحتجُّ الترمذيّ بأحاديث الراوي شديد الضَّعف. وإذا أورد له حديثاً؛ فإنَّه يُبيِّنه بحسب اجتهاده.

قال الترمذيُّ: «فكلُّ من رُوي عنه حديثٌ ممن يُتَّهم، أو يُضَعَّف لغفلته وكثرة خطئه، ولا يُعرَف ذلك الحديث إلاَّ من حديثه؛ فلا يُحتج به»[2].

وبالرجوع إلى تقسيم الحازميِّ للرُّواة عن المُكثِرين نجده يقول: «والطبقة الرابعة قومٌ شاركوا أهلَ الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل، وتفرَّدوا بقلة ممارستهم لحديث الزهريّ؛ لأنهم لم يصاحبوا الزهريَّ كثيراً. وهو من شرط أبي عيسى الترمذي.

وفي الحقيقة شرطُ الترمذي أبلغُ (أي: أعلى) من شرط أبي داود؛ لأن الحديث إذا كان ضعيفاً، أو مَطْلَعُه من حديث أهل الطبقة الرابعة؛ فإنه يُبيِّن ضعَفه، وينبِّه عليه، فيصير الحديثُ عنده من باب الشواهد والمتابعات، ويكون اعتماده على ما صحَّ عند الجماعة.

وعلى الجملة: فكتابه مشتملٌ على هذا الفن، فلهذا جعلنا شرطَه دون شرط أبي داود»[3].

قلت: ليس شرطُ الترمذي دون شرط أبي داود، فكلاهما أخرج من أحاديث أهل الطبقة الرابعة اعتباراً. قال ابن رجب الحنبلي: «والغرائبُ التي خَرَّجها فيها بعضُ المناكير ـ ولا سِيَّما في كتاب الفضائل ـ ولكنّهُ يُبيِّن ذلك غالباً، ولا يسكت عنه. ولا أعلمه خرج عن مُتَّهَم بالكذب مُتَّفَقٍ على اتِّهامه حديثاً بإسنادٍ منفردٍ، إلاَّ أنه قد يُخرِّج حديثاً مرويّاً من طُرُقٍ، أو مختلفاً في إسناده وفي بعض طُرقه مُتَّهَمٌ. . . نعم قد يخرِّج عن سيِّىء الحفظ، وعمَّن غلب على حديثه الوَهْمُ، ويُبيِّن ذلك غالباً،

---

(١) انظر: «مناهج المحدثين العامة والخاصة»: ص: ١٠٩.
(٢) شرح علل الترمذي: (٥/ ٧٤٢).
(٣) شروط الأئمة الخمسة: ص: ١٥١.

ولا يسكت عنه. وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة، مع السكوت على حديثهم، كإسحاق بن أبي فروة، وغيره»[1].

قال الدكتور نور الدين عتر ـ حفظه الله وأمتع له ـ: «تساوى الكتابان من حيث التخريج عن الرجال، وبقي امتياز الترمذي بما ذكره الحازمي من أبلغيّة شرطه، وتقدُّمه على أبي داود، لأنَّه ينبّه على هؤلاء الضعفاء، ولا يسكت عنهم»[2].

*** ترتيب «جامع الترمذي»:**

رَتَّب الترمذي هذا الكتابَ على أساس الأبواب مستخدماً عنوان «أبواب» في الأحاديث المتعلِّقة بقضايا متعدِّدةٍ تشتمل على عِدّة تفرُّعاتٍ، ومستخدماً عنوان «باب» في الأحاديث المتعلّقة بقضيةٍ مُعيَّنةٍ، ومثال ذلك قوله: «أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ»، و «باب ما جاء: أنَّ مفتاح الصلاة الطهور»[3].

* اِصْطِلاحَاتُ التِّرمِذِيِّ في الحُكْمِ عَلَى الأَحَادِيْثِ:

من المعروف: أنَّ علماء الحديث قد حدَّوا حدوداً لمصطلحاتهم، تعارفوا عليها، وتواطؤوا على استعمالها؛ وقد تكلَّم الإمام الترمذي في خاتمة كتابه (الجامع) في كتاب (العلل) عن تعريفه للحديث الحسن، والحديث الغريب.

غير أنَّ وجودَ مصطلحاتٍ مركَّبةٍ أَكثَرَ الترمذيُّ من استعمالها؛ مثل قوله: «حَسَنٌ صحيحٌ»، و«حسنٌ صحيحٌ غريبٌ»، و«حسنٌ غريبٌ» اختلفت فيها أقوالُ العلماء اختلافاً بَيّناً، أوجب ذلك البحث، والتمحيص، واستقراءَ ذلك من كتاب الترمذي لمعرفة مراده.

١ ـ الحديث الحسن:

هو الحديثُ الذي اتَّصل سندُه بنقل عدلٍ خفَّ ضبطُه، ولم يكن شاذّاً، ولا مُعَلَّلاً. هذا هو التعريفُ عند أهل الحديث للحديث الحسن لذاته، فهو كالصحيح

---

(١) شرح علل الترمذي: (١/ ٣٩٧).

(٢) الإمام الترمذي الموازنة بين جامعة والصحيحين: ص: ٦٠ ـ ٦١.

(٣) انظر: «موسوعة المصادر والمراجع» ص: ٣٢٥ ـ ٣٢٦.

لكن بفارقٍ واحدٍ؛ وهو أنّه خفَّ ضبطُه، أي: استوفى شرطَ الضبط المقبول في الحدِّ ا الأدنى[1].

وأمّا تعريفُ الترمذيِّ لـ: (الحَسن) في كتابه (الجامع) فله اصطلاحٌ خاصٌّ به عرَّف به في آخر كتابه (الجامع) في كتاب (العلل) حيث يقول: «وما ذكرنا في هذا الكتاب: حديثٌ حَسَنٌ؛ فإنّما أردنا به حُسْنَ إسناده عندنا: كُلُّ حديثٍ يُروَى لا يكون في إسناده مُتَّهَمٌ بالكذب، ولا يكون الحديث شاذّاً، ويُرْوَى من غير وجهٍ نحو ذلك؛ فهو عندنا حديثٌ حَسَنٌ»[2].

وقد شرح الحافظُ ابن رجب الحنبلي مُرادَ الترمذيِّ بذلك، فقال هذا: «فعلى هذا الحديث الذي ـ يرويه الثقةُ العَدْلُ، ومن كَثُرَ غلطهُ، ومَن يغلب على حديثه الوَهْمُ، إذا لم يكن أحدٌ منهم مُتَّهَماً، كلُّه حَسَنٌ؛ بشرطِ أن لا يكون شاذّاً مُخالفاً للأحاديث الصحيحة، وبشرطِ أن يكون معناه قد رُوي من وجوهٍ متعدِّدةٍ»[3].

وإذا كان المحدِّثون قد جعلوا قسيماً آخر للحديث الحسن، هو (الحديث الحسن لغيره)، وهو (الحديث الضعيف)، الذي تعدَّدت طُرُقُه، وكثرتْ بما يجبر وَهْنه وضعفه، فإنّ الترمذيَّ ـ رحمه الله ـ هو ما يُطلق عليه (حسن)، فالترمذيُّ إذاً يُوافِقُ المحدِّثين في تسمية الحسن، لكن يخالفُهم في التمييز بين نوعَيْه، فإذا أطلق كلمةَ (حسن) من غير صفة، أو قرينة أُخرى، فمرادُه (الحسن لغيره)[4].

وأما قولُ الترمذي: «حسن غريب» فقد استعمله الترمذيُّ في «الحسن لذاته»، كما قاله البُقاعي[5].

وظاهرٌ من تعريف الترمذي للحديث الحسن، وتقييده له: أنّه اصطلاحٌ خاصٌّ به في (جامعه) غير ما اصطلحَ عليه علماءُ مصطلح الحديث في تعريفه من شروط، وهي: اتِّصالُ السند، وعدمُ الشُّذوذ، وعدمُ الإعلال، وخفةُ الضبط.

---

(١) انظر: تعليق الدكتور نور الدين عتر على «نزهة النظر»، ص: ٦٥.
(٢) انظر: «شرح علل الترمذي»: (١/ ٣٤٠).
(٣) شرح علل الترمذي: (١/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥).
(٤) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: ص: ١٥٨ ـ ١٥٩.
(٥) انظر: «الإمام الترمذي»: ص: ١٧١.

ومن ذلك نستنتج: أنَّ قول بعض المشتغلين بالحديث: «أخرجه الترمذي، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ، وهو كما قال»، يَدُلُّ على عدم اطِّلاعه على مقصود الإمام الترمذي من هذا المصطلح. أو يقول: «بل هو ضعيفٌ» دلالة على عدم إقراره للترمذي على تحسينه، ولم يدر: أنَّ قول الترمذي ذلك ينصرف إلى تحسينه بطرقه؛ فقد قال الترمذيّ في تعريفه: «ويُروى مِن غير وجهٍ»؛ والله أعلم.

وإتماماً للفائدة نذكر هنا خلاصة النتائج التي توصَّل إليها الأستاذُ عبد الرحمن بن صالح محيي الدين في رسالته (الأحاديث التي حسَّنها أبو عيسى الترمذي وانفردَ بإخراجها عن أصحاب الكتب الستة)[1]:

ـ ظَهَر له: أنَّ حُكم أبي عيسى على الحديث الحسن: أنَّه هو الضعيفُ الذي يتقوَّىٰ بغيره، ويكون حسناً لغيره، وذلك في الكثير الغالب، وقد يُوَجد فيما يُطلق عليه الحسن لذاته، والصحيح لغيره، وقلّ فيه الضعيفُ الذي لا يوجد له معضدٌ، ولم يجد فيه موضوعاً.

ـ ظهر له: أنَّ قولَ الحافظ الذهبي: «إنَّ غالبَ حِسَان أبي عيسى ضعافٌ» ليس على إطلاقه. إلا إذا أراد بالضعيف المجبر المتقوَّىٰ بغيره، فذلك محتملٌ، لكن لا يَحْسُنُ إطلاقه دون تقييدٍ؛ لأنَّه يُوهِمُ المراد الضعيف المردود، وليس كذلك؛ فإنَّ غالبها حسانٌ من نوع الحسن لغيره، وشرطُ أبي عيسى الذي شرطه قد وفَّى به.

ـ توصَّل من خلال هذا البحث إلى أن الأحاديث التي حَسَّنها أبو عيسى، وانفرد بإخراجها؛ وهي ضعيفةٌ، ولم يجد لها مُعَضِّداً بلغ عددُها حسب استقرائه أربعة أحاديث.

ـ توصَّل إلى أنَّ الأحاديث التي حَسَّنها أبو عيسى، وهي صحاحٌ لذاتها، أو لغيرها، بلغ عددُها خمسة أحاديث.

ـ ما عدا ذلك فبقيتها حِسَانٌ؛ كما بيّنها في موضعه من الرسالة.

---

(١) رسالة ماجستير أعدَّها بإشراف الدكتور محمود أحمد ميرة، في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عام ١٤٠١ هـ، ونشرتها دار الفضيلة بالرياض عام ١٤١٩ هـ.

٢ ـ الحديث الغريب:

الغريب لغةً، هو المنفرد، أو البعيدُ عن أقاربه.

وعند المحدِّثين: هو الحديثُ تفرَّد به راويه، سواء تفرّد به عن إمامٍ يجمع حديثه، أو عن راوٍ غير إمامٍ[١].

وقال الحافظُ ابن حجر في تعريفه: «هو ما يتفرَّد بروايته شخصٌ واحدٌ في أيِّ موضعٍ وقع التفرُّدُ به في السند»[٢].

وعرَّفه الترمذيُّ في كتاب (العلل) في آخر كتابه (الجامع) فقال: «وما ذكرنا في هذا الكتاب: (حديث غريب) فإنَّ أهل الحديث يستغربون الحديث لمعانٍ. رُبَّ حديثٍ يكون غريباً لا يُروى إلا من وجهٍ واحدٍ»[٣].

قال الحافظُ ابن رجب شارحاً مرادَ الترمذي: «فعلى ما ذكره الترمذيُّ: كلُّ ما كان في إسناده مُتَّهَمٌ فليس بحَسَنٍ، وما عداه فهو حَسَنٌ بشرطِ أن لا يكون شاذاً. والظاهرُ: أنه أراد بالشَّاذ ما قاله الشافعيُّ، وهو: أن يروي الثقات عن النبيِّ ﷺ خلافه، وبشرط أن يُروى نحوهُ من غير وجهٍ، يعني: أن يُروى معنى ذلك الحديث من وجوهٍ أخر عن النبيّ ﷺ بغير ذلك الإسناد.

فعلى هذا: الحديث الذي يرويه الثقةُ العَدْلُ، ومن كَثُر غلطه، ومن يغلب على حديثه الوَهْمُ، إذا لم يكن أحدٌ منهم متهماً كلّه حسنٌ بشرطِ أن لا يكون شاذاً مخالفاً للأحاديث الصحيحة، وبشرطِ أن يكون معناه قد رُوي من وجوهٍ متعددةٍ»[٤].

الاصطلاحات المركَّبة عند الترمذي:

وذلك كقوله: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ»، «حَسَنٌ صحيحٌ غريبٌ»، «صحيحٌ حَسَنٌ غريبٌ»؛ ففي ذلك كلامٌ يطول ذكره بسبب خلاف العلماء المستفيض في ذلك؛ وذكرهم لأقوال ردَّها بعضهم، لذلك فإنها تحتاج إلى دراسةٍ موسَّعةٍ

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٣٩٦.
(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص: ٥٠.
(٣) جامع الترمذيّ: (٩/ ٤٥٧)، وانظر: «شرح علل الترمذي»: لابن رجب: (١/ ٣٤٠).
(٤) شرح علل الترمذيّ: (١/ ٣٤٠).

متخصِّصةٍ، وذلك بعد أن يكون بين أيدينا نسخةٌ مضبوطةٌ ومقابَلَةٌ على نسخ أصليةٍ، تُبيِّن لنا الوصفَ الصحيح الذي وَضَعه الترمذيُّ لكل حديثٍ، دون تحريفٍ أو سقطٍ، كما هو حاصلٌ في الطبعات جميعها.

ويحسن أن أُشير هنا إلىٰ أنَّ علماءَ الحديث جميعاً ممن ألّف في علم المصطلح أشاروا إلى هذا الموضوع، وأدلوا بدلوهم، وذلك من عصر ابن الصَّلاح حتىٰ الآن؛ غير أنَّ استقراء أحكام الترمذي على الأحاديث ـ بعد تهيئة نسخة متقنة له، ودراسة الأسانيد، والمتون ـ أحسب: أنها ستعطينا نتيجةً جيدةً، تُرشدنا إلى طريق الهدى في هذا الموضوع[1].

٣ ـ قَالَ أَصْحَابُنَا.

يَكْثُر استعمالُ هذا اللفظِ عند الترمذي في جامعه، ويُراد به الفقهاء المجتهدون من أهل الحديث كمالك بن أنسٍ، ومحمَّد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن رَاهُوَيْهِ، وغيرهم.

٤ ـ قَالَ أَهْلُ الكُوْفَة.

أكثر الترمذيُّ استعمالَ هذه العبارة في «جامعه» في بيان المذاهب، ويذكره في مقابل الأئمَّة الثلاثة: مالك، والشافعي، وأحمد في كثير من الأحيان، فيقول: «قال أهل الكوفة» أو: «قال بعض أهل الكوفة» ونحوُ ذلك من العبارات، فظَنَّ بعضُهم: أنَّ مراده بـ: «أهل الكوفة»: الإمام أبو حنيفة، وأنه أغفل ذكر اسمه تعصُّباً عليه!!

ولكنَّ هذا القول غيرُ صحيحٍ، فإنَّ تأمُّلَ استعمالِ الترمذي هذا اللفظ يَدُلُّ على أنه لم يَخُصَّ أبا حنيفة، بل أراد مَنْ كان فيها من الفقهاء كوكيعٍ، والسُّفْيَانَيْن، كقوله

---

(١) انظر: «شرح علل الترمذي»: (١/ ٣٤٢ ـ ٣٨٨) و«توضيح الأفكار» للصنعانيّ: (١/ ٢٣٦ ـ ٢٤٦)، والذي أسهب في توضيح أقوال العلماء وشرحها؛ و«الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين» للعتر، ص: ١٧٠، وما بعده؛ وتعليقات الدكتور أحمد معبد الكريم على «النفح الشذيّ في شرح جامع الترمذي» (١/ ٢٩٦) وما بعدها؛ و«تراث الترمذي العلميّ» للعمري، ص: ١٩، و«الإمام الترمذي». . .، للأستاذ إياد الطباع: ص: ٢٧٦ ـ ٢٧٧).

في باب ما جاء: أنَّه يبدأ بمؤخَّر الرأس: «وقد ذهب بعضُ أهل الكوفة إلى هذا الحديث، منهم وكيع بن الجَرَّاح»[1].

وهذا يدُلُّ على أنه يريد بقوله: «أهل الكوفة» أعَمَّ من الحنفية، وإلا ما جاز قوله بعد: «منهم وكيعُ بن الجرَّاح»، وذلك تعبيرٌ دارجٌ في كتب الحديث بالذات حتى عند الحنفية، فالعَيْنِيُّ في كتابه: «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» يُكثِر من استعمال هذا اللفظ مريداً به ما أراد الترمذيُّ، أعني: من كان بالكوفة من الأئمة.

ولا نستطيع أن نجزم بأنَّ تَرْكَ الترمذيِّ ذِكْرَ الإمام الأعظم في صدد بيانه للمذاهب كان للتعصُّب، فلعلَّه لم يَبْلُغْه مذهبُه بطريقٍ يطمئنُّ إليه[2].

* **تكرار الحديث عند الترمذي:**

يقول الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ: «[الترمذيّ] تجنَّب التكرارَ الذي نجده في كتب الحديث. فلم يتكررَّ عنده إلاّ القليل من الحديث، في القليل من المواضع، حتى لا يَعرف الناظرُ فيه ذلك إلاَّ بعد التأمُّل والبحث.. ولم يُكرِّر الترمذيُّ الحديثَ في مواضع كثيرة ـ كما صنع البخاري ـ. وأكثر ما يكرِّره أبو عيسى أن يرويَه في ثلاثة مواضع، ومن النادر أن يتكرَّر في أربعة مواضع. كما أنَّه لم يلتزم ويُراعِ ما وجدناه عند البخاريّ من الفوائد في متن الحديث، أو إسناده، فقد تكررَّت عنده أحاديث بالمتن، والإسناد نفسه.

وهكذا نجد الترمذيَّ مُقِلاًّ مِن تكرار الحديث، وأنَّه في تكراره قد يراعي المغايرةَ بفائدةٍ جديدةٍ في متن الحديث، أو إسناده، وقد لا يُراعي ذلك»[3].

طُبع هذا الكتاب أولاً بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، ولكنه لم يُكمله، وتابَعَ الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي عملَه، ووَصَل إلى الجزء الثالث، فلم يُتمّ. وطُبع بتحقيق وتعليق الأستاذ عزت عبيد الدعاس، في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م في عشر مجلَّدات. ثم صَدَرت له طبعاتٌ كثيرةٌ، ولكنها تخلو من التحقيق الدقيق كما يستحقّ هذا الكتابُ.

---

(١) انظر: أبواب الطهارة، برقم: (٣٣).
(٢) انظر: «الإمام الترمذي والموازنة...» ص: ٣٤٣ ـ ٣٤٤.
(٣) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه...: ص: ٩٦ ـ ٩٨.

٧ ـ سنن أبي داود: للإمام أبي داود، سليمان بن الأشْعَث بن إسحاق السِّجِسْتاني الأزْدي (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ).

وهو من أَنْفع كُتب الحديثِ لمن يُعنى بأحاديث الأحكام في الحلال، والحرام، حتى قال الإمام الغزالي بكفايته للمجتهد في الأحاديث(١).

وقد صنَّفه أبو داود، وانتقاه من خمسمئة ألف حديثٍ، عُنِي فيه بأحاديث الأحكام وجَمْعِها عنايةً كبيرةً، ولَخَّص طريقتَه فيه بقوله: «وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وَهْنٌ شديدٌ؛ فقد بَيَّنْتُه، وفيه ما لا يَصِحُّ سنده، وما لم أَذْكُرْ فيه شيئاً؛ فهو صالحٌ، وبعضُها أَصَحُّ من بعضٍ»(٢).

وقد فَسَّر (الصَّالح) بأنه قد يكون صحيحاً، وقد يكون حَسَناً. وعُرف عن أبي داود: أنه اطرح أحاديث المجروحين، والضعفاء. وحين يروي حديثاً ضعيفاً ينبِّه إلى ذلك.

وكان أبو داود في آخر الأحاديث يتكلَّم على الرواة، ويُثبت ملاحظاتٍ تتصل بالأصول التي يبني عليها المحدِّثون كثيراً من أحكامهم في النقد، والتعليل، وكان لحديثه في الرواة ولهذه الملاحظات المتصلة بالأصول أثرٌ واضحٌ في إرساء، وتدعيم علم الجرح والتعديل، وعلوم الحديث.

كان أبو داود يتحرَّى الدِّقَّةَ في شروطه في الرجال مما جعل كتابَه من الكتب الموثوقة، وقد سارَ في بعضها على شروط البخاري، ومسلم، فوردت في كتابه أحاديثُ صحيحةٌ أُخرجت في الصحيحين، كما وردت فيه أحاديثُ صحيحةٌ على شرطهما، وإن لم تُخرَّج فيهما.

ينقسم كتابُ أبي داود إلى خمسة وثلاثين كتاباً، فُرعت إلى أبواب (عدا ثلاثة منها لم يبوِّب فيها أبواباً)، وبلغ عددُ الأبواب (١٨٧١) باباً. والكتابُ يشتمل على ما يزيد على خمسة آلاف حديث.

---

(١) انظر: «المستصفى من أصول الفقه»: (٢/ ٣٥١).
(٢) انظر: «رسالة الإمام أبي داود السِّجستاني إلى أهل مكَّة في وصف سننه».

* **شروط أبي داود في سننه:**

نَصَّ أبو داود[1] على الشُّروط التي التزمها في كتابه السُّنن. ويمكن بيان هذه الشروط فيما يلي:

١ ـ جمعه لأصحّ ما عَرَفَ مِن أحاديث الأحكام غالباً:

قال أبو داود[2]: «فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديثَ التي في كتاب السُّنَّن، أهي أَصَحُّ ما عَرَفْتُ في الباب؟ . . فاعلموا: أنّه كذلك كلُّه إلاَّ أن يكون قد رُوي مِن وجهين صحيحين، فأحدهما أَقْدَمُ إسناداً، والآخرُ صاحبه أَقْوَمُ في الحفظ، ربّما كتبتُ ذلك، ولا أرىٰ في كتابي من هذا عشرة أحاديث.

وإنَّ من الأحاديث في كتاب السُّنن ما ليس بمتّصلٍ، وهو مُرْسَلٌ، ومُدَلَّسٌ، وهو ـ إذا لم توجد الصحاح[3] ـ عند عامّة أهل الحديث على معنى أنّه متصلٌ، وهو مثل الحسن عن جابرٍ، والحسن عن أبي هريرة، والحَكَم عن مِقْسَم عن ابن عباس، وليس بمتصل.

وأمّا ما في كتاب السنن من هذا النحو فقليلٌ.

وما رُوي عن النبي ﷺ من المراسيل منها ما لا يصحُّ، ومنها ما هو مسندٌ عند غيري، وهو متّصلٌ صحيحٌ.

ولم أُصنِّف في كتاب السنن إلاَّ الأحكامَ، ولم أُصنِّف كتب الزهد، وفضائل الأعمال، وغيرها».

اقتصر أبو داود عل ذكر أصحِّ ما عَرَفَ من أحاديث الأحكام. وهذا غالبٌ ليس مطّرداً، فإنّه كان يختار أحياناً الحديثَ الأقلَّ صحّةً ،فيُورده في الباب مع وجود ما هو أصحّ منه، وذلك لأجل أن يعلو بالإسناد لا غير.

---

(١) في «رسالته إلى أهل مكّة في وصف سننه».

(٢) رسالة الإمام أبي داود السجستاني إلى أهل مكة في وصف سننه (مع ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث) ص: ٣٠ ـ ٥٤.

(٣) أي: الصحاح المخالفة. فجعل عدم المخالفة دليلاً على ضبط الحديث وثبوته، فعمل به وقدّمه على الاجتهاد، وهو مثل مذهب الإمام أحمد، والنسائي رحمهما الله تعالى.

ولا يعني إخراجه لأصَحِّ ما عَرَف في الباب أن تكون هذه الأحاديثُ كلُّها صحيحةً متّصلة الإسناد، فهناك ما ليس صحيحاً، وهناك ما هو غير متّصل الإسناد[1].

٢ ـ شرط أبي داود في الرجال:

شرطُ أبي داود في الرجال هو أن يُخرج عمّن لم يُجْمِع النقّادُ على تركه. قال أبو داود[2]: «وليس في كتاب السُّنن الذي صَنَّفْتُه عن رجلٍ متروكِ الحديث شيءٌ، وإذا كان فيه حديثٌ منكرٌ بيَّنتُ: أنه منكرٌ، وليس على نحوه في الباب غيره».

وقوله: «متروكٌ» ينبغي أن يُقَيَّدَ بالذي أجمع النقّادُ على تركه، وإلاَّ ففي كتابه من قيل فيه: إنَّه متروكٌ، مثل ابن البَيْلَمَاني، وابن أبي فَرْوَة، وأبي جَنَاب الكَلْبِيِّ، وغيرهم.

قال الحافظ أبو الفضل محمّد بن طاهر المَقْدِسي: «حكى أبو عبد الله بن مَنْدَه أنّ شرط أبي داود، والنَّسائيّ إخراجُ أحاديث أقوامٍ لم يُجْمَعْ على تركهم»[3].

والظاهرُ: أنّ المراد ليس مجرَّد عدم الإجماع على تركهم، بل إنهم مختلفٌ في تركهم، وترجَّح عند أبي داود، والنسائي: أنّهم لا يستحقون التركَ، والله أعلم.

وإذا رجعنا إلى تقسيم الحازمي للرواة عن المُكثرين ـ حيث قَسَّمهم إلى خمس طبقات ـ نجده يقول: «والطبقة الثالثة جماعةٌ لزموا الزهريَّ مثل أهل الطبقة الأولى غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح، فهم بين الرَّدّ، والقَبول، وهو شرطُ أبي داود، والنسائي»[4].

وهذا في الأصول، أمّا في المتابعات، والشواهد؛ فإنه يخرِّج من أحاديث أهل الطبقة الرابعة، بل الخامسة أيضاً.

---

(١) انظر: «مناهج المحدثين العامة والخاصة» ص: ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٢) رسالة الإمام أبي داود السجستاني إلى أهل مكة في وصف سننه (مع ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث) ص: ٣٣.

(٣) شروط الأئمّة الستّة: ص: ٨٩.

(٤) شروط الأئمّة الخمسة: ص: ١٥١.

قال الحازمي: «والطبقة الخامسة نفرٌ من الضعفاء، والمجهولين، لا يجوز لمن يُخرِّج الحديثَ على الأبواب أن يُخرِّج حديثهم إلاَّ على سبيل الاعتبار، والاستشهاد، وهم عند أبي داود فمن دونه، فأمّا عند الشيخين؛ فلا»[1].

٣ ـ اشتراطه تخريج الأحاديث المشاهير:

قصد أبو داود استيعابَ الأحاديث التي عمل بها الفقهاء، واشتهرت بينهم، وقال: «وأمّا هذه المسائلُ ـ مسائل الثوري، ومالك، والشافعيّ ـ فهذه الأحاديثُ أصولُها.

والأحاديث التي وضعتُها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، هي عند كلِّ مَن كتب شيئاً من الحديث، إلاَّ أنَّ تمييزها لا يقدر عليه كلُّ الناس، والفخرُ: أنها مشاهير، فإنَّه لا يُحتجّ بحديثٍ غريبٍ، ولو كان مِن رواية مالكٍ، ويحيى بن سعيد، والثقات من أئمة العلم»[2].

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ـ رحمه الله تعالى ـ موضِّحاً معنىٰ المشاهير هنا: «لا يريد بالمشاهير هنا (المشهور) المصطلح عليه بين المحدِّثين، أو الأصوليين، بل المراد ـ والله أعلم ـ الأحاديث المشتهرة عند المحدِّثين الدائرة بين الأئمة الفقهاء، وأصحاب الفتيا، والمعمول بها عند جميعهم، أو بعضهم؛ وإن كانت في نفسها أخبار آحاد»[3].

فالمراد: متداولةٌ مألوفةٌ ليس فيها غريبٌ مستنكرٌ؛ إذ لا يريد بالغرابةِ التفرُّدَ، بقرينة قوله: «ولو كان من رواية مالكٍ، ويحيىٰ بن سعيد»، فإنَّ هؤلاء أئمة يحتمل منهم التفرُّد، لا النكارة، والمخالفة لجمهرة الثقات، مثل عدم قبولهم من مالك قوله: «عن عمرو بن عثمان»؛ إذ الثقات قالوا: «عن عمر بن عثمان». والله أعلم[4].

---

(١) شروط الأئمّة الخمسة: ص: ١٤٣ ـ ١٥٤.
(٢) رسالة الإمام أبي داود السجستاني إلى أهل مكة في وصف سننه: ص: ٤٦ ـ ٤٧.
(٣) انظر: «مناهج المحدِّثين العامة والخاصة»: ص: ١٠٤ ـ ١٠٥.
(٤) ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث: حاشية (٢): ص: ٤٧.

٤ ـ بيان الوهن الشديد فيما يخرجه أبو داود وصلاحية ما سكت عليه:

قال أبو داود[1]: «ولا أعرف أحداً جَمَعَ على الاستقصاء غيري. . . وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وَهْنٌ شديدٌ؛ فقد بيّنتُه، ومنه ما لا يَصِحُّ سنده. وما لم أذكر فيه شيئاً؛ فهو صالحٌ، وبعضها أصحّ من بعضٍ.

وهو كتابٌ لا يَرِدُ عليك سنّةٌ عن النبي ﷺ بإسنادٍ صالحٍ؛ إلاّ وهي فيه».

كلامُ أبي داود هذا نصٌّ في أنه يُبيِّنُ الوهنَ الشديدَ في الأحاديث التي يُخرِّجها. ويؤخذ منه بمفهوم المخالفة: أنّ ما فيه وهنٌ غير شديد لا يبيِّنه. بل صرح، فقال: وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالحٌ.

ولكن تبيَّن بالاستقراء: أنَّ هناك مواضع فيها وهنٌ غيرُ شديدٍ، كالانقطاع، بيَّنَها، وأنّ هناك مواضعَ فيها وهنٌ شديدٌ لم يبيِّنْها. وبالتالي فكلام أبي داود أغلبيٌّ.

وأسبابُ سكوت أبي داود عن الوهن الشديد، وعدم بيانه ذَكَر منها الحافظ ابن حجر[2] الآتي:

ـ سكوته تارةً يكون اكتفاءً بما تقدَّم له من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه.

ـ وتارةً يكون لذهولٍ منه.

ـ وتارةً يكون لشِدّة وضوح ضعفِ ذلك الراوي، واتّفاق الأئمة على طرح روايته، كأبي الحُوَيْرِث، ويحيى بن العلاء، وغيرهما.

ـ وتارةً يكون من اختلاف الرواة عنه [أي: اختلاف نُسَخ السنن]، وهو الأكثر، فإنَّ في رواية أبي الحسن بن العبد عنه من الكلام على جماعةٍ من الرواة، والأسانيد ما ليس في رواية اللُّؤلؤي، وإن كانت روايتُه أشهر.

ـ وقد يتكلَّمُ على الحديث بالتضعيف البالغ خارج السنن، ويَسكت عنه فيها.

أمّا صلاحيةُ ما سكت عليه التي نصَّ عليها بقوله: «وما لم أذكرْ فيه شيئاً؛ فهو

---

(١) رسالة الإمام أبي داود السجستاني إلى أهل مكة في وصف سننه: ص: ٣٥ ـ ٤٥.
(٢) في «النكت على كتاب ابن الصلاح»: (١/ ٤٤٠ ـ ٤٤١).

صالحٌ، وبعضُها أصحّ من بعض»، فما معناها؟ هل هي صلاحيةٌ للاحتجاج؟ أو صلاحيةٌ للاعتبار؟

قال ابن الصَّلاح[1]: «فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً، وليس في واحد من الصحيحين، ولا نصَّ على صحته أحدٌ ممن يميِّز بين الصحيح، والحسن؛ عرفناه بأنه من الحسن عند أبي داود. وقد يكون في ذلك ما ليس بحسنٍ عند غيره، ولا مندرجٍ فيما حقَّقنا ضبط الحسن به».

وقال ابن حجر[2]: «ومن هنا يظهر ضعفُ طريقة مَن يحتجّ بكلّ ما سكت عليه أبو داود، فإنّه يُخرِّج أحاديثَ جماعةٍ من الضعفاء في الاحتجاج، ويسكت عنها... فلا ينبغي للناقد أن يقلِّده في السكوت على أحاديثهم، ويتابعهَ في الاحتجاج بهم. بل طريقُهُ أن ينظر: هل لذلك الحديثِ متابعٌ فيَعتضد به؟ أوهو غريب فيتوقّف فيه؟

فالصواب عدم الاعتماد على مجرَّد سكوته لما وصفنا [مِن] أنّه يحتجّ بالأحاديث الضعيفة، ويقدّمها على القياس؛ إن ثبت ذلك عنه.

وهذا جميعُه إن حملنا قولَه: «وما لم أقل فيه شيئاً فهو صالحٌ» على أنَّ مرادَه: أنّه صالحٌ للحجّة، وهو الظاهر.

وإن حملناه على ما هو أعمّ من ذلك، وهو الصلاحية للحجّة، أو للاستشهاد، أو المتابعة، فلا يلزم منه أنَّه يَحتجّ بالضعيف، ويحتاج إلى تأمُّل تلك المواضع التي يسكت عليها؛ وهي ضعيفةٌ: هل فيها أفرادٌ أم لا؟ إن وُجد فيها أفرادٌ؛ تعيَّنَ الحملُ على الأوّل (أي: الصلاحية للحجَّة)، وإلاَّ؛ حُمل على الثاني (أي: الصلاحية للاستشهاد، أو المتابعة). وعلى كلّ تقديرٍ فلا يصلح ما سكت عليه للاحتجاج مطلقاً».

وقوله: «وبعضها أصحّ من بعض» لا يقتضي: أنَّ المسكوت عنه صحيحٌ كلُّه. وهو من قبيل قولهم: «أصحّ ما في الباب»، وقد يُراد منه أقلّها ضعفاً، لا أنَّه صحيحٌ مطلقاً[3].

---

(١) علوم الحديث: ص: ٣٣.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح: (١/ ٤٣٨ ـ ٤٤٤).

(٣) مناهج المحدِّثين العامة والخاصة: ص: ٦٠٢ ـ ٦٠٨ بتصرُّفٍ.

*** تكرار الحديث عند أبي داود:**

ذكر أبو داود منهجَه في تكراره للحديث، فقال: «وإذا أَعَدْتُ الحديثَ في الباب من وجهين أو ثلاثة؛ فإنَّما هو من زيادة كلامٍ فيه، وربَّما فيه كلمةٌ زائدةٌ على الأحاديث»[1].

هذا هو السببُ الذي لأجله كان أبو داود يُعيد الحديثَ، وهو اشتمالُ الروايات على معانٍ زائدة.

وفي الواقع كان أبو داود يسوق الروايةَ الثانيةَ بتمامها؛ إذا اشتملتْ على حكمٍ مختلفٍ عن حكم الرواية الأولى.

أمَّا إذا كان الاختلافُ في لفظةٍ؛ فإنَّه يذكر من الرواية الثانية هذه اللفظةَ فقط بَعد ذكر إسنادها[2].

طُبع «سنن أبي داود» عدة طبعات، منها طبعةُ المطبعة الكستلية بمصر بعناية الشيخ نصر الهوريني عام ١٢٨٠هـ، وطبعة المطبعة التازية بمصر، وطبعة المطبع المجتبائي بدلهي بالهند عام ١٣٢٢ هـ بالمطبعة الأنصارية، وبذيلها شرحٌ للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي باسم «عون المعبود على سنن أبي داود»، والطبعة الأولى للمكتبة التجارية بمصر عام ١٣٥٤ هـ ـ ١٩٣٥ م، في أربعة مجلدات، بتحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد، ثم الطبعة الثانية للمكتبة نفسها وللمحقّق نفسه عام ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠ م في أربعة مجلَّدات. ثم طبعه مصطفى البابي الحلبي مع تعليقات للشيخ أحمد سعد علي عام ١٩٥٢ م في جزئين. ثم طبعة دار الحديث بحمص. كما صدرت له طبعةٌ بتحقيق الشيخ محمد عوامة عن دار القبلة بجُدَّة، ومؤسسة الريان ببيروت، والمكتبة المكية بمكة المكرمة عام ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م في خمس مجلدات.

---

(١) رسالة الإمام أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه: ص: ٣١ ـ ٣٢.

(٢) انظر: «مناهج المحدِّثين العامة والخاصة» ص: ١٤٢ ـ ١٤٣.

٨ ـ سُنَن ابن ماجه: للإمام أبي عبد الله، محمد بن يزيد بن ماجه الرَّبْعي القَزْويني (المتوفى سنة ٢٧٣ أو ٢٧٥ هـ).

اشتمل هذا الكتاب على مقدِّمةٍ، ضَمَّتْ عدداً من الأحاديث المتعلّقة بعلم الحديث، واشتمل أيضاً على كتاب الأدب، وكتاب الفِتَن، وكتاب الزهد، وهذه ـ في الحقيقة ـ موضوعات الجوامع، وليس من السُّنَن، ويبدو: أنَّ ابن ماجه أطلق عليه اسمَ «السُّنَن» على اعتبار: أنَّ هذا هو الغالب عليه، فإنَّ نسبة الموضوعات الأخرى قليلةٌ جداً، وعلى أيِّ حالٍ، فإن العلماء قد اصطلحوا على تسميته بـ: «سنن ابن ماجه»، بما يشبه الإجماع على ذلك.

يُمكن تحديدُ موضوع هذا الكتاب من خلال أمرين: الأول: تسمية الكتاب بـ: «السُّنَن» فكأنه أراد أن يشتمل كتابه على الأحاديث المتعلِّقة بالأحكام الشرعية؛ وذلك؛ ليسهل الاستدلالُ بها، ولتكون بين يدي الباحث، والفقيه، ومن هنا كانت عنايته كبيرةً جدّاً بالأحاديث الزائدة على ما في الكتب الأصول الأخرى، فإنَّ زوائد ابن ماجه فاقت زوائدَ أيّ كتاب آخر من الكتب الستة على سائرها. وقد صَنَّف في هذه الزوائد عددٌ من العلماء[1].

الثاني: واقع الكتاب من حيث التبويب، حيث كان على أبواب الفقه، وبحسب رؤوس مسائل الفقه، والأحكام، ومن حيث اعتناؤه باختلاف الألفاظ، والتنبيه إلى الفوائد الفقهية، وقد أثنى العلماء على هذا الجانب عند ابن ماجه، قال ابن كثير: «إنه قويُّ التبويب في الفقه»[2]، وقال الشيخ جمال الدين القاسمي: «ولعمري: أن كتاب ابن ماجه من نَظَر فيه؛ علم منزلة الرجل من حُسن الترتيب،

---

(١) منهم: ابن حجر الهيثمي (المتوفى سنة ٨٠٧ هـ) في كتابٍ سَمَّاه: «زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة». وكذلك كتاب: «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» لأحمد بن أبي بكر البُوصيري (المتوفى سنة ٨٤٠ هـ)، وكتاب «ما تَمَسُّ إليه الحاجة على سنن ابن ماجه» للحافظ ابن المُلَقّن الشافعي (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ)، حيث شَرَح زوائدَه على الخمسة في ثماني مجلَّداتٍ.

(٢) البداية والنهاية: (٥٦/١١).

وغزارة الأبواب، وقلة الأحاديث، وترك التكرار»[1]. وقال ابن حجر: «جامعٌ جيّدٌ كثيرُ الأبواب، والغرائب»[2]. وقال ابن الأثير: «وكتابه كتابٌ مفيدٌ قويُّ النفع في الفقه»[3].

وبهذا يتبيَّن لنا: أنَّ كتاب ابن ماجه كتابٌ مُهِمٌّ من حيث اهتمامه بالفقه، فإن هذا الجانب هو الغالب عليه، أكثر من اهتمامه بالصناعة الإسنادية، وتحرِّي الصحة في الأحاديث، وقبولها في الاحتجاج.

*** ترتيب الكتاب، وعدد كتبه وأبوابه وأحاديثه:**

لقد رَتَّب ابن ماجه ـ كما ذكرنا ـ سُنَنَه على أبواب الفقه، ولكنه جعل لكتابه مقدّمةً، وضع فيها: كتابَ العلم، والاعتصام، والفضائل، والإيمان؛ وكأنه بهذا يعدُّ هذه الموضوعات خارج موضوع السُّنن الذي هو موضوعُ كتابه.

وقد كان عددُ كتب السُّنن سبعة وثلاثين كتابا[4]، أولها كتاب السنة، وأخرها كتاب الزهد، أما عددَ الأبواب؛ فقد بلغت (١٥١٥) باباً[5]. وأما الأحاديث فقد بَلَغ عددها (٤٣٤١) أربعة آلاف وثلاثمئة وواحداً وأربعين حديثاً[6].

*** مكانته بين كتب الحديث:**

المشهور بين الناس: أنَّ «سُنن ابن ماجه» هو سادسُ الكتب الستة المعروفة، ولكن هذا ليس موضوعُ إجماعٍ، بل إنَّ بعضَ العلماء قدَّموا غيره عليه.

قال النَّابُلسِيّ: «... وقد أُختلف في السادس، فعند المشارقة هو: كتاب

---

(١) الفصل المبين على عقد الجوهر الثمين: للقاسمي ص: ٢١٤.

(٢) تهذيب التهذيب: (٩/ ٤٦٨).

(٣) انظر: «كتاب ما تمس إليه الحاجة» للشيخ محمد عبد الرشيد النعماني، ص: ٢١٤.

(٤) كما ذكر محمد فؤاد عبد الباقي في فهارس الكتاب، وأما الذهبي فقد عدها اثنان وثلاثون كتاباً، انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢١٨)، ويبدو أنه لم يعد الكتب التي تضمنتها المقدمة.

(٥) أيضاً بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، أما صاحب الحطة فقال: إن عددها (١٥٠٠) ويبدو: أن هذا على وجه التقريب، انظر: «الحطة» ص: ٢٢١.

(٦) ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، أما الذهبي فقال: عددها أربعة آلاف، انظر: تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٦).

السنن لأبي عبد الله محمد بن ماجه القَزْوِيني، وعند المغاربة: كتابُ الموطأ للإمام مالك بن أنس الأصبحي»[١].

وأول من أضاف «سنن ابن ماجه» إلى الكتب الستة هو: الحافظُ محمد بن طاهر المَقْدِسي (المتوفى سنة ٥٠٧) في كتابه «شروط الأئمة الستة»، ثم في كتابه: «أطراف الكتب الستة».

ومن العلماء من جعل «سُنَن الدارمي»، هو سادسُ هذه الكتب بدلاً من ابن ماجه.

قال الصَّنْعاني: «ينبغي أن يجعل (مسندَ الدارمي) سادساً للخمسة بدلاً من ابن ماجه، فإنه قليلُ الرجال الضعفاء، نادرُ الحديث المُنْكَرة، والشَّاذة، وإن كان فيه أحاديثُ مُرْسَلةٌ، وموقوفةٌ، فهو مع ذلك أولى من سنن ابن ماجه»[٢].

وكذلك كان رأي ابن حجر؛ حيث قال ـ وهو يتحدَّث عن كتاب الدارمي ـ: «. . . ليس دُون السنن في الرُّتبة، بل لو ضُمَّ إلى خمسة؛ لكان أولى من ابن ماجه، فإنه أمثل منه بكثيرٍ»[٣].

وقد أورد الدكتور محمد عويضة تحقيقاً حول هذا الموضوع، فقال: «. . . ألا إنَّ الشهرة في الصحة للموطأ أكثر من شهرة ابن ماجه. . . فقد وَصَفه جماعةٌ بالصحة، وجعلوه خامسَ الأصول الستة. . . ثم قال: فمسند الدارمي من حيث مكانته، وصِحَّةُ أحاديثه، وقُوَّةُ رجاله، وتقدُّمُ صاحبِه، وكثرةُ فوائده أولى من سُنن ابن ماجه لأن يكون سادساً، وأمثل منه ـ كما قال ابن حجر ـ وإن إضافة أبي الفضل المقدسي سنن ابن ماجه إلى الكتب الخمسة، ليس إلاّ لغرضٍ تصنيفيٍّ بحتٍ، لا علاقةَ له بمرتبة الكتاب، ومكانته الحديثية»[٤].

وخلاصةُ الأمر فإن الواضح: أنَّ (الموطأ) ثم (سنن الدارمي) هما أفضَلُ مكانةً

---

(١) ذخائر المواريث: (١/ ٣).
(٢) توضيح الأفكار: ص: ٢٢٢.
(٣) انظر: «ما تمس به الحاجة»: للنعماني: ص: ١٣٥.
(٤) انظر: تفصيل ذلك في كتاب: «الإمام الدارمي وجهوده في الحديث» للدكتور محمد عويضة، رسالة دكتوراه: ص: ٨٠٦ ـ ٨١٩.

من «سنن ابن ماجه» من حيث صنعة الإسناد، وصحةِ الأحاديث، ومرتبةِ الرجال، ولكن «سنن ابن ماجه» قد تفوقهما من حيث الموضوعاتِ، والتبويبِ، وكثرة الزوائد على الكتب الخمسة. ومن هنا يقول السندي: «إنَّ غالب المتأخِّرين على أنّ ابن ماجه سادس الستة».

*** حُكم أحاديث «سنن ابن ماجه»:**

تَعرَّض كثيرٌ من العلماء لـ: «سنن ابن ماجه»، وانتقدوا عدداً من أحاديثه، ومن ذلك قولُ الذهبي: «وأمَّا الأحاديث التي لا تقوم بها الحُجَّةُ؛ فكثيرةٌ، لعلَّها نحو الألف . . .، ثم قال: وإنما غض من رتبة سننه ما فيها من المناكير، وقليل من الموضوعات»(١).

وقال ابن حجر: «بلَغَني: أنَّ المِزّي كان يقول: مهما انفرد ـ يعني: ابن ماجه ـ بخبرٍ؛ فهو فيه ضعفٌ، ثم قال ابن حجر: «وليس ذلك على إطلاقه باستقرائي، وبالجملة ففيه أحاديثُ كثيرةٌ مُنْكَرةٌ»)(٢).

وذكر السيوطيُّ نحو هذا، فقال: «كتابُ ابن ماجه تفرَّد فيه بإخراج أحاديثه نحو هذا، فقال: «كتابُ ابن ماجه تفرَّد فيه بإخراج أحاديث عن رجالٍ مُتَّهَمِين بالكذب، وسرقة الأحاديث»(٣).

وقد انتقى ابنُ الجوزي عدداً من أحاديث ابن ماجه، وأورد في كتابه «الموضوعات»، أربعةَ وثلاثين حديثاً، وتتبَّع الشيخُ ناصر الدين الألباني ابنَ الجوزي، فوافقه في بعضها، وأثبت: أنَّ عدداً أخر من الأحاديث السنن، وكانت النتيجة كالتالي:

ـ الأحاديث الصحيحة (٣٥٠٣) حديثاً.

ـ الأحاديث الضعيفة والمُنْكَرة (٩٠٩) أحاديث.

ـ الأحاديث الموضوعة (٣٩) حديثاً.

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٢٧٨).

(٢) انظر: ما تمس إليه الحاجة: ص: ١٤٢ ـ ١٧٦.

(٣) المرجع السابق.

ودراسةُ الشيخ ناصر ـ وإن كان قد لا يوافقه عليها جميعها بعضُ العلماء المعاصرين ـ ألا أنها يمكن أن تعطي مؤشراً تقريبياً لهذا الأمر، والله أعلم.

*** شروط ابن ماجه في سننه:**

يبدو: أنَّ ابن ماجه لم يكن له شروطٌ بيِّنةٌ، كما هو الشَّأنُ عند أصحاب أكثر كتب الحديث، حتى إنَّ المقدسي في كتابه المعروف «شروط الأئمة الستة» لم يذكر شيئاً عن شروط ابن ماجه، بل إنَّ ابن المُلَقِّن قد صَرَّح بهذا، فقال: «وأما سنن أبي عبد الله ابن ماجه القزويني؛ فلا أعلم له شروطاً»(١).

ويقول الشيخ عبد الرشيد النُّعماني: «إن السُّنَن ـ لا سِيّما ابن ماجه ـ إذا جمع ذلك؛ لم يشترط من جمعه الصحة، ولا الحسن خاصةً»(٢).

ويبدو: أنه كان يهدف إلى جمع الحديث الذي يمكن أن يصلح للاحتجاج حتى ولو كان ذلك بتعدُّد الطُّرق. يفهم هذا من كلامه حينما عرض سننه على الحافظ أبي زُرْعَة الرَّازي؛ حيث قال: «عرضتُ هذه السُّنَنَ على أبي زرعة الرازي، فنظر فيها، وقال: أَظُنُّه إنْ وقع في أيدي الناس تعطلَّت هذه الجوامعُ، أو أكثرها، إلى أن قال: لعلَّ لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في إسناده ضعفٌ، أو نحو ذلك»(٣).

وهكذا فإنَّ ابن ماجه كان يَهُمُّه أن يُخرِج الحديثَ المقبولَ، بل إنه ربما يتساهل في إخراج بعض الأحاديث الضعيفة، والواهية؛ لوُرود ما يؤيِّد معناها من طريقٍ آخر. وهو بهذا أوسع شرطاً من الأئمة الخمسة، ومن هنا كان آخر الكتب الستة من حيث المرتَبة، بل إنَّ كثيراً من العلماء قد انتقد عليه أحاديثَ واهيةً، وموضوعةً أخرجها في كتابه.

*** مناهجه في الصناعة الحديثية:**

من الواضح: أنَّ ابن ماجه تأثَّر كثيراً بالأئمة الذين سَبَقوه، فكان في كثيرٍ من

---

(١) انظر: «كتاب الفصل المبين»، للشيخ جمال الدين القاسمي ص: ٢١٤، نقلاً عن «كتاب البدر المنير».

(٢) ما تمس إليه الحاجة: ص: ١٧٧.

(٣) سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٢٧٨).

مناهجه في هذا المجال يقلِّد بعضَ أصحاب الكتب الستة، وقد كان أحياناً يُخرج عن ذلك وفق منهجٍ دقيقٍ يلتزمه في كتابه، ومن أهمِّ مناهجه:

١ ـ منهجه في ترتيب الأحاديث:

فقد كان ابنُ ماجه يرتِّب الأحاديث في الباب الواحد ـ إن تعدَّدت ـ يرتِّبها بحسب صِحَّتِها، أو قُوَّتِها، فإن وَجَد في الباب حديثاً صحيحاً؛ صَدَّر به ذلك الباب، ثم يتبعه بأحاديث أخرى قد تكون أقلَّ منه رتبةً.

وقد لا يجد الصحيحَ، فيبدأ بالحسن، أو بالضعيف؛ حيث لا يجد الحديثَ الحسن.

مثال ذلك، ما رواه في كتاب الجنائز، بابُ فيمن أُصيب بسقط[1]، فقد أخرج في هذا الباب ثلاثةَ أحاديث، كلُّها قد ضَعَّفها العلماء.

ثم أنَّ ابن ماجه إذا أراد أن يكرِّر الحديثَ؛ فإنه لا يكرِّره إلاَّ في نفس الباب، وهو بهذا على منهج الإمام مسلم في التكرار في صحيحه.

٢ ـ منهجه في الاختصار:

ويظهر ذلك من خلال المسالك التالية:

التحويل: وذلك بهدف الاختصار، فقد كان ابنُ ماجه يلجأ إلى هذا المنهج في كثيرٍ من الأحاديث، وهو بهذا على نهج الأئمة: البخاري، ومسلم، والترمذي.

ولكنه يختلف عنهم في التزامه بذكر كلمة (قالا)، قبل نقطة الالتقاء، وهذه الكلمة تُفيد القارئ مزيداً من التأكيد، والتنبيه إلى التقاء هذه الطُّرق.

مثال ذلك: ما رواه في باب الحيوان بالحيوان متفاضلاً يداً بيد؛ قال: حَدَّثنا نصرُ بن علي الجَهْضَمِيّ، ثنا الحسن بن عُرْوَة ح/ وحَدَّثنا أبو عمر حفص بن عمر، ثنا عبد الرحمن بن مهدي، قالا: حَدَّثنا حَمَّادُ بن سَلَمة، عن ثابتٍ عن أنسٍ: أنَّ النبي ﷺ اشترى صفية بسبعة أرؤس[2].

---

(١) انظر: «سنن ابن ماجه»: (١/ ٥١٣).

(٢) سنن ابن ماجه (٢/ ٧٦٢)، حديث رقم: (٢٢٧٢). وصفية هي بنت حُيي أم المؤمنين.

- **العطف بين الشيوخ**: وهو بهذا على نهجِ الإمام مسلم في صحيحه، والترمذيِّ في جامعه، فقد كان ابنُ ماجه إذا أراد أنْ يروي الحديثَ عن اثنين من شيوخه، فأكثر، تابع أحدهما الآخر متابعةً تامةً؛ كان يقرن بينهما في سياقٍ واحدٍ بهدف الاختصار.

مثال ذلك ما رواه في باب البيعان بالخِيار ما لم يتفرَّقا؛ قال: حَدَّثنا أحمدُ بن عَبْدَةَ، وأحمد بن المِقْدَام؛ قالا: ثنا حَمَّادُ بن زيد عن جميل بن مُرَّة، عن أبي الوضيء، عن أبي بَرْزَة الأسلمي؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرَّقا»[1].

ومن الجديرِ ذكرُه: أنَّ ثمة فرقاً بينه، وبين مسلم، والترمذي، فإنهما كانا يراعيان اختلافَ الألفاظ، كأن يقول الترمذي: «حَدَّثنا فلانٌ وفلانٌ، واللفظ لفلانٍ،» ويقول مسلمٌ: «حَدَّثنا فلانٌ وفلانٌ»، «وألفاظهم متقاربةٌ، أمَّا ابن ماجه فلم يكن يهتم بهذا.

- **الإشارة إلى المتن**: وذلك بأن يسوق الحديثَ سنداً، ومتناً، ثم يأتي بإسنادٍ آخر للحديث نفسه، ويقول عقب ذكر الإسناد كلمةَ: (نحوه). ومن الواضح: أنَّ الهدف هنا هو الاختصارُ أيضاً.

مثال ذلك: ما رواه في باب ما جاء فيمن باعَ نخلاً مؤبراً، أو عبداً له مالٌ؛ قال: حَدَّثنا هشامُ بن عَمَّار، ثنا مالكُ بن أنسٍ، قال: حَدَّثَني نافعٌ عن ابن عمر: أنَّ النبي ﷺ قال: «من اشترى نخلاً قد أُبِّرت؛ فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع».

حَدَّثنا محمدُ بن رمح، أنبأنا اللَّيْثُ بن سعد عن نافعٍ، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ، بنحوه[2].

٣ ـ منهجه في التعليق على بعض أحاديث الكتاب، والتعقيب عليهما: كان ابن ماجه أحياناً بعد ما يسوق الحديثَ يذكر عقبه تعليقاً من كلامه، أو من كلام بعض العلماء، ينقد فيه الحديث سلباً، أو إيجاباً.

---

(١) السنن: (٢/ ١٢)، رقم: (٢٢٠٠).
(٢) السنن: (٢/ ٧٤٥)، رقم: (٢٢١٠).

مثال ذلك: ما ذكره عقب روايته حديث: رد المُطَلِّق ثلاثاً في مجلسٍ واحدٍ، حيث قال: سمعتُ أبا الحسن علي بن محمد يقول: ما أشرف هذا الحديث[1]، إشارة إلى صحته.

وهذه التعليقاتُ على قِلَّتها، وقصرِها إلاّ أنها غايةٌ في الفائدة، والأهمية، وبخاصةٍ: أنها صدرت من مصنِّف الكتاب.

٤ ـ الأحاديث غير المتصلة عند ابن ماجه:

من المظاهر البارزة في «سنن ابن ماجه» كثرةُ الأحاديث غير المتصلة في سُنَنه، حيث يروي أحاديثَ مُرْسَلَةً، أو معلَّقةً، أو منقطعةً، أو في رواتها بعضُ المدلِّسين[2].

ولا يخفى: أنَّ هذه الظاهرة تنزل من مكانة الكتاب، وتقلِّل من أهميته في مجال الاحتجاج، ولكن المتأمِّل يجد أنَّ معظم هذا النَّوع من الأحاديث كان يسوقها في معرض المتابعات، والشواهد؛ وذلك لأن فيها بعضَ الفوائد الإسنادية، أو الفقهية الزائدة على ما في الأحاديث المتصلة، فكأنه يرويها تتميماً للفائدة، وليس على أساس أنها هي الأحاديث المعتمدة في الباب.

فهي من هذه الناحية أشبه بمعلَّقات البخاري، التي يرويها لفوائد كثيرة، مع أنها لا تدخل في أصل موضوع الكتاب. والله أعلم.

*** مناهجه في الفقه ومتون الحديث:**

ذكرنا فيما سَبَق: أنَّ هدف ابن ماجه الأول هو جَمْعُ الأحاديث المُحْتَجِّ بها، ومن هنا كان اهتمامُه بالفقه اهتماماً واضحاً، لفت أنظارَ العلماء، ولقي عندهم استحساناً وقبولاً، ومن ذلك:

قال عنه ابنُ حجر: «جامعٌ جيّدٌ كثيرُ الأبواب والغرائب»[3].

---

(١) الحديث رقم: (٢٠٥١)، وانظر أمثلة أخرى: حديث رقم: (١١٨٩)، و(٣٣١٢).

(٢) انظر: أمثلة على ذلك: الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (٤١٣٣ ـ ٤٢٢٢ ـ فيه إرسال) (٤٢٠٠ ـ ٤٢٥٣ ـ فيها تدليس) (٤٢٢٠ ـ ٤٢٧٧ فيها انقطاع).

(٣) تهذيب التهذيب: (٩/ ٤٦٨).

وقال فيه ابنُ الأثير: «كتابٌ مفيدٌ قويُّ النفع في الفقه»[1].

وقال ابنُ كثير: «إنه قويُّ التبويب في الفقه»[2].

وقال القاسميُّ: «ولعمري: إن كتاب ابن ماجه من نَظَر فيه؛ علم منزلةَ الرجل من حُسن الترتيب، وغزارة الأبواب»[3].

وهكذا فإننا نلاحظ هذا الكتابَ في مجال الفقه، وبخاصة التبويب، والتراجم، ويمكن ملاحظة ذلك عنده من خلال ما يلي:

أ ـ التراجم: ومن الملاحظ: أن ابن ماجه قد سار على نهج البخاري، والترمذي، وأبي داود في التراجم، مع اختلافٍ جوهريٍّ في نوعها، ومن أهمِّ هذه الفوارق:

ـ أنَّ ابن ماجه لم يُورد في سننه التراجمَ المُرْسَلَةَ كما هو شأنُ البخاري، والترمذي.

ـ معظم تراجم ابن ماجه تراجمُ ظاهرةٌ، وغالباً ما تحمل رؤوسَ مسائل الفقه، وموضوعاته.

ـ لم يصل ابن ماجه في تراجم الظاهرة إلى مستوى تراجم البخاري من الناحية الفنية، وبخاصة في تعدُّد المسالك، وتفنُّن البخاري بها؛ حيث كان قمةً في الإبداع.

ـ امتازت تراجمُ ابن ماجه بالدقة، والإيجاز، والوضوح، فقد كان يُكثر من قوله: (باب النهي عن كذا) أو (باب ما جاء في كذا).

وعلى أيِّ حالٍ فإنَّ تراجم «سنن ابن ماجه» غزيرةُ الفائدة، كثيرة النفع ـ كما قال عنها العلماء ـ فقد يجد الباحث فيها من الفوائد الفقهية ما لا يجده عند غيره.

ب ـ ذكر تعليقات بعض العلماء:

فقد كان ابن ماجه يُورد ـ أحياناً ـ تعليقاً لبعض العلماء على الحديث، يبيِّن من خلاله حكماً شرعياً، أو رأياً علمياً في مسألة الباب، أو تفسيراً لكلمة غريبة، أو غير

---

(١) ما تمس إليه الحاجة: ص: ٢١٤.

(٢) البداية والنهاية: (١١/ ٥٦).

(٣) الفضل المبين: ص: ٢١٤.

ذلك، ولا يخفى ما في هذا الأمر من الفوائد الفقهية، والفوائد العلمية.

ومن أمثلة ذلك: ما أخرجه في كتاب البيوع، قال: حَدَّثنا محمدُ بن رمح، أنبأنا اللَّيْثُ بن سعد، عن يحيى بن سعيد، عن نافع عن ابن عمر: أنه قال: حَدَّثني زيدُ بن ثابتٍ: أنَّ رسول الله ﷺ أَرْخَصَ في بيع العَرِيّة بخرصها تمراً) قال يحيى: العريّة أن يشتري الرجلُ ثمرَ النخلات بطعام أهله رطباً بخرصها تمراً[1].

وخلاصة القول: إنَّ «سنن ابن ماجه» قد جمع عدداً كبيراً من الأحاديث، ورتَّبها ضمن أبواب (١٥١٥) باباً. وحسبنا أن نعرف: أن عدد زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة بلغت (٧٤٧) حديثاً مقبولاً، فإن هذه الأحاديث ـ ولا شكَّ ـ قد حوت عدداً من المسائل الفقهية الغزيرة التي يجد فيها الباحث والفقيه بغيته، ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نكرِّر شهادة ابن حجر؛ حيث قال: «جامع جيد كثير الأبواب والغرائب»[2][3].

طُبع «سنن ابن ماجه» عِدَّة طبعات، ومن أجود طبعاته المحقَّقة طبعة دار إحياء الكتب العربية، بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، عام ١٣٧٢ هـ ـ ١٩٥٢ م، وقد جعل له عِدّةَ فهارس تسهل منه الاستفادة والرجوع إليه.

٩ ـ سنن النَّسائي: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

وهي تُسَمَّى «المجتبى». وكتابُ «المجتبى» هذا يسير على طريقةٍ دقيقةٍ تَجْمَع بين الفقه، وفَنِّ الإسناد، فقد رتَّب الإمامُ النَّسائيُّ الأحاديثَ على الأبواب، ووضَع لها عناوين تَبْلُغ أحياناً منزلةً بعيدةً من الدِّقَّةِ، وجمع أسانيدَ الحديث الواحد في موطنٍ واحدٍ، وبذلك سلك النَّسائيُّ أغْمضَ مسالك المحدِّثين، وأجلَّها في كتابه هذا، وهو معروفٌ بشدَّة تحرِّيه في الحديث، والرجال.

وهو مِن أوثق كتب الحديث، ويَعُدّه علماء الحديث أقلّ كتب السنن حديثاً

---

(١) سنن ابن ماجه (٢/ ٧٦٢)، رقم: (٢٢٦٩).

(٢) تهذيب التهذيب: (٩/ ٤٤٨).

(٣) من «دراسات في مناهج المحدِّثين»: ص: ٢٠٤ ـ ٢٠٨، بتصرف وزيادة.

ضعيفاً، ورجلاً مجروحاً، ويقاربه في ذلك «سنن أبي داود» و «سنن الترمذي»، وهو يجمع بين طريقتي مسلم، والبخاري، فيهتمّ في أن يرد الحديثُ في موقعٍ واحدٍ إلا حين الضرورة التي تقتضي ذلك، كما يحرص في الوقت ذاته على استنباط قضايا فقهيةٍ من الأحاديث مع بيان عِلَلها.

وكان النَّسائيُّ قد صَنَّف هذا المسندَ موسَّعاً، وقدَّمه إلى أمير مدينة الرَّمْلَة، فسأله الأميرُ: هل كلُّه صحيحٌ؟ فأجابه بأنَّ فيه الصحيحَ، والحَسَنَ، فطلب منه تمييزهَا، فتخيَّر منه مختصراً هو المشهور بين الناس والمُسَمَّى «المجتبى» أو «السُّنن الصغرى» تمييزاً عن الكتاب الموسَّع الذي سُمِّي: «السُّنن الكبرى».

*** شروط النسائي في سننه:**

نُقل عن النسائي، وعن أئمةٍ آخرين عباراتٌ يمكن أن يُستفاد منها شرطُه في سُنَنَه «المجتبى». وبيان ذلك فيما يلي:

١ ـ هل الصحّة شرطٌ للنَّسائي في أحاديث السنن؟

وَصَفَ بعضُ الأئمّة «سنن النَّسائي» بالصحىح، وهذه أسماءُ بعض هؤلاء.

قال السَّخاوي: «ثم إنّه (أي: ابن مَنْدَه) لم ينفرد بتسميته (أي: سنن النسائي) صحيحاً، فقد سمَّاه كذلك الدارقُطنيُّ... وكذا سَمَّاه صحيحاً جماعةٌ كأبي عليّ النَّيسابوري، وابن السَّكن، وأبي أحمد بن عَدِيّ، وأبي بكر الخطيب، وأبي طاهر السِّلَفي، وكذا الذهبي»[١].

بل ونُقل عن النَّسائي نفسه وصفهُ بالصحيح قال محمد بن معاوية الأحمر الراوي عن النسائي: «قال النسائي: كتاب السنن (أي: الكبرىٰ) كلّه صحيحٌ، وبعضه معلولٌ ـ إلاَّ أنّه لم يبيِّنْ علَّته ـ والمنتخب المسمّى بالمجتبى صحيحٌ كلّه»[٢].

وقال ابن الأثير: «سأل بعضُ الأمراء أبا عبد الرحمن عن كتابه السنن (أي الكبرى): أكلُّه صحيحٌ. فقال: لا. قال: فاكتبْ لنا الصحيحَ منه مجرَّداً. فصنع

(١) بغية الراغب المتمنّي في ختم النسائي رواية ابن السنّي، ص: ٣٧.
(٢) انظر: «زهر الربى على المجتبى» للسُّيوطي: (١/ ٥).

المجتبىٰ مِن السنن، ترك كلَّ حديثٍ أورده في السنن (أي: الكبرى) مما تُكلِّم في إسناده بالتعليل»[1].

والحَقُّ: أنَّ واقع الكتاب لا يُساعِد على هذه التسمية إلاَّ من باب التغليب، ومن باب إدراج الحسن في الصحيح أيضاً. ففي السنن أحاديث معلولةٌ أبان النسائيُّ عن علّتها بما يفهمه أهلُ المَعْرفة، أخرجها النسائيّ للضديّة لا للاحتجاج.

ولئن لم يكن الكتابُ كلّه صحيحاً؛ فهو قريبٌ إلى الصحة؛ لأنّ النسائي كان يُفضِّل إخراجَ الحديث بالإسناد النظيف؛ وإنْ كان نازلاً، ولو كان الحديثُ عنده بإسنادٍ أعلى[2].

قال ابن المُلَقِّن: «قال أبو الحسن المُعافِري: إذا التُفت إلى ما يُخرجه أهل الحديث؛ فما أخرجه النسائي أقرب إلى الصحة مما خرَّجه غيرُه»[3]. يقصد غير صاحبي الصحيحين.

٢ ـ شرطُ النَّسائي في الرجال:

كان النسائي يُفضِّل إخراجَ الحديث بإسنادٍ نظيفٍ؛ وإن كان نازلاً، أخرج ابنُ طاهر المَقْدِسي بسنده إلى النَّسائي؛ قال: «لمّا عزمتُ عل جمع كتاب السنن؛ استخرتُ الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعضُ الشيء، فوقعت الخِيَرةُ على تركهم، فتركتُ جملةً من الحديث كنت أعلو فيه عنهم»[4].

وقال الحافظ أبو طالب أحمد بن نصر: «مَن يَصبرُ على ما يصبر عليه أبو عبد الرحمن النَّسائي؟! كان عنده حديثُ ابن لَهيعة ترجمةً ترجمةً، فما حَدَّث بها، وكان لا يرى أن يحدِّث بحديث ابن لَهيعة»[5].

وابن لَهِيعة هذا الذي ترك النسائيُّ إخراجَ حديثه في سننه قد أخرج له مسلمٌ

---

(١) جامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ: (١/ ١٩٧).
(٢) مناهج المحدِّثين العامة والخاصة: ص: ١١٢.
(٣) البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير: (١/ ٤٢٢).
(٤) شروط الأئمة الستّة: ص: ١٠٤.
(٥) شروط الأئمة الستّة: ص: ١٠٥.

بعضَ شيء مقرونٍ في صحيحه، فهل يعني هذا: أنَّ شرط النسائي أشدُّ من شرط مسلم؟

قال أبو الفضل ابن طاهر المقدسي: «سألتُ الإمام أبا القاسم سعد بن علي الزَّنجاني بمكَّة عن حال رجلٍ من الرواة، فوثَّقه، فقلت: إنَّ أبا عبد الرحمن النَّسائي ضَعَّفه، فقال: يا بُنيّ إنَّ لأبي عبد الرحمن في الرجال شرطاً أَشَدُّ من شرط البخاري، ومسلم»[1].

قال الذهبيُّ تعليقاً على قول الزنجاني: «قلت: صَدَقَ، فإنّه ليَّنَ جماعةً مِن رجال صحيحي البخاري، ومسلم»[2].

قلت: لئن ليَّنَ جماعةً من رجال الصحيحين أخرجا لهما في المتابعات، فإنَّ هذا لا يعني: أنَّ شرطه أشدُّ من شرط مسلمٍ، فضلاً عن شرط البخاري.

قال الحافظ ابن كثير: «إنَّ له شرطاً في الرجال أشدَّ من شرط مسلم غير مُسَلَّم، فإنّ فيه رجالاً مجهولين إمَّا عيناً، أو حالاً، وفيهم المجروح، وفيه أحاديث ضعيفة، ومعلَّلة، ومنكرة»[3].

والناظرُ في تقسيم الحازمي للرواة عن المُكثرين يجد: أنَّ شرط النسائي في الرجال هو كشرط أبي داود. قال الحازمي: «والطبقة الثالثة جماعةٌ لزموا الزهريَّ مثل أهل الطبقة الأولى؛ غير أنَّهم لم يَسْلموا من غوائل الجرح، فهم بين الردّ، والقبول، وهو شرطُ أبي داود، والنسائي»[4].

ونُقل عن محمد بن سعد الباوَرْدي: أنَّ شرطَ النسائي هو التخريجُ لكلّ مَن لم يُجْمَع على تركه، وهذا بمعنى قولُ الحازميِّ: «فهم بين الرَّدّ والقبول، وهو الموافقُ لواقع «سنن النَّسائي».

وبيَّن السَّخاويُّ معنى: «التخريج لكل من لم يُجمع على تركه» تبعاً لشيخه ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ.

---

(١) شروط الأئمة الستّة: ص: ١٠٤.

(٢) سير أعلام النبلاء: (١٤/ ١٣١).

(٣) اختصار علوم الحديث (مع الباعث الحثيث): ص: ٢٩.

(٤) شروط الأئمة الخمسة: ص: ١٥١.

قال السَّخاوي: «وما حكاه أبو عبد الله بن مَنْدَه مما سمعه من محمد بن سعد الباوردي في كون شرط النَّسائي التخريج لكل من لم يُجمَعْ على تركه ـ حتىٰ يُخرِّج للمجهول حالاً، وعيناً ـ للاختلاف فيهم، وهو مذهبٌ متَّسعٌ إن حُمل على ظاهره، لاقتضائه التخريج لجلّ الضعفاء، وليس الواقعُ كذلك. بل الحَقُّ إرادته إجماعاً خاصًّاً، وذلك: أنَّ كلّ طبقةٍ من المتكلِّمين في الجرح والتعديل لا تخلو من متشدِّدٍ، ومتوسِّطٍ، فمتى اتَّفق الفريقان على ترك واحدٍ، تجنَّبه النسائيُّ، بخلاف ما إذا ضعَّفه المتشدِّدُ، ووثَّقه الآخرُ.

ومن ثَمّ خَرَّج لعبد الله بن عثمان بن خُثَيم، وقال: إنّ يحيىٰ بن سعد القطّان، وعبد الرحمن بن مهدي لم يتركاه. وقال عليّ بن المديني: إنّه مُنْكَرُ الحديث»[1].

وفي الجملة فكتابُ النسائيّ أقلّ الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً، ورجلاً مجروحاً، ويقاربه كتابُ أبي داود، وكتاب الترمذي[2]. والله تعالى أعلم.

وهكذا نرىٰ: أنّ الحازمي قَدَّم شرط صاحب الكتاب الذي تكون نسبة الرواة المتروكين فيه أقلّ، بينما قَدَّم ابن حجر شرط صاحب الكتاب الذي تكون نسبة الأحاديث الضعيفة فيه أقلّ، والمسألةُ تحتاج إلى استقراء تامّ. والله أعلم[3].

* تكرار الحديث عند النسائي:

قال السَّخاوي: «فإنَّه بفنونه زاحَمَ إمامَ الصنعة أبا عبد الله البخاريّ، وفي تدقيق الاستنباط، والتبويب لما يَستنبِطه بدون إسقاطٍ، بحيث يُكرِّر لذلك المتون، ويصوِّر كونه القصد الأعظم مِن الفنون.

ومنه قصَّة عائشة ـ رضي الله عنها ـ في تتبُّعها سِرَّ النبيّ ﷺ لمَّا خرج من عندها ليلاً إلى البقيع. ذكرها[4] في [باب] الأمر بالاستغفار للمؤمنين من [كتاب] الجنائز.

---

(١) بغية الراغب المتمني في ختم النسائي رواية ابن السني، ص: ٤٠.
(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح: (١/ ٤٨٤).
(٣) انظر: «مناهج المحدثين العامة والخاصة» ص: ١١١ ـ ١١٥.
(٤) بغية الراغب المتمنّي في ختم النسائي: رواية ابن السنّي: ص: ٢٤ ـ ٢٧.

وأعاده في [باب] الغيرة من النكاح[1] بسندها، ومتنها سواء، ولكن بزيادةٍ في نسب شيخه فقط، وباختصارٍ يسيرٍ من آخر المتن، مع زيادة طريقين للحديث، شيخ ابن جُرَيْج غير شيخه في المذكور فيهما.

حتَّى إنَّه ربَّما تتجاوز بغير مَيْنِ الترجمةُ بكلٍّ مِن الحُكْمين، ولا يكون فارقاً بين تكرير الحديث إلاَّ الباب، ولذا لا يأتي به إلاَّ من الطريق السابق، ولو لم يكن إلاَّ في شيخه فقط قصداً لمزيد الفائدة في الانتخاب. ومن أمثلة ذلك: أنَّه والى في [كتاب]الضحايا بين ترجمةٍ (أي: بابٍ) للعوراء و[ترجمةٍ] للعرجاء، ثم [ترجمةٍ] للعجفاء، وذكر في كلِّ ترجمةٍ طريقاً لحديثٍ واحدٍ، فاستُفيد على الأحكام طرقٌ ثلاثة له.

وقد يقع له تكريرُ الباب مع حديثه سواءً.. وقد يكون بين الترجمتين في الجملة تفاوتٌ يسيرٌ، ولا يأتي في حديثهما بزيادةٍ حسبما إليه يُشير، كترجمته في [كتاب] الطهارة بماء البحر، وفي [كتاب] المياه بالوضوء بماء البحر، وحديثهما واحدٌ سنداً، ومتناً.

وربَّما يزيد في أحد الموضعين مكمِّلاً تعيينَ ما أهمله مِن رواة السند.

وقد يُورد في كلٍّ منهما للحديث الواحد طريقاً؛ ليزداد الناظرُ له في المتن تحقيقاً، ومنه عَقدُه [في الطهارة] للوضوء بالثَّلج، وللوضوء بماء الثلج ترجمتين[2]، وذكر في كلٍّ منهما طريقاً لحديثٍ واحدٍ، ثمَّ إنَّه في: المياه عقد ترجمةً واحدةً للوضوء بماء الثلج والبَرَد، وذكر فيها الحديث من الطريقين معاً.

وقد يكرِّر الباب خاصَّةً دون متنه، وهذا أسهل ممَّا سبق بين أهل فنِّه».

طُبع «سنن النسائي» عدة طبعات منها. طبعةُ لَكْنو في الهند عام ١٨٦٩م، وطبعة دلهي عام ١٢٥٦هـ، وطبعة بولاق عام ١٢٧٦هـ، وطبعة مصر عام ١٣١٢هـ، وقد جعل كتاب السُّنن متناً، وتحته «زهر الربا»، وبهامشه «تعليق السِّندي»، ومنها طبعةُ المكتبة التجارية الكبرى بمصر عام ١٩٣٢م في أربعة

---

(١) السنن: (٤/ ٩١ ـ ٩٢).

(٢) كتاب الطهارة: (١/ ٥٠ ـ ٥١).

مجلَّدات، وطبعة لاهور في باكستان عام ١٣٧٦هـ بتحقيق الشيخ محمد عطاء الله الفوجياني، وطبعة مكتبة مصطفى البابي الحلبي عام ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م ومعه «زهر الربا» في ثمانية مجلدات، وهناك طبعةٌ لـ «زهر الربا» للسُّيوطي ولحاشية السِّنْدي في المطبعة المصرية بالقاهرة، عام ١٩٣٠م في مجلَّدين، والتي طُبعت بعدُ بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٧ م، في ست مجلدات.

١٠ - **السُّنَن الكبرى**: للنَّسائي أيضاً.

صنَّفَ الإمام النَّسائي هذا الكتابَ، ورتَّبه على طريقة الكتب والأبواب، ولقد حباه الله عقليةً فذةً في استنباط الأحكام، فقد أبان تصنيفُه عن أنه فقيهٌ بالحديث من الدرجة الأولى. فَجَمَع في كتابه بين الفقه، والحديث، فتجد: أنه يُورد الحديثَ في أكثر من موضعٍ؛ لأنه قد استنبط منه أكثر من حكمٍ، وإن كان يقتصر في كثيرٍ من الأحيان على موضع الشاهد من الحديث، فمثلاً:

- حديثُ سعد بن هشام، عن عائشة، قال: قلتُ: يا أُمَّ المؤمنين، أنبئيني عن وترِ نبيِّ الله ﷺ . . . الحديث، تجد: أنه أورده ست عشرة مرةً مطوَّلاً، ومختصراً كالآتي:

في كتاب الصَّلاة في باب قيام الليل، وباب أقلِّ ما تجزئ به الصلاة. وباب كيف الوتر بثلاث، وباب كيف الوتر بسبع، وباب من نامَ عَن صلاته، أو منعه وجعٌ، وفي كتاب الصيام في اختلاف الناقلين لخبر عائشة، وفي باب صيام النبي ﷺ.

- وحديثُ عطاء، عن جابرٍ: أنَّ النبي ﷺ نهى عن المُخابَرة، والمُزابَنةِ، والمُحاقَلةِ، وأن يُباع التمرُ حتى يبدوَ صلاحُه. . . الحديث، تجد: أنه أورده إحدى عشرة مرّةً: في كتاب المزارعة عدة مواضع، وفي كتاب البيوع باب بيع الثمر قبل أن يبدوَ صلاحُه، وباب بيع الزرع بالطعام، وباب النهي عن بيع الثنيا حتى تُعلَمَ.

- وحديثُ عمرو بن ميمون عن عمر: أن النبيَّ ﷺ يتعوَّذ: من الجبن والبخل. . . الحديث، تجد: أنه أورده ثمان مرات: في كتاب الاستعاذة باب الاستعاذة من شر فتنة الصدر، وباب الاستعاذة من فتنة الدنيا، وباب الاستعاذة من سوء العمر، وفي كتاب عمل اليوم والليلة: باب الاستعاذة في دُبُر الصَّلوات.

ثم إنه تميز بكثرة التفريعات في الباب الواحد، انظر مثلاً كتاب المناسك في باب رمي الجمار، فقد فرَّعه كالآتي:

التقاط الحصى.

من أين يلتقط الحصى.

قدر حصى الرَّمي.

الركوب إلى الجمار، واستظلال المحرم.

رمي الجمرة راكباً.

وقتُ رمي جمرة العقبة يوم النحر.

النهي عن رمي جمرة العقبة قبل طلوع الشمس.

الرخصة في ذلك للنساء.

الرمي بعد المساء.

رمي الرِّعاء.

المكان الذي ترمي منه جمرة العقبة.

عدد الحصى التي ترمى بها الجمار.

التكبير مع كل حصاة.

قطع المحرم التلبية إذا رمى جمرة العقبة.

الدعاء بعد رمي الجمار.

ما يحلّ للمحرم بعد رمي الجمار.

وكذلك أيضاً تجد: أنه وَضَع في كتابه عدداً غير قليل من عناوين الكتب لم يضعها مَن سبقه في هذا الفَنّ، وانظر على سبيل المثال لا الحصر:

كتاب المحاربة (يعني: تحريم الدم).

كتاب الخيل.

كتاب إحياء الموات.

كتاب الضوالّ.

كتاب الأحباس (يعني: الوقف لله تعالى).

كتاب النُّعوت.

كتاب عشرة النساء.

كتاب الملائكة.

كتاب المواعظ.

ناهيك عن كتاب «عمل اليوم والليلة»، هذا وإن كان ـ رحمه الله تعالى ـ قد أغفل بعض الأسماء المشهورة للكتب إلا أنه وضع مضمونها تحت عناوين أخرى، فمثلاً كتاب الحدود، والديات، تجد: أنَّ مضمونه في كتاب القسامة، وكتاب الرَّجم، وكتاب السَّرقة. وأما كتاب الأدب؛ فتجد: أنَّ مضمونه في كتاب «عمل اليوم والليلة»، وكتاب عشرة النساء، وغيره، وأما كتاب الذكر والدعاء؛ فتجد مضمونه في كتاب الاستعاذة، وكتاب «عمل اليوم والليلة». وهكذا.

وبسبب هذه النزعة الفقهية عنده تجد: أنه أورد في كتابه عدداً لا بأسَ به من الآثار، والمراسيل، غير أنه نادراً ما يذكر حديثاً معلَّقاً.

ثم إنه في أغلب الأحيان كان يسرد للحديث الواحد عِدَّةَ طُرُقٍ، ويبيِّن الخلافات في الأسانيد، والمتون، ويُرجِّح أفضلَها معتمداً في ذلك على درجة الحفظ عند الرواة، وكذلك كان أحياناً يسرد في الباب الواحد الأحاديثَ المتعارضةَ، ويُرجِّح بينها. وهذه بعض العناوين التي ذكرها كمثال لذلك.

ذكر في كتاب الطهارة: «باب الأمر بالوضوء من مَسِّ الرجُلِ ذَكَره».

ثم قال بعده: «الرخصة في ترك الوضوء من مَسِّ الذَّكَر».

وقال أيضاً: «الأمر بالوضوء مما مَسَّتِ النارُ».

ثم قال بعده: «نسخ ذلك».

وقال أيضاً: «النهي عن الاغتسال بفضل الجُنُب».

ثم قال: «الرخصة في ذلك». وهكذا.

ثم يُورِد في كلِّ بابٍ الأحاديثَ الدَّالَّةَ عليه، ثم يُرجِّح أفضلَها، وفي أثناء ذلك تكلَّم على كثير من الرجال، سواء كان ذلك بجرح، أو تعديل.

*** منزلة هذا الكتاب بين كتب السنة:**

قد حَصَل إجماعُ الأمةِ على تقديم الكتب الستة، و«موطأ» الإمام مالك على ما سواها من كتب، ثم أجمعت الأمةُ على تقديم «صحيح البخاري» من بين هذه الكتب، ثم «صحيح مسلم»، ثم تباينت التقديرات بعد ذلك، وإن كان بعضُ العلماء قد جعلوا كتابَ النَّسائي يتلو «الصحيحين» من حيث درجة الصحة، والقَبول.

قال أبو يعلى الخليلي: «حافظٌ متقنٌ، أقام بمصر، وعُمِّر، ورَضِيَه الحُفَّاظُ، وكتابُه يُضاف إلى كتاب البخاري، ومسلم، وأبي داود»[1]، وقال الحافظ الذهبي: «لم يكن في رأس الثلاثمئة أحفظ من النَّسائي، وهو أحذَقُ بالحديث، وعَلله، ورجالِه من مسلمٍ، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مضمار البخاري، وأبي زُرْعَة»[2].

ونقل ابن خير الإشبيلي في «الفهرست»[3] بسنده عن ابن الأحمر ـ راوي «السنن» عن المصنف ـ قال: سمعت عبد الرحيم المَكِّي ـ وكان شيخاً من مشايخ مكة ـ يقول: مصنفُ النسائي أشرف المصنَّفات كلها، وما وُضِع في الإسلام مثله.

وقال الحافظُ ابن حجر في «النُّكت على كتاب ابن الصلاح»[4]: قد أُطلق اسم الصحة على كتاب النسائي: أبو علي النَّيسابوري، وأبو أحمد بن عَدِيّ، وأبو الحسن الدَّارقُطني، وأبو عبد الله الحاكم، وابن مَنْدَه، وعبد الغني بن سعيد، وأبو يعلىٰ الخليلي، وأبو علي ابن السَّكَن، وأبو بكر الخطيب، وغيرُهم. كذا قال، وفي هذه المقولة نظرٌ، حتى وإن أرادوا «المجتبى»؛ لأنه ـ رحمه الله ـ تكلَّم على كثير من

---

(١) الإرشاد: الورقة: ٥٨.
(٢) سير أعلام النبلاء: (١٤/ ١٣٣).
(٣) ص: ١١٧.
(٤) ١/ ٤٨١.

الأحاديث في كتابه، فغالباً كان لا يسكت عن الحديث الضعيف، فكان يتكلَّم عليه، ويبيِّن ما فيه، لا يمنعه من ذلك اعتقادٌ، أوهوىً، وقد ذكر العلماء من تشدُّده في الرجال؛ حتى إنه تجنَّب الروايةَ عن ابن لَهِيعةَ، بل إنَّه تجنَّب في بعض الأحيان الروايةَ عن بعض رجال الشيخين، انظر مثلاً (إسماعيل بن أبي أويس)، فقد روى له الشيخان، وأصحابُ السنن، ولم يُخرِّج له النسائي، وانظر أيضاً (أحمد بن صالح المصري) من رجال البخاري، لم يُخرِّج له، وانظر أيضاً (سُوَيْد بن سعيد الحَدَثاني) من رجال مسلم، لم يُخرِّج له. وغيرهم.

وقد قال الحافظ الذهبي[1]: «قال الحافظ ابن طاهر المقدسي: سألتُ سعد بن علي الزنجاني عن رجلٍ، فوثَّقه، فقلت: قد ضعَّفه النسائي، فقال: يا بُني! إنَّ لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشدَّ من شرط البخاري، ومسلم، قال الذهبي: صَدَق، فإنه ليَّن جماعةً من رجال صحيحي البخاري، ومسلم».

* رواة السُّنَن عن المصنِّف:

الرواة عن المصنِّف، وتلامذته أكثر من أن يحصروا، فقد عُمِّر النَّسائيُ رحمه الله، وبارك الله في عمره حتى أصبح وحيدَ عصره، وكانت الرحلة إليه من جميع الأقطار بسبب إمامته، وبصره ومعرفته بعلم الحديث، وعِلَلِه، ثم عُلُوِّ إسناده؛ لأنه روى عن طبقة قُتَيْبَة، وأقرانه، ولم يكن أحدٌ من أقرانه على رأس الثلاثمئة أدرك هذه الطبقةَ، ولذلك كَثُر الرواةُ عنه، وقد سَمَّى الحافظُ ابن حجر في «التهذيب» عشرة من رواة السنن عنه، وسمَّى ابنُ خير في «الفهرست» أكثر من ذلك، وبيَّن: أنَّ بعضهم يروي بعضَ الكتب من «السنن» لم يروها غيره. وقال التقي الفاسي في «العقد الثمين»[2]، بعد أن ذكر رواة «سننه»: «وبين رواياتهم اختلاف في الكيف والقَدْر، وأكبرها رواية ابن الأحمر».

وإليك أشهرَ من رواها عنه مُرتَّبين حسب تاريخ وفاة كلٍّ منهم:

١ ـ محمد بن القاسم بن سيَّار، أبو عبد الله القُرطبي (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ)

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٤/ ١٣١).
(٢) (٣/ ٤٥).

رویٰ عنه «السنن»: عبد الله بن محمد بن علي أبو محمد الباجي، وعباس بن أصبغ أبو بكر الحجازي[1].

٢ ـ عبد الكريم بن أحمد بن شعيب النَّسائي، أبو موسى (المتوفىٰ سنة ٣٤٤ هـ) روى «السنن» عنه عبدُ الله بن محمد بن أسد الجُهَني، وأيوب بن الحسين، قاضي الثغر، والخصيب بن عبد الله[2].

٣ ـ عليُّ بن أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة أبو الحسن الطَّحاوي (المتوفىٰ سنة ٣٥١ هـ)[3].

٤ ـ حمزة بن محمد بن علي بن محمد بن العباس، أبو القاسم الكناني المصري (المتوفىٰ سنة ٣٥٧ هـ).

روى عنه «السُّنَنَ» محمدُ بن أحمد بن يحيىٰ بن مفرج أبو عبد الله القاضي، وعبد الله بن محمد بن أسد أبو محمد الجُهَني، وعلي بن محمد بن خلف أبو الحسن القابسي الفقيه، وأبو محمد الأصيلي، وأحمد بن محمد بن يوسف أبو القاسم التاجر، ومحمد بن عمر بن إبراهيم، أبو الفرج الصَّدَفي المصري[4].

٥ ـ محمد بن معاوية بن عبد الرحمن، أبو بكر الأُموي، القُرطبي القرشي، المعروف بابن الأحمر (المتوفىٰ سنة ٣٥٨ هـ).

روى عنه «السُّنَنَ» يونسُ بن عبد الله بن مغيث أبو الوليد القاضي، وسعيد ابن محمد أبو عثمان القَلَّاش، ومحمد بن مروان بن زهر أبو بكر الإيادي، وعبد الله بن ربيع بن بنوس أبو محمد[5].

٦ ـ الحسن بن الخضر أبو علي الأسُيوطي (المتوفىٰ سنة ٣٦١ هـ).

روى عنه «السُّنَنَ»: علُي بن محمد بن خلف أبو الحسن القابسي، وعبد الرحمن

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال»: (١/ ٣٧)، و«فهرست»: ابن خير ص: ١١١.
(٢) «الفهرست»: ص: ١١٢.
(٣) انظر: «تهذيب التهذيب»: (١/ ٣٧).
(٤) انظر: «تهذيب التهذيب»: (١/ ٣٧)، و«فهرست ابن خير»: ص: ١١٢.
(٥) انظر: «تهذيب التهذيب»: (١/ ٣٧)، و«فهرست ابن خير»: ص: ١١٠.

بن محمد بن علي أبو القاسم الأدفوي[1].

٧ ـ محمد بن عبد الكريم بن زكريا بن حَيَّوْيَهُ، أبو الحسن النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٦٦ هـ).

روى عنه «السُّنَنَ» عليٌّ بن محمد بن خلف أبو الحسن القابسي الفقيه، وعلي ابن منير أبو الحسن الخَلَّال، وعلي بن ربيعة أبو الحسن البَزَّار[2].

٨ ـ الحسن بن رشيق، أبو محمد العسكري (المتوفى سنة ٣٧٠ هـ).

روى عنه «السُّنَنَ» أحمدُ بن عبد الواحد بن الفضل، أبو البَرَكات الفَرَّاء، والحسن بن محمد أبو القاسم الأنباري.

٩ ـ أحمد بن محمد بن إسماعيل بن المهندس، أبو بكر المصري (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

روى عنه «السُّنَنَ» محمد بن عبد الله بن عابد، أبو عبد الله المُعافِري[3].

١٠ ـ أحمد بن عبد الله بن الحسن بن علي العَدَوي، المعروف بأبي هريرة بن أبي العصام.

روى عنه «السُّنَنَ» عبد الله بن محمد بن أسد الجُهَني[4].

١١ ـ أحمد بن محمد بن عثمان بن عبد الوهَّاب بن عَرَفة بن أبي التَّمَّام.

روى عنه «السنن» أبو محمد الأصيلي، وخلف بن القاسم أبو القاسم الحافظ[5].

١٢ ـ الحسن بن بدر بن أبي هلال أبو علي.

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٧)، و«فهرست ابن خير»: ص: ١١٢.
(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٧)، و«فهرست ابن خير»: ص: ١١٥.
(٣) انظر: «تهذيب التهذيب»: (١/ ٣٧)، و«فهرست ابن خير»: ص: ١١٥.
(٤) انظر: «فهرست ابن خير»: ص: ١١٤.
(٥) انظر: «فهرست ابن خير»: ص: ١١٣.

روى عنه «السنن» علي بن محمد بن خلف، أبو الحسن القابسي[1].

١٣ ـ الحسين بن جعفر بن محمد، أبو أحمد الزَّيات.

روى عنه «السنن»: خلف بن قاسم بن سهل الدَّبَّاغ الحافظ[2].

١٤ ـ عبد الله بن الحسن أبو محمد المصري[3].

١٥ ـ محمد بن الفضل بن العباس، أبو الطَّيب[4].

١٦ ـ علي بن الحسن الجُرجاني أبو الحسن[5].

١٧ ـ مسعود بن علي بن مَرْوان بن الفضل أبو القاسم البَجَّاني[6].

١٨ ـ أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم أبو بكر الدِّيْنَوَرِيّ المعروف بابن السُّنِّي (المتوفى سنة ٣٦٤ هـ). ذكره الحافظ ابن حجر في «تهذيبه» في رواة «السنن» للنسائي[7].

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، في مؤسسة الرسالة ببيروت.

١١ ـ سُنَن الكَشِّي: للإمام أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله الكَشِّي (المتوفى ٢٩٢ هـ).

١٢ ـ سُنَنُ أبي بكر الأَثْرَم: للإمام أحمد بن محمد بن هانىء المعروف بالأَثْرَم صاحب الإمام أحمد (المتوفى سنة ٢٧٣ هـ).

وهي تَدُلُّ على إمامته، وسَعَةِ حفظه.

---

(١) انظر: «فهرست ابن خير»: ص: ١١٢.
(٢) انظر: «فهرست ابن خير»: ص: ١١٤.
(٣) انظر: «تحفة الأشراف»: (١١١٣١).
(٤) انظر: «تحفة الأشراف»: (٥٣١٨).
(٥) انظر: «تاريخ جرجان»: ص: ٣١٧.
(٦) انظر: «توضيح المشتبه»: (١/ ٣٧٠ ـ ٣٧١).
(٧) انظر: مقدمة التحقيق لـ: «السنن الكبرى» ص: ٣٢ ـ ٤٢. طبعة مؤسسة الرسالة.

١٣ ـ **سُنَنُ الخَلاَّل**: للإمام أبي علي الحسن بن علي الخَلاَّل (المتوفى سنة ٢٤٢ هـ).

١٤ ـ **سُنَن أبي قُرَّة**: للإمام موسى بن طارق اليَمَاني الزَّبيْدِي، المعروف بأبي قُرَّة، روى عنه أحمد، وغيرُه.

١٥ ـ **سُنَن سَهْل بن أبي سهل**: للإمام أبي عَمْرو سهل بن أبي سهل الرازي (المتوفَّى في حدود ٢٤٠ هـ).

١٦ ـ **سُنَن أبي الحسين**: للإمام أحمد بن عبيد أبي الحسن، وقد أكثر البَيْهَقيُّ من التخريج عنها.

١٧ ـ **سُنَن أبي بكر**: للإمام أبي بكر محمد بن يحيى الشافعي الهَمداني.

١٨ ـ **سُنَن ابن لال**: للإمام أبي بكر أحمد بن علي، المعروف بابن لال (المتوفى سنة ٣٩٨ هـ).

١٩ ـ **سنن الدَّارقُطْنِي**: للإمام أبي الحسن، عليّ بن عُمَر بن أحمد بن مَهْدي الدَّارَقُطْني البَغْدادي (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

أَلَّف الدَّارقطنيُّ هذا الكتابَ، ليتعقَّب فيه الأحاديثَ التي ذُكِرَتْ في (السُّنن)، وفيها مآخِذُ، ومغامزُ، وقد عَمِل بها بعضُ الفقهاء، أو خَفِيَتْ عِلَلُها على بعض المحدِّثين، فكَشف الإمامُ الدَّارَقُطْني ما فيها بمهارتِهِ الفائقة في هذا الفَنِّ الدقيق العَوِيص.

فهو لم يؤلِّف هذا الكتابَ على غرار تأليف أبي داود، والنَّسَائي، وابن ماجَه، وأمثالِهم، الذين يُورِدُون في كلِّ باب من «السُّنَن» أصَحَّ ما ثبت عندهم، وإنما أَلَّفَه على غِرار كتابه الفذِّ العجيب: «العِلَلِ» لكنه جَمع في «السُّنَن» أحاديثَ الباب المعلولةَ في صعيدٍ واحدٍ، مع إبانةِ عِلَلِها، ومطاعنِها؛ ليقف عليها مَنْ جَهِلها، أو مَنْ لم يَرها عِلَّةً مانعةً من العمل بالحديث، فيقتنعَ بها، أو ينتفعَ بها عند الموازنة والترجيح بين الحديثين الورادين في الباب، المتعارضين، أو الزائدِ أحدِهما على الآخر زيادةً ذاتَ شأنٍ في استنباط الحكم منها، فيُقدِّمَ الراجحَ على المرجوح، والسليمَ على المجروح.

فخرج الكتابُ بهذا الصنيع عن أن يكونَ أو يُذكَرَ من كتب (السُّنَن) بالمعنى الاصطلاحي، فهي مؤلَّفةٌ ـ في نظر مؤلِّفيها ـ لبيان ما عليه العمل، وكتابُهُ مؤلَّفٌ لبيان مافي السُّنن من المغامز، والعِلَل، فتباينَتْ بُنْيَةُ كتابه عن بُنْيَتِها مباينةً شديدةً، واختلفت الغايةُ من تأليفه عن الغاية من تأليفها، فحَقُّهُ أن يكون عنوانُه واسمُهُ: (السُّنَن المعلولة) تغليباً لمضمون أكثر الكتاب على مضمون جزءٍ يسيرٍ منه[1].

ولهذا الكتاب شرحٌ صَنَّفه شمسُ الحق أبو الطيب محمد بن أحمد العظيم آبادي، وسَمَّاه «التعليق المغني على الدارقطني» وقد طُبع الكتابُ مع الشرح في الهند، كما طُبع الكتاب بتصحيح، وتنسيق عبد الله هاشم يماني في المدينة المنوَّرة عام ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م في أربعة مجلَّدات، وبهامشه كتاب «التعليق المغنى على الدارقطني» للعظيم آبادي . .

٢٠ ـ **سُنَن أبي بكر النجار**: للإمام أحمد بن سليمان النَّجَّار (المتوفى سنة ٣٤٨هـ)، وكتابه في السُّنَن كبيرٌ.

٢١ ـ **سُنَن أبي إسحاق**: للإمام إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل القاضي الأَزْدِي البَصْري (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ).

٢٢ ـ **سُنَنُ أبي محمد**: للإمام أبي محمد يوسف بن يعقوب بن حَمَّاد بن زيد البَصْري (المتوفى سنة ٢٩٧ هـ).

٢٣ ـ **سُنَنُ أبي القاسم**: للإمام أبي القاسم هِبَة الله بن الحسن الرَّازي الشافعي، الشهير باللاَّلْكَائي (المتوفى سنة ٤١٨ هـ).

٢٤ ـ **السنن الكبرى**: للإمام أبي بكر، أحمد بن الحسين البَيْهقِي الخُسْرُوجردي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ).

يقول البيهقيُّ في مقدمة هذا الكتاب: «وأنا على رسم أهل الحديث أُحِبُّ إيراد ما أحتاج إليه من المسانيد والحكايات بأسانيدها»[2]. فهو لا يخرج في هذا الكتاب

---

(١) انظر: «السُّنَة النبويَّة وبيان مدلولها الشرعي» للشيخ أبو غُدَّة، ص: ٢٣ ـ ٢٤.

(٢) مقدمة شعب الإيمان، نقلاً عن د. الدعيس في مقدمته لـ: «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي»: ص: ٨١.

حديثاً، أو أثراً، أو حكاية، أو شعراً إلا بالإسناد، وبشرطِ أن يكون هذا الإسنادُ قد تلقَّاه بصفةٍ شرعيةٍ وفق طُرق التحمُّل المعروفة[1].

وله منهجٌ واسعٌ في استعمال الأسانيد في كتابه، فإنه قد يجمع الأسانيدَ المتعدِّدةَ في قالب إسنادٍ واحدٍ، أو يختار طريقاً واحداً منها، أويستعمل نظامَ التحويلة «ح» من إسنادٍ إلى آخر لاتفاق المخرج. وله في ذلك أساليب متشعّبةٌ.

أما بالنسبة للمتون؛ فقد قام منهجُه فيها على كشف اختلافات ألفاظها، وبيان غريبها، والتنبيه على عِلَلها، واضطرابها، وتصحيفاتها، كما أنه كان يعرض في كثيرٍ من الأحيان إلى بيان معانيها، وما يستنبط منها من أحكامٍ، وما اشتملت عليه من لطائف، وإشاراتٍ.

وقد نَظَّم البيهقيُّ كتابه على أساس موضوعات المتون، حسب الأبواب الفقهية، وجعله في ثلاث وحداتٍ تنظيميةٍ تكبر إحداهما الأخرى. فإنَّه قَسَّم «السنن الكبرى» إلى «كتب» كلِّية، مثل: كتاب الطَّهارة، كتاب الصَّلاة، ثم قَسَّم الكتب إلى وحدات أصغر، وهي «الأبواب» والأبواب وحدة جامعة للعديد من الأبواب الفرعية، فيقول مثلاً: «جماع أبواب الحديث» و«جماع أبواب ما يوجب الغسل».. إلخ، ثم يورد تحت كلِّ فصلٍ من هذه الفصول عدداً كبيراً من الأبواب، وهذه الأبواب الصغيرة بدورها تشتملُ على جملةٍ من الأحاديث تكثر، وتقلُّ حسب طبيعة موضوعها، وبهذا يكون الخبرُ، أو الأثرُ هو أصغرُ عنصرٍ في الشكل التنظيمي عنده.

وقد جعل البيهقيُّ تراجمَ هذه الأبواب مأخوذة من الأحاديث، ولو من أدنى مناسبةٍ لها، كما هو صنيعُ الإمام البخاري في جامعه الصحيح، كما تحرَّى المناسبةَ بين الكتب، والأبواب حتى صار كتابه كهيئة السلسلة المتصلة الحلقات.

لقد حرص البيهقيُّ أن يجعل كتابه جامعاً لأحاديث الأحكام من أخبار، أو آثار بجميع درجاتها مع التمييز بينها، فإنه يذكر الصحيحَ؛ ليعمل به، ويذكر الضعيفَ؛ ليحذر منه، فنراه يقول مثلاً: «وهذا الحديثُ بهذا المعنى يُروى بأسنادين ضعيفين

(١) انظر: «السنن الكبرى»: (٦/ ١٨١).

أحدهما مُرْسَلٌ، والآخر موصولٌ»[١]. أو يقول مثلاً: «وقد رُوي فيه حديثان ضعيفان لا يُحْتَجُّ بأمثالهما» ثم يسوقهما[٢]. أو يقول: «ورُوي فيه حديثان ضعيفان خرَّجتُهما في الخلاف»[٣].

وهو في كثيرٍ من الأحيان يُقيم التنبيهَ مقام السَّرد والتفصيل، فيكتفي بإخراج نماذج من الباب، ثم يُحيل على الباب بطريق الإشارة، أو الاختصار، فيقول مثلاً بعد أن أخرج في الباب عدداً كبيراً من النصوص: «وفي هذا أخبارٌ كثيرةٌ، وفيما ذكرنا كفاية»[٤]، و«في هذا أخبارٌ كثيرةٌ، وفي أسانيدها ضعفٌ، وفيما ذكرنا غنيةٌ»[٥].

وهو من خلال اختصار هذا التوسُّعِ، والاستيعابِ يُحاول تقويمَ هذه الأحاديث، فيقول مثلاً: «وقد رُوي هذا الحديثُ من أوجهٍ أخر غير قويةٍ، والاعتماد على الحديث الأول»[٦].

وفي باب النفاس ساق نصوصاً عديدةً، ثم قال: «وقد رُوي فيها أحاديثُ مرفوعةٌ، كلها سوى ما ذكرناه ضعيفةٌ»[٧] وهو حكم لا يصدر إلَّا من واثقٍ محيطٍ.

وقد يُشير إلى شيءٍ من هذه الأحاديث المختصرة كما فعل ذلك في باب «تغيير الاسم القبيح، وتحويل الاسم إلى ما هو أحسن منه» فقد أخرج فيه سِتّةَ نصوصٍ، ثم قال: «وفي هذا الباب أخبارٌ كثيرةٌ، فإنه [أي: النبي ﷺ] غَيَّر اسم العَاص بن الأسود بمُطِيع، وأَصْرَم بزُرعَة، وشِهَاب بهِشَام، وحَرْب بسِلْم، والمُضْطَجِع بالمُنْبَعِث، وغير ذلك مما يطول بنقله الكتاب»[٨].

---

(١) السنن الكبرى: (٣/ ١٢٨)، وانظر: (٦/ ٣٠٩ ـ ٣٢٧).
(٢) السنن الكبرى: (٢/ ٢٢٢).
(٣) السنن الكبرى: (٢/ ٩٦).
(٤) السنن الكبرى: (٣/ ٣٧٦)، وانظر: (٣/ ٣٨٥).
(٥) السنن الكبرى: (٧/ ٧٨)، وانظر: (٧/ ٨٥).
(٦) السنن الكبرى: (٦/ ٢٦٥).
(٧) السنن الكبرى: (١/ ٣٤١ ـ ٣٤٢).
(٨) السنن الكبرى: (٩/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨).

وقد يُكرِّر البيهقيُّ الحديثَ لفائدةٍ فقهيةٍ تعرض له في الباب[1]، أو لُعُلوٍّ في الإسناد[2]. فإن منهجه قائمٌ أساساً على الاستدلال، فلا يُخرج النصَّ في الباب إلّا لمقصدٍ استدلاليٍّ يهدف من ورائه إلى هدفٍ ما، من ذلك: أنه أخرج حديثَ جوع أبي هريرة، وتحمله في طلب الحديث في قصةٍ طويلةٍ؛ ثم قال البيهقي: «والموضع المقصود من هذا الخبر في هذا الباب، قوله: (وأهل الصفة أضياف الإسلام، لا يأوون إلى أهل، ولا مال)»[3][4].

تُوجَد على هذا الكتاب حاشيةٌ للشيخ علاء الدين علي بن فخر الدين عثمان بن إبراهيم بن مصطفىٰ المارديني الحنفي المعروف بابن التُّرْكُماني (المتوفىٰ سنة ٧٥٠ هـ) سَمَّاها «الجوهر النقي في الردّ علىٰ البيهقي» في سِفْرٍ كبيرٍ، أكثرها اعتراضاتٌ عليه، ومناقشاتٌ له، ومباحثاتٌ معه»[5]. وقد وُجدت في هذه الحاشية كثيرٌ من الأخطاء العلمية الفاحشة، من توثيق الرواة المجرَّحين، وتجريح الموثَّقين، وتَطْويعٌ للأدلّة لنُصرة مذهبه، أفسد فيها الكتاب، وأَذْهَبَ رَوْنَقَه وبهاءه، وصفاءه، وبهجته، ودلّت علىٰ جهله، وتعصّبه، وتحامِله.

طُبع هذا الكتابُ مع الحاشية في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَنْ)، عام ١٣٤٣هـ ـ ١٩٢٤م.

٢٥ ـ السُّنن الصغرىٰ: للبَيْهَقِي أيضاً.

وهو ليس ملخَّصاً من كتابه «السنن الكبرى» كما هو معروفٌ، أوله: «الحمد لله ربّ العالمين، شكر النعم ولا إله إلا الله وحده لا شريك له، إقراراً بربوبيته، والصلاة على رسوله محمد وعلى آله.

أمّا بعد: فإن الله تبارك سهل على تصنيف كتاب مختصر في بيان ما يجب على

---

(١) السنن الكبرى: (٢/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥)، وانظر: (٢/ ١٠٥) وقارن بها (٢/ ١٠٧).

(٢) السنن الكبرى: (٢/ ٤٩١) وقارن بها (٢/ ٦).

(٣) السنن الكبرى: (٧/ ٨٤).

(٤) انظر: «الإمام البيهقي شيخ الفقه والحديث. . .» للدكتور عبد الرحمن خلف، ص: ١٥١ ـ ١٥٥.

(٥) الرسالة المستطرفة: ص: ٣٣.

العامل البالغ اعتقاده، والاعتراف به في الأصول ينوي بذكر أطراف أدلته من كتاب الله تعالى وسنة الرسول ﷺ، ومن إجماع السَّلَف ودلائل. . . ثم إني استخرتُ الله تعالى في إرادفه بتصنيف كتابٍ يشتمل على بيان ما يجب أن يكون مذهبه بعدما صحَّ إسناده في العبادات، والمعاملات، والمناكحات، والحدود، والسير. . . » الخ.

فقد وهم بروكلمان[1] في جعل هذا الكتاب و«معرفة السنن والآثار» كتاباً واحداً، وليس الأمر كما ظنَّ؛ إذ إنَّ كتاب «معرفة السنن والآثار» يبدأ من قوله بعد البسملة، والحمدلة والصلاة، والسلام على النبي ﷺ بكلام يختلف كل الاختلاف عما ذكرناه.

وهذا الكتاب مازال مخطوطاً.

* * *

(١) انظر «تاريخ الأدب العربي» (٦/ ٢٣٠).

٤ ـ مصادر الآثار

لـ: «الآثار»: معنيان: عامٌّ عند سائر العلماء، وخاصٌّ بعلماء الحديث.

أما المعنىٰ العامُّ لعلم «الآثار»، فهو: علمٌ يُبحَث فيه عن أقوال العلماء الراسخين من الأصحاب والتابعين، والسَّلَفِ الصالحين، وأفعالهم وسيرهم في أمر الدنيا والدين. ومبادئه: أمور مسموعة من الثقات. والغرض منه: معرفة الأمور المذكورة؛ ليقتدى بهم، ويُنال ما نالوه من العلم، والعمل الصحيحين[1].

والمعنىٰ الخاص: وهو عند المحدِّثين، واختلفت عباراتهم في تعريفه، ومن أجمعها عبارةُ الحافظ ابن حجر: في «النُّخبة»: هو أن ينتهي السندُ إلى الصحابي من قوله، أو فعله، أو تقريره، أو إلى التابعي كذلك، فالأول: الموقوف، والثاني: المقطوع، ويقال لهما: الأثر[2].

ويرى بعضُ المحدِّثين: أنَّ (الأثر) أعَمُّ من ذلك كله، فيجعلون منه: الحديث المرفوع المضاف إلى النبي ﷺ أيضاً. قال النَّووي: «هذا هو المذهبُ المختارُ الذي قاله المحدِّثون، وغيرهم، واصطلح عليه السَّلَفُ، وجماهيرُ الخَلَف. . »[3]. وقال التَّهَانوي: «. . والبعضُ يُطلِقه على الحديث المرفوع ـ أيضاً ـ كما يقال: جاء في الأدعية المأثورة كذا. . . »[4].

---

(١) انظر: «مفتاح دار السعادة»: لطاش كبري زاده (٢/ ٥٥٢) و«أبجد العلوم»، لصديق حسن خان (٢/ ٢٣ ـ ٢٤) و«كشف الظنون» (١/ ٨) علماً أنهم جميعاً قد خصوه هنا في المواعظ! وهذا تحجير لواسع، بل هو أشمل وأعم من ذلك بكثير.

(٢) انظر: «نخبة الفكر مع شرحها»: نزهة النظر، كلاهما لابن حجر: ص: ٥٥ ـ ٦٩ بمعناه.

(٣) حاشية لقط الدرر على شرح نخبة الفكر، لابن السمين: ص: ١٢١.

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون: (١/ ٨٧).

قلت: ولا مشاحةَ في الاصطلاح؛ إذا عُرف مقصودُ كلٍّ فريقٍ به، ولا رَيْبَ أنَّ بينهما عموماً، وخصوصاً. فالأثرُ في التعريف الأول (تعريف ابن حجر) أَخَصُّ، وفي الثاني (تعريف النَّووي) أعمُّ. ويَصِحُّ أن يقال في هذين الاصطلاحين: الحديث والأثر ـ على التعريف الثاني ـ أنهما من الألفاظ التي إذا اجتمعت؛ افترقت، وإذا افترقت؛ اجتمعت. وأما على التعريف الأول فلا ينطبق هذا، وهو أدَقُّ. والأمر واسعٌ[1].

المؤلَّفات في الآثار:

كما قام الأئمة بجمع مرويات الصحابة عن النبيِّ ﷺ في دواوين حافلةٍ؛ فقد قاموا كذلك بجمع ما رُوي عن الصحابة، وأتباعهم، وأتباع أتباعهم، من علماء الصدر الأول للأمة، الذين شهد لهم النبيُّ ﷺ بالأفضلية، والخيرية على سائر القرون.

وقد دوَّنوا كتباً كثيرة في ذلك، أكثرها في «أمس الذاهب» لا يُعرَف لها أثرٌ، أو خبرٌ اليومَ، ولكن حفظه الله لنا ـ بحفظ دينه ـ ما فيه كفاية، وقد كانت هذه المصنَّفات في أول الأمر لم تستقرَّ على نهج واحد؛ فكانوا ربما أَدْمَجوها مع المرفوعات، وربما أفردوها، وربما وصلوها، وربما قطعوها، وربما رتَّبوها على الأبواب، وربما على المسانيد..! وبعضها ربما أُطلق عليه: «المصنَّف» أو «الآثار» أو «الاختلاف» أو «السنن» أو غير ذلك.

وأذكر هنا أهمَّ هذه المؤلَّفات؛ مبتدءاً بالأقدم، فالأقدم، مع التعريف المُوجَز بكل واحدٍ منها. وهذه المؤلَّفات يحسن تقسيمها إلى أربع مجموعات: المصنَّفات، والتفاسير المُسْنَدة، وكتب الاختلاف، والكتب الأخرى. وتحت كلِّ مجموعةٍ عددٌ من هذه المؤلَّفات، هذا تفصيلها.

أولاً ـ المصنَّفات:

١ ـ **المصنَّف**: لمحمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري (المتوفى سنة ١٤٨ هـ):

---

(١) انظر: دراسة «المصنف لابن شيبة»: ص: ١٣٧ ـ ١٣٩.

نَسَبه إليه ابنُ سعد في «الطبقات» (٦/ ٣٧٩)، وعنه ابن حجر في «التهذيب» (٨/ ٢٢٩)، ولكنها عبارة ليست قطعية في أنه كتاب بهذا المصطلح، بل لعله يريد أي كتاب، والله أعلم[١].

٢ ـ المصنف: لحمَّاد بن سَلَمة البَصْرِي (المتوفى سنة ١٦٧ هـ).

ولعلَّه «السنن» الذي ذكره ابن النديم له[٢]. وممن ذكره الحافظُ الذهبيُّ في «السير» عن ابن حزم[٣]، وعَدَّه ابنُ خير، وابن حجر، والرّوداني في مروياتهم، وذكروا أسانيدهم إلى مؤلِّفه[٤]، وذكره الكتَّاني[٥]، وتبعه محمود الطحان[٦]. ولم أقف عليه مطبوعاً، أو مخطوطاً! وقد نقل منه الحافظُ ابن حجر في «الفتح» كثيراً[٧].

٣ ـ الموطأ: للإمام مالك بن أنس (المتوفى سنة ١٧٩ هـ):

وهو كتاب مشهور، بل إنه أقدم كتابٍ حديثيٍّ وصل إلينا. وحاله أقرَبُ إلى «المصنَّفات» من «السنن» أو غيرها؛ فقد حوى جَمّاً غفيراً من الآثار السَّلَفية المبثوثة في أكثر أبوابه، وغالبها عن أهل المدينة صحابة، وتابعين. وأكثرها مما وصله بسنده العالي.

سيأتي تعريفه المفصَّل في تعريف «الموطآت».

٤ ـ المصنَّف: لإسماعيل بن عيَّاش الحمصي (المتوفى سنة ١٨١ هـ).

نَسَبه إليه ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ١٩٨)، والعُقَيْلِيُّ في

---

(١) جزم الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في «دراسات في الحديث النبوي» (١/ ٣٠٥) أنه يُسَمّى: «المصنف».
(٢) انظر: «الفهرست»: ص: ٣١٧.
(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٠٣).
(٤) انظر: «فهرست ابن خير»: ١٣٤.
(٥) انظر: «الرسالة المستطرفة»: ص: ٤٠.
(٦) انظر: «أصول التخريج ودراسة الأسانيد»: ص: ١٣٥.
(٧) انظر: «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري»: (٣٧٨).

«الضعفاء الكبير» (١/ ٩٠)، والمِزِّيُّ في «التهذيب» (٣/ ١٧٥)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٢٤). ولا أعلم عنه شيئاً!

٥ ـ المصنَّف: لهُشيم بن بَشير الواسطي (المتوفى سنة ١٨٣ هـ).

ذكره شيخُ الإسلام ابن تيمية في «التسعينية» (١/ ١٤٨)، ولم أقف عليه عند غيره، وظاهر سياق كلامه: أنه مصنَّفٌ في الآثار: كـ: «مصنف» حماد بن سلمة و«مصنف» وكيع. والله أعلم.

٦ ـ المصنَّف: لوكيع بن الجَرَّاح الرُّؤاسي (المتوفى سنة ١٩٧ هـ).

وهو كـ: «مصنَّف حماد بن سلمة» تماماً؛ فقد ذكره الذهبي ـ أيضاً ـ عن ابن حزم، وعَدَّه ابن خير، وابن حجر، والروداني في مروياتهم، وذكره الكتاني.

٧ ـ المصنَّف: لسفيان بن عُيَيْنَة الهلالي (المتوفى سنة ١٩٨ هـ).

ذكره ابنُ خير في «الفهرست» (ص: ١٣٤) وقال: «في ثماينة عشر جزءاً، رواية محمد بن أبي عمر العدني عنه». ولم أقف عليه عند غيره!

٨ ـ المصنَّف: لعبد الرزاق بن هَمّام الصنعاني (المتوفى سنة ٢١١ هـ).

وهو من أجمع المصنَّفات، وأفضلها.

وقد جمع فيه مؤلِّفه علماً عظيماً، وفيه أسانيد عوال صحاح كثيرة جداً، ويكثر فيه عن الحجازيِّين. وفي تقسيمه بعض غرابة، وهو أصغر من «مصنف ابن أبي شيبة». وتأتي المقارنة بينهما.

وسيأتي تعريفه في «المصنَّفات».

٨ ـ المصنَّف: لمحمد بن يوسف الفِرْيَابي (المتوفى سنة ٢١٢ هـ).

ذكره الذهبيُّ في «السير» (١٨/ ٢٠٣) عن ابن حزم. ولم يذكره في ترجمته! ونقل منه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٤٧٨). ولم أقف له على ذكر عند غيرهما!

٩ ـ السنن: لسعيد بن منصور الخُراساني (المتوفى سنة ٢٢٧ هـ).

وسَمَّاه ابنُ حزم: «المصنَّف»[1]، وكذلك ابن خير في «الفهرست» (ص: ١٣٥)، ولم أرَ من غاير بينهما، والأقرَبُ لحاله أن يُسَمَّىٰ «المصنَّف». وما أقرب منهجه من منهج ابن أبي شيبة، ما أكثر الآثار التي اشتركا في روايتها عن شيخ واحد، فهما متعاصران، وإن كان سعيد أقدم.

وقد سبق تعريفه في «السنن».

١٠ ـ **المصنَّف**: لأبي الربيع سليمان بن داود الزُّهراني البصري (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٤٠)، ولم أقف عليه عند غيره. والله أعلم.

١١ ـ **المصنَّف**: لأبي بكر ابن أبي شيبة (المتوفىٰ سنة ٢٣٥ هـ).

وسيأتي تعريفه في «المصنَّفات».

١٢ ـ **المصنَّف**: لبَقِيّ بن مَخْلد القرطبي (المتوفىٰ سنة ٢٧٦ هـ).

وهو من أعظم المصنَّفات، إن لم يكن أعظمها كلها، كما قال ابن حزم. قال: «أربى فيه على مصنَّفات عبد الرزاق، وابن أبي شيبة، وسعيد بن منصور»[2].

ولم أقف عليه.

١٣ ـ **المصنَّف**: لأبي جعفر الطحاوي (المتوفىٰ سنة ٣٢١ هـ).

لم أقف على من عزاه إليه إلا ابن حزم ـ كما نقل عنه الذهبي[3] ـ ولم أجده في ترجمته، فلعلَّ أبا محمد يعني به أحد كتبه الأخرى المليئة بالآثار. كـ: «شرح معاني الآثار» أو غيره.

---

(١) انظر: جذوة المقتبس، للحميدي: ١٦٧ ـ ١٦٨، وبغية الملتمس، للضبي: ٢٤٦، والصلة، لابن بشكوال: ١١٧، والسير: ١٣/ ٢٩١.
(٢) بغية الملتمس: ص: ٢٤٦.
(٣) سير أعلام النبلاء: (١٨/ ٢٠٢).

١٤ ـ **المصنَّف**: لابن أيمن، محمد بن عبد الملك القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٣٣٠ هـ).

نقل عنه الحافظُ ابن حجر في «الفتح» (١/ ٣٧٣)، ولم أقف له على ذكر عند غيره إلا ما ذكره ابن خير في «الفهرست» (ص: ١٢٤): أنَّ ابن أيمن هذا ـ وأثنى عليه في الفقه والحديث، وعلى كتابه ـ وقاسم بن أصبغ ـ الآتي بعده ـ رحلا جميعاً من الأندلس إلى العراق، فوجدا أبا داود صاحب السنن قد توفي قبل وصولهما بيسير، فلما فاتهما رواية سننه؛ عمل كل واحد منهما مصنفاً على كتاب أبي داود، وتراجم أبوابه، ورويا أحاديثه عن شيوخهما (تخريجاً). قال ابن خير: «وهما مصنفان جليلان».

١٥ ـ **المصنَّف**: لقاسم بن أصبغ القرطبي (المتوفىٰ سنة ٣٤٠ هـ).

ذكره ابن حزم ـ كما نقل عنه الذهبيُّ[(١)] ـ بهذا الاسم له، وغايَرَ بينه و«المنتقى»[(٢)] كلاهما له. وقال الذهبي في ترجمته: «المنتقىٰ في الآثار»[(٣)]. والله أعلم. وقد نقل منه الحافظ ابن حجر في «الفتح»[(٤)] وسَمَّاه: «المصنف» ولم ينقل عن «المنتقى» شيئاً[(٥)]؛ فلعله هو، والله أعلم.

١٦ ـ **المصنَّف**: للوليد بن مسلم (لم أعثر على سنة وفاته).

نقل عنه الحافظُ ابن حجر في «الفتح» (١٢/ ٩٠)، ولم أقف على من ذكره سواه، بل إن الرجل لم يتبيَّن لي، ولكني أظنه أقدم من الآتي. والله أعلم.

١٧ ـ **المصنَّف**: لسليمان بن الخراساني الأندلسي (المتوفى سنة ٥٠١ هـ).

ذكره صاحب «تراث المغاربة في الحديث النبوي» (ص: ٢٦٥). ولا أعلم عنه شيئاً.

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٨/ ٢٠٣).

(٢) سير أعلام النبلاء: (١٨/ ٢٠٢).

(٣) سير أعلام النبلاء: (١٥/ ٤٧٣).

(٤) الفتح: (١/ ١٥)(٧/ ١٩٠، ٣١١)(٩/ ٤١٠)(١٠/ ٣١٦، ٦٠٥).

(٥) انظر: «معجم المصنفات الواردة في الفتح»: ص: ٤١٤ ـ ٤١٥.

هذا ما وقفتُ عليه مما أُلّف في الآثار وسُمّي مصنَّفاً، أو كان حقُّه أن يُسَمَّىٰ كذلك، وأنبّه إلى أن كتاب «المصنف» لأبي عبيد القاسم بن سلام (المتوفى سنة ٢٢٤ هـ) ـ كما ذكره الذهبي، أو «الغريب المصنَّف»، كما هو الصحيح في اسمه ـ ليس من هذا القبيل، إنما هو من كتب اللغة، وقد رأيتُه مطبوعاً، فتحققت من ذلك، كما أنبّه إلى أن كتاب «الجامع» لسفيان الثوري (المتوفىٰ سنة ١٦١ هـ) قد يكون من المصنَّفات؛ بدليلٍ أن الحافظ ابن حجر ذكره في «المعجم المفهرس» (ص:٣٨) تحت هذا الفصل: «في ذكر عدة من الكتب الشاملة للأحاديث والآثار . . إلخ»، ومن قبله ابن خير[١] تحت هذا الباب: «ذكر المصنفات المتضمنة للسنن» أيضاً مع فقه الصحابة والتابعين. ولا أعلم عنه شئياً.

١٨ ـ **المصنَّف**: للحافظ أبي علي، سعيد بن عثمان بن سعيد، المعروف بابن السَّكن (المتوفىٰ سنة ٣٥٣ هـ).

فإنه في الأحاديث المرفوعة، جمع فيه ما في الصحيحين، وسنن أبي داود، والنسائي. قال الكتَّاني: «لكنه كتاب محذوف الأسانيد!»[٢]، قلت: هو المعروف بـ: «صحيح ابن السكن».

ثالثاً ـ التفاسير المسندة:

أُلّف في هذا العلم كتبٌ كثيرةٌ جداً، وجُلّها مفقودٌ، أو مخطوطٌ، وهذه الكتب مليئةٌ بالآثار عن الصحابة، والتابعين، وتابعيهم؛ إذ كل ذلك قوام التفسير بالمأثور ـ بعد ما ورد عن النبي ﷺ ـ ولا يخفى أنَّ بعض مصنَّفات السنة ـ كالصحاح، والجامع، والسنن. . . ضمّت كتباً للتفسير، كالبخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والحاكم، وسعيد بن منصور، وغيرهم. وأتحدَّث الآن عن أهمِّ ما طُبع من هذه التفاسير المسندة المفردة، ثم أعُرّج على بعض المخطوط، والمفقود منها على سبيل الإشارة.

---

(١) فهرست ابن خير: ص: ١٢٥.
(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٥.

١ ـ «تفسير سفيان الثوري» (المتوفى سنة ١٦١ هـ):

يقع في مجلَّدٍ صغير، والمطبوع فيه إلى سورة الطور، وفيه بعض الآثار المسندة (عددها ٩١١ أثراً مسنداً).

سيأتي تعريفه في «مصادر التأثير بالمأثور».

٢ ـ «تفسير عبد الرزاق الصنعاني» (المتوفى سنة ٢١١ هـ):

سيأتي تعريفه في «مصادر التفسير بالمأثور».

٣ ـ التفسير: لأبي جعفر محمد بن جَرير الطَّبَري (المتوفى سنة ٣١٠ هـ):

وهو حافلٌ ـ جداً ـ بالآثار، والأحاديث المرفوعة، والفوائد الكثيرة في القراءات، والإعراب، واللغة، وغير ذلك[١].

٤ ـ التفسير: لابن أبي حاتم الرازي (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ):

وهو حافلٌ بالآثار كذلك إلا أنه لم يُطبَع منه إلا جزء يسير جداً: قطعتان من أول «البقرة» وأول «آل عمران» في مجلدين، بتحقيق: أحمد الزهراني، وحكمت ياسين في دار طيبة بالرياض عام ١٤٠٨ هـ. ثم طبع كاملاً في ١٠ مجلدات مع نقص في أثنائه في دار نزار الباز بمكة، عام ١٤١٧ هـ، واستكملوا نقصه من تفسير ابن كثير و«الدر المنثور» وغيرهما ولو بدون إسناد.

والموجود من هذا التفسير كاملاً: من أول القرآن إلى نهاية سورة الرعد، ومن سورة (لمؤمنون) إلى نهاية سورة (العنكبوت).

وثمة كتب أخرى في هذا الباب لازالت مخطوطةً، أو مفقودةً، ومنها على سبيل المثال:

٥ ـ «تفسير الفريابي»[٢] (المتوفى سنة ٢١٢ هـ)[٣].

٦ ـ «التفسير» لابن أبي شيبة (المتوفى سنة ٢٣٥ هـ).

---

(١) أفاد السيوطي في «الإتقان» (١/ ١٨) أنه نَظَر فيه، ونقل عنه.

(٢) وقد عزا إليه هذا التفسير صراحة حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٤٥٦).

(٣) انظر الكلام عنه في مقدمة «الأوسط» لابن المنذر: (١/ ٢٠ ـ ٢٢).

٧ ـ «تفسير عبد بن حُميد» (المتوفى سنة ٢٤٩ هـ).

٨ ـ «تفسير بقي بن مخلد» (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ).

٩ ـ «تفسير ابن المنذر»[١] (المتوفى سنة ٣١٨ هـ).

١٠ ـ «تفسير أبي الشيخ الأصبهاني»[٢] (المتوفى سنة ٣٦٩ هـ).

١١ ـ «تفسير ابن مردويه»[٣] (المتوفى سنة ٤١٠ هـ).

هذا فضلاً عن كتب المتقدمين من العلماء؛ قَلّما لا يكون لأحدهم مؤلَّفٌ في التفسير ـ ولو جزءاً ـ كأحمد[٤]، والبخاري، وطبقتهما، ومن قبلهم، ومن بعدهم[٥].

١٢ ـ «التفسير الكبير» المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية (المتوفى سنة ٧٢٨ هـ).

يقال فيه: إنه جَمَعَ فيه أقاويلَ السَّلَف في كلّ آيةٍ بإسنادها مع توجيهها... إلخ، فقد قال ابن عبد الهادي (المتوفى سنة ٧٤٤ هـ): «في أكثر من ثلاثين مجلَّداً، وقد بَيَّض أصحابُه بعض ذلك، وكثير منه لم يكتبوه بعد»[٦]، ثم بين فضل الشيخ في علم التفسير، وذكر سؤال ابن رشيق له أن يكتب تفسيراً كاملاً في القرآن وهو في السجن، فكتب له «تفسير الآيات المشكلة»[٧]، وأُرسل إليه شيء منه وهو في السجن، ومات وعند الحكام نحو أربع عشرة رزمة منه. قلت: كثر الكلام في هذا التفسير بين طلبة العلم في عصرنا، ولم أسمع شيئاً يصح أن يُركن إليه. والعلم عند الله.

١٣ ـ «ترجمان القرآن» للحافظ جلال الدين السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ)،

---

(١) أفاد السيوطي في «الإتقان» (١/ ١٨) أنه نظر فيه، ونقل منه.

(٢) أفاد السيوطي في «الإتقان» (١/ ١٨) أنه نظر فيه، ونقل منه.

(٣) أنكره الذهبي في «السير» (١١/ ٣٢٨) (١٣/ ٥٢٢) وذكر أدلته على ذلك.

(٤) وانظر: «تاريخ التراث العربي» (١/ ١/ ٦٣ ـ ١١٣)، و«الإتقان» (٤/ ٢١١ ـ ٢١٢).

(٥) العقود الدرية: ص: ٤٢.

(٦) طُبع بتحقيق عبد العزيز الخليفة في مجلدين (دار الرشد بالرياض ـ عام ١٤١٧ هـ).

(٧) انظر: «العقود الدرية»: ص: ٤٢ ـ ٤٤.

الذي هو أصل كتابه العظيم «الدر المنثور»، والذي ذكر فيه أسانيد الأحاديث، والآثار التي ساقها في كتابه «الدر» كاملة، فلم يصل إلينا عنه خبرٌ صحيحٌ، فهو لا يزال في حكم المفقود.

ثالثاً: كتب الاختلاف:

المقصود بهذه المجموعةِ؛ الكُتب الفقهية التي تسوق الأقوالَ، والأدلَّةَ بالأسانيد، وهي طريقةُ المتقدِّمين، وفقهاء المحدِّثين، أذكر فيما يلي بعضَها:

١ ـ **كتاب الآثار**: للإمام أبي يوسف، يعقوب بن إبراهيم القاضي (المتوفىٰ سنة ١٨٢ هـ).

قال الإمام يحيىٰ بن مَعِين: «ليس في أصحاب الرَّأي أكثر حديثاً، ولا أثبت منه».

٢ ـ **كتاب الآثار**: للإمام محمد بن الحسن الشَّيْبَاني (المتوفىٰ سنة ١٨٩ هـ).

وهو نظيرُ كتابه «الموطأ»، يروي فيه عن الإمام أبي حنيفة أحاديثَ مرفوعةً، وموقوفةً، ومُرسَلَةً، ويُكثِر جدّاً عن إبراهيم النَّخَعي (المتوفىٰ سنة ٩٦ هـ) شيخ الطريقة العراقية، ويروي فيه قليلاً عن نحو عشرين شيخاً سِوىٰ أبي حنيفة. وقد أَلَّف الحافظُ ابن حجر: «الإيثار بمعرفة رواة كتاب الآثار» في رجاله، كما أَلَّف فيهم العلاَّمةُ قاسم بن قُطْلُوبغا الحنفيُّ أيضاً.

٣ ـ **كتاب الأُمّ**: للإمام محمد بن إدريس الشافعي (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ).

وهو من أَهَمِّ، وأجمع كتب الشافعيِّ، وقد رَواهُ عنه ـ وهو مذهبه الجديد في أبواب الفقه ـ أربعةٌ من تلاميذه، وهم: المُزَني، والبُويطي، والربيع الجيزي، والربيع بن سليمان المرادي راوي «الأم» وغيرها عن الشافعي. والفتوى على ما في الجديد دون القديم، فقد رَجَع الشافعيُّ عنه، وقال: «لا أجعل في حلٍّ من رواه عني» إلا في مسائل يسيرةٍ نحو السبع عشرة، يفتي فيها بالقديم إلا إذا اعتضد القديم بحديثٍ صحيحٍ لا معارضَ له، فإن اعتضد بدليلٍ؛ فهو مذهبُ الشافعي، فقد صَحَّ: أنه قال: «إذا صَحَّ الحديثُ؛ فهو مَذْهبي، واضربوا بقولي عُرْض الحائط».

ويحتوي الكتاب «الأم» على عشرة كتب:

ـ كتب الفقه على ترتيبها المعهود من أول الطَّهارة، فالصَّلاة، فالزَّكاة، فالصِّيام، فالحَجّ، فالبيوع. . . وهكذا.

ـ كتاب اختلاف العِراقيِّين، وهو كتابُ اختلاف أبي حنيفة، وابن أبي ليلىٰ.

ـ كتاب اختلاف عليٍّ، وعبد الله بن مسعود.

ـ كتاب اختلاف مالكٍ، والشافعي.

ـ كتاب جِمَاعُ العِلْم.

ـ كتاب بيان فرائض الله.

ـ كتاب صفة نَهْي رسول الله ﷺ.

ـ كتاب إبطال الاستحسان.

ـ كتاب الرَّدِّ على محمَّد بن الحسن الشيباني.

ـ كتاب سير الأوزاعيِّ.

وأوَّلُ موضوعٍ في «الكتاب الأم» هو الفقه الإسلامي بجميع فروعه، حيث يحتوي على أبوابِ الطَّهارة، ويدخل معها كتاب الحيض، فأبواب الصلاة التي يدخل معها: صلاة الجمعة، والعيدين، والخوف، والصَّلاة في السفر، والاستسقاء، والكسوف، والجنائز، فكتاب الزَّكاة، فالصيام، فالحَجّ، فالبيوع، بما يحتوي من البيع، والرهن، والتفليس، والديون، والصُّلح، والحوالة، والكفالة، والشركة، والوكالة، والهبة، والعارية، والغصب، والشفعة، والكراء، والمزارعة، وإحياء الموات، والعطايا، والصدقات، واللُّقطة، والفرائض، والوصايا، والأنفال، والصَّدقات، والنكاح، والطَّلاق، والخُلع، والنفقات، والدماء، والقصاص، والديات، والقسامة، والحدود، والسِّير، والجهاد، والجزية، والصيد، والذبائح، والضحايا، والعقيقة، والسبق والرمي، والأيْمان، وأدب القاضي، والأقضية، والشهادات، والدعوى، والبينات، والعتق، والتدبير، والمكاتب.

والشافعيُّ في هذا الكتاب محدِّثٌ يُكثِر من الاستدلالات بالحديث، وهو قيَّاس يكثر من استعمال القياس، فيقول: «وبهذا نأخذ، وهو قول الأكثر من أهل الحجاز،

والأكثر من أهل الآثار بالبلدان»، ويقول: «وقلنا في الكلب بما أمر به رسول الله ﷺ وكان الخنزير إن لم يكن في شر من حاله لم يكن في خير منها، فقلنا به قياساً عليه». إلى كثير من أمثال ذلك. وقد نحى الإمام الشافعي في «الأم» منحى جديداً متأثراً بمدرسة الحجاز، ومدرسة العراق.

ومن أظْهَرِ مزايا الإمام الشافعي في هذا الكتاب على أثر ما رأى من صُوَرٍ مختلفة للتشريع، وتباينٍ بين نمط الحجازيينَ، والعراقيينَ اتَّخَذَ موقفاً ضابِطاً وَسَطاً، وسارَ على مِنْوالِهِ، وحَدَّدَ موقفَهُ بِقَواعِدَ، حتى كانَ المُحَدِّثُونَ أميلَ إليه؛ لأنَّهُ تَوَسَّعَ في استعمال الحديث، والاستدلال به أكثر مما فعل مالكٌ، وأبو حنيفة، وحدَّ من الرَّأي، والقياس، وضيَّق سلطتهما.

طُبع هذا الكتاب بتصحيح الشيخ محمد زهري النَّجَّار في مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة في سبع مجلَّدات. ثم طُبع في دار الشعب بمصر، عام ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م. ثم طُبع في دار المعرفة ببيروت بإشراف محمد زهري النَّجَّار عام ١٩٧٣ م في أربع مجلَّدات. وصدرت له طبعةٌ أخيرة بتحقيق الدكتور أحمد بدر حَسُّون في دار قتيبة بدمشق عام ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م في عشرة مجلَّدات.

٤ ـ **السنن في الفقه على مذهب الإمام أحمد**: لأبي بكر، أحمد بن محمد بن محمد هاني الطائي الأثرم (المتوفى سنة ٢٦١ هـ):

ذكره الحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس» (برقم: ٤٤) تحت فصل: (في ذكر عدة من الكتب الشاملة للأحاديث والآثار). ورَتَّب الأثرمُ في هذا الكتابِ المسائلَ التي رواها عن الإمام أحمد، وبوَّبها أبواباً.

٥ ـ **المبسوط**: لابن المنذر، أبي بكر محمد بن إبراهيم النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣١٨ هـ).

٦ ـ **السنن والإجماع والاختلاف**: لابن منذر أيضاً.

٧ ـ **الأوسط**: لابن منذر أيضاً.

٨ ـ **الإشراف**: لابن منذر أيضاً.

٩ ـ **الإقناع**: لابن منذر أيضاً.

١٠ ـ **الاختلاف**: لابن منذر أيضاً.

١١ ـ **الاقتصاد في الإجماع والخلاف**: لابن منذر أيضاً.

١٢ ـ **الإجماع**: لابن منذر أيضاً.

هذه الكتب كلُّها لابن المنذر، والظاهرُ: أنَّ بعضها اختصارٌ لبعض، وأظن: أن بعضها تكرر باسم آخر، كـ: «المبسوط» فلعله «السنن والإجماع والاختلاف»، وأما «الأوسط»؛ فالأقرب: أنه اختصار لـ: «المبسوط». و«الإشراف» اختصارٌ له. و«الإقناع» اختصارٌ له. والله أعلم.

ومنهجه في هذه الكتب جميعاً يتلخَّص بما يأتي:

ـ يُبوِّب لمسائل الفقه بدقة متناهية.

ـ إن كان في «الإجماع» ذكر المسائل الإجماعية، أو التي لم يبلغه فيها خلاف.

ـ إن كان في «الإقناع» زادَ على ذلك بذكر حديثٍ مُسْنَدٍ، وذكر القولَ الراجح لديه في المسألة، ونادراً ما يشير إلى الخلاف.

ـ إن كان في «الإشراف» زاد في ذكر الخلاف، ويحذف الأدلة، ولكنه لا يُسند شيئاً من ذلك غالباً.

ـ إن كان في «الأوسط» ذكر الأقوالَ، والأدلَّةَ، وأسند أقوال الصحابة، والأحاديث المرفوعة، ويعلق الباقي، ويرجِّح بينها.

١٣ ـ **شرح معاني الآثار**: للإمام أبي جعفر، أحمد بن محمد الطَّحَاوي (المتوفى سنة ٣٢١ هـ)..

نال الطحاويُّ بهذا الكتابُ شهرةً واسعةً، حتى إنَّ بعض المُترجِمين يُفرِدونه بالذكر عند التعريف به، فيقولون: (الطحاوي صاحبُ شرح الآثار) وقد عَدَّه حافظُ المغرب ابن حزم تلو الصحيحين مع «سنن أبي داود» و «النسائي» وفَضَّله البعض على كتب السُّنن الأخرى ببعض ما امتاز به عن بقية الكتب.

قال الإمام بدر الدين العيني: «وأمَّا تصانيفه؛ فتصانيف حسنةٌ كثيرةُ الفوائد لا سِيّما كتاب معاني الآثار، فإنَّ الناظر فيه المنصف إذا تأمَّله؛ يجده راجحاً على كثيرٍ

من كتب الحديث المشهورة المقبولة، ويظهر له رجحانُه بالتأمُّل في كلامه، وترتيبه.. أما رجحانه على سنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن ابن ماجه ونحوها؛ فظاهرٌ لا يَشُكّ فيه عاقلٌ، ولا يرتاب فيه إلا جاهلٌ، وذلك لزيادة ما فيه من بيان وجوه الاستنباطات، وإظهار وجوه المعارضات، وتمييز النواسخ من المنسوخات، ونحو ذلك، فهذه هي الأصلُ، وعليها العمدة في معرفة الحديث، والكتب المذكورة غير مشحونة بها كما ينبغي...

وأمَّا سنن الدَّارَقُطْنِي، والدَّارِمي، والبَيْهَقِي، ونحوها؛ فلا تقارب خطوه، ولا تداني حقوه، ولا هي مما تجري معه في الميدان، ولا مِمّا تعادل معه في كفتي الميزان»[1].

ذكر الشيخ زاهد الكوثري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ منهجَ هذا الكتاب في عرض المسائل بقوله: «من مُصَنَّفات الطحاوي الممتعة: كتاب معاني الآثار، في المحاكمة بين أدلة المسائل الخلافية، يسوق بسنده الأخبار التي يتمسَّك بها أهلُ الخلاف في تلك المسائل، ويخرج من بحوثه بعد نقدها إسناداً، أو متناً، وروايةً، ونظراً بما يقتنع به الباحث المنصف المتبرِّىء من التقليد الأعمى، وليس لهذا الكتاب نظيرٌ في التفقه، وتعليم طُرُق التفقه، وتنمية مَلَكَة الفقه»[2].

كما امتاز هذا الكتابُ بمميزاتٍ لم تتوفَّر في أكثر الكتب الحديثية، منها:

ـ اشتماله على الكثير من الأحاديث، وآثار الصحابة، والتابعين، وتابعيهم من أئمة الحديث، والفقه، التي لم تَرِدْ في كتب الأحاديث الأخرى.

ـ أنه يروي الحديثَ فيه بأسانيدَ كثيرةٍ، وطُرُقٍ مختلفةٍ، وتُوجَد في بعض طُرُقِها زياداتٌ قد لا تُوجَد في كتب الآخرين.

ـ وفي بعض الأحيان تكون الرواية بإسنادٍ ضعيفٍ، أو يرد بطريق التدليس وعدم التصريح بالسَّماع، أو بطريقٍ مُرسَلٍ، أو منقطعٍ، أو موقوفٍ، في حينٍ نجد

---

(١) مباني الأخبار شرح معاني الآثار: ق: ٢.
(٢) الحاوي: ص: ٢٢.

تلك الأحاديث لدى الطحاوي، بسندٍ قويٍّ، وبالتصريح بالسماع، وبالسند المتصل، أو المرفوع.

ـ أنه يذكر في ترجَمة البابِ المسألَةَ الفقهيةَ، ثم ينطلق برواية الأحاديث، والآثار باعتبارها أدلة للمسألة[1].

ـ نقدُه الحديثَ من حيث المعنى بعد نقده من جهة السند، ثم ترجيحه أحياناً للناحية المعنوية مع صحة السند في نظر المحدِّثين، وذلك تطبيقاً لقاعدة شروط قبول الأخبار عند الحنفية مسندةً، أو مُرْسلةً: (أن لا تشذّ عن الأصول المجتمعة عندهم) والطحاوي كثير المراعاة لهذه القاعدة في كتابه: «معاني الآثار».

ولقد اهتمَّ العلماء بهذا الكتاب اهتماماً بالغاً، واعتنوا به عنايةً خاصةً، حيث قاموا بشرحه، والكلام على رجاله (في مؤلَّفات خاصة) وتلخيصه، وتخريج أحاديثه، والعناية بتدريسه.

فمن شُرَّاحه:

ـ الحافظ أبو محمد علي بن زكريا الأنصاري المنبنجي (المتوفى سنة ٦٨٦هـ).

ـ والحافظُ أبو محمد عبد القادر بن محمد القرشي (المتوفى سنة ٧٧٥هـ) وسمَّاه: «الحاوي في تخريج أحاديث معاني الآثار للطحاوي». وهذا مخطوطٌ بدار الكتب المصرية، تحت رقم (١٩٥) حديث.

ـ والحافظُ محمود بن محمد البدر العيني (المتوفى سنة ٨٥٥ هـ) ألَّف شرحين ضخمين فخمين: «نخب الأفكار في شرح معاني الآثار» وتعرَّض فيه لتراجم رجال الكتاب في صلب هذا الشرح. وهذا مخطوطٌ بدار الكتب المصرية في ثمانية مجلدات بخط المؤلِّف برقم (٥٢٦) حديث.

والثاني: «مباني الأخبار في شرح معاني الآثار» وهو أيضاً مخطوط بدار الكتب المصرية بخط المؤلف في ستة مجلدات برقم (٤٩٢) حديث. وهو خلو من الكلام

---

(١) أبو جعفر الطحاوي: الإمام المحدث الفقيه: للدكتور عبد الله نذير أحمد: ص: ٣٢٩.

في الرجال، حيث أفردهم بتأليفٍ سمَّاه: «مغاني الأخيار في أسامي رجال معاني الآثار» في مجلَّدين (سراي مدينة برقم ٤٧٧، ٤٨٥).

ومِمَّن لخَّص «معاني الآثار»:

ـ حافظُ المغرب أبو عمر بن عبد البر القرطبي (المتوفى سنة ٤٦٣هـ)، كما يكثر النقل عنه في كتابه (التمهيد).

ـ والحافظ عبد الله بن يوسف بن محمد الزَّيْلَعي (المتوفى سنة ٧٦٢هـ). وغيرهم...

١٤ ـ تهذيب الآثار: للإمام أبي جعفر، محمد بن جريرالطَّبَري (المتوفى سنة ٣١٠ هـ).

وعنوانه كما ذكره الطَّبَرِيُّ: «تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار»، وسَمَّاه القِفْطي «شرح الآثار» وقال: «لم يُتِمّه، وهو كتابٌ أَعْيَا العلماء إتمامه»[١].

وصَنَّف الطبريُّ هذا الكتابَ بعد أن بلغ الغايةَ في التحصيل، والإنتاج، وتقدَّم في العمر، وجمع فيه خلاصة علمه، وتجاربه، وخبرته في الحديث وعلومه، لكن وافَتْه المنيّةُ قبل إتمامه.

قال العلامة محمد شاكر في مقدمته لهذا الكتاب: «وكتاب تهذيب الآثار من أجلِّ كتب أبي جعفر، نهج فيه نهجاً فريداً، لم يُسْبَق إليه، ولا يشبهه شيءٌ من الكتب التي أُلّفت بعده، ولولا أنه ماتَ قبل إتمامه؛ لكان عمدة عند علماء الحديث، وأئمة الفقه، ومع ذلك فقد أثنىٰ عليه العلماء، ونقلوا منه نقولاً كثيرة، وأكثرهم نقلاً عنه في كتبه الحافظ ابن حجر (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ) في «فتح الباري» و«تهذيب التهذيب» وغيرهما من كتبه، ثم ابن التُّركماني (المتوفى سنة ٧٥٠ هـ) في «الجَوْهر النَّقي في الرَّدِّ على البيهقي»[٢].

---

(١) إنباء الرواة: (٣/ ٩٠).
(٢) تهذيب الآثار: ص: ٧.

وَصنَّف الطبريُّ «تهذيب الآثار» على ترتيب المسانيد، فبدأ بمسند العشرة المبشَّرين بالجنة، وهم:

١ ـ أبو بكر الصِّديق.

٢ ـ عمر بن الخَطَّاب.

٣ ـ عثمان بن عَفَّان.

٥ ـ طَلْحة بن عبيد الله.

٦ ـ الزُّبير بن العوام.

٧ ـ سعد بن أبي وقّاص.

٨ ـ سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل.

٩ ـ عبد الرحمن بن عَوْف.

١٠ ـ أبو عُبَيْدة بن الجرَّاح.

ثم تبع ذلك بمسند أهل البيت، ثم مسند الموالي، ثم مسند بين هاشم، وهم:

١ ـ مسند العبَّاس بن عبد المُطَّلِب.

٢ ـ مسند الفَضْل بن العبَّاس.

٣ ـ مسند تَمَّام بن العبَّاس.

٤ ـ مسند عُبَيْد الله بن عبَّاس.

٥ ـ مسند عبد الله بن عبَّاس.

والراجحُ: أنَّ مسند ابن عباس آخرهم، كما هو عند الإمام أحمد، ولأن الإمام أحمد أتْبع مسند عبد الله بن عباس بمسند عبد الله بن مسعود، ولذلك قال أبو بكر بن كامل كما: «إنه راضٍ نفسه في عمل «مسند عبد الله بن مسعود» ليتمم ما بدأه الطبري، ثم عجز، وأقر بعجزه»[1].

---

(١) تهذيب الآثار: ص: ٩ ـ ١٠.

أَلَّف الطَّبري هذا الكتابَ على ما أداه إليه اجتهاده في الحديث، ورتَّبه ترتيباً خاصاً بحسب الأسانيد، وأنه تناول كلَّ حديثٍ بتدقيق السند، وما في المتن من الفقه، ويذكر غريب الألفاظ، وغريب المعاني، وما يُستنَبط من الحديث من الأحكام الشرعية، وما يثور حوله من اختلاف الفقهاء، مع إيراد حججهم وأدلّتهم، وأنه ـ بحسب منهجه العام ـ يناقش الأدلة، والآراء، والاجتهاد، ويصل إلى بيان القول الراجح، والصواب في ذلك؛ ليُبيِّن مذهبه في المسألة، وحجّته فيما ذهب إليه بناءً على أصوله التي قرَّرها في كتابه «الرسالة» التي صَنَّفها غالباً لبيان أصول مذهبه في الاجتهاد، محاكاةً لرسالة الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ في أصول الفقه[1]. وهذا ما يصرَّح به الطبري نفسه، في كتابه هذا: «تهذيب الآثار»[2].

وذكر الطبري في «مسند أبي بكر» وهو أوّل الكتاب، مقدمةً ذكر فيها شروطه، ومنهجه في تأليف هذا الكتاب، وأنه حصره بالأحاديث الصحيحة، ولكنه ذكر أخباراً غير صحيحة حكايةً عمّن احتج بها في توهين خبرٍ. أو تأييدِ مقالةٍ، أو بيانِ علةٍ، وليس ليكون استشهاداً به على الدين، أو اعتماداً عليه، ثم يجمع بين الآثار المختلفة[3].

وعلى الرغم من عدم إتمام الطبري لكتابه العظيم «تهذيب الآثار» وأنه صَنَّف مسانيد العشرة، ومسانيد أهل البيت، ومسانيد الموالي، ثم مسانيد بني هاشم، ووصل إلى مسند عبد الله بن عباس، رضي الله عنهم، وأنه بلغ القمة في هذا الكتاب، على الرغم من كل ذلك فقد ضاع معظم الكتاب مع ما ضاعَ من تراث المسلمين، وذخائرهم أيام النكبات، والحروب، والعدوان، والضياع، ولم يُعثر حتى الآن إلا على أجزاء منه، وبقية محدودة من مسند علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، ومسند عمر ابن الخطاب، رضي الله عنه، وبقية من مسند عبد الله بن عباس، رضي الله عنهما.

وعثر الأستاذ الدكتور ناصر بن سعد الرشيد على جزأين مخطوطين من الكتاب، وقام بتحقيقهما ونشرهما، وطُبع الجزءان في مطابع الصفا بجدّة. ثم قام

(١) تهذيب الآثار، مسند علي بن أبي طالب: ص: ١٠.
(٢) تهذيب الآثار، مسند علي بن أبي طالب: ص: ٣٤.
(٣) تهذيب الآثار: مسند علي بن أبي طالب ص: ١١ ـ ١٣.

العلامة المحقق، والأستاذ المؤرخ، والأديب المدقق محمود محمد شاكر بتحقيق الأجزاء المتبقّية من مخطوطات «تهذيب الآثار» في أربع مجلدات، طُبعت في مطبعة بمصر سنة ١٩٨٢ م، وقامت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بنشر هذه المجلدات الأربعة، بما فيها من تحقيق، وتدقيق، وعلم غزير في الحواشي، وفهارس فريدة في الأخير.

١٥ ـ **كتاب الشريعة**: للإمام أبي بكر محمد بن الحسين الآجُرِّيّ الشافعي (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

هو من أنفس الكتب في ميدانه، فقد طَرَق فيه المؤلِّفُ أبواباً هامَّةً جداً مصدرة بلزوم الجماعة، وعدم الفرقة، والحَثّ على التمسك بكتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ، ووَسَّطه بالرَّدّ على المبتدعة، وإثبات الصفات لله عزَّ وجلَّ، وخَتَمه بشفاعة رسول الله ﷺ، مع ذكره لما وَرَدَ في الحوض، والميزان... إلخ، وقد شحنه بمئات الأحاديث، وقد بلغ تعدادُها مع الآثار الموقوفة، والمقطوعة (١٠٦٠) والمرفوع يُساوي ثلثي هذا الرقم تقريباً.

وربما قال قائلٌ: إن فيه أحاديثَ ضعيفةً، والجواب: نعم هناك أحاديث ضعيفة؛ لكنها لم تفرد ببابٍ معيَّنٍ بل كل باب من الأبواب التي ذكرها المصنف فيه الصحيحُ، والحَسَنُ، والضعيفُ، وبهذا يتبيَّن: أنَّ ما يذكره من الضعيف إنما هو للاستئناس به بكثرة الطُّرق لمتنٍ مُعَيَّنٍ، أو لزيادةٍ في ذلك المتن ليست في المتن الصحيح الإسناد.

طُبع في دار الكتاب العربي ببيروت، عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ ، وله طبعاتٌ أخرى.

١٦ ـ **معرفة السُّنَن والآثار**: لأبي سليمان حَمْد بن محمَّد البُسْتِي الخَطَّابي (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ).

١٧ ـ **المعرفة**: للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (المتوفىٰ سنة ٤٥٨ هـ).

وهو في شرح أدلة الشافعي، ويتوسَّع فيه؛ حتى يذكر الآثار المسندة، لكنه ـ في الغالب ـ لا يزيد على «السنن الكبرى» إلا قليلاً! بخلاف ما فيه من الفقه.

وقد طُبعت له طبعتان: بتحقيق الأستاذ عبد المعطي قلعجي عام ١٤١٢ هـ في اثني عشر مجلّداً، وبتحقيق الأستاذ سيد كسروي حسن ببيروت عام ١٤١٢ هـ في سبع مجلَّدات.

١٨ ـ الخلافيات: للبيهقي أيضاً:

وهو في شرح المسائل المختلف فيها بين الشافعية، والحنفية، ويتوسَّع في سرد أدلة كل فريق؛ خاصة مذهبه الشافعي، فيورد الآثار كذلك بأسانيدها، ولكنه لا يزيد على «السنن الكبرى» إلا قليلاً، بخلاف ما فيه من الفقه أيضاً.

وقد طُبع منه أخيراً ثلاثة مجلدات بتحقيق الأستاذ مشهور حسن سلمان في دار الصميعي بالرياض. كما طُبع مختصره كاملاً لابن فرح، ولكنه محذوف الأسانيد.

رابعاً ـ الكتب الأخرىٰ:

وهي كلُّ الكتب التي تحتوي على الآثار بكثرة، ولا تندرج تحت ما سبق ذكره من الأقسام. وهي كثيرة، أختار منها ـ بدون ترتيب زمني ـ ما يأتي:

١ ـ السُّنَن: للإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطني (المتوفىٰ سنة ٣٥٨ هـ).

حيث إنه كتاب في الأحاديث المُعَلّلة؛ فإن بعضها قد يكون الصحيح وقْفه، فيورد الأمرين.

وقد سبق تعريفه في «السنن».

٢ ـ السُّنَن الكبرى: للحافظ أبي بكر، أحمد بن الحسين البيهقي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٤٥٨ هـ).

جمع فيه الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة كذلك، وإن كانت الآثار أقلّ، بل إنه قد يعلقها.

وقد سبق تعريفه في «السنن».

٣ ـ السنن: للحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ).

ويُسَمى «المسند» ـ أيضاً ـ وهو مرتَّبٌ على الأبواب. وفيه من الآثار ما لا يستهان به.

وقد سبق تعريفه في «السنن».

٤ ـ **المستدرك**: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن عبد الله الحاكم النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ).

وهو في الأحاديث المرفوعة، ولكنه يُورد بعض الآثار عرضاً.

سيأتي تعريفه في «المستدركات».

٥ ـ **المعجم الكبير**: للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطَّبَراني (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ):

وحَقُّه أن يُسَمّى: «المسند» لأنه مرتَّبٌ على أسماء الصحابة، لا على شيوخ الطَّبَراني إلا أن يقال: إنه يقصد «المعجم» على اصطلاح المتقدِّمين من المحدِّثين، كأبي نُعَيم في «معجم الصحابة» وابن قانع، ونحوهما، ونهجهم معروفٌ. وقد كان يورد أحاديث كل صحابي بأسانيده، وربما أورد شيئاً للمروي عنه من قوله.

سيأتي تعريفه في «معاجم الشيوخ»

٦ ـ **الحلية**: للحافظ أبي نُعَيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

هذا الكتاب في أخبار الصالحين من زُهَّاد هذه الأمة، وبدأ بالصحابة، ثم التابعين، ثم من بعدهم، وهلم جرّاً. ويُورد ضِمن أخبار المترجم له شيئاً من مسند حديثه، ومسند أقواله.

وطُبع قديماً في مصر بمطبعة السعادة في عشر مجلَّدات.

٧ ـ **شرح السُّنَّة**: لمحيي السُّنَّة أبي محمد الحسين بن مسعود الفَرَّاء البَغَوِي (المتوفى سنة ٥١٦ هـ).

يشتمل الكتابُ على مختاراتٍ من الحديث من مرويات أهل العدالة والضبط من رواة الحديث، يشرحها المؤلِّفُ شرحاً يقدِّم فوائد شتّى من حَلِّ مشكلاتٍ، وتفسيرِ غريبٍ، وبيانِ حُكمٍ، وما إلى ذلك مما يتصل بسببٍ بفقه الحديث.

يقوم منهجُ الكتاب على الالتزام بالأمور التالية:

ـ يرتِّب المؤلِّفُ كتابه على الموضوعات على طريقة أصحاب المصنَّفات من علماء الحديث، فيجمع الأحاديث المتعلِّقة بموضوعٍ واحدٍ في مكانٍ واحدٍ.

ـ يقسم كتابه إلى كتبٍ داخليةٍ مُعَنْوَنَةٍ يشتمل كلٌّ منها على أبوابٍ مُعَنْوَنَةٍ، فيبدؤها بكتاب الإيمان، فكتاب العلم، فكتاب الطهارة. . وهكذا، ويدخل في كل كتابٍ مجموعةَ أبواب تتصل بعناوينَ فرعيّةٍ من موضوع الكتاب، فكتاب الإيمان مثلاً يشتمل على (٢٤) باباً، أوّلها باب: (بيان أعمال الإسلام وثواب إقامتها). . وثانيها: (باب أن الأعمال من الإيمان). . وثالثها: (باب حلاوة الإيمان). . وهكذا.

ـ في كل كتاب، وأحياناً في بعض الأبواب، يفتتح الكتابَ بآياتٍ تُناسِب موضوعَه، ويذيِّلها بما أُثر عن الصحابة، والتابعين من تفسيرٍ، وتوضيح لمعانيها، ويسوق بعد ذلك الأحاديثَ المتعلّقَةَ بذلك الباب مستفادةً من كتب السُّنَة المعتمدة.

ـ يهتم برواية السَّند إلى الرسول الله ﷺ، مع تخريجه له. كقوله: «متفق عليه» أو «رواه البخاري» أو «رواه مسلم». . وهكذا.

ـ يحرص على الرواية الصحيحة من الأحاديث دائماً، ولكنه قد يسوق أحياناً أحاديثَ ضِعَافاً لا في سياق المتن، بل في سياق الشرح.

ـ يُشير إلى ما يستفاد من الفقه من الأحاديث الواردة في ذلك الباب.

ـ يورد اجتهادات الصحابة، والتابعين، وأقوال الأئمة المجتهدين في أمهات المسائل؛ سواء المتفق عليها، أو المختلف فيها، مع إيراد أدلتهم إجمالاً، أو تفصيلاً حسب ما يقتضيه سياقُ العرض.

طُبع بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط ، في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٣٩٠ هـ في ستة عشر مجلَّداً، وله طبعات أخرىٰ.

هذه أهمُّ الكتب التي أَظُنُّ أنها مَظِنَّة لتخريج الآثار منها، ولا ريب: أنه يوجد في غيرها بعض الآثار، كـ: «المُدَوَّنة» للإمام مالك، و«الحجة على أهل المدينة» لمحمد بن الحسن الشيباني، و«التمهيد» و«الاستذكار» كلاهما لابن عبد البر. و«تغليق التعليق» لابن حجر، وكتب أبي عبيد القاسم بن سلاّم، وكتب ابن أبي الدنيا، وكتب الخطيب البغدادي، وسائر الأجزاء المنثورة، وغيرها.

* * *

٥ـ المُــوَطَّــآت

في اللغة: (الموطآت) جمعُ: موطأ، و(المُوطَّأ)، معناه: المسَهَّل المُهَيَّأ، قال في «القاموس المحيط»: «وَطَأه»: هَيَّأه، ودَمَّثَه، وسَهَّلَه، كوَطَّأه.

وفي اصطلاح المحدِّثين: يُراد بها الكُتب المرتَّبة على الأبواب الفقهية، وهي تشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، وآراء بعض العلماء، ومذهبي الإمام والمؤلِّف، وبعض فروعٍ على الحديث. فهو كـ «المُصَنَّف» تماماً، وإن اخْتَلَفَت التسميةُ.

وكذلك لا تختلف «الموطَّآتُ» اصطلاحاً عن كُتب «السُّنَن» إلاَّ أنَّ «السُّنَن» يُلْتَزَمُ فيها ذِكْرُ «المرفوعِ» وما يأتي فيها من «الموقوف» و«المقطوع» فبالتبع لسبب التسمية:

والسَّببُ في تسمية هذا النوع من المؤلَّفات الحديثية بـ: «الموطَّأ»أنَّ مؤلِّفه وَطَّأه للناس، أي: سَهَّلَه وهَيَّأه لهم.

وقيل: إنَّ السَّبب في تسمية الإمام مالكٍ كتابه بـ «الموطَّآ» ما رُوِيَ عنه أنه قال: عَرَضْتُ كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة، فكلُّهم واطأني عليه، (أي: وافقني عليه) فسَمَّيتُه «الموَّطأ».

* كلمة عن موطآت أخرى:

فقد صَنَّف إبراهيمُ بن محمد بن أبي يحيى (المتوفى سنة ١٨٤) موطّأه الكبير وكان قدرياً معتزلياً، تتلمذ عليه الشافعيُّ في حداثته.

وعمل عبد العزيز بن عبد الله ابن أبي سلمة المَاجِشُون (المتوفى سنة ١٦٤) على معنى الموطأ بغير حديث، فنظر فيه مالكٌ فقال: «ما أحسن ما عمل، ولو كنتُ أنا الذي عملتُ لبدأت بالآثار، ثم سددتُ ذلك بالكلام». وكان عبد العزيز فقيهاً

وَرِعاً متابعاً لمذهب أهل الحرمين، مفرِّعاً على أصولهم، وقال أحمد بن كامل: لعبد العزيز كتبٌ مصنَّفةٌ في الأحكام[1]. قال الذهبي: «موطؤه أضعاف موطأ مالك، وأحاديثه كثيرة»[2].

وعمل عبدُ الله بن وهب الفِهْري (المتوفى سنة ١٩٧) موطأه الصغير، قال ابن حِبّان: «جمع ابن وهب وصَنَّف، وهو حفظ على أهل الحجاز ومصر حديثهم، وكان من العُبّاد ومن أجلّة الناس وثقاتهم، وحديثُ الحجاز ومصر يدور على رواية ابن وهب وجمعه»[3].

وعمل إسماعيلُ بن عبد الرحمن بن ذُؤَيْب (من الطبقة الثالثة) موطأ، قال ابن سعد: «كان ثقةً وله أحاديث»، ووَثَّقه أبو زُرْعَة والدَّارقطني، وذكره ابنُ حِبّان في «الثقات»[4].

قال السّيوطي: «ثم إنَّ مالكاً عزم على تصنيف الموطأ فصَنَّفه فعمل من كان بالمدينة يومئذٍ من العلماء (الموطآت)، فقيل لمالكٍ: شغلت نفسَك بعلم هذا الكتاب، وقد شركك فيه الناسُ، وعملوا أمثاله، فقال: «إيتوني ما عملوا»، فأُتي بذلك فنظر فيه ثم نبذه وقال: «لتعلَمُنّ أنه لا يرتفع من هذا إلاَّ ما أريد به وجه الله»، قال: فكأنما أُلقيت تلك الكتبُ في الآبار وما سمع لشيء منها بعد ذلك بذكر»[5].

* من أشهر الموطّآت:

١ ـ **موطأ الإمام مالك**: لإمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي (المتوفى سنة ١٧٩ هـ).

أَلَّفه الإمام مالك على الأبواب. وقد توخّى فيه القويَّ من أحاديث أهل الحجاز، ولم يقتصر فيه على الحديث النبوي المرفوع إلى الرسول ﷺ، بل ذكر فيه أقوالَ الصحابة والتابعين، وقد بناه على نحو عشرة آلاف حديث، من مئة ألف

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٤٣)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٩٧).
(٢) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٤٠٠).
(٣) التهذيب (٦/ ٧١)، وكشف الظنون (٢/ ١٩٠٧).
(٤) التهذيب (١/ ٣١٢)، والتقريب (١/ ١٧) وغيرهما، ولم أقع على تاريخ وفاته.
(٥) التزيين: ص: ٤٤، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٧٠).

حديث كان يحفظها، فكان ينظر فيه وينقِّحه حتىٰ أصبح علىٰ ما هو عليه الآن، وفيه خمسمئة وعشرون حديثاً مرفوعاً للنبيِّ ﷺ، وثلاثة آلاف أثرٍ عن الصحابة وأقوال التابعين، وبلاغات مالك وأقواله، علىٰ ما ذكره أبو عمرو الدَّاني[1]، وقد استغرق في تصنيفه وتنقيحه وتحريره زمناً طويلاً، فقد عرض عمر بن عبد الواحد ـ صاحب الأوزاعي ـ الموطأ علىٰ مالك في أربعين يوماً، فقال: «كتابٌ ألَّفتُه في أربعين سنة، أخذتموه في أربعين يوماً!؟ ماأقلَّ ما تفقهون».

طريقةُ الإمام في «الموطأ»: أنّه يذكر عنوانَ الباب ثم يذكر بعضَ الأحاديث مسندة إلىٰ النبي ﷺ، ثم يذكر ما بلغه عن النبي ﷺ أو عن الصحابة والتابعين، وكثيراً ما يذكر فِقْهَه في الموضوع بعد ذلك. كما ذكر هذا في (كتاب الطهارة) (في المستحاضة)، وفي (كتاب الجمعة) (باب ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب) وهذا بَيِّنٌ واضحٌ في أكثر كتابه.

وقد اختلف العلماءُ في منزلة «الموطأ» فبعضُهم قَدَّمه علىٰ الصحيحين، ومنهم من جَعَله في مرتبتهما، ومنهم من قال المرفوع المتَّصل الصحيح كأحاديث الصحيحين، وما سِوىٰ المرفوع المتصل يُعْتَبر فيه ما يُعْتَبر بغيره من الحديث. ورأىٰ آخرون: أنَّ «الموطأ» يأتي في منزلة بعد «صحيح مسلم». وقد يكون هذا القول هو الأرجح والصواب.

ومع كل هذا فإن «الموطأ» من أقدم ما وصلنا من مؤلَّفات الحديث في النِّصف الأول من القرن الثاني، بعد أن وقفنا علىٰ مجموع الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الذي يؤكِّد قِدَمَ التصنيف في الحديث النبوي وأنه يعود إلىٰ أواخر القرن الهجري الأول ومطلع القرن الثاني.

«والموطأ» من أجمع الكتب في عصره حتىٰ قال الإمام الشافعي: «ما ظهر علىٰ الأرض كتابٌ بعد كتاب الله أَصَحُّ من كتاب مالك». وهذا قبل أن يظهر «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم».

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٤.

* خصوصيات الموطأ:

أذكر هنا بعضَ أهمِّ خصوصيات «الموطأ» فيما يلي:

١ ـ اصطفاء حديثه:

يفترض ـ نظرياً ـ: أنَّ مالكاً كان في أول عهده بالرواية يتابع الرجال ويلاحق الرواة من غير تخيُّرٍ ولا انتقاءٍ، ولعلَّ مما يؤيِّد هذا الافتراضَ حداثةُ عهده بالتحمُّل والأخذ، وعدم نموّ قدرة النقد والتمييز في سنِّه المبكِّرة، ويحلو للبعض أن يوسِّعوا هذا الفترة الزمنية العلمية حتى تشمل كثرة من الروايات والشيوخ، ولكن يبدو: أنَّ هذا الافتراض مردودٌ بالواقع العلمي وذلك بتلمذة مالك على أعلام الفقه والرأي والقراءة والرواية من أول عهده الدراسي، فهو التلميذ لرَبيعة الرأي، وابن هُرمز، ونافع المقرىء، والزهري...

ومن المؤكَّد: أنَّ هؤلاء وغيرهم رَبَّوا في نفس مالكٍ دافعَ انتقاء الشيوخ وتخيُّر الرواة ضِمن منهجٍ واضحٍ في الدراية والرواية، فقد نقل السيوطيُّ عن الدّولقي قوله: أخذ مالك عن تسعمئة شيخ، ثلاثمئة من التابعين، وستمئة من تابعيهم، ممن اختاره وارتضاه لدينه وفهمه وقيامه بحقِّ الرواية وشروطها وسكنت النفس إليه، وترك الرواية عن أهل دين وصلاح لا يَعرفون الرواية[١].

وشيوخُ مالكٍ في الموطأ لا يتجاوزون المئةَ إلاَّ قليلاً على جميع الروايات والنّسخ، بما فيهم رجال البلاغ والحديث عن الثقة، والحديث عن الرجل المجهول، وهؤلاء الشيوخ من التابعين وتابعيهم، ومعنى هذا: أنَّ مالكاً ترك الروايةَ عن ثمانمئة شيخ قد رَوى لهم أو لبعضهم في غير الموطأ[٢].

يُذكَر فيه: أنَّ مالكاً روى مئة ألف حديث كان يحفظها أو يكتب بعضها جمع منها في الموطأ عشرة آلاف، ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنَّة، ويخبرها

---

(١) مقدمة تنوير الحوالك للسيوطي (طبعة الحلبي).

(٢) معروف أن لمالك جزءاً من الحديث غير الموطأ، ذكر الذهبي في الجزء الثامن من سيره بعض حديثه. وجَمَعه الدارقطني.

بالآثار والأخبار حتى رجعت إلى خمسمئة. وأخبار أخرى تختلف في مرويّات مالكٍ عامةً، ومرويات الموطأ خاصةً[1].

وربما نَهَج مالكٌ في اصطفاء حديث الموطأ من رواياته الكثيرة إلى:

١ ـ جمع الرواية عن معظم شيوخ الحجاز.

٢ ـ اختيار الثقات منهم والأصح من روايتهم.

٣ ـ تحمّل رواية غير الحجازيين وإن كانت قليلةً.

٤ ـ انتقاء الأَصَحّ من هذه الروايات جميعها لموطئه.

٥ ـ تخليص الموطأ فيما بعد من أحاديث ليس العمل عليها، عاماً بعد عام.

٢ ـ الإقلال من الرواية:

وكان لاصطفاء حديث «الموطأ» نتيجةٌ طبيعيةٌ هي قلّة الحديث فيه، وليس الإقلال في الرواية مظهراً لعدم الاهتمام بها والعزُوف عنها، أو عدم استيعابها، وإنما هو النقد الدقيق والانتقاء الشديد والتحرّي الواضح الذي كان منهجَ الإمام مالك في الأخذ والتحمُّل.

فقد كان مالكٌ يعرف أقدار الشيوخ في الرواية كما يدرك قدراتهم على الفهم والأداء، قال مطرِّفٌ: قال لي مالك: عطّاف بن خالد يحدِّث؟ قلت: نعم، فاسترجع. وفي رواية أخرى (لابن وهب): نظر مالكٌ إلى العطّاف بن خالد فقال: بلغني أنكم تأخذون من هذا، فقلت: بلى، فقال: ما كنا نأخذ الحديث إلاّ من الفقهاء.

وطول الأجل لم يكن وحده داعياً للأخذ عن المعمَّرين الذين قد يوهم طول أجلهم بالاتصال بالصحابة مباشرةً والأخذ عنهم، فقد قال مالكٌ فيما يرويه عنه ابن وهب: «أدركتُ بهذا البلد من قد بلغ مئة سنة، وخمساً ومئة، فما يؤخذ عنهم، ويُهاب على من يؤخذ عنهم».

وأحياناً ينتقي حكماً أو مسألةً واحدةً فيأخذها ويترك ما عاداها، قال ابنُ وهب

---

(١) التنوير: ص: ٥.

وأشهب: قال مالك: «دخلتُ على عائشة بنت سعد، فاستضعفتُها، فلم آخذ منها إلاَّ قولها: كان لأبي مركنٌ يتوضَّأ هو وجميع أهله منه».

وعُرف مالكٌ بين نَقَدة الحديث بمذهبه الانتقائي، فقد قال جعفر الفِرْيابي: «كان مذهبُ مالكٍ التقصّي عمَّن يُحمل عنه العلم ويسمع منه».

وقال شعبة بن الحَجَّاج: كان مالكٌ أحدَ المميِّزين، ولقد سمعته يقول: «ليس كلُّ الناس يُكتب عنهم، وإن كان لهم فضلٌ في أنفسهم، إنما هي أخبار رسول الله ﷺ فلا تُؤخذ إلاَّ من أهلها».

ولهذا المنهج أثره في الإقلال من الرواية تلقّياً وكتابةً: فقد قال مَعْنُ بن عيسى: كنتُ أسأل مالكاً عن الحديث وأكرِّر عليه أسماءَ الرجال، فأقول: لِمَ تركتَ فلاناً وكتبتَ عن فلان، فيقول لي: «لو كتبتُ عن كل من سمعتُ لكان هذا البيت ملآن كتباً، يا معن اختر لدينك، ولا تكتب في ورقك إلاَّ من تَحْتَجُّ به، ولا يحتج به عليك».

ومن تحرّيه في الأخذ: مشاهداته المتكررّة ولقاءاته المتعدّدة بمن لم يكن له بهم معرفةٌ حقيقيةٌ حتى يستوثق لنفسه من صحة الرواية، قال مالكٌ فيما يرويه عنه ابن وهب: «رأيت أيوب السِّختياني بمكة حَجَّتين فما كتبتُ عنه، ورأيته في الثالثة قاعداً في فناء زمزم، فكان إذا ذُكر النبي ﷺ عنده بكى حتى أرحمه، فلما رأيتُ ذلك كتبت عنه».

ومن تحرّيه في رفض الرواية مخالفة الشيخ هيئةً أو سنَّةً من سنن الرسول الله ﷺ. قال عتيق بن يعقوب الزُّبيري، سمعتُ مالكاً يقول: «أتيتُ عبد الله ابن محمد بن عقيل أسأله عن حديث الرُّبيِّع بنت مُعَوِّذ بن عفراء في وضوء رسول الله ﷺ، فلمَّا أن بلغ إلى مسح رأسه ومسح أذنيه تركته، وخرجت لم أسمع منه»[1].

وواضحٌ أنَّ من كان منهجُه ذلك التحرّي والانتقاء أن يحرص على الإقلال من الرواية وبخاصة في الموطأ الذي اقترن فيه أمران: شدَّة التحري الذي مرَّ الحديث عنه، وتخليصه من الحديث عاماً بعد عام.

---

(١) الأخبار السابقة وغيرها من «إسعاف المبطأ»: (١ ـ ٤).

ولا أدلّ على ذلك من كثرة مسائله الفقهية وفتاواه حَسْب أدلته الشرعية التي أخذت حيِّزاً كبيراً من مصنَّفه بحيث عدَّه طائفةٌ من العلماء بأنه مصنَّفٌ في الفقه وليس مصنَّفاً في الحديث.

٣ ـ مدنيّة الموطأ:

وهذه ظاهرة طبيعية بالنسبة إلى الإمام مالك، فلم يُعرَف عنه أنه رَحَل لطلب الحديث كما لم تُعرَف له رحلةٌ خارج المدينة إلاَّ إلى مكَّة لحَجٍّ أو عمرةٍ، وإغراءات الخلفاء العباسيين بالشخوص إلى بغداد لم تُجْدِ معه شيئاً، والمدينة ـ ملتقى العلم والعلماء، و مجمع الحديث والمحدِّثين، ومجالس الفقه والفقهاء ـ كانت مقصداً هامّاً لكثير من رحَّالة الفقه والحديث من علماء المسلمين، لا ليحملوا حديثَ الحجازيّين فحسب ولكن ليأخذوا عن العلماء الوافدين إليها في مواسم العبادة والزيارة أيضاً، وبقي الإمامُ مالكٌ محافظاً على تراث النبُوَّة وإرث الصحابة الذي بلغ أقصاه في المدينة يأخذ العلمَ كابراً عن كابر بسلسلةٍ قريبةٍ من المعين الأول عن رسول الله ﷺ وصحبه الكرام.

ويحاول بعضُهم أن يَدُسّ في مدنيَّة الموطأ عند مالكٍ كما يحاول أن يُثْني على أولئك الرَّحَّالين الذين كانوا يتقصَّوْن حديثَ الرسول من أقطار المسلمين شرقها وغربها، وفي مقدِّمتها مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام، ولكن هذه المحاولة تبدو صحيحةً إن كانت المدينةُ بمعزلٍ علميٍّ وحديثيٍّ عن سائر مدن الإسلام، أو لم تكن محجَّةَ العلماء والمسلمين كل سنة بل وفي السنة الواحدة أكثر من موسم ولقاء؟ إن المدينة أعظم أهداف هؤلاء الرحّالين الميامين.

ومعروف لقاء مالك بعلماء المشرق من العراقيّين والخراسانيّين، ولقائه بمحدِّثي الشام ومصر، وتبادلهم معه الرواية والمسائل وهم على كلّ حالٍ أكثر أخذاً وتحمُّلاً.

ولكن هذا لا ينفي أن يأخذ مالكٌ الروايةَ عن ثقاتهم، والإقلال منها بنهجٍ مالكيٍّ يستوي فيه المدنيّون وغيرهم.

٤ ـ قرب إسناده:

وهي خصوصيةٌ لا يشاركه فيها مصنَّفٌ آخر معروفٌ وموجودٌ في الحديث،

ولقد نَوَّه بها المحدِّثون وذكروا أن الموطأ هو الكتاب الذي ربطت فيه حلقاتُ العلم النبوي ممتنةً متواليةً منذ أن تُلُقِّيت عن النبي ﷺ، إلى أن اجتمعت عند مالكٍ رضي الله عنه. . . فجاء مالكُ بن أنس وأخذ العلمَ عن هؤلاء الشيوخ منقباً لهم، ومختبراً لعدالتهم وضبطهم، فجمع ما وعاه عنهم فكان ما بثَّه خلاصة ما تلقّاه منهم[1].

ولكي نتحقَّق من هذه الخصوصية يكفي أن نذكر أن أولَ كتب الصحاح من حديث الرسول عليه الصلاة والسلام للإمام البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦) الذي كان بينه وبين الإمام مالك قُرابة قرنٍ يستوعب عدداً من طبقات الشيوخ والمحدِّثين.

فقد حصر الحافظُ ابن حجر شيوخَ البخاري إلى الصحابة في خمس طبقات.

فالطبقة الأولى من حدَّثه عن التابعين مثل محمد بن عبد الله الأنصاري، حَدَّثه عن حميد، ومثل مكّي بن إبراهيم حدَّثه عن يزيد بن أبي عبيد. . .

والطبقة الثانية: من كان في عصر هؤلاء لكن لم يسمع من ثقات التابعين كآدم ابن أبي إياس، وأبي مُسْهِر، وسعيد بن أبي مريم. . .

والطبقة الثالثة: هي الوسطى من مشايخه وهم من لم يلقَ من التابعين بل أخذ عن كبار تبع الأتباع كسليمان بن حرب، وقتيبة بن سعد. . .

والطبقة الرابعة: رفقاؤه في الطلب ومن سمع قبله قليلاً كمحمد بن يحيى الذُّهْلي وأبي حاتم الرازي. . .

والطبقة الخامسة: قومٌ في عداد طلبته في السُّنن والإسناد سمع منهم للفائدة كعبد الله بن حماد الآملي وعبد الله أبي العاص الخوارزمي[2].

ويأتي بعده الإمامُ مسلم فهو يشارك البخاريَّ في الطبقة الثالثة التي هي الوسطى في الأخذ عنهم، ثم يأتي بعده أحمدُ بن حنبل وغيره من أصحاب السنن.

وقد يروي بعضُ هؤلاء بالإسناد العالي رواياتٍ لا تدخل ضِمن الرواية المعتادة، كما أنَّ مالكاً قد يُكثِر من الوسائط بَدْءاً من تابع التابعي إلى الصحابي وإلى الرسول الله ﷺ.

---

(١) مقدمة موطأ ابن زياد: ص: ٥٣.

(٢) في المقدمة (ص: ٤٧٩) مختصراً.

مثلاً خذ هذه الأسانيد: مالك عن يحيى بن سعيد، عن عمر بن كثير بن أفلح، عن أبي محمد مولى أبي قتادة، عن أبي قتادة، عن أبي قتادة بن رِبْعي[1].

أو هذا الإسناد: مالك، عن ابن شهاب، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ثعلبة الخشني[2].

أو هذا الإسناد: مالكٌ عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثَوْبان، عن أمه، عن عائشة[3].

وكثيرة تلك الأسانيد: مالكٌ عن نافع، عن ابن عمر.

أو مالكٌ، عن أبي الزِّنَاد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

أو مالكٌ عن زيد بن أسلم، عن عمر بن الخطاب.

أو مالكٌ عن يحيى بن سعيد، عن معاذ بن جبل.

أو مالكٌ عن أبي الزُّبَير المكي، عن جابر بن عبد الله.

أو مالك عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك.

أو مالكٌ عن عمرو مولى المطلب، عن أنس.

وهذه على كثرتها تقرِّب الصلةَ العلميةَ من المعين الأول وبخاصةٍ حين تكون الواسطةُ وحيدةً من مثل نافع، أو زيد بن أسلم، أو يحيى بن سعيد وفي مستواه، فهي توثِّق الروايةَ من جهتين: جهة القرب، وجهة الضبط والإتقان.

وأعلى الأسانيد التي عُرفت لدى المحدِّثين وأكثرها شهرةً وصحة ما اعتمده في الموطأ وهي كما يلي[4]:

---

(١) الموطأ: ٢/ ٤٥٤.
(٢) الموطأ: ٢/ ٤٩٦.
(٣) الموطأ: ٢/ ٤٩٨.
(٤) مقدمة ابن عاشور: ص: ٣٧ ـ ٣٩.

١ ـ عن ابن عمر:

ـ مالكٌ، عن نافع، عن ابن عمر، عن الرسول الله ﷺ.

ـ مالكٌ، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

ـ مالكٌ، عن عبد الله بن جبر بن عتيك، عن ابن عمر.

٢ ـ عن أنس بن مالك:

ـ مالكٌ ،عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك، عن رسول الله ﷺ.

ـ مالكٌ، عن إسحاق بن أبي طلحة، عن أنس.

ـ مالكٌ، عن حميد الطَّويل، عن أنس.

ـ مالكٌ، عن عمرو مولى المُطَّلَب، عن أنس.

ـ مالكٌ، عن محمد بن أبي بكر الثَّقفي، عن أنس.

ـ مالكٌ، عن شَرِيك بن عبد الله بن أبي نِمر، عن أنس.

٣ ـ عن سَهْل بن سعد:

ـ مالكٌ، عن ابن شهاب، عن سهل بن سعد، عن رسول الله ﷺ.

ـ مالكٌ، عن أبي حازم بن دينار، عن سهل بن سعد.

٤ ـ عن جابر بن عبد الله:

ـ مالكٌ، عن أبي الزُّبَير المَكّي، عن جابر بن عبد الله، عن رسول الله ﷺ.

ـ مالكٌ، عن وَهْب بن كَيْسان، عن جابر.

ـ مالكٌ، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر.

٥ ـ عن أبي شُرَيْح الكَعْبِيّ:

ـ مالكٌ، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي شُرَيْحٍ، عن رسول الله ﷺ.

٦ ـ عن أبي سعيد الخُدْري:

ـ مالكٌ، عن نافعٍ، عن أبي سعيد الخُدْري، عن رسول الله ﷺ.

٧ ـ عن عمر بن أبي سَلَمة ربيب رسول الله ﷺ:

ـ مالكٌ، عن وَهْب بن كيسان، عن عمر بن أبي سلمة (حديثٌ واحدٌ).

٥ ـ الإكثار من البلاغات:

البلاغات هي الأحاديث التي يحذف فيها مالكٌ الإسنادَ ويقدِّم لها بقوله: «بلغني» وتبلغ (٦١) بلاغاً حِسْب إحصاء ابن عبد البَرّ، و(٢٤٠) بلاغاً حِسْب الإحصاء على نسخة ابن بِشْكَوال، وربما جمع بعضُ النسّاخ هنا نحواً من بلاغات أربعة نسخ من الموطأ. وعلى كلّ حالٍ فإنها تقارب ثُمن أحاديث الموطأ المسندة في أقلّ تقديرٍ، ولذا فإنَّ بلاغاته تأخذ حيزاً لا بأسَ به من الموطأ.

ولم تُعْرَف هذه الطريقةُ وبهذه الكثرة في التحديث قبل مالك وبعده: أما قبله فإنَّ المحدِّثين كانوا يقلّون من البلاغ ولم يبلغ بالواحد منهم أن صَنَّفها في كتابٍ، خذ لذلك مثلاً أنَّ عمر بن عبد العزيز كان يقول: بلغني أنَّ رسول الله ﷺ قال: «للفرس سَهْمان وللرجل سَهْم»[1] ويسنده ابن عبد البر من حديث عبيد الله بن عمر، عن نافعٍ، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، ورُوي من حديث زيد وحديث ابن عباس، عن النبي.

وكذلك فإنَّ المحدِّثين بعد مالكٍ لم يُعرَف عنهم مثلُ هذا الاتجاه، وفي كتب السنَّة الصحاح والمسانيد ما يؤكِّد على اعتمادهم على الإسناد، غير أنَّ الإمام البخاري في تعليقاته قد عَمَد إلى ما يشبه البلاغَ، وذلك ما صَرَّح به المحدِّثون، وبيَّن الحافظ ابنُ حجر في مقدِّمة الفتح[2] المراد من التعليق، فقال: ماحُذف من مبتدأ إسناده واحدٌ فأكثر ولو إلى آخر الإسناد، وتارةً يجزم به كـ(قال) وتارةً لا يجزم به كـ(يُذكر)، ويلاحظ أنَّ هناك فروقاً بين بلاغات مالكٍ وتعليقات البخاري، وأن المتتبِّع لبلاغات مالك يُدرِك أنَّ معظمها ترتفع إلى الرسول ﷺ مباشرةً من غير واسطةٍ، وأنها تُشعِر بثقة مالكٍ بمروياته، كما تنبَّه إلى أنها طريقة تعليمية لتخفيف الإسناد حيناً، ولمتابعة الحكم الموجود في البلاغ حيناً آخر.

---

(١) التجريد: ص: ٢٤٦.

(٢) ص: ٧١.

وقد وَصَل ابنُ عبد البَرّ بلاغاته من طُرُقٍ أخرى خارجة عن «الموطأ» ومن كتب الصحاح[1].

* مصطلحات الإمام مالك في «الموطأ»:

١ ـ الأمرُ المجتمع عليه عندنا:

يقول الإمامُ مالكٌ مبيِّناً مرادَه من هذا الاصطلاح: «وما كان فيه الأمر المجتمع عليه فهوما اجتمع عليه قولُ أهل الفقه والعلم، لم يختلفوا فيه»[2].

ويقول الدكتور أحمد نُور سيف: «ويستعمل هذا المصطلَحَ حين يعلم أنَّ أهل المدينة مُجْمِعون على ذلك، أو حين لا يعلم لأهل المدينة قولاً يخالف ذلك[3]».

فهو يُشير بذلك إلى إجماع أهل المدينة في حُكم مسألةٍ ما، أو حين لا يرىٰ لهم رأياً يخالفه، ولا يعني ذلك إجماعَ المجتهدين في المدينة وغيرها.

ولهذا الاصطلاح ألفاظٌ أخرى مرادفةٌ منها:

ـ الأمرُ المجتمعُ عليه عندنا. . وتلك السُّنَّةُ التي لا اختلافَ فيها عندنا.

ـ الأمرُ المجتمعُ عليه عندنا، والذي أدركتُ عليه أهلَ العلم.

ـ الأمرُ المجتمعُ عليه عندنا، والذي لا اختلافَ فيه، والذي أدركتُ عليه أهلَ العلم ببلدنا.

ـ وذلك الأمرُ المجتمعُ عليه عندنا.

ـ وهو الأمرُ المجتمعُ عليه عندنا.

ـ وعلى ذلك السُّنَّة التي لا اختلافَ فيها عندنا.

ـ السُّنَّةُ التي لا شكَّ فيها ولا اختلافَ.

---

(١) انظر: «الموطآت»: للأستاذ نذير حمدان.

(٢) المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب: لأحمد بن يحيى الونشريسي، (١/ ٣٦٠)، و«إحكام الفصول في أحكام الأصول» لأبي الوليد الباجي، ص: ٤١٨.

(٣) عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الأصوليين: ص: ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨.

ـ ذلك من سُنَّة المسلمين التي لا اختلافَ فيها[1].

أمثلة من استعمالات الإمام مالك لتلك الاصطلاحات:

١ ـ «يحيى عن مالكٍ: أنه سمع غيرَ واحدٍ من علمائهم يقول: لم يكن في عيد الفطر ولا في الأضحىٰ نداءٌ ولا إقامةٌ منذ زمن رسول الله ﷺ إلى اليوم. قال مالكٌ: وتلك السُّنّة التي لا اختلافَ فيها عندنا»[2].

٢ ـ قال مالكٌ: السُّنَّة التي لا اختلافَ فيها عندنا: أنَّ الزَّكاة تجب في عشرين ديناراً عيناً كما تجب في مئتي درهم[3].

قال مالكٌ: «الأمرُ الذي لا اختلافَ فيه عندنا في الدَّين: أنَّ صاحبه لا يزكِّيه حتى يقبضه»[4].

٤ ـ عن مالكٍ عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حنان: أنه قال: أخبرني رجلٌ من أَشْجَعٍ: أنَّ محمد بن مَسْلَمَة الأنصاري كان يأتيهم مصدقاً فيقول لربِّ المال: أخرج إليَّ صدقةَ مالِكَ فلا يقود إليه شاةً فيها وفاءً من حقِّه إلا قَبِلها. قال مالكٌ: السُّنَّة عندنا والذي أدركتُ عليه أهل العلم ببلدنا: أنه لا يضيق على المسلمين في زكاتهم، وأن يقبل منهم ما دفعوا من أموالهم»[5].

٥ ـ وقال: «فيما جاء في اللِّعان: أنَّ المتلاعنين لا يتناكحان أبداً، وإن أكذب نفسه جلد الحدّ، وألحق به الولد، ولم ترجع إليه أبداً. وعلى هذا السُّنَّة عندنا التي لا شكَّ فيها ولا اختلافَ»[6].

٢ ـ المراد بقوله الأمر عندنا:

يقول الإمامُ مالكٌ موضِّحاً قصدَه من استعمال هذا اللفظ: «وما قلت: (الأمر

---

(١) المرجع السابق.
(٢) الموطأ: رقم الحديث: (٤٢٥).
(٣) الموطأ: رقم الحديث: (٥٨٣).
(٤) الموطأ: رقم الحديث: (٥٩٥).
(٥) الموطأ: رقم الحديث: (٦٣).
(٦) الموطأ: رقم الحديث: (١١٧٩).

عندنا)؛ فهو ما عمل الناسُ به عندنا، وجرت به الأحكامُ، وعرفه الجاهلُ والعالمُ، وكذلك ما قلتُ فيه: ببلدنا»[(١)].

وهذا يعني الرأي الفقهي المعمول به، والذي جرت عليه الأحكامُ، وربما تكون هناك آراءٌ أخرى لكنها لا يُعمل بها، فإذا قال: «الأمر عندنا»؛ فهذا يَدُلُّ على الرأي الفقهي الذي اختاره الإمامُ مالكٌ من بين عِدَّةِ آراءٍ للصحابة والتابعين، وأيضاً لا يَدُلُّ قولُه السَّابق على إجماع أهل المدينة؛ لأنه أن تجري الأحكامُ برأيٍ فقهيٍّ، وأن يعرف هذا الأمرُ الجاهلُ والعالمُ؛ لا يعني عدم وجود رأيٍ آخر مخالف ولا يَدُلُّ على الإجماع.

يقول الدكتور أحمد محمد نور سيف: «الموضوعات التي وردت كلُّها تحت هذا المصطلح ـ الأمر عندنا ـ تُشير إلى أنه لا يعني إجماعاً لأهل المدينة، أو عملاً لهم، إنما يُعبِّر به عن رأيه الذي يستحسنه من مسائل الخلاف من أقوال الصحابة والتابعين»[(٢)].

ويأتي هذا الاصطلاحُ على لسان مالكٍ بعدة ألفاظ منها:

ـ كذا الأمرُ عندنا.

ـ وهو الأمرُ عندنا.

ـ وذلك الذي عليه الأمرُ عندنا[(٣)].

ومن أمثلة استعمالاته لهذا الاصطلاح:

١ ـ ما جاء في ترك البسملة في الصَّلاة: «عن حُمَيْد الطَّويل عن أنس بن مالكٍ قال: قمتُ وراء أبي بكر وعمر وعثمان فكلُّهم لم يكن يقرأ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ إذا افتتحوا الصَّلَاةَ. قال مالكٌ: وعلى ذلك الأمر عندنا»[(٤)].

٢ ـ ما جاء في الرجل يُورِّث الأرضَ نفراً من ولده، ثم يولد لأحد النفر، ثم

---

(١) ترتيب المدارك: للقاضي عياض (٢/ ٧٤).

(٢) عمل أهل المدينة: للدكتور أحمد محمد نور، ص: ١٧٣.

(٣) عمل أهل المدينة: ص: ٣٥٨.

(٤) المدونة: للإمام مالك: (١/ ٦٧).

يهلك الأب، فيبيع أحدُ وَلَدِ الميت حقّه في تلك الأرض، فإن أخا البائع أحَقُّ بشفعته من عمومته شركاء أبيه. قال مالك: «وهذا الأمر عندنا»(١).

ومما جاء في بيع الذهب بالفِضَّة تبراً وعيناً قال: «فإن كان قيمة ذلك الثُّلُثَين وقيمة ما فيه من الوَرق الثلث فذلك جائزٌ ولا بأسَ به إذا كان ذلك يداً بيد. ولم يزل ذلك من أمر الناس عندنا»(٢).

٣ ـ المراد بقوله: عليه أدركتُ الناسَ:

يستعمل الإمامُ مالكٌ هذا الاصطلاحَ عندما لا يكون في المسألة إجماعٌ كُلِّيٌّ لأهل المدينة، إنما هو رأيُ الأغلبية، وهناك قِلَّةٌ مخالفةٌ، ولها رأيٌ آخر، فهو يَقِلُّ في رتبته عن رتبة الإجماع الكُلّيِّ الذي لا يعلم له مخالف(٣).

ومن أمثلته:

١ ـ قال مالكٌ: «لا يقرأ في الصَّلاة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ في المكتوبة لا سِرّاً في نفسه، ولا جَهْراً. قال: وهي السُّنَّةُ، وعليها أدركتُ النَّاسَ»(٤).

٢ ـ قال: حَدَّثني عن مالكٍ: أنه سمع أهلَ العلم يقولون: من أَهَلَّ بحَجٍّ مفرد ثم بدا له أن يُهِلَّ بعمرةٍ فليس له ذلك. قال مالكٌ: «وذلك الذي أدركتُ عليه أهل العلم ببلدنا»(٥).

٣ ـ حَدَّثني عن مالكٍ عن جعفر بن محمد، عن أبيه: أنَّ عليَّ بن أبي طالب كان يُلَبِّي بالحجِّ حتى إذا زاغت الشمسُ من يوم عَرَفَة قطع التلبيةَ. قال مالكٌ: «وذلك الأمرُ الذي لم يزل عليه أهلُ العلم ببلدنا»(٦).

ولهذا الاصطلاحِ مرادفاتٌ كثيرةٌ نذكر بعضها:

---

(١) الموطأ: رقم الحديث: (١٣٩٨).
(٢) الموطأ: رقم الحديث: (١٣٠٧).
(٣) عمل أهل المدينة: للدكتور أحمد محمد نور، ص: ٢٩٦.
(٤) المدونة: للإمام مالك: (١/ ٦٤).
(٥) الموطأ: رقم الحديث: (٧٤١).
(٦) الموطأ: رقم الحديث: (٧٤٦).

ـ وهو الأمرُ الذي لم يزل عليه الناسُ عندنا .

ـ وعلى هذا رأيتُ الناس .

ـ وهذا أمرٌ قد مَضَى ، وجازَ عليه الناسُ .

ـ إن من أمر الجائز بينهم .

ـ ما أدركتُ الناس إلا على هذا .

ـ الذي أدركتُ عليه الناس ، وأهل العلم ببلدنا .

ـ وهو الأمرُ الذي لم يزل عليه أهلُ العلم ببلدنا .

ـ وعلى هذا أدركتُ من أرضىٰ من أهل العلم .

٢ ـ المراد بقوله : ليس عليه العمل :

يستعمل الإمامُ مالكٌ هذا الاصطلاحَ لنفي العمل عن المسألة أو الحديث الذي ذكره ، رغم أنَّ هناك من الصحابة والتابعين يرون العملَ به ؛ إلا أنَّ جُمهورهم لا يرى ذلك .

مثال : التحريم بخمس رضعات : وردت أحاديثُ عِدَة تُثبت : أنه يحرم من الرّضاع بخمس رضعاتٍ ، ومنها حديثُ عائشة ـ رضي الله عنها ـ : «روى مالكٌ عن عبد الله بن أبي بكر بن حَزْم عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبيِّ ﷺ : أنها قالت : كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعاتٍ معلومات يحرمن ـ ثم نسخن بخمس معلوماتٍ ـ فتُوُفِّي رسول الله ﷺ وهو فيما يقرأ من القرآن»[١] .

إلا أنَّ جُمهور الصحابة والتَّابعين لم يعملوا به ، ولهذا قال مالكٌ : بعد حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ : «ليس على هذا العمل»[٢] .

ولهذا الاصطلاح مرادفاتٌ عِدَّةٌ نذكر منها :

---

(١) الموطأ كتاب الرضاع ، جامع ما جاء في الرضاعة (١/ ٤١٣) واللفظ له ، رواه مسلم ، كتاب الرضاع ، باب التحريم بخمس رضعات ، برقم : (١٤٥٢) .

(٢) عمل أهل المدينة : للدكتور أحمد محمد نور ، ص : ٢٢٧ .

ـ ليس لهذا حَدٌّ معروفٌ.

ـ ليس ذلك بمعمولٍ به ببلدنا.

ـ ويُضيف رأيه أحياناً، فيقول:

ـ ليس عليه العملُ، ولا أرى أن يعمل به.

ـ ليس عليه العملُ، وأَحَبُّ إلينا كذا.

ليس العملُ عندي[1]...

ومن استعمالات مالكٍ لتلك الاصطلاحات:

١ ـ قال مالكٌ: «ليس العملُ عندي أن يقرأ الرجلُ في الركعة الآخرة من المغرب بعد أُمِّ القرآن بهذه الآية: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾» [آل عمران: ٨][2].

٢ ـ قال مالكٌ: «ليس العملُ على قول عمر حين ترك القراءةَ؛ فقالوا: إنك لم تقرأ، فقال: كيف كان الركوعُ والسجودُ؟ فقال: حَسَنٌ، قال: فلا بأسَ إذاً»[3].

٣ ـ وفي القِراءة على المَيِّت قال مالكٌ: «ليس ذلك بمعمولٍ به، إنما هو الدعاء. أدركتُ أهل بلادنا على ذلك»[4].

٤ ـ وفيما جاء في الدعاء للمَيِّت أثناء الصَّلاة عليه قال بعد أن ساق الدعاءَ، «هذا أحسن ما سمعت في الدعاء على الجِنازة، وليس فيه حَدٌّ معلومٌ»[5].

٥ ـ وفي الصَّلاة على الجنازة إذا صَلَّوا عليها، ثم جاء قومٌ بعدما صَلَّوا عليها قال: لا تُعاد الصَّلاَةُ، ولا يُصَلِّي عليها بعد ذلك أحدٌ جاء بعد. قال: فقلنا له:

---

(١) عمل أهل المدينة: للدكتور أحمد محمد نور، ص: ٣٥٩.
(٢) المدونة: للإمام مالك: (١/ ٦٥).
(٣) المدونة للإمام مالك: (١/ ٦٥، ١٧٤، ١٧٥).
(٤) المدونة للإمام مالك: (١/ ٦٥، ١٧٤، ١٧٥).
(٥) المدونة للإمام مالك: (١/ ٦٥، ١٧٤، ١٧٥).

فالحديثُ الذي جاءَ أنَّ النبي ﷺ صَلَّى عليها وهي في قبرها قال: «قد جاء هذ الحديثُ، وليس عليه العمل»[1].

٦ ـ وفيما جاءَ في بيع الخيار، حَدَّث يحيى عن مالكٍ عن نافع، عن عبد الله بن عمر: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «المتبايعان كلُّ واحدٍ منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرَّقا إلا بيع الخيار».

قال مالكٌ: «وليس لهذا عندنا حَدٌّ معروفٌ، ولا أمرٌ معمولٌ به فيه»[2][3].

* رُواة الموطأ (الموطآت):

لقد روى «الموطأ» عن الإمام مالك عددٌ كبيرٌ من العلماء من مختلف البلاد، أذكر فيما يلي أسماء هؤلاء الرُّواة بدءاً من المدينة:

(أ) من أهل المدينة:

١ ـ مَعْن بن عيسى القَزّاز.

٢ ـ عبد الله بن مَسْلَمة بن قَعنب المدني ثم البصري، سمع من الإمام نِصفَ الموطأ، وقرأ هو عليه النصف الآخر.

٣ ـ أبو مُصعب بن أبي بكر بن القاسم بن الحارث الزهري.

٤ ـ بَكّار بن عبد الله الزُّبيري.

٥ ـ مُصْعَب بن عبد الله الزُّبيري.

٦ ـ عَتيق بن يعقوب.

٧ ـ مُطَرِّف بن عبد الله.

٨ ـ إسماعيل بن أبي أُوَيس عبد الله.

---

(١) المدونة للإمام مالك: (١/ ١٨٢).

(٢) رواه مالك، كتاب البيوع، بيع الخيار، الموطأ (٢/ ٤٦).

(٣) انظر: «مصطلحات المذاهب الفقهية» لمريم محمد صالح الظفيري، (ص: ١٩١ ـ ١٩٨)، و«عمل أهل المدينة بين مصطلحات الإمام مالك وآراء الأصوليين» للدكتور محمد نور سيف، (ص: ٢٥٦ ـ ٣٥٩)، و«موسوعة علوم الحديث وفنونه»: للمؤلف.

٩ ـ عبد الحميد بن أبي أُويس عبد الله.

١٠ ـ أيّوب بن صالح (سكن الرَّملة).

١١ ـ سعيد بن داود.

١٢ ـ مُحْرِز المدني (قال عياض: وأظنه ابن هارون الهديري).

١٣ ـ يحيى بن الإمام مالك (ذكره ابن شعبان وغيره).

١٤ ـ فاطمة بنت الإمام.

١٥ ـ إسحاق بن إبراهيم الحَنِيني.

١٦ ـ عبد الله بن نافع.

١٧ ـ سعد بن عبد الحميدي الأنصاري.

(ب) ومن أهل مَكَّة:

١ ـ يحيى بن قزعة.

٢ ـ الإمام محمد بن إدريس الشافعي، حفظ الموطأ بمكَّة وهو ابنُ عشر في تسع ليالٍ ثم رحل إلى مالك فأخذ عنه.

(ج) ومن أهل مصر:

١ ـ عبد الله بن وَهْب.

٢ ـ عبد الرحمن بن القاسم.

٣ ـ عبد الله بن عبد الحكم.

٤ ـ يحيى بن عبد الله بن بُكَير، وقد نَسب إلى جَدّه في «الدِّيباج» أنه سمع من مالك «الموطأ» سبع عشرة مرةً.

٥ ـ سعيد بن كثير بن عفان الأنصاري، ويُنسب إلى جَدِّه.

٦ ـ عبد الرحيم بن خالد.

٧ ـ حبيب بن أبي حبيب إبراهيم، وقيل: مرزوق، كاتبُ مالكٍ.

٨ ـ أشهب.

٩ ـ عبد الله بن يوسف التنِّيسي، وأصله دمشقيٌّ.

١٠ ـ ذو النُّون المصري.

(د) ومن أهل العراق وغيرهم:

١ ـ عبد الرحمن بن مَهدي البصري.

٢ ـ سُويد بن سعيد ين سهل الهَرَوي.

٣ ـ قُتيبة بن سعيد بن جميل البَلْخي.

٤ ـ يحيى بن نَجِيح التَّميم الحَنْظَلي النَّيسابوري.

٥ ـ إسحاق بن عيسى الطَّبَّاع البغدادي.

٦ ـ محمد بن الحَسن الشَّيباني، صاحب أبي حنيفة.

٧ ـ سليمان بن برد بن نَجِيح التّجيبي.

٨ ـ أبو حُذَافة أحمد بن إسماعيل السَّهْمي البغدادي، وسماعُه للموطأ صحيحٌ، وخلط في غيره.

٩ ـ محمد بن شَرُوْس الصَّنعاني.

١٠ ـ أبو قُرَّة السكسكي (موسى بن طارق).

١١ ـ أحمد بن منصور الحَرّاني.

١٢ ـ محمد بن المبارك الصُّوْري.

١٣ ـ بَرْبَر المغني. بغدادي.

١٤ ـ إسحاق بن موسى المَوْصلي. مولى بني مخزوم.

١٥ ـ يحيى بن سعيد القَطّان.

١٦ ـ رَوْح بن عُبَادة.

١٧ ـ جُويرية بن أسماء.

١٨ ـ أبو الوليد الطَّيالِسيّ. هشام بن عبد الله.

١٩ ـ أبو نُعَيْم الفَضْل بن دُكَيْن الكوفي.

٢٠ ـ الوليد بن السَّائب القرشي.

٢١ ـ محمد بن صَدَقة الفدكي.

٢٢ ـ الماضي بن محمد بن مسعود الغافقي.

٢٣ ـ محمد بن النعمان بن شِبل الباهِلي.

٢٤ ـ عبيد الله بن محمد العَيشي.

٢٥ ـ محمد بن معاوية الحَضْرمي.

٢٦ ـ محمد بن بشير المُعَافري الناجي.

٢٧ ـ يحيى بن مضر القَيْسي.

(هـ) ومن أهل المغرب من الأندلس:

١ ـ زياد بن عبد الرحمن الملقَّب: شَبطون، سمع «الموطأَ» من مالكٍ.

٢ ـ يحيى بن يحيى اللَّيثي.

٣و٤ ـ حفص، وحَسَّان ابنا عبد السلام.

٥ ـ الغازي بن قيس.

٦ ـ قرعوس بن العباس.

٧ ـ سعيد بن عبد الحكم.

٨ ـ سعيد بن أبي هند.

٩ ـ سعيد بن عبدوس.

١٠ ـ عباس بن صالح.

١١ ـ عبد الرحمن بن عبد الله.

١٢ ـ عبد الرحمن بن هِند.

١٣ ـ شَبطون بن عبد الله الأنصاري الطليطليان.

(و) ومن القيروان:

١ ـ أسد بن الفُرات.

٢ ـ خلَف بن جرير بن فُضَالة.

(ز) ومن تونس:

١ ـ علي بن زياد.

٢ ـ عيسى بن شجرة.

(ح) ومن أهل الشام:

١ ـ عبد الأعلى بن مُسْهر الغَسَّاني.

٢ ـ عبد بن حِبّان (الدمشقيان).

٣ ـ عتبة بن حَمّاد الدمشقي (إمام الجامع).

٤ ـ مروان بن محمد.

٥ ـ عمر بن عبد الواحد السلمي (دمشقيان أيضاً).

٦ ـ يحيى بن صالح الوُحَاظي الحمصي.

٧ ـ خالد بن نِزار الأيلي.

قال القاضي عياض: «فهؤلاء الذين حقَّقنا أنهم رووا الموطأ عنه، ونَصَّ على ذلك أصحاب الأثر، والمتكلِّمون في الرجال، وقد ذكروا أيضاً: أن محمد بن عبد الله الأنصاري أخذ الموطأ كتابةً».

كما في رواية أبي يوسف عن رجلٍ عنه، وأنّ الرشيد وبنيه: الأمين والمأمون والمؤتمن أخذوا عنه «الموطأ»، وسمعه المهدي والهادي ورروياه عنه، وأنه كتبه للمهدي[١].

---

(١) التنوير: ص: ٥٢.

وإذا كان ثمة من تعقيبٍ على ما ذُكر من رواة الموطأ فإن ظاهرة الذيوع والانتشار قد واتت هذا الكتاب ونقله علماء الإسلام على سعة الخلافة الإسلامية ولم يحظ كتاب مثله في زمانه من الشهرة والانتفاع.

ولكن الظاهرة الأكثر وضوحاً هي كثرة رواة الموطأ من العراقيِّين ومن كان في إقليمهم وجوارهم، وهي ظاهرةٌ توضِّح اعتمادَ العراقيين على السنَّة وتداولها فيما بينهم والرجوع إليها مثل ما اشتهر عنهم الرأي والقياس، كما توضِّح انتشار المذهب المالكي فيها بطريق تدريس الموطأ وعلى يد العلماء العراقيين أنفسهم حينذاك[1].

* روايات الموطأ:

لـ: «الموطأ» رواياتٌ كثيرةٌ، من أشهرها:

روايةُ الإمام يحيىٰ بن يحيىٰ اللَّيثي الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ)، وهي التي اعتمدها الأئمةُ الحُفَّاظُ، والمنتشرة في المغرب والبلاد العربية. قال الكتَّاني: «وعن مؤلِّفها فيها رواياتٌ كثيرةٌ، أشهرها وأحسنها: روايةُ يحيىٰ بن يحيىٰ بن كثير اللَّيثي الأندلسي، وإذا أطلق في هذه الأعصار موطأ مالك فإنّما ينصرف لها»[2]. طُبعت مِراراً، ومِن أحسن طبعاتها الطبعة التي حقَّقها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ونشرتها دارُ إحياء الكتب العربية في القاهرة، عام ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٩٥ م، في مجلّدين.

ـ ومنها: روايةُ الإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن بن فَرْقَد الشَّيباني (المتوفىٰ سنة ١٨٩ هـ)، ومنهجُه في الموطأ كما يلي:

١ ـ أن يذكر ترجَمة الباب ويذكر مُتَّصلاً به روايته عن الإمام مالك موقوفةً كانت أو مرفوعةً.

٢ ـ لا يذكر في صدر العنوان إلاَّ لفظ (الكتاب) أو (الباب)، وقد يذكر لفظَ الأبواب، وليس فيه لفظ (الفصل) إلاَّ في موضعٍ اختلفت فيه النسخ، ولعله من أرباب النسخ.

---

(١) انظر: «الموطآت»: للأستاذ نذير حمدان.

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١٣.

٣ ـ أن يذكر بعد الحديث أو الأحاديث اجتهادَه مخالفاً أو موافقاً لمالكٍ أو غيره من علماء الحجاز والعراق، معبِّراً عن ذلك بقوله: «وبه نأخذ» و«عليه الفتوى» و«به يُفتى» و«عليه الاعتماد» و«عليه عول الأمة» و«هو الصحيح» و«هو الظاهر» و«هو الأشهر»، ونحو ذلك. ولكثرة ما ذكره من غير روايات مالكٍ وما اجتهد فيه: اشتهر بموطأ محمد.

٤ ـ لم يذكر مذهبَ أبي يوسف في موطئه، بل ولا في «كتاب الآثار» له، وليس معنى ذلك مخالفةُ أبي يوسف له أو موافقته في المسألة، وإن كانت عادته في كتابه «الجامع الصغير» أنه يريد موافقتَه له عند عدم ذكره.

٥ ـ يريد بقوله «لا بأس» الجواز، وبقوله «ينبغي كذا وكذا» المعنى الأعمّ الشامل للواجب والسنَّة المؤكَّدة، كما يريد «بالأثر» الأعم من المرفوع والموقوف على الصحابة ومن بعدهم.

٦ ـ فيه بعضُ أحاديثُ ضعيفةٌ، وبعضها ينجبر بكثرة الطُّرق، وبعضها شديدُ الضعف، لكنّه غيرُ مضرٍّ لورُود مثل ذلك في صحاح الطُّرق[١].

ويمكن القول: إن «موطأ محمد» مصنَّفٌ حديث الحجازيِّين ورأي وأثر العراقيين، وهو إلى كونه في الفقه المقارن بين المذهب المالكي والحنفي، فهو يُعنى برواية محمد بن الحسن عن شيخه أبي حنيفة هكذا رَفْعاً أو وقفاً، والتي تُعَدّ قسماً من «مسند أبي حنيفة» الذي ينفرد به صاحبُه محمد بن الحسن.

كما أنَّ «موطأ محمد» يطلع على اجتهاداته في المذهب أصولاً وفروعاً ومخالفته شيخه وصاحبه أبا يوسف. وحبَّذا لو عزلت منه الأحاديث الشديدة الضعف وجرّد من الموضوعات إن وُجدت، وعضدت آثاره المرسلة والموقوفة. وبعد هذا وذاك فلعلَّ عرض كل مسألةٍ فقهيةٍ على حديث مالكٍ وأثره، وعلى قول علماء المدينة يؤكّد على التزامه بسنيّة المذهب الحنفي (المحمدي) الذي التمس

---

(١) مقتبسة من مقدمة موطأ محمد، تحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، ومن مقدمة اللكنوي في «التعليق الممجد». وانظر مثالاً على تبرئته من الحديث الموضوع رقم (٢٤١) من موطأ محمد. تحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف.

لمسائله حديث المدينة وفقهها ويبعد عنه شبهة إيغاله بالرأي كما كان خصومه يتّهمونه به.

ومِمّا يُلاحَظ خلوُّ «موطأ محمد» من كثيرٍ مسائل مالكٍ التي لم يقدم لها بالسنَّة والآثار، فلا يذكر فيه أبواباً كاملةً مثل: باب ما يكره من الدوابّ، والإجارة والقراض، وهما من أصول أبواب البيوع، إلى جانب اختلاف تسميات الكتب والأبواب وتأخّر بعضها وتقديم الأخرى، وبخاصةٍ في الكتب التي بعد الحجِّ، فإنَّ عدد أحاديثه وآثاره وأسانيده عن شيوخه ورواته من التابعين والصحابة تختلف عن «موطأ يحيى الليثي» السابق المشهور.

ويكفي للدلالة على اختلاف الموطأين أنه: بالإضافة إلى ما سبق فإن «موطأ محمد» اقتطع منه كتاب العقول، وكتاب القدر، وكتاب العين، وكتاب الشّعر، وغيرها إذا استثنينا منه بعضَ الآثار المبثوثة في أبواب أخرى.

وأحصى الإمام اللَّكْنَوي أحاديثَ «موطأ محمد» ورواته من الصحابة من طريق مالكٍ وغير مالكٍ حسب كُتبه وأبوابه، فقال: وقد اجتهدتُ في جمعها وسهرت في عدِّها...

وبعد أن يقسم الموطأ إلى مجموعات ويحصي كلَّ مجموعة على حدة يقول: فجميعُ ما في هذا الكتاب من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم مسندةً كانت أو غير مسندة (١٢٨٠) منها: عن مالكٍ (١٠٠٥) وبغير طريقه (١٧٥) ومنها: عن أبي حنيفة (١٣)، ومن طريق أبي يوسف (٤)، والباقي عن غيرهما. ثم يقول: وليعلم: أني أدخلتُ في هذا التعداد كل ما في هذا الكتاب من الأخبار والآثار سواء كانت مسندةً أو غيرَ مسندةٍ (بلاغيةٍ). وكثيراً ما تجد فيه آثاراً متعدِّدةً عن رجلٍ واحدٍ، أو عن رجال من الصحابة وغيرهم بسندٍ واحدٍ، وتجد أيضاً كثيراً من المرفوع، والآثار بسندٍ واحدٍ، فذكرت في هذا التعداد كلّ واحدٍ على حدة[١].

وإذاً فمِن اختلاف «الموطأ» هذا عن غيره زيادة (١٧٥) حديثاً مرفوعاً وأثراً

(١) التعليق الممجد: ص: ٣٥.

لصحابيٍّ أو تابعيٍّ، وهي بغَضِّ النَّظر عن درجة صحتها وحسنها برهانٌ آخر على اعتماد فقه العراق على السنَّة والآثار مع ملاحظة أن (١٣) منها مرويٌّ عن طريق الإمام أبي حنيفة.

ومما انفردت به نسخة «موطأ محمد» هذه حديثَ مالكٍ: أخبرنا أبو الرِّجال محمد بن عبد الرحمن، عن أُمّه: عمرة بنت عبد الرحمن: أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت أعتقت جاريةً لها عن دُبُر منها، وأن عائشة بعد ذلك اشتكت ما شاء الله أن تشتكي، ثم إنه دخل عليها رجلٌ سنديٌّ، فقال لها: أنت مطبوبةٌ، قالت له عائشة: ويلك، ومن طَبَّني؟ قال: امرأةٌ من نعتها كذا وكذا، فوصفها[١].

ومما انفردت به أيضاً نسخةُ محمدٍ الحديثَ المشهورَ الذي أخرجه مالكٌ؛ قال: أخبرنا يحيى بن سعيد، أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي، قال: سمعتُ علقمة بن وَقَّاص يقول: سمعتُ عمر بن الخطَّاب يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرىءٍ ما نَوَى، فمن كانت هجرتُه إلى الله ورسوله؛ فهجرتُه إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرتُه إلى دنيا يُصيبها، أو امرأةٍ يتزوَّجها؛ فهجرتُه إلى ما هاجَرَ إليه»[٢].

يقول اللَّكْنَوي: هذا الحديثُ ليس في رواية غير محمد من الموطآت، وظَنَّ ابنُ حجر في «فتح الباري» وفي «التلخيص الحبير» أنَّ الشيخين أخرجاه عن مالكٍ، وليس في (الموطأ)، وقد نَبَّه السيوطيُّ على خطئه في «التنوير»، والحديث مشهورٌ، رواه أكثرُ من مئتي رجلٍ، كما ذكره الحافظُ في (النخبة)[٣]. وتلك المفردات تدفعنا إلى التعرف على اختلاف هذا الموطأ عن غيره في الإسناد. فعلى الرغم مما قيل عن إسنادات «موطأ محمد» فإنَّ فيه أحاديثَ موصولةَ الانقطاع في رواية يحيى، ومنها: مالك، أخبرنا أبو الزبير، عن جابر بن عبد الله، أن عمر بن الخطاب قضى في الضَّبُع

---

(١) موطأ محمد: رقم (٨٤٣)، ص: ٢٩٩، باب بيع المدبّر. تعليق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، والمدبر: العبد يُعلق عتقه بموت سيده، والمطبوبة: المسحورة.

(٢) موطأ محمد: رقم (٩٨٣)، ص: ٣٤١.

(٣) التعليق الممجد: ص: ٤٠١.

بكبشٍ، وفي الغزال بعَنْزٍ، وفي الأرنب بعَنَاقٍ، وفي اليربوع بجَفْرةٍ[1].

والحديث منقطعٌ في رواية يحيى لعدم الواسطة بين أبي الزبير محمد بن مسلم ابن تَدْرُس الأسدي المكي وبين عمر، فهو يروي عن جابر، وابن عمر، وابن عبَّاس، وابن الزُّبير، ولا يروي عن عمر[2].

ويُحصي المعلَّق في الموطأ (٢٦٩) حديثاً نبوياً و (٣٦٦) أثراً، أو قولاً لصحابيٍّ وتابعيٍّ. وهذا الإحصاء لايعبِّر بدقّة عن عدد حديث الموطأ أو آثاره كما أورده اللكنويُّ سابقاً. فقد أسقط أحاديث، وآثاراً كثيرةً منها الأوامر، والنواهي، والأقضية، والأفعال.

وعلى كلّ حالٍ فإن مما يوسع الاختلاف بين «موطأ محمد» و«موطأ يحيى» من ناحية الحديث والآثار نَصّاً وإسناداً بطريق الإمام مالك وحده[3].

طبعت هذه الرواية في لوديانا عام ١٢٩٣ هـ ـ ١٨٧٦ م، وفي لَكْهَنو عام ١٢٩٨ هـ ـ ١٨٨٠ م، وفي قازان عام ١٣٢٧ هـ، وطُبعت بتحقيق الشيخ عبد الوهَّاب عبد اللطيف في المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية بالقاهرة عام ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م في (٢٢٨) صفحة. وطُبعت بدار القلم في بيروت عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م في (٣٩٤) صفحة.

ـ ومنها: روايةُ الإمام أبي مُصْعَب، أحمد بن أبي بكر القاسم بن حارث الزُّهري المدني قاضي المدينة (المتوفى سنة ٢٤٢ هـ).

قال العلائي: «روىٰ الموطأ عن الإمام مالكٍ جماعةٌ كثيرةٌ وبين رواياتهم اختلافٌ من تقديمٍ وتأخيرٍ، وزيادةٍ ونقصٍ، ومِن أكبرها وأكثرها زياداتُ «موطأ أبي مُصْعَب» أحمد بن أبي بكر الزهري، نحو مئة حديث، وهو آخر من روىٰ عن مالك. قال الدَّارقطني: أبو مصعب ثقةٌ في الموطأ، وقدَّمه علىٰ يحيىٰ بن بُكَيْر». طُبعت

---

(١) الموطأ السابق: رقم (٥٠٣)، ص: ١٦٩ ـ باب جزاء الصيد.

(٢) انظر: سند الحديث في رواية يحيى (١/ ٤١٤) باب فدية ما أصيب من الطير والوحش، كتاب الحج. وانظر الإسعاف ص:٢٦، ورفعه البيهقي وابن عدي. والعَنَاق: أنثى المعز. واليربوع: دويّبة تشبه الفأر. والجفرة: أنثى الضأن أو المعز.

(٣) انظر: «الموطآت» للأستاذ نذير حمدان، ص: ٩٦ ـ ٩٩.

بتحقيق الدكتور بشَّار عوَّاد معروف، ومحمود محمد خليل، في مُؤسَّسة الرسالة ببيروت عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م في مجلَّدين.

ـ ومنها: روايةُ الإمام أبي زكريا يحيىٰ بن عبد الله بن بُكَيْر المصري (المتوفىٰ سنة ٢٣١ هـ).

قال الضَّبِّي: «قال بقي بن مَخْلَد: سمع يحيىٰ بن بكير (الموطّأ) سبع عشرة مَرَّةً من مالكٍ»[1]. طُبعت في الجزائر عام ١٣٢٢ هـ ـ ١٩٠٤ م، في مجلَّدين.

ـ ومنها: رواية الإمام أبي محمد سُوَيْد بن سعيد بن سهل الحَدَثاني الهَرَوي (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ).

طُبعت بتحقيق الأستاذ آيت سعيد الحسين من الرّباط بالمغرب عام ١٤٠٩ هـ. وطُبعت بتحقيق الأستاذ عبد المجيد التركي.

ـ ومنها: روايةُ الإمام سعيد بن كثير بن عُفَيْر المِصْرِي (المتوفىٰ سنة ٢٢٦ هـ)[2] وهي مفقودةٌ.

ـ ومنها: روايةُ الإمام أبي يحيىٰ مَعْن بن عيسىٰ المَدَني (المتوفىٰ سنة ١٩٨ هـ)[3].

ـ ومنها: روايةُ الإمام عليٍّ بن زياد التُّونسي (المتوفىٰ سنة ١٨٣ هـ).

طُبعت بتحقيق الشيخ محمد الشَّاذلي النَّيفر بالدار التونسية في تونس، عام ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م في (٢٩٤) صفحة، وأُعيد طبعه في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م في (٢٩٠) صفحة.

ـ ومنها: روايةُ الإمام عبد الرحمن بن القاسم (المتوفىٰ سنة ١٩١ هـ)، تلخيصُ عليٍّ بن محمد القابسي (المتوفىٰ سنة ٤٠٣ هـ).

قال الكتَّاني: «ولأبي الحسن علي بن محمد بن خلف المَعَافِري القَرَوي

---

(١) بغية الملتمس: ص: ٦٥.

(٢) ذكرها الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسَّس» (٢/ ٣٧٨).

(٣) ذكرها الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسَّس» (٢/ ٣٨٥).

القابِسي، نسبة إلىٰ (قابِس) مدينة بإفريقية ـ تونس ـ بالقرب من (المهدية) المالكي الضرير المتوفّىٰ بالقيروان سنة ثلاث وأربعمئة، كتاب «المُلَخِّص» ـ بكسر الخاء ـ ذكره عياض في «فهرسته» جَمَع فيه ما اتصل إسناده من حديث مالك في «الموطأ» رواية عبد الرحمن بن القاسم المصري. قال أبو عمرو الدَّاني: وهو خمسمئة حديث وعشرون حديثاً. وقال غيره: هو علىٰ صِغَر حجمه جيّد في بابه»[1].

طُبعت بتحقيق الشيخ محمد علوي المالكي في دار الشُّروق بجُدَّة عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (٥٩١) صفحة.

ـ ومنها: روايةُ الإمام عبد الله بن مَسْلَمَة القَعْنَبيّ (المتوفى سنة ٣٢١ هـ)، قال الكتَّاني: «وأكبرها رواية عبد الله بن مسلمة القَعْنَبي»[2].

طُبعت بتحقيق الأستاذ عبد الحفيظ منصور بالدَّار التُّونسية للنشر، عام ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م في (٣٧٣) صفحة، وطُبعت ثانيةً في شركة الشروق بالكويت عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

ـ ومنها: روايةُ الإمام أبي حُذَافة أحمد بن إسماعيل السَّهْمي (المتوفّى سنة ٢٥٩هـ).

قال بقي بن مخلد: «وهو آخر من روىٰ عنه «الموطأ» من أصحابه»[3].

٢ ـ موطّأ ابن أبي ذِئْب: للإمام أبي الحارث، محمد بن عبد الرحمن بن المُغِيرة بن الحارث، (المتوفىٰ سنة ١٥٨ هـ).

قال الكتَّاني: «وقد صَنَّف ابن أبي ذئب في المدينة «موطّأً» أكبر من «موطأ مالك» حتىٰ قيل لمالك: ما الفائدةُ من تصنيفك؟ ما كان لله بَقِيَ»[4].

٣ ـ موطأ إبراهيم بن أبي يحيىٰ: للإمام أبي إسحاق، إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ سَمْعَان الأسلمي (المتوفىٰ سنة ١٨٤ هـ).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٤.
(٢) المرجع السابق: ص: ١٤.
(٣) انظر: «بغية الملتمس» ص: ٩١.
(٤) الرسالة المستطرفة: ص: ٩.

قال ابن المبارك: «كان مجاهراً بالقَدَر، وكان صاحبَ تدليسٍ». وكان الشافعي يَحْتَجُّ بحديثه ويقول: «حَدَّثني من لا أتّهم». قال الذهبي: «وصَنَّف (الموطأ) وهو كبيرٌ، أضعاف (موطأ الإمام مالك)»[1].

٤ ـ **المُوَطّأ الصغير**: للإمام عبد الله بن وَهْب المصري (المتوفى سنة ١٩٧ هـ):

وله موطآن: أحدهما كبيرٌ، والآخر صغيرٌ. قال أحمد بن صالح الحافظ: «حَدَّث ابن وَهْب بمئة ألف حديث». وقال الذهبي: «موطّأ ابن وَهْب كبيرٌ»[2]. طُبع «الموطأ الصغير» له بتحقيق الأستاذ أحمد بن محمد الأمين الشَّنقيطي، كرسالةِ ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م.

٥ ـ **موطأ إسماعيل القاضي**: للإمام أبي اسحاق، إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل البصري المالكي، (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ).

قال الخطيب البغدادي: «كان عالماً مُتْقِناً فقيهاً، شرح المذهبَ المالكيَّ واحتجَّ له وصَنَّف. ثم صَنَّف (الموطأ) وألَّف كتاباً في الردّ على محمد بن الحسن الشَّيباني، يكون نحو مئتي جزء ولم يكمل»[3].

* * *

(١) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٤٥٠).

(٢) سير أعلام النبلاء: (٩/ ٢٢٥).

(٣) تاريخ بغداد: (٦/ ٢٨٤).

٦ـ المُصَنَّفات

لغةً: (المصنَّفات) جمعُ: (المصنَّف)، وهو اسمُ مفعولٍ من (الصِّنْف)، وهو: النَّوْعُ والضَّرْبُ[(١)].

واصطلاحاً: يُراد بـ: «المصنَّفات»: الكُتب المرتَّبة على الأبواب الفقهية، وتَشتمِل أحاديثُها على (المرفوع)، و(الموقوف)، و(المقطوع)، أي: فيها الأحاديثُ النبويةُ، وأقوالُ الصحابة، وفتاوى التابعين، وفتاوى أتباع التابعين أحياناً.

الفرق بين «المُصَنَّفات» و «السُّنَن»:

«المصنَّفات» تَشتمِل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، على حين أنَّ «السُّنن» لا تشتمِل على غير الأحاديث المرفوعة إلا نادراً؛ لأن الأحاديث الموقوفة والمقطوعة لا يُسمَّى في اصطلاحهم «سُنناً».

وما عدا هذا الفارِق فإنَّ «المصنَّفات» و «السُّنن» مُتشابِهان كلَّ التشابه.

أشهر المصنَّفات:

١ ـ **المصنَّف**: لمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ الأنصاري (المتوفىٰ سنة ١٤٨ هـ).

نَسَبه إليه ابنُ سعد في «الطبقات» (٦/ ٣٧٩)، وعنه ابن حجر في «التهذيب» (٨/ ٢٢٩) ولكنها عبارة ليست قطعية في أنه كتاب بهذا المصطلح، بل لعله يريد أي كتاب، والله أعلم[(٢)].

---

(١) القاموس المحيط.

(٢) جزم الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في «دراسات في الحديث النبوي» (١/ ٣٠٥) أنه يُسَمَّى: «المصنف».

٢ ـ **المصنَّف**: لحمَّاد بن سَلَمة البَصْرِي (المتوفى سنة ١٦٧ هـ):

ولعلَّه «السنن» الذي ذكره ابن النديم له[١]. وممن ذكره الحافظُ الذهبيُّ في «السير» عن ابن حزمٍ[٢]، وعَدَّه ابنُ خير وابن حجر والرّوداني في مروياتهم، وذكروا أسانيدهم إلى مؤلِّفه[٣]، وذكره الكتَّاني[٤]، وتبعه الدكتور محمود الطحان[٥]. ولم أقف عليه مطبوعاً أو مخطوطاً! وقد نقل منه الحافظُ ابن حجر في «الفتح» كثيراً[٦].

٣ ـ **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس (المتوفىٰ سنة ١٧٩ هـ):

وحاله أقرَبُ إلى «المصنَّفات» من «السنن» أو غيرها؛ فقد حوىٰ جماً غفيراً من الآثار السَّلَفية المبثوثة في أكثر أبوابه، وقد سبق تعريفه في «الموطآت».

٤ ـ **المصنَّف**: لإسماعيل بن عيَّاش الحمصي (المتوفىٰ سنة ١٨١ هـ):

نَسَبه إليه ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ١٩٨)، والعُقَيْلِيُّ في «الضعفاء الكبير» (١/ ٩٠)، والمِزِّيُّ في «التهذيب» (٣/ ١٧٥)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٢٤)، ولا أعلم عنه شيئاً!

٥ ـ **المصنَّف**: لهُشيم بن بَشير الواسِطي (المتوفى سنة ١٨٣ هـ):

ذكره شيخُ الإسلام ابن تيمية في «التسعينية» (١/ ١٤٨)، ولم أقف عليه. وظاهر سياق كلامه: أنه مصنَّفٌ في الآثار: كـ: «مصنف» حماد بن سلمة و«مصنف» وكيع. والله أعلم.

٦ ـ **المصنَّف**: لوكيع بن الجَرَّاح الرُّؤاسي (المتوفىٰ سنة ١٩٧ هـ):

وهو كـ: مصنَّف حماد بن سلمة تماماً؛ فقد ذكره الذهبي ـ أيضاً ـ عن

---

(١) انظر: «الفهرست»: ص: ٣١٧.
(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٠٣).
(٣) انظر: «فهرست ابن خير»: ١٣٤.
(٤) انظر: «الرسالة المستطرفة»: ص: ٤٠.
(٥) انظر: «أصول التخريج ودراسة الأسانيد»: ص: ١٣٥.
(٦) انظر: «الفتح» (١/ ٤٤٦، ٩/ ٤٢١، ١٠/ ٣، ١٢/ ٨١، ٢٣١، ٢٣٢)؛ نقلاً عن «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» لمشهور حسن سلمان: ص: ٣٧٨.

ابن حزم، وعَدَّه ابن خير وابن حجر والرُّوداني في مروياتهم، وذكره الكتَّاني كذلك. وذكره ابن النديم ـ أيضاً ـ باسم: «السنن».

٧ ـ **المصنَّف**: لسفيان بن عُيَيْنَة الهلالي (المتوفىٰ سنة ١٩٨ هـ):

ذكره ابنُ خير في «الفهرست» (ص: ١٣٤) وقال: «في ثمانية عشر جزءاً، رواية محمد ابن أبي عمر العَدَني عنه». ولم أقف عليه عند غيره!

٨ ـ **مُصَنَّف عبد الرَّزَّاق**: للإمام أبي بَكْر عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام الحِمْيَري الصَّنْعَاني (المتوفى سنة ٢١١ هـ).

رَتَّب فيه الأحاديثَ علىٰ الكتب والأبواب الفقهية، فبدأ بكتاب الطَّهارة، ثم كتاب الحيض، فكتاب الصَّلاة، وفيه: كتاب الجمعة، وكتاب صلاة العيدين، وكتاب فضائل القرآن، ثم ذكر الكتبَ التالية: الجنائز، الزكاة، الصيام، العقيقة، الاعتكاف، المناسك، المغازي، أهل الكتاب، النكاح، الطلاق، البيوع، الشهادات، المكاتب، الأيمان والنذور، الولاء، الوصايا، المواهب، الصدقة، المدبر، الأشربة، العقول، اللقطة، الفرائض، أهل الكتابين، ثم خَتَمه بكتاب الجامع.

أدخل في هٰذه الكتب عشراتٍ من الأبواب التي تكشف عن مضامين الموضوع. فلمَّا ذكر علىٰ سبيل المثال كتاب الصِّيام أدرج فيه هٰذه الأبواب: باب متىٰ يؤمر الصَّبي بالصِّيام، باب الصيام، باب فضل ما بين رمضان وشعبان، باب أصبح الناس صياماً وقد رُئي الهلال، باب كم يجوز من الشهود علىٰ رؤية الهلال، باب القول عند رؤية الهلال، باب المسافر يقدم في النهار والحائض تطهر في بعضه، باب النصراني يُسلم في بعض شهر رمضان، باب الطعام والشراب من الشَّكّ... الخ.

ويظهر من هٰذا: أنَّ الإمام عبد الرزاق رَتَّب كتابه ترتيباً حسناً، وكان بذلك قدوةً لكثير ممن جاء بعده كالبخاري ومسلم وأصحاب السنن وغيرهم.

ذكر آراءَ وفتاوىٰ كثيرٍ من مشايخه، وبذلك حفظ لنا أقوالَهم من الضّياع، ومن مشايخه الذين ذكر آراءَهم: سفيان بن سعيد الثَّوري، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج، ومَعْمَر بن راشد.

كما حفظ لنا هـٰذا الكتابُ الكثيرَ من أقوال الصحابة والتابعين، فمن الصحابة: الخلفاء الراشدون، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وعائشة، وغيرهم، رضي الله عنهم.

ومن التابعين: ابراهيم النَّخَعي، والحسن البصري، والحَكم بن عتيبة، وسعيد بن المُسَيَّب، وطاوس بن كيسان، وعبيدة السَّلماني، وعُرْوة بن الزُّبَير، وعطاء بن أبي رَبَاح، وعِكْرِمة مولىٰ ابن عبَّاس، وعلي بن الحسين زين العابدين، وعمر بن عبد العزيز، وعمرو بن دينار، وقتادة بن دَعَامة، ومجاهد بن جبر، ومحمد بن سِيرين، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وميمون بن مِهْران، وغيرهم.

روىٰ عدداً من الأحاديث الزائدة علىٰ الكتب الستة ولكنه لم يتقيَّد بالصحة، وإنما روىٰ أيضاً الضعيفَ، كالمرَاسيل، وروىٰ كذلك عن المُبْهَمين والمجاهيل، كما أنه روىٰ عن بعض الضعفاء والمتروكين، مثل: ابراهيم بن أبي يحيىٰ الأسلمي، وثوير بن أبي فاختة، وجابر بن يزيد الجُعْفِي، وجويبر بن سعيد، وعبد الله بن زياد بن سمعان، وعبد الكريم بن أبي المخارق، ولَيْث بن أبي سليم، ومحمد بن السَّائب الكلبي، ويزيد بن أبي زياد، وغيرهم، وقام بشرح بعض الألفاظ الغريبة.

طُبع هذا المصنَّفُ بتحقيق الشيخ حبيب الرحمـٰن الأعظمي في أحد عشر مجلّداً، ومعه كتاب «الجامع» للإمام مَعْمَر بن راشد، رواية الإمام عبد الرَّزَّاق، ويقع الجامعُ في المجلّد الحادي عشر وبعض من المجلّد العاشر، وقام المكتب الاسلامي في بيروت بطبعه.

٩ ـ المصنَّف: لمحمد بن يوسف الفِرْيَابي (المتوفىٰ سنة ٢١٢ هـ):

ذكره الذهبيُّ في «السير» (١٠/ ١١٤ ـ ١١٨) عن ابن حزم. ولم يذكره في ترجمته! ونقل منه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٤٧٥). ولم أقف له عليه.

١٠ ـ السنن: لسعيد بن منصور الخُراساني (المتوفىٰ سنة ٢٢٧ هـ):

وسَمَّاه ابنُ حزم: «المصنَّف»، وكذلك ابن خير في «الفهرست» (ص: ١٣٥)، ولم أرَ من غاير بينهما، والأقرَبُ لحاله أن يُسَمَّى «المصنَّف». وما أقرب منهجه من منهج ابن أبي شيبة، وما أكثر الآثار التي اشتركا في روايتها عن شيخ واحد. فهما متعاصران، وإن كان سعيد أقدم.

وقد سبق تعريفه في «السُّنن».

١١ ـ **المصنَّف**: لأبي الرَّبيع، سليمان بن داود الزَّهراني البَصْري (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٤٠)، ولم أقف عليه.

١٢ ـ **مُصَنّف ابن أبي شَيْبَة**: للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، إبراهيم بن عثمان الكوفي (المتوفىٰ سنة ٢٣٥ هـ).

لا يُوجد هـٰناك فرقٌ كبيرٌ بين «مصنَّف عبد الرَّزَّاق» و«مصنَّف ابن أبي شيبة» من حيث الترتيب، ومن حيث المادة أيضاً، فقد رتَّب ابنُ أبي شيبة المصنَّفَ علىٰ الكتب الفقهية، ووضع لها أبواباً تكشف مضامينَ الأحاديث والآثار التي رواها، وقد تابع في ذلك عبدَ الرزاق، إلاّ أن «مصنَّف عبد الرزاق» أكثر ترتيباً وأقل أبواباً، فقد نجد في «مصنَّف ابن أبي شيبة» بعض الكتب التي تفتقر إلىٰ الترتيب ككتاب الفتن والأمراء والزهد، كما أننا نجد بعض الأبواب في غير مظنتها. ومن الأمور التي تابع فيها «مصنف عبد الرزاق»: أنه ذكر آراء وفتاوىٰ كثيرٍ من الصحابة والتابعين، وشيئاً من حياتهم وأخبارهم.

كما أنه لم يتقيَّد بالصحيح، وإنما روىٰ أيضاً الحسنَ والضعيفَ والمُنْكَرَ والمتروكَ، شأنُه في ذلك كشأن عبد الرَّزَّاق في مصنَّفه.

وتُوجَد فيه أيضاً بعضُ الأحاديث الزائدة علىٰ الكتب الستة.

وممّا يُلاحَظ علىٰ «مصنَّف ابن أبي شيبة»: أنه لم يتدخَّل في شرحٍ أو تعليقٍ كما فعل عبد الرزَّاق في مواضع من مصنَّفه.

طُبع من المصنَّف خمسة أجزاء بتحقيق الشيخ عبد الخالق الأفغاني في مطبعة العلوم الشرقية بحيدر آباد، (الدَّكَنْ) الهند عام ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م، وهي طبعة غير جيدة، فليس فيها ترقيمٌ ولا مراجعةٌ ولا تصحيحٌ ولا تخريجٌ، ثم قامت الدار السَّلفية بالهند، بتصوير هـٰذه الطبعة وإكمال ما تبقىٰ من المصنَّف بتحقيق الأستاذ عامر العُمَري والشيخ مختار أحمد النَّدْوي، فجاء في ستة عشر مجلَّداً.

ثم طُبع بتحقيق الشيخ كمال يوسف الحوت، في دار التاج ببيروت، عام

١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م في سبع مجلَّدات، وطُبع بإشراف الأستاذ سعيد اللّحام، في دار الفكر ببيروت عام ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م في ثماني مجلَّدات، وصدرت له طبعةٌ أخيرة بتحقيق الأستاذ حمد بن عبد الله الجمعة، ومحمد إبراهيم اللحيدان، في الرياض عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، كما صدرت له طبعةٌ أنيقةٌ بتحقيق الشيخ محمد عوامة في مؤسسة علوم القرآن بجدة عام ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ في ثلاث وعشرين مجلَّداً.

١٣ - المصنَّف: لبَقِيّ بن مَخْلد القرطبي (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ):

وهو من أعظم هذه المصنَّفات، إن لم يكن أعظمها كلها، كما قال ابن حزم؛ قال: «أربى فيه على مصنَّفات عبد الرزاق وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور»[١].

١٤ - المصنَّف: لأبي جعفر الطحاوي (المتوفى سنة ٣٢١ هـ):

ولم أقف على من عزاه إليه إلا ابن حزم - كما نقل عنه الذهبي[٢] - ولم أجده في ترجمته، فلعلَّ أبا محمد يعني به أحد كتبه الأخرى المليئة بالآثار. كـ: «شرح معاني الآثار» أو غيره.

١٥ - المصنَّف: لابن أيمن، محمد بن عبد الملك القُرطبي (المتوفى سنة ٣٣٠ هـ):

نقل عنه الحافظُ ابن حجر في «الفتح» (١/ ٢٧٣)، ولم أقف له على ذكر عند غيره إلا ما ذكره ابن خير في «الفهرست» (ص: ١٢٤) أنَّ ابن أيمن هذا - وأثنى عليه في الفقه والحديث، وعلى كتابه - وقاسم بن أصبغ - كالآتي بعده - رحلا جميعاً من الأندلس إلى العراق، فوجدا أبا داود صاحب السنن قد توفي قبل وصولهما بيسير، فلما فاتهما رواية سننه؛ عمل كلُّ واحدٍ منهما مصنَّفاً على كتاب أبي داود وتراجم أبوابه، ورويا أحاديثه عن شيوخهما (تخريجاً). قال ابن خير: «وهما مصنَّفان جليلان».

١٦ - المصنف: لقاسم بن أصبغ القرطبي (المتوفى سنة ٣٤٠ هـ):

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ٢٩١).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٨/ ٢٠٢).

ذكره ابن حزم ـ كما نقل عنه الذهبيُّ ـ بهذا الاسم له، وغايَرَ بينه وبين «المنتقى»[١] كلاهما له. وقال الذهبي في ترجمته: «المنتقى في الآثار»[٢]. والله أعلم. وقد نقل منه الحافظ ابن حجر في «الفتح»[٣] وسَمَّاه: «المصنَّف» ولم ينقل عن «المنتقى» شيئاً[٤]؛ فلعله هو، والله أعلم.

١٧ ـ المصنَّف: للوليد بن مسلم(؟):

نقل عنه الحافظُ ابن حجر في «الفتح»[٥]، ولم أقف على من ذكره سواه.

١٨ ـ المصنَّف: لسليمان بن الخراساني الأندلسي (المتوفى سنة ٥٠١هـ):

ذكره صاحب «تراث المغاربة في الحديث النبوي» (ص: ٢٦٥)، ولا أعلم عنه شيئاً.

كما أنبه إلى أنَّ كتاب «الجامع» لسفيان الثوري (المتوفى سنة ١٦١ هـ) قد يكون من المصنَّفات؛ بدليلٍ أنَّ الحافظ ابن حجر ذكره في «المعجم المفهرس» (ص: ٣٨) تحت هذا الفصل: «في ذكر عدة من الكتب الشاملة للأحاديث والآثار.. إلخ»، ومن قبله ابن خير في فهرست (ص: ١٣٦) تحت هذا الباب: «ذكر المصنفات المتضمنة للسنن» أيضاً مع فقه الصحابة والتابعين. ولا أعلم عنه شيئاً.

١٩ ـ المصنَّف: للحافظ أبي علي، سعيد بن عثمان بن سعيد، المعروف بابن السَّكَن (المتوفى سنة ٣٥٣ هـ).

فإنه في الأحاديث المرفوعة، جمع فيه ما في الصحيحين وسنن أبي داود والنسائي، قال الكتَّاني: لكنه كتاب محذوف الأسانيد[٦]. قلت: هو المعروف بـ: «صحيح ابن السكن».

* * *

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٨/ ٢٠٣).
(٢) سير أعلام النبلاء: (١٨/ ٢٠٢).
(٣) سير أعلام النبلاء: (١٥/ ٤٧٣).
(٤) الفتح: (١/ ١٥)(٧/ ١٩٠، ٣١١)(٩/ ٤١٠)(١٠/ ٣١٦، ٦٠٥).
(٥) انظر: معجم المصنفات الواردة في الفتح: ص: ٤١٤ ـ ٤١٥.
(٦) فهرست ابن خير: ص: ١٢٥.

٧ ـ المَسَانيد

في اللغة: «المسانيدُ»: جمعُ «مُسْنَدٍ»، والمُسْنَدُ: اسمُ مفعول مِن «أَسْنَدَ» بمعنى: «أضاف» أو (نَسَبَ) والمُسْنَدُ من الحديث: ما أُسْنِدَ إلى قائله(١).

وفي اصطلاح المحدِّثين: هي الكتبُ التي ليست مُرَتَّبةً على الأبواب الفقهية؛ بل موضوعها جعلُ حديث كُلِّ صحابيٍّ على حِدَةٍ صحيحاً كان، أو حَسَناً، أو ضَعيفاً مُرَتَّبين على حروف الهِجَاء، أو على القبائل، أو السابقة في الإسلام، أو الشَّرافة النسبية، أو غير ذلك، وقد يقتصر فيها على أحاديث صحابيٍّ واحدٍ كَمُسْنَدِ أبي بكر الصِّدِّيق، أو أحاديث جماعةٍ منهم كمسند الأربعة، أو العشرة، أو طائفةٍ مخصوصةٍ جَمَعها وصفٌ واحدٌ، كَمُسْنَد المُقِلِّين، ومُسْنَدِ الصحابة الذين نزلوا مصر وغير ذلك، ورَتَّبَ بعضُ المحدِّثين المسانيدَ على الأبواب الفقهية كـ «مُسْنَد بقِيّ بن مَخْلَد الأندَلُسِيّ» (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ).

وقد يُطْلَق اسمُ «المُسْنَد» على كتابٍ مُرتَّبٍ على الأبواب، أو الحروف، أو الكلمات، لا على أسماء الصحابة ـ رضي الله عنهم؛ لكَوْن أَحاديثه مُسْنَدَةً مرفوعةً، كـ «صحيح البخاري»، فإنه يُسَمَّى: «الجامع المُسْنَد الصحيح» وهو مُرتَّبٌ على الكتب فالأبواب. و«مُسْنَد السَّرَّاج» (المتوفى سنة ٣١٣ هـ) كذلك على الأبواب.

والمُرَتَّبُ على الحروف مثل: «مُسْنَد الفِرْدوس» للدَّيْلَمي (المتوفى سنة ٥٥٨ هـ).

والمرتَّب على الكلمات غيرُ متقيِّدٍ بترتيب حروف المعجم، مثل: «مُسْنَد الشهاب» للقُضَاعي (المتوفى سنة ٤٥٤ هـ).

---

(١) القاموس المحيط.

وأمَّا: «مُسْنَد بَقِي بن مَخْلَد» فهو: مُسْنَدٌ، ومُصَنَّفٌ؛ لأنه رَتَّبَهُ على مَسانيد الصحابة ورَتَّبهم على مراتب الصحابة في الرواية، فبدأ بأصحاب الأُلوف، حتى وصل إلى الوُحدان ثم جَعَلها على الأبواب الفقهية. قال في وصفه ابنُ حَزْم: «روى فيه عن ألف وثلاثمئة صحابيٍّ ونيِّفٍ، ورتَّبَهُ على أبواب الفقه، فهو مُسْنَدٌ، ومُصَنَّفٌ ليس لأحدٍ مثله»[1].

*** أول من صَنَّفَ «مُسْنَداً»:**

على أقوال حسب تاريخ وفياتهم:

فقيل: أوَّلُ من صَنَّف «مُسْنَداً»:

أبو داود الطَّيالسي، سليمان بن داود البَصْري (المتوفى سنة ٢٠٣ هـ).

وأوَّلُ من صَنَّف «مُسْنداً» بمصر: أسدُ بن موسى الأُمَوِي (المتوفى سنة ٢١٢ هـ) وكان معروفاً باسم: «أسد السُّنَّة».

وأوَّلُ من صَنَّف «مُسْنَداً» بالكُوفة: عبيدُ الله بن موسى العَبْسِي (المتوفى سنة ٢١٣ هـ).

وقيل بالكُوفة أيضاً: يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني (المتوفى سنة ٢٢٨ هـ).

وأوَّلُ من صَنَّفَ «مُسْنَداً» بالبَصْرة: مُسَدَّدُ بن مُسَرْهَد (المتوفى سنة ٢٢٨ هـ).

وقيل أوَّلُ من صَنَّفَ «مسنَداً» بمصر: نُعَيْمُ بن حَمَّاد (المتوفى محبوساً بسجن سامَرَّاء سنة ٢٢٨ هـ).

وكاد أن يُسَلَّمَ بالأولية للطَّيالسي؛ لأنه أقدمهم وفاةً، لكن يُعَكِّرُ عليه: أن الجامع له غيره من حفَّاظ خُرَاسان جمع فيه ما رواه: يونسُ بن حبيب، عنه خاصةً[2].

وإذا وُزِّعَت «الأَولية» على البُلدان؛ سُلِّمَ للجميع بها والله أعلم.

تنبيه:

هٰذه خلاصةُ كلامهم في ذِكْرِ أوَّل من صَنَّف مُسْنَداً، لكن ذكر الذهبيُّ في

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٧٥.

(٢) انظر: «فتح المغيث» (١/ ١٠٣، ٣/ ٣٢٢)، و«الرسالة المستطرفة» ص: ٦١.

ترجَمة (أبي عمرو بن حَمْدان) قولَ أبي عبد الله الحاكم: «سمعتُ أبا عمرو يَعُدُّ ما عنده من المسانيد المسموعة، فقال: مُسْنَدُ ابن المبارك، ومُسْنَدُ الحسن بن سفيان. . .»[1]، وابن المبارك تُوفِّي سنة ١٨١ هـ قبل الطَّيالسي ومن ذكر بعد، وقد طُبع لابن المبارك كتابٌ باسم: «مسند الإمام عبد الله بن المبارك» فإن كان هو المراد، فيصلح أيضاً على أن يذكر في أمثلة إطلاق المُسْنَد على الكتب المرتَّبة على أبواب الفقه.

ومن المسانيد المتقدِّمة تاريخياً: «مسند عبد الله بن وَهْب» (المتوفى سنة ١٩٧ هـ) نقل منه ابنُ حجر في «فتح الباري» (٩/ ٣٥٣)، وفي «المنتخب من مخطوطات الظاهرية» (ص: ١٣٠)، ذكر الجزء الثامن منه.

ومنها: «مسند وكيع بن الجَرَّاح» (المتوفى سنة ١٩٧ هـ)، ذكره السَّمْعاني في: «التحبير» (٢/ ١٨١)، ضِمْنَ مسموعات أَبي الفضل البخاري، ورواه بإسناده إلى وكيعٍ، والله أعلم.

*** الترتيب العام للمسانيد الشاملة:**

يكون على حروف الهجاء لأسماء الصَّحابة ـ رضي الله عنهم ـ كما فعله غيرُ واحدٍ، منهم: الطَّبراني في: «المعجم الكبير».

ومنهم من رتَّب مسنده على «القبائل».

ومنهم من رتَّبَهُ على: «السابقة في الإسلام».

ومنهم من رتَّبَهُ على: «الشَّرافة في النَّسب».

وقد رتَّب الإمامُ أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ في «مُسْنَدِه» على أسماء الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ مبتدأً بمسند العَشَرة المُبَشَّرة، ثم مسند أهل البيت النَّبوي، ثم على كثرة الرواية، ثم الصَّحابة على البلدان، ثم السبق في نصرة الدين، فذكر مسندَ الأنصار، ثم مسندَ النساء، ومسندَ القبائل[2].

*** أكبر «مسند» في الإسلام:**

أكبر مُسْنَدٍ في الإسلام قيل هو «مُسْنَد المَاسَرْجِسِيّ»: لأبي علي الحسين بن

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٦/ ٣٥٨).

(٢) انظر: «فتح المغيث» للسخاوي: ٣/ ٣٢٢، وعنه: «الرسالة المستطرفة»: ص: ٧٤.

محمد بن مَاسَرْجِسْ «المَاسَرْجِسيّ» (المتوفى سنة ٣٦٥ هـ) ـ نسبةً إلى جَدِّه المذكور، كان نصرانياً فأسلم على يد عبد الله بن المبارك.

قال الكَتَّاني: «مُسْنَدٌ مُعَلَّلٌ مهذَّبٌ في ألف وثلاثمئة جزءٍ... وقيل: إنه لم يُصَنَّفْ في الإسلام أكبر منه»[١].

وقيل بل أكبرُ مُسْنَدٍ في الإسلام: «مسند أبي يوسف يعقوب السَّدُوْسِي» تلميذ الإمام أحمد، وابن المَدِيني، وابن مَعِين، لكنه لم يُكْمِله، كما في: «الموازنة بين مُسْنَدي أحمد وبقي» للهاشمي.

*** المَسانيدُ المشتهرةُ اشتهرت بشيوخها دون جامعيها، منها:**

١ ـ مُسْنَدُ الطَّيالِسِي: ومضى الكلامُ عليه قريباً. وسيأتي التفصيل عنه.

٢ ـ مُسْنَدُ الشَّافعي: هو ليس من تصنيفه، وإنما التقطه ابنُ مطر النَّيسابوري، من مسموع الأَصَمِّ من «الأمّ» وسمعه عليه[٢].

٣ ـ العِلَل: لأبي الحسن عليّ بن عمر الدَّارقُطْني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

وهو المُرَتَّبَ على: «المسانيد» فإنه ليس من جَمْعِه، وإنما هو من جمع تلميذه الحافظ أبي بكر البَرْقَاني (المتوفى سنة ٤٢٥ هـ)[٣].

*** تعريف أشهر المسانيد:**

١ ـ مسانيد الإمام أبي حنيفة النعمان (المتوفى سنة ١٥٠ هـ):

لم يَصِحَّ عن الإمام أبي حنيفة تصنيفٌ في المُسْنَدِ، ولكن جَمَع رواياتِه بعضُ أتباعِهِ، وسَمَّوها مسانيدَ «الإمام أبي حنيفة»، وقد أوصَلَ الإمامُ أبو الصبر أيوب الخَلْوَتي مسانيد الإمام أبي حنيفة إلى (١٧) مسنداً.

وجَمَع بين خمسة عشر منها أبو المُؤَيِّدِ محمد بن محمود بن محمد بن الحسن الخطيب الخَوَارِزْمِي (المتوفى سنة ٦٥٥ هـ) وسَمَّاه «جامعَ المسانيد» ورتَّبه على أبواب الفقه فهو باسم (السُّنن) أولى.

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٧٣.
(٢) تدريب الراوي: (١/ ١٠٢).
(٣) فتح المغيث: للسخاوي: (٣/ ٣٦٢).

كذلك خَرَّج أحاديثَ الإمام وجَمَعها أبو محمد بن يعقوب بن الحارث الكَلَاباذِي الحارثي المعروف بعبد الله الأستاذ (المتوفى سنة ٣٤٠ هـ).

وجَمع أحاديثَ الإمام أيضاً الحافظُ أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خَسْرو (المتوفى سنة ٥٢٣ هـ)، وهذا الذي اعتمده الحافظُ ابن حجر في كتابه: «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأربعة».

٢ ـ **مسند أبي داود الطَّيَالِسِي**: للإمام أبي داود، سليمان بن داود الطَّيالسي القرشي مولىٰ آل الزُّبير البصري الحافظ الثِّقة، (المتوفىٰ سنة ٢٠٤ هـ).

قيل: بأنه أول مسندٍ صُنّف باعتبار تقدم وفاته، ورُدّ بأن هٰذا صحيحٌ لو كان هو الجامعُ له، لكن الجامع غيره، فقد قام بعضُ الحُفاظ الخراسانيين بجمع ما رواه يونس بن حبيب الأصبهاني خاصةً عن أبي داود. ومما يَدُلُّ علىٰ أنه ما رواه ليس من جمعه: أنَّ لأبي داود أحاديثَ كثيرةً مرويةً في كتب الحديث، وهي غير موجودة في مسنده المذكور.

وقال السَّخاوي: «هٰذا المسند يسير بالنسبة لما كان عنده، فقد كان يحفظ أربعين ألف حديثٍ، ثم قال: تولَّىٰ جَمْعَه بعضُ حفاظ الأصبهانيين من حديث يونس بن حبيب الراوي عنه»[(١)].

وتبرز قيمةُ هذا الكتاب وأهميته ـ كمصدر من مصادر السنة النبوية، وأصل من أصولها ـ بمعرفة مكانة مؤلّفه، واعتماد الأئمة على الكتاب، وخدمتهم له، وقد امتاز كتابُ الطيالسي بتخريج مسانيد كثيرة، تفرَّد بصحابةٍ ليسوا عند الإمام أحمد، ثم إنَّ المكرَّر في أحاديثه قليلٌ جدًّا.

أمَّا اعتماد الأئمة عليه، فيظهر من خلال روايتهم لأحاديثه في كتبهم، كما فعل البيهقيُّ، وابن عديٍّ، وأبو نُعَيم، والطَّحاوي، والطَّبَراني، وغيرهم، وأَظُنُّ: أنَّ البيهقِيَّ قد استوعب المسندَ أو أكثره في كتبه.

واستفادة أهل العلم من الكتاب ظاهرة، سواء في كتب الحديث، أو التفسير، أو الشروح، أو التراجم.

---

(١) فتح المغيث: (١/ ١٠٣).

رَتَّبه الشيخ أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البَنَّا الشهير بالسَّاعاتي في كتاب سَمَّاه: «منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود»، ذكر في مقدمته: أنه رَتَّبه كما فعل في ترتيب «مسند الإمام أحمد» المُسَمّى بـ: «الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني»، وجعله سبعة أقسام؛ مبتدئاً بقسم التوحيد وأصول الدين، ثم الترغيب، ثم الترهيب، ثم التاريخ، ثم علامات السَّاعة، والفِتَن والقيامة، وأحوال الآخرة، وكلُّ قسمٍ من هذه الأقسام يشتمل على جملة كتب، وكل كتاب يندرج تحته عدة أبواب، وفي تراجم الأبواب ما يدل على مغزى أحاديث الباب.

وهو يذكر الأحاديث بأسانيدها، وعَلَّق عليها تعليقات يسيرةً.

وقد طُبع هٰذا المسندُ في مجلَّدٍ واحدٍ بحَيْدَر آباد (الدَّكَنْ) بالهند، عام ١٣٢١هـ ـ ١٩٠٣م، ثم طُبع مصوّراً في بيروت في دار الكتاب اللبناني، ودار المعرفة. وقام أحدُ الباحثين بترتيب أحاديثه علىٰ حروف المعجم، وطُبع مع هٰذه الطبعة المصورة.

٣ ـ مسند الشافعي: للإمام محمد بن إدريس الشافعي (المتوفىٰ سنة ٢٠٤ هـ).

هو مُسْتَخْرَجٌ من الكتب الموجودة في كتاب «الأُمّ»، استخرجه أحدُ النَّيسابوريين من مسموعات أبي العباس محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سِنَان بن عبد الملك الأموي ولاء، الملقَّب بالأَصَمّ (المتوفى سنة ٣٤٦ هـ)، وذلك بروايته عن الرَّبيع بن سليمان المرادي (المتوفى سنة ٢٧٠ هـ)، راوية كتب الشافعي (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ)، وخاصةً «الأمّ».

قال ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (١/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩): «الأحاديث المذكورة فيه ـ أي: في المسند ـ منها ما يستدل به لمذهبه، ومنها ما يُورده مستدلاً لغيره ويُوَهِّيه، ثم إنَّ الشافعي لم يعمل هذا المسند، وإنما التقطه بعضُ النيسابوريين من «الأم»، وغيرها من مسموعات أبي العباس الأصم التي كان انفرد بروايتها عن الربيع، وبقي من حديث الشافعي شيء كثير لم يقع في هذا المسند».

وقد أشار البيهقي في «معرفة السنن والآثار» إلى أنَّ من جامعي هذا المسند

أبو عمرو بن مطر، وهو شيخ الحاكم، وأنه خُرِّجَ من المبسوط[1]، وربما كان المبسوط هو الأم، لأن البيهقي لم يذكر الأم في كتبه، وإنما ذكر المبسوط[2].

جاء هذا الكتاب غيرَ مرَّتبٍ ترتيباً دقيقاً، وجاءت بعض أحاديثه، في غير مناسباتها؛ ذلك لأن الشافعي قد ذكره استطراداً في باب ما من أبواب كتاب «الأم».

وحشد الجامعُ للمسند كلَّ أحاديث الكتاب الواحد متوالية كما هي في الكتاب الأم، ويلحظ ذلك من إشارات في الهامش إلى مواضع هذه الأحاديث من «الأم» عند كل حديثٍ.

وافتقد الكتاب بذلك الترتيب الدقيق، كما افتقد التبويب الدقيق المُبين.

وهذا ما حدا ببعض المصنِّفين أن يرتِّب الكتاب، ويجمع شَتَات أحاديثه بهذا الترتيب ويضع تراجم لهذه الأبواب.

ومسند الشافعي له أهمية كبرى؛ ذلك أنه:

أولاً: جامعٌ لأحاديث الإمام الشافعي، وناهيك به إمامةً وحفظاً وإتقاناً وثقةً، ويكفي في الدلالة على ذلك ـ ولسنا في حاجة إلى هذه الدلالة ـ يكفي أنه أُطلق عليه بحق: «ناصر السنَّة».

ثانياً: أنه حفظ لنا كثيراً من الروايات التي ضاعت أصولها، أو التي لم تَرَ أصولُها النور حتى الآن، وأكبر مَثَلٍ لهذا: حديث سفيان بن عُيَيْنَة الذي اعتمد عليه كثيراً، مع روايات مالكٍ في التدليل على الأحكام التي ساقها في «الأُمّ» فليست مصنَّفاتُ ابن عيينة موجودةً بين أيدينا الآن، وذلك على الرغم من أنه من أوائل المصنِّفين في الحجاز.

ويمكنك أن تُدرك أهميةَ ذلك من قول الشافعي في نهايات هذا المسند: «لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز».

وقُلْ مثل ذلك في حديث إبراهيم بن أبي يحيى، فأكبر الظَّنِّ: أن مصنفاته ضاعت، لإهمال المُحَدِّثين لها، تبعاً لرأيهم غير الحميد في إبراهيم بن أبي يحيى،

---

(١) المعرفة: (٦/ ٨).

(٢) انظر: «برنامج التجيبي» ص: ١١٩.

فقد حكموا عليه بالترك، ومن ثم أسهموا في ضياع أحاديثه، ويقال: إن موطأه كان أكبر من موطأ مالكٍ.

ولكن الإمام الشافعي كان كثيرَ الثقة فيه، ويعبِّر عن ثقته فيه بأنه كان يُصَدِّرُ روايته بقوله: «أخبرني من لا أتهم»، وقال فيه: «لأن يخر من السماء خير له من أن يكذب».

وقد اختبر المحققُ رواياته في أول تحقيقه للمسند فوجد جُلَّهَا ـ إن لم يكن كلها يتَابَع عليها إبراهيم، ويرتقي بعضها إلى درجة الصحيح لغيره، وبعضها إلى درجة الحسن لغيره، أما في نظر الشافعي فلا نحتاج إلى كلمة: «لغيره»، إلى جوار: «صحيح» أو «حسن».

ثالثاً: أنه إذا كان ما فيه للإمام الشافعي، فهو بهذا أَقْدَمُ ما قُدِّمَ من أحاديث الأحكام التي يمكننا أن نثق بها، وبالتالي ما يستنبط منها من أحكام[1].

طُبع بتحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المُطَّلِب في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م في ثلاث مجلَّدات.

٤ ـ **مسند إسحاق بن رَاهُوْيَهْ**: للإمام إسحاق بن إبراهيم بن مَخْلَد الحَنْظَلي المَرْوَزي المعروف بابن رَاهُوْيَهْ (المتوفىٰ سنة ٢٣٨ هـ).

وقد فقد أكثره، ولا يُوجَد من مخطوطته سِوىٰ المجلَّد الرابع بدار الكتب المصرية، وطُبع في خمس مجلدات بتحقيق الدكتور عبد الغفور البَلُوشي بمكتبة الإيمان بالمدينة المنوَّرة عام ١٤١٠ هـ.

ومن مميزات هٰذا المسند: أنه خَرَّج فيه أحسنَ ما وَرَد عن ذلك الصحابيِّ، ولكن قد يضطر إلىٰ تخريج بعض الأحاديث بأسانيدَ ضعيفةٍ عندما لا يجد الأمثلَ، بل إنه في بعض الأحيان قد يخرج عن بعض المتهمين.

٥ ـ **مسند خليفة بن خيَّاط**: لأبي عمرو، خليفة بن خيَّاط، المعروف بـ: «شباب» العُصْفُري (المتوفى سنة ٢٤٠ هـ).

جَمَع أحاديثَ الكتاب الأستاذُ الدكتور أكرم ضياء العمري من عِدَّة مؤلَّفات ابن خيَّاط، يحتوي الكتابُ على (١٠١) حديثاً، غالبُه مرفوعٌ.

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

٦ ـ مسند أحمد: للإمام أبي عبد الله، أحمد بن حنبل الشَّيباني (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ).

وهو أكبر المسانيد التي وصلتنا، كما أنه أشهرها علىٰ الإطلاق يَضُمّ هذا المسندُ ما يقرب الأربعين ألف حديثٍ، منها عشرة آلاف حديث مكرَّرة، وقد انتقاها من (٧٥٠،٠٠٠) حديث[١] ـ يعني بتعدُّد الطُّرق واعتبار كل طريقٍ حديثاً ـ يرويها عن (٢٨٣) شيخاً من شيوخه[٢]. وأما في النسخة المطبوعة بمصر عام ١٣١٣هـ فبلغت أحاديثه (٢٨١٤١) حديث بالمكرَّر، وزيادات عبد الله عن أبيه التي رواها وِجَادةً[٣]. ولعبد الله زياداتٌ رواها عن عوالي شيوخه[٤]، وقد بلغ عددُهم (١٧٣) شيخاً[٥]، وقد وَصَل إلينا المسندُ من رواية أبي القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن الحصين الشَّيباني البغدادي (المتوفى سنة ٥٢٥ هـ) عن أبي علي الحسن ابن علي ـ ابن المُذهب ـ (المتوفى سنة ٤٤٤ هـ) عن أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القَطِيعي (المتوفى سنة ٣٦٨ هـ) عن عبد الله بن الإمام أحمد عن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل[٦].

وقد توخَّى الإمامُ أحمد في هذا المسندِ ترتيبَ الصحابة حسب اعتباراتٍ عِدَّةٍ، منها الأفضلية والسَّابقة في الإسلام، والشَّرافة النّسبية، وكثرة الرواية، إذ بدأه بمسانيد الخلفاء الأربعة، ثم مسانيد بقية العشرة المبشّرين بالجنة، ثم مسند أهل البيت، ثم مسانيد المُكثرين من الرواية كالعبادلة الأربعة: ابن عبّاس، وابن مسعود،

---

(١) خصائص المسند: ص: ٢١، طبع في مقدمة المسند ط. أحمد محمد شاكر، وفيه أكثر من سبعمائة ألف حديث، وابن الجوزي: المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، ص: ٣١.

(٢) المصعد الأحمد: ص: ٣٤، ولكن ابن الجوزي بلغ بهم (٢٩٢) شيخاً، أما جملة شيوخه في المسند وغيره فقد بلغ بهم ابن الجوزي (٤١٤) شيخ وامرأة واحدة (مناقب أحمد: ٤٠٦).

(٣) معجم شيوخ الإمام أحمد بن حنبل في المسند: ص: ١٠.

(٤) سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٥٢٤).

(٥) المصعد الأحمد: ص: ٣٤.

(٦) المسند: مقدمة المحققين من طبعة مؤسسة الرسالة (١/ ٩٢ ـ ٩٥).

وابن عمر، وابن عمرو. ثـ مسند البصريّين، ثم مسند الأنصار، ثم مسند النساء»[1]. وكان قد كتبه في أوراق مُفْرَدةٍ، وفرَّقه في أجزاءَ منفردةٍ على نحو ماتكون المسوَّدة[2]، ورواه لولده عبد الله نسخاً وأجزاءً، وكان يأمره: أن ضَعْ هذا في مسند فلانٍ، وهذا في مسندِ فلانٍ»[3]. وأسمعه لولديه عبد الله وصالح وابن عمِّه حنبل بن إسحق منذ سنة ٢٢٧ هـ، وكان يعاود النظرَ فيه ويأمر عبدَ الله بالضرب على ما فيه عِلّةٌ، وداوم على تنقيحه حتى وفاته[4].

أما عن درجة أحاديث المسند فهو يحتوي أحاديثَ صحيحةً كثيرةً وبعضها زيادة على ما في الكتب الستة، كما أنَّ فيه الحديث الحسن والضعيف والمنكر، وبعضَ الأحاديث الموضوعة أيضاً لكنها نادرةٌ، ومعظمها وقعت من زيادة ابنه عبد الله أو زيادة أبي بكر القَطِيعي (راوية عبد الله) على المسند[5]، كما وقع بعضُها ـ وهو أندر ـ؛ لأن الإمام أحمد جَمَع عدداً كبيراً من الأحاديث المشهورة، وكان ينقِّحها ويأمر بالضرب على بعضها[6] وقد عاجلته المنيةُ قبل إتمام تنقيح المسند[7]، لذلك وقع فيه بضعة عشر حديثاً، حَكَم النقادُ عليها بالوضع[8]، لكن الحافظ ابن حجر أجاب عنها[9]، وهو يرى أنَّ ما لا أصلَ له من أحاديث «مسند أحمد» لا يزيد على ثلاثة أو أربعة أحاديث. وقد ذكر ابنُ حجر أنَّ أحاديثه غالبها جِيادٌ، والضِّعَافُ منها إنما يُورِدها للمتابعات، والقليل من الضعاف والغرائب والأفراد أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً، وبقي فيها بعده بقيةٌ[10]. ولا يقلِّل ذلك من مكانة «مسند أحمد» بين مدوَّنات الحديث الجامعة المُهِمّة. وقال محقِّقوه: «ولا يَغُضُّ من

---

(١) مسند أحمد: المقدمة: ص: ٥١.
(٢) المصعد الأحمد: ص: ٣٠.
(٣) سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٥٢٢).
(٤) خصائص المسند: ص: ٢٤.
(٥) منهاج السنة: ص: ٣٧، وهي ثلاث روايات.
(٦) خصائص المسند: ص: ٢٧.
(٧) المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد: ص: ٣١.
(٨) مفتاح السنة: ص: ٣٥.
(٩) وذلك في كتابه «القول المسدّد في الذب عن مسند أحمد».
(١٠) تعجيل المنفعة برجال الأربعة: ص: ٦.

قيمة المسند كثرة الأحاديث الضعيفة فيه، فإنَّ عدداً غيرَ قليلٍ منها صالحٌ للترقّي إلى الحسن لغيره، والصحيح لغيره، وذلك بما وُجِدَ له من متابعاتٍ وشواهدَ، كما يظهر ذلك من تخريجنا للأحاديث وبيان درجاتها، وما تبقّى منها فهو من الضعيف الذي خَفَّ ضعفُه ما عدا الأحاديث القليلة التي انتُقِدت عليه، فإنَّه ـ رحمه الله ـ كان يرى الأخذَ بها والعملَ بمضمونها، وتقديمها على القياس»[1].

قال الإمامُ أحمد لابنه عبد الله: «قصدتُ في المسند الحديثَ المشهورَ وتركتُ الناس تحت ستر الله، ولو أردتُ أن أقصد ما صَحَّ عندي لم أروِ هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء، ولكنك يا بني! تعرف طريقتي في الحديث، لستُ أخالف ما فيه ضعيفٌ إذا لم يكن في الباب شيءٌ يدفعه»[2].

وقال ابن القيِّم ـ يوضِّح مذهبَ أحمد ـ: «إذا لم يكن في المسألة حديثٌ صحيحٌ، وكان فيها حديثٌ ضعيفٌ، وليس في الباب شيءٌ يَرُدّه عمل به، فإن عارضه ما هو أقوى منه تَركه للمُعارض القويّ، وإذا كان في المسألة حديثٌ ضعيفٌ وقياسٌ؛ قَدَّم الحديثَ الضعيفَ على القياس».

وبسبب عدم تنقيح الإمام أحمد للمسند، فإنَّ مسانيد بعض الصحابة تتكرر فيه، كما أنَّ نُسَخ المسند تختلف عن بعضها بالزيادة والنقصان في المسانيد والأحاديث، ويُلاحَظ ذلك عند مقارنة المسند المطبوع بأطراف «المسند المعتلي» الذي عمله الحافظُ ابن حجر لترتيب أطراف «مسند أحمد»، كما يُلاحَظ الاختلافُ عند المقارنة مع أسانيد «مسند أحمد» التي ساقها ابنُ حجر في كتابه «إتحاف المَهَرة بأطراف المسانيد العَشَرة»، وكذلك عند مقارنة «مسند أحمد» بالذي عمله الحافظُ ابن عساكر.

ولم يَقُمْ عبدُ الله بن الإمام ولا القَطِيعي بتحرير ترتيبه، فوَصَل إلينا على هذه الصورة التي هي أقرَبُ ما تكون إلى المسوَّدة، ومن ثَمَّ وقع فيه خَلَلٌ في جملة مواضع منه لا تَمَسُّ جوهرَ الكتاب، من مثل إدراج عددٍ من المكثرين في غير مسانيدهم، وتكرار الحديث الواحد بإسناده ومتنه لغير فائدةٍ في إعادته، وتفريقِ

---

(١) المسند، المقدمة (١/ ٧٥).

(٢) خصائص المسند: ص: ٢٤.

أحاديث الصحابيّ الواحد في أكثر من موضعٍ من المسند، والخلطِ بين أحاديث الشاميِّين والمدنيِّين، وعدم التمييز بين روايات الكوفيِّين والبصريِّين، وتداخلِ بعض أحاديث الرجال بأحاديث النساء، واختلاطِ مسانيد القبائل بمسانيد أهل البلدان»[1].

وكان الحافظُ الذهبيُّ (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ) قد تمنَّى ترتيبَه بطريقةٍ معيَّنةٍ قال: «لعلَّ الله يقيِّض لهذا الديوان العظيم من يرتِّبه ويهذِّبه، ويحذف ما كُرِّر فيه، ويُصلِح ما تَصَحَّف، ويوضِّح حالَ كثيرٍ من رجاله، ويُنبِّه على مُرْسَله، ويُوهِّن ما ينبغي من مناكيره، ويُرتِّب الصحابةَ على المعجم، وكذلك أصحابَهم على المعجم، يرمز على رؤوس الحديث بأسماء الكتب الستة، وإن رتَّبه على الأبواب فحسنٌ جميلٌ، ولولا أني قد عجزتُ عن ذلك لضعفِ البصر، وعدمِ النيَّة، وقُرْبِ الرحيل؛ لعملتُ على ذلك»[2][3].

* رواةُ المسند:

على الرَّغم من شهرة المسند واعتناء الأمة به فإنه لم يُرْوَ إلا من طريق عبد الله ابن أحمد، وتفسير ذلك يرجع إلى أنَّ الإمام أحمد قطع الرواية قبل تهذيب المسند وقبل وفاته بثلاث عشرة سنة، ولهذا لم يسمعه غيرُ أهل بيته، كما قال حنبل بن إسحاق ـ ابن عمّ الإمام أحمد ـ: «جَمَعَنا الإمامُ أحمد: أنا، وصالح، وعبد الله، وقرأ علينا المسند، وما سمعه منه غيرُنا»[4].

وقد وَصَل المسند إلينا بطريق:

١ ـ عبدُ الله أبي عبد الرحمن بن الإمام أحمد (المتوفى سنة ٢٩٠ هـ).

٢ ـ وأبي بكر أحمد بن جعفر بن حَمْدان بن مالك القَطِيعي (المتوفى سنة ٣٦٨ هـ).

---

(١) المسند، المقدمة (١/ ٥٩)، ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند»: ص: ٣٣.
(٢) سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٥٢٥).
(٣) انظر: «بحوث في تاريخ السنة المشرَّفة»: ص: ٣١٢ ـ ٣١٦.
(٤) المصعد الأحمد: ص: ٢١.

٣ ـ وأبي محمد الحسن بن علی بن الحسن البغدادي الجوهري المُقَنعي (المتوفى سنة ٤٥٤ هـ).

*** عناية العلماء بمسند الإمام أحمد:**

لقد اعتنى العلماء به شرحاً وترتيباً وتحقيقاً، ومن أشهر هذه الجهود:

١ ـ ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثَهم أحمدُ بن حنبل في المسند: للحافظ أبي القاسم علي بن هبة الله بن عساكر الدمشقي (المتوفى سنة ٥٧١ هـ).

٢ ـ ترتيب المسند: للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله بن المحب الصَّامت (المتوفى سنة ٧٨٩ هـ).

رَتَّب فيه الصحابةَ على حروف المعجم، وكذا الرواة عنهم من التابعين ومن بعدهم.

٣ ـ جامع المسانيد والسُّنن الهادي لأقوم سنن: للحافظ إسماعيل بن كثير الدمشقي (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

أخذ ابنُ كثير كتابَ «المحب الصامت»، وضَمَّ إليه الكتبَ الستةَ و «مسندَ البزَّار» و «مسند أبي يعلى الموصلي» و «معجم الطبراني الكبير»، ورَتَّبها جميعاً في هذا الكتابِ على نفس ترتيب المحب للمسند.

٤ ـ إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي: للحافظ أبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

رَتَّبه على الأطراف، ثم ضَمَّه أيضاً مع الكتب العشرة في كتابه: «إتحاف السَّادة المَهَرَة الخِيَرَة بأطراف الكتب العَشَرة».

٥ ـ الإكمال في ذِكر من له روايةٌ في مسند أحمد سوى من ذكر في تهذيب الكمال للمزي»: للحافظ شمس الدين الحسيني (المتوفى سنة ٧٦٥ هـ).

ترجم فيه لرجال «مسند أحمد».

٦ ـ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: للحافظ ابن حجر.

ترجم فيه لرجال «مسند أحمد»، معتمداً على كتاب الحسيني وغيره.

٧ ـ الفتح الربَّاني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: للشيخ أحمد ابن عبد الرحمن البَنَّا السَّاعاتي (المتوفى سنة ١٣٧٣ هـ).

رَتَّبه على الكتب والأبواب، فسهل بذلك على طلبة العلم الاستفادةَ من المسند، ثم عاد وشرحَه وخرَّج أحاديثَه في كتابٍ سَمَّاه: «بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني» طبعه في حاشية «الفتح الرباني».

اعتنى بتحقيق «مسند أحمد» أوّلاً الشيخُ أحمد محمد شاكر (المتوفى سنة ١٣٧٨ هـ)، وشرحِ غريبَه، وخرَّج أحاديثَه، وحَكَم عليها صحةً وضعفاً، ثم صَنَع له فهارسَ علميةً تكشف عن مضامين المتون والأسانيد. وقد توفي قبل أن بكمله؛ إذ بلغ الربَع تقريباً.

ثم قامَ الشيخُ شعيب الأرناؤوط وغيرُه بتحقيق المسند على نسخ كثيرة، وبتحقيق علميٍّ مميَّزٍ، وقد صدر منه ثلاثين مجلَّداً تقريباً، في مؤسسة الرسالة، ببيروت.

٧ ـ مسند البَزَّار: لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البَزَّار (المتوفىٰ سنة ٢٩٢ هـ).

له مسندان: مسندٌ صغيرٌ، وهو مفقودٌ، ومسندٌ كبيرٌ، وهو المسند المُعَلَّل، ويُسَمّىٰ: «البحر الزَّخَّار»، يبين فيه أحياناً الصحيحَ وغيره، ويُشير كثيراً إلىٰ التفرُّد وبيان الغريب، وقد وَصَل إلينا ناقصاً.

طُبع بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمـٰن زين الله في مؤسَّسة علوم القرآن ببيروت عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

وقام الإمام أبو الحسن علي بن أبي بكر الهَيْثَمي (المتوفىٰ سنة ٨٠٧ هـ) بإفراد زوائده علىٰ الكتب السِّتَّة في كتابٍ سَمَّاه: «كشف الأستار عن زوائد البَزّار» وقد طُبع في أربع مجلَّدات، كما قام أيضاً الحافظُ ابن حجر العسقلاني بإفراد زوائد البزار علىٰ الكتب الستة ومسند أحمد، وطُبع في مجلَّدتين.

٨ ـ مسند الرُّوياني: للإمام أبي بكر محمد بن هارون الرُّوياني (المتوفىٰ سنة ٣٠٧).

ومسنده قال عنه الحافظُ ابن حجر: «إنه ليس دون السنن في الرتبة، وقد وَصَل إلينا هـٰذا المسند ناقصاً».

طُبع في ثلاث مجلدات بتحقيق الأستاذ أيمن علي في القاهرة.

٩ ـ مسند ابن أبي عمر العَدَني (المتوفى سنة ٢٤٣ هـ): لقاضي عَدَن أبي عبد الله محمد بن يحيى بن أبي عمر الدَّرَاوَرْدِي (المتوفى سنة ٢٤٣ هـ).

ذكره الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس» (٢/ ١٨٩).

١٠ ـ مسند ابن مَنِيع (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ): للحافظ الثقة أبي جعفر، أحمد ابن منيع بن عبد الرحمن البصري (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ).

ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٠٧).

١١ ـ مسند سعد بن أبي وَقَّاص (المتوفى سنة ٥٥هـ): تخريجُ أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقي (المتوفى سنة ٢٤٦ هـ).

جَمَعَ فيه المصنِّفُ الأحاديثَ المرويةَ من طريق سعد بن أبي وقّاص ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ، وخَرَّج فيه الأحاديثَ المسندةَ من طريق الصحابة والتابعين عن سعد بن أبي وقَّاص. احتوى هذا المسندُ على (١٣٤) حديثاً، غالبها مرفوعةٌ، أو هي في حُكم المرفوع، لم يلتزم المصنِّفُ الصحةَ في مروياته كما بيَّن ذلك المحقّق في حواشي الكتاب.

طُبع بتحقيق الدكتور عامر حسن صبري في دار البشائر ببيروت عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٢ ـ مسند عبد بن حميد: لأبي محمد، عبد بن حُمَيد بن نصر الكَشِّي (المتوفى سنة ٢٤٩ هـ).

طُبع منه «المنتخب من مسند عبد بن حُمَيْد» بتحقيق مصطفى بن العدوي، بدار الأرقم في الكويت، ودار ابن حجر في مكّة المكرمة، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٣ ـ مسند يعقوب بن شَيْبَة: للحافظ أبي يوسف، يعقوب بن شيبة السَّدُوْسِي (المتوفى سنة ٢٦٢ هـ).

طُبع منه الجزء العاشر المشتمل على «مسند عمر بن الخطاب» بتحقيق كمال يوسف الحوت، بمؤسسة الكتب الثقافية في بيروت، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٤ ـ مسند عبد الله بن عمر بن الخَطَّاب (المتوفى سنة ٧٣ هـ): تخريج أبي أمية، محمد بن إبراهيم الطَّرَسُوسِي (المتوفى سنة ٢٧٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ أحمد راتب عرموش، بدار النفائس في بيروت، عام ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م.

١٥ ـ مسند الحُمَيدِي: لعبد الله بن الزُّبَيْر بن عيسى (المتوفى سنة ٢٩١ هـ).

وهو ليس بالكبير، ويتألَّف من أحد عشر جزءاً حديثياً وهو في النسخة المطبوعة في عشرة أجزاء حديثية، وسبب ذلك اختلاف النسخ في التجزئة.

ويشتمل على (١٣٠٠) حديثٍ حسب الترقيم في النسخة المطبوعة، والكتاب مرتَّبٌ على مسانيد الصحابة، إلا أن ترتيب أسماء الصحابة ليس على ترتيب حروف الهجاء، وإنما سَلَكَ المؤلِّفُ مسلكاً آخر، فبدأ بمسند أبي بكر الصِّدّيق، ثم بباقي الخلفاء الراشدين على ترتيبهم التاريخي، ثم بمسانيد بقية العشرة إلا طلحة بن عبيد الله، والظاهر أنه لم يذكره؛ لأنه لم يَرْوِ له من طريقه حديثاً. وأما بقية الأسماء فلم أهتد إلى طريقته في ترتيبهم، والظاهر أنه لاحظ أصحابَ السابقة إلى الإسلام، ثم أحاديثَ أمهّات المؤمنين ثم باقي الصحابيات، ثم أحاديث رجال الأنصار. ثم باقي مسانيد الصحابة، ولم أستظهر لها ترتيباً خاصاً.

وعددُ أسماء الصحابة الذين أسند عنهم الأحاديث في هذا المسند هو (١٨٠) صحابياً، لم يَرْوِ من طريق عددٍ كبيرٍ منهم إلا حديثاً واحداً.

وقد طُبع الكتابُ بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في المجلس العلمي بكراتشي عام ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣ م. وقد عُني الشيخُ بتحقيقه والتعليق عليه عنايةً جيدةً، لكن ظهرت في الطبعة أغلاط وسقطات كثيرة. وقد رَقَّم الأحاديث وهو عملٌ جيدٌ. ورَتَّب أحاديثه على الأبواب بذكر طرفَ الحديث والإشارة إلى رقمه في المسند، وهو عملٌ يشكر عليه. وحبَّذا لو رَتَّب أسماء الصحابة على حروف الهجاء؛ لسهل على المراجعين فيه ووَفَّر عليهم جهداً كبيراً[1].

١٦ ـ مسند أبي بكر الصِّدّيق (المتوفى سنة ١٣ هـ): لأبي بكر، أحمد بن علي ابن سعيد المَرْوَزي (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ).

---

(١) انظر: «دراسات في مناهج المحدِّثين» ص: ٢٤٢ ـ ٢٤٤.

خَرَّج فيه المصنِّفُ الأحاديثَ المُسْنَدَةَ من طريق الصحابة والتابعين عن أبي بكر الصِّدّيق، رضي الله عنه. وأفرد أحاديثَ كلِّ صحابيٍّ أو تابعيٍّ على حِدَة، ثم أدرجها تحت عنوان يذكر فيه اسمَ الصحابيِّ أو التابعيِّ الذي رواها عن أبي بكر، وقد ابتدأ برواية الأحاديث التي رواها الصحابةُ عن أبي بكر، رضي الله عنه، ثم مارواه التابعون.

قَصَدَ المصنِّفُ من تصنيف هذا المسندِ استيعابَ ما أمكن الوقوفُ عليه من الأحاديث المروية من طريق أبي بكر، فمن أجل ذلك لم يتحرَّ الصِّحَّةَ في مروياته كما بيَّن محقّق الكتاب في حواشيه.

وجملةُ ما في هذا المسند من الأحاديث ـ مع المكرَّر ـ (١٤٠) حديثاً.

طُبع بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط بالمكتب الإسلامي في بيروت عام ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م، في (٢٣٠) صفحة.

١٧ ـ مسند البَزَّار، ويُسَمّى «البحر الزخار»: لأبي بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البَزّار (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محفوظ الرحمن زين الله، بمؤسسة علوم القرآن في بيروت عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

١٨ ـ مسند أبي يَعْلَى المَوْصِلِي: لأحمد بن علي بن المُثَنَّى أبي يعلى الموصلي التميمي (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ).

أخرج الذهبي في «تذكرة الحُفّاظ» (٢/ ٧٠٧) عن السمعاني؛ قال: «سمعتُ إسماعيل بن محمد بن الفضل الحافظ (المتوفى سنة ٥٣٥ هـ) يقول: قرأتُ المسانيد كـ: «مسند العَدَنِي» (المتوفى سنة ٢٤٣ هـ) و«مسند ابن مَنِيع» (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ) وهي كالأنهار، و«مسند أبي يَعْلَى» كالبحر يكون مجتمعَ الأنهار».

أمّا رواةُ هذا المسند عن أبي يعلى فهم:

ـ أبو عمرو بن أحمد بن حَمْدان بن علي بن سِنَان الحِيَري (المتوفى سنة ٣٧٦ هـ).

ـ أبو سعيد، محمد بن عبد الله بن محمد الكنجروذي (المتوفى سنة ٤٥٣ هـ).
ـ زاهر بن طاهر أبو القاسم الشَّحامي (المتوفى سنة ٥٣٣ هـ).
ـ أبو القاسم تميم بن أبي سعيد الجُرجاني (المتوفى سنة ٥٣١ هـ).

حَقَّقه مجموعةٌ من طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض كرسائل جامعية، منهم: فالحُ بن محمد الصغير، وعبد الله بن حمود التُّويجري، ومسفر بن سعيد دماس عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م. وطُبع بتحقيق الأستاذ حسين سليم أسد الدَّارَاني بدار المأمون في دمشق عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ إرشاد الحق الأثري، في دار القِبْلَة بجُدَّة في السعودية بالاشتراك مع مؤسَّسة علوم القرآن في دمشق عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

وقد جمع زوائده على الكتب الستة الحافظُ علي بن أبي بكر الهيثمي (المتوفى سنة ٨٠٧ هـ) في «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي» وهو مطبوعٌ.

١٩ ـ **مسند الشّاشي**: لأبي سعيد الهيثم بن كُليب الشَّاشي (المتوفى سنة ٣٣٥ هـ).

وقد وصل إلينا بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمٰن زين الله، طُبع في مكتبة العلوم والحِكم بالمدينة المنوَّرة.

٢٠ ـ مسند أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز (المتوفى سنة ١٠١ هـ): تخريج أبي بكر، محمد بن محمد الباغَنْدِي (المتوفى سنة ٣١٢ هـ).

قام الباغنديُّ في هذا المسند بمحاولة جمع الأحاديث التي تُروى من طريق عمر بن عبد العزيز، كما هو منهجُ المحدِّثين في تصنيف المسانيد.

وقد نهج الباغنديُّ في هذا المسند:

ـ أن يذكر فيه مسانيدَ عمر بن عبد العزيز، متجنِّباً مراسيلَه، إلا نادراً كالحديث رقم (٤٢)، وإن كان فيه الإرسال ـ بمعنى الانقطاع ـ بين عمرَ وبعضِ من يروي عنه، كالحديث الأول: يرويه عمر عن عقبة بن عامر، ولم يسمع عمر من عقبة.

ـ والأصل في عمل الباغندي في هذا المسند: أن يذكر من الأحاديث ما وَرَد من طريق عمر بن عبد العزيز، وقد كان كذلك، إلا أنه قد يذكر أحياناً إسناداً آخر للحديث من غير طرق عمر، وذلك لفائدة من: علو إسناد، ونحو ذلك.

ـ وقد ذكر رحمه الله ما كان من رواية عمر، وما ذُكر بحضرة عمر أو طَلَب هو سماعَه وتحمُّلَه، والقسم الأول هو الأكثر الأغلب.

ـ والتزم وضعَ عنوانٍ لأحاديث عمر عن كل شيخ له، مثل: «عمر بن عبد العزيز عن عقبة بن عامر» و«عمر بن عبد العزيز عن يوسف بن عبد الله» وهكذا، إلا عنوان «عمر بن عبد العزيز عن نوفل بن مُساحِق» عند رقم (٤٩) فزيادة من المحقّق.

وأدخل المخرج قسماً من أحاديث عمر عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ الزهري مع أحاديثه عن سعيد بن المسيب عند رقم (٢٤) إلى (٣٠)، مع أنه أفرد روايته عن ابن قارظ في عنوان خاص عند الرقم (٨٤).

وقد بَلَغ عددُ شيوخ عمر بن عبد العزيز في هذا المسند ثلاثة وثلاين شيخاً، ثماني منهم من الصحابة، والخمسة والعشرون الباقون من التابعين، وقد قدَّم رواياته عن الصحابة فذكرها أولاً من الرقم (١ ـ ١٩) إلا الحديث الحادي عشر فهو من روايته عن التابعي الجليل سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، رضي الله عنهم.

وغالبُ ما في هذا المسند أحاديث مرفوعة إلى النبي ﷺ، والقليل منهم موقوفٌ على بعض الصحابة، وهي الآثار الآتية برقم: (٤٩، ٥٠، ٦١، ٦٨، ٧٧، ٧٨، ٩٣).

ـ وفي المسند ثلاثة أسانيد من زيادة الإمام الحافظ أبي الحسين محمد بن المظفَّر البَزَّاز البغدادي، تلميذ الإمام الباغندي، وراوية هذا المسند عنه زادها لينبِّه على علوٍّ إسناده فيها، وهي عادة مألوفة في كتب السنة، وهي الأسانيد برقم ٩، ١٢، ٥٢.

وقد أتىٰ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في هذا المسند الصغير ـ على طَرَافة موضوعه وأوَّليَّته في بابه ـ بفوائد نادرة، منها في متونه: كتلك الأحاديث التي تتبعَّها المحقِّقُ كثيراً في مظانها فلم أقف عليها، كالحديث الخامس، ومنها في أسانيده: كالفائدة الآتية عند رقم (٣ و٥١)، فإنه لم يجدها في مكان آخر، أما الفوائد التي يعزّ وجودها في مشهور كتب السنة، وتوجد في غيرها على نُدرة، وهي في هذا المسند أيضاً: فكثيرة[1].

طُبع بتحقيق الشيخ محمد عوّامة بمكتبة دار الدعوة في حلب عام ١٣٩٧ هـ.

---

(١) ٢/ ٧٠٧.

٢١ ـ مسند عائشة أمّ المؤمنين رضي الله عنها (المتوفاة سنة ٥٨ هـ): تخريج ابن أبي داود: أبي بكر، عبد الله بن سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى سنة ٣١٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الغفور البَلُوشي، بمكتبة دار الأقصىٰ في الكويت، عام ١٤٠٥ هـ.

٢٢ ـ مسند أبي عوانة الإسفرائيني (المتوفى سنة ٣١٦ هـ).

٢٣ ـ مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (المتوفى سنة ٢٣ هـ): لأبي بكر، أحمد بن سلمان النَّجَّاد البغدادي (المتوفى سنة ٣٤٨ هـ).

ذكره ابن حجر في «المجمع المؤسس» (١/ ١٣٤).

٢٤ ـ مسند الشاميين: لأبي القاسم، سليمان بن أحمد الطَّبراني (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

طُبع بتحقيق حمدي عبد المجيد السَّلفي، بمؤسسة الرسالة في بيروت، عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٢٥ ـ مسند إبراهيم بن أدهم (المتوفى سنة ١٦١ هـ): تخريج أبي عبد الله، محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى ابن مَنْدَه الأصبهاني (المتوفى سنة ٣٩٥ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مجدي السيّد إبراهيم، في مكتبة القرآن، بالقاهرة، عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٢٦ ـ مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطَّاب ـ رضي الله عنه ـ وأقواله على أبواب العلم: للحافظ أبي الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير الشافعي (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

بدأ بأحكام الطهارة، فالصَّلاة. . . . إلى آخر العبادات، وشمل أبواب التفسير، والملاحم والمعجزات، والفضائل وغيرها.

* * *

٨ ـ المُســـتَخْرَجَات

في اللغة: (المُسْتَخْرَجات): جمعُ «مُسْتَخْرَجٍ»، وهو مشتقٌّ من (الاستخراج) بمعنى: الاستنباط، وخَرَّجه في الأدب فتخرَّج، وهو خِرِّيجٌ.

وأمَّا في اصطلاح المحدِّثين فهو: أن يَعْمِدَ المُحدِّثُ إلى كتابٍ من كُتُبِ الحديثِ المُسْنَدَةِ كـ «صحيح البُخاري»، فيَرْوي أحاديثَ ذلك الكتاب بأسانيدِهِ الخاصَّةِ بحيثُ يَلْتَقي مع البُخاري في كلِّ حديثٍ في شيخه، أو من فَوْقَهُ، ولا يتجاوَزُ الشيخَ الأقربَ إلى البُخاري حتَّى لا يجد في مسموعاته ذلك الحديثَ عن ذلك الشيخ، ويجب أن يَسْتَخْرِجَ الحديثَ من طريقِ الصَّحابيِّ نفسِه الَّذي أخْرَجَ البُخَاريُّ عنه الحديثَ. هٰذه صِفَةُ ما يُسَمَّى بـ «المُسْتَخْرَجِ».

* فوائدُ المُسْتَخْرَجَات:

وللمستخرجات فوائدُ كثيرةٌ، نَبَّه عليها كثيرٌ من المتأخِّرين، أوْصَلها ابنُ ناصرِ الدِّين الدِّمشقيُّ في «افتتاح القاري لصحيح البخاري» إلى عَشَرَةٍ، هي:

أوَّلاً: زيادةُ ألفاظٍ، كتَتِمَّةِ محذوفٍ، أو زيادةِ شرحٍ في حديثٍ، ونحو ذلك، ورُبَّما دلَّت على زيادةِ حُكمٍ.

ثانياً: عُلُوُّ الإسنادِ؛ وذلك أنَّ المُستخرِجَ مع تأخُّرِ وفاتِه أو زمانِه عن وفاة البُخاري مثلاً، إلاَّ أنه يروي الحديث الَّذي رواه البُخاريُّ بعددٍ من الرِّجال يتساوى مع عَدَدِ رجال إسنادِ البُخاريِّ، فيكونُ المُستخرِجُ كأنَّهُ عاشَ مع البُخاريِّ في زَمَنٍ واحدٍ.

ثالثاً: قُوَّةُ الحديثِ بكثرةِ الطُّرُقِ؛ للتَّرجيحِ عند المعارضةِ؛ وذلك لدَفْعِ الغَرابَةِ عنه كذلك.

رابعاً: وَصْلُ تعليقٍ عَلَّقَه الشيخان أو أحدُهما.

خامساً: بيانُ من تابعَ من الرُّواةِ الرَّاويَ من رجال «الصَّحيحَيْنِ» على حديثه.

سادساً: معرفةُ اتِّفاقِهما أو اختلافهما في الحَرف أو الحرفين فصاعداً.

سابعاً: بيانُ الزيادة التي على لفظ «الصَّحِيحَيْنِ» أو أحدِهما من حديثٍ من وَقَعت، وهل انفرَد بها أم لا؟

ثامناً: ذِكْرُ قصَّةٍ في الحديثِ لم تَقَعْ للبخاريِّ في «صحيحهِ» مثلاً، ووقَعت في المُستخرَجِ.

تاسعاً: رَفْعُ إشكالٍ وَقَعَ في لفظٍ من «الصَّحِيحَيْنِ» أو أحدهما.

عاشراً: مَنْ فاتَه سَماعُ «الصَّحيحين» أو أحدِهما قد يَصل إلى ذلك بأحاديثِه وتراجِمه بسَماعِ أحدِ الكتُبِ المستَخْرَجةِ على الكتاب الَّذي فاتَه سَماعُه. انتهى ما ذكره ابنُ ناصر الدين.

وهٰذه الفائدةُ الأخيرةُ حين كان التَّلقِّي للكُتُبِ بالسَّماع، لا يُحتاجُ إليها اليومَ في تلقي «الصَّحيحَيْن» خُصوصاً: أنَّ انتشارهما في النَّاسِ أكْثَرُ من انتشارِ المستخرَجَات عليهما.

* أشهر المستخرجات:

(أ) المستخرجات على «صحيح البخاري»:

١ ـ المستخرج على صحيح البخاري: للحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الجُرجاني (المتوفى سنة ٣٧١ هـ):

يُسَمّيه الحافظُ ابن حجر في «المعجم المفهرس» (ص: ٤٣): «صحيح الإسماعيلي» للإمام الحافظ أبي بكر، أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي الجُرْجَاني الشافعي. قال الذهبي فيه: «ابتهرتُ بحفظه، وجَزَمْتُ بأن المتأخِّرين على إياسٍ مِن أن يلحقوا المتقدِّمين في الحفظ والمعرفة».

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٦).

٢ ـ المستخرج على صحيح البخاري: للحافظ أبي أحمد، محمد بن أبي حامد

أحمد بن الحسين بن القاسم بن الغِطْريف بن الجَهْم الغِطريفي (المتوفىٰ سنة ٣٧٧ هـ).

٣ ـ **المستخرج علىٰ صحيح البخاري**: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن العباس بن أحمد بن محمد بن عُصَيم، الضَّبِّي العُصْمِي الهَرَوي، المعروف بـ«ابن أبي ذُهْل» (المتوفىٰ سنة ٣٧٨ هـ).

٤ ـ **المستخرج علىٰ صحيح البخاري**: للحافظ ابن مَرْدُوْيَهْ أبي بكر، أحمد بن موسىٰ بن مَرْدُوْيَه الأصبهاني (المتوفىٰ سنة٤١٦ هـ).

٥ ـ **المستخرج علىٰ صحيح البخاري**: للحافظ أبي نُعَيْم، أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (المتوفىٰ سنة ٤٣٠ هـ) صاحب «حِلْيَة الأولياء»، رواه ابن حجر العسقلاني في «المعجم المفهرس» (ص: ٤٤) بإسناده إليه.

(ب) المستخرجات على «صحيح مسلم»:

٦ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: للحافظ أبي الفضل البَزَّار، أحمد بن سَلَمَة النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٨٦ هـ)، رفيق مسلم في الرحلة إلىٰ بلخ والبصرة. قال الذهبي: «له مستخرج كهيئة صحيح مسلم»، وقال الشيخ أبو القاسم النصر آباذي: «رأيتُ أبا علي الثقفي في النوم فقال لي: عليك بصحيح أحمد بن سلمة».

٧ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: للحافظ أبي بكر، محمد بن محمد بن رجاء الإسفراييني النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٨٦ هـ)، شارَكَ الإمامَ مسلم في كثير من شيوخه.

٨ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: للحافظ أبي جعفر الحِيري، أحمد بن حمدان بن علي بن عبد الله بن سِنَان النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣١١ هـ).

٩ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: ، ويُسمّىٰ بـ«صحيح أبي عوانة» و«مُسند أبي عوانة» و«المسند المستخرج علىٰ صحيح مسلم»**، للحافظ يعقوب بن إسحاق ابن إبراهيم بن يزيد الإسفرائيني النَّيسابوري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٣١٦ هـ).

ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني في «المعجم المفهرس» (ص: ٤٤) بعنوان

«صحيح أبي عوانة» وقال: «وهو مستخرجٌ علىٰ صحيح مسلم، لكن زاد فيه طُرُقاً في الأسانيد، وقليلاً من المتون».

طُبع في حيدر آباد (الدَّكَنْ) بدائرة المعارف العثمانية عام ١٣٦٢ هـ. وطُبع القسمُ المفقود منه بتحقيق الأستاذ أيمن عارف الدمشقي في مكتبة السُّنة بالقاهرة عام ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

١٠ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: للحافظ أبي عمران الجُوَيني، موسىٰ بن محمد بن عباس النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٢٣ هـ).

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٦).

١١ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: للحافظ أبي محمد الطُّوسي، أحمد بن محمد بن إبراهيم البلاذُريُّ الواعظ (المتوفى سنة ٣٣٩ هـ).

قال الذهبي: «خرّج صحيحاً علىٰ وضع كتاب مسلم».

١٢ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: للحافظ أبي محمد، قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف البَيَّاني القُرطبي الأندلسي (المتوفى سنة ٣٤٠ هـ) ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٦).

١٣ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: للحافظ أبي الوليد القَزْوِيني، حسّان بن محمد بن أحمد بن هارون القُرشِي الأموي النيسابوري الشافعي (المتوفى سنة ٣٤٤ هـ).

١٤ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: للحافظ أبي النَّضر الطُّوسِي، محمد بن يوسف الشافعي (المتوفى سنة ٣٤٤ هـ).

١٥ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: للحافظ أبي سعيد الحِيري، أحمد بن أبي بكر محمد ابن الحافظ الكبير أبي عثمان سعيد بن إسماعيل الحيري النَّيسابوري (المستشهد بطرسوس سنة ٣٥٣ هـ).

١٦ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: للحافظ أبي حامد، أحمد بن شارك الهَرَوي الشَّاركي الشافعي (المتوفى سنة ٣٥٥ هـ).

١٧ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: للحافظ أبي بكر، محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريا الشَّيْباني الجَوْزَقي النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ).

١٨ ـ المستخرج على صحيح مسلم: للحافظ أبي نُعَيم الإصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ):

ذكره ابن حجر في «المعجم المؤسس» (ص: ٤٤)، وقال: «قرأتُه كلَّه، وهو في اثنين وثلاثين جزءاً في خمسة أسفار»، وتقدّم له «المستخرج على صحيح البخاري» وسيأتي له: «المستخرج على الصحيحين».

حقّقهُ الأستاذ مُقْبِل بن مريشيد الرُّفَيْعِي، كرسالة دكتوراه، من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.

(ج) المستخرجات على الصَّحيحين:

١٩ ـ المستخرج على الصحيحين: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن يعقوب بن يوسف، ابن الأَخْرَم الشَّيباني النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٤٤ هـ).

٢٠ ـ المستخرج على الصحيحين: للحافظ أبي علي الحسن بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين الماسَرْجِسي (المتوفى سنة ٣٦٥ هـ).

٢١ ـ المستخرج على الصحيحين: للحافظ أبي بكر، أحمد بن عبدان بن محمد بن الفرج الشِّيرازي، محدِّث الأهواز (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ).

٢٢ ـ المستخرج على الصحيحين: للحافظ أبي بكر البَرْقاني، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخَوارِزْمِي الشافعي، (المتوفى سنة ٤٢٥ هـ).

٢٣ ـ المستخرج على الصحيحين: للحافظ أبي بكر، أحمد ين علي بن محمد ابن إبراهيم، ابن مَنْجُوْيَهْ الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٢٨ هـ).

٢٤ ـ المستخرج على الصحيحين: للحافظ أبي نُعَيم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٧)، وتقدَّم له «المستخرج على صحيح البخاري» و«المستخرج على صحيح مسلم».

٢٥ ـ المستخرج على الصحيحين: للحافظ أبي ذَرٍّ، عبْد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري الهَرَوي (المتوفى سنة ٤٣٤ هـ).

٢٦ ـ المستخرج على الصحيحين: للحافظ أبي محمد الخَلَّال، الحسن بن

أبي طالب محمد بن الحسن بن علي البغدادي (المتوفى سنة ٤٣٩ هـ).

٢٧ ـ المستخرج على الصحيحين: للحافظ أبي مسعود المُلِيحي، سليمان بن إبراهيم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٨٦ هـ).

(د) المستخرجات على «سنن أبي داود»:

٢٨ ـ المستخرج على سنن أبي داود: للحافظ ابن فرج أبي عبد الله محمد بن عبد الملك بن أيمن بن فرج القُرْطُبي، مُسنِد الأندلس (المتوفى سنة ٣٣٠ هـ).

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٧).

٢٩ ـ المستخرج على سنن أبي داود: للحافظ قاسم بن أصبغ (المتوفى سنة ٣٤٠ هـ).

ذكره ابن حجر العسقلاني في «المعجم المؤسّس» (ص: ٤٥) ورواه بسنده.

٣٠ ـ المستخرج على سنن أبي داود: للحافظ أبي بكر ابن مَنْجُوْيَهْ الأصفهاني (المتوفى سنة ٤٢٨ هـ).

وتقدَّم له «المستخرج على الصحيحين».

(أ) المستخرجات على «سنن الترمذي»:

٣١ ـ مستخرج أبي علي الطُّوسي على سُنَن التِّرمذي: للحافظ حسن بن علي بن نصر الخراساني (المتوفى سنة ٣١٢ هـ) شيخ أبي حاتم الرازي.

قال الكتَّاني: «وقد شارك الترمذيَّ في كثير من شيوخه»[1].

طُبع بتحقيق الأستاذ أنيس بن أحمد طاهر الأندونيسي بمكتبة الغرباء في المدينة المنوَّرة عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م.

٣٢ ـ المستخرج على سنن الترمذي: للحافظ أبي بكر ابن مَنْجُوْيَهْ (المتوفى سنة ٤٢٨ هـ).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٣١.

وتقدم له المستخرج على الصحيحين»، ذكره الكتاني في «الرسالة المتسطرفة» (ص: ٢٧).

(هـ) المستخرجات على كتب أخرى:

٣٣ ـ مستخرج أبي نُعَيْم الأصبهاني: (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ) على «التوحيد» لابن خُزَيْمَة[١].

٣٤ ـ المنتقى: للحافظ أبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ).

قال الكتاني: «هو كالمستخرج على (صحيح ابن خزيمة) في مجلَّدٍ لطيفٍ، وأحاديثُه تبلغ نحو الثمانمئة، وتُتُبِّعَتْ فلم ينفرد عن الشيخين منها إلا بيسيرٍ»[٢]. طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله هاشم اليماني في مطبع الفجالة الجديدة بالقاهرة عام ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٨٨ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله عمر البارودي في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

٣٥ ـ المستدرك على الصحيحين: للحافظ أبي ذَرّ الهَرَوي (المتوفى سنة ٤٣٤ هـ).

قال الكتَّاني «وهو كالمستخرج على سنن الدَّارقطني»[٣].

* * *

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٣١.
(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٥.
(٣) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٣.

٩ ـ المُسْتَدْرَكَاتُ

في اللغة: (المُسْتَدْرَكات): جمعُ: «مُسْتَدْرَكٍ»، وهو اسمُ مفعولٍ من «الاستدراك»، يقال: استدْرَكَ الشيءَ بالشيءِ، حاوَلَ إدراكَه به، وأدْرَكَ الشيءُ بَلَغ وَقْتَه، وانْتَهى، وفَنِيَ[1].

وهي في اصطلاح المحدِّثين: كلُّ كتابٍ جَمَع فيه مُؤلِّفُه الأحاديثَ التي استدركها على كتابٍ آخَرَ ممَّا فاتَتْه على شرطه، مثل «المُسْتَدْرَك» للإمامِ أبي عبد الله الحاكم النَّيسابُوري[2].

ومن أشهر المستدركات:

١ ـ المُسْتَدْرَك: للإمام أبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد بن حَمْدُوْيَهْ، ابن نُعَيْم بن البَيِّع، الحاكم النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ).

وقد رَتَّبه على الأبواب، واتَّبع في ذلك أصلَ الترتيب الذي اتَّبعه الإمامُ البخاري ومسلمٌ ـ رحمهما الله تعالى ـ في صحيحيهما.

وقد ذكر الحاكمُ في هذا «المستدرك» ثلاثةَ أنواعٍ من الأحاديث، وهي:

١ ـ الأحاديثُ الصحيحةُ التي على شرط الشَّيخين، أو على شرط أحدهما، ولم يخرِّجاها.

٢ ـ والأحاديثُ الصحيحةُ عنده وإنْ لم يكن على شرطهما، أو شرط واحدٍ منهما، وهي التي يعبِّر عنها بأنَّها «صحيحةُ الإسناد».

---

(١) القاموس المحيط.

(٢) انظر: «علوم الحديث» ص: ٢١ ـ ٢٢ و«تدريب الراوي» (١/ ١٠٥).

٣ ـ وذكر أحاديثَ لم تَصِحَّ عنده، لكنه نَبَّه عليها. وقد كان الحاكمُ ـ رحمه الله ـ مُتساهِلاً في الحكم على الأحاديث بالصِّحة، فلذا انتقده العلماءُ والحفَّاظ في كثيرٍ من الأحاديث، وتعقَّبوه، ومنهم الحافظ الذهبيُّ، فلخَّص كتاب «المستدرك» وتعقَّب ما يحتاج إلى تعقُّبٍ.

وقد اختلف أهلُ العلم في مقصود الحاكم بعبارة: «على شرط الشيخين، أو أحدهما»، فذهب بعضُهم إلى أنّ العبارة تعني أنّ سلسلة رجال الإسناد من الصحابي إلى طبقة شيوخ البخاري ومسلم هم ممن أخرج لهم في الصحيحين أو أحدهما، وإلى هذا المعنى ذهب الحافظُ الذهبّي الذي لخَّص «المستدركَ» وتبنَّى بعضَ أحكام الحاكم على الأحاديث في الأغلب، وخالفه أحياناً أخرى، فكشف عن تناقض أحكامه على الرواة ما بين «المستدرك» و «تأريخ نيسابور»، وهو يرى: أنَّ «المستدرك» يحتوي على أحاديث كثيرةٍ على شرط البخاري ومسلم أو شرط أحدهما، وأنَّ هذه الأحاديث الصحيحة تبلغ ثلثَ الكتاب، أو أقل. وكثيرٌ من الأحاديث التي صَحَّحها على شرطهما أو شرط أحدهما حسب الظاهر لها عِلَلٌ خفيةٌ مؤثِّرةٌ في الباطن، وثمة أحاديث أخرى أسانيدها صالحةٌ أو حسنةٌ أو جيدةٌ، وهذا النوع يبلغ نحوَ رُبُع الكتاب، وباقي الكتاب مناكيرُ وعجائبُ، وفي غضون ذلك نحو المئة حديث باطلة. وبسبب هذا التساهل في التصحيح قال الذهبي: «ليته لم يصنِّف المستدرك، فإنه غَضَّ من فضائله بسوء تصرفه»[١]. وقد انتقد أحاديثَه عددٌ من الأئمة النقاد، منهم: ابن عبد الهادي، والذهبي، وابن المُلَقِّن، والعراقي، وسِبط ابن العجمي، وابن حجر، والسيوطي.

واعتذر الحافظُ ابن حجر عن الإمام الحاكم بقوله: «إنَّما وَقَع للحاكم التَّساهُلُ؛ لأنَّه سَوَّد لينقِّحه، فأعجلته المَنِيَّةُ، وقد وَجَدْتُ قريبَ نصفِ الجزء الثاني ـ من تجزئة ستة من المستدرك ـ: إلى هنا انتهى إملاء الحاكم».

قال: «ما عدا ذلك من الكتاب لا يُؤخَذ منه إلا بطريق الإجازة، والتساهل في القدر المُمْلَى قليلٌ جداً بالنسبة إلى ما بعده».

---

(١) تذكرة الحفاظ: (٣/ ١٠٤٥).

هـٰذا؛ وقد ذَهَب ابنُ الصلاح ـ رحمه الله ـ إلى أنَّ ما حكم الحاكمُ بصحته ولم نجد أحداً غيره تَعَقَّبه أو صَحَّحه؛ فهو من قبيل الحديث الحَسَن يُحْتَجُّ به ويُعْمَل به إلا أن تظهر فيه عِلَّةٌ تُوجِب ضَعْفَه[1].

ملاحظةٌ مُهِمَّةٌ:

يَجْدُرُ بالمُلاحَظَةِ: أنَّ الحافظَ الذَّهبيَّ اخْتَصَر «المستدرَك» وتعقَّبَ الحاكمَ في مواضِعَ كثيرةٍ كما ذكرنا آنفاً، ولكنه أهْمَلَ مواضِعَ أخرى، ونُشِرَ «مختصر الذَّهبيِّ» في هامش «المستدركِ» وحين يقول الحاكمُ مثلاً: «حديثٌ صحيحٌ على شَرْطِ الشَّيخين ولم يُخرجاهُ» يختصِرُ ذلك الذَّهبيُّ بقوله مثلاً: «على شرطهما»، فهـٰذا من الذَّهبيِّ ليس موافَقَةً، ولا مُخالَفَةً، وإنَّما هو سُكوتٌ، فلا يصلح أن يُضافَ إليه القولُ بالموافَقَةِ، فيُقالَ في الحديثِ: «صَحَّحَه الحاكمُ ووافَقَهُ الذَّهبيُّ»، إنَّما الصَّوابُ: «صحَّحهُ الحاكُم وسَكَتَ عنه الذَّهبيُّ»، ولم يُبيِّنِ الذَّهبيُّ أنَّ سُكوتَهُ دالٌّ على الموافَقَة فيُنْتَبه إلىٰ ذلك.

طُبع هذا المستدرك في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَنْ) الهند عام ١٣٣٤ هـ ـ ١٩١٥ م. ثم طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفى عبد القادر عطاء في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠م.

عناية العلماء بمستدرك الحاكم:

اعتنىٰ علماء الحديث بمستدرك الحاكم، وأولوه الرعاية التي يستحقّها، وإليك بعضَ تلك الجهود:

١ ـ لخَّصه الحافظ أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي (المتوفى سنة ٧٤٨) في كتابه: «تلخيص المستدرك» وأتىٰ بالمتون وحذف الاسانيد، وعلَّق عليها، وتعقَّبه في كثيرٍ من أحكامه علىٰ الأحاديث، وقد أشارَ إلىٰ تأليفه هـٰذا في أثناء ترجَمته للحاكم في السِّير، فقال: «وبكل حالٍ فهو كتابٌ مفيدٌ قد اختصرتُه، ويعوز عملاً وتحريراً»[2].

---

(١) علوم الحديث: ص: ٢٢.

(٢) سير أعلام النبلاء: ص: ٢٢.

وقد طُبع هٰذا التلخيص في حاشية المستدرك.

٢ ـ ترجَم لرجاله الحافظُ سراج الدين عمر بن علي، المعروف بابن الملقِّن (المتوفى سنة ٨٠٤) ضِمن كتابه: «إكمال تهذيب الكمال» للمِزِّي. وما يزال هٰذا الكتابُ مخطوطاً.

٣ ـ مختصر استدراك الذهبيِّ على الحاكم: للإمام ابن الملقن وطُبع هٰذا المختصر في سبع مجلدات.

٤ ـ النُكت اللطاف على أحاديث الضعاف: لابن المُلَقِّن، اقتصر فيه على الأحاديث التي حَكَم عليهما الذهبيُّ بضعفها، وقد تعقَّبه في مواضعَ يسيرةٍ، والكتابُ ما زال مخطوطاً لم يُطبَع.

٥ ـ المستخرج على المستدرك: وهي أمالي للحافظ زين الدين العِراقي (المتوفى سنة ٨٠٦). وهي تخريج لبعض أحاديث المستدرك، على طريقة الأمالي.

وقد طُبع هٰذا الكتاب.

٦ ـ رَتَّب أحاديثه الحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢) على الأطراف، وذلك في كتابه: «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة».

٧ ـ فهارس المستدرك: قام بها الأستاذُ محمد السعيد بَسْيوني زَغْلول.

وهي تشتمل على أربعة فهارس، هي: الفهرس الهجائي للأحاديث، وفهرس للأعلام الصحابة والتابعين، وفهرس الرجال الذين تكلم فيهم الإمام الذهبي في التلخيص جرحاً وتعديلاً، وفهرس للألفاظ المعجمية[١].

٢ ـ المستدرك على الصحيحين: للحافظ أبي ذرٍّ بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عُفَيْر الهَرَوي الأنصاري (المتوفى سنة ٤٣٤ هـ).

قال الكتاني: «وهو كالمستخرج على كتاب الدَّارقطني في مجلَّد لطيفٍ أيضاً».[٢]

---

(١) انظر: «دراسات في مناهج المحدثين» ص: ٢٨١ ـ ٢٨٢.

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٣.

٣ ـ الإلزامات: للإمام أبي الحسن، علي بن عمر الدَّارَقُطْني البغدادي (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

جَمَع الدَّارَقُطْنيُّ في هذا الكتابِ أحاديثَ يرى أنها على شرط الشيخين أو على شرط أحدِهما ولم يُخرجاها، وقد بلغت سبعين حديثاً.

وقد ذكر مقدّمةً موجزةً لكتابه، فقال: «ذكرتُ ما حَضَرني ذكرُه مما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدُهما من حديث بعض التابعين وتركا من حديثه شبيهاً به ولم يخرجاه، أو من حديثٍ نظيرٍ له من التابعين الثقات ما يلزم إخراجه على شرطهما ومذهبهما»[١].

وقد وَصَف الإمامُ النَّووي في «شرح صحيح مسلم»[٢]: «هذا الكتابَ وذكر أنَّ إلزام الشيخين بذلك ليس بلازمٍ؛ لأنهما لم يقصدا استيعابَ الحديث الصحيح، فقال: «ألزم الحافظُ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني رحمه الله وغيره البخاري ومسلماً ـ رضي الله عنهما ـ إخراج أحاديث تركا إخراجها، مع أنَّ أسانيدها أسانيد قد أخرجا لرواتها في صحيحهما بها، وذكر الدارقطنيُّ وغيره أنَّ جماعة من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ رووا عن رسول الله ﷺ، ورُويت أحاديثهم شيئاً، فيلزمهما إخراجهما على مذهبهما، وذكر البيهقيُّ أنهما اتَّفقا على أحاديث من صحيفة هَمَّام ابن منبّه، وأنَّ كلَّ واحدٍ منهما انفرد عن الآخر بأحاديث منها مع أن الإسناد واحدٌ، وصَنَّف الدارقطني وأبو ذرٍّ الهَرَوي في هذا النوع الذي ألزمهما».

ثم قال الإمامُ النَّووي: «وهذا الإلزام ليس بلازمٍ في الحقيقة فإنهما لم يلتزما استيعابَ الصحيح، بل صَحَّ عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعباه، وإنما قصدا جَمْعَ جُمَلٍ من الصحيح، كما يقصد المصِّنفُ في الفقه جمعَ جملةٍ من مسائله لا أنه يحصر جميع مسائله».

وفيما يلي أمثلة من هذا الكتاب:

قال الدَّارقطني: «أخرج البخاريَّ من حديث قَيْس بن أبي حازم، عن مِرْدَاس

---

(١) الالزامات: ص: ٧٤.

(٢) (١/٤٥).

الأسلمي: (يذهب الصالحون..) عن يحيى بن حَمَّاد، عن أبي عَوَانة، عن بيانٍ، عن قيس بن أبي حازم، عن مِرْدَاس، عن النَّبيِّ ﷺ.

وأخرجه عن إبراهيم بن موسى، عن عيسى بن يونس، عن إسماعيل (بن أبي خالد)، عن قيسٍ، عن مرداس موقوفاً.

وأخرج مسلمٌ حديثَ قيسٍ، عن عديّ بن عميرة: (من استعملناه على عمل...) من حديث وكيعٍ، وابن نمير، و (محمد) بن بشر، وأبي أُسَامة، وفضل ابن موسى، عن إسماعيل، عن قيس، عن عدي بن عميرة، عن النبي ﷺ.

وقال مسلمُ بن الحجَّاج في كتاب الوُحْدان: عديُّ بن عميرة، والصّنابح بن الأعسر، ودُكَيْن بن سعيد المُزَني، ومِرْدَاس بن مالك الأسلمي، وأبو شهم وأبو حازم ـ لم يرو عنهم غيرُ قيس بن أبي حازم».

ثم قال الدارقطني: «فيلزم على مذهبهما جميعاً إخراجُ حديث الصنابح بن الأعسر، ودكين بن سعيد، وأبي حازم والد قيسٍ؛ إذ كانت أحاديثهُم مشهورةً محفوظةً، رواها جماعةٌ من الثقات عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس...».

ثم ذكر أحاديثَ رجالٍ من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وقال: «... رووا عن النبي ﷺ، رُويت أحاديثهم من وجوهٍ لا مطعنَ في ناقليها ولم يُخرجا من أحاديثهم شيئاً، فيلزم إخراجها على مذهبهما.

على الرغم من أنَّ صاحبي الصحيحين لم يستوعبا الصحيحَ، ولم يدعيا ذلك، كما تَدُلُّ عليه النصوصُ التي وردت عنهما، ومنها قولُ البخاري: «ما أدخلتُ في كتابي الجامع إلا ما صَحَّ، وتركتُ من الصحيح حتى لا يطول». وقولُ مسلمٍ: «ليس كلُّ شيءٍ عندي صحيحٌ وضعتُه هاهنا، إنما وضعتُ ما أجمعوا عليه[1]» ـ على الرغم من ذلك، فإن العمل الذي قام به الإمامُ الدارقطني، ومن جاء من بعده في الاستدراك على الصحيحين، عملٌ علميٌّ مُهِمٌّ، يحتاج إليه طالبُ العلم، ويعزز من مكانة الصحيحين.

---

(١) انظر: «هدي الساري» ص: ٧.

طُبع بتحقيق الشيخ أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي في المكتبة السلفية بالمدينة المنورة عام ١٣٩٩ هـ.

٤ ـ كتاب المختارة: ويُسَمّى أيضاً: **«الأحاديث المختارة مِمّا لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما»**: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن السعدي الدمشقي الصَّالحي، المعروف بـ: «الضياء المَقْدِسِي» (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

اشترط المصنِّفُ في هذا الكتابِ ألا يخرج إلاّ الحديثَ المقبولَ الصالحَ للاحتجاج في الأحكام الشرعية، وهذه الأحاديث لا تكون مخرَّجةً في أحد الصحيحين، وقد أشارَ إلى ذلك في مقدِّمته للكتاب، فقال: «فهذه أحاديث اخترتُها مِمّا ليس في البخاري ومسلم، إلا أنني ربما ذكرتُ ما أورده البخاري معلقاً، وربما ذكرنا أحاديث بأسانيدَ جِيَادٍ، لها عِلّةٌ، فنذكر بيانَ عِلَّتها حتى يُعرف ذلك. انتهى»[(١)].

وقد وفى المصنِّفُ بشرطه، فإنَّ أسانيده في الكتاب دارت بين الصحيح والحسن، وهي الغالبة، وجاء فيها بعضُ الأسانيد الضعيفة التي ساقها متابعةً أو استشهاداً، ولا يُوجَد فيه أسانيد متروكة أو موضوعة[(٢)]، ولأجل ذلك فقد أثنى العلماء على المختارة، وذكروا بأنها من مظانِّ الحديث الصحيح، وأنها أجوَدُ من «المستدرك» للحاكم، فقال الإمامُ السَّخاوي في «فتح المغيث»: «وكذا من مظانِّ الصحيح: (المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما) للضياء المقدسي الحافظ، وهي أحسَنُ من المستدرك، لكنها مع كونها على المسانيد لا الأبواب لم يُكمِل تصنيفها»[(٣)].

أمَّا منهجُه في هذا الكتاب فإنه رَتَّبه على طريقة المسانيد، ورَتَّب الصحابةَ على حروف المعجم، إلا أنه بدأ كتابه بأحاديث العشرة المبشّرين بالجنَّة، ثم رتَّب الرواة عن الصحابة على حروف المعجم أيضاً، حسب أسمائهم وأسماء آبائهم.

---

(١) مقدمة المختارة: (١/ ٦٩ ـ ٧٠).

(٢) من كلام مقدمة الكتاب: (١/ ٢١).

(٣) فتح المغيث: (١/ ٤٣).

وروى الأحاديث بإسناده المتصل إلى أحد المصنِّفين للمسانيد وغيرها، ومن هذه المصنَّفات: مسند أحمد، ومسند أبي يعلى الموصلي، ومسند أحمد بن مَنِيع، ومسند محمد بن يحيى بن أبي عمر العَدَني، ومسند أبي داود الطَّيالسي، ومسند علي ابن الجَعْد، ومسند الهيثم بن كُلَيب الشَّاشي، ومسند محمد بن هارون الرُّوْياني، ومسند الحارث بن أبي أسامة، ومعجم الطَّبرَاني الكبير، والآحاد والمثاني لابن أبي عاصم النَّبيل، وغيرها.

ويحرص فيه على الإتيان بمتابعات الحديث، ويحاول أن يأتي بهذه المتابعات من مصادرَ مختلفةٍ، فيروي سنداً من «مسند أحمد» ـ مثلاً ـ ثم يتبعه آخر من «مسند الهيثم»، وربما ذكر سنداً ثالثاً، ورابعاً، وربما أكثر، للحديث الواحد، ومن مصادر متعدّدة إذا كانت موافقةً لشرطه.

ويذكر بعد أن يسوق الحديثَ بسنده، مَن أخرج هذا الحديثَ من أصحاب كتب السنة الأخرى، ويحرص في الغالب على العَزو إلى السُّنَن الأربعة.

ويبحث بعد أن ينتهي من مرحلة التخريج إن كان للحديث علةٌ خفيةٌ، وعمدته في ذلك الإمام الدارقطني في كتاب: «العِلَل الواردة في الحديث»، فقد نقل منه تعليلاته لهذا الحديث، وفي أغلب الأحيان يُوافِقه، وفي بعضها يُخالِفه، ويُثبِت رأيَه في التعليل[١].

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الشيخ أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي في المكتبة السَّلفية بالمدينة المنوَّرة عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م، ومعه كتاب «التتبُّع» للدَّارقطني أيضاً. وطُبع بتحقيق الشيخ عبد الملك بن عبد الله دهيش في مكتبة النهضة بمكة المكرمة عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م في عشر مجلَّدات. وحَقَّقه مجموعةٌ من طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض كرسائل جامعية عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٤٠٨ ـ ١٩٨٧ م ـ ١٩٨٨ م، وله طبعات أخرى.

* * *

---

(١) انظر: مقدمة المحقق.

١٠ـ المعاجم الحديثية

«المعاجم»: جمعُ «معجم» وهو مصدرٌ ميميٌّ من «أعجم» الكلامَ، أو الكتابَ إذا أزال عجمتَه، وإبهامَه بالنقط والشكل. وهي مفرد: «معاجم، ومعجمات»[١].

و«المعاجمُ» في اصطلاح المحدِّثين: الكتب التي تُذكَر فيها الأحاديثُ علىٰ ترتيب الصحابة، أو الشيوخ، أو البلدان، أو غير ذلك، والغالبُ أن يكون علىٰ حروف المعجم ـ الهجاء ـ[٢].

وقد وُضِعَتْ لفظةُ «معجم» في الأصل لكتب اللغة المرتبة حسب حروف المعجم ـ الهجاء ـ، مثل: «تهذيب اللغة» و«القاموس» و«مختار الصحاح» وغيرها من كتب اللغة. ثم استعيرت لفظة «المعجم» لأنواع شتىٰ من المصنَّفات، منها:

١ ـ الكتب التي تستعمل للكشف عن الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية بمعرفة لفظةٍ منها، مثل: «المعحم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم» للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي (المتوفىٰ سنة ١٣٨٨ هـ)، ـ و«المعحم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» لـ: لفيفٍ من المستشرقين. أو بمعرفة أوَّل الحديث مثل: «الجامع الكبير» للسُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ)، أو بمعرفة موضوع الحديث، مثل «مفتاح كنوز السُّنّة» للمستشرق أ. ي. فنسك.

٢ـ الكتب التي تَضُمُّ الأحاديثَ، وتُرَتَّب علىٰ أسماء الصحابة، كمعاجم الطَّبراني.

٣ ـ الكتب التي تَضُمُّ أسماء البلدان، مثل: «معجم ما اسْتُعْجِم من أسماء

---

(١) تاج العروس.

(٢) انظر: «الرسالة المستطرفة»: ص: ١٣٥.

البلاد والمواضع» لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (المتوفى سنة ٤٨٧ هـ)، و«معجم البلدان».

٤ ـ الكتب التي تَضُمُّ أسماءَ الأدباء، مثل «معجم الأدباء» لياقوت بن عبد الله الحموي (المتوفى سنة ٦٢٦ هـ).

٥ ـ الكتب التي تَضُمُّ أسماءَ المصنِّفين، مثل: «معجم المؤلِّفين» للأستاذ عمر رضا كحالة (المتوفى سنة ١٤٠٨ هـ).

٦ ـ ومنها معاجم الشيوخ، وهي التي تَهُمّنا هنا.

*** طريقة ترتيب المعاجم:**

١ ـ تُرتَّب فيها الأحاديثُ على أسماء شيوخ المؤلِّف، كما أنها لا تقتصر على الأحاديث الصحيحة فقط.

٢ ـ تجمع أسماءَ شيوخ المؤلِّف، مع ذِكر أنسابهم وألقابهم، مع الإشارة إلى أخبارهم ورحلاتهم، والإشارة أحياناً إلى منزلتهم من حيث التوثيق والتضعيف.

*** فوائد المعاجم:**

إنَّ معاجم الشيوخ ساهمت في بناء المكتبة الحديثية، ولاسِيّما فيما يتعلَّق بعلم الرجال، كما أنّها تُعَدّ من المصادر المُهِمّة لكثيرٍ من رواة الأحاديث، فإنّ الذين دَوّنوها تحدَّثوا فيها عن شيوخهم المباشرين أو عن شيوخ شيوخهم، وذكروا أسماءَهم وأنسابَهم وشيئاً من أخبارهم، كما أنها لم تَخْلُ من فوائد تتعلَّق بالتوثيق والتضعيف، وبعلم الجرح والتعديل، إضافةً إلى رواية بعض الأحاديث التي رَوَوْها، وخاصّةً تلك الأحاديث التي تفرَّدوا بها، ولم تُرْوَ إلا من طريقهم.

*** أَهَمُّ المعاجم:**

أَلَّف كثيرٌ من العلماء في هذا النوع من التأليف، وفي هذا يقول الصَّفدي: «أمّا كتب الجرح والتعديل والأنساب، ومعاجم المحدِّثين، ومَشْيَخات الحُفّاظ والرُّواة؛ فإنها شيءٌ لا يحصره حَدٌّ، ولا يقصره عَدٌّ، ولا يستقصيه ضبطٌ، ولا يستدنيه ربطٌ؛ لأنها كاثرت الأمواج أفواجاً.

وسنذكر فيما يلي بعضَ المعاجم التي وصلتنا، مع ذكر تعريفها بالإيجاز:

١ ـ **معجم شيوخ أبي يعلىٰ المَوْصِلِي**: للحافظ أبي يعلىٰ أحمد بن علي بن المُثَنَّىٰ التميمي الموصلي (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ).

ارتحل أبو يعلى في حداثته، ولقي الكبار، فسمع أحمدَ بن منيع، وخليفةَ بن خيَّاط، وأبا خَيْثَمَة زهير بن حرب وخلقاً كثيرين ذكرهم في «معجمه». قال عنه الدَّارقطني: «ثقةٌ مأمونٌ»، حَدَّث عنه النَّسائي، وابنُ حِبّان، والطَّبراني. قال أبو حاتم البُسْتِي: «بينه وبين رسول الله ﷺ ثلاثَةُ أنفُس»[1]. ذكر في معجمه (٢٧٤) شيخاً من مشايخه الذين روى عنهم مباشرةً، ورَتَّبهم على حروف المعجم، وبدأ بمن اسمه (محمد) تبرّكاً باسم النبي ﷺ، ثم باب الألف، ثم الباء إلى بقية حروف الهجاء.

وهو يذكر اسمَ الشيخ، واسمَ أبيه، وجَدِّه، وما اشتهر به من كنيةٍ أو لقبٍ أو نسبةٍ، ثم يروي لكلّ شيخٍ حديثاً أو حديثين، وتناول خمسةً من شيوخه بالجرح والتعديل، ضَعَّف ثلاثةً ووَثَّق اثنين.

طُبع هذا المعجم بتحقيق الأستاذ إرشاد الحق الأثري، بدار العلوم الأثرية في فيصل آباد بباكستان عام ١٤٠٧ هـ. وطُبع بتحقيق الأستاذ حسين أسد الدَّاراني، وعبده علي كوشك بدار المأمون في دمشق عام ١٤١٠ هـ.

٢ ـ **معجم ابن الأعرابي**: لأبي سعيد، أحمد بن محمد بن زياد البصري (المتوفى سنة ٣٤١ هـ).

رحل أبو سعيد إلىٰ الأقاليم، وجمع وصَنَّف، وجَمَع المشايخ، وحَمَل «السنن» عن أبي داود، وله فيه «زيادات» وصحب الجُنَيدَ، وسمع من الزَّعْفَراني، والمُخَرِّمِي، والدُّوري، وخَلْقٍ كثيرٍ خرَّج عنهم في معجمه.

ذكر فيه (٣٣٦) شيخاً مرتّبين على حروف المعجم، وبدأ بالمحمّدين، ثم حرف الألف، ثم الباء إلى آخر الحروف. وذكر اسَم شيخه واسمَ أبيه وجَدّه وكنيته، وقد يذكر مكانَ سماعه من شيخه، كما أنه قد يذكر أحياناً تاريخَ سماعه منه، ثم أورد لكلّ شيخٍ روايةً أو أكثر من مروياته.

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٤/ ١٧٤).

طُبع منه جزآن بتحقيق الشهيد أحمد مير البُلُوشِي، بمكتبة الكوثر في الرياض، عام ١٤١٢ هـ. ثم ظهرت له طبعةٌ كاملةٌ مؤخّراً.

٣ ـ المعجم الكبير: لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطَّبراني اللَّخْمي الشامي، (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

كان أول سماعه سنة ٣٧٣ هـ وعمره ١٣ سنةً. وارتحل به أبوه، وحَرِصَ عليه، فإنه كان صاحبَ حديث، وبقي في الرحلة ١٦ عاماً، وكتب عن كثيرين، وهم قريبٌ من أَلَفَيْ رجل. وجَمَع وصَنَّف وبَرَع، وعُمِّر طويلاً، وازدحم عليه المحدِّثون، ورحلوا إليه من كل الأقطار[(١)].

وله ثلاثة معاجم: كبير، وأوسط، وصغير، و«المعجم الكبير» من كتب الحديث الجليلة، وهو ذو طابعين فهو كتابُ تراجم من جهةٍ وهو من كتب المسانيد من جهةٍ ثانيةٍ، فقد ترجم فيه الطبرانيُّ لعددٍ من الصحابة ممّن روى عن رسول الله ﷺ من الرجال والنساء، وتراجمه لهؤلاء الرواة وجيزةٌ يتحدَّث في كلّ ترجَمةٍ منها عن اسم الصحابي ونسبهِ وصفاتهِ وسِنّه ومشاهده، ثم يعقب ذلك بذكر ما أسند الرجل عن رسول الله ﷺ فيذكر ما رواه من الأحاديث بعضَها أحياناً وجميعها أحياناً. كما يُترجِم لفئةٍ لم تَرْوِ شيئاً من الأحاديث ويذكر أنهم حضروا بعضَ المشاهد. كما يذكر أسماءَ فئةٍ منهم فقط دون أن يذكر لهم شيئاً من الأحاديث أو المشاهد. وأحاديث المعجم قسمان: قسمٌ أحاديثه مرويةٌ في الكتب الستة، وقسمٌ أحاديثه غيرُ مرويةٍ في الكتب الستة، فهي زائدةٌ عليها، وقد تتبَّع الحافظُ الهيثمي زوائدَ «المعجم الكبير» والزوائد الموجودة في غيره من كتب الحديث، وصَنَّف فيها كتابه «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد».

رَتَّب الطبراني تراجم الرواة ترتيباً معجمياً ألفبائياً، ولكنه قَدَّم العَشَرة المبشّرين قبل الترتيب المعجمي لفضلهم.

قال الكَتَّاني: «رَتَّب الكبير علىٰ أسماء الصحابة علىٰ حروف المعجم، عدا مسند أبي هريرة، فإنّه أفرده في مصنَّفٍ. يُقال: إنه أورد فيه ستّين ألف حديثٍ في

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٦/ ١١٩).

اثني عشر مجلَّداً، وقال فيه ابن دحية: هو أكبر معاجم الدنيا، وإذا أُطْلِقَ في كلامهم: «المعجم» فهو المراد، وإذا أُريد غيره قُيِّد»[1].

طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلَفي بوزارة الأوقاف العراقية ضِمن سلسلة «إحياء التراث الإسلامي»، عام ١٣٩٨ هـ، وينقص الأجزاء (١٣ ـ ١٦) و(٢١). وطُبع فيها ثانية عام ١٤٠٤ هـ بمطبعة الزهراء الحديثة.

٤ ـ **المعجم الأوسط**: للطَّبراني أيضاً.

قال الكتَّاني: «ألّفه في أسماء شيوخه، وهم قريبٌ من ألفي رجل، حتىٰ إنه روىٰ عمَّن عاشَ بعده، لسَعَة روايته وكثرة شيوخه، وأكْثَرَ مِن غرائب حديثهم»[2]، وقال الذهبي: «فهو نظيرُ كتاب «الأفراد» للدَّارقطني، بَيَّن فيه فَضيلَته وسَعَةَ روايتهِ، ويُقال: إنَّ فيه ثلاثين ألف حديثٍ، وهو في سِتّ مجلَّداتٍ كبارٍ، وكان يقول فيه: هٰذا الكتاب رُوْحي. فإنه تعب فيه. وفيه كلُّ نفيسٍ وعزيزٍ ومنكرٍ»[3]، وعددُ الأحاديث في مطبوعته (٩٤٨٥) حديثاً، وهي ناقصةٌ.

طُبع بتحقيق الدكتور محمود الطحّان بمكتبة العارف في الرياض عام ١٤٠٥ ـ ١٤١٥ هـ، وطُبع بتحقيق الأستاذ طارق عوض، وعبد المحسن إبراهيم الحسيني بدار الحرمين في القاهرة عام ١٤١٥ هـ.

٥ ـ **المعجم الصغير**: للطَّبراني أيضاً.

روىٰ فيه عن ألف شيخ، عن كل واحد حديثاً أو حديثين، فبلغ مجموعُ أحاديثه (١٢٠٠) حديثاً، وأكْثَرَ فيه من الغرائب.

طُبع بدلهي في الهند عام ١٣١١ هـ. وطُبع بتصحيح الأستاذ عبد الرحٰمن محمد عثمان بالمكتبة السَّلَفية في المدينة المنوَّرة عام ١٣٨٨ هـ، وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد سليم سمارة بدار إحياء التراث العربي في بيروت عام ١٤١١ هـ.

٦ ـ **معجم أبي بكر الإسماعيلي**: للإمام أبي بكر، أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجُرجاني الشافعي (المتوفى سنة ٣٧١ هـ).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٣٥.
(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١٣٥.
(٣) تذكرة الحفاظ: (٣/ ٩١٢).

افتتحه بمقدمةٍ، بيَّن فيها هدفَه من تأليفه ومنهجه فيه، فقال: «إني استخرتُ الله عزَّ وجلَّ في حصر أسامي شيوخي الذين سمعتُ منهم، وكتبتُ عنهم، وقرأتُ عليهم الحديثَ، وتخريجها على حروف المعجم ليسهل على الطالب تناوله، وليرجع إليه في اسمٍ إنْ التبس أو أشكل، والاقتصار منهم لكل واحدٍ على حديثٍ واحدٍ يُسْتَغرب، أو يُستفاد، أو يُستحسَن، أو حكاية، فيُضاف إلى ما أردتُه من ذلك جمع أحاديث تكون فوائدَ في نفسها، وأبيِّن حال من ذممتُ طريقه في الحديث بظهور كذبه فيه، أو اتهامه به، أو خروجه عن جملة أهل الحديث للجهل به، والذهاب عنه. وافتتحتُ ذلك بـ: (أحمد) ليكون مفتتحه باسم النبيِّ ﷺ تيمّناً به، وليصلح لي به الابتداء بالألف من الحروف المعجمة».

وبدأ الإسماعيليُّ هذا المعجمَ بمن اسمه (أحمد) من شيوخه، ثم من اسمه: (محمد)، ثم (إبراهيم) إلى آخر الحروف، وبلغ عدد شيوخه (٤٠٧) شيخاً، روى عن كلّ شيخٍ حديثاً أو حكايةً.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد زياد منصور بمكتبة العلوم والحِكَم في المدينة المنوَّرة عام ١٤١٠ هـ.

٧ ـ **معجم ابن المُقرئ**: لأبي بكر، محمد بن إبراهيم بن علي الأصبهاني، المعروف بابن المقرئ (المتوفى سنة ٣٨١ هـ).

قال الذهبي: «سمع ابن المقرئُ الحديثَ في نحو خمسين مدينةً. وقال ابن المقرئ: طُفْتُ الشرقَ والغربَ أربع مرَّات، وقال: دخلتُ بيت المَقْدِس عشر مرّات، وحججتُ أربع حَجّات، وأقمتُ بمكَّة خمسة وعشرين شهراً»(١).

حقَّقه الأستاذ محمد بن صالح الفلاَّح كرسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية عام ١٤٠٥ هـ.

٨ ـ **معجم شيوخ ابن جُميع**: لأبي الحسين، محمد بن أحمد بن محمد بن جُمَيْع الغسّاني الصَّيْداوي (المتوفى سنة ٤٠٢ هـ).

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٦/ ٤٠١).

بدأ ابن جُميع معجَمه بمقدمةٍ قال فيها: «هذا ما اشتمل عليه ذكرُ شيوخي الذين لقيتُهم في سائر الآفاق، بمكّة، والعراق، وفارس، وأرض اصطخر، والثغور، وديار بَكْر، والشَّام، ومصر، مرتَّبٌ ذلك على حروف المعجم، وابتدأنا بمن اسمه: (محمد) تبرّكاً بالنبي ﷺ وعلى آله، ثم نتبعه باب الألف، ونُخرج عن كلّ واحدٍ منهم حديثاً، أو حكاية مستحسنة».

طُبع بتحقيق الأستاذ عمر عبد السلام التَّدْمُري بمؤسَّسة الرسالة في بيروت عام ١٤٠٥ هـ، ومعه: «مختصر ابن سَنَد»

* * *

١١ـ مَعَاجِمُ الشُّيوخِ والمَشْيَخَات

لقد سبق تعريف «المعاجم» لغةً واصطلاحاً، في تعريف «المعاجم الحديثية» فارجع إليه.

مترادفات لفظة «معجم»:

تتقارَبُ هذه اللفظةُ أحياناً مع مدلول خمسة ألفاظٍ أخرىٰ، وهي اللفظة الأولىٰ: «الفهرست»، وتَدُلُّ على ثلاثة معانٍ:

١ ـ ما يُوضَع في أول الكتاب، أو آخره، يحدِّد مواضعَ أبوابٍ وفصولٍ، ومباحثِ الكتاب، ليسهل تناوُلها.

٢ ـ كتابٌ يَضُمُّ أسماءَ الكتب والأجزاء والفوائد التي تملَّك حقَّ روايتها صاحب الفهرست، مثل: «فهرست ابن عطية» «فهرس الفهارس والأثبات» للكتَّاني.

٣ ـ كتابٌ يتضمَّن أسماءَ المشايخ المستفاد منهم، مثل: «الغُنية» فهرست شيوخ القاضي عياض، و «المجمع المؤسَّس للمعجم المفهرس» للحافظ ابن حجر.

اللفظة الثانية: «البرنامج» وتدلُّ على معنيَيْن، وهما المعنيان الثاني والثالث من معاني «الفهرست»، ومن أمثلتها: «برنامج ابن جابر الوادي آشي».

اللَّفظة الثالثة: «المَشْيَخَة». من باب تسمية الشَّيء بمحتواه.

وتشتمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلِّفُ، وأخذ عنهم، أو أجازوه، وإن لم يَلْقَهم. مثل: «مشيخة البخاري»، و «مشيخة النَّعَّال».

اللفظة الرابعة: «الثَّبت»، اسمٌ للكتاب الذي يشمل على أسماء المشايخ والأعلام، مثل: «ثَبَتِ الجوهري»، و «ثبت ابن العنابي» الجزائري.

اللَّفظة الخامسة: «السَّند»، اسمٌ للكتاب الحاوي للشيوخ والكتب المتصلة السند. مثل: «سند زكريا الأنصاري»، و «سند البُجَيْرِمي».

ويقول الكتَّاني في معنى المعاجم والمَشْيَخات: «والمشيخات في معنى المعاجم، إلا أنَّ المعاجم يُرَتَّب فيها المشايخُ على حروف المعجم بأسمائهم بخلاف المشيخات. قاله ابن حجر»[1].

وفي تعريف الفهرست والبرنامج يقول: «الفهرسة في الاصطلاح: هو الكتاب الذي يجمع فيه الشيخُ شيوخَه وأسانيدَه وما يتعلَّق بذلك. . .

الفهرسة تُرادِف البرنامجَ، وكلمة البرنامج يستعملها كثيراً أهلُ الأندلس بمعنى: الفهرسة»[2].

ومما تجدر الإشارةُ إليه هنا: أنَّ «الثَّبت»، و «السَّنَد» يختصان ـ غالباً بالإجازات، ولهذا لم يبلغ حجمُهما حجمَ الفهارس، والبرامج، والمعاجم والمشيخات، وإن كان هدفُ الجميع واحداً.

أمّا «المعاجم» التي نحن في صدد تعريفها هنا؛ فيُراد بها تلك الكُتبُ التي يجمع فيها المؤلِّفُ الأحاديثَ التي سمعها علىٰ شيوخه مُرَتَّبةً بحسب شيوخه، يكتفي بذكر اسم الشيخ دون أن يُترجِم له، ويُرتِّبهم علىٰ حروف المعجم، ومثاله: «المعجم الأوسط» للطَّبراني (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ)، ثم تطوَّر التأليفُ في معاجم الشيوخ بعد القرن الخامس، فصار المؤلِّفُ يجمع مرويَّاته من الكتب علىٰ كل شيخ بعد أن يُترجِم له، ومثاله: «المجمع المؤسِّس» للحافظ ابن حجر (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ). وبذلك تكتسب «معاجم الشيوخ» أهميةً بالغةً في كونها من مصادر الحديث، ومصادر لترجَمة الشيوخ، ولتوثيق روايات الكتب بأسانيدها، وإثبات سماع الشيوخ بعضهم علىٰ بعضٍ أو عدمه.

وتبلغ معاجمُ الشيوخِ الآلاف، فما من عالمٍ إلاّ وله معجمٌ، أو كُتِب له علىٰ يد أحد تلاميذه، يقول الصَّفَدي (المتوفى سنة ٧٦٤ هـ): «أمَّا كتبُ المحدِّثين، في معرفة الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ مثل (الاستيعاب) لابن عبد البَرّ، و(أُسد الغابة) لابن الأثير، وغيرهما، وكتب الجرح والتعديل والأنساب، ومعاجم المحدِّثين،

---

(١) فهرس الفهارس: (١/ ٣٨).

(٢) فهرس الفهارس: (٢/ ٤١).

ومشيخات الحُفَّاظ والرواة. فإنها شيءٌ لا يحصره حدٌّ، ولا يقصره عدٌّ، ولا يستقصيه ضبطٌ، ولا يستدنيه ربطٌ؛ لأنها كاثرت الأمواجَ أفواجاً، وكابرت الأدراجَ اندرجاً»[1].

أمَّا السَّخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ) فقد قال بخصوص معاجم الشيوخ، والمشيخات: «ولستُ أستبعد زيادتهم على الألف».

لذلك لا يتناسب حصرهم هنا، فإني أكتفي هنا بذكر أشهر معاجم الشيوخ:

١ ـ **معجم أبي يَعْلَىٰ الموصلي**: أحمد بن علي المُثَنَّىٰ (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ)، رُوي فيه عن (٣٣٥) شيخاً، عن كل شيخٍ بضعةَ أحاديث، أقلّها واحدٌ، رَتَّبهم علىٰ حروف المعجم، وقَدَّم مَنْ اسمه «**محمد**» تبرُّكاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ إرشاد الحقِّ الأثري، بدار العلوم الأثرية في فيصل آباد بباكستان، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، في (٣١٩) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ حسين أسد الدَّاراني، وعبده كوشك، في دار المأمون بدمشق، عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م.

٢ ـ **معجم ابن الأعرابي**: أبي سعيد، أحمد بن محمد بن زياد البصري، نزيل مكة، الصُّوفي، شيخ الحرم (المتوفى سنة ٣٤١ هـ).

روىٰ فيه عن (٣٣٦) شيخاً، عن كل شيخٍ بضعةَ أحاديث، باعتبار الحرف الأول فقط، وقَدَّم مَنْ اسمه «**محمد**» تبركاً.

طُبع منه جزآن بتحقيق الأستاذ أحمد مير البَلُّوشي في مكتبة الكوثر، بالرياض عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م، ثم ظهرت له طبعة مؤخَّراً.

٣ ـ **المعجم علىٰ المدن**: لابن حِبّان أبي حاتم، محمد بن حِبّان بن أحمد التَّميمي البُسْتي الشافعي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ).

جمع فيه شيوخَه علىٰ ترتيب المُدُن التي دخلها، وما روىٰ عن كلٍّ واحدٍ من الأحاديث، في عشرة أجزاء.[2].

---

(١) الوافي بالوفيات: (١/ ٥٥).

(٢) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (١٦/ ٩٥).

٤ ـ **المعجم الأوسط**: لأبي القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب الطَّبراني الشامي (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

رتّب فيه شيوخَه على حروف المعجم، وروىٰ فيه عنهم غرائبَهم ومفرداتِهم ووحدانهم. وقد بلغت أحاديثُ «المعجم الأوسط» اثني عشر ألف حديث، وقال الحافظُ الذهبيُّ عنه: «يذكر في هذا الكتاب عن كلّ شيخ ماله من الغرائب والعجائب، فهو نظيرُ كتاب «الأفراد» للدَّارقطني، وكان الطَّبرانيُّ يقول: «هذا الكتاب روحي، وفيه كل عزيز ونفيس ومنكر»[1]. وقد يسوق من طريق الشيخ الواحد خمسين حديثاً أحياناً، ويقتصر على بضعة أحاديث أحياناً أخرى. ويعتبر الكشف عن تفرُّد الرواة ببعض الأحاديث من أهمِّ مزايا الكتاب. وأمّا درجةُ أحاديث الكتاب ففيه الصحيحُ والحسنُ والضعيفُ والواهيُ والموضوعُ، وبعضها في «المعجم الكبير»، ومنها ما ليس في «المعجم الكبير».

طُبع بتحقيق الدكتور محمود الطَّحَّان بمكتبة المعارف في الرياض عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ طارق بن عوض، وعبد المحسن إبراهيم الحسيني بدار الحرمين في القاهرة عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م في عشر مجلَّدات.

٥ ـ **المعجم الصغير**: للطَّبراني أيضاً.

روىٰ فيه عن ألف شيخٍ. عن كلّ واحدٍ حديثاً أو حديثين فبلغ مجموعُ أحاديثه (١٢٠٠) حديثاً وأكثر فيه من الغرائب.

طُبع عِدَّةَ طبعاتٍ أقدمها بدلهي في الهند عام ١٣١١ هـ ـ ١٨٩٣ م. وطُبع بتصحيح الأستاذ عبد الرحمن محمد عثمان في المكتبة السلفية بالمدينة المنورة عام ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م، وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد سليم سمارة في دار إحياء التراث العربي ببيروت عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م.

٦ ـ **معجم أبي بكر الإسماعيلي**: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجُرْجَاني الشافعي (المتوفى سنة ٣٧١ هـ).

---

(١) انظر مقدمته.

جمعه لنفسه، وأخرج فيه عن (٤١٠) شيوخ، عن كل واحدٍ حديثاً يُسْتَغْرَب أو يُسْتَفَاد أو يُسْتَحْسَن أو حِكايةً مع نقدها. وقد ذَكَر في مقدّمته: «أمَّا بعد! فإني استخرتُ الله عزَّ وجلَّ في حصر أسامي شيوخي الذين سمعتُ منهم، وكتبتُ عنهم، وقرأتُ عليهم الحديث، وتخريجها على حروف المعجم؛ ليسهل على الطالب تناوله، وليُرجع إليه في اسم إنْ التبس أو أشكل. والاقتصار منهم لكلّ واحدٍ على حديثٍ واحدٍ يُستغرَب أو يُستفاد أو يُستحسَن، أو حكايةً، فينضاف إلى ما أردتُه من ذلك جمْع أحاديث تكون فوائدُ في نفسها، وأُبيِّن حالَ من ذممتُ طريقه في الحديث بظهور كذبه فيه، أو اتِّهامه به، أو خُروجه عن جملة أهل الحديث للجهل به والذهاب عنه، فمن كان عندي ظاهر الأمر منهم لم أخرِّجه فيما صنّفتُ من حديثي، وأن أثبِّتَ أسامي مَن كتبتُ عنه في صغري إملاءً بخطّي في سنة ثلاث وثمانين ومئتين وأنا يومئذ ابن ست سنين، وضبطتُه ضبط مثلي من حيثُ يُدرِكه المتأمِّلُ له من خطِّي ذلك، على أني لم أخرِّج من هذه الكتابة شيئاً فيما صنّفتُ من السنين وأحاديث الشيوخ». ثم ساق التراجم على ترتيب المعجم.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد زياد منصور بمكتبة العلوم والحِكَم في المدينة المنوَّرة عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م، في مجلَّدين.

٧ ـ **معجم ابن المُقْرِي**: أبي بكر، محمد بن إبراهيم بن علي الأصبهاني (المتوفى سنة ٣٨١ هـ).

يقول: «طفتُ الشرقَ والغربَ أربع مرَّاتٍ، وقال: دخلتُ بيت المَقْدِسَ عشر مرَّاتٍ، وحججتُ أربع حجّات، وأقمتُ بمكّة خمسة وعشرين شهراً»(١).

جَمَع فيه ابنُ المقري في أسماء المحدِّثين الذين سمع منهم بالحجاز، ومكَّة، والمدينة، ومصر، والشَّام، والعراق وغير ذلك. وأخرج عن كلّ شيخٍ حديثاً أو أكثر، ورَتَّبهم على حروف المعجم. وبدأ بالمحمّدين، ويذكر اسمَ الشَّيخ ونسبه ونسبته ومكانَ ـ أو أماكن ـ لقائه بهم، ثم يسوق من طريقه حديثاً.

حقَّقه محمد بن صالح الفلاح، كرسالة دكتوراة من الجامعة الإسلامية في المدينة المنوَّرة عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٦/ ٤٠٠).

٨ ـ **معجم الشيوخ**: لابن جُميْع الغساني، أبي الحسين أحمد بن محمد، (المتوفى سنة ٤٠٢ هـ).

أخرج فيه عن (٣٨٧) شيخاً، رَتَّبهم علىٰ حروف المعجم، وبدأ بمن اسمُه «**محمد**» تبرُّكاً، وروىٰ عن كل شيخ حديثاً أو حكايةً.

طُبع بتحقيق الأستاذ عمر عبد السلام التَّدْمُري بمؤسَّسة الرسالة في بيروت عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (٥٥٠) صفحة، ومعه: «المنتقىٰ» لابن سَنَد (المتوفى سنة ٧٩٢ هـ).

٩ ـ **معجم شيوخ الحاكم النَّيسابوري**: أبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ) صاحب «المستدرك علىٰ الصحيحين».

قال ابن خلِّكان: «سمع الحديثَ من جماعةٍ لا يُحصَوْن كثرةً، فإنّ معجم شيوخه يقرب من ألفَيْ رجلٍ»[١]، وهو مخطوطٌ.

١٠ ـ **معجم أبي نُعَيْم الأصبهاني**: أحمد بن عبد الله بن أحمد (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

وله معجمان: واحدٌ عمله لنفسه، وآخرُ جَمَعَهُ جمال الدين أبو بكر، حمد بن يوسف بن موسىٰ بن مَسْدِي (المتوفى سنة ٦٦٣ هـ)، وهو مخطوطٌ[٢].

١١ ـ **المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصَّدفي**: الحسين بن محمد بن فِيّرَة، المعروف بابن سُكَّرة الأندلسي (المتوفى سنة ٥١٤ هـ).

جمعه له أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن الأبّار (المتوفى سنة ٦٥٨ هـ).

طُبع قديماً بتحقيق فرنسيسكوس كوديرا بمجريط عام ١٣٠٣ هـ ـ ١٨٨٥ م في (٣٦٨) صفحة.

١٢ ـ **معجم أسامي مشايخ أبي علي الحدَّاد الأصفهاني**: الحسن بن أحمد بن الحسن (المتوفى سنة ٥١٥ هـ).

---

(١) وفيات الأعيان: (٤/ ٢٨٠).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٥٣٣).

وقد جَمَع فيه أسماءَ الشيوخ الذين سمع منهم بأصبهان وغيرها، وأخرج عن كلّ شيخٍ حديثاً أو أكثر، ورَتَّبهم على حروف المعجم، وهو مخطوطٌ.

١٣ ـ **المعجم الكبير**: لأبي عبد الله، محمد بن عبد الواحد بن محمد الدَّقّاق الأصبهاني (المتوفى سنة ٥١٦ هـ).

طُبع بتحقيق الشريف حاتم بن عارف العَوْني بمكتبة الرُّشد في الرياض عام ١٤١٨ هـ، ومعه: «مشيخة أبي الطاهر بن أبي الصقر» (المتوفى سنة ٤٧٦ هـ)، و«مجلس من إملاء الدقّاق».

١٤ ـ **مشيخة أبي عبد الله الرَّازي**: محمد بن أحمد بن إبراهيم، المعروف بابن الحطَّاب المصري (المتوفى سنة ٥٢٥ هـ).

طُبعت بتحقيق الشريف حاتم بن عارف العَوْني بدار الهجرة في الرياض عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م في (٤٠٦) صفحة.

١٥ ـ **فهرس ابن عطية**: أبي محمد، عبد الحقّ بن أبي بكر غالب الغَرْناطي (المتوفى سنة ٥٤١ هـ).

بدأ بذكر أسماء شيوخه الذين اتَّصل بهم وأخذ عنهم والذين أجازوه، ولم يُراعِ في ذكرهم أيَّ ترتيبٍ، وجملة الشيوخ الذين ترجم لهم ثلاثون شيخاً، وطريقتُه في الترجمة لشيوخه أن يعطي عنهم صورةً واضحةً لحياتهم العلمية كاتصالهم بالشيوخ وطلبهم للإجازة والكتب التي درسوها، أو يذكرَ بعضَ الوقائع التي وقعت لهم مع بعض العلماء، وقد يتطرَّق أحياناً إلى حياتهم الشخصية والاجتماعية، ويذكر سنةَ ولادتهم ووفاتهم، ثم يبدأ في سرد الكتب التي رواها عنهم سماعاً أو قراءةً أو مناولةً أو إجازةً، ويذكر أحياناً المكانَ والزمانَ، ويذكر سلسلةَ السند لبعض الكتب المروية إلى مؤلِّفيها.

طُبع بدار الكتب المصرية عام ١٣٧٥ هـ، وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد أبو الأجفان، ومحمد الزاهي في دار الغرب الإسلامي بيروت عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م في (١٩٠) صفحة.

١٦ ـ **الغُنْيَة**: فهرسة شيوخ القاضي عِياض أبي الفضل، عياض بن موسىٰ اليَحْصبي الأندلسي المالكي (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ).

افتتح فهرستَه بمقدِّمةٍ مختصرةٍ بَيَّن فيها الدافع إلى تأليفها، ثم شرع في ذكر أسماء شيوخه مبتدئاً بمن اسمه (محمد)، وبعد انتهائه من تراجم شيوخه المحمدين انتقل إلى ما تبقَّى من شيوخه الباقين، مرتِّباً أسماءَهم على الحروف الهجائية، وعددُ الشيوخ الذين ذكرهم ثمانية وتسعون شيخاً، وطريقته في الترجمة أنه يذكر اسمَ الشيخ ونسبَه ولقبَه، وشيئاً من أخباره ومناقبه، ثم يصرِّح بأسماء الكتب والنصوص التي رواها عنهم سماعاً أو قراءةً أو مناولةً أو إجازةً، ثم يختم الترجمةَ بحديثٍ أو أثرٍ أو فائدةٍ حديثيةٍ أو لُغَويةٍ أو غير ذلك مروية عن الشيخ صاحب الترجَمة.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد عبد الكريم، بالدار العربية للكتاب، في تونس عام ١٣٩٨ هـ. وطُبع بتحقيق ماهر زهير جَرَّار بدار الغرب الإسلامي في بيروت عام ١٤٠٢ هـ.

١٧ ـ **التحبير في المعجم الكبير**: لأبي سَعْد، عبد الكريم بن محمد بن أبي المُظفّر السَّمْعاني منصور (المتوفى سنة ٥٦٢ هـ).

ذكر فيه أسماء (١١٩٣) شيخاً حسب المطبوعة، على حروف المعجم، يُفَصِّل في ترجمة الشيخ: فيذكر اسمَه ونسبَه وشيوخَه ومسموعَه، وما قرأ على كل واحدٍ.

طُبع بتحقيق الأستاذة منيرة ناجي سالم بمطبعة الإرشاد في بغداد عام ١٣٩٥هـ.

١٨ ـ **معجم شيوخ ابن عساكر**: الحافظ أبي القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله (المتوفى سنة ٥٧١ هـ).

رَتَّب في معجمه أسماء شيوخه على حروف المعجم، وعددهم (١٣٠٠) بالسَّماع، و(٤٦) أنشدوه، و(٢٩٠) بالإجازة، وأفرد النساء في «معجم النسوان».

طُبع بتحقيق الأستاذ طلال بن سعود الدَعْجَاني من مكة المكَرّمَة، وحقّقته الأستاذة وفاء تقي الدين من دمشق.

وحقَّقه أيضاً عبد الله بن عبد الرحمٰن الشريف كرسالة للماجستير، من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

١٩ ـ **مشيخة شَهْدَة مُسْنِدة العراق، فخر النساء**: شَهْدَة بنت أبي نصر أحمد بن الفرج الدِّينورية ثم البغدادية الإبرية (المتوفاة سنة ٥٧٤ هـ).

خَرَّجها لها أبو محمد، عبد العزيز بن محمود بن المبارك الجَنَابذي ثم البغدادي (المتوفى سنة ٦١١ هـ). ذكر فيها (٢٨) من مشايخها.

طُبعت بتحقيق الشيخ رفعت فوزي عبد المطلب، في مكتبة الخانجي بالقاهرة عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م في (١٧٨) صحفة.

٢٠ ـ فهرس ابن خير الإشبيلي: أبي بكر، محمد بن خير بن عمر الأندلسي (المتوفى سنة ٥٧٥ هـ).

ذكر فيها الكتبَ التي قرأها علىٰ شيوخه بأسانيدهم ومجموعها نحو (١٤٠٠) كتاب، رَتَّبها حسب الموضوعات، فبدأ بعلوم القرآن، فالحديث... ثم عَقَد فصلاً في آخر الكتاب فيه أسماء شيوخه الذين روىٰ عنهم العلم، أو أجازوه مُطلقاً لفظاً أو خطاً، ورَتَّبهم علىٰ المدن. قال ابن الأبّار في «تكملة الصلة» (٢/ ٥٢٣): «وهو مِنَ المشهورين بسعة الرواية والتبحُّر في علومها، وعددُ من سمع منهم، أو كتب له نيّفٌ ومئة رجلٍ، قد احتوىٰ علىٰ أسمائهم برنامَجُه الضَّخم، وهو في غاية الإفادة، لا يُعْلَم لأحدٍ من طبقته مثله».

طُبع بعناية المستشرق الإسباني فرنسيسكوس كوديرا (Franciscus Codeera) وتلميذه ج. ريبيرا ترّاغو (J.Riberatarrago) في مطبعة قومش بسَرَقُسَطة، في الأندلس، عام ١٣١١ هـ ـ ١٨٩٣ م في (٥٨٢) صفحة، وصوَّرته دارُ الآفاق الجديدة في بيروت.

٢١ ـ معجم السفر: للحافظ أبي طاهر، أحمد بن محمد بن أحمد السِّلَفي الأصبهاني نزيل الإسكندرية (المتوفى سنة ٥٧٦ هـ).

جمعه تلاميذ السِّلَفي من جُزازه وتعاليقه، وفيه شيوخُه الذين لَقِيَهم في الرحلة، وعددهم (٧٩٤) كما في المطبوعة، ولعلَّها ناقصةٌ؛ لأن المشهور عند المحدِّثين: أنهم ألفان.

طُبع بتحقيق الأستاذة بهيجة الحسيني في بغداد عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م، وطُبع بتحقيق الأستاذ شَير محمد خان، بمجمع البحوث الإسلامية في إسلام آباد بباكستان عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٦٨٤) صفحة.

وله «المشيخة البغدادية» حقَّقها الأستاذ نزار عبد اللطيف الحديثي، ومحمد جاسم حمادي، في بغداد عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

٢٢ ـ **مشيخة ابن الجَوْزي**: الحافظ أبي الفرج، عبد الرحمٰن بن علي بن محمَّد البغدادي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

وعددُ شيوخه فيه (٩٨). بدأ بالرجال، وختم بالنساء، وهُنَّ ثلاث، ومنهجه فيه: أنه جَعَل رقماً مسلسلاً لشيوخه الذين روى عنهم، ويبتدئ بذكر اسمِ ونسبِ الشيخ الذي روى عنه الحديثَ، بقراءة شيخه، أو بقراءته هو بنفسه، وأحياناً يضبط تاريخَ سماع شيخه، كما يضبط في الغالب تاريخَ روايته هو باليوم والشهر والسنة، وأحياناً يقتصر على ذكر الشهر بدون بيانٍ لليوم، ويذكر السنةَ، ثم يسوق الحديثَ بالاسناد المتصل إلى رسول الله ﷺ، ثم يذكر إخراجَ الشيخين البخاري ومسلم للحديث، أو انفراد أحدهما بإخراجه، ويبيِّن كيفية وقوع الحديث له عالياً.

ومن فوائد هذه المشيخة: أنها ذكرتْ تراجمَ بعض العلماء في القرن السادس الهجري، من أهل بغداد وبعض الوافدين عليها، إضافةً إلى روايتها للأحاديث العالية التي تتصل أسانيدها بالصحيحين أو أحدهما.

طُبعت بتحقيق الأستاذ محمد محفوظ بالشركة التونسية عام ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م في (٢٨٥) صفحة، وطبعت بدار الغرب الإسلامي في بيروت عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م في (٣٠٤) صفحة.

٢٣ ـ **مشيخة النَعَّال البغدادي**: أبي الحسن، محمد بن أنجب بن أبي عبد الله المعروف بابن الأنجب (المتوفى سنة ٦٥٩ هـ).

خَرَّجها له الحافظ رشيد الدين أبي بكر، محمد ابن الزَّكي عبد العظيم المنذري (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ). ترجم فيها لـ(٥٢) شيخاً من شيوخه، رَتَّبهم حسب وفياتهم.

طُبعت بتحقيق الأستاذ ناجي معروف، والدكتور بَشَّار عوّاد معروف بالمجمع العراقي في بغداد عام ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م في (٢٠٤) صفحة.

٢٤ ـ **برنامج شيوخ الرُّعَيْني**: أبي الحسن، علي بن محمد بن علي الإشبيلي، المعروف بابن الفخار (المتوفى سنة ٦٦٦ هـ).

سَمَّىٰ برنامجه: «الإيراد لنبذة المُستفاد من الرواية والإسناد بلقاء حَمَلَة العلم في البلاد علىٰ طريق الاختصار والاقتصاد».

طُبع بالمطبعة الهاشمية في دمشق، عام ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦١ م.

٢٥ ـ **مشيخة ابن البخاري**: أو «**المشيخة الفخرية**»: لمسند عصره فخر الدين أبي الحسن، علي بن أحمد بن عبد الواحد المَقْدِسي الصالحي (المتوفى سنة ٦٩٠ هـ).

هي تخريج أبي العباس، أحمد بن محمد بن عبد الله الظاهري (المتوفى سنة ٦٩٦ هـ). خَرَّج له فيها عن (٧١) شيخاً، منهم (٧) نسوة.

نشرها وقَدَّم لها الشيخُ محمد ناصر العَجَمي بالتصوير عن مخطوطة وزارة الأوقاف الكويتية علىٰ نفقة الصندوق الوقفي للثقافة والفكر بالكويت، عام ١٤١٧ هـ. وحقَّقها الأستاذ عوض الحازمي كرسالة دكتوراة من جامعة أم القرىٰ بمكّة المكَّرمة عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م في خمس مجلَّدات.

٢٦ ـ **برنامج التجيبي**: علم الدين، القاسم بن يوسف بن محمد البَلَنْسِي السِّبْتي (المتوفى سنة ٧٣٠ هـ).

انتقاه من رحلته المُسَمَّاه: «مستفاد الرحلة والاغتراب»، فقد ذَكَر في فاتحته: أنه اقتدى بفئةٍ من المحدِّثين؛ حيثُ إنَّ كل واحدٍ منهم أو جُلّهم ألَّف برنامجاً جَمَع فيه ما من مروياته افترق، وبين فيه ماله في دواوين العلم من الطرق، فاقتدى بآثارهم، وجمع برنامجاً يَضُمّ ما قرأه وسمعه، ثم ذكر أسماءَ الكتب التي رواها مع إثبات الأسانيد المختلفة لروايته، فبدأ بذكر الكتب المتعلِّقة بكتاب الله العزيز، ثم ذكر كتبَ الحديث المختلفة، ثم ذكر كتبَ الفقه، ثم ختم البرنامج بكتب اللغة والأدب.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الحفيظ منصور بالدار العربية للكتاب في تونس عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م في (٣٩٦) صفحة.

٢٧ ـ **مَشْيَخَة قاضي القُضاة البدر ابن جماعة**: أبي عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله الكِنانِي الحَمَوي الشافعي (المتوفى سنة ٧٣٣ هـ).

هي تخريجُ علم الدين، القاسم بن محمد البِرْزالي (المتوفى سنة ٧٣٩ هـ).

خرَّج فيه عن (٧٤) شيخاً. وقد رَتَّب المشيخةَ على حروف المعجم، فذكر اسمَ الشيخ ونسبَه، وكنيتَه ولقبَه، وذكر مكانَ وزمانَ وولادِة ووفاة الشيوخ، وأضاف إلى ذلك المكانةَ العلميةَ لشيوخه، مع بيان رحلاتهم، وذكر عدداً من شيوخهم وتلاميذهم، كما أضاف أيضاً بعض ملامح شيوخه الشخصية، كقوله مثلاً في ترجَمة شيخه: (عبد الوهَّاب بن الحسن بن محمد): «شيخ جليل فاضل، حَسَنُ السّمت، جميلُ السِّيرة، محمودُ الطريقة، اشتغل بالعلم، ولازم طريقةَ العلماء وأهلَ الدين... » الخ. ثم يورد لشيخه بعضَ مروياته متصلة الإسناد إلى رسول الله ﷺ، ثم يُشير إلى من أخرج هذه الروايةَ من أصحاب الكتب الستة وغيرهم.

طُبعت بتحقيق الأستاذ مُوفَّق بن عبد الله بن عبد القادر بدار الغرب الإسلامي في بيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في مجلَّدين.

٢٨ ـ جزء في أصحاب ابن عساكر الذين رووا لشيوخ الذهبي: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

ذكره الذهبيُّ في ترجمة الحافظ ابن عساكر فقال: «وقد روى لشيوخي نحوٌ من أربعين نفساً من أصحاب الحافظ، أفردتُ لهم جزءاً»[١].

٢٩ ـ مشيخة التَّلِّي: للذهبي أيضاً.

ذكرها الذهبي، وتلميذه الحسيني، قال الذهبي: «محمد بن أحمد بن تمام بن حسان، الشيخ العالم، المقرىء الصالح، القدوة الزاهد، بركة الوقت، أبو عبد الله، التَّلِّيّ الصالحي الخياط الحنبلي... انتقيتُ له مشيخةً فسمعها خلقٌ. توفي في ربيع الأول سنة إحدى وأربعين وسبعمئة، ودُفن بقاسيون»[٢].

وقال الحسيني: «استوعب الذهبي شيوخَه في جزء»[٣].

٣٠ ـ مشيخة الجَعْبَري: للذهبي أيضاً.

---

(١) سير أعلام النبلاء: (٢٠/ ٥٥٧).
(٢) معجم الشيوخ: ص: ٤٥٨٠٤٥٧.
(٣) ذيل العبر: (٤/ ١٢٢).

الجعبري: هو صالح بن تامر بن حامد، تاج الدين أبو محمد، الإمام القاضي، العالم الفَرَضِيّ، الجعبري الشافعي، (المتوفى سنة ٧٠٦ هـ).

قال الذهبي في ترجمته: «خرَّجتُ له مشيخةً، وكان فقيهاً إماماً، خيِّراً متواضعاً، زكيَّ النفس، صحيح النِّحلة، كيِّس الجملة»(١).

٣١ ـ مشيخة ابن الزَّرَّاد الحريري: للذهبي أيضاً.

ذكرها الذهبي في غير موضعٍ في ترجَمة شيخه ابن الزراد، فقال: «محمد بن أحمد بن أبي الهيجاء بن أبي المعالي، المسنِد العالم الرُّحَلةُ، شمسُ الدين أبو عبد الله، ابن الزراد الحريري الصالحي الحنبلي... وخرَّجتُ له جزءاً ضخماً عن مئة شيخ، رواه مرّاتٍ، وروى كتباً كباراً تفرَّد بها... مات في شوال سنة ست وعشرين وسبعمئة»(٢).

وقال في «المعجم المختص» (ص: ٢٢٤): «خَرَّجْتُ له عن مئة شيخ».

وقال في «ذيل العبر»: «خرجت له مشيخةً».

وذكرها الصَّفدي، وابن العماد نقلاً عن الذهبي، وذكر الوادي آشي: أنها «في جزأين كبيرين».

٣٢ ـ مشيخة ابن سعد: للذهبي أيضاً.

هو مُسنِد الوقت سعد الدين يحيى بن محمد بن سعد المَقْدِسي ثم الصالحي المتوفى سنة (٧٢١ هـ) بالصالحية. ذكر ابنُ حجر، والكتَّاني: أن الذهبي خرَّج له مشيخة.

٣٣ ـ المشيخة الصغرى لسُنْقُر الزَّيتي: للذهبي أيضاً.

هو علاء الدين سُنْقُر بن عبد الله الحلبي القضائي الزيني (المتوفى سنة ٧٠٦ هـ)، أحدُ شيوخ الذهبي الذين أكثر عنهم.

---

(١) معجم الشيوخ: ص: ٢٤٣.

(٢) معجم الشيوخ: ص: ٤٨٠.

قال الذهبي: «كان طويلَ الروح، فيه سكونٌ، وحياءٌ، ومروءةٌ، وكانوا يثنون عليه، وخَرَّجْتُ له مشيخةً».

وذكرها الحافظ في «الإنباء»، وذكر الكتَّاني: أنها «المشيخة الصغرى».

٣٤ ـ مشيخة عز الدين المقدسي: للذهبي.

قال الذهبي في «معجم شيوخه»: «أحمد بن العماد عبد الحميد بن عبد الهادي ابن يوسف بن محمد بن قُدَامة بن مِقْدَام، شيخنا عز الدين أبو العباس المقدسي الصالحي الحنبلي... وخرَّجتُ له مشيخةً في ثلاثة أجزاء عدم بعضها أيام قازان». توفي سنة (٧٠٠ هـ).

وذكرها في «تاريخ الإسلام» وصرح بأنَّ الذي عدم منها جزآن كما ذكرها سبطُ ابن حجر.

٣٥ ـ مشيخة علاء الدين القُوْنَوِي: للذهبي أيضاً.

هو عليُّ بن محمود بن حميد القُونَوِي الحنفي، العلامة البارع (المتوفى سنة ٧٤٩ هـ).

ذكرها الذهبيُّ في ترجَمته من «المعجم المختص» (ص: ١٧٦) فقال: «وخَرَّجْتُ له مشيخةً».

٣٦ ـ مشيخة ابن القواس: للذهبي أيضاً.

ابن القواس أحد أكابر شيوخ الذهبي الذين أكثر عنهم قراءةً وسماعاً، وهو: عمر بن عبد المنعم، أبو حفص بن القواس (المتوفى سنة ٦٩٨ هـ).

قال الذهبي في ترجمته: «خرَّجتُ له مشيخةً». وذكرها في «معجم شيوخه» (ص: ٤٠٢)، وأفاد في «تاريخ الإسلام»: أنها «مشيخة صغيرة».

وذكرها ابن العماد (في «شذرات الذهب» (٥/ ٤٤٢)) نقلاً عن «العبر».

٣٧ ـ مشيخة الكحّال: للذهبي أيضاً.

وخرّج مشيخة لزين الدين أيوب بن نعمة بن محمد النابلسي ثم الدمشقي، المعروف بالكحال (المتوفى سنة ٧٣٠ هـ). ذكرها ابن حجر[1].

---

(١) الدرر الكامنة: (١/ ٤٣٥٥).

٣٨ ـ مشيخة محمد بن يوسف الإربلي: للذهبي أيضاً.

قال الذهبي في ترجمته من «ذيل العبر»: «أبو عبد الله محمد بن يوسف بن يعقوب الإربلي ثم الدمشقي، كبير الذهبيين، ويكنى أبا الفضل أيضاً... خَرَّجْتُ له مشيخة»[١]. توفي سنة (٧٠٤ هـ).

وذكرها ابن العماد في «شذرات الذهب» (٦/ ١١) نقلاً عن «ذيل العبر».

٣٩ ـ مشيخة المطعِّم: للذهبي أيضاً.

هو مُسِندُ الوقت: شرف الدين عيسى بن عبد الرحمن بن معالي، أبو محمد الصالحي السِّمْسَار في العقار، ومطعِّم الأشجار. (المتوفى سنة ٧١٩ هـ).

خرَّج الذهبي له «مشيخةً»، كما ذكر الكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٦٣٤).

٤٠ ـ منتخب من «مشيخة القاضي ابن الخُوَيِّي» للإسعردي: للذهبي أيضاً.

قال الذهبي في ترجَمة الإمام الحافظ تقي الدين عبيد بن محمد بن عباس الإسعردي (المتوفى سنة ٦٩٢ هـ): «كتب الكثير، وبرع في التخريج، وأسماء الرجال، والعالي، والموافقة، وانتخب لجماعة. طالعتُ من عمله «مشيخة القاضي ابن الخويي»، وانتخبتُ من ذلك أشياء مفيدة»[٢].

٤١ ـ المنتقى من «مشيخة ابن عبد الدائم المقدسي» لجمال الدين الظاهري: للذهبي أيضاً.

ذكره الوادي آشي، فقال: «مشيخة زين الدين أبي العباس أحمد بن عبد الدائم ابن نعمة المقدسي، التي خرَّجها له جمالُ الدين أبو العباس أحمدُ بن عبد الله الظاهري. سمعتُ منها قطعةً على الشيخ علاء الدين أبي الحسن علي بن عبد الله بن غانم، كان انتقاها الشيخُ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عثمان الذهبي...»[٣].

٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ـ المعاجم الثلاثة: للذهبي أيضاً.

---

(١) ذيل العبر: (٤/ ١٠).

(٢) تذكرة الحفاظ: (٤/ ١٤٧٧).

(٣) برنامج الوادي آشي: ص: ٣٢٢.

أكثر الذين ترجموا للذهبي ذكروا له ثلاثَة معاجم، هي: «معجم الشيوخ الكبير» و «المعجم الصغير» (اللطيف)، و «المعجم المختص بالمحدثين».

قال الحافظُ ابن حجر: «المعجم الكبير للذهبي تخريجه لنفسه، والمعجم اللطيف له، والمعجم المختص بالمحدثين للذهبي». وذكر مثل ذلك في «الدُّرر الكامنة» (٣/ ٣٣٧).

وذكر السَّخاوي كثيراً من المعاجم والمشيخات، وذكر معاجمَ الذهبي فيها، فقال: «والذهبي في ثلاثة: كبيرٌ، ولطيفٌ، ومختصٌّ»[١]. وذكر «الكبير والمختص» في موضعين آخرين[٢].

وقال السيوطي مثل ذلك: «وله معجمٌ كبيرٌ، وصغيرٌ، ومختصٌّ بالمحدِّثين»[٣].

وكذلك ذكرها الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (٤١٧).

وثمة فريق ثانٍ من العلماء ذكروا للذهبي ثلاثة معاجم، لكنهم ذكروا «الأوسط» من بينها:

قال ابن تغري بردي: «وكتاب معجم شيوخه الكبير، والمعجم والأوسط، والمعجم المختص»[٤].

وقال سبطُ ابن حجر: «وكتاب معجم شيوخه الكبير، والمعجم الأوسط، والمعجم الصغير»[٥].

وفريقٌ ثالثٌ من العلماء الذين ذكروا للذهبي أربعة معاجم، وهم:

حاجي خليفة حيث ذكر: «المختص بمحدِّثي العصر، ومختصر معجم الشيوخ الذي اشتمل على ألف شيخ، والمعجم الكبير، والصغير»[٦].

---

(١) الإعلان بالتوبيخ: ص: ١١٩.
(٢) الإعلان بالتوبيخ: ص: ١٠٢ ـ ١١٣.
(٣) طبقات الحفاظ: ص: ٥٢٢.
(٤) المنهل الصافي: مجلد: ٣، ورقة: (٧٠/ بـ).
(٥) رونق الألفاظ: ٢ ورقة: (٣٦/ أ).
(٦) كشف الظنون: (٢/ ١٦٢٢٥).

وتابعه البغداديُّ، فذكر: «المختص في محدِّثي العصر، مختصر معجم الشيوخ، المعجم الصغير المُسَمَّى باللطيف، المعجم الكبير»[(١)].

وذكر ابنُ العماد: «معجم شيوخه الكبير، والمعجم الأوسط، والمعجم المختص»[(٢)].

والذي يترجَّح: أنَّ ذكر «المعجم الأوسط» عند ابن تغري بردي، وسبط ابن حجر، وابن العماد، وذكر «مختصر معجم الشيوخ» عند حاجي خليفة والبغدادي ـ هو وَهْمٌ لحق بهم جميعاً، سببه: أنَّ «معجم الشيوخ الكبير» صدر منه عن المؤلف نسختان: الأولى سنة (٧٢٧ هـ) وعددُ التراجم فيها (١٢٧٨) ترجمة، والثانية سنة (٧٤٥ هـ) وعددُ تراجمها (١٠٤٢) ترجمة. وهذه الأخيرة تمثِّل النسخةَ المعتمدةَ عند المؤلف بعد أن أشار بحذف أصحاب الفخر بن البخاري، فأسقط من النسخة الأولى (٢٣٦) ترجمة. والإصدار الأخير من «معجم الشيوخ» هو ما يعبِّر عنه هؤلاء باسم: «المعجم الأوسط» أو «مختصر معجم الشيوخ».

ويؤيِّد هذا القولَ ما ذكره حاجي خليفة مِن أنَّ «مختصر شيوخ الذهبي اشتمل على ألف شيخ»، وهذا على سبيل جبر الكسر، فالنسخة الأخيرة للمعجم فيها (١٠٤٢) ترجمة، وهي الإصدار الأخير للمعجم الكبير، وليست مختصراً له على التحقيق.

لذا فلا داعيَ لأن نتأول: أنَّ «الأوسط» عند ابن تغري بردي هو: «المعجم الصغير»، وعند السبط هو «المختص»، ففي ذلك تحميلٌ لكلامهما ما لا يحتمله، وكون «الصغير» و «المختص» مشهورَيْن لا يبرِّر ذلك التأويل؛ لأنهما لم يقصدا استيعابَ مصنَّفات الذهبي، ولا اشترطا ذلك، وإلا فماذا نقول فيمن ذكر للذهبي «المعجم الكبير» فقط، وفيهم كبار تلامذته: الحسيني، والصفدي؟!

وبهذا يَتّضح لنا: أنَّ للذهبي ثلاثة معاجم، هي: معجم الشيوخ الكبير، والمعجم الصغير أو (اللطيف)، والمعجم المختص بالمحدِّثين.

---

(١) هدية العارفين: (٢/ ١٥٤ ـ ١٥٥).

(٢) شذرات الذهب: (٦/ ١٥٦).

ويؤيِّد رأيَنا ما بسطناه قبل قليل، وما ذكره التاج السُّبكي ـ تلميذ الذهبي وخِرِّيجه ـ وابن حجر وهو المُعجَب بالذهبي، والمهتمّ بتصانيفه قراءةً وتذييلاً واستدراكاً، وكذلك ما نَصَّ عليه السخاوي والسُّيوطي والشَّوكاني والكتاني.

المعجم الكبير:

يُوَجد من هذا المعجم نسختان: إحداهما بدار الكتب المصرية، والثانية بـ: «إستنبول» في مكتبة أحمد الثالث.

١ ـ النسخة التركية تقع في مجلَّدين، نُقلت من نسخة المؤلِّف التي أنهاها في صفر سنة (٧٢٧ هـ) وعددُ التراجم فيها يبلغ (١٢٧٨) ترجمةً.

٢ ـ النسخة الثانية «المصرية» كُتبت في سنة (٧٤٥ هـ)، حيثُ قال ناسخها في آخرها: «تَمَّ الكتاب بحمد الله وعونه في ضاحي الأحد ثامن جمادى الآخرة سنة خمس وأربعين وسبعمئة...»[١].

وعلى الرغم من تأخّر كتابة هذه النسخة عن تاريخ كتابة الأصل الذي نُقلت عنه النسخة التركية، فإنها تعتبر أهَمَّ وأعلى قيمةً. نظراً إلى أنَّ المؤلِّف أدخل على هذا الأصل الثاني من «معجمه الكبير» تغييراتٍ هامةً، فهي تمثِّل «آخر نشرة للمعجم من المؤلف». وقد قُرِئت عليه في مجالس متعدّدة آخرها يوم السبت (٢٤) رمضان من سنة (٧٤٥ هـ)، أي التراجم في هذه النسخة لا تُفسَّر إلا بما ذكره عبد الله الزرندي فيما كتبه في نهاية الكتاب حيث قال: «قرأتُ جميع هذا المعجم على مؤلِّفه... الذهبي أبقاه الله تعالى في مجالس آخرها يوم السبت رابع وعشرين شهر رمضان المعظم سنة خمس وأربعين وسبعمئة. وقُوبل بأصل المخرِّج (يعني: الذهبي)، وأشار بإسقاط جماعةٍ من المكتوبين على حواشي الأصل من أصحاب ابن البخاري، فلم يكتبوا هنا... وكتب عبد الله بن أحمد بن يوسف الزرندي، مصلياً على محمد وآله ومسلِّماً»[٢].

وهكذا فإنَّ الذهبي عندما وضع معجمه سنة (٧٢٧ هـ) ضمَّنه تراجم أصحاب

---

(١) معجم الشيوخ: ص: ٦٨٩.

(٢) معجم الشيوخ: ص: ٦٨٩.

الفخر بن البخاري، ثم بدا له أن ينقِّح كتابه وينشره نشرةً ثانيةً، فأسقط (٢٣٦) ترجمة، فأصبح عددُ تراجم النسخة الأخيرة (١٠٤٢) ترجمةً.

وهذا يفسِّر لنا قولُ كثيرين ممن ترجموا للذهبي؛ حيث أشاروا إلى أنَّ معجم شيوخه يَضُمّ (١٣٠٠) شيخاً، وبعضهم يقول (١٠٠٠) شيخ، فالفريق الأول عَنَى النسخةَ الأولى التي صدرت سنة (٧٢٧ هـ)، بينما عنى الفريقُ الثاني النسخةَ الأخيرة التي قُرئت على المؤلِّف سنة (٧٤٥ هـ). والله أعلم.

هذا؛ وقد بقي الذهبيُّ على صلةٍ مستمرّةٍ بهذا المعجم يحذف ويزيد، ويعدِّل ويدقِّق، ويصوِّب ويحقِّق، حتى سنة (٧٤٥ هـ)، كما يَدُلُّ عليه كلامنا السابق، وتَدُلُّ عليه بعض الإشارات والإضافات في أثناء بعض التراجم، نحو قوله في ترجمة شيخه ورفيقه ومعلِّمه علم الدين البِرْزالي: «. . . فالله يُلهمه رشده، ويَمُدّ في عمره، سمعت منه في سنة أربع وتسعين وستمئة، توفي بخليص في ثالث ذي الحجة سنة تسع وثلاثين وسبعمئة»[1]. فقوله: «ويمدّ في عمره»، ثم قوله: «توفي بخليص. . .»؛ يَدُلُّ على أنه أضاف العبارة الأخيرة فيما بعد، بعدما توفي شيخه.

وقد اشتمل معجمَ الذهبي على أشياخه بالسماع والإجازة مخلوطين، إلا أنه لم يستوعبهم كما أشار في خطبته[2]. رَتَّبه الذهبيُّ على حروف المعجم، وابتدأ بـ: «الأحمدين» في حرف الألف، وبـ: «عبد الله» في حرف العين، لكنه لم يبدأ بـ: «المحمدين» في حرف الميم.

وعناصر الترجمة تتناول ـ على الأغلب ـ اسم المترجَم له، ونسبه، ونسبته، ووظيفته، وعمله، وعلمه، والعلوم التي جوَّدها، وذِكْرَ بعض أشياخه، وتاريخ ولادته ووفاته، والحُكم على سيرته وعدالته. ويسوق ـ غالباً ـ حديثاً أو روايةً عنه بسنده، وقد يُورد بعضَ الكتب والأجزاء التي سمعها منه أو قرأها عليه.

طُبع هذا المعجمُ بتحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة في دار الصِّدّيق بالطائف (السعودية) عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في مجلَّدين: الأول يقع في (٤٤٢)

---

(١) معجم الشيوخ: ص: ٤٣٦.
(٢) معجم الشيوخ: ص: ١٣.

صفحة، والثاني في (٤٢٩) صفحة. وصنع للكتاب فهارسُ علميةً نافعةً. كما طُبع بتحقيق الدكتورة روحية عبد الرحمن السيوفي في مجلَّدٍ كبيرٍ، يقع في (٧٣٤) صفحة.

المعجم الصغير (اللطيف):

ذكره بعضهم باسم «المعجم الصغير»، وسَمَّاه آخرون «اللطيف» للطافة حجمه، فقد ذكر الكتاني: أنه «في كُرَّاسَين، افتتحه بالرواية عن ابن النعمة المَقْدِسي بسماعه عليه سنة ٦٩٤ هـ. وكلما أورد حديثاً عَقَّبه بحكمه ورُتبته»[١].

طُبع بتحقيق الأستاذ جاسم سليمان الدوسري في الكويت عام ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

المعجم المختصّ بالمحدِّثين:

ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ» فقال: «وقد كنتُ أَلَّفْتُ معجماً لي يختصُّ بمن طلب هذا الشأن من شيوخي ورفاقي، فاستوعبتُ مَنْ له أدنى عملٍ، وبيَّنتُ أحوالهم»[٢].

وهذا الكتابُ ليس معجماً لشيوخ الذهبي، بل هو - كما يقول مؤلِّفُه -: «معجمٌ مختصٌ بذكر مَن جالستُه من المحدِّثين، أو أجاز لي مروياته من طلبة الحديث»[٣]. فهو موضوعٌ لترجمة طلبة العلم والحديث النبوي في عصر الذهبي، حيثُ ذكر فيه حتى صغار الطلبة آنذاك.

يحتوي هذا المعجمُ على مقدِّمةٍ صغيرةٍ، و (٣٩٤) ترجمة، وخاتمة في ثلاثة أسطر قال فيها: «آخر المعجم المختص. قال مؤلفه: خرَّجته في سنة (٧٣١ هـ)، وأنا معتذرٌ مستغفرٌ من الثناء والذمِّ، عارفٌ بالتقصير، غفر الله لِلْكلّ بمنِّه، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم تسليماً كثيراً»[٤].

---

(١) فهرس الفهارس: (٢/ ٦١٦).

(٢) تذكرة الحفاظ: (٤/ ١٥٠٠).

(٣) المعجم المختص: ص: ٥.

(٤) المعجم المختص: ص: ٣١٠.

فهو قد فرغ من تأليفه سنة (٧٣١ هـ)، لكنه ـ وهذه عادة طيبة منه ـ كان يعود إليه، ويعمل فيه النظرَ، ويزيد في بعض التراجم مما له أهميةٌ، ومن أمثلة ذلك ما جاء في ترجمة (محمد بن علي بن أيبك السَّروجي): «وُلد سنة أربع عشرة وسبعِ مئة، وطلب الحديث بعد الثلاثين ـ أي: وسبعمئة ـ. . . ولئن لازم العلمَ والطاعةَ ليسودَنَّ. سمع منه المِزِّي والبِرْزالي. توفي غريباً بحلب عن ثلاثين سنة ـ وتأسَّف المحدِّثون على حفظه وذكائه ـ في ثامن ربيع الأول سنة أربع وأربعين؛ أي: وسبعمئة». وتأريخ هذه الوفاة كان بعد فراغه من تأليف «هذا المعجم» بثلاث عشرة سنة على الأقَلِّ»[1].

رَتَّبه مؤلِّفُه على حروف المعجم، فابتدأ بالأسماء، ثم أتبعها الكُنى بعد ذلك، وعمل فيه الإحالات الكثيرة، فترجم ـ مثلاً ـ البرزالي في حرف الباء، وقال في حرف القاف: «القاسم بن محمد: هو البِرْزالي الحافظ، مَرَّ في الباء»[2]. وبعكس ذلك عندما ترجم ابنَ كثير: فترجمه في حرف الهمزة، وقال في حرف الكاف: «ابن كثير: إسماعيل بن عمر، مَرَّ»[3].

وقد اختلفت الترجماتُ طولاً، وقِصَراً، بحسب أهمية المترجَم ومكانته في علم الحديث واشتهاره آنذاك، فبعضُها جاء وافياً، ومنها ما جاء في بضعةِ أسطرٍ. وعناصر الترجمة تشبه مثيلتها في «معجم الشيوخ الكبير».

والمعجم المختص احتلَّ مكانةً مرموقةً عند العلماء المَعْنيِّين بالتراجم، فاعُتبر مصدراً هامّاً في ذلك، بل ربما انفرد ببعض التراجم دون غيره من الكتب في هذا المجال. ولا أدَلّ على أهميته من كثرة الناقلين عنه، فنقل عنه الحسينيُّ في «ذيل التذكرة»، والسُّبكي في «الطبقات الكبرى»، وابنُ رافع في «الوفيات»، وابنُ رجب في «ذيل طبقات الحنابلة»، وابنُ قاضي شهبة في «طبقات الشافعية»، وابنُ حجر في «الدُّرَر الكامنة» فأكثر عنه حتى نقل زيادة على (٩٢) ترجمةً، وفي «إنباه الغمر»،

(١) المعجم المختص: ص: ٢٤٤.
(٢) المعجم المختص: ص: ٧٧ ـ ١٩٤.
(٣) المعجم المختص: ص: ٧٤ ـ ١٩٨.

وابنُ فهد في «لحظ الألحاظ»، والسيوطيُّ في «ذيل التذكرة»، وابنُ العماد في «الشذرات» كثيراً. وغيرُ هؤلاء.

وقد قرأه على مؤلِّفه جملةٌ من العلماء.

طُبع الكتاب بتحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة في مكتبة الصّدّيق بالطائف (السعودية) عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٣٦٠) صفحة.

ولابن قاضي شبهة (المتوفى سنة ٨٥١ هـ) منتقى منه، اسمه: «منتقى المعجم المختص».

٤٥ ـ معجم شيوخ ابن البالسي: للذهبي أيضاً.

هو العالم المسنِد الثقة محمد بن علي بن محمد، عماد الدين أبو المعالي ابن البالسي الدمشقي الشروطي (المتوفى سنة ٧١١ هـ).

قال الذهبي في ترجمته: «وجمعتُ له معجماً نفيساً، سمعه منه جماعة»[١]. وقال في موضع آخر: «خرَّجتُ له معجماً كبيراً»[٢].

وذكره ابنُ حجر، وسبطه، وابن العماد نقلاً عن «ذيل العبر»[٣].

٤٦ ـ معجم شيوخ ابن حبيب: للذهبي أيضاً.

ذكره الذهبي في ترجمة شيخه هذا، فقال: «عمر بن حسن بن عمر بن حبيب، المحدِّث العالم الأجلّ، زين الدين، أبو حفص الدمشقي، أحد الرِّفاق. . . . وقد خرَّجتُ له معجماً كبيراً مليحاً فيه عن أزيد من خمسمئة شيخ. بلغنا موته بمَرَاغة سنة ست وعشرين وسبعمئة».

وقال في ترجمته من «المعجم المختص»: «خَرَّجْتُ له معجماً عن أزيد من خمسمئة شيخ بالسماع. . . وعاونني على معجمه وتفضَّل».

---

(١) معجم الشيوخ: ص: ٥٤٠.
(٢) ذيل العبر: (٤/ ٢٩).
(٣) الدرر الكامنة: (٤/ ٨٣).

وقال في ترجمته من «التذكرة»: «خرَّجتُ له معجماً عن أزيد من خمسمئة نفس»[1].

وذكره الكتاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٣٥٧).

٤٧ ـ معجم شيوخ علاء الدين ابن العَطَّار: للذهبي أيضاً.

هو عليُّ بن إبراهيم بن داود، علاءُ الدين أبو الحسن بن العَطَّار الدمشقي الشافعي، أخو الذهبي لأمه من الرضاعة.

قال الذهبي: «خرَّجْتُ له معجماً في مجلَّدٍ». ذكر ذلك في عِدّة مواضع من كتبه[2].

٤٨ ـ المعجم العلي للقاضي الحنبلي: للذهبي أيضاً.

خَرَّج الذهبيُّ معجماً لشيخه قاضي القضاة تقي الدين أبي الفضل سليمان بن حمزة المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي (المتوفى سنة ٧١٥ هـ).

ذكره ابن حجر، وقال: إنه في جزءين[3].

٤٩ ـ المنتقى من معجم ابن مُسْدي: للذهبي أيضاً.

هو الحافظ العلامة أبو بكر محمد بن يوسف بن موسى الأندلسي الغرناطي (المتوفى سنة ٦٦٣ هـ). قال الذهبي في ترجمته: «... وعملَ معجماً في ثلاث مجلَّدات كبار، رأيتُه، وطالعتُه، وعلَّقتُ منه كراريس»[4].

٥٠ ـ المنتقى من معجم الحافظ المنذري: للذهبي أيضاً.

المنذري: هو الإمام الحافظ الثَّبْت شيخ الإسلام زكي الدين عبد العظيم بن عبد القويّ المنذري (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ).

قال الكتَّاني في ترجمته: «وعمل معجَمه في مجلَّدين، واختصر صحيح مسلم

---

(١) معجم الشيوخ: ص: ٣٩٩.
(٢) معجم الشيوخ: ص: ٣٥٢.
(٣) المجمع المؤسس: الورقة: ١٣٦ ـ ١٣٧.
(٤) تذكرة الحفاظ: (٤/ ١٤٤٩).

وسنن أبي داود، وله كتاب الترغيب والترهيب. . . معجمه انتقى الحافظ الذهبي منه جزءاً»[1].

٥١ ـ المنتقى من معجم يوسف بن خليل الدمشقي: للذهبي أيضاً.

هو الإمام الحافظ الرحَّال يوسف بن خليل بن قراجا الدمشقي الأدمي (المتوفى سنة ٦٤٨ هـ)، جمع لنفسه معجماً عن نحو خمسمئة شيخ.

قال الذهبي: «ومشيخته نحو الخمسمئة، سمعتها من أصحابه»[2]. وقال في موضع آخر: «وشيوخه نحو خمسمئة نفس في ثلاثة أجزاء، سمعتُها من صاحبه أحمد بن محمد الحافظ»[3].

انتقى الذهبي من هذا المعجم جزءاً سمعه الحافظُ ابن حجر على حفيد الذهبي محمد بن عبد الرحمن (المتوفى سنة ٨٠٣ هـ)، وعلى سبط الذهبي عبد القادر بن محمد (المتوفى سنة ٨٠٣ هـ) أيضاً. وقال ابن حجر في «المجمع المؤسَّس» ذاكراً مسموعاته: «وجزءاً فيه منتقى من معجم يوسف بن خليل انتقاء الذهبي. . .».

٥٢ ـ برنامج الوادي آشي: للمحدِّث أبي عبد الله، محمد بن جابر بن محمد القَيْسِي التونسي المالكي (المتوفى سنة ٧٤٩ هـ).

خَرَّجه لنفسه، وذكر فيه تراجم (٢٧٨) شيخاً، وجعله في جزأين: (الأول) لشيوخه، دون ترتيب أسمائهم، و(الثاني) لمرويّاته من الكتب وعددها (٢٣٥) كتاباً، على المواضع، بدأ بالقرآن وعلومه، ثم الحديث. . .

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد محفوظ بدار الغرب الإسلامي في بيروت عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م في (٥٧٤) صفحة. وطُبع بتحقيق محمد الحبيب الهيلة بمركز البحث العلمي بجامعة أمِّ القرىٰ في مكة المكرمة عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م في (٦٠٤) صفحة.

٥٣ ـ معجم شيوخ التاج السُّبْكي: أبي نصر، عبد الوهَّاب بن علي بن

---

(١) معجم الشيوخ: ص: ٣٥٢.
(٢) سير أعلام النبلاء: (٢٣/ ١٥٢).
(٣) تذكرة الحفاظ: (٤/ ١٤١٠).

عبد الكافي الشافعي (المتوفى سنة ٧٧١ هـ). خَرَّجه له: محمد بن يحيىٰ بن محمد بن سَعْد المَقدِسي (المتوفى سنة ٧٥٩ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ الحسن بن محمد بن علي أيت بلعيد في المغرب عام ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م.

٥٤ ـ مشيخة زين الدين بن حُسَين المَرَاغِي: قاضي طَيْبَة أبي بكر بن الحسين بن عمر العثماني الأموي المراغي المصري (المتوفى سنة ٨١٦ هـ).

تخريج الجمال أبي البركات، محمد بن موسىٰ بن علي المرَّاكشي المَكّي (المتوفى سنة ٨٢٣ هـ).

طُبعت بتحقيق الأستاذ محمد صالح بن عبد العزيز المراد بمركز البحث العلمي في جامعة أم القُرىٰ بمكة المكرّمة عام ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م.

٥٥ ـ تلخيص ثَبَت البرهان الحلبي: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

لَخَّصه في رحلته إلى حلب سنة (٨٣٦ هـ).

٥٦ ـ جزءٌ من المشيخة الفخرية: لابن حجر أيضاً.

التقط الحافظُ هذا الجزءَ، وفيه أزيد من ثمانين حديثاً من العوالي، فيها سِتّة أحاديث موافقات وباقيها أبدال. وقرأه على الإمام العلامة الفيروزآبادي في ربيع الأول سنة (٨٠٠ هـ) بـ: «زبيد».

٥٧ ـ فهرس ابن البُلْقَيِني: لابن حجر أيضاً.

ابن البلقيني هو: عبد الرحمن بن عمر البلقيني، استجاز له الحافظُ أبو العباس بن حجّي من جماعةٍ كابن أميلة، وابن كثير، والصلاح ابن أبي عمر، أخرج له عنهم ابن حجر «فهرساً بالكتب المشهورة»، فكان يحدِّث بها[1].

٥٨ ـ فهرسة مستعجل وعلالة متحمل[2]: لابن حجر أيضاً.

---

(١) فهرس الفهارس: (٢/ ٧٣١ ـ ٧٣٢).

(٢) فهرس الفهارس: (٢/ ٩٣٠).

٥٩ ـ المجمع المؤسَّس للمعجم المفهرس: لابن حجر أيضاً.

اعتنى فيه بجمع أسامي شيوخه، وتدوين أخبارهم، وقد أشار الحافظُ في مقدمة معجمه إلى محتواه والغاية منه، وأبانَ عن منهجه في تنظيمه وتبويبه؛ فقال: «... أمَّا بعد: فإنَّ كثيراً مِن سَلَف المحدِّثين اعتنوا بجمع أسامي شيوخهم وتدوين أخبارهم، فتغايرت مقاصُدهم في الترتيب، فرأيتُ أن أحذو حَذْوَهم، وأسير تِلْوَهم؛ لأتذكَّر عهدهم، وأجدِّد لهم الرحمة بعدهم، فجمعتُ أسامي شيوخي على المعجم مرتِّباً، وقسمتُهم على قسمين مهذِّباً:

فالأول: مَن حملتُ عنه على طريق الرواية.

والثاني: مَن أخذتُ عنه شيئاً في المذاكرة من الأقران ونحوهم.

وقد قسمتُهم من حيث العوالي إلى خمس مراتب». وهذه المراتب هي:

الأولى: مَن حَدَّثه عن مثل أبي الحسن الواني والقاسم ابن عساكر وأبي العباس ابن الشحنة، ونحوهم. وعلامتهم: (ط)، إشارةً إلى أنهم الطبقة الأولى.

الثانية: مَن حَدَّثه عن أصحاب «السِّلَفِي» وأصحاب «شهدة» بالسَّماع، وبإجازة واحدةٍ خاصَّةٍ، وعلامتهم: (طب).

الثالثة: من حدَّثه عن أصحاب ابن عبد الدايم، والنجيب، وابن عَلَّاق، ونحوهم، وعلامتهم: (طس)، إشارةً إلى أنهم الطبقة الوسطىٰ.

الرابعة: من حدَّثه عن أصحاب الفخر ابن البخاري، وابن القواس، والأبرقوهي، ونحوهم، ممن كان يمكنه الأخذُ عنهم ولو بالإجازة، وقد حصلتُ له عن أكثرهم، لكن بطريق العموم. وعلامتهم (طص)، إشارةً إلى أنهم الطبقة الصغرى.

الخامسة: مَن أشار إليه ممن أخذ عنه في المذاكرة شيئاً ما لغرض، أو نوعاً من العلم، أم إنشاداً أو فائدةً، أو من ليس عنده إلا الإجازة، أو الشيء اليسير بالسماع من أهل الطبقة الخامسة؛ من غير استيعابٍ لهم.

وهم جُلّ أهل القسم الثاني الذي أفرده في هذا الكتاب، وترك العلامة لهم. ولم يدخل في القسم الأول أحداً ممن أجازه عامّاً.

وأشار إلى أنه ذكر في ترجَمة كلٍّ منهم جميع مسموعه عليه، وإن لم يستوعبه في بعضهم. وهذا يُشير إلى أنه قد جمع في «معجمه» تراجمَ مَن أخذ عنهم سواء كانوا من أشياخه أو رفاقه وأقرانهم ونحوهم، مسنداً مسموعه عنهم إليهم.

وإن زادَ فضلاً في «معرفة الشيوخ الذين أجازوا عموماً، وفي إجازاتهم بعض خصوصٍ، كقيد البلد ونحوها؛ لتستفاد ترجماتهم»، مُشيراً إلى أنه ليس من أصل موضوع الكتاب، وإنما هو زائدٌ عليه، لعدم اعتداده بالرواية والإجازة العامة.

ومع ترتيبه على حروف الهجاء فإنه يسوق أولاً تراجم الرجال، وبعد أن يفرغ منهم في ذاك الحرف يتبعهم بتراجم النساء. كما أنه قَدَّم في حرف الميم مَن اسمُه واسم أبيه وجدّه (محمد) تبرُّكاً، وفي ذلك يقول: «ذكر من اسمه محمد، وكذا أبوه وجدّه؛ تبرُّكاً بالاسم الشريف»[1].

وقد ابتدأ الحافظُ تأليفَ معجمه «بعدن» سنة (٨٠٦ هـ)، وفرغ منه سنة (٨٢٩ هـ)، ولكنه كان يعود إليه منقِّحاً ومعدِّلاً، ومضيفاً، في أحايين كثيرة؛ حيث أرَّخ فيه وفيات البعض بسنوات متأخرة عن (٨٢٩ هـ)، فمثلاً: أرَّخ وفاة الكلوتاتي بسنة (٨٣٥ هـ)، وسِبْط ابن العَجَمي وغيره بسنة (٨٤١ هـ)، وابن خطيب الناصرية بسنة (٨٤٣ هـ) وغير ذلك.

طُبع الكتاب بتحقيق الدكتور يوسف المرعشلي في دار المعرفة ببيروت عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م في مجلَّدين.

٦٠ ـ **المشيخة الباسمة للقبَّاني وفاطمة**: لابن حجر أيضاً.

خرَّج فيها أسماءَ شيوخ زين الدين عبد الرحمن بن عمر القبَّاني، ثم المَقْدِسي الحنبلي (المتوفى سنة ٨٣٨ هـ)، بالسماع والإجازة، وتراجمهم، وما سمع منهم من المرويات. وأضاف إلى ذلك بيان مرويات الشيوخ الذين أجازوا للمسندة المعمَّرة فاطمة بنت صلاح الدين خليل بن أحمد بن محمد بن أبي الفتح الكناني المَقْدِسي العسقلاني (المتوفاة سنة ٨٣٣ هـ)؛ لأنها شاركت القبانيَّ المذكور في الكثير منهم.

---

(١) انظر: «ابن حجر العسقلاني مؤرخاً: للدكتور محمد كمال الدين عز الدين»: ص: ٢٩٩ ـ ٣٠٢.

ورَتَّب الأسماء على حروف المعجم، ثم ذَيَّل بفصل في الإشارة إلى المرويات التي تُستفاد من التراجم التي أوردها. فرغ منها سنة (٨٣٧ هـ)، وتقع هذه المشيخةُ في (٣٠) ورقة. وجملة ما في هذه المشيخة (١٦٦) شيخاً.

طُبعت المشيخة الباسمة، بتحقيق الدكتور محمد مطيع الحافظ في دار الفرفور بدمشق.

٦١ ـ مشيخة البرهان الحلبي: لابن حجر أيضاً.

البرهان الحلبي هو: برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن خليل (المتوفى سنة ٨٤١ هـ)، الشيخ الإمام الحافظ، شيخ الحديث بالبلاد الحلبية بلا مدافع. رَحَل وطَوَّف وأخذ عن الأعيان. مشايخه في الحديث نحو المئتين، ومن روى عنه شيئاً من الشعر دون الحديث بضع وثلاثون، وفي العلوم غير الحديث نحو الثلاثين. وقد جَمَع الكلَّ الحافظُ ابن حجر في هذه المشيخة في مجلَّدَةٍ[١].

وابن حجر من كبار من أخذ عن البرهان، وقد امتحنه الحافظُ مرّةً، فأدخل عليه شيخاً في حديثٍ مسلسلٍ؛ رامَ بذلك اختباره، فتنبَّه البرهان لذلك، وقال لبعض خواصه: «إنَّ هذا الرجل ـ يعني ابن حجر ـ لم يلقني إلاَّ وقد صرت نصف رجل»[٢]!!

٦٢ ـ مشيخة ابن الكويك الذين أجازوا له: لابن حجر أيضاً.

ابن الكُوَيْك هو: محمد بن محمد بن عبد اللطيف بن أحمد بن محمود، المعروف «بابن الكويك» الربعي التكريتي (المتوفى سنة ٨٢١ هـ)، وأجاز له المِزِّي والبِرْزالي والذهبي وبنت الكمال في آخرِين، وهو آخرُ من حدَّث عنهم بالإجازة في الدنيا.

تفرَّد بآخر عمره بالرواية عن أكثر مشايخه، فتكاثر عليه الطَّلَبَةُ، ولازموه. ولازمه ابنُ حجر، وقرأ عليه كثيراً من المرويات بالإجازة والسَّماع، وخرَّج له «مشيخةً» بالإجاز وعوالي السماع.

---

(١) البدر الطالع: (١/ ٢٨).

(٢) البدر الطالع: (١/ ٣٠).

٦٣ ـ مشيخة ابن أبي المجد الذين تفرَّد بهم: لابن حجر أيضاً.

وهو في جزءٍ ضخم.

وابن أبي المجد هو: علي بن محمد بن محمد بن أبي المجد الدمشقي، (المتوفى سنة ٨٠٠ هـ). قال ابن حجر: «سمع من ابن تيمية، والقاسم بن عساكر، وإسحاق الآمدي، وعلي بن مظَّفر الوادعي، ووزيرة، والحجّار، ومحمد بن مشرف، في آخرين تفرَّد بالسماع منهم، وخرَّجتُ له عنهم مشيخة»[1].

٦٤ ـ المعجم الكبير للشَّامي: لابن حجر أيضاً.

والشامي هو: إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد التَّنُوْخي، الشَّامي، برهان الدين، أحد كبار شيوخ ابن حجر.

خَرَّج الحافظُ لشيخه التنوخي هذا «معجم شيوخه»، ففرح به، وصار يتذكَّر مشايخه وعهده القديم؛ فانبسط في التحديث بعد أن كان متعسِّراً فيه.

والمعجمُ يقع في أربعة وعشرين جزءاً حديثية، في مجلَّدٍ ضخمٍ، عن أكثر من (٥٠٠) شيخ بالسماع والإجازة.

٦٥ ـ المعجم للحرة مريم: لابن حجر أيضاً.

هي مريم بنت أحمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الأَذْرَعي (المتوفاة سنة ٨٠٥ هـ). قال ابن حجر: «سمعتُ الكثيَر من علي بن عمر الواني، وأبي أيوب الدبوسي، والحافظ قطب الدين الحلبي، وناصر الدين ابن سمعون، وغيرهم. وأجاز لها التقيُّ بن الصائغ، وغيره من المُسنِدين بمصر والحجاز، وغيره من الأئمة بدمشق. خرَّجتُ لها معجماً في مجلَّدة، وقرأتُ عليها الكثيرَ من مسموعاتها، وأشياء كثيرة بالإجازة»[2].

والمعجم المذكور مؤلَّفٌ من ثلاثة عشر جزءاً في (٨٠٠) ورقة.

٦٦ ـ المعجم المفهرس: لابن حجر أيضاً.

---

(١) شذرات الذهب: (٧/ ١٥٢ ـ ١٥٣).

(٢) انظر: «شذرات الذهب» (٧/ ٥٤).

هو نفسُ: «المقاصد العليات في فهرست المرويات» كما هو أيضاً نفس: «تجريد أسانيد الكتب المشهور والأجزاء المنثورة».

هو فهرسٌ لمرويات الحافظ، ذكر فيه أسانيدَه في الكتب والأجزاء والمسانيد، كما ذكر شيوخَه في أثناء ذلك. وسَمَّاه: «المقاصد العليات في فهرست المرويات»، يعني بالقراءة أو السماع أو الإجازة أو المشافهة، أو الكتابة. قال السَّخاوي: «ووجدتُ بخطِّه أيضاً تسميته «بالمقاصد العلية في فهرست الكتب والأجزاء المروية».

انتفع الناس به، وهو مرتَّبٌ على ستة أبواب:

الأول: في الكتب المبوَّبة.

الثاني: في المسانيد.

الثالث: في فنون علم الحديث.

الرابع: في المشيخات والمعاجم.

الخامس: في الأجزاء المنثورة مرتَّبٌ على حروف المعجم بأشهر أسمائها.

السادس: في الكتب التي لا أسانيدَ فيها غالباً، من كتب التفسير والقراءات والفقه وعلوم الحديث والتواريخ والأدبيات.

قال الحافظ في خطبته: «الحمد لله الذي نزَّل أحسن الحديث، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيدنا محمد المصطفى على كل قديمٍ وحديثٍ، وعلى آله وصحبه الذين ساروا في نصرة دينه السَّير الحثيث. أما بعد: فقد تكرَّر سؤالُ بعض الإخوان في تجريد أسانيدي للكتب المشهورة والأجزاء المنثورة؛ فجمعتُ ذلك من مواضعَ متفرّقةٍ، وبوَّبته أبواباً، فبدأت من الكتب المبوَّبة بالمطوَّلات منها ثم بالمختصرات، وبالجوامع منها ثم بالمفرّقات. ثم تلوتُ بالمسانيد كذلك، ثم بفوائد الشيوخ، ورتَّبتُها على حروف المعجم، ثم بالمعاجم والمشيخات، ثم بالأربعينات، ثم بالتواريخ وما في معناها... إلخ. وآخره: فضائل الإسكندرية لأبي علي بن الصباغ أخبرنا أبو العباس أحمد بن الحسن...»[1].

---

(١) تغليق التعليق: (١/ ٢١١ ـ ٢١٢).

وهو كتابٌ عظيمٌ النفع، جليلُ القدر.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمود شكور المياديني في مؤسَّسة الرسالة ببيروت عام ١٤١٩ هـ في مجلَّدٍ ضخمٍ.

٦٧ ـ **برنامج المُجاري**: أبي عبد الله، محمد بن علي المجاري الأندلسي (المتوفى سنة ٨٦٢ هـ).

رَتَّب فيه شيوخه، وعددُهم (٣٤) حسب بلدانهم، وترجَم لهم، وذكر مروياته عنهم.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد أبو الأجْفَان، بدار الغرب الإسلامي في بيروت عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م في (٢٠٦) صفحة.

٦٨ ـ **معجم الشيوخ**: للنجم ابن فهد أبي القاسم، محمد المدعو عمر بن محمد القُرشي الهاشمي المَكّي الشافعي (المتوفى سنة ٨٨٥ هـ).

وهو مخطوطٌ في مكتبة خدابَخْش في بَتْنَة بالهند.

٦٩ ـ **فهرست الرصّاع، أو فهرست شيوخ الأنصاري**: القاضي المُفتي أبي عبد الله قاسم التِّلْمِساني ثم التُّونسي المالكي (المتوفى سنة ٨٩٤ هـ).

رَتَّب فيه شيوخه حسب لقيّه بهم، وتلقّيه عنهم، وهو منهجٌ لم يُسْبَق إليه.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد العنابي بالمكتبة العتيقة في تونس عام ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م في (٢٦٢) صفحة.

٧٠ ـ **المنجم في المعجم**: للحافظ جلال الدين، أبي الفضل، عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

ترجم فيه لـ(١٥١) شيخاً، رَتَّبهم على حروف المعجم.

طُبع بتحقيق الأستاذ إبراهيم باجس بدار ابن حزم في الرياض عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م في (٣٠٠) صفحة.

٧١ ـ **الفلك المشحون في أحوال محمد بن طُولون**: الشمس محمد بن علي بن أحمد الصالحي الدِّمشقي (المتوفى سنة ٩٥٣ هـ).

وهي ترجَمةٌ ذاتيةٌ، ذكر في الفصل الأولَ منها شيوخَه، ثم سرد مؤلّفاته.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد خير رمضان بدار ابن حزم في بيروت عام ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م في (٢٢٦) صفحة.

٧٢ ـ **فهرسة المنجور**: أحمد بن علي بن عبد الرحمـٰن المِكْنَاسي الفاسي (المتوفى سنة ٩٩٥ هـ).

وهي الفهرسة الكبرىٰ.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد حَجِّي بمطبعة دار الغرب الإسلامي في الرّباط عام ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦ م في (٩٦) صفحة.

٧٣ ـ **رياض أهل الجنَّة في آثار أهل السُنَّة**: لعبد الباقي الحنبلي التقي، عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر، المشهور بابن بَدْر، وبابن فقيه فُصَّة البَعْلي ثم الدمشقي (المتوفى سنة ١٠٧١ هـ)، وهو ثبته.

قال عبد الحي الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٤٥٠): «وَثَبَتُه هـٰذا مِن ألطف ما كتبه أهل الشام في القرن ١١ هـ، وأجْمَع وأفْيَد، وهو في مجلَّدٍ وسطٍ، لخَّصه من ثبت نجم الدين الغزّي (المتوفى سنة ١٠٦١ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ محمد ياسين الفاداني (المتوفى سنة ١٤١٠ هـ)، بدار البشائر الإسلامية في بيروت.

٧٤ ـ **صلة الخَلَف بموصول السَّلف**: لشمس الدين، أبي عبد الله، محمد بن محمد بن سليمان الرُّوداني الفاسي المغربي (المتوفى سنة ١٠٩٤ هـ).

وهو من الفهارس الكبيرة الجامعة.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد حجّي بدار الغرب الإسلامي في بيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٥٨٨) صفحة، وهي طبعةٌ مليئةٌ بالتصحيف، والأخطاء الطباعية.

٧٥ ـ **الأمم لإيقاظ الهِمَم**: للبرهان الكوراني أبي العِرفان، إبراهيم بن حسن المدني الشَّهْرَزُوْرِي الكردي الشافعي (المتوفى سنة ١١٠١ هـ).

وهو من الفهارس المفيدة.

طُبع بدائرة المعارف العثمانية في حيدر آبار (الدَّكَنْ) بالهند عام ١٣٢٨ هـ ـ ١٩١٠ م في (١٣٤) صفحة، ومعه «حاشية» لأبي الخير العَطَّار المَكّي (المتوفى سنة ١٣٤٥ هـ).

٧٦ ـ **فهرسة ابن الحاج الفاسي**: سيدي أحمد بن العَرْبي (المتوفى سنة ١١٠٩ هـ).

جَمعها تلميذه محمد بن عبد السَّلام بَنَّاني (المتوفى سنة ١١٦٣ هـ).

حقَّقها الأستاذ حالي الحسان، كرسالة دبلوم من دار الحديث الحسنية بالمغرب عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٧٧ ـ **مشيخة أبي المواهب الحنبلي**: تقي الدين محمد بن عبد الباقي بن عبد الباقي البعلي ثم الدِّمشقي (المتوفى سنة ١١٢٦ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ محمد مطيع حافظ في دار الفكر بدمشق عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م في (١٦٣) صفحة.

٧٨ ـ **بغية الطَّالبين لبيان المشايخ المحقّقين المدقّقين، أو ثبت النَّخلي**: لشهاب الدين، أبي محمد، أحمد بن محمد المَكّي الشافعي (المتوفى سنة ١١٣٠ هـ).

قال المُرادِي في «سلك الدرر» (١/ ١٧١): «وألَّف ثبتاً جامعاً لأسماء شيوخه، أوله: قد سنح للخاطر العاطل، الذي هو عن الصواب مائلٌ... أن أذكر المشهوربن المحقّقين من مشايخي المعنيين... فرغ من تأليفه سنة ١١١٤ هـ، وعليه مدارُ الإسناد في القرن ١٢».

طُبع في مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَنْ) في الهند عام ١٣٢٨ هـ ـ ١٩١٠ م في (٨٤) صفحة.

٧٩ ـ **الإمداد بمعرفة عُلُوّ الإسناد**: لعبد الله بن سالم البصري المكي الشافعي (المتوفى سنة ١١٣٤ هـ).

وهو ثَبَتُه الجامع لمرويّاته من الكتب وأسانيد شيوخه، جمعه ولدُه سالم (المتوفى سنة ١١٦٠ هـ) أوّله: «فيقول سالم بن عبد الله بن سالم:... ولما كان الإسناد من الدين... وقد بذل السَّلف الصالح في ذلك الهمم... حتى تميَّزت

الأحاديث الصحيحة من الضعيفة. . . وكان سيّدي ووالدي عبد الله بن سالم قد انتهىٰ إليه في هٰذا الزمن علوّ الإسناد، وكانت أسانيده مفرّقة غيرَ مجتمعةٍ، ويُخشىٰ أن تكون مع طول الزمان منقطعة، أردتُ جمع شمالها).

طُبع في مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَن) بالهند عام ١٣٢٨ هـ ـ ١٩١٠ م.

٨٠ ـ **الإرشاد إلىٰ مهمّات علم الإسناد**: للإمام شاه وليّ الله أحمد بن عبد الرحيم العُمري الدِّهْلَوي الهندي (المتوفى سنة ١١٧٦ هـ).

وهو ثبتٌ نفيسٌ في نحو كرّاسةٍ، قال في أوّله: «حداني علىٰ تأليفه احتياجُ أهل العصر إلىٰ مثله، فإنّ هٰذا العلم صار في مثل عصرنا نَسْياً مَنْسِياً، وكاد أهل العصر بجهلهم بفضله يَتَّخِذُونَه سُخْرِيّاً. . .».

طُبع في لاهُوْر (باكستان) عام ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م.

٨١ ـ **ثَبَت سَفَر**: للعلاّمة محمد سعيد بن محمد أمين سَفَر المدني (المتوفى سنة ١١٩٤ هـ).

وهو منظومةٌ شعريةٌ علىٰ قافية النُّون في (١٤٤) بيتاً، ذكر فيها (٢٥) شيخاً.

طُبعت بتحقيق الأستاذ أحمد عبد الملك عاشور، في مكتبة الإمام الشافعي بالرياض، عام ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩ م.

٨٢ ـ **نزهة رياض الإجازة المُستطابة بذكر مناقب مشايخ أهل الرواية والإصابة**: لعبد الخالق بن علي بن الزين المِزْجاجي الزَّبيدي ثم الهندي (المتوفى سنة ١٢٠١ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الكريم الخطيب، وعبد الله ابن محمد اليَمَني، بدار الفكر في بيروت، عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٤٦٢) صفحة.

٨٣ ـ **قطف الثَّمر في رفع أسانيد المصنَّفات في الفنون والأثر**: لصالح الفُلاَّني (المتوفى سنة ١٢١٨ هـ).

وهو ثبته الصغير، مهمٌّ جداً لأسانيد وكُتُب أهل المشرق والمغرب.

طُبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد (الدَّكَنْ) بالهند عام

١٣٢٨ هـ، وطُبع بتحقيق الدكتور عامر حسن صبري، بدار الشرُّوق في جُدَّة عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (٣٤٥) صفحة.

٨٤ ـ **عقود اللَّآلي في الأسانيد العوالي المتْصلة بشيخ الشيوخ علىٰ الإطلاق ومُحَقِّق زمنه بالاتْفاق**: للشيخ محمد شاكر مقدَّم سعد العمري (المتوفى سنة ١٢٢٢ هـ): العقّاد الدمشقي.

أخرجه له تلميذه محمد أمين بن عمر بن عابدين الدمشقي (المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ). وهو ثَبَتٌ نفيسٌ جامع.

طُبع بمطبعة المعارف بدمشق، عام ١٣٠٢ هـ ـ ١٨٨٤ م، في (٢٤٨) صفحة.

٨٥ ـ **سَدُّ الأرب من علوم الإسناد والأدب**: للأمير الكبير أبي عبد الله، محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر المالكي المغربي ثم المصري الأزهري (المتوفى سنة ١٢٣٢ هـ).

وهو ثبته، وعليه مَدارُ رواية المصريين ومعظم الحجازيِّين والمَغَاربة بعده، جامعٌ للمصنَّفات الحديثية والكتب، رَتَّبها علىٰ الفنون والمسلسلات والطُّرق.

طُبع بمطبعة المعاهد في القاهرة عام ١٣٤٥ هـ ـ ١٩٢٦ م في (٤٦) صفحة، وطُبع بمطبعة حجازي، في القاهرة ومعه: «نهاية المطلب في التعليق علىٰ سدّ الأدب» للشيخ محمد ياسين الفاداني المكِّي (المتوفى سنة ١٤١٠ هـ).

٨٦ ـ **النَّفَس اليَماني والروح الروحاني في إجازة القُضاة الثَّلاثة بني الشَّوكاني**: للوجيه الأهدل عبد الرحمـٰن بن سليمان بن يحيىٰ الزَّبيدي اليمني الشافعي (المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ).

وهو مِن أنفس ما أُلِّفَ، وأرفع ما صُنِّف: اتّساع رواية، وعلوّ إسناد.

طُبع بعناية مركز الدراسات والأبحاث اليمنية في صنعاء عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م في (٢٧٨) صفحة.

٨٧ ـ **إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر**: للإمام محمد بن علي بن محمد الشَّوْكاني اليمني (المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ).

وهو ثَبَتُه، جمع فيه مروياتِه عن شيوخه، أتَمّه عام ١٢١٤ هـ.

طُبع بدائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ)، في الهند، عام ١٣٢٨ هـ ـ ١٩١٠ م.

٨٨ ـ **حصر الشَّارد من أسانيد محمد عابد**: لمحدِّث الحجاز محمد بن أحمد بن أحمد بن علي السِّندي الأنصاري المدني (المتوفى سنة ١٢٥٧ هـ).

جمع فيه أسانيدَه للكتب، والمسلسلات قال عنه علي بن ظاهر الوتري المدني (المتوفى سنة ١٣٢٢ هـ): «هٰذا الفهرس لا يُوجَد ـ على ما نعلم ـ أوسع منه وأصح».

طُبع حديثاً في مكتبة الرشد بالرياض، في مجلَّدين.

٨٩ ـ **ثَبَتُ الوجيه الكُزْبَري**: عبد الرحمٰن بن محمد بن عبد الرحمٰن الدِّمشقي (المتوفى سنة ١٢٦٢ هـ) وهو صغيرٌ.

طُبع بتحقيق الشيخ محمد ياسين الفاداني المكّي (المتوفى سنة ١٤١٠ هـ)، بدار البصائر في دمشق، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م. وطُبع حديثاً بتحقيق الأخ الفاضل الأستاذ عمر بن موفَّق النُّشُوقاتي في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م، وهو يحتوي على الأثبات التالية:

ـ ثَبَتُ العلاَّمة علي بن أحمد بن علي الشهير بابن كُزْبَر (المتوفىٰ سنة ١١٦٥ هـ).

ـ ثبتُ العلامة الفقيه عبد الرحمن بن محمد بن زين الدين الكُزْبَري الكبير (المتوفىٰ سنة ١١٨٥ هـ).

ـ ثبتُ ابنة العّلامة محدِّث الشَّام محمد بن عبد الرحمن بن محمد الكزبري (المتوفىٰ سنة ١٢٢١ هـ).

ـ ثبت ابنه العلامة عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الكزبري (الصغير (المتوفى سنة ١٢٦٢ هـ).

ألحق به المحقِّق ما وَقَف عليه من إجازات بني الكزبري لتلاميذهم.

يحتوي مجموع هذه الأثبات على (٧٣٢) صفحة.

٩٠ ـ **اليانع الجَني في أسانيد الشيخ عبد الغني**: لابن أبي سعيد عبد الحق الدِّهْلَوي المَدَني النَّقْشَبَندي (المتوفى سنة ١٢٩٦ هـ).

طُبع في جزءٍ صغيرٍ بالهند.

٩١ ـ **عقد اليواقيت الجوهرية وسِمْط العين الذهبية بذكر طرق السادة العلوية**: لعيدروس الحبشي، ابن عمر بن عيدروس الحسيني العلوي الحضرمي الشافعي (المتوفى سنة ١٣١٤ هـ).

هو مِن أكبر الأثبات.

طُبع في مصر، عام ١٣٠٧ هـ وبهامشه: «ذخيرة المعاد في ذكر السادة بني الصيّاد». وللمؤلِّف: «عقود اللآل في أسانيد الرجال». طبع في مصر عام ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦١ م في (٤٠٠) صفحة.

٩٢ ـ **إعلام الأئمَّة الأعلام وأساتيذها بما لنا من المرويات وأسانيدها**: لجعفر بن إدريس الكَتَّاني (المتوفى سنة ١٣٢٣ هـ).

جمعه ابنه أبو زيد، عبد الرحمـٰن (المتوفى سنة ١٣٣٤ هـ).

طُبع بفاس زمن المؤلِّف في (٥١) صفحة.

٩٣ ـ **حسن الوفا لإخوان الصِّفا**: لفالح الظاهري (المتوفى سنة ١٣٢٨ هـ). وهو الثَّبَت الصغير له.

طُبع بمطبعة شركة المكارم بالإسكندرية عام ١٣٢٣ هـ ـ ١٩٠٥ م في (٦٩) صفحة.

٩٤ ـ **انتخاب العوالي والشيوخ الأخيار من فهارس ثبت شيخنا إبراهيم العطّار (المتوفى سنة ١٣١٤ هـ).**

انتخاب ولده محيي الدين (المتوفى سنة ١٣٣٠ هـ). طُبع في دمشق في (٢٦) صفحة.

٩٥ ـ **فتح القَوِيّ في أسانيد السيد الحبشي العَلَويّ (المتوفى سنة ١٣٣٠ هـ)**: جمعه تلميذه عبد الله بن محمد غازي الهندي ثم المَكّي (المتوفى سنة ١٣٦٥ هـ).

طُبع على نفقة ولد حفيده الشيخ محمد بن أبي بكر بن حسين الحبشي عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م، في (٢٥٤) صفحة، وتوزّعه المكتبة المكيّة.

٩٦ ـ **عقود الأسانيد**: حمد أمين بن محمد خليل السَّفَرْجلاني الدّمشقي (المتوفى سنة ١٣٣٥ هـ).

وهو ثبتٌ منظومٌ في الأسانيد على هيئة سؤالٍ وجوابٍ.

طُبع بالشام عام ١٣١٩ هـ ـ ١٩٠١ م.

٩٧ ـ **كفاية المستفيد لِما علا من الأسانيد**: لمحمد محفوظ بن عبد الله التِّرْمُسِي، المكّي الشافعي (المتوفى سنة ١٣٣٨ هـ).

طُبع بمصر عام ١٣٣٢ هـ ـ ١٩١٤ م. وطُبع بتحقيق الشيخ محمد ياسين الفاداني (المتوفى سنة ١٤١٠ هـ)، بدار البشائر الإسلامية في بيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م.

٩٨ ـ **الدُّرّ المنضود في أسانيد شيخ الهند محمود**: الحسن بن ذي الفِقار الدِّيُوْبَنْدِي الحنفي (المتوفى سنة ١٣٣٩ هـ).

جمعه تلميذه الشيخ المفتي محمد شفيع الدِّيُوْبَنْدي (المتوفى سنة ١٣٩٦ هـ).

طُبع مع كتاب «كشف الأستار عن رجال معاني الآثار» لأبي تراب رشد السِّنْدي، في دلهي (الهند) عام ١٣٤٩ هـ ـ ١٩٣٠ م.

٩٩ ـ **العقود اللُّؤلؤية في الأسانيد العلوية**: لأبي بكر ابن شهاب العيدروس (المتوفى سنة ١٣٤٢ هـ).

وهو ثبتٌ مشجَّرٌ مجدولٌ عجيبٌ في أسلوبه، غريبٌ في بابه، ألّفه في الآستانة عام ١٣٠٣ هـ.

وطُبع بإشارة الأمير فضل بن علي بن سهل مولى الدويلة (المتوفى سنة ١٣١٨ هـ).

١٠٠ ـ **ثبت الأثبات الشَّهيرة**: لأبي بكر خُوقِير مفتي الحنابلة في مكة، أبي بكر بن محمد عارف الكتبي (المتوفى سنة ١٣٤٩ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد عبد الله آل الرشيد في مكتبة الإمام الشافعي بالرياض عام ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م.

١٠١ ـ **هادي المريد إلىٰ طُرُق الأسانيد**: للشيخ يوسف النَّبهاني (المتوفى سنة ١٣٥٠ هـ).

وهو ثَبَتُهُ، لَخَّصه من ثَبَتَيْ ابن عابدين، والكُزْبَري، وختمه بترجمته، وبعض الفوائد.

طُبع ببيروت عام ١٣١٧ هـ ـ ١٨٩٩ م.

١٠٢ ـ **نور النِّبراس في التعريف بأسانيد ومرويات الجدّ السيد عباس**: العلاّمة السيّد عباس بن عبد العزيز الإدريسي الحسني المالكي المكي (المتوفى سنة١٣٥٣ هـ).

جمعه حفيدُه الشيخ محمد بن علوي بن عباس.

طُبع بدار القلم العربي في حلب عام ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م في (٣٣٢) صفحة.

١٠٣ ـ **الإسعاد بالإسناد**: لمحمد عبد الباقي الأنصاري اللَّكْنَوي المدني (المتوفى سنة ١٣٦٤ هـ).

طُبع بتصحيح محمد الدفتردار بمطبعة القدسي في القاهرة عام ١٣٥٦ هـ ـ ١٩٣٧ م في (٦٣) صفحة، وله: «نشر الغوالي من الأسانيد العوالي». طُبع مع «الدليل المشير» لأبي بكر الحبشي (المتوفى سنة ١٣٧٤ هـ).

١٠٤ ـ **المسلك الجلي في أسانيد محمد علي**: محمد علي بن حسين بن إبراهيم المالكي المغربي، ثم المَكّي (المتوفى سنة ١٣٦٧ هـ).

جمعه تلميذه الشيخ محمد ياسين الفاداني المَكّي (المتوفى سنة١٤١٠ هـ).

١٠٥ ـ **إتحاف الإخوان باختصار مطمح الوجدان**:

اختصره شيخ محمد ياسين الفاداني (المتوفى سنة ١٤١٠ هـ) من كتابه الكبير: «مطمح الوجدان من أسانيد حمدان».

طُبع منه الجزء الأول فقط بمطبعة حجازي في القاهرة عام ١٣٧١هـ ـ ١٩٥١م

في (٢٧٢) صفحة. طُبع بدار البصائر في دمشق عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٠٦ ـ **الأنوار الجلية في الأثبات الحلبية**: للشيخ راغب الطَّبَّاخ الحلبي (المتوفى سنة ١٣٧٠ هـ).

اختصر فيه ثلاثة كتب هي: «كفاية الراوي والسامع» ليوسف الحسيني الحلبي (المتوفى سنة ١١٥٣ هـ)، و«إنالة الطالبين» لعبد الكريم الشراباتي الحلبي (المتوفى سنة ١١٧٨ هـ) و«منار الإسعاد في طرق الإسناد» لعبد الرحمٰن بن عبد الله الحلبي (المتوفى سنة ١١٩٢ هـ)، وذَيَّلهُ ببعض إجازات شيوخه وتراجمهم.

طُبع علىٰ نفقة المؤلّف، بالمطبعة العلمية في حلب عام ١٣٥١ هـ ـ ١٩٣٢ م، في (٤٤٨) صفحة.

١٠٧ ـ **التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيزُ**: للشيخ محمد زاهد الكوثري (المتوفى سنة ١٣٧١ هـ).

ذكر فيه شيوخه وكثيراً من الكتب والأثبات.

طُبع بمطبعة الأنوار في القاهرة عام ١٣٦٠ هـ في (٤٧) صفحة، وطُبع بتحقيق تلميذه الشيخ عبد الفتّاح أبو غُدَّة (المتوفى سنة ١٤١٧ هـ) بمكتب المطبوعات الإسلامية في حلب عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م في (١٦٤) صفحة.

١٠٨ ـ **الدليل المشير إلىٰ فلك أسانيد البشير ﷺ**: لأبي بكر الحبشي (المتوفى سنة ١٣٧٤ هـ).

وهو ثبتٌ كبيرٌ.

طُبع بعناية ولده الشيخ محمد، عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م في (٦٣١) صفحة، وتوزِّعه المكتبة المكيّة.

١٠٩ ـ **الدُّرّ الفريد الجامع لمتفرّقات الأسانيد**: للواسعي عبد الواسع بن يحيىٰ بن محمد الصَّنعاني اليمني (المتوفى سنة ١٣٧٩ هـ).

طُبع بمطبعة حجازي في القاهرة عام ١٣٥٧ هـ ـ ١٩٣٨ م في (٣٠٨) صفحة.

١١٠ ـ **نظم أجود الأسانيد المسلسلة**: لزُبَارَة محمد بن محمد بن يحيىٰ الصَّنعاني الحسني (المتوفى سنة ١٣٨٠ هـ).

طُبع في مطبعة وزارة المعارف بصنعاء عام ١٣٦٣ هـ ـ ١٩٤٤ م في (٤٣٢) صفحة، ومعه: «ذيل نظم أجود المسلسلات».

١١١ ـ **المعجم الوجيز للمستجيز**: للشيخ أحمد بن محمد الغُمَاري (المتوفى سنة ١٣٨٠ هـ).

وهو ثبته الصغير ذكر فيه (١٠٠) شيخ.

وهو مطبوعٌ.

١١٢ ـ **إتحاف ذوي العناية ببعض مالي من المشيخة والرواية**: لمحمد العربي العَزُّوزي (المتوفى سنة ١٣٨٢ هـ).

جعله كمقدّمة لثبته الكبير: «جامع الأثبات والمشيخات والأسانيد».

طُبع بمطبعة الإنصاف في بيروت عام ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥١ م في (١٢٦) صفحة.

١١٣ ـ **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمَشْيَخات والمسلسلات**: لمحمد عبد الحي الكتَّاني (المتوفى سنة ١٣٨٢ هـ).

وهو معجمه الكبير، كتبه إجازةً لمحمد حبيب الله الشِّنقيطي (المتوفى سنة ١٣٦٣ هـ)، يشتمل هذا الكتابُ على تراجم المؤلفين في السُّنّة من أواسط القرن التاسع إلى عصر المؤلِّف، وهو كذيلٍ على «طبقات الحفّاظ» لابن ناصر والسيوطي، فقلَّما تجد عالماً في الإسلام اشتغل بالحديث و علومه اشتغالاً مفيداً ارتفع به ذكرُه إلاَّ وتجد ترجمته في هذا الكتاب مبسوطةً، وكذلك فيه من التراجم ما لم يجتمع قبل في ديوانٍ واحدٍ، كما يُوجَد فيه تراجم علماء كلِّ إقليمٍ من الأقاليم الإسلامية، ووفياتهم وولاداتهم وآثارهم.

بدأه بذكر (١٨٠) من أسماء شيوخه موزَّعين على المُدُن، ثم ضَمَّنه أسماء (١٣٠٠) كتاب، وتراجم (٥٠٠) من الحُفَّاظ، على حروف المعجم ـ على الطريقة المغربية. يذكر في كل حرف الحفاظ، ثم الكتب، ثم ينتقل لحرف آخر. وذكر: أنه أراد أن يذيِّل به على «التبيان لبديعة البيان» وهي قصيدةٌ لابن ناصر الدين الدِّمشقي (المتوفى سنة ٨٤٢ هـ) بأسماء حفّاظ الحديث، إضافةً إلى «طبقات الحفاظ»

للسُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ) لكنه خرج عن شرطه، فترجم لمن فيهما، ولمن هو من غير الحفّاظ، ولم يستوعب. ومع ذلك فالكتاب يَدُلُّ علىٰ سَعَة اطِّلاعه ومعرفته بفنّ الأسانيد، واتصاله بالمشايخ المسندين في زمانه في كل بلدٍ، وقد تتبَّع العلماء أوهامَه، فجمع أحمد رافع الطهطاوي «إرشاد المستفيد»، وذكر ابن سودة كتابين في الردّ عليه أحدهما «مدفع المهارس للفتك بفهرس الفهارس» والآخر: «لقط الممارس علىٰ فهرس الفهارس» أطالا النفسَ وَبيَّنا ما فيه من أخطاء، وتدليس، وتناقض.

طُبع قديماً بفاس عام ١٣٤٦ هـ ـ ١٩٢٧ م في مجلَّدين. وطُبع بتحقيق الدكتور إحسان عبّاس، في دار الغرب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، في مجلَّدين مع فهارس علمية.

١١٤ ـ معجم الشيوخ، أو: رياض الجنّة في شيوخ السُنَّة، أو المُدهش المُطرِب بأخبار مَن لَقِيتُ أو كاتبني بالمشرق أو المغرب: لمحمد عبد الحفيظ ابن محمد الطاهر الفاسي (المتوفى سنة ١٣٨٣ هـ).

رویٰ فيه عن (١١٤) شيخاً، افتتحهم بذكر والده، ثم سائر (المحمَّدين) تبرُّكاً ثم ذكر الباقين علىٰ حروف المعجم عند المغاربة.

طُبع بالمطبعة الوطنية في الرباط عام ١٣٥٠ هـ ـ ١٩٣٢ م في جزأين. وطُبع بتحقيق الشيخ محمد عبد الله الرشيد، بمكتبة الإمام الشافعي في الرياض، عام ١٤٢٠ هـ.

١١٥ ـ الإرشاد بذكر بعض ما لي من الإجازة والإسناد: للشيخ حسن المَشَّاط المَكِّي (المتوفى سنة ١٣٩٩ هـ).

طُبع بمطبعة المدني في القاهرة عام ١٣٨٦ هـ، وطُبع بتحقيق الشيخ محمد عبد الله الرشيد في مكتبة الإمام الشافعي بالرياض عام ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م.

١١٦ ـ سَلُّ النصال للنّضال بالأشياخ وأهل الكمال: لعبد السلام بن سَودَة (المتوفى سنة ١٤٠٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد حَجِّي، في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م في (٢٧٢) صفحة.

١١٧ ـ معجم المعاجم والمَشْيَخات والفهارس والبرامج والأثبات: للدكتور يوسف المرعشلي:

وهو يَضُمّ (٣٢٢٥) كتاباً، وتراجم (١٨٠) شيخاً، جمع فيه صاحِبُه كل ما كتب في معاجم الشيوخ على تقدُّم وفيات أصحابها في الزمن حسب القرون.

طُبع في مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م في أربعة مجلَّدات، ومعه: «الأنوار العلية بالأسانيد المرعشلية».

١١٨ ـ إمداد الفتَّاح بأسانيد الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة(المتوفى سنة ١٤١٧ هـ): جمعه تلميذه الشيخ محمد بن عبد الله آل الرّشيد.

طُبع في مكتبة الإمام الشافعي بالرياض عام ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م في (٦٨٨) صفحة.

١١٩ ـ نفحات الهند واليمن بأسانيد الشيخ أبي الحسن: وهو ثَبَتُ الإمام أبي الحسن علي الحسني النَّدْوي (المتوفى سنة ١٤٢١ هـ). جمع تلميذه الأستاذ محمد أكرم النَّدْوي.

طُبع في مكتبة الإمام الشافعي بالرياض عام ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م في (١٠٧) صفحة.

١٢٠ ـ كفاية الراوي في أسانيد العلاّمة يوسف القرضاوي: جمع الأستاذ محمد أكرم النَّدوي.

طُبع في دار القلم بدمشق.

١٢١ ـ بغية المتابع لأسانيد العلاّمة الشريف محمد الرَّابع: جمع تلميذه الأستاذ محمد أكرم النَّدوي.

طُبع في دار القلم بدمشق عام ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م في (١١١) صفحة.

١٢٢ ـ العقد اللُّجيني في أسانيد الشيخ سلمان الحسيني: (وهو ثَبَتُ العالم الداعية: الشيخ سلمان بن طاهر الحسيني النَّدْوي)، جمع تلميذه: الأستاذ محمد أكرم النَّدْوي.

طُبع في دار الغرب الإسلامي ببيروت.

١٢٣ ـ التحرير الفريد لعوالي الأسانيد: ثبتُ العلامة الشيخ محمد صالح الفَرَفُوْر: جمع الأستاذ عمر بن موفَّق النُّشُوقاتي.

طُبع بدار الفرفور في دمشق عام ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠٢ م في (١٦٤) صفحة.

* * *

١٢ـ الصُّحُف الحديثيَّـــة

في اللغة: (الصُّحُفُ): جمعُ (الصَّحيفة)، وهي: ما يُكتب فيه من ورقٍ ونحوه، ويُطْلَق على المكتوب فيها.

وفي اصطلاح المحدِّثين: وهي الأوراق التي كتب فيها بعضُ الصحابة الأحاديث.

ومن أشهر الصُّحف:

١ - **صحيفة حُمَيْد الطَّويل** (المتوفى سنة ١٤٢ هـ) عن أَنَس (المتوفى سنة ٩٣ هـ).

وهي مخطوطةٌ في مكتبة شهيد علي باشا، بـ: «إسطنبول»، ضمن مجموع، برقم (٥٣٩)[(١)].

٢ - **صحيفة خِرَاش بن عبد الله الطحَّان عن أنس بن مالك** (المتوفى سنة ٩٣ هـ).

وهي مخطوطةٌ في مكتبة شهيد علي باشا، بـ: «إسطنبول»، ضمن مجموع، برقم (٥٣٩) ق (١٢٨/ ب ـ ١٣٢/ أ) مؤرخة ٥٩٩ هـ[(٢)].

٣ ـ **صحيفة عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام الصَّنْعاني** (المتوفى سنة ٢١١ هـ) عن الزهري (المتوفى سنة ١٢٤ هـ) وسعيد بن المُسَيَّب (المتوفى سنة ٩٤ هـ).

وهي مخطوطةٌ في مكتبة شهيد علي باشا بـ: «إسطنبول»، ضمن المجموع، رقم (٥٣٩)، ق (١١٩/ ب ـ ١٢٢/ أ) مؤرَّخة في (٥٩٩ هـ)[(٣)].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٤٠٧).
(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٠٤٧).
(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٠٤٧).

٤ صحيفة ابن عُبَيد: (جُوَيْرِية بن أسماء بن عُبيد الضُّبَعِي، المتوفى سنة ١٧٣ هـ). وهي مخطوطة مكتبة شهيد علي باشا، ضمن المجموع، رقم (٥٣٩)، ق (١١٩/ ب ـ ١٢٢/ أ)[١].

٥ ـ **الصحيفة الصادقة**: لعبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنه (المتوفى سنة ٦٥ هـ).

وهي من أشهر الصُّحُف المعروفة في عهد رسول الله ﷺ، والتي كَتَبها عبدُ الله ابن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنه ـ من رسولُ الله ﷺ بإذنه. قال: كنتُ أكتُبُ كلَّ شيءٍ سمعتُه من رسول الله ﷺ أريد حفظَه، فنهتنى قريشٌ، فقالوا كيف تكتب كلَّ شيءٍ سمعتَه من رسول الله ﷺ، ورسول الله بَشَرٌ يتكلَّم في الرِّضا والغَضبِ، فأمسكتُ عن الكتاب، فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «اكْتُبْ، فو الذي نفسي بيده ما خَرَج مني إلا حقٌّ»[٢].

ويؤيِّده ما قال أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «ما كان أحدٌ أعلم بحديث رسول الله ﷺ منِّي إلاَّ ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب بيده، ويَعِيْه بقلبه، وكنتُ أعيه بقلبي، ولا أكتب بيدي، واستأذن رسولَ الله ﷺ في الكتاب عنه، فأذن له»[٣].

وأخرج ابن سعد عن مجاهدٍ؛ قال: «رأيتُ عند عبد الله بن عمرو صحيفةً فسألتُ عنها، فقال هذه الصادقةُ، فيها ما سمعتُ عن رسول الله ﷺ ليس بيني وبينه أحدٌ»[٤].

وقد صَرَّح عبد الله بن عمرو كتابةَ هذه الصحيفة بنفسِه، وكان يعظِّم أمرَ هذه الصحيفة، فإنه كان يقول: «ما يرغبني في الحياة إلا خصلتان: الصادقة، والوَهْطَة،

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٠٤٧).
(٢) مسند أحمد: (٢/ ١٦٢).
(٣) مسند أحمد: (٢/ ٤٠٢).
(٤) تقييد العلم: ص: ٨٤.

فأمَّا الصادقة فصحيفةٌ كتبتُها عن رسول الله ﷺ، وأمَّا الوهطةُ فأرضٌ تصدَّق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها»[1].

ولهذه الصحيفة أهميةٌ علميةٌ عظيمةٌ وقيمةٌ تاريخيةٌ كبرى؛ لأنها تُثبت كتابةَ الحديثِ النبويِّ بين يدي رسول الله ﷺ وبإذنه، وقد اشتملت على ألف حديثٍ ـ كما يقول ابن الأثير ـ وإذا لم تصل إلينا هذه الصحيفةُ كما كَتَبها عبدُ الله بن عمرو بخطِّه فقد وصل إلينا محتواها؛ لأنها محفوظةٌ في مسند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

وفي الحقيقة: إنَّ هذه الصحيفة كانت نتيجةً محتومةً لفتوى النبيِّ ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنه ـ وإرشاده الحكيم له، وإنه من المُمكِن أن يكون رسول الله ﷺ خَصَّ بهذا عبد الله بن عمرو بن العاص؛ لأنه كان قارئاً للكتب المتقدِّمة ويكتب بالسِّريانية والعربية، وكان كاتباً مجيداً لا يُخشى عليه الغَلَطُ، ويُخيَّل إلينا أنه لابُدَّ أن يكون عبد الله بن عمرو قد أخذ في كتابة الأحاديث بعد هذه الفتوى الصريحة من الرسول الكريم، وتلك الصحيفة الصادقة، هي ثمرةُ هذه الفتوى.

وأكبر الظَنِّ: أنَّ عمرو بن شُعَيْب ـ وهو حفيد عبد الله بن عمرو ـ إنما كان يروي فيما بعد من هذه الصحيفة قارئاً أو حافظاً من أصلها، وجديرٌ بالذكر: أنَّه متى قيل «صحيفة عمرو بن شعيب» فهي في الحقيقة «الصحيفة الصادقة» لعبد الله بن عمرو بن العاص رواها عنه حفيدُه ابن شعيب[2].

وقد أُتيحَ للتابعيِّ الجليل مجاهد بن جبر أن رأى هذه الصحيفةَ عند صاحبها عبد الله بن عمرو رضي الله عنه[3]، وكان لشِدَّة حِرْصِه على هذه الصحيفة لا يكاد يسمح لأعزّ الناسِ عليه بتناولها، ورؤية مجاهد لها لم تكن إلا عرضاً، فإنه قال: «هذه الصادقةُ، هذه ما سمعتُ من رسول الله ﷺ ليس بيني وبينه أحدٌ، إذا سلمت لي وكتاب الله تبارك وتعالى والوهط فما أبالي ما كانتْ عليه الدنيا»[4].

---

(١) جامع بيان العلم: (١/ ٧٣).

(٢) علوم الحديث ومصطلحه: ص: ٢٢ ـ ٢٨ ـ ٢٩.

(٣) التراتيب الإدارية: (٢/ ٢٤٦).

(٤) سير أعلام النبلاء: (٣/ ٨٩).

٦ ـ **الصحيفة الصحيحة**: لهمَّام بن مُنَبِّه بن كامل بن شيخ اليَمَاني الصَّنْعَاني (المتوفى سنة ١٣١ هـ):

وهي في الحقيقةِ صحيفةُ أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ لهَمَّام، وهَمَّامُ بن مُنَبِّه كان أحدَ أعلام التابعين، فلقي أبا هريرة وكتب عنه كثيراً من حديث رسول الله ﷺ وجَمَعه في صحيفةٍ أو صُحُفٍ أطلق عليها اسم «الصحيفة الصحيحة»، وقد نَقَلها الإمامُ أحمد بتمامها في مسنده، كما نقل الإمامُ البخاريُّ عدداً كثيراً من أحاديثها في أبوابٍ كثيرةٍ، ولهذه الصحيفةِ أهميةٌ كبرى في تاريخ كتابة الحديث وتدوينه؛ لأنها حُجَّةٌ قاطعةٌ ودليلٌ ساطعٌ على أن الحديث كان قد كُتِبَ في عصرٍ مبكِّرٍ، وتصحيح الخطأ الشائع بأنَّ الحديث لم يُدَوَّنْ إلا في القرن الهجري الثاني، ووصلت إلينا هذه الصحيفةُ كاملةً سالمةً كما كَتَبها ودَوَّنها هَمَّامُ عن أبي هريرة.

وعَثَر على هذه الصحيفةِ الباحثُ المحقِّق الدكتور محمد حميد الله الحَيْدَرْآبادي (المتوفى سنة ١٤٢٣ هـ) رحمه الله تعالى في مخطوطتَيْن متماثلتَين في دمشق وبرلين، ومما زادنا ثقةً بما جاء بها: أنها برُمَّتِها ماثلةٌ في مسند الإمام أحمد، رحمه الله.

طُبعت هذه الصحيفةُ بتحقيق الدكتور محمد حميد الله الحَيْدَرْآبادي في مجلة «المجمع العلمي العربي» بدمشق (المجلد: ٢٨، سنة ١٣٧٣ هـ، ص: ٩٦ ـ ١١١)، ثم طبعها مفردةً في مؤسسة الرسالة ببيروت، ونشرها المركز الثقافي الإسلامي بباريس عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م في (٧٤) صفحة. وحقَّقَها أيضاً الدكتور رفعت فوزي المُطَّلِب، وطُبعت في مكتبة الخانجي بالقاهرة عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، في (٧٥٩). كما طُبعت بتحقيق الأستاذ علي حسن عبد الحميد، في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (٧١) صفحة.

٧ ـ **صحيفة جابر بن عبد الله، رضي الله عنه**: (المتوفى سنة ٧٨ هـ)

كان جابرُ بن عبد الله فقيهاً، مفتي المدينة في زمانه، حَمَل عن النبي ﷺ علماً كثيراً نافعاً، وله منسكٌ صغيرٌ أخرجه الإمام مسلمٌ في صحيحه مطوّلاً في كتاب الحجِّ، وقد أكثر الناسُ الكلامَ على ما فيه من الفقه، وألَّف فيه ابنُ المنذر جزءاً كبيراً ذكر فيه مئة ونيفاً وخمسين نوعاً، ولو استقصى لزاد على هذا العدد قريباً منه[١].

---

(١) شرح مسلم للنووي: (٨/ ١٧٠).

وكتب جابرُ بنِ عبد الله صحيفةً له فيها جزءٌ من الأحاديث، ومن المُحْتَمل أن تكون هذه الصحيفةُ غير «المنسك الصغير» الذي أورده مسلمٌ في كتاب الحَجِّ من صحيحه[1].

وكان كثيرٌ من التابعين يذهبون إلى جابر بن عبد الله ويكتبون عنه الحديث، كما قَدِم اللَّيْثُ إلى مكة وجاء إلى أبي الزُّبير فأعطاه أبو الزبير كتابَيْن من كُتب جابر، رضي الله عنه، كما يحدِّث سعيدُ ابن مريم عن اللَّيْث أنه قال «قَدِمْتُ مكَّة فجئتُ أبا الزُّبَيْر فدفع إليَّ كتابين، فانقلبتُ بهما، ثم قلتُ في نفسي: لو عاودتُه فسألتُه، هل سمع هذا كلَّه من جابرٍ؟ فرجعتُ وسألتُه، فقال ما سمعتُ منه ما حدَّثتُ عنه، فقلتُ له: إعْلِمْ لي على ما سمعتَ، فأَعْلَم لي هذا الذي عندي»[2].

وكانت لجابرٍ حلقةٌ في المسجد النبوي يُملي فيها على طلاّبه الحديثَ، فكتب منهم كثيرٌ من كبار التابعين، أمثالُ وهب بن مُنَبّه، فهو يروى أحاديثَ جابرٍ من إملائه[3]، وكان من جملة تلاميذه أعلام من التابعين أمثال: محمد بن علي، وأبي جعفر الباقر، وعبد الله بن محمد بن عقيل، وإنهم كانوا يُجالِسون جابراً ويسألون عنه عن سنن رسول الله ﷺ وعن صلاته، فيكتبون عنه، ويتعلَّمون[4]، وقد كَتَب عن جابر ابن عبد الله أبو الزبير مسلم بن تُدْرَس كثيراً.

على كلِّ حالٍ فصحيفةُ جابر كانت مشهورةً بين التابعين، وكثر تلاميذه، وسمعوا منه، وكتبوا عنه هذه الصحيفةَ.

٤ ـ صُحُفُ عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنهما (المتوفى سنة ٦٨ هـ):

ذكر العلماءُ: أنَّ حبر الأمة عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ كان يمتلك ألواحاً يكتب فيها، وكان يردِّد عبارة سالفيه: «قيِّدوا العلم بالكتاب، من يشتري مني علماً بدرهم»، وكان يزور أبا رافع ـ رضي الله عنه ـ فيقول: ما صنع رسولُ الله ﷺ

---

(١) السنة قبل التدوين: ص: ٣٥٢.
(٢) سير أعلام النبلاء: (٥/ ٣٨٢).
(٣) تهذيب التهذيب: (١١/ ١٧٤).
(٤) تهذيب التهذيب: (٩/ ٣٩٠).

يوم كذا وكذا؟ وكان مع ابن عباس ألواحاً يكتب فيها، كما روى هذا عبيد الله بن أبي رافع، وسلمى زوجة أبي رافع.

وكان قد اعتاد ابنُ عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن يحمل هذه الألواحَ معه يكتب فيها أو يسخر مولاه كُرَيْب بن أبي سلم (المتوفى سنة٩٨هـ) بالكتابة فيها، وكان قد انفرد بهذه الوسيلة للكتابة، وهذا يَدُلُّ على شِدّة الاهتمام بها، والتفكير بوسائلها.

وكانت قد وصلت إلينا مروياته التي بلغت ألفاً وستمئة حديثٍ وهي مكتوبةٌ مع أحاديث صحابة آخرين عنده على ألواح وصحفٍ وكتبٍ مما جعل الحجم كبيراً؛ إذ بلغت هذه المخطوطاتُ على اختلاف تصنيفها حملَ بعير ونصف حمل بعير. ولما ذهب بصره آخر حياته؛ صار بعضُ التابعين يقرؤون له من هذه المخطوطات، ولمَّا توفي ـ رضي الله عنه ـ كان ولدُه علي بن عبد الله إذا أراد شيئاً من الحديث يكتب إلى كُرَيْب مولى أبيه: «أن ابعث لي بصحيفة كذا وكذا، فينسخها، فيبعث إليه بإحداهما»[1].

٥ ـ صحيفة عمرو بن حَزْم رضي الله عنه (المتوفى سنة ٥١ هـ):

كُرِّم الصحابيُّ الجليل عمرو بن حزم ـ رضي الله عنه ـ بصحيفةٍ مشهورةٍ عن رجال الحديث والفقه، وسُمِّيت الصحيفة كتاباً، فيبدو أنها سُمِّيت كذلك؛ لكونها تنقل كالرسالة والعهد إلى أهل نَجْران.

وكان قد استعمله النبيُّ ﷺ على نَجْران باليمن، وكتب له كتاباً ـ أي رسالة ـ فيه أحكام الطهارة والصلاة والغنيمة والصدقة والجراح والميراث والدِّيات وغيرها مما يقوي سببَ تسميتها بالكتاب لاشتمالها على أحاديث كثيرة، فكأنها صحفٌ محيطةٌ. وكان التابعي عطاء بن أبي رَباح (المتوفى سنة١١٤هـ) قد قرأ هذا الكتاب في وقتٍ متأخِّرٍ.

ويبدو: أنه تشرَّف بكتابٍ آخر، ولكن الدَّارسين يرون تماثلاً بين الوثيقتين، ولهذا التماثل أصدر عمر بن عبد العزيز (المتوفى سنة١٠١هـ) بلاغاً يقضي بأنَّ المعاملات لا ينبغي أن تُعالَج إلا في ضوء صحيفة عمرو، ولشِدَّة إعجابه بها طلب من محمد بن عبد الرحمن أن ينسخ نسخةً له.

---

(١) الطبقات الكبرى: لابن سعد: (٥/ ٢٢٤).

وقد حَظِيَ كتابُه هذا بقبول وتوقير عند أئمة الفقه الأربعة: أبي حنيفة (المتوفى سنة١٥٩هـ)، والشافعي (المتوفى سنة٢٠٤هـ)، ومالك بن أنس (المتوفى سنة١٧٩هـ)، وأحمد بن حنبل (المتوفى سنة٢٤١هـ)، وكان ينقل وينسخ باستمرار من جيلٍ إلى جيلٍ.

وقد روى ابنه هذا الكتاب، ثم طُبع في شكل ملحق لكتاب «إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين»، لابن طولون الدِّمشقي (المتوفى سنة٩٥٣هـ).

صُحُفٌ أخرى:

٦ ـ صُحُفُ أنس بن مالك (المتوفى سنة ٩٣ هـ) رضي الله عنه.

وكان أنسُ بن مالك ـ رضي الله عنه ـ كاتباً منذ العاشرة من عمره، فلاشكَّ أنه كان من المدوِّنين أيام البعثة الشريفة، وكان يقوم بالكتابة والنسخ بيده، وأحياناً يطلب من أبنائه: موسى، ونضر، وعبد الله؛ إذ كان معلِّماً لأبنائه الكثيرين مع تلاميذه.

وثمة صحيفةٌ له، أو صحفٌ دوَّنها في العهد النبوي، هذا ما يؤكِّده أحدُ تلاميذه. يقول هُبَيْرَة بن عبد الرحمن، أحد التابعين: «كنا إذا أكثرنا على أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ ألقى إلينا سِجِلاًّ، فقال: هذه أحاديث كتبتُها عن رسول الله ﷺ»[1].

٧ ـ صُحُفُ سَعْد بن عُبَادة (المتوفى سنة ١٥ هـ) رضي الله عنه.

كان سَعْدُ بن عُبَادة الأنصاري رضي الله عنه متقناً للكتابة من قبل الإسلام، فقد حرص على تسجيل الحديث النبوي فيما أَسماه العلماء بالكتاب، والمقدَّر: أنه مجموعةُ صحفٍ تضبط بخيط أو صحف منفردة، وقد احتفظت عائلتُه بهذه الصحف؛ إذ روى منها ولدُه، وصرَّح بعضُ العلماء بأنه يمتلك كتباً أخرى[2].

٨ ـ صحيفة سَمُرَة بن جُنْدُبٍ (المتوفى سنة ٦٠ هـ) رضي الله عنه.

وقد جمع سَمُرَةُ بن جُنْدُب ـ رضي الله عنه ـ مجموعةً من الأحاديث النبوية في كتابٍ أسماه: نسخةً، وعُرف بالصحيفة.

---

(١) انظر: «التاريخ الكبير» (٨/ ٢٤٠)، و«ميزان الاعتدال» (٥/ ٣٧).

(٢) مسند الإمام أحمد: (٥/ ٢٢٨).

ولا يبعد أن تكون مجموعة من الصحائف سُمِّيَتْ كتاباً ورسالةً، وقد تسلَّم هذه الصحائفَ ولدُه سليمان بن جندب، والحسن البصري، ورويا منها شفاهاً، وإملاءً[1].

٩ ـ صحيفة عبد الله بن مسعود (المتوفى سنة٣٢ هـ) رضي الله عنه.

وللصحابي الجليل عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ كتابٌ احتفظ به ابنُه سليمان، وأقسم: أنه بخط والده.

١٠ ـ صحيفة معاذ بن جبل (المتوفى سنة ١٧ هـ) رضي الله عنه.

ولمعاذ بن جبلٍ ـ رضي الله عنه ـ كتابٌ. يشتمل على أحاديث، كان قد حمله معه إلى اليمن لما عيَّنه النبيُّ ﷺ والياً فيها[2].

وقال مسلم بن طلحة: «كان عندنا كتاب معاذ ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ: أنه إنما أخذ الصدقة من الحِنْطة والشعير والزبيب والتمر»[3].

١١ ـ صحيفة أبي سلمة نُبَيْط بن شريط الأشجعي الكوفي، رضي الله عنه (لم أعثر على سنة وفاته).

وهي محفوظةٌ في دار الكتب الظاهرية، وتقع في ثلاث عشرة ورقة.

١٢ ـ صحيفة عبد الله بن أبي أَوْفى، رضي الله عنهما (المتوفى سنة ٨٠هـ).

وكان قد ذكرها الإمامُ البخاري[4].

١٣ ـ صحيفةُ أبي موسى الأشعري (المتوفى سنة ٤٢ هـ) رضي الله عنه.

وهي مخطوطةٌ في مكتبة شهيد علي بتركيا.

وجاء في مسند الإمام أحمد: أنهم وجدوا في كتب عبد الله بن أبي أوفى كتابَ

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب»: (٤/ ٢٠٧).

(٢) حلية الأولياء: (١/ ٢٤٠).

(٣) مسند الإمام أحمد: (٥/ ٢٢٨).

(٤) انظر: «صحيح البخاري» (٤/ ١٦٤)، و«الكفاية» ص: ٣٣٦.

سَعْدِ بن عُبَادة: «أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد»[1].

١٤ ـ صُحُف أبي اليسر كعب بن عمرو بن عباد السُّلمي، رضي الله عنه (المتوفى سنة٥٥هـ).

وله صحفٌ، وذكر العلماء: أنه كان يمتلك وعاءً ممتلئاً بالأحاديث.

١٥ ـ صحيفة أبي رافع إبراهيم (المتوفى سنة ٤٠ هـ)

الذي كان يزوره عبدُ الله ابن عباس، رضي الله عنهم.

وله كتابٌ فيه استفتاح الصلاة، وقال بعد دفعه الكتاب: كان رسول الله ﷺ إذا قام في الصلاة؛ كبر، فقال: «وَجَّهْتُ وجهي للذي فَطَر السمواتِ والأرضَ حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين»[2].

١٦ ـ صحيفة محمد بن مَسْلَمة (المتوفى سنة ٤٣ هـ) رضي الله عنه.

كانت له صحيفةٌ وَضَعها في غِمْدِ سيفه، وفيها: (بسم الله الرحمن الرحيم سمعت النبي ﷺ يقول: «إن لربكم في بقية دهركم نفحات، فتعرضوا لها، لعلَّ دعوة أن توافق رحمة، يسعد بها صاحبها سعادةً لا يُضَرُّ بعدها أبداً»[3].

١٧ ـ صحيفة عليّ بن أبي طالب (المتوفى سنة ٤٠ هـ) رضي الله عنه.

طُبع بتحقيق ودراسة الدكتور فوزي عبد المطلب، في دار السلام بالقاهرة، عام ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦ م في (١١٦) صفحة.

* * *

(١) انظر: «الإصابة» (٢/ ٣٥٩).
(٢) الكفاية: ص: ٣٣٠.
(٣) انظر: «السنة قبل التدوين» ص: ٣٤٢.

١٣ـ الأجزاء الحديثية

في اللغة: (الأجزاء) جمعُ: (جزء)، معناه: النصيبُ، والقطعةُ من الشيء.

أمَّا في اصطلاح المحدِّثين: فهو الكتابُ الذي يَضُمُّ أحاديثَ مرويةً عن رجلٍ واحدٍ، سواء كان ذلك الرجلُ في طبقة الصحابة أو مَن بعدهم، أو أحاديث متعلِّقةٍ بموضوعٍ واحدٍ.

فوائدها:

أنَّ مِن أَهَمِّ فوائد الأجزاء الحديثية: أنَّها تحوي على بعض النُّصوص التي قد لا نجدها في الكتب الكبيرة، وهي تَدُلُّ على مدى العناية بحديث رسول الله ﷺ، وكذلك بأقوال الصحابة والتابعين وأخبارهم مما يكشف الحياةَ العامَّة لجيل السَّلَف.

منهجها:

من خلال استعراضنا لبعض الأجزاء يمكن أن نُبَيِّن المنهجَ الذي يُتَّبَعُ في تأليف هذا النوع من التأليف عند المحدِّثين، وإليك بيان ذلك:

ـ الجزء الحديثي يتضمَّن موضوعاً محدَّداً في الغالب، ويحتوي على أوراقٍ قليلةٍ قد لا تزيد على ثلاثين ورقةً.

ـ تكون النصوصُ فيه مرويَّةً بالإسناد من صاحب الجزء إلى صاحب النَّص، ويحتوي الجُزء على الأحاديث المرفوعة، وعلى آثار الصحابة والتابعين، وقد تُذكَر فيه بعضُ القصص والحكايات التي تتصل بالموضوع الذي تضمَّنه الجزءُ.

ـ الجزء الحديثي لا يشترط الصحة في المرويات[1].

---

(١) دراسات في مناهج المحدِّثين: ضحص: ٢٦.

وإليك تعريف أشهر الأجزاء:

١ ـ **مسند سعد بن أبي وقَّاص**: لأبي عبد الله، أحمد بن إبراهيم بن كثير الورقي البغدادي (المتوفى سنة ٢٤٦).

جمع فيه الأحاديثَ التي تُرْوَى من طريق سعد بن أبي وَقَّاص ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ، ورَتَّبها على أسماء الرواة عن سعد من الصحابة والتابعين، وقد احتوى على (١٣٤) حديثاً، غالبها أحاديثُ مرفوعةٌ، أو هي في حكم المرفوع، كما روى أربعةَ آثار عن سعد وغيره، ولم يلتزم الصحةَ في مروياته، بل روى الأحاديث المقبولة ـ وهي الأكثر ـ وكذلك الأحاديث الضعيفة، والمُنْكَرة.

ومن الإضافات التي تميَّز بها هذا الجزءُ: أنه روى أحاديث لا تُوجَد في الكتب السِّتة، وكذلك في مسند الإمام أحمد، ومنها أيضاً: أنه روى طُرُقاً لأحاديث لم تُرْوَ في هذه الكتب، وهي فائدةٌ مهمةٌ للمشتغلين في جمع طُرُق الحديث وأسانيده، فمِن ذلك: أنه روى بإسناده إلى سعد: أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «على كل خَلَّةٍ يطبع المؤمن، إلا الخيانة والكذب». فإنَّ هذا الحديث لم يُرْوَ في الكتب الستة ولا في «مسند أحمد».

وروى أيضاً بإسناده إلى مصعب بن سعد، عن سعد: أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن دعا بدعاء يونس؛ أُستجيب له». وهذا الحديث لم يُرْوَ بهذا الإسناد في الكتب المذكورة.

طُبع بتحقيق الدكتور عامر حسن صبري في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في مجلَّدةٍ.

٢ ـ **مسند بلال بن رَبَاح**: للحافظ أبي علي، الحسن بن محمد الصَّبَّاح البغدادي الزَّعفراني (المتوفى سنة ٢٦٠)، وهو شيخُ الإمام البخاري وأصحاب السُّنن الأربعة وغيرهم.

يحتوي هذا الجزءُ على أربعة عشر حديثاً مرويةً لسيدنا بلال مؤذِّن رسول الله ﷺ، وهي مرويةٌ بالإسناد من المصنِّف إلى بلال عن النبي ﷺ وفيه أيضاً بعض الأحاديث التي لم تُرْوَ في الكتب الستة، ومسند أحمد، ومنها حديثٌ رواه بإسناده إلى الحارث بن معاوية وسهيل بن جندل عن بلال، عن النبي ﷺ؛ قال:

«امسحوا على الخُفَّين والموق». وهو حديثٌ تفرَّد بروايته بهذا الطريق صاحبُ هذا الجزء، ورواه من طريقه الطَّبَرانيُّ في المعجم الكبير.

طُبع بتحقيق الأستاذ مجدي السيد في دار الصحابة بالقاهرة عام ١٩٨٩ م.

٣ ـ **فضائلُ رمضان**: للحافظ أبي بكر، عبد الله بن محمد، المعروف بابن أبي الدنيا البغدادي (المتوفى سنة ٢٨١).

ذكر فيه (٦٣) حديثاً وأثراً يتعلَّق بفضل شهر رمضان، وفضل صيامه وقيامه، ومن مزايا هذا الجزء: أنه ذكر آثاراً كثيرةً عن السَّلفَ تتحدَّث عن عبادتهم وسلوكهم، قد لا تجد هذه النصوصَ إلا في كتب ابن أبي الدنيا.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد اللهبن حمد المنصور في دار السلف بالرياض عام ١٩٩٥ م.

٤ ـ **مسند إبراهيم بن أدهم**: للحافظ المحدِّث محمد بن إسحاق بن يحيى، المعروف بابن مَنْدَه (المتوفى سنة ٣٩٥ هـ).

احتوى هذا الجزءُ على الأحاديث التي رواها الإمامُ القدوة إبراهيم بن أدهم البَلْخي الزاهد (المتوفى سنة ١٦٢)، مع ذكر بعض أخباره وحكاياته، وقد رواها الإمامُ ابن مَنْدَه بإسناده المتصل إلى إبراهيم بن أدهم، ومجموع النصوص الواردة في الجزء (٥١) نَصّاً.

وقد روى إبراهيمُ بعضَ الآثار عن الصحابة والتابعين، ومنها: أنه روى عن عبد الله بن مسعود: أنه قال: «لا يزال الناسُ بخيرٍ ما أتاهم العلمُ من علمائهم وكبرائهم، فإذا أتاهم العلمُ من صغارهم، وسفهائهم؛ فقد هلكوا».

ومِن ذلك: أنه روى عن سعيد ين المُسَيَّب: أنه قال: «من هم بصلاةٍ أو حَجٍّ أو عمرةٍ أو شيءٍ من الخير فحال دونه حائلٍ بلغه الله ما أهمه».

طُبع بتحقيق الأستاذ مجدي السيد إبراهيم في مكتبة القرآن بالقاهرة عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٦٤) صفحة.

٥ ـ **جزء ما رواه أبو الزُّبير عن غير جابر**: جمعه أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيَّان الأصبهاني (المتوفى سنة ٣٦٩ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ بدر بن عبد الله البدر بمكتبة الرشد في الرياض عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م في (٢٥٦) صفحة.

٦ ـ **جزء ابن جُرَيْج**: عبد الملك بن عبد العزيز (المتوفى سنة ١٥٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله بن إبراهيم الرشيد بمكتبة الكوثر في الرياض عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م في (٧١) صفحة.

٧ ـ **جزء فيه أحاديث نافع بن أبي نعيم** (المتوفى سنة ١٦٩ هـ): لأبي بكر، محمد بن إبراهيم المقرىء (المتوفى سنة ٣٨١ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ أبي الفضل الجويني بدار الصحابة في طنطا عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م.

٨ ـ **جزء فيه حديث سفيان بن عُيَيْنَة** (المتوفى سنة ١٩٨ هـ): رواية زكريا المروزي عنه.

طُبع بتحقيق الأستاذ أحمد عبد الرحمـٰن الصويان بمكتبة دار المنار في الخرج (السعودية) عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (١٣٦) صفحة.

٩ ـ **جزء الأنصاري**: أبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن المُثَنَّىٰ البصري (المتوفى سنة ٢١٥ هـ).

قال الذهبي: «وكان أسند أهل زمانه، وله «جزء» مشهور من العوالي... ومافي شيوخ البخاري أحد أكبر منه، ولا أعلىٰ رواية»[1].

طُبع بتحقيق الأستاذ مسعد عبد الحميد محمدالسعدني بمكتبة أضواء السلف في الرياض عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م في (٧٨) صفحة، ومعه «**فوائد ابن ماسي**»

١٠ ـ **جزء الحسن بن عرفة العبيدي** (المتوفى سنة ٢٥٧ هـ): رواية أبي علي، إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصَّفَّار.

طُبع بتحقيق الدكتور عبد الرحمـٰن عبد الجبار الفَرِيْوائي بمكتبة دار الأقصىٰ في الكويت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (١٠١) صفحة.

---

(١) سير أعلام النبلاء: (٩/ ٥٣٧).

١١ ـ **جزء محمد بن عاصم الثَّقفي الأصبهاني** (المتوفىٰ سنة ٢٦٢ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مفيد خالد عيد بدار العاصمة في الرياض عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م، ويليه: «**جزء أحمد بن عصام**».

١٢ ـ **جزء أحمد بن عصام بن عبد المجيد الأصبهاني** (المتوفىٰ سنة ٢٧٢ هـ).

طُبع مع الكتاب السابق.

١٣ ـ **جزء فيه حديث الحافظ ابن ديزيل** (المتوفىٰ سنة ٢٨١ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري بمكتبة الغرباء في المكتبة المنورة عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م في (٩١) صفحة.

١٤ ـ **جزء البيتوتة**: وهو من عوالي حديث أبي العباس محمد بن إسحاق السراج (المتوفىٰ سنة ٣١٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ أبي الأشبال الزهيري في دار الرَّيّان بالقاهرة عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (١٢٤) صفحة.

١٥ ـ **جزء البطاقة**: لأبي القاسم، حمزة بن محمد بن علي الكناني المِصري (المتوفىٰ سنة ٣٥٧ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الرَّزّاق عبد المحسن العَبَّار في مكتبة دار السَّلام بالرياض عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م في (٨٠) صفحة.

* * *

١٤ـ الأجزاء المختصَّة بموضوعٍ واحدٍ

هي الأجزاء التي يجمع فيها أصحابُها الأحاديثَ في موضوعٍ معيَّنٍ، أو يجمعون طُرُقَ حديثٍ واحدٍ لبيان أسانيده وألفاظه وإمكانية الاحتجاج به، وقد يختارون من المطالب المذكورة في صفة الجامع مطلباً جزئياً يصنِّفون فيه مبسوطاً، ومن أهمِّها:

١ ـ **فضل مكَّة**، للإمام حسن البصري (المتوفى سنة ١١٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ سامي مكي العاني.

٢ ـ **زهد الثمانية من التابعين**: لعلقمة بن مَرْثَد (المتوفى سنة ١٢٠ هـ): رواية ابن أبي حاتم.

طُبع بتحقيق الدكتور عبد الرحمٰن عبد الجبار الفريوائي بمكتبة الدار في المدينة المنورة عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في (٩٣) صفحة.

٣ ـ **الزهد والرقائق**: لعبد الله بن المبارك (المتوفى سنة ١٨١ هـ).

طُبع بتحقيق المحدِّث الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي (المتوفى سنة ١٤١٢ هـ) بمجلس إحياء المعارف في الهند عام ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦م، في (٨١٩) صفحة. وطُبع بدار الكتب العلمية في بيروت بدون تاريخ. وطُبع بتحقيق الأستاذ أحمد فريدن بدار المعراج الدولية في الرياض عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م، في مجلَّدتين.

٤ ـ **الزهد**: لوكيع بن الجراح (المتوفى سنة ١٩٧ هـ).

طُبع بتحقيق الدكتور عبد الرحمٰن عبد الجبار الفريوائي. بمكتبة الدار في المدينة المنورة عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في ثلاث مجلَّدات.

٥ ـ **الزهد**: للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ).

طُبع بمطبعة أم القرىٰ في مكة المكرَّمة، عام ١٣٤٧ هـ ـ ١٩٢٨ م في (٤٠٠) صفحة. وُطبع بتحقيق محمد جلال شرف، بدار النهضة في بيروت عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م في مجلَّدتين. وطُبع بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨م. وطُبع بتحقيق الأستاذ بسيوني زغلول بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م، في (٤٨٠) صفحة.

٦ ـ **الزهد**: لهَنَّاد بن السّري الكوفي (المتوفىٰ سنة ٢٤٣ هـ).

طُبع بتحقيق الدكتور عبد الرحمـٰن عبد الجبار الفريوائي بدار الخلفاء في الكويت عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م. وطُبع بتحقيق الدكتور محمد أبي اللَّيث الخيرآبادي بدار إحياء التراث الإسلامي في قطر عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في ثلاث مجلَّدات.

٧ ـ **جزء القراءة خلف الإمام**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

موضوعُ هذا الجزء يتعلَّق بأمرين: أحدهما: صحة الصَّلاة للمنفرد والمؤتمّ. والآخر: الرَّدّ علىٰ أهل الرَّأي الذين خالفوا فيه. وقد استوعب البخاريُّ هٰذين الأمرين بالأسانيد، والكلام المتين في بيان المتون، فجاء جزؤه هذا ـ على وَجازته ـ مفيداً في معرفة الرجال والعِلَل، والرَّدّ على أهل الرَّأي.

طُبع في دلهي بالهند عام ١٢٩٩ هـ ـ ١٨٨١ م بعنوان: «خير الكلام في القراءة خلف الإمام». وطُبع في القاهرة عام ١٣٢٠ هـ ـ ١٩٠٢ م في (٧٩) صفحة. وطُبع بدار الزيني للطباعة في القاهرة عام ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ بسيوني زغلول بدار الحديث في القاهرة عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (١٣٤) صفحة.

٨ ـ **جزء رفع اليدين في الصلاة**: للإمام البخاري أيضاً.

خصَّصه البخاري للرّدّ على مَن أنكر رفعَ الأيدي في الصَّلاة عند الركوع والرفع منه، وهم أهلُ الرَّأي، ومِن هذين الأمرين تأتي أهميةُ هذا الجزء في بيان سُنّةٍ متواترةٍ في الصَّلاة، والرّد على من خالفهما.

طُبع في كلكتة بالهند عام ١٢٥٦ هـ ـ ١٨٤٠ م، وفي دلهي عام ١٢٩٩ هـ ـ ١٨٨١ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ أحمد الشريف بدار الأرقم في الكويت عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في (٧٩) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ أبو محمد بديع الراشدي السِّندي، بإدارة العلوم الأثرية في باكستان عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في (٢١٣) صفحة. وطُبع بمؤسسة الكتب الثقافية، في بيروت عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م في (٢١٦) صفحة.

٩ ـ الأدب المفرد: للإمام البخاري أيضاً.

ولما للأخلاق من مكانةٍ في نظام الإسلام؛ فقد أفردها علماؤُنا من السَّلَف الصالح بالتأليف، ويأتي في مقدمة ما كُتب في هذا الموضوع كتاب «الأدب المفرد» للإمام البخاري، ولو قلنا: إنه أول كتابٍ أُلّف في هذا الباب؛ لم نبعد عن الصواب.

وعلى الرغم من مكانة «الكتاب» ومكانة «المؤلّف» فإنه لم يَلْقَ العنايةَ التي تليق به إلا في وقتٍ متأخّرٍ جداً.

اعتمد المؤلِّفُ طريقةَ عرض الكتاب من خلال أبوابٍ، يشتمل الواحد منها تارةً على حديثٍ واحدٍ، وتارةً يَضُمُّ أحاديثَ كثيرةً.

وترجمات هذه الأبوابِ هي المعالم التي تحدِّد الموضوعات التي أراد المؤلِّفُ إدراجها في مصنَّفه. وقد بلغ تعداد هذه الأبواب (٦٤٤) حسب ترقيم الأستاذ فؤاد عبد الباقي، رحمه الله تعالى. ولم يذهب المؤلِّفُ إلى تقسيم الكتاب إلى كتبٍ تندرج تحتها هذه الأبوابُ، كما فعل في جامعه الصحيح.

عُرف البخاري لدى الأمة على تعاقب القرون من خلال كتابه «الجامع الصحيح» الذي يُعَدُّ الكتاب الأول في قائمة كتب السنة المطهَّرة صحةً وضبطاً، وذلك باتفاق علماء الأمة على ذلك. ولكنه في كتابه «الأدب المفرد» لم يلتزم بشروطه في كتابه الصحيح، فأدخل فيه الأحاديثَ الحَسنَة، بل والضعيفة. وهذا ذهابٌ منه إلى قبول الضعيف في غير الأحكام كالآداب والزهد. ما لم يعارض الضعيفَ ما هو أقوى منه.

عُرف البخاري ـ في صحيحه ـ بتكراره للأحاديث، وبتقطيعه للحديث بحيث

يروي قسماً في بابٍ ويروي قسماً في بابٍ آخر. وقد عقد الحافظُ ابن حجر في مقدمته لـ: «فتح الباري» فصلاً ـ هو الفصل الثالث ـ ليبيِّن الأغراضَ والفوائدَ من هذه الطريقة التي انتهجها البخاري في صحيحه. وقد جاءت الطريقةُ نفسها في «الأدب المفرد»، وكثر فيه التكرار، وقلَّ فيه التقطيع.

والتكرار في «الأدب المفرد» يرجع إلى أمرين:

الأول: هو حرص المؤلِّفِ ـ بعض الأحيان ـ على إيراد الحديث أو الأثر من أكثر من طريقٍ، من حيث السند.

الثاني: أنَّ المؤلِّف يضع في كتابه هذا منهجَ الأدب الإسلامي، وقد لخصه بتراجمه التي جاءت عناوين لأبوابه، وهو يُورِد الأحاديثَ دليلاً على ما ذهب إليه في تراجمه.

أو لِنَقُل: إنه يستنتج من الحديث الحُكْمَ الذي يراه، ثم يضعه عنواناً، فيكون تسليط الضوء على الحديث أو الأحاديث من خلال ذلك العنوان الذي هو ترجمة الباب.

وإذا كان في الحديث أكثر من حكم فإنه يكرِّره تبعاً لذلك، وأضرب مثلاً على ذلك: أورد المؤلِّفُ حديثَ «كُلُّكم راعٍ وكُلُّكم مسؤولٌ عن رعيته» تحت هذه التراجم: باب الرجل راعٍ في أهله. باب المرأة راعيةٌ. باب العبد راعٍ.

فإيراده في المرة الأولى ليكون دليلاً على رعاية الرجل، وفي المرة الثانية ليكون دليلاً على رعاية المرأة، وفي الثالثة ليكون دليلاً على رعاية الخادم. وبهذا المعنى، فليس هناك تكرارٌ، فإيراده في المرة الثانية لغرضٍ آخر غير ما أورده له في المرة الأولى.

تَمَّ تقسيمُ هـٰذا الكتاب تبعاً لموضوعاته الرئيسة إلى عشرة مقاصد:

المقصد الأول: في البر والصلة: ويتناول ما أمر به الإسلامُ من واجب البِرِّ وإحسان الصِّلَة. تجاه من يحيطون بالإنسان، الأقرب فالأقرب، ابتداءً من الوالدين والأولاد، ومروراً بالعلاقة الزوجية، وصلة الأرحام، وانتهاءً بالوصية بالجوار والخَدَم، وجاء ذلك في ستة فصول.

المقصد الثاني: آداب المواصلة ووسائلها: وإذا كان الإسلام قد أمر بالتواصل والمودَّة فقد وضع الوسائل لذلك، وقد ذكر المؤلِّفُ خمساً منها، هي: الزيارة، والضيافة، وعيادة المرضى، وتقديم الهدايا، والمراسلة، وقد ذُكرت كلاً منها في فصلٍ.

المقصد الثالث: آداب اللِّقاء والمحادثة: إنَّ المواصلة تقتضي السَّعْيَ إلى اللِّقاء والمؤانسة، وقد نظم الإسلامُ ذلك وجعل له من الآداب ما يكمل أهداف اللقاء من المودَّة والحُبّ، ونستطيع إجمالَ ما ذكره المؤلِّفُ في هذا الصدد في خمس مجموعاتٍ هي: آداب السلام، وأداب الاستئذان، وآداب اللِّقاء، وأدب المجلس، وحُسن المعاشرة، والمجالس وهيئات الجلوس.

وهكذا جمع هذا المقصد كل ما يرتبط بهذا الموضوع، وجاء مكملاً للمقصدين قبله.

المقصد الرابع: في الحُبّ والبُغض: وفيه بيانُ عوامل الألفة والحُبّ، وفيه بيانُ الجانب المقابل، وهو: الهجر والفرقة أوالشَّحَناء وآثارها وإثمها، وذلك ليبتعد المرءُ المسلمُ عنها، ويبقى في الدائرة الأولى، وهي دائرة حُبِّ الآخرين كما أمر الإسلام.

وبهذه المقاصد الأربعة تستكمل القضايا الاجتماعية، وما ينبغي للمرء المسلم أن يتعلَّمه بصدده.

المقصد الخامس: في إصلاح الأموال والعناية بالمساكن: والعناية بهٰذين الجانبين من الضرورة بمكانٍ، فالمساكن هي أماكنُ السَّكَن النفسي، والمال هو الوسيلة التي تحفظ للإنسان كرامته، وتساعده على البرِّ والصِّلة، والقيام بأعمال الإحسان. وقد جاء هذا المقصدُ في ثلاثة فصول. وأما واسطة العقد؛ فكانت في المقصد التالي:

المقصد السادس: في الدعاء والصلاة: على النبي ﷺ: وهوالمكانُ الذي اختاره المصنِّفُ لمعظم ما جاء في هذا الموضوع. الذي يهدف إلى تحقيق العبودية لله تعالى والوصولِ إلى صفاء النفس وتزكيتها. ومن جميل المصادفات: أنه جاء تمهيداً للمقصد التالي.

المقصد السابع: في الأخلاق والآداب: حيثُ جاء الحديث عن أخلاق النفس وسجاياها في فصل، وكان الفصل الثاني للأخلاق الفاضلة والآداب الحسنة، وجاء الفصل الأخير للحديث عن سَيِّءِ الأخلاق وهو ما ينبغي الابتعادُ عنه.

المقصد الثامن: في الشعر والبلاغة والألفاظ: وهو متمِّمٌ للمقصد قبله، حيث يرسم أدب اللِّسان، ويُبَيِّن ما يسمح باستعماله من الألفاظ، وما ينبغي الابتعادُ عنه.

المقصد التاسع: في المِزاح والغناء واللَّهو: وهو ذو صلةٍ وثيقةٍ بما قبله، والمراد بيان ما يسمح به الشرعُ عن ذلك، وما ينهى عنه.

المقصد العاشر: في فصول متنوِّعة: تتناول موضوعات متمِّمة، تتناول النظافةَ وسُنَنَ الفطرة: وهو موضوع الفصل الأول، وأما الفصل الثاني: فهو فيما جاء بشأن الغيم والمطر، والثالث: للفأل والطيرة.

وبهذا تَتِمُّ معالم الكتاب[1].

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في المطابع السلفية بالقاهرة عام ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٦ م في (٣٥١) صفحة، وقد وضع لها الأستاذُ رمزي دمشقية فهرساً لأحاديثها، والذي طُبع بآخر الكتاب بدار البشائر الإسلامية في بيروت، عام١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م في (٥٣٢) صفحة. وطُبع بتحقيق ودراسة الأستاذ صالح أحمد الشَّامي في دار القلم بدمشق عام ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م في (٦٢٠) صفحة. وطُبع بتحقيق الشيخ محمد إلياس بارَهْ بَنْكوي في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م في (١٠١١) صفحة، وقد قام المحقق بشرح أحاديثه ناقلاً جميعَ النصوص برُمتّها من «فضل الله الصمد في شرح الأدب المفرد» للشيخ فضل الله الجيلاني الرحماني (المتوفى سنة ١٣٩٩ هـ)، دون أن يعزوها إلى هذا الكتاب!!

١٠ ـ الشمائل المحمدية: للإمام أبي عيسى، محمد بن عيسى الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ).

وهو كتابٌ لطيفٌ، يشتمل على أوصاف النبيِّ ﷺ، وبيان أحواله، وعاداتِه، وخصائصِه، ضَمَّ في ثناياه نحو أربعمئة حديث، ضِمْنَ خمس وخمسين باباً، وهي:

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق، طبعة دار القلم بدمشق.

خَلْقُ رسول الله ﷺ: خاتم النبوّة، شعر رسول الله ﷺ. ترجُّله، شَيْبُهُ، خضابه، كحله، لباسه، خُفّه، نَعْله، خاتمه، التختم باليمين، سيفه، درعه، مِغْفره، عمامته، إزاره، مشيته، تقنّعه، جِلسته، تكأته، اتكاؤه، عيشه، أكله، صفة خبزه، إدامه، الوضوء قبل الطعام، ما يُقال قبل وبعد الطعام، قَدَحُه، فاكهته، شرابه، شربه، تعطّره، كلامه، ضحكه، مزاحه، كلامه في الشعر، كلامه في السَّمر، حديث أُمِّ زَرْعٍ، نومه، عبادته، صلاة الضحى، صلاة التطوّع في البيت، صومه، قراءته، بكاؤه، فراشه، تواضعه، خُلُقه، حياؤه، حجامته، أسماؤه، سِنُّه، وفاته، ميراثه، رؤيته ﷺ.

طُبع بتحقيق الأستاذ عزت عبيد الدعاس بمؤسسة الزعبي، ودار الحديث في حمص عام ١٢٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م. وطُبع أخيراً بتحقيق الأستاذ علي عبده كوشك في دار اليمامة بدمشق عام ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م في (٢٩٤) صفحة، وهي من أحسن طبعاته.

١١ ـ **الإخوان**: لابن أبي الدنيا: أبي بكر عبد الله بن محمد القرشي (المتوفى سنة ٢٨١ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ محمد عبد الرحمٰن طوالبة بدار الاعتصام في القاهرة عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٣٠١) صفحة.

١٢ ـ **فضل الصلاة على النبي ﷺ**: لإسماعيل بن إسحاق الجهضمي (المتوفىٰ سنة ٢٨٢ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني بالمكتب الإسلامي في بيروت عام ١٣٨٩ ـ ١٩٦٩ م، في (٩٢) صفحة.

١٣ ـ **الزهد**: لابن أبي عاصم: أبي بكر، أحمد بن عمرو الضَّحّاك الشَّيباني (المتوفىٰ سنة ٢٨٧ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد العلي عبد الحميد بالدار السلفية في الهند عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في (١٥٠) صفحة. وطُبع بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (١١٩) صفحة.

١٤ ـ **الصلاة على النبي ﷺ**: لابن أبي عاصم أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السلفي بدار المأمون في دمشق عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (٨٠) صفحة.

١٥ ـ **قيام رمضان**: لمحمد بن نصر المَرْوَزِي (المتوفىٰ سنة ٢٩٤ هـ).

طُبع في لاهور، عام ١٣٢٠ هـ ـ ١٩٠٢ م.

١٦ ـ **صفة المنافق**: : لأبي بكر، جعفر بن محمد بن الحسين الفِرْيابي (المتوفىٰ سنة ٣٠١ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي في القاهرة عام ١٣٤٩ هـ ـ ١٩٣٠ م. وطُبع ثانيةً بالمكتب الإسلامي في بيروت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ بدر البدر بدار الخلفاء في الكويت ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد عبد القادر عطا، بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، في (٩٧) صفحة. وطُبع بتحقيق أبو عبد الرحمـٰن المصري الأثري بدار الصحابة في مصر عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (١٥٥) صفحة، بعنوان: «صفة النفاق وذمِّ المنافقين». وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد الحدَّاد بدار العاصمة في الرياض عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م.

١٧ ـ **فضيلة الشكر لله علىٰ نِعَمِه وما يجب من الشكر للمنعم عليه**: لأبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي (المتوفىٰ سنة ٣٢٧ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد مطيع الحافظ بدمشق عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م في (١٠٢) صفحة.

١٨ ـ **جزء فيه قول النبي ﷺ: «نَضَّر الله امرءاً سمع مقالتي فأدَّاها»**: لأبي عمرو، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن حكيم المدني (المتوفىٰ سنة ٣٣٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ بدر البدر بدار ابن حزم في بيروت عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م في (٨٠) صفحة.

١٩ ـ **جزء في طرق حديث «من كذب علي متعمداً»**: لأبي القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب اللَّخْمي الطبراني (المتوفىٰ سنة ٣٦٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ علي حسن عبد الحميد، وهشام السقا بدار عمار في الأردن عام ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٢٠ - **أخلاق حَمَلة القرآن**، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجُرِّيّ (المتوفى سنة ٢٦٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمود النقراشي السيد علي بمكتبة النهضة في القصيم عام ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، في (٢٨١) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد العزيز عبد الفتاح القاري، بمكتبة الدار في المدينة المنورة عام ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م في (١٨٧) صفحة. وطُبع بتحقيق عبد الله القاضي بدار الكتب العلمية في بيروت.

٢١ - **القناعة**: لأبي بكر، أحمد بن محمد بن إسحاق لابن السني (المتوفى سنة ٣٦٤ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الله يوسف الجُدَيْع بمكتبة الرشد في الرياض عام ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م في (١٠٦) صفحة.

٢٢ - **أخلاق النبيِّ ﷺ وآدابه**: لأبي الشيخ أبي محمد، عبد الله بن محمد بن حيان الأصبهاني (المتوفى سنة ٣٦٩ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ أبي الفضل عبد الله الصديق الغُماري في القاهرة عام ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ أحمد محمد مرسي بمكتبة النهضة المصرية في القاهرة، عام ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م في (٢٨٨) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ السيد الجميلي بدار الكتاب العربي في بيروت، عام ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، في (٢٤٢) صفحة.

٢٣ - **صفة الجنة**: لأبي نُعَيْم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ علي رضا عبد الله بدار المأمون في دمشق عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م في ثلاث مجلَّدات.

٢٤ - **جزء من كتاب رياضة الأبدان**: لأبي نعيم أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمود بن محمد الحَدّاد بدار العاصمة في الرياض عام ١٤٠٨ هـ - ١٠٩٩ م في (٧٥) صفحة.

٢٥ - **جزء فيه طرق حديث: «إنَّ لله تسعة وتسعين اسماً**: لأبي نعيم أيضاً.

طُبع بتحقيق مشهور بن حسن سلمان بمكتبة الغرباء في المدينة المنورة عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م في (١٨٩) صفحة.

٢٦ ـ **القضاء والقدر**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (المتوفى سنة ٤٥٧ هـ).

حقَّقه الطالب أحمد بن صالح الصنعاني كرسالة ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

٢٧ ـ **الزهد الكبير**: للبيهقي أيضاً.

طُبع بتحقيق الدكتور تقي الدين النَّدْوي بدار القلم في الكويت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في (٤٣٠) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ عامر أحمد حيدر بمؤسسة الكتب الثقافية في بيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، في (٤٣٩) صفحة.

٢٨ ـ **ثواب قضاء حوائج الإخوان وما جاء في إغاثة اللَّهفان**: للإمام المحدِّث أبي الغنائم محمد بن علي بن ميمون النَّرسي الكوفي (المتوفى سنة ٥١ هـ).

جمع المؤلِّفُ في هذا الجزء أحاديثَ فضائل اصطناع المعروف وفعل الخير، وأنّ المسلم ينبغي أن تكون نفسُه خيّرةً يُفيض خيرها على من حولها. وقد سلك المؤلِّفُ مسلكَ المحدِّثين في إيراد النصوص المتعلِّقة بالباب بأسانيدها، وبلغت هذه النصوصُ (٥٥) نَصّاً، تشمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة، وفيه بعضُ الأحاديث التي لا تُوجَد في الكتب الكبيرة، ومنها، حديثُ أبي أُمَامَة، عن النبي ﷺ أنه قال: «صنائع المعروف تقي مصارعَ السُّوء، وصدقة السِّرِّ تُطفىء غضبَ الربِّ، وصلةُ الرَّحِمِ تزيد في العُمُر». فإنَّ هذا الحديث لا يُوجَد إلا في «معجم الطبراني الكبير»، وإسناده حسنٌ بالمتابعة.

طُبع بتحقيق الدكتور عامر حسن صبري في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٩٩٣ م.

٢٩ ـ **ذكر النار ـ أجارنا الله منها ـ**: للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ثم الدمشقي (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ).

ذكر فيه (١١٤) حديثاً تتعلَّق بالنار، وبدأ الجزءَ بالأحاديث المتعلِّقة بالحساب، ثم روى أحاديث الصُّور والصِّراط، ثم ذكر الأحاديثَ التي جاءت في

حال أهل النار وبيان صفاتهم وأكلهم وشربهم وعذابهم، وقد روى جميعَ هذه الأحاديث بإسناده المتصل إلى رسول الله ﷺ، ومن مزاياه: أنه روى بعض الأحاديث التي لا تُوجَد في الكتب الستة ومسند الإمام أحمد وغيرها، وإنما تُوجَد في بعض المعاجم والأجزاء، ومنها: حديثُ يعلى ابن مُنْيَةَ، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «تقول النارُ يوم القيامة للمؤمن: «يامؤمن! جُز عني فقد أطفأ نورك لهبي». وهذا الحديثُ رواه الطبراني في: «المعجم الكبير» وأبو نعيم في: «حلية الأولياء» وأبو سعد الماليني في جزء الأربعين[1].

ومنها: حديثُ ابن أُمِّ مكتوم قال: خَرَج النبيُّ ﷺ ذات غداةٍ فقال: «سُجِّرت النار لأهل النار، وجاءت الفِتَنُ كقطع اللَّيل المظلم، لو تعلمون ما أعلم؛ لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً». وهذا الحديثُ لم يخرجه سوى ابن أبي شيبة في «المصنَّف» والطبراني في «المعجم الكبير»[2].

طُبع بتحقيق الأستاذ أديب محمد الغزاوي في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٩٩٤ م.

٣٠ ـ حِجَّة الوداع وعمرات النبي ﷺ: للشيخ محمد زكريا بن محمد يحيى الكَانْدَهْلَوي (المتوفى سنة ١٤٠٢ هـ).

يمتاز هذا الكتابُ بالاستيعاب الشامل لكلِّ ما يتصل بهذه الرحلة المباركة والرُّكن العظيم من قريبٍ أو بعيدٍ، من بيان المناسك، ونقل المذاهب، واختلاف الأئمّه وآراء الشُّرّاح ومباحث المحدِّثين والفقهاء، وتحديدِ المنازل، وتعيينِ أسمائها ومواضعها في ضوء العلم الحديث، والتغيراتِ التي طرأت عليها، واقتباسِ أحسن ما كُتب في هذا الموضوع في القديم والحديث، واستعراضِ النقول المفيدة عن كُتب المتقدِّمين حتى يحار القارئ، ويملكه العجب من الاستقصاء.

يقع الكتابُ في جُزأين، تناول المؤلِّفُ في الجزء الأول حِجَّتَه ﷺ، والجزء الثاني جعله في عمراته ﷺ وعددِها وتحديدِها وتفاصِيلها، وما اشتملت عليه من

(١) انظر: «ذكر النار» للمقدسي، ص: ١١٠.
(٢) انظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١٥/٣٦) و«مجمع الزوائد» (١٠/٢٢٩).

أحكامٍ فقهيةٍ وبحوثٍ تاريخيةٍ وفوائدَ علميةٍ وتحقيقاتٍ حديثيةٍ.

وقد لَخَّص فيه المؤلِّفُ رحلةَ حِجِّه ﷺ بكل دِقَّةٍ، وجعلها متناً لهذا الكتاب، ثم شَرَحَ هذا المتنَ.

طُبع في مطبعة ندوة العلماء بلكنؤ عام ١٣٩٠ هـ في (٣٠٧) صفحة، وله طبعات أخرى.

* * *

١٥ـ الفوائد الحديثيّة

هي أجزاءٌ يُدَوَّن فيها ما يُلقيه الشيخُ على التلاميذ. وغالبُ كتب الفوائد لا تتقيَّدُ بنظامٍ في التصنيف من حيث الموضوع، ومن تقديم وتأخيرٍ، ويعود تصنيفُ هذاالنوع من الكتب إلى عصر المتقدِّمين. يقول الإمام الترمذي: «كان لمحمَّد بن إسماعيل (البخاري) كتاباً يسجِّل فيه الفوائدَ»[١].

وغالبُ كتبِ الفوائد تكون من تخريج أحد أئمَّة الحديث، فيختار من حديث الشيخ إمَّا من العوالي، أو الصِّحَاح، أو الحِسَان، أو الغرائب، أو المُستَخْرَجات، أو الأفراد، أو الشيوخ الثِّقات، أو شيوخ في بلدٍ مُعَيَّنٍ، وغيرها من الموضوعات التي تَهُمُّ المحدِّثين[٢].

ومن أشهر الفوائد الحديثية فيما يلي:

١ ـ **فوائد عليٍّ بن الجَعْد**: لأبي الحسن، علي بن الجَعْد الهاشمي البغدادي الجوهري (المتوفىٰ سنة ٢٣٠ هـ).

وهو جمعُ أبي القاسم، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البَغَوي (المتوفىٰ سنة ٣١٧ هـ). وتعرف أيضاً بـ: «الجَعْدِيات».

طُبعت بتحقيق الأستاذ عبد المهدي عبد الهادي بمكتبة الفلاح في الكويت عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م. وطُبعت بتحقيق الأستاذ عامر أحمد حيدر بمؤسَّسة نادر في بيروت عام ١٤١٠ هـ ـ ٩٩٩٠ م في (٦٨٨) صفحة.

---

(١) جامع الترمذي: (٥/ ٦٠٣).

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ٩٤.

٢ ـ فوائد خَيْثَمَة بن سليمان القُرَشي الإطرابلسي (المتوفى سنة ٣٤٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عمر عبد السَّلام تَدْمُرِي بدار الكتاب العربي في بيروت عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م في (٢٦٧) صفحة.

٣ ـ فوائد أبي علي محمد بن الحسن الصَّوَّاف (المتوفى سنة ٣٥٩ هـ).

وهي انتقاء أبي الحسن علي بن عمر الدَّارقطني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ)، ورواية أبي نُعَيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

طُبع بتحقيق وتخريج الشيخ أبي عبد الله محمود بن محمد الحَدَّاد، بدار العاصمة في الرياض عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٩٦) صفحة.

٤ ـ فوائد ابن ماسي: لأبي محمد، عبد الله بن إبراهيم بن أيوب البغدادي (المتوفى سنة ٣٦٩ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مسعد عبد الحميد السَّعْدَني بمكتبة أضواء السَّلَف في الرياض عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م في (٧٨) صفحة، مع «جزء الأنصاري».

٥ ـ فوائد تَمَّام: لأبي القاسم تَمَّام بن محمد الرَّازي (المتوفى سنة ٤١٤ هـ).

حقَّقه الأستاذ عبدُ الغني أحمد جبر مزهر التَّميمي، بإشراف الدكتور إسماعيل الدفتار، بجامعة أمِّ القرىٰ في مكَّة المكرَّمة، كرسالة دكتوراه عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م. وطُبع بتحقيق الشيخ أبي سليمان جاسم الفهيد الدوسري، بدار البشائر الإسلامية في بيروت عام ١٩٩٠ م، في مجلَّدين، بعنوان: «الرَّوض البَسَّام بترتيب، وتخريج فوائد تَمَّام». وطُبع بتحقيق الأستاذ حَمْدي عبد الحميد السَّلفي، بمكتبة الرُّشد في الرياض عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م في مجلَّدتين.

٦ ـ فوائد العِراقِيِّين: لأبي سعيد، محمد بن علي بن عمرو النَّقَّاش الحنبلي الأصبهاني (المتوفى سنة ٤١٤ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مجدي السيد إبراهيم بمكتبة القرآن في القاهرة عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م في (١٤٤) صفحة.

* * *

١٦ـ النُّسَخ الحديثية

«النُّسَخُ» واحدُها: (النُّسخَه)، وهي مرادفةٌ للصحيفة، كان غالبُ اعتماد المحدِّثين في رواية الحديث على النُّسَخِ والصُّحُفِ الصحيحةِ مع اعتمادهم على حفظِهم وإتقانِهم، فكانت من النُّسَخ المشهورة: «صحيفة هَمَّام بن مُنَبِّه» و «صحيفة جابر بن عبد الله»، وغيرِهما.

ومن أنواع الأوعية التي كانت تُدَوَّن فيها السُّنَنُ: أديم، أوراق البَرِدِّي، جِلد، دَفْتَر، الدَّرْج، دِيْوان، رِقٌّ، سِجِلٌّ، الطَلْحِيَةُ، طُوْمَارٌ، العَصْفُور، قِرْطَاس، قَوْهِيَّة، كاغَدٌ، كُرَّاسٌ، لَوْحٌ، مَجَلَّةٌ، مَلْزَمَةٌ.

وكانوا يحفظون هذه النُّسَخَ والصُّحُفَ في الأوعية، منها: بَطْن السَّيف، وبيت القَرَاطِيس، التَّابوت، التلبس، الجِرَاب، جِلْد، الجَيْب، حَوال، الحَب، الحصير، حُبَا، الحقيبة، حِقَّة، الحُزْمة، الخُرْج، الخريطة، ذيل السِّقْط، رَبَعة، رُزْمة، السُّنَّارة، الصُرَّة، الصَّنْدوق، الصِّفْن، الضُّمَامة، الطَّبق، العدل، الغِمْد، غِمْد السَّيف، غِمْد الجِراب، القُفَّة، قِراب السَّيف، القِمَطْر، القَوْسَرة، الكُمّ، الكِيس، الكُوَّة، المِخْلاة، النَّمط وغيرها[١].

وقد استغلَّ الضعفاءُ والمتروكون النُّسخَ فوضَعوا نُسَخاً مختلفةً، وزعموا: أنهم ورثوها روايةً عن الشيوخ؛ إلا أنَّ المحدِّثين كشفوا عن زَيْفهم وضلالِهم، وبيَّنوا النُّسَخَ الموضوعَة، فكان منها:

نسخ إبراهيم بن هَدْبَة، وهو دَجَّالٌ من الدَّجاجلة. ونعيم بن سالم بن قنبر. ودينار أبي مكيس. وسَمْعان بن مهدي. وغير هؤلاء، كان لهم نُسَخٌ عن أنس بن مالك، رضي الله عنه، وهي كلُّها موضوعةٌ.

---

(١) انظر: «معرفة النسخ والصحف الحديثية» للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، ص: ٢٨ ـ ٣٥.

ونسخةٌ يرويها بَقِيَّةُ بن الوليد، عن مُبَشِّر بن عبيد، عن حَجَّاج بن أَرْطَأه، عن الشيوخ، ومُبَشِّرٌ هذا رماه أحمدٌ بالوَضْع، وقال البخاري: «روى عنه بَقِيَّةٌ، مُنْكَرُ الحديث».

ونسخةٌ رواها إبراهيمُ بن عمرو بن بكر السكسكي، عن أبيه، عن عبد العزيز ابن أبي رَوَاد، عن نافع، عن ابن عمر، رضي الله عنهما. وإبراهيم مُتَّهَمٌ بالوَضْع، وأبوه متروكٌ[1].

وقال أبو حاتم: «روى عبدُ العزيز عن نافعٍ، عن ابن عمر نسخةً موضوعةً»[2].

ونسخةٌ رواها أبو سعيد أبَان بن جعفر البَصْري، أوردها كلَّها من حديث أبي حنيفة، وهي نحو ثلاثمئة حديث، ما حَدَّث أبو حنيفة منها بحديث[3].

أذكر فيما يلي أشهرَ النُّسَخ:

١ ـ نسخة إبراهيم بن سَعْد الزُّهْرِي (المتوفىٰ سنة ١٨٣ هـ): (وهو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم، ابن الصحابي عبد الرَّحمـٰن بن عوف الزُّهري المَدَني، أحد العشرة المُبَشَّرين بالجَنَّة).

وهي مخطوطةٌ في دار الكتب المصرية ضِمن مجموع برقم ١٥٥٨، ق (٣٧٣ ـ ٣٩٢) من القرن ٨ هـ[4].

٢ ـ نسخة عبد الرحمـٰن بن مهدي (المتوفي سنة ١٩٨ هـ): رواية عبد الرحمـٰن بن محمد بن منصور الحارثي (المتوفى سنة ٢٧١ هـ).

ذكره الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسَّس» (١/ ٢٧٦).

٣ ـ نسخة أبي مُسْهِر عبد الأعلىٰ بن مُسْهِر الغَسَّاني الدِّمشقي(المتوفىٰ سنة ٢١٨ هـ): روىٰ عنه البخاري.

---

(١) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» (١/ ٥٠٢).
(٢) انظر: «المجروحين»: (٢/ ١٣٦).
(٣) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح»: (١/ ٥٠٢).
(٤) انظر: «تاريخ التراث العربي»: (١/ ١/ ١٧٧).

ونسخته طُبعت بتحقيق الشيخ أبي عبد الرحمـٰن بن عقيل الظاهري في مجلَّة «عالم الكتب».

٤ ـ **نسخة أبي عاصم**: شيخ الإسلام الضَّحَّاك بن مخلد النَّبيل الشَّيباني البَصْري (المتوفى سنة ٢١٢ هـ).

وهي رواية أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكَجِّي (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ).

ذكره الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس» (١/ ٢٨٠).

٥ ـ **نسخة حديث إبراهيم بن أبي ثابت (المتوفى سنة ٣٣٨ هـ)**: للقاضي أبي إسحاق، إبراهيم بن محمد بن أحمد بن أبي ثابت السَّامري العَبْسي العراقي العَطَّار (المتوفى سنة ٣٣٨ هـ).

وهي مخطوطة في الظاهرية بدمشق ضِمن المجموع ٨/٨٩ في ٢٤ ق (١٢١ ـ ١٤٤) في جزأين بعنوان: «حديث ابن أبي ثابت»[١].

* * *

(١) انظر: «فهرس مجامع المدرسة العمرية في الظاهرية» ص: ٤٦٢.

١٧ـ العوالي

المرادُ بها: كُتب الأسانيد العالية لبعض المحدِّثين، ومن أشهرها:

١ ـ عوالي اللَّيث بن سعد الفهمي المصري (المتوفى سنة ١٧٥ هـ). تخريج قاسم بن قُطْلُوبُغا (المتوفى سنة ٨٧٩ هـ). رواية حسن بن الطُّولوني.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الكريم الموصلي النعيم بمكتبة دار الوفاء في جُدَّة عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (١٠٩) صفحة.

٢ ـ عوالي سفيان بن عُيَيْنة (المتوفى سنة ١٩٨ هـ): تخريج أبي عبد الله، محمد بن إسحاق ابن مَنْدَه (المتوفى سنة ٣٩٥ هـ).

ذكره الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ١٥٣).

٣ ـ عوالي سعيد بن منصور (المتوفى سنة ٢٢٧ هـ).

قال الحافظ الذهبي: «أملى نحواً من عشرة آلاف حديث من حفظِه»[١]، مخطوطٌ في الظاهرية بدمشق ضِمن المجموع ٨٣/ ٢[٢].

٤ ـ الأحاديث العوالي من جزء ابن عَرَفَة العَبْدي (المتوفى سنة ٢٥٧ هـ): انتقاء الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

طُبع بتحقيق الدكتور عبد الرحمـٰن عبد الجَبار الفَرِيْوَائي بدار الكتب السَّلَفية في القاهرة عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (٤٩) صفحة.

---

(١) تذكرة الحفاظ: (٢/ ٤١٦).

(٢) انظر: «تاريخ التراث العربي»: (١/ ١/ ١٩٦).

٥ ـ عوالي الحارث بن أبي أُسَامة (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ): رواية أبي نُعَيم أحمد بن عبد الله الإصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ أبي عبد الله عبد العزيز بن عبد الله الهُلَيِّل بمطابع التقنية في الرياض عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م في (٧٠) صفحة.

٦ ـ الفوائد العوالي المؤرَّخة من الصِّحَاح والغَرائب: لأبي القاسم، علي بن الحسن التَّنُوْخِي (المتوفى سنة ٤٤٧ هـ) تخريج أبي عبد الله محمد بن علي الصُّوري (المتوفى سنة ٤٩٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عمر عبد السَّلام التَّدْمُرِي بمؤسَّسة الرسالة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (٢٢٨) صفحة.

* * *

١٨ـ الأمالي والمجالس

(الأمالي) جمعُ: «إملاءٍ». هو نوعٌ من أنواع طُرُق تدريس الحديث النبوي في العصور الأولى.

والإملاءُ وظيفةٌ من وظائف العلماء قديماً خصوصاً الحفَّاظ من أهل الحديث. وطريقتهم في ذلك: أن يَكتب المُسْتَمْلي في أوَّل لقائه: هذا مجلسٌ أمْلَاه شيخُنا فلانٌ بجامعِ كذا، يوم كذا، ويَذْكُر التاريخَ، ثم يُوْرِد من الفوائد المتعلِّقة بها بإسنادٍ أو بدونه ما يختاره ويتيسَّر له.

وقد جُمِعَتْ أمالي عددٍ كبيرٍ من المحدِّثين في كتبٍ ومصنَّفاتٍ حديثيةٍ، سُمِّيتْ باسم «الأمالي» فمنها:

١ ـ **أمالي المُحَامِلي**: للحسين بن إسماعيل المحاملي (المتوفى سنة ٣٣٠ هـ). رواية ابن البَيِّع.

طُبع بتحقيق الأستاذ إبراهيم القيسي بدار ابن القيِّم، والمكتبة الإسلامية في عمان عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م في (٥٧٦) صفحة، وهي تُعْرَف بـ: «الأجزاء المُحَامِليات».

٢ ـ **مجلس من أمالي أبي القاسم ابن البُسْري**: علي بن أحمد بن محمد البُنْدَار (المتوفى سنة ٤٧٤ هـ).

يُوجَد منها المجلس الرابع والعشرين في المكتبة الظاهرية بدمشق، ضمن المجموع ١٢٠/ ١٥، في ٥ ق (١٤٧ ـ ١٥١)(١).

٣ ـ **أمالي أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن مَنْدَه** (المتوفى سنة ٣٩٥ هـ).

---

(١) انظر: «فهرس مجاميع المدرسة العمرية في الظاهرية» ص: ٦٤٣.

وهي مخطوطةٌ في الظاهرية بدمشق ضمن المجموع ٣٥/ ٣، القسم الثالث، ق (٢٤/ أ ـ ٥٢/ ب). وضمن المجموع ٤١/ ٤، ق (٤٩/ أ ـ ٥٣/ أ). وضمن المجموع ٥٦/ ٩، ق (٧٧/ أ ـ ١٨٠/ أ)[١].

٤ ـ **أمالي أبي بكر ابن مَرْدُوَيْه**: أحمد بن موسىٰ (المتوفىٰ سنة ٤١٠ هـ).

وهي مخطوطةٌ في الظاهرية بدمشق، ضمن المجموع ٨/١٠٨، في ١٣ ق (١٨١ ـ ١٩٣)[٢].

٥ ـ **أمالي أبي جعفر ابن المُسْلِمَة**: محمد بن أحمد بن محمد بن عمر (المتوفىٰ سنة ٤٦٥ هـ).

ويُوجَد جزء من أماليه في الظاهرية بدمشق ضمن المجموع ١١٨/ ٤، في ٣ ق (١٠/ ب ـ ١١/ ب) و(٢١/ ب ـ ٢٢)[٣].

٦ ـ **الأمالي**: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بـ: «الخطيب البغدادي»، (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

٧ ـ **الأمالي**: لأبي الفضل محمد بن ناصر السَّلاَمي، (المتوفى سنة ٥٥٠ هـ).

٨ ـ **الأمالي**: للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن، المعروف بـ: «ابن عَسَاكر»، (المتوفى سنة ٥٧١ هـ).

٩ ـ **الأمالي الشارحة لمفردات الفاتحة**: لعبد الكريم بن محمد القَزْويني الرافعي (المتوفى سنة ٦٢٣ هـ).

وهي ثلاثون مجلساً أملى فيها ثلاثين حديثاً بأسانيدها وتكلَّم عليها وشَرَحها.

١٠ ـ **الأمالي**: لابن بشران أبي القاسم عبد الملك بن محمد (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

* * *

(١) انظر: تاريخ التراث العربي»: (١/ ١/ ٤٤٠).

(٢) انظر: «فهرس مجاميع المدرسة العمرية في الظاهرية» ص: ٥٨١.

(٣) انظر: «فهرس مجاميع المدرسة العمرية في الظاهرية»: ص: ٦٣٢.

١٩ـ مصادر الأحاديث القدسية

«الحديث القُدْسي» هو ما نُقِلَ إلينا عن النبيِّ ﷺ مع إسناده إيَّاه إلى ربِّه عزَّ وجلَّ. سُمِّيَ بذلِكَ لإضافتِهِ إلَى الذَّاتِ القُدْسِيَّةِ، أي: المُنزَّهَةِ عَمَّا لا يَلِيْقُ بِهِ سُبْحَانَهُ وتَعَالَى، وهو يُسَمَّى أيضاً بـ «الحديث الإلهي» و «الحديث الربَّاني».

و «الحديث القدسي» من كلامِ الله، أي: إنَّ لَفْظَهُ ومعناهُ مُنْزَلٌ من عندِ اللهِ تعالى.

وإليك تعريفَ أشهر الكتب المصنَّفة في هذا الموضوع:

١ ـ **المواعظ في الأحاديث القدسية**: لحُجَّة الإسلام أبي حامد، محمد بن محمد بن محمد الغزالي (المتوفىٰ سنة ٥٠٥ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الحميد صالح حميدان بالدار المصرية اللبنانية في القاهرة عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

٢ ـ **الأربعون الإلٰهية**: لأبي الحسن، علي بن المفضَّل بن علي بن مفرج اللَّخْمي الإسكندري ثم المقدسي (المتوفىٰ سنة ٦١١ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨١).

وهو مخطوط في الأزهرية ١/ ٣٩٣ برقم ٩٧ مجاميع ١٩٦٢ ضِمن مجموع ق (١ ـ ٢٨)[١].

٣ ـ **مشكاة الأنوار فيما رُوِيَ عن الله سبحانه وتعالىٰ من الأخبار**: للشيخ محيي الدين أبي عبد الله، محمد بن علي بن محمد بن عربي الحاتمي الطَّائي الأندلسي المرسي، ثم المكِّي، ثم الدمشقي، المعروف بابن العربي (المتوفىٰ سنة ٦٣٨ هـ).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٨٩).

قال الكتّاني: «ضمنهُ الأحاديث القدسية المروية عن الله تعالىٰ بأسانيده، فجاءت مئة حديث وحديثاً واحداً إلـٰهية»[1].

طُبع بتحقيق الأستاذ أبي برك مخيون في مطابع الصدق الخيرية بالقاهرة عام ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠ م.

٤ ـ **الأحاديث القُدْسِية**: للإمام محيي الدين أبي زكريا، يحيىٰ بن شرف النَّوَوي (المتوفىٰ سنة ٦٧٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفىٰ عاشور بمكتبة الاعتصام في القاهرة، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م. وطُبع بدار بوسلامة في تونس عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م. وطُبع بمكتبة القرآن، في الدَّوحة، بإدارة إحياء التراث الإسلامي عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٥ ـ **المقاصد السَّنِيَّة في الأحاديث الإلـٰهية**: لأبي القاسم، علي بن بلبان الفارس (المتوفىٰ سنة ٧٣٩ هـ)، صاحبُ ترتيب «صحيح ابن حِبان» علىٰ الأبواب والفصول.

طُبع بتحقيق الأستاذ محيي الدين مِسْتو، ومحمد عيد الخطراوي بمكتبة دار التراث في المدينة المنوَّرة، ومؤسَّسة علوم القرآن في دمشق عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م. وحقَّقه الأستاذ محمدُ عبد الصَّمد حسين كرسالة ماجستير، بكلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض، عام١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٦ ـ **الأربعون الإلـٰهية من رواية خير البرية**: لصلاح الدين أبي سعيد، خليل بن كِيْكَلْدي بن عبد الله العَلاَئي (المتوفىٰ سنة ٧٦١ هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

٧ ـ **أربعون حديثاً قُدسية علىٰ طريقة التصوُّف**: لجمال الدين، محمد بن محمد بن فخر الدين الأقسرائي (المتوفىٰ سنة ٧٧٦ هـ).

وهو مخطوط[3].

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٨١.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ١٠٠).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ١٣٤).

٨ ـ **الأحاديث القدسية**: لعبد الرحمـٰن بن علي ابن الدَّيْبَع الشَّيْباني (المتوفىٰ سنة ٩٤٤ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ يوسف صِدِّيق، بمكتبة ابن تيمية، في الكويت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٩ ـ **الأحاديث القدسية والكلمات الإنسية**: لعليِّ بن سلطان محمد الهَرَوي، المعروف بمُلاَّ علي القاري (المتوفىٰ سنة ١٠١٤ هـ).

طُبع عام ١٣١٦ هـ ـ ١٨٩٨ م.

١٠ ـ **الإتحافات السَّنِيَّة بالأحاديث القدسية**: لزين الدين عبد الرؤوف المُنَاوي (المتوفىٰ سنة ١٠٣١ هـ).

قال الكتَّاني: «ذكر فيه ما وقف عليه من الأحاديث القدسية المروية عن خير البرية، مرتِّباً له علىٰ حروف المعجم في مجلَّد لطيف، لكن بغير إسناد»(١) وعِدَّة أحاديثه (٢٧٢) حديثاً مرتَّباً على الحروف.

طُبع بمكتبة ومطبعة محمد علي صُبَيح في القاهرة، عام ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م، وعليه: «النفحات السلفية شرح الأحاديث القدسية» لمحمَّد منير الدِّمشقي الأزهري. وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد عفيف الزّعْبي، بمؤسَّسة الرسالة في بيروت، عام ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م. وطُبع بتحقيق الأستاذين: عبد القادر أرناؤوط، وطالب عواد في دار ابن كثير بدمشق ـ بيروت عام (١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م). مذيلاً بـ: «النفحات السَّلفية بشرح الأحاديث القدسية»: تأليف محمد منير الدمشقي الأزهري.

١١ ـ **الإتحافات السَّنِيَّة في الأحاديث القدسية**: لمحمد بن محمود بن صالح ابن حسن المَدني (المتوفىٰ سنة ١٢٠٠ هـ).

ضَمَّنه (٨٦٤) حديثاً، رَتَّبها على ثلاثة أبوابٍ، أولها ما كان مبدوءاً بلفظ «يقول»، والأخير ما لم يكن مبدوءاً بواحدٍ منها.

وهذا الكتابُ مرتَّبٌ على الحروف مع مراعاة الحرف الثاني، ولكن أحاديث

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٨١.

هذا الكتاب لم تُؤخَذ من مصادرها الأصلية، وإنما أخذ صاحُبها أكثرها من كتاب «جمع الجوامع» للحافظ السُّيوطي ومن غيره.

وهذان الكتابان (للمناوي والمدني) لم يُقْصَد بها الجمعُ والاستيعابُ، ففاتهما من الأحاديث القدسية الكثيرُ، فضلاً عن كون أحاديثهما غير محقَّقةٍ، لا يتميَّز فيها المقبولُ من المردود، والصحيحُ من الضعيف، ولا أثبت أسانيدَها فيتتبَّعها الباحثُ المحقّق بالتمحيص والنقد. ولا حدَّدت مواضعَ وجودها في مظانها التي نُقلت عنها، فيسهل العثور عليها في مصادرها الأصلية، كما أنَّ ترتيبها على غير النظام الموضوعي قد قلَّل الاستفادة منها؛ لأنها فرَّقت بين أحاديث الموضوع الواحد فجعلتهافي مواضع متفرّقة من الكتاب.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمود أمين النَّواوي في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) بالهند عام ١٣٥٨ هـ ـ ١٩٣٩ م. وطُبع في مكتبة الكليات الأزهرية، بالقاهرة، عام ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م.

١٢ ـ الأحاديث القدسية: إعداد مجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية بالقاهرة، لجنة القرآن والسنة، يشتمل هذا الكتابُ على الأحاديث القدسية، الموجودة في هذه الكتب «الموطأ»، و«صحيح البخاري»، و«وصحيح مسلم»، و«سنن أبي داود»، و«جامع الترمذي»، «سنن النَّسائي»، و«سنن ابن ماجَهْ».

والطريقةُ في جمع هذه الأحاديث، أنه إذا كان فيها حديثٌ مكرَّرٌ، اكتفت اللجنةُ بذكره مرّةً واحدةً، إذا لم تختلف فيه الرواياتُ، وكانت مرويةً عن صحابيٍّ واحد، فإذا اختلفت الرِّوايات، ولو من كتابٍ واحدٍ بالزيادة أو بالنقص، أو بإبدال عبارةٍ بأخرى، أو كان الصحابيُّ غيرَ الأول فلا بُدَّ من ذكر الرواية الأخرى: كلها أو بالتنبيه على ما فيها من الزيادة أو النقص، وشرحُ أحاديث هذا الكتاب مأخوذٌ من أمهات الشروحات الحديثية.

وقُسمت الأحاديثُ إلى مجموعات، كل مجموعة تُشير إلى أحاديث تتصل بها، وتدخل تحتها، وذُكر في أول كُلِّ حديثٍ رقمُه.

وقد اشتمل الكتابُ على نحو أربعمئة حديث، باعتبار عَدِّ المكرَّر منها الذي اختلفت روايته، أو تغيَّر فيه الصحابي الذي رواه عن النبي ﷺ.

وابتدأ الكتابُ بمقدمة في بيان معنى الحديث القدسي، والفرق بينه وبين القرآن الكريم، وبينه وبين الحديث النبوي، تتميماً للفائدة.

وكذلك ألحقت في آخر الكتاب نبذةٌ قصيرةٌ في التعريف بالأئمة أصحاب الكتب التي جمعت منها هذه الأحاديث.

طُبع في القاهرة عام ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م.

١٣ ـ **معجم الأحاديث القدسية**: لأبي الحسن القاري.

طُبع بدار الإيمان في القاهرة عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.

١٤ ـ **من الأحاديث القدسية**: للأستاذ ياسين رُشْدِي (معاصر).

طُبع بشركة خزندار في السعودية عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.

١٥ ـ **صحيح الأحاديث القدسية**: للأستاذ أبي عبد الرحمٰن الضَّبابطي (معاصر).

جمع فيه المؤلِّفُ الأحاديثَ القدسيةَ يقيِّد أوابدها، ويستقصي شواردَها، فشمَّر عن ساعد الجدِّ، ونقب عنها في المصنَّفات الحديثة المطبوعة كبيرها وصغيرها حتى اجتمع له منها شيءٌ كثيرٌ، فقام على ترتيبها وتبويبها حسب موضوعها ومن داخل الموضوع حسب رُواتها من الصحابة، ثم نَهَض على تحقيق أسانيدها وفحص متونها، وشرح غريبها، والتعليق على كثيرٍ من معانيها، ثم ذَيَّل الكتابَ بفهارس علمية لأطرافه ورُواته وموضوعاته.

طُبع بالدار المصرية اللُّبنانية في القاهرة عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م.

١٦ ـ **جامع الأحاديث القدسية**: للأستاذ أبي عبد الرحمن الضَّبابطي.

وهو كتابٌ جامعٌ، فقد تصدَّى فيه المؤلِّفُ لجمع واستيعاب الأحاديث القدسية من جملة دواوين السُّنّة، وكُتبها المطبوعة كالصحيحين (البخاري ومسلم)، وكتب السنة الأربعة (الترمذي، وأبي داود، والنَّسائي، وابن ماجه)، وكـ: «الموطأ»، و«مسند الطَّيالسي»، و«مسند الشافعي»، و«مسند أحمد»، و«مسند أبي يعلى»، و«سنن أبي عاصم»، و«سنن الدَّارقطني»، و«سنن البيهقي»، و«مستدرك الحاكم»، وصحيح ابن خُزيمة»، و«صحيح ابن حبّان»، و«معاجم الطَّبراني الثلاثة»، و«مصنَّف عبد الرزاق»، وشرح السنة» للبغوي، وعشرات الكتب الأخرى.

وبلغت عِدَّةُ أحاديث هذا الكتاب (١١٥٠) حديثاً، والكتابُ مرتَّبٌ ترتيباً موضوعياً على الكتب والأبواب. كما هو ينقسم إلى عدة أجزاء، كلُّ جزءٍ منها ينقسم إلى عِدة كتب، كلُّ كتابٍ منها ينقسم إلى عِدَّة أبوابٍ، وأحاديثُ كلّ بابٍ مرتَّبةٌ حسب رواتها من الصحابة، فالجزء الأول ـ مثلاً ـ ينقسم إلى كتاب التوحيد والإيمان، ثم كتاب الصلاة، ثم كتاب الإنفاق والصدقة. ثم كتاب الصوم. . . إلخ.

وكتابُ الصلاة ـ مثلاً ـ ينقسم إلى باب ما وَرَدَ في فضيلة الطُّهور، ثم باب ما وَرَد في الأذان، ثم باب ما وَرَد في قصة فرض الصلاة وهكذا، وكلُّ بابٍ من هذه الأبواب رُتِّبَتْ أحاديثه حسب رواتها من الصحابة.

وبهذا الترتيب أصبح هذا الكتابُ قريبَ التناول سهلَ المجتنى للعامة و الخاصَّة.

وقد خرَّج المؤلِّفُ أحاديثَ الكتاب وبَيَّن مواضَع وجودها في مصادرها، وألحق بآخر الكتاب فهارس متنّوعة مع فهارس أطراف الحديث.

يتضمَّن الكتابُ شرحَ الكلمات والمعاني الغريبة شرحاً يفي بالغرض دُون إطالةٍ أو إملالٍ، كما تضمَّن تعليقاتٍ نفيسة منقولةً عن أئمة أهل العلم، وبعضها من المؤلِّف.

طُبع هذا الكتابُ في دار الريان للتراث بالقاهرة، في أربع مجلَّدات.

١٧ ـ **الأحاديث القدسية الصحيحة وشروحها**: جمع وترتيب الدكتور محمد محمد تامر، والأستاذ عبد العزيز مصطفى.

وهو كتاب في الأحاديث القدسية الصحيحة مع شروحها، راعى فيه جامعُها أن تكون الأحاديثُ المودعة فيه صحيحةً، وإن كان في بعضها اختلافٌ يسيرٌ في صحتها، وقد حرص على نقل شرحها من كتب شُرّاح الحديث، وأولها: «فتح الباري»، ثم «شرح النَّووي على مسلم»، ثم «عون المعبود»، ثم «تحفة الأحوذي»، و«حاشية السِّنْدِي على النَّسائي» و«ابن ماجه».

قد بدأ هذه الأحاديثَ بما رواه البخاري، ثم مسلمٌ، ثم أبو داود، ثم التِّرمذي، ثم النَّسائي، ثم ابنُ ماجه، على حسب ترتيبها في كتبهم.

طُبع في دار التقوى بالقاهرة، في (٤٢٨) صفحة.

١٨ ـ الأحاديث القدسية: للشيخ محمد متولّي الشَّعْرَاوي (المتوفى سنة ١٤١٩ هـ).

وهو ليس من تأليف الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ إنما هو مجموعةٌ من خواطره، التقطها الأستاذ عادل أبو المعاطي من دروسه، وهو يحتوي على (٥٠) حديثاً قدسياً، مع الشرح الوافي لكلٍّ منها.

طُبع في دار الروضة بالقاهرة عام ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠٢ م في مجلَّدتين.

١٩ ـ موسوعة الأحاديث القدسية الصحيحة: للأستاذ يوسف الحاج أحمد.

تمَّ اختيار الأحاديث القدسية في هذا الكتاب بعنايةٍ فائقةٍ، وقد رُوعيت الدِّقَّة الشَّديدة في اختيار الأحاديث، بحيثُ جعلها المؤلفُ على قسمين اثنين:

القسم الأول: يحتوي على الأحاديث القدسية الصحيحة والحَسَنة فقط، وذلك باعتماد على الكتب الصحيحة التي تحدَّثتْ في هذا الجانب من العِلم، والتي حُكِمَ عليها بالقبول والصحَّة من قِبَل المتخصِّصين في علم الحديث.

ومعايير تصحيح الحديث هو وُروده في أحد الصحيحين (البخاري ومسلم) أو نصَّ أحد علماء الحديث على تصحيحه إذا ما وَرَد في غير الصحيحين.

ثمَّ تمَّ انتقاء شرح الأحاديث بعنايةٍ بالغةٍ، بحيثُ يُتيح للقارئ الاطِّلاعَ على شرحٍ مبسَّطٍ للأحاديث القُدسيَّة، فتَمَّ الاعتمادُ في الشَّرح على شرحِ كبار الأئمة والعلماء والفقهاء، كشرح الإمام النَّووي والحافظ ابن حجر والقَسْطلاني وغيرهم من كبار الأئمة المعتبرين، مع مراعاة الدِّقة في أسلوب الشرح والبُعدِ عن مواضع الخلافات بين العلماء بحيثُ يكون الأسلوب سهلاً ومُبَسَّطاً، يَسْهُل على الجميع فهمُه في سهولةٍ ويُسْرٍ.

كما رُوعي الاختصارُ في بعض أجزاء الشرح، التي تتضمَّن بعضَ التطويل الزائد عن الحاجة، أو التي تنطوي على ألفاظٍ وعباراتٍ صعبةٍ ومُستغرَبَةٍ، أو التي تشمل مواضيعَ خلافيةً بين العلماء، فقد تَمَّ الابتعادُ عن مواضع الخلاف بين العلماء أثناء الشَّرح، وتَمَّ اختيارُ أصحِّ الأقوال والأخذ بالقول المعتمد والبُعد عن القول الضعيف، وتَمَّتْ مراعاةُ السهولة في أسلوب الشرح حتى يكون في متناول غير

المتخصصين؛ لأنَّ غالب المُهْتَمِّين بهذه الأحاديث هم من عوام النَّاس، هذا وقد أُشير بالنص إلى الاختصار عند إجراء بعض التصرف في النقل عن بعض العلماء، أما ما لم يشر إليه بالاختصار فمعناه: أنه منقولٌ بنصه.

القسم الثاني: اشتمل على أحاديثَ ضعيفةٍ وموضوعةٍ.. حَكَم عليها العلماءُ بالضَّعْف أو النَّكارة، وقد بَيَّن ذلك المؤلفُ فأورد شروحهم وأدلَّتهم على ضعفها.

ثمَّ جَعَل المؤلف لكلِّ قسمٍ فهرساً ذَكَر فيه أطرافَ الأحاديث الخاصَّة به، كي يسهل الرجوع إليها أثناء مطالعتها أو مراجعتها أو الانتفاع بها.. هذا بالإضافة إلى فهرس للموضوعات التي تندرج تحتها الأحاديث، فكلُّ حديثٍ يندرج تحت عنوانه الخاصِّ به، فمثلاً أحاديث الصلاة تندرج تحت كتاب الصلاة، وأحاديث الصيَّام تندرجُ تحتَ كتاب الصيام وهكذا[1].

طُبع في مكتبة ابن حجر بدمشق عام ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م، في (٦١٥) صفحة.

٢٠ ـ **كتاب الجامع في الأحاديث القدسية**: للأستاذ عبد السَّلام بن محمد بن عمر علوش.

ميَّز المؤلِّفُ في هذا الكتابِ جميعَ ما وَقَف عليه من الأحاديث القدسية إلى قسمين:

القسم الأول: ما كان خالصاً من كلام الله تبارك وتعالى يحكيه عنه نبينا محمد ﷺ، سواء في إسنادٍ موصولٍ أو مُرْسَلٍ. فما كان من هذا النوع الذي ليس مع الكلام القدسي غيره، فإنه رَتَّبه على المسانيد. ثم رتَّب المسانيدَ على حروف المعجم. ثم ذكر أصحابَ «الكنى» بعد ذوي الأسماء. ثم ذكر مسانيدَ النساء. ثم ذواتَ «الكنى» من النساء، ثم ذكر المراسيل على ذات النحو.

فإذا اشتمل مسندُ الواحد من هؤلاء على أحاديث كثيرة، كمسند أنس مثلاً، أو أبي هريرة، فإنه يرجع فيرتِّب أحاديثَ «مسنده» على المتون، بحسب أول الحديث، وذلك على حروف المعجم أيضاً.

وأما القسم الثاني: فقد اشتمل على كل حديثٍ دخل فيه كلامٌ قدسيٌّ، سواء في أوله أو وسطه أو آخره كثر أو قلَّ، ولو كان كلمة واحدة.

---

(١) انظر مقدمة المؤلف.

شرط أن يكون مبلغاً عنه من حديث النبي ﷺ، ورَتَّبَ هذا القسمَ من الأحاديث على أنواع:

النوع الأول: في كلام الرَّبّ عزَّ وجلَّ المتكرّر بالأوقات والأيام، كحديث أنس مثلاً: قال رسول الله ﷺ، إنَّ الله تعالى يقول كل يوم: «أنا ربُّكم العزيز. . .» الحديث.

النوع الثاني: في كلام الرَّبّ عز وجل الذي جاء ضمن أحاديث الحوض والشفاعة، وفضائله ﷺ.

النوع الثالث: في كلام الرَّبّ عز وجل مع الجنة، أو أهلها.

النوع الرابع: في كلام الرَّبّ عز وجل مع ملائكته المكرَّمين.

النوع الخامس: في كلام الرَّبّ عز وجل مع إبليس، لعنه الله.

النوع السادس: في كلام الرَّبّ عز وجل عند أعمال مخصوصة، كحديث: «إذا أخذ المؤذِّن في الأذان. . . قال الرَّبُّ: صدق عبدي. . .» الحديث.

النوع السابع: في كلام الرَّبّ عز وجل الذي يقوله يوم القيامة.

النوع الثامن: في كلام الرَّبّ عز وجل مع الأنبياء.

وقد رَجَع المؤلِّفُ فرتَّبهم كلَّ نبيٍّ على حدته، من لدن آدم، إلى عيسى عليهم الصلاة والسلام.

النوع التاسع: في كلام الرَّبّ عز وجل في أحاديث لا يحصرها نوع من الأنواع المتقدمة، ويجمعها فن من الفنون المتبعة في تقاسيم المحدِّثين.

فرُبَّ حديثٍ يكون فيه كلامٌ للرَّبّ عز وجل مع ملائكته يوم القيامة، فهذا يصلح للنوعين الرابع والسابع.

والغالب في مثل هذا أنه لا يكرِّره، فإذا لم يقف القارىء عليه في أحد الموضعين، فيعلم أنه في الآخر. أو ربما ناسبه موضع ثالث.

وقد جمع المؤلِّفُ مادةَ الكتاب من جميع الكتب المصنَّفة في هذا التي وَقَف عليها، وما أفرده بعض أهل العلم من فصول كتبهم، ومما يمكن الوقوفُ عليه عن طريق الفهارس، أو تستحضره الحافظة.

ولا يوجد حديثٌ في الكتب المصنَّفة في الأحاديث القدسية لم يدخل في هذا الكتاب.

طُبع هذا الكتاب في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م في (٩٤٤) صفحة.

* * *

٢٠ـ مصادر الأحاديث المشتهرة

المرادُ بها تلك الأحاديث التي تَدُور على أَلْسِنَة النَّاس، ويتناقلونها بينهم من الأقوال منسوبةً إلى النبيِّ ﷺ، وقد يكون بعضُ هذه الأحاديث صحيحاً أو حَسَناً، ولكنَّ الكثير منها ضعيفٌ، أو موضوعٌ، أو لا أَصْلَ له.

هنا لا بُدَّ أن نعلم: أنَّ «الشهرة» في هذه الأحاديث ليستْ هي الشهرة الاصطلاحية التي معناها: أنْ يُرْوَى الحديثُ من ثلاث طُرُقٍ أو أكثرَ، وإنَّما المرادُ بها الشهرةُ اللُّغَوية، أي: انتشارُ هذه الأحاديث على ألسنة الناس، ومعرفتها لدى عامَّتِهم.

وبما أنَّ انتشار مثلِ هذه الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة واشتهارها بين عامة المسلمين يُفْسِد عليهم دِينَهم؛ لاعتقادهم: أنَّها مرويةٌ عن نبيِّهم، وبالتَّالي عملُهم بمقتضاها، وزعمُهم: أنَّه لا يَصْلُح سِوَاها، لذا قام كثيرٌ من العلماء المتخصِّصين بالحديث في أعصارٍ متعاقبةٍ بتصنيف كتبٍ جمعوا فيها الأحاديثَ المشتهرةَ على الألسنة في تلك العصور، وبيَّنوا صحيحَها من سقيمها. وبيَّنوا مَن رواها وخَرَّجها من أصحاب المصنَّفات إنْ كان لها أصلٌ؛ وذلك تحذيراً للناس من العمل بها، أو التأدُّب بأدبها إنْ كانت مكذوبةً، أو لا أصلَ لها.

نعرِّف فيما يلي بأهمِّ الكتب التي أُلِّفت فيها:

١ ـ اللَّآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة، المعروف بـ: «التذكرة في الأحاديث المشتهرة»: لأبي عبد الله، بدر الدين محمد بن بَهَادُرْ بن عبد الله الزَّرْكَشي (المتوفى سنة ٧٩٤ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفى عبد القادر عَطَا بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٢ ـ المقاصد الحَسَنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: للحافظ أبي الخير، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي المصري الشافعي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ).

رَتَّبه على حروف المعجم، كما رتَّبه على الأبواب، وهو كتابٌ جيِّدٌ مفيدٌ، يذكر الحديثَ في حرفه، ويذكر درجتَه من الصِّحة أو الضَّعف، كما يذكر حقيقتَه إذا كان موضوعاً أو لا أصلَ له، ويذكر أقوالَ العلماء فيه وبعضَ الكتب التي خَرَّجتْه.

وقد رَتَّب السخاويُّ أحاديثَ هذا الكتاب على نسق حروف المعجم، فسهل على المُراجِع فيه الكشفَ بسرعة عن الحديث الذي يريده، وبعد ذكره للحديث يذكر من خَرَّجه إنْ كان له أصلٌ، وبيَّن مرتبته والكلام عليه وما قاله العلماء فيه بشكلٍ يشفي الغليلَ. وإنْ لم يكن للحديث أصلٌ ـ «أيّ: سند» ـ وليس في كتابٍ من كتب الحديث؛ بيَّن ذلك وقال: «لا أصلَ له» وإن توَّقف، وخشي أن يكون له أصلٌ؛ قال: «لا أعرفه».

والكتاب قَيِّمٌ في بابه نفيسٌ في موضوعه، لذا كان ولايزال وسيبقى عمدة العلماء في كشف اللِّثام عن الأحاديث المشتهرة على الألسنة.

ذكره الكتَّاني، وقال: «واختصرها تلميذُه أبي عبد الله، عبد الرحمن بن الدَّيْبَع الشَّيباني، وهو المُسَمَّى بـ: «تمييز الطيِّب من الخبيث في ما يدور على الألسنة من الحديث»، ولبعضهم وهو المُسَمَّى بـ: «الدُّرة اللاَّمعة في بيان كثير من الأحاديث الشائعة»، ولأبي عبد الله، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزَّرقاني (المتوفى سنة ١١٢٢ هـ) عليها مختصران: كبيرٌ، وصغيرٌ وهو متداولٌ، و«الوسائل السَّنِيَّة من المقاصد السَّخاوية والجامع والزوائد الأسيوطية» لأبي الحسين، علي بن محمد بن محمد المَنوفي المصري المالكي (المتوفى سنة ٩٣٧ هـ) من تلاميذ السيوطي»[١].

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الشيخ عبد الله محمد الصِّدِّيق الغُمَاري، بمكتبة المُثَنَّى في بغداد، عام ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٦ م. وطُبع بدار الكتب العلمية في بيروت

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٨١.

عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م. وطُبع بمكتبة الخانجي في القاهرة عام ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥ م.

٣ ـ الدُّرَر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة: للحافظ جلال الدين عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السُّيوطي المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

قال الكتَّاني: «لخصه من «التذكرة» للزَّرْكَشي وزاد عليه»[1].

طُبع بمطبع مصطفىٰ الحلبي في القاهرة عام ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦٠ م. وطُبع بتحقيق الدكتور محمد بن لطفي الصَّبَّاغ، بعمادة شؤون المكتبات في جامعة الملك سعود بالرياض عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م، وأعاد طبعَه بالمكتب الإسلامي، في بيروت عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

٤ ـ الغمَّاز على اللمَّاز: لنور الدين، أبي الحسن، علي بن عبد الله السَّمهودي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد إسحاق إبراهيم السَّلفي في دار اللِّواء بالرياض عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد القادر عَطَا في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٥ ـ الوسائل السَّنِيَّة من المقاصد السَّخاوية والجامع والزوائد الأسيوطية: لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن محمد بن خلف المنوفي المصري المالكي (المتوفىٰ سنة ٩٣٩ هـ).

ذكره السيوطي في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩١).

٦ ـ تمييز الطَّيِّب من الخبيث فيما يدور علىٰ ألسنة الناس من الحديث: لوجيه الدين أبي عبد الله، عبد الرحمـٰن بن علي ابن الدَّيبع الشَّيباني (المتوفىٰ سنة ٩٤٤ هـ).

قال الكتاني: «وهو مختصر من «المقاصد الحسنة» لشيخه السَّخاوي»[2]، والمقصودُ باختصاره: أنه ذَكَر في كلّ حديثٍ مَن أخرجه، ومرتبةَ الحديث،

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٩٢.

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١٩١.

ولم يعرِّج على تفاصيل الكلام عن رجاله، أو بيان سبب ضعفه، أو تركه، أمَّا الأحاديث فلم يحذف منها شيئاً، بل زاد عليها أحاديثَ يسيرةً، مَيَّزها بقوله في أولها: «قلتُ» وفي آخرها «والله أعلم»: وأبقى ترتيبَه على ترتيب الأصل، وغايتُه من هذا الاختصارِ تقريبُه للطلاب؛ لأن الهِمَم صارت تميل إلى الاختصار، وهو موفَّقٌ في اختصاره. والكتاب جيّدٌ مفيدٌ يعطي زبدةً ما في الأصل، لكن المتخصِّصَ في هذا الفنِّ لا يستغني عن الأصل؛ إذ فيه من الفوائد والنُّكات العلمية والتنبيهات ما لا يُوجَد في هذا المختصر.

طُبع قديماً في المطبعة الشرفية في القاهرة عام ١٣٢٤ هـ ـ ١٩٠٦ م. وطُبع بمكتبة محمد علي صبيح في القاهرة عام ١٣٥٣ هـ ـ ١٩٣٤ م. وطُبع فيها عام ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م. وطُبع في دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

٧ ـ **الشَّذرة في الأحاديث المشتهرة**: لابن طولون، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الصَّالحي الدمشقي الحنفي (المتوفىٰ سنة ٩٥٣ هـ).

طُبع بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م.

٨ ـ **البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير**: لأبي المواهب، عبد الوهاب بن أحمد بن علي المصري الشَّعْراني الشافعي الأنصاري (المتوفىٰ سنة ٩٧٣ هـ).

قال الكتاني: «نحو من ألفين وثلاثمئة حديث مرتبة علىٰ حروف المعجم، انتخبها من جوامع السيوطي مع «المقاصد الحسنة» و«الغماز علىٰ اللماز» لجلال الدين السَّمْهُودي»(١).

طُبع قديماً بمصر عام ١٢٧٧ هـ ـ ١٨٦٠ م.

٩ ـ **تسهيل السَّبيل إلىٰ كشف الالتباس عما دار من الأحاديث بين الناس**: عز الدين محمد بن أحمد القادري الخليلي الشافعي (المتوفىٰ سنة ١٠٥٧ هـ).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٩٢.

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩٢).

١٠ ـ مختصر المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: لأبي عبد الله، محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزُّرقاني المصري المالكي (المتوفى سنة ١١٢٢ هـ).

قال الكتاني: «له على «المقاصد الحسنة» مختصران: كبير، وصغير، وهو متداول»(١).

طُبع بتحقيق الدكتور محمد لطفي الصَّباغ في مكتبة التربية العربي لدول الخليج عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م. ثم طبعه في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

١١ ـ كشف الخفا ومُزيل الإلباس عمَّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: لإسماعيل بن محمد الجراحي العَجْلُوني (المتوفى سنة ١١٦٢ هـ).

هو كتابٌ جامعٌ أفاد من كتب سابقيه، رَتَّبه على حروف الهجاء، جمع فيه (٣٢٨١) حديثاً، فذكر مخرجيها، ومن تكلَّم فيها، ودرجتَها من الصحة أو الضعف، وبيَّن الموضوع منها، وقد بني كتابَه على اختصار كتاب (المقاصد الحسنة) للسَّخاوي، وضَمَّ إليه مما في كتاب (اللآلئ المنشورة في الأحاديث المشهورة) للزركشي وكتاب (تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث) لابن الدَّيبع الشَّيباني، وكتاب (الدُّرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة) للإمام السُّيوطي، فجاء الكتابُ جامعاً وافياً مفيداً، وخَتَمه بخاتمةٍ جيدةٍ في بيان بعض الكتب ومنزلتها، وبعض الأماكن المنسوبة لبعض الصحابة ومَن بعدهم، وبيَّن زيفَها وأصل القول فيها، كما أشار إلى بعض الأحاديث الموضوعة، وإلى بعض أبواب الفقه، وما فيها من الصحيح، والضعيف، والموضوع.

طُبع الكتاب في مجلدتين كبيرتين بتعليق الشيخ أحمد القَلَّاش في مؤسسة الرسالة ببيروت، وختم بفهرسٍ مرتَّبٍ على الأبواب إلى جانب فهرس الحروف.

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٩١.

وطُبع بمكتبة القدس عام ١٣٥١ هـ ـ ١٩٣٢ م. وطُبع بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

١٢ ـ **النوافح العَطِرة في الأحاديث المشتهرة**: لمحمد بن أحمد بن جار الله اليمني الصَّعْدي (المتوفى سنة ١١٨١ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد عبد القادر عطا في مؤسَّسة الكتب الثقافية ببيروت عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.

١٣ ـ **أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب**: لأبي عبد الله، محمد بن درويش الحُوت البيروتي (المتوفى سنة ١٢٧٦ هـ).

هذا كتابٌ مختصرٌ مفيدٌ، جَرَّد فيه مؤلِّفه أحاديثَ عبد الرحمن بن الدَّيبع التي اختصرها من كتاب «المقاصد الحسنة» للسَّخاوي، وزاد عليه زياداتٍ، ثم قام ولدُه عبدُ الرحمن بعد وفاة والده، فضَمَّ الزيادات إلى الأصل، ورَتَّبها كلَّها على حروف الهجاء تسهيلاً للفائدة، وسَمَّاه بهذا الاسم، والكتاب على صِغر حجمه يحوي عدداً كبيراً من الأحاديث، ويتكلَّم عليها بشكلٍ مختصرٍ جداً. وهو مفيدٌ لا سِيّما لعامة الناس الذين يريدون النتيجةَ من أقرب طريقٍ.

طُبع في بيروت عام ١٣١٩ هـ ـ ١٩٠١ م. وأُعيد طبعه في مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة عام ١٣٤٦ هـ ـ ١٩٢٨ م، وظهرت له طبعات كثيرة.

* * *

٢١ ـ مصادر أحاديث المُسَلْسَل

(المُسَلْسَلُ) هو تَتابُعُ رجالِ إسناده على صفةٍ، أو حالةٍ للرُّواة تَارةً، وللرِّواية تارةً أخرى[١].

والتسلسل يُفيد اتصالَ حلقات الإسناد مع ما اقترن بها من صفةٍ خاصَّةٍ أو حالةٍ خاصَّةٍ، وذلك يقوِّي معنى الاتصال في الحديث، لذلك قال الحاكم في «معرفة علوم الحديث»[٢]، «فإنَّه نوعٌ من السَّماع الظاهر الذي لا غُبارَ عليه».

وقال ابنُ الصَّلاح في «علوم الحديث»[٣]: «وخيرُها ما كان فيه دلالةٌ على اتصال السَّماع، وعدم التدليس، ومن فضيلة التسلسل اشتماله على مزيد الضَّبْطِ من الرواة».

عُني المتأخِّرون بالتَّصنيف في هـٰذا المِضْمار، وقد تركوا لنا عدداً لا بأسَ به من المصنَّفات فيه، منها:

١ ـ **المسلسلات**: لابن شاذان: أبي بكر، أحمد بن إبراهيم بن الحسن، البغدادي (المتوفى سنة ٣٨٣ هـ).

وهو أول من ألف في المسلسل فيما نعلم، ثم تلاه أبو نُعَيْم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ) ذكره ابن حجر العسقلاني (المتوفى نسة ٨٥٢ هـ) في «المعجم المفهرس» (٣٧/ أ).

---

(١) انظر: «علوم الحديث»: ص: ٢٤٨.
(٢) ص: ٢٩.
(٣) ص: ٢٤.

٢ ـ المسلسلات: لأبي نُعَيم الأصبهاني: الحافظ أحمد بن عبد الله بن أحمد (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

ذكره ابن حجر في «المعجم المفهرس» (٦٧/ أ).

٣ ـ المسلسلات: للمستغفري أبي العباس، جعفر بن محمد بن المعتز النَّسَفي (المتوفى سنة ٤٣٢ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٢).

٤ ـ مسلسل العيدين: للخطيب البغدادي، أحمد بن علي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

طُبع بتحقيق مجدي فتحي السيد بمكتبة الرُّشد في الرياض عام ١٤١٦ هـ ومعه: «مسلسل العيدين» لعبد العزيز الكتّاني (المتوفى سنة ٤٦٦ هـ).

٥ ـ مسلسل العيدين: للكَتَّاني، عبد العزيز بن أحمد الدمشقي (المتوفى سنة ٤٦٦ هـ).

طُبع بتحقيق مجدي فتحي السيّد بمكتبة الرُّشد في الرياض عام ١٤١٦ هـ ومعه الكتاب السابق.

٦ ـ المسلسل الأوَّل: لأبي القاسم السَّمَرْقَنْدِي، أبي القاسم، إسماعيل بن أحمد بن عمر، الدمشقي المولد، ثم البغدادي (المتوفى سنة ٥٣٦ هـ).

وهو مخطوطٌ[1].

٧ ـ مسلسلات الدِّيباجي: أبي محمد، عبد الله بن عبد الرحمـٰن بن يحيىٰ العثماني (المتوفى سنة ٥٧٢ هـ) محدّث الإسكندرية.

وهو مخطوطٌ.

٨ ـ المسلسل بالأوّلية: للحافظ أبي طاهر، أحمد بن محمد بن أحمد السِّلَفي الأصبهاني ثم الإسكندري (المتوفى سنة ٥٧٦ هـ).

وهو مخطوطٌ.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٤٣٨).

٩ ـ **حديث العيدين المسلسل**: للسِّلَفي أيضاً.

وهو حديثُ التخيير بسماع خطبة العيد. مخطوطٌ.

١٠ ـ **نزهة الحفَّاظ**: لأبي موسىٰ المَديني، الحافظ محمد بن أبي بكر عمر بن أحمد الأصبهاني الشافعي (المتوفىٰ سنة ٥٨١ هـ).

وهو في المسلسلات بالرُّواة، كالمسلسل بالمحمَّدين، والمسلسل بالأحمدين... قال ابن حجر العسقلاني في «المعجم المفهرس» (٦٧/ أ): «يشتمل علىٰ رواة اتَّفقوا في الاسم والأب والجدِّ، ونحو ذلك، مع تخريج أحاديث من طرقهم».

طُبع بتحقيق عبد الراضي محمد عبد المحسن بمؤسَّسة الكتب الثقافية في بيروت عام ١٤٠٦ هـ.

١١ ـ **مسلسلات ابن الجَوْزي**: أبي الفرج، عبد الرحمـٰن بن علي البغدادي (المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

١٢ ـ **مسلسل العيدين**: لشستان، أبي سعد، ثابت بن مشرف بن أبي سعد الخباز الناقد البغدادي (المتوفىٰ سنة ٦١٩ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

١٣ ـ **مسلسل العيدين**: لابن قُدَامة المَقْدِسي: الحافظ الموفَّق أبي محمد، عبد الله بن أحمد بن قُدَامة الجَمَّاعيلي (المتوفىٰ سنة ٦٢٠ هـ).

وهو مخطوطٌ[٣].

١٤ ـ **مسلسلات الكَلاَعي**: الحافظ أبي الربيع، سليمان بن موسىٰ بن سالم

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٤٤٠).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٤٣٩).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٣/ ١٤٣٩).

الحِمْيَري البلنسي (المتوفى سنة ٦٣٤ هـ)، قال الذهبي في «السير» (٢٣/ ١٣٤): «في جزء كبير».

وهو مخطوطٌ[(١)].

١٥ ـ **مسلسلات** تاج الدين ابن حمُّويَه، عبد الله بن عمر بن علي الجُوَيني السَّرَخْسي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[(٢)].

١٦ ـ **الجواهر المفصَّلة في الأحاديث المسلسلة**، لابن الطَّيْلَسان، أبي القاسم، القاسم بن محمد بن أحمد بن محمد الأنصاري الأوسي القُرطبي (المتوفى سنة ٦٤٢ هـ).

قال محمد عبد الحي الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٣١٥ و ٣/ ٦٥٩): «رَتَّبها على الأبواب كالسُّنَن، وهي في مجلَّدَةٍ وسطٍ، بخطٍّ أندلسيٍّ عتيقٍ».

١٧ ـ **مسلسلات** ابن مَسْدِي، جمال الدين أبي بكر، محمد بن يوسف بن موسى الغَرْناطي الأندلسي (المتوفى سنة ٦٦٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[(٣)].

١٨ ـ **العَذب السّلسل في الحديث المسلسل**: للذهبي، الشمس أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الدِّمشقي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

ذكره ابن حجر في «المجمع المؤسِّس» (٢/ ١٧١) وهو يختص بالمسلسل بالأوّليّة.

١٩ ـ **المسلسل بالأولية**: للتَّقي السُّبكي، الحافظ أبي الحسن، علي بن عبد الكافي بن علي الشافعي (المتوفى سنة ٧٥٦ هـ).

عالِم مصر. خَرَّجه لنفسه. ذكره ابن حجر في «المعجم المفهرس» (٦٧/ ب).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٣/ ١٤٤٠).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٣/ ١٤٣٩ ـ ١٤٤٠).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٣/ ١٤٤٠).

٢٠ ـ **مسلسلات الكازروني**، عفيف الدين، سعيد بن محمد بن مسعود (المتوفى سنة ٧٥٨ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٢١ ـ **مسلسلات العَلاَئي**: الحافظ صلاح الدين أبي سعيد، خليل بن كَيْكَلْدي بن عبد الله الدمشقي ثم المقدسي الشافعي (المتوفى سنة ٧٦١ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

٢٢ ـ **المسلسل بالأولية**: لأبي زُرْعَةَ العِراقي، القاضي ولي الدين، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين المصري الشافعي (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٢).

٢٣ ـ **مسلسلات**: لنَّجم الدين بن فهد، محمد ـ المدعو عمر ـ ابن تقي الدين أبي الفضل محمد بن محمدبن فهد الهاشمي العَلَوي المكّي (المتوفى سنة ٨٨٥ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٤).

٢٤ ـ **الجواهر المُكَلَّلة في الأخبار المسلسلة**: للسَّخاوي، الشمس أبي الخير، محمد بن عبد الرحمـٰن بن محمد السَّخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ).

وهي مئة حديث استفتحها بمن سبقه لجمع المسلسلات، مع انفراده بما اجتمع فيها، ذكر فيها: أنَّ الذين صَنَّفوا في المسلسلات نحو خمسين، وعَدَّدهم[٣].

وهو مخطوطٌ (انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: ١/ ٦٧١). ووهَم الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٣) حيث نسبها خطأً للفقيه أبي الحسن علم الدين، علي بن محمد بن عبد الصَّمد السَّخاوي المفسِّر اللُّغَوِي النَّحوي الشافعي نزيل دمشق (المتوفى سنة ٦٤٣)، ثم عادَ فنسب في الصفحة التالية مسلسلات للشمس

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٣/ ١٤٤٠).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٣/ ١٤٤٠).

(٣) انظر: «الضوء اللامع»: (٨/ ١٦).

السخاوي، والصواب: أنَّ الكتاب واحدٌ، وأنه للشمس السَّخاوي كما بَيَّن في كتابه: «الضوء اللامع».

٢٥ ـ **مسلسلات ابن أبي شريف**: كمال الدين أبي المعالي، محمد ابن الأمير ناصر الدين محمد بن أبي بكر بن علي المَقْدِسي ثم المصري الشافعي الشهير بابن عَوْجان، سِبْط شهاب الدين أحمد العمري (المتوفىٰ سنة ٩٠٦ هـ).

ومسلسلاته مخطوطةٌ[1].

٢٦ ـ **المسلسلات الكبرىٰ**: للحافظ جلال الدين أبي الفضل، عبد الرحمـٰن بن أبي بكر بن محمد المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

وهي خمسة وثمانون حديثاً، قال السيوطي: «جمعت كتاباً فيما وقع في سماعاتي من المسلسلات بأسانيدها؛ وجمع الناسُ في ذلك شيئاً» ذكرها ضِمن مؤلفاته في «حسن المحاضر» (١/ ٣٣٩) ثم انتقىٰ منها «جياد المسلسلات».

٢٧ ـ **جياد المسلسلات**: للسُّيوطي أيضاً.

قال في أوّله: «هـٰذا جزءٌ انتقيتُه من «المسلسلات الكبرىٰ» تخريجي، اقتصرتُ فيه علىٰ أجْوَدِها متناً وأعلاها سَنَداً». ذكرها في «حسن المحاضرة» (١/ ٣٣٩).

وهي مخطوطةٌ[2].

٢٨ ـ **الفوائد الجليلة في مسلسلات محمد بن عقيلة**: للمحدِّث الصوفي جمال الدين أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن سعيد (المتوفىٰ سنة ١١٥٠ هـ) المشتهر والده (بعقيلة) المَكّي.

أوله بعد الديباجة: «الحمد لله الذي أنزل من فيوض رحمته وبحار فيضه سُيول الحِكَم الإلـٰهية. . .» ذَكره المرادي في «سلك الدُرر» (٤/ ٣٠) ـ.

وهو مخطوطٌ[3].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٣/ ١٤٤٠).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (١/ ٢٧٣).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٢/ ١٢٠٩ و٥/ ١٤٤٠).

٢٩ ـ عقد الجواهر في سلاسل الأكابر: لابن عقيلة أيضاً.

جمع فيه أسانيد الطُّرق الصوفية، أوَّله: «الحمد لله المحمود قبل ظهور المظاهر... وبعد، فيقول الفقير.. هـٰذه سلاسل مشايخي...» وقد بلغ فيه مجموع الطُّرُق (١٨) طريقة. ذكره المرادي في «سلك الدُرر» (٤/ ٣٠)[١].

٣٠ ـ عيون الموارد السلسلة من عيون الأسانيد المسلسلة: لابن الطيِّب الشَّرقي الإمام المُحدِّث المسند اللُّغوي العالِم الشمس أبي عبد الله، محمد بن الطيّب بن محمد بن محمد الصيلمي الفاسي ثم المدني المَالِكي، الشهير بابن الطيّب (المتوفىٰ سنة ١١٧٠ هـ).

قال محمد بن جعفر الكتَّاني «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٥) «وهي أزيد من ثلاثمئة حديث مسلسل». وذكره المرادي في «سلك الدرر» (٤/ ٩١)، بعنوان: «الموارد السلسلة» وذكر عبد الحي الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ١٠٦٧): «أنه وقف علىٰ نسخة منه في المدينة المنوَّرة، في مجلَّدةٍ».

٣١ ـ مسلسلات السيّد علي السَّقَّاط: السيد نور الدين، أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن العَرَبي الفاسي، ثم المصري المالكي الشاذلي (المتوفىٰ سنة ١١٨٣ هـ).

جَرَّدها محمد العقاد المالكي.

وهو مخطوطٌ[٢].

٣٢ ـ الإسعاف بالحديث المسلسل بالإشراف: للمرتضىٰ الزَّبيدي، أبي الفيض، محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزّاق الحسيني الواسطي المصري (المتوفىٰ سنة ١٢٠٥ هـ).

ويعني به حديث: «لا إلـٰه إلا الله حصني». ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٥).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٢/ ١٠٨٤).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٣/ ١٤٤٠).

٣٣ ـ التعليقة الجليلة على مسلسلات ابن عقيلة: للزَّبيدي أيضاً.

وهو ثَبتٌ كالمستخرج على مسلسلات ابن عقيلة (المتوفى سنة ١١٥٠ هـ).

وهو مخطوطٌ[1].

٣٤ ـ التغريد في الحديث المسلسل بيوم العيد: للزَّبيدي أيضاً.

ذكره محمد عبد الحي الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٢٩٤).

٣٥ ـ التحبير في الحديث المسلسل بالتكبير: للزَّبيدي أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٥٣٩).

٣٦ ـ تخريج الحديث المسلسل بالأولية: للزَّبيدي أيضاً.

وهو مخطوطٌ.

٣٧ ـ السِّمط المُكَلَّل بالجوهر الثمين من الأربعين المسلسلة بالمحمَّدين: للزَّبيدي أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ١٠٦١).

٣٨ ـ الهدية المرتضيَّة في المسلسل الأوَّليّة: للزَّبيدي أيضاً.

ذكره الكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ١١١٠).

٣٩ ـ العروس المجلية في طرق حديث الأوليّة: للزَّبيدي أيضاً.

ذكره الكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٨٧٥).

٤٠ ـ عقد الجوهر الثمين في الحديث المسلسل بالمحمَّدين: للزَّبيدي أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٨٦٤ و ٨٧١).

٤١ ـ المرقاة العلية في شرح الحديث المسلسل بالأولية: للمرتضى الزَّبيدي أيضاً.

ذكره محمد بن جعفر الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٥) وذكره عبد الحي الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٥٨٦).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (١/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦).

٤٢ ـ **مسلسل يوم عاشوراء**: للأمير الصغير، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر السّنباوي المصري المالكي (المتوفى سنة ١٢٥٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[(١)].

٤٣ ـ **الفضل المبين في المسلسل من حديث النبيّ الأمين ﷺ**: للإمام شاه ولي الله الدِّهْلَوي (المتوفى سنة ١١٧٦ هـ).

٤٤ ـ **مسلسلات الحَلَبي محمد سعيد بن السيد حسن الشامي الدِّمشقي** (المتوفى سنة ١٢٥٤ هـ).

وهو مخطوطٌ[(٢)].

٤٥ ـ **المسلسلات العشرة في الأحاديث النبوية**: للسَّنُّوسي الشريف الأستاذ الأكبر، شيخ الطريقة محمد بن علي الخَطَّابي الحسيني الإدريسي (ت ١٢٧٦ هـ).

ذكر فيه عشرة أحاديث بسنده إلى رسول الله ﷺ.

طُبع بمطبعة حجازي في القاهرة ١٣٥٧ هـ.

٤٦ ـ **مسلسلات البَاجُوري** شيخ الجامع الأزهر إبراهيم بن محمد بن أحمد الأزهري الشافعي المصري (المتوفى سنة ١٢٧٧ هـ).

وهي المسلسلات المذكورة في «فهرس الأمير الكبير» (المتوفى سنة ١٢٣٢ هـ) المسمّى «سيّد الإرب» جَرَّدها منه على حدة.

وهي مخطوطةٌ[(٣)].

٤٧ ـ **إكمال المِنَّة باتصال سند المصافحة المُدخِلَة للجنة**: للشَّنْقِيطي محمد حبيب الله بن ما يَأْبَى الجكنِي المدني (المتوفى سنة ١٣٦٣ هـ).

طُبع بمطبعة المعاهد في القاهرة عام ١٣٤٥ هـ.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٣/ ١٤٣٨).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٣/ ١٤٤٠).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٣/ ١٤٣٩).

٤٨ ـ الخلاصة النافعة العلمية المؤيَّدة بحديث الرحمة المسلسل بالأوليّة: للشَّنْقِيطي أيضاً: طُبع بمطبعة المعاهد في القاهرة، عام ١٣٣٨ هـ ويليه: «النصائح الدينية» للمولِّف نفسه.

٤٩ ـ المناهل السَّلِسَلة في الأحاديث المسلسلة: للأيّوبي محمد عبد الباقي (المتوفى سنة ١٣٦٤ هـ).

طُبع بمكتبة القدسي في القاهرة عام ١٣٥٧ هـ.

٥٠ ـ ذيل نظم أجود المسلسلات: لزبارة محمد بن محمد بن يحيىٰ اليَمَني (المتوفى سنة ١٣٨٠ هـ).

طُبع بمطبعة وزارة المعارف، في صنعاء عام ١٣٦٣ هـ. ومعه «نظم أجود المسلسلات» لابن يحيىٰ.

٥١ ـ الآيات البيّنات في شرح وتخريج الأحاديث المسلسلات: للفاسي عبد الحفيظ بن محمد الطاهر المالكي (المتوفى سنة ١٣٨٣ هـ).

طُبع بالمطبعة الوطنية في الرباط عام ١٣٥٢ هـ.

٥٢ ـ العُجالة في الأحاديث المسلسلة: للفاداني الشيخ محمد ياسين بن محمد عيسىٰ الأندونيسي ثم المَكّي (المتوفى سنة ١٤١٠ هـ).

طُبع بدار البصائر في دمشق عام ١٤٠٥ هـ.

هٰذا؛ وتُوجَد المسلسلات في كثيرٍ من المَشْيَخات، وفهارس الشيوخ، والبرامج، ومن أهمِّها: «حصر الشارد في أسانيد محمد عابد السِّندي» (المتوفى سنة ١٢٥٧ هـ).

* * *

٢٢ ـ مصادر الأحاديث المُرْسَلَة
(كُتب المَراسِيل)

أي: الكتب التي تشتمل على الأحاديث المُرسَلة، و«المُرْسَل»: هو الحديث الذي رَفَعه التابعيُّ إلى النّبي ﷺ. وقولُنا: «التابعي» يشمل الكبيرَ والصَّغيرَ من التابعين.

ومن أشهر وأهمّ كتب المراسيل ما يلي:

١ ـ المراسيل: للإمام أبي داود، سليمان بن الأشعث السِّجستاني (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ).

ضَمَّ هذا الكتابُ بين دفَّتيه (٥٤٤) مرسلٍ، مرتَّبةً على الأبواب، وغالبُها ممّا صَحَّ إسنادُه إلى مُرْسِله، وأغلَبُ الظَّنِّ أن المصنِّف أدرج فيه معظمَ المراسيل التي انتهتْ إليه، ولم يَفُتْه منها إلا اليسيرُ.

طُبع بتحقيق الشيخ علي السّني المغربي الطَّرابُلُسي في مصر عام ١٣١٠ هـ. ثم صدرت له طبعةٌ محقَّقةٌ بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط في مؤسّسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٤١٦) صفحة.

٢ ـ كتاب المراسيل: للإمام محمد بن عبد الرحمن بن أبي حاتم بن إدريس الحنظلي الرّازي (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ).

بدأ المصنِّفُ هذا الكتاب بمقدّمةٍ في حُكم الإرسال. ثم وَضَع عنواناً «باب: شرح المراسيل المروية عن النبي ﷺ وعن أصحابه، والتابعين، ومَن بعدهم». وبدأ بذكر التراجم من الألف إلى الياء، فبلغ عددُ التراجم (٤٩٢) ترجمةً، لمختلف رواة الحديث، كباره وصغاره، حُفّاظه وضعفائه، ثقاته وكذّابيه، بيَّن فيه ما سمع أولئك

الرُّواة مما لم يسمعوه، وما رَوَوْهُ من كُتب غيرهم مِن غير أن يسمعوها، وما تساهلوا فيه مِن ذكر الإسناد وغير ذلك. . .

بَلَغ عددُ نصوص هذا الكتاب نحو الألف، أسندها إلى أصحابها، اعتمد فيها على أقوال كبار الحُفّاظ والنَّاقدين كشعبة، والقطَّان، وابن المَدِيني، وابن مَعِين، وأحمد، ثم أبيه، وأبي زُرْعَة.

طُبع الكتاب بتحقيق الأستاذ شكر الله بن نعمة الله قَوْجَاني، في مؤسَّسة الرسالة ببيروت عام ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م في (٢٩٢) صفحة.

٣ ـ **التفصيل لمبهم المراسيل**: للحافظ أبي بكر بن أحمد بن ثابت، المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

جعله مختصاً بالإرسال الخفي.

٤ ـ **جامع التحصيل لأحكام المراسيل**: للحافظ أبي سعيد صلاح الدين العَلاَئي الكيكلدي (المتوفى سنة ٧٦١ هـ).

وهو مِن أجمع وأحسن ما كُتب في أحكام المراسيل والحديث المدلَّس أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلَفي في وزارة الأوقاف ببغداد عام ١٣٩٨ هـ في (٤٢٢) صفحة.

٥ ـ **كتاب المراسيل وما يجري مجراها**: للحافظ جمال الدين أبي الحجَّاج المِزّي (المتوفى سنة ٧٤٢ هـ).

وهو في آخر «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»، جمع فيه مراسيلَ أبي داود ومراسيلَ الكتب السِّتة على طريق الاستقصاء.

انظر: «مصادر أحاديث الأطراف».

٦ ـ **الحديثُ المُرْسَل: وحجيته وأثره في الفقه الإسلامي**: للدكتور محمد حسن هيتو.

ذكر فيه أحد عشر مثالاً من الأحاديث المُرْسَله، وبيَّن اختلاف الفقهاء فيها.

طُبع في دار البشائر الإسلامية ببيروت.

٧ ـ **الحسن البصري وحديثه المُرْسَل**: للدكتور عمر عبد العزيز الجغبير.

ذكر فيه مرسلات الحسن في الكتب الستة، وأقوالَ العلماء في مرسلات الحسن.

طُبع في دار البشير بعمان (الأردن)، عام ١٤١١ هـ في (٤٤٣) صفحة.

* * *

٢٣ ـ مصادر الأحاديث الموقوفة

وهي الكتب التي تشمل الأحاديثَ التي رُويت عن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ قولاً لهم، أو فعلاً، أو تقريراً، سواء أكان السندُ متصلاً، أو غير متصلٍ.

ومما عثرتُ على الكتب المختصة بها:

١ ـ **الوقوف على الموقوف**: للحافظ أبي حفص، عمر بن بدر بن سعيد الموصلي (المتوفى سنة ٦٢٢ هـ).

طُبع بتحقيق السيدة أمّ عبد الله بنت محروس العسلي في دار العاصمة بالرياض عام ١٤٠٧ هـ في (١٧٦) صفحة.

* * *

٢٤ ـ مصادر الأحاديث المُدْرَجة

وهي الكتب التي تشمل الأحاديثَ التي غُيِّر سياقها، أو أُدْخِل في متنها ما ليس منه بلا فصلٍ.

الكتب المختصة بها فيما يلي:

١ ـ **الفصل للفصل المُدْرَج في النقل**: للحافظ أبي بكر، أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

حقَّقه كرسالة للدكتوراه الأستاذ محمد بن مطر الزهراني بإشراف الدكتور محمد أكرم ضياء العمري في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٦ هـ، في (٩٨٩) ورقة.

٢ ـ **المدرج إلى المدرج**: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ صبحي البدري السَّامرَّائي في الدار السلفية بالكويت عام ١٤٠٠ هـ في (٥٢) صفحة.

٣ ـ **تسهيل المُدْرَج إلى المدرج**: للشيخ عبد العزيز بن محمد بن الصِّدِّيق الغماري.

طُبع في دار البصائر بدمشق عام ١٤٠٣ هـ في (٨٤) صفحة.

* * *

٢٥ ـ مصادر الأحاديث الضعيفة

«الضعيف» هو الحديث الذي فقد شرطاً مِنْ شُروطِ «الحديث المقبول»، وشروط «الحديث المقبول» سِتَّةٌ، وهي: العَدالةُ، والضَّبطُ (ولو لم يكن تامّاً)، والاتصالُ، وفَقْدُ العِلَّةِ القادحةِ، وفقدُ الشُّذد، والعاضِدُ عند الاحتياج إليه(١).

ويتفاوَتُ ضَعْفُه بحسب شِدَّةِ ضَعْفِ رُوَاتِهِ وخِفَّتِه كما يتفاوَتُ «الصحيح»، فمنه «الضعيفُ» ومنه «الضعيفُ جداً»، ومنه «الواهي» ومنه «المُنْكَرُ» وشَرُّ أنواعِه «الموضوع»(٢).

أذكر فيما يلي أهمَّ الكُتب التي أُفردت بالتصنيف في الأحاديث الضعاف:

١ ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**: لأبي الفَرَج، عبد الرحمٰن بن علي البغدادي بن الجوزي (المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ).

انظر: تعريفه المفصَّل في «مصادر الحديث الموضوع».

طُبع بتحقيق إرشاد الحقّ الأثري بإدارة العلوم الأثرية في فيصل آباد بباكستان عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م. وطُبع بوزارة المعارف في الرياض عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م في مجلَّدتين. ولخَّصه الحافظ شمس الدين الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨).

٢ـ **رسالةٌ لطيفةٌ في أحاديث متفرّقة ضعيفة**: لابن عبد الهادي الشمس محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي (المتوفىٰ سنة ٧٤٤ هـ).

انظر: تعريفه المفصَّل في «مصادر الحديث الموضوع».

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٢٨٦.

(٢) علوم الحديث: ص: ٩٨.

طُبع بتحقيق محمد عيد العبّاسي بدار الثقافة للجميع في دمشق عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م في (٨٨) صفحة.

٣ ـ **الأحاديث الضعيفة والباطلة**: لابن تيمية أبي العباس أحمد بن عبد الحليم (المتوفى سنة ٧٢٨ هـ).

انظر: تعريفه المفصَّل في «مصادر الحديث الموضوع».

طُبع بتحقيق الأستاذ مجدي فتحي السيد بدار الصحابة للتراث في طنطا عام ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠ م في (٤٢) صفحة.

٤ ـ **المنار المُنيف في الصحيح والضعيف**: لابن قَيِّم الجوزية أبي عبد الله، محمد بن أبي بكر الدِّمشقي (المتوفى سنة ٧٥١ هـ).

انظر: تعريفه المفصَّل في «مصادر الحديث الموضوع».

طُبع في مطبعة السُّنة المحمّدية بالقاهرة عام ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥٢ م، وطُبع بتحقيق الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة، بمكتب المطبوعات الإسلامية في حلب عام ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م في (٢٢٤) صفحة.

٥ ـ **تلخيص العِلَل المتناهية في الأحاديث الواهية**: للحافظ شمس الدين أبي عبد الله، محمد بن أحمد الذهبي الدمشقي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

انظر: تعريفه المفصَّل في «مصادر الحديث الموضوع».

حقَّقه الأستاذ محفوظُ الرحمٰن زين الله، كرسالة ماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة عام١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠ م.

٦ ـ **حسن الأثر فيما فيه ضعفٌ واختلافٌ من حديثٍ أو أثرٍ**: لأبي عبد الله، محمد بن درويش الحوت البيروتي (المتوفى سنة ١٢٧٦ هـ).

طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م في (٥٥٣) صفحة.

* * *

٢٦ ـ مصادر الحديث الموضوع

عَرَّفه علماءُ الحديث بأنَّ (الموضوع) هو الحديثُ الذي لم يَصْدُرْ عن النبي ﷺ قَوْلاً، أو فعلاً، أو تقريراً، وأُضيف إليه خطأً، أوعَمْداً، جهلاً، أو كيداً. وخَصَّه البعضُ منهم بالعَمْدِ دُون الخطأ، وقالوا: بأنَّ الموضوع خاصٌّ بما تُعُمِّد بوَضْعه، أمَّا مالم يُتعمَّد في وضعه، ونسب إلىٰ النبي ﷺ خطأً؛ فقد سَمَّوه: «الباطل».

وإذا أطلق المحدِّثون (الموضوعَ) لا يُريدون به إلا ما اخْتُلِقَ، ونُسِبَ إلىٰ النبي ﷺ، والمنسوب إلىٰ غيره كذباً يقولون فيه: «هـٰذا موضوعٌ علىٰ فلان» كما قال الإمام ابن الجَوْزيّ وغيره: إنَّ ما رُوِيَ عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أنها قالت: وما فَقَدْتُ جَسَدَ محمَّدٍ ـ وفي روايةٍ: ما فُقِدَ جَسَدُ محمَّدٍ ـ ليلةَ المعراج، موضوعٌ علىٰ عائشة، ومن ثَمَّ تَرَىٰ أكثرَهم لا يُعرِّفون (الموضوعَ) إلا بالمكذوبِ علىٰ رسول الله ﷺ فحَسْب.(١)

وكثيراً ما يكون اللفظُ المزعومُ لـ«الحديث الموضوع» من كلام الحُكماء أو المثال أو من آثار الصحابة ينسبه الواضعُ إلىٰ النبي ﷺ، وقد يكون من نَسْجِ خياله وإنشائه. والحديثُ الموضوعُ هو شَرُّ الأحاديث الضعيفة وأشدُّها خطراً، وضرراً علىٰ الدِّين وأهله.

لقد ألَّف العلماءُ الجَهابِذَةُ، والمحدِّثون النُّقَّادُ أوَّلاً كُتباً خاصَّةً في تراجم الضعفاء، والمجروحين، وترجموا فيها للوضَّاعين، والكذَّابين، وذكروا أحوالهم، وكشفوا اللِّثام عنهم، ونبَّهوا فيها على تلك الأحاديث الموضوعة التي نُقلت عنهم، كذلك ألَّفوا كُتباً في الأحاديث المشتهرة التي كَشَفتْ زيفَ كثير من الأحاديث التي

---

(١) انظر: «ظفر الأماني» ص: ٤٢٨ ـ ٤١٩.

اشتهرت على ألسنة الناس، وهي موضوعةٌ، فإلى جانب ذلك كلِّه ألَّفوا كُتباً جمعوا فيها الأحاديث الموضوعة، وخصَّصوا بها تلك الكُتب؛ ليعرفها الناسُ ويحذروها، نذكر هنا من تلك الكُتب الأهمَّ والأشهرَ مع ذكر ميزاتها حسب الترتيب الزمني الذي أُلِّفت فيه، فمنها:

١ ـ نسخةُ نُبَيط بن شَرِيط الأَشْجَعي في الأحاديث الموضوعة: لنُبَيط بن شَرِيط بن أنس الأشْجَعي.

هو صحابيٌّ، روىٰ عنه: ابنه سلمة، ونعيم بن أبي هند، وأبو مالك الأشجعي، وبقي بعد النبي ﷺ زماناً.

والكتاب عبارةٌ عن نسخةٍ تفرَّد بروايتها أحمدُ بن إسحاق بن إبراهيم بن نُبَيط بن شَرِيط، وهو كذَّابٌ مشهورٌ.

وبلغ عددُ أحاديث النسخة (٦٦) حديثاً، وفي النسخة من المتون ماهو صحيحٌ عند البخاري ومسلم أو أصحاب السُّنن، ولكن الحُكم علىٰ النسخة بالوضع باعتبار السند.

طُبع بدراسة وتحقيق الأستاذ مجدي فتحي السيد في دار الصحابة للتراث بطنطا (مصر) عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٨٩ م في (٦٦) صفحة.

٢ ـ الأربعون الودعانية الموضوعة: لأبي نصر محمد بن علي بن عبيد الله بن أحمد بن صالح بن سليمان ابن ودعان الموصلي (المتوفىٰ سنة ٤٩٤ هـ).

قال أبو طاهر السِّلَفي: «قرأتُ عليه الأربعين جَمْعُه، ثم تبيَّن لي حين تصفَّحت كتابه تخليط عظيم يَدُلُّ علىٰ كذبه، وتركيبه الأسانيد علىٰ المتون».

وقال ابن ناصر: «وكتابه في الأربعين سرقه من زيد بن رفاعة، وزيد وضعه أيضاً، وكان كذَّاباً، ألَّفَ بين كلمات قد قالها النبيُّ ﷺ، وبين كلمات من كلام لقمان، والحكماء، وغيرهم، وطوَّل الأحاديث»[١].

وقال ابنُ حجر: «وقد سُئل المِزِّيُّ عنها؟ فأجاب بما ملخصه: لا يَصِحّ منها

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٩/ ١٦٧).

على هـٰذا النسق بهذه الأسانيد شيء، وإنما يَصِحُّ ألفاظ يسيرةٍ بأسانيد معروفةٍ يحتاج في تتبُّعها إلىٰ فراغٍ، وهي مع ذلك مسروقةٌ سرقها ابنُ ودعان من زيد بن رفاعة. . . وكان جاهلاً بالحديث، وسرقهامنه ابن ودعان، فَركَّب لها أسانيدَ، فتارةً يروي عن رجلٍ عن شيخ ابن رُفاعة، وتارةً يدخل اثنين، وعامتهم مجهولون، ومنهم من يُشَكُّ بوُجوده. والحاصلُ: أنها فضيحة مفتعلة، وكذبة مؤتفكة»[1].

طُبع بتقديم وتحقيق وتعليق الأستاذ علي حسن عبد الحميد في المكتب الإسلامي، ودار عمار ببيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (٦٤) صفحة.

٣ ـ «تذكرة الحُفَّاظ» «أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان»: لمحمد بن طاهر بن علي بن أحمد، أبي الفضل، ابن القَيْسَراني المَقْدِسي الأَثَري الظَّاهري (المتوفىٰ سنة ٥٠٧ هـ).

والكتابُ عبارةٌ عن ترتيب لأحاديث «المجروحين» لابن حِبّان، رَتَّبه المؤلِّفُ علىٰ حروف المعجم ذاكراً أقوالَ ابن حبان في بيان عِلّة الإسناد، وربما أضاف هو كلاماً من عنده، فهو لا يخرج عن كتاب ابن حبان.

وقد أشار إليه الحافظُ العراقيُّ في رَدِّه علىٰ الصَّغاني الذي طُبع في آخر «مسند الشهاب» (١/ ٣٥٤) فقال: «وصنف قبله ـ يعني قبل ابن الجوزي ـ في مطلق الضَّعيف أبو الفضل محمد بن طاهر المَقْدِسي كتاباً سَمَّاه «تذكرة الحُفَّاظ»، وكتاباً آخر سَمَّاه «ذخيرة الحُفَّاظ»، جمع في الأول الأحاديثَ التي أوردها أبو حاتم بن حبان البستي في «تاريخ الضعفاء»، وجَمَع في الثاني الأحاديثَ التي أوردها أبو أحمد بن عدي في «الكامل»، وكلاهما مرتَّبٌ علىٰ حروف المعجم في ألفاظ الحديث».

وابن حِبّان وكذا ابن طاهر لا يتكلَّمون علىٰ المتون بل علىٰ الأسانيد، فبعض هـٰذه المتون صحيحة أو حسنة.

طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي بن عبد المجيد بن إسماعيل السَّلَفي في دار الصميعي بالرياض ـ السعودية عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م في (٤٢) صفحة.

---

(١) لسان الميزان: (٥/ ٣٠٦).

٤ ـ **ذخيرة الحفّاظ المخرَّج علىٰ الحروف والألفاظ «ترتيب أحاديث الكامل في تراجم الضعفاء وعِلَل الحديث»**: لمحمد بن طاهر بن علي بن أحمد، أبي الفضل، ابن القَيْسَراني، المقدسي، الظاهري (المتوفىٰ سنة ٥٠٧ هـ).

لهٰذا الكتاب أهميةٌ كبيرةٌ في دراسة الأحاديث الموضوعة والضعيفة؛ لكونه من أوائل المؤلَّفات في الموضوعات، وأصله ـ أعني: كتاب «الكامل في ضعفاء الرجال وعلل الحديث» ـ للحافظ ابن عدي ـ رحمه الله ـ من أهَمِّ ما أُلِّف في بابه، وهو من المراجع المهمة في هٰذا الفَنّ، وقد بنىٰ عليه كلُّ من ألَّف في الضِّعاف والموضوعات، والعِلَل، والغرائب، والأفراد، كما فعله الجُوزقاني في «الأباطيل والمناكير»، ثم ابنُ الجوزي في «العِلَل» و«الموضوعات». وكان عملُ الحافظ ابن القَيْسَراني تجريدَ أحاديثه واختصارَ أسانيده، وترتيبه علىٰ حروف المعجم.

منهجه فيه: تجريدُ مادة هٰذا الكتاب من تراجم الرواة الموجودة في «الكامل» ترجمةً ترجمةً، فهو يذكر أولَ الحديثِ، أو بعضَه، ويحذف أسانيدَ ابن عدي إلىٰ الراوي المُترجَم له، ثم يذكر السندَ من الراوي المتكلَّم فيه الذي أورد ابنُ عدي أحاديثه؛ فيقول: «رواه فلانٌ وفلانٌ» إلىٰ أن يذكر اسمَ الصحابيِّ، ولا يقول: «عن النبيِّ ﷺ» إلا نادراً؛ فعلم من صنيعه: أنه يقصد فيه الاختصارَ، والأصلُ: أنه مرفوعٌ، وأحياناً يقول: «قولُه»، أو: «موقوفاً» لبيان أنَّ الحديث ليس بمرفوعٍ، وقد يجمع طُرُقَ الحديث تحت هٰذا الطَّرف في الغالب، وأحياناً يُشير إلىٰ أنَّ الحديث قد تقدَّم في بعض الأبواب، أو سيأتي؛ لأنه يأخذ طرف الحديث حسب وُروده في الترجَمة.

ويتكلَّم المؤلِّفُ علىٰ كل سندٍ وحديثٍ في الغالب مستفيداً من كلام ابن عديٍّ، أومستقلاً في الحُكم عليه من عنده، ويُشير في الأحاديث التي أوردها ابنُ عدي في تراجم الثِّقات: أنه أورده في ترجَمة حَمَّاد مثلاً وهو ثقةٌ، أو يقول: «كأنه أورده لتفرُّدِه».

وأشار ابنُ طاهر في كثيرٍ من الأحاديث: أنها صحيحةُ المتن، وإن كان الإسنادُ المتكلَّمُ عليه موضوعاً أو ضعيفاً.

طُبع بتحقيق الدكتور عبد الرحمٰن بن عبد الجَبَّار الفريوائي في دار السلف

بالرياض ودار الدعوة (الهند) عام ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م في خمس مجلَّدات.

٥ ـ **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير**: لأبي عبد الله، الحسين بن إبراهيم بن الحسن بن جعفر الجُوْزَقاني الهمذاني (المتوفىٰ سنة ٥٤٣ هـ).

لهٰذا الكتاب أهميةٌ كبيرةٌ في دراسة الأحاديث الموضوعة والضعيفة لكونه أولَ كتابٍ مُسنَدٍ في هٰذا الباب، كما أنه فريدٌ في منهجه، وقد استفادَ منه كلُّ من أَلَّفَ بعده في فنِّ الموضوعات، فقد بنىٰ عليه ابنُ الجوزي كتابه «الموضوعات»، وأفاد كثيراً منه في «العِلَل المتناهية»، كما استفاد السيوطيُّ، وابنُ عَرَّاق منه، ولما كان كتابُ ابن الجوزي أصلاً لما بعده من الكتب المؤلَّفة في الموضوعات؛ فإنَّ كتاب «الأباطيل» بالتالي أصلٌ لسائر ما أُلِّف في الموضوعات.

أمَّا سببُ تأليف الكتاب؛ فقد ذكره المؤلِّفُ في مقدِّمته حيثُ قال: «فقد سألني بعضُ إخواني من المحدِّثين ممن أوجب الله تعالىٰ عليَّ حقَّه ـ أكرمه الله بمراداته ـ أن أجمع له كتاباً في الأحاديث المعلولة، والأباطيل، والأكاذيب، والمناكير، وما جاء بخلافها من الصِّحَاح والمشاهير، فأجبتُه إلىٰ ذلك، واستعنتُ بالله...».

أمَّا منهجه في كتابه؛ فإنَّه قد أبدع في تصنيف هٰذا الكتاب، فأجاد وأفاد، محرزاً مع ذلك الجِدَّة والطرافة، وقد قدَّم المؤلِّفُ للكتاب مقدِّمةً جيدةً بَيَّن فيها منهجَه وشرحَه، فذكر: أنه يجمع في هٰذا الكتاب الأحاديثَ الضعيفةَ والموضوعةَ من الأباطيل والمناكير، ويبيِّن عِلَلَها، ثم يسرد في مقابلها الصحاحَ والمشاهيرَ تأكيداً لبُطلانها. ثم سرد ـ في المقدمة ـ عِدّةَ أحاديث وآثار في تصويب منهجه في كتابه، ثم بدأ بكتاب الإيمان إلىٰ آخر فضائل القرآن، يذكر الأحاديث الضعيفة الموضوعة والمُنكَرة أولاً، ثم يردّها ويبيِّن عِلَلَها في ضوء أقوال النقّاد، ثم يُعَنْوِنُ: «وفي خلاف ذلك». ويذكر تحت هٰذا العنوان ما يُقابِلها من أحاديث وآثار مؤكِّداً بها بُطلان هذه الأحاديث.

وذكر المؤلِّف بعد المقدمة (١٧) كتاباً حسب المواضيع الفقهية، وتحت كُلّ كتابٍ عدة أبواب، وهي تختلف قلة وكثرة من كتاب إلىٰ آخر، ومجموعها (١٤٠) باباً.

ويحتوي الكتابُ علىٰ (٧٧١) نَصّاً بأسانيده، وهذه النصوصُ موزَّعةٌ علىٰ النحو التالي:

(٢٤٥) نَصّاً صَرَّح المؤلِّفُ: أنه مخرَّجٌ في «الصحيحين» أو أحدهما.

(١٠٠) نصّاً من الصِّحاح والحِسَان أو مما سكت عليه.

(٢٧٠) نَصّاً من الموضوعات والمناكير والضعاف.

(١٥٦) نَصّاً من الآثار وفيها الصحيحُ والضعيفُ والمُنكَرُ والموضوعُ.

ـ قال ابن حجر العسقلاني ناقداً له: «... ويذكر الحديثَ الواهي ويبيِّن علته، ثم يقول: «بابٌ في خلاف ذلك» فيذكر حديثاً صحيحاً ظاهره يعارض الذي قبله، وعليه في كثيرٍ منه مناقشاتٌ، والله أعلم بالصواب»[1].

طُبع بتحقيق الدكتور عبد الرحمٰن عبد الجبَّار الفريوائي في إدارة البحوث الإسلامية الدعوة والإفتاء بالجامعة السلفية بنارس (الهند)، عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في مجلَّدتين.

٦ ـ **الموضوعات**: للإمام جمال الدين، أبي الفرج، عبد الرحمٰن بن علي بن محمد، المعروف بابن الجوزي (المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ).

يُعَدُّ هٰذا الكتابُ المرجعَ الأوفىٰ في جملة مراجع الأحاديث الموضوعة، وسببُ تأليفه كما قال ابن الجوزي في المقدِّمة: «فإنَّ بعض طلاب الحديث ألحّ عليَّ أن أجمع له الأحاديث الموضوعة، وأعرّفه من أي طريق تعلم أنها موضوعة».

وقدَّم ابنُ الجوزي لكتابه بأبواب سبقها مقدمة ذكر فيها أقسام الحديث صحة وضعفاً، وأصناف الوضّاعين وبعض أخبارهم، والرد علىٰ من قال: بأن هٰذا من الغيبة. والأبواب هي:

١ ـ **الباب الأول**: في ذم الكذب.

---

(١) لسان الميزان: (٢/ ٢٦٩).

٢ ـ **الباب الثاني**: في حديث «من كذب علي. . .» وذكر طرقه، وعدد من رواه من الصحابة، والكلام في معناه وتأويله.

٣ ـ **الباب الثالث**: في الأمر بانتقاد الرجال والتحذير من الرواية عن الكذابين.

٤ ـ **الباب الرابع**: في ذكر الكتب التي يشتمل عليها هٰذا الكتاب.

وقال عن ترتيبه: «فأنا أرتِّب هٰذا الكتاب كتباً يشتمل كل كتاب علىٰ أبواب فأذكره علىٰ ترتيب الكتب المصنفة في الفقه؛ ليسهل الطلب علىٰ طالب الحديث، وأذكر كل حديث بإسناده، وأبيِّن علته، والمتّهم به».

أما مصادر ابن الجوزي في كتابه؛ فكما قاله ابن عرّاق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٤): «وموارد ابن الجوزي التي يسند الأحاديث من طريقها غالباً: الكامل لابن عدي، والضعفاء لابن حبان، وللعقيلي، وللأزدي، وتفسير ابن مردويه، ومعاجم الطبراني، والأفراد للدارقطني، وتصانيف الخطيب، وتصانيف ابن شاهين، والحلية، وتاريخ أصبهان، وغيرهما من مصنفات أبي نعيم، وتاريخ نيسابور، وغيره من مصنفات الحاكم، والأباطيل للجوزقاني».

واهتَّم العلماء بكتاب «الموضوعات» لابن الجوزي، ونقدوه لتساهله في الحكم علىٰ الأحاديث بالوضع، وقد انتقد الحافظُ ابن حجر موضوعات ابن الجوزي وذكر في كتابه «القول المسدّد في الذب عن مسند أحمد» (٢٤) حديثاً، لم تكن من الموضوعات مما ذكر في «المسند»، وذيَّل السيوطي علىٰ «القول المسدد» واستدرك (١٤) حديثاً أيضاً ذكرها ابن الجوزي وهي في «المسند»، وجمع السيوطي ما في «القول المسدد» وما ذّيله عليه، وزاد عليهما أحاديث وجمعها في «القول الحسن في الذب عن السنن»، وبلغ ما فيه من الأحاديث نيفاً وعشرين ومئة حديث ليست موضوعةً، منها: أربعة في «سنن أبي داود»، وثلاثة وعشرون في «جامع الترمذي»، وحديثٌ في «سنن النسائي»، وستة عشر في «سنن ابن ماجه»، وحديثٌ في «صحيح مسلم»، وحديثٌ في «صحيح البخاري» من رواية حماد بن شاكر، وباقيها في «خلق الأفعال» للبخاري، وتعاليق الصحيح، و«سنن الدارمي»، و«صحيح ابن حبان»، و«مستدرك الحاكم»، وتصانيف البيهقي[١].

---

(١) انظر: «تدريب الراوي»: (١/ ٢٧٨).

واختصره السُّيوطي وزاد على موارده في كتابه: «اللّآلي المصنوعة» وأفرد ما تعقَّب به ابن الجوزي في «التعقبات»، ويبلغ ما تعقَّبه ثلاثمئة حديث ونيفاً، كما ذكره في آخره[1].

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الرحمن محمد عثمان في المكتبة السلفية بالمدينة المنورة عام ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م، في ثلاث مجلَّدات، وله طبعاتٌ أخرى.

٧ ـ كتاب القصاص والمذكرين: لابن الجوزي أيضاً.

يُعتبر هذا الكتابُ من أكثر الكُتب التي أَلَّفها ابنُ الجوزي أصالةً؛ لأنه يتحدَّث عن موضوعٍ يعاينه ويَحْياه، وهو من أكبر القصاص، وكان يرىٰ طائفةً من الجهلة والدجَّالين، يقومون بالعمل نفسه، فيشوِّهون، ويُسيؤون إليه، فكان هذا الكتابُ تحقيقاً لهذه المسألة وتحريراً لها، ودفاعاً عن القصص السليم، وهجوماً على الدَّجالين، ونُصْحاً للدعاة بالتزام بعض القواعد الأساسية في الدعوة إلىٰ الله؛ ولأن مادة الكتاب متوفِّرةٌ عنده صرف جهده كله لتنظيم هذه المادة، وكان اعتمادُه علىٰ مصدرين: الرواية عن مشايخه، وعن الكتب، وربما اجتمعا، فهو يروي الكتب عن مشايخه.

وفي الكتاب مجموعةٌ من أقوال القصّاص، تُعَدّ بحق من جوامع الكلم، وروائع البيان.

وقد كتب في الباب الثاني عشر ـ وهو آخر أبواب الكتاب ـ بحثاً قيّماً في كيفية الدعوة إلىٰ الله، وكل ما يتصل بإخلاص القصد لله، والترفّع عن الدنيا، وما إلىٰ ذلك.. وذكر أموراً دقيقةً يغفل عنها كثيرٌ من الناس؛ من ذلك: ضرورةُ اعتزالِ الواعظ الناس، وألا يكثر مخالطتهم وممازحتهم حتىٰ لا تزول هيبته من نفوسهم، ومن ذلك أن يقنع بالوسط من اللِّباس، وأن يكون قدوةً للناس، فلا يأمرهم بشيءٍ مما يخالفهم إليه، ومن ذلك بيانه لكيفية الوعظ المفضلة لديه، وطريقة الإلقاء والإشارة في أثناء الخطبة، وتوضيحه لما ينبغي أن يكون عليه أسلوبُ الخطبة، وقد

---

(١) انظر: مقدمة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، محقق «تنزيه الشريعة» لابن عرَّاق، ص: (م، ن).

ذكر في هٰذا الكتاب عدداً كبيراً من الوُعّاظ والقُصّاص، وأوْرد شذراتٍ من أقوالهم.

ومن الأمور المُهِمّة في الدعوة إلىٰ الله ـ التي قررَّها المؤلِّفُ ـ كفاية الداعية، فقد عقد فصلاً في المذمومين من القصاص، وذكر: أنَّ جمهورهم يطلبون الدنيا، ويحتالون بالقصص والوعظ[1].

وقد قَسَّم المؤلِّفُ الكتابَ إلىٰ اثني عشر باباً.

وجاء ضِمن الكتاب رواياتٌ قليلةٌ من الموضوعات المكذوبة.

طُبع بتحقيق الدكتور محمد لطفي الصباغ في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في (٤٢٠) صفحة.

٨ ـ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: لابن الجوزي أيضاً.

جَمَع فيه ابنُ الجوزي الأحاديثَ علىٰ الكتب والأبواب، واهتمَّ بجمع طُرق كلِّ بابٍ، وتكلَّم علىٰ كل طريقٍ مسترشداً في ذلك بأقوال جهابذة هٰذا الفَنِّ، فأتىٰ كتابُه جامعاً بأقوالٍ من تقدَّمه، ومع ذلك ذكر المؤلِّفُ آراءه في بعض المواضع.

يقول المؤلف في مقدمته: «لما كانت الأحاديثُ تنقسم إلىٰ صحيحٍ لا يُشَكُّ فيه، وحسنٍ لا بأسَ به، وموضوعٍ مقطوعٍ بكذبه؛ متزلزلٍ قويّ التزلزُل، فأمَّا الصحيحُ والحسنُ؛ فقد عُرفا، وأمّا الموضوع؛ فإني رأيتُه كثيراً... وجمعتُ الموضوعات المستبشعة في كتابٍ سميته (الموضوعات من الأحاديث المرفوعات). وقد جمعتُ في هٰذا الكتاب ـ يعني: العِلَل ـ الأحاديث الشديدة التزلزل الكثيرة العِلَل، ورتَّبتُه كتباً علىٰ نحو ترتيب كتب الفقه؛ ليسهل المأخذ منه علىٰ الطالب، والله الموفق».

أمَّا مصادرُ ابن الجوزي في هذا الكتاب؛ فقد ذكرها ابن عرّاق صاحب «تنزيه الشريعة» (١/ ٤) فقال: «وموارد ابن الجوزي التي يسند الأحاديث من طريقها غالباً: الكامل لابن عدي، والضعفاء لابن حبان، وللعُقيلي، وللأزدي، وتفسير

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق الكتاب.

ابن مَرْدُوْيَهْ، ومعاجم الطَّبَراني، والأفراد للدَّارَقُطني، وتصانيف الخطيب، وتصانيف ابن شاهين، والحلية، وتاريخ أصبهان، وغيرهما من مصنَّفات أبي نُعيم، وتاريخ نيسابور، وغيره من مصنَّفات الحاكم، والأباطيل للجُوزقاني».

وانتقد الحافظُ السخاوي في «فتح المغيث» (٢٥٦/١) تكرار ابن الجوزي فقال: «ثم إنَّ من العجب إيراد ابن الجوزي في كتابه: (العلل المتناهية في الأحاديث الواهية) كثيراً مما أورده في «الموضوعات»».

طُبع بتحقيق الأستاذ إرشاد الحقّ الأثري في إدارة العلوم الأثرية بفيصل أباد (الباكستان) عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م في مجلَّدتين.

٩ ـ **الأحاديث الموضوعة في الأحكام المشروعة**: لزين الدين، عمر بن بدر بن سعد الوراني الموصلي الحنفي، ضياء الدين (المتوفىٰ سنة ٦٢٢ هـ).

وهو عبارةٌ عن رسالةٍ صغيرةٍ أراد المصنِّفُ أن يجمع فيها للفقهاء كتباً في الموضوعات، بقدر ما تمسّ حاجتُهم إليه، وقد عمد إلىٰ حذف الأسانيد ليسهِّل كتابة الحديث وحفظه ودراسته، فهو لم يقصد الاستيعابَ وإنما التنبيه والتذكير.

اعتمد الموصليُّ في هذه الرسالة اعتماداً كلياً علىٰ ابن الجوزي في «الموضوعات» و«العِلَل المتناهية»، وتابعه في أحكامه.

والكتاب مرتَّبٌ علىٰ الأبواب الفقهية.

طُبع بتحقيق وتعليق الأستاذ ربيع بن محمد السَّعودي في مكتبة الطرفيْن بالطائف عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١ م في (١٣٩) صفحة.

١٠ ـ **الوقوف على الموقوف**: لأبي حفص، عُمر بن بدر بن سعيد الموصلي (المتوفى سنة ٦٢٢ هـ).

هو كتابٌ لطيفٌ وطريفٌ، جمع فيه مؤلِّفُه الأحاديثَ الموضوعةَ؛ وهي في الأصل موقوفةٌ علىٰ صحابيٍّ أو تابعيٍّ، وقد تكون صحيحةً علىٰ من وقفت عليه ولكن رفعها إلىٰ رسول الله ﷺ لا يَصِحُّ، فاقتضىٰ التنبيه، وبيان الموقوف من المرفوع. وقد اعتمد الموصليُّ في كتابه علىٰ «تذكرة الحُفّاظ» لمحمد بن طاهر المقدسي، و«الموضوعات» و«العِلَل» لابن الجوزي اعتماداً تامّاً، ولا يخرج عن

قولهما إلاّ في النادر اليسير، ويظهر من كتبه قلة بضاعته في هٰذا الفَنّ، ولذلك انتقده العلماء، فانظر الكلام الآتي ضِمن كتابه «المغني».

وقد رتَّبه ـ رحمه الله ـ علىٰ الأبواب، وضمَّنه (١٥١) حديثاً.

طُبع بتحقيق السيدة أمِّ عبد الله بنت محروس العسلي في دار العاصمة بالرياض عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (١٧٦) صفحة.

١١ ـ المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم: لا يصح شيء في هٰذا الباب: لأبي حفص عمر بن بدر الموصلي أيضاً.

وهو مرتَّبٌ علىٰ الأبواب؛ ليسهل علىٰ الطالب معرفة الخطأ من الصواب، وما لا يَصِحّ في الباب من الحديث الشريف، وهو من أوائل الكتب المصنَّفة التي جمعت قولهم: «لا يَصِحّ شيء في الباب»، وقد ذكر الموصلي سبب اختصاره وترتيبه علىٰ الأبواب، فقال: «إنما فعلتُ ذلك لوجوه:

إحداها: مبالغة في إيصال العلم إلىٰ المتعلِّمين.

ثانيها: أنَّ في الناس من لا يتفرّغُ للعلم ودراسته، كالأمراء، والوزراء، والقضاة، وأرباب الحِرَف.

ثالثها: أنَّ الإنسان إذا وجد حلاوة القليل؛ دعاهُ ذلك إلىٰ الكثير».

وقد أخذ الموصليُّ مادة كتابه من كتابين لابن الجوزي، هما: «الموضوعات» و«العِلَل المتناهية» دُون أن يشير إلىٰ ذلك ـ إلاّ قليلاً ـ وإنما ينسبه لنفسه، ولذلك نجده يتابع ابن الجوزي فيما أخطأه، ويقلِّده من غير معرفة.

وبلغ عددُ الأبواب في الكتاب مئة بابٍ وباب.

ولأهل العلم علىٰ كتاب «المغني» انتقاداتٌ، وهي:

ـ قال ابنُ حجر في «القول المسدَّد» منتقداً شيخَه العراقي في اعتماده علىٰ الحُكم علىٰ حديث «من احتكر طعاماً» بالوضع علىٰ «المغني» لابن بدر: «لا اعتداد بذلك، فإنه لم يكن من النقاد، وإنما أخرجه من كتاب ابن الجوزي، فلخَّصه، ولم يزد مِنْ قِبَلِهِ شيئاً».

ـ قال السَّخاوي: «وعليه مؤاخذاتٌ كثيرةٌ، وإن كان له في كل بابٍ من أبوابه سلف من الأئمة خصوصاً المتقدمين».

ـ وقال السُّيوطي: «أَلّف عمر بن بدر الموصلي ـ وليس من الحُفّاظ ـ كتاباً في قولهم: لم يَصِحَّ شيء في هٰذا الباب، وعليه كثيرٌ مما ذكره انتقادٌ».

طُبع في دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (٥٥٩) صفحة.

١٢ ـ **موضوعات الصغاني**: للإمام العلامة رضيّ الدين أبي الفضائل، الحسن بن محمد بن الحسن، القرشي العَدَوي العمري الصَّغاني الأصل (المتوفىٰ سنة ٦٥٠ هـ).

هذا المصنَّفُ علىٰ صِغره؛ إذْ يحتوي علىٰ (١٤٥) حديثاً فقط، إلا أنه لقِدمه استفاد منه من صَنَّف في هٰذا الفَنِّ من الموضوعات، مثل الفَتَّني الهندي صاحب «تذكرة الموضوعات»، وكذا الشوكانيُّ في «الفوائد المجموعة»، وكذا أشار إليه غيرُ واحدٍ.

واستفاد المؤلِّفُ في كتابه هٰذا من ابن حِبّان، وابن الجوزي، وتأثَّر كثيراً بأسلوب ابن الجوزي حتىٰ نُسِبَ للتشدّد في ذكر الموضوعات مثله، وتساهله في ذكر بعض أحاديث صحيحةٍ علىٰ أنها موضوعةٌ.

ولذلك قال الكَتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٥١) ـ عند سرد من ألّف في الموضوعات ـ: «ورسالتان لرضيِّ الدين أبي الفضائل الحسن بن محمد الصغاني... وأدرج فيهما كثيراً من الأحاديث التي لم تبلغ درجةَ الوضع، فعُدَّ لذلك من المتشدِّدين كابن الجوزي».

الرسالة الأُخرىٰ المشار إليها هي: «الدّر الملتقط».

طُبع بتحقيق الأستاذ نجم عبد الرحمٰن خلف في دار المأمون للتراث بدمشق عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (٩٨) صفحة.

١٣ ـ **الدر الملتقط في تبيين الغلط**: للصغاني أيضاً.

قصد المؤلِّفُ بهٰذه الرسالة بيان الموضوعات التي وقعت في كتاب «الشهاب»

للقُضَاعي، وفي ذيله «النُّجَم من كلام سيد العرب والعجم» للأقليشي. ثم نَبَّه علىٰ أشهر ما يدور علىٰ الألسنة من الموضوعات، ونبّه كذلك علىٰ كتبٍ موضوعةٍ، كلُّ ذلك بإيجازٍ ودون تفصيلٍ.

وتعقّب الحافظُ العراقي ثلاثةَ عشر حديثاً أوردها الصغانيُّ في رسالته هٰذه، نشرها الأستاذُ حمدي السلفي محقق «مسند الشهاب» في آخر «المجلد الثاني» من صفحة (٣٥١ ـ ٣٦٨). وقال الحافظ العراقي: «وصَنَّف بعد ابن الجوزي الإمامُ العلامة رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني اللُّغوي كراساً لطيفاً في الموضوعات، ذكر فيه أحاديث من «الشهاب» للقضاعي، وأحاديث من «النُّجَم» للأقليشي، ذكر: أنها موضوعةٌ، وأحاديث من غيرها... وقد رأيتُ بعض من ينتحل الحديث ينسب إلىٰ كتابه أحاديث ذكر أنها موضوعة، فأردّ كلامه بأن هٰذا ليس بموضوع، ولم أكن نظرتُ كتابه، فرأيت أن أبيِّن ما ذكر فيه أنه موضوع وليس بموضوع، مع بيان ارتفاع درجته عن ذلك، لينزلِ منزلته من الصحة أو الحسن أو الضعف اليسير، والله ولي التوفيق ـ إلىٰ أن قال: ـ فأما ما هو ضعيف شديد الضعف؛ فلا أتعرَّض للاعتراض به».

طُبع بتحقيق الأستاذ أبي الفداء عبد الله القاضي في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (٦٨) صفحة.

١٤ ـ **تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني**: لجمال الجزائري أبي محمد عبد الله بن يحيىٰ بن أبي بكر بن يوسف بن حيون الغَسَّاني الجزائري (المتوفىٰ سنة ٦٨٢ هـ).

اقتصر المصنِّفُ فيه علىٰ ما في سُنن الإمام الدارقطني من أحاديثَ معلولةٍ، وحافَظَ في كتابه علىٰ الترتيب والتبويب كما في الأصل عند الدارقطني، ومن النادر أن يخالف الغَسَّانيُّ الإمامَ الدارقطني في الجرح والتعديل، والتصحيح والتضعيف، أو يزيد علىٰ الأصل. فالكتابُ أقرب إلىٰ التجريد منه إلىٰ التخريج، ومما يعزز هٰذا الوصف: أن المصنِّف الغسَّاني لم يضع له مقدمةً، ويبدو: أن الغسَّاني كان قد صَنَعه لنفسه موقظةً وتذكرةً. وقد بلغت عدة أحاديث الكتاب (٧٤٩) حديثاً مرتَّبةً علىٰ الأبواب الفقهية كما هي في سنن الدارقطني.

طُبع بتحقيق الأستاذ أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم في دار عالم الكتب بالرياض عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م في (٣٨٠) صفحة.

١٥ ـ **أحاديث القصاص**: لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن شهاب الدين عبد الحليم بن مجد الدين عبد السَّلام ابن تيمية الحَرَّاني (المتوفىٰ سنة ٧٢٦ هـ).

تُعَدُّ هٰذه الرسالة أوّلَ رسالةٍ أُلِّفت في الأحاديث المشتهرة الشائعة بين الناس بسبب القصّاص، ومعظمها باطلٌ مكذوبٌ، وقد اعتمد عليها السيوطيُّ، والسَّخاويُّ، وغيرهما ممن ألّف في الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة.

والرسالةُ عبارةٌ عن إجاباتٍ عن الأسئلة طُرحت علىٰ المؤلِّف، ويبدو: أنها من جمعِ بعضِ تلامذته، وغالباً ما يكون السائلُ إنساناً عادياً ممن يحضر مجالسَ القصّاص. ولذا كانت الأجوبةُ تتصف بالإيجاز وعدم الإفاضة في التعليل، وقد يتصف الجوابُ بالعُنف أحياناً والحِدّة، وتعمّد ابنُ تيمية علىٰ نقد المتن في التضعيف؛ إذا عُورض الحديث الواهي بحديثٍ صحيحٍ.

وأسلوبُه مرسلٌ لا أثرَ فيه للتكلّف والتنميق، فهو أقرب إلىٰ المجالس والدروس، وقد شرح معنىٰ بعض الأحاديث الموضوعة أحياناً التي يتبادر منها معنىٰ فاسدٌ، ثم يحكم بوضعها، وقد يُورد الحديثَ الموضوعَ، ويقرِّر: أنَّ معناه يصح وإن كان لم يثبت عن النبي ﷺ[1].

طُبع بتحقيق الدكتور محمد لطفي الصباغ في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م في (١٥٢) صفحة.

١٦ ـ **رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة**: للإمام شمس الدين، أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عبد الهادي ابن قدامة المقدسي الجمّاعيلي الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفىٰ سنة ٧٤٤ هـ).

اعتمد فيه المؤلِّفُ كثيراً علىٰ شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية، وهٰذا ظاهرٌ في بداية الرسالة؛ إذ نقل عنه من كتابه: «منهاج السنة». ثم قال: «قلتُ: ويشبه ما ذكره

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق الكتاب.

شيخُنا من هٰذه الأحاديث ما يذكره بعضُ الفقهاء، أو الأصوليين، أو المحدِّثين محتجاً به، أو غير محتج به مما ليس له إسنادٌ أو له إسنادٌ ولا يَحْتَجّ بمثله النقاد من أهل العلم». ثم ساق الأحاديث.

والملاحظُ: أنَّ المؤلِّف لم يرتِّب هٰذه الأحاديثَ علىٰ نسقٍ معيَّنٍ، فليست هي علىٰ حروف المعجم ولا حسب المواضيع الفقهية، وإنّما حسبما يتيسَّر له، لكنه يجمع أحياناً أحاديث موضوع في باب، مثل: الكلام علىٰ أحاديث اختتان إبراهيم عليه السلام بالقدّوم[1]، وكذلك الكلام علىٰ أحاديث ولادة النبي ﷺ مختوناً مسروراً[2].

وقد ضمّن كتابه بعض الفوائد مثل: حكم الحديث المُرسَل[3].

ويظهر في آخر الرسالة اعتماده في نقد الأحاديث علىٰ ما ذكره بعض العلماء، أمثال: الخطيب البغدادي، وابن عساكر، وابن العديم، والمِزِّي، والغَسَّاني، وابن عبد البر[4].

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد عيد عباسي في دار الثقافة للجميع بدمشق وبيروت عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م في (٨٨) صفحة.

١٧ ـ ترتيب الموضوعات: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان، شمس الدين الذَّهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

لما كان كتابُ «الموضوعات» لابن الجوزي من أهمِّ الكتب التي بحثت في الوضع والموضوعات؛ تَصَدَّىٰ له العلماءُ بالنقد والاختصار، وكان ممن تصدَّىٰ لاختصاره الإمامُ الذهبي ـ رحمه الله ـ، فقام باختصارِ الأسانيد والمتون مبقياً عِلَّةَ الحديث، ومن اتُّهم به، وكذا قام بتعقّبه في بعض الأحاديث كما ورد في رقم (٥٢٠ و٥٢٤/ ٤).

---

(١) ص: ٦٣ ـ ٦٨.
(٢) ص: ٦٨ ـ ٧٤.
(٣) ص: ٦١ ـ ٦٢.
(٤) انظر: مقدمة تحقيق الكتاب.

ونقل ابنُ عرّاق صاحب «تنزيه الشريعة» من الذهبي في كتابه هـٰذا وسَمَّاه «تلخيص الموضوعات للذهبي».

طُبع بتحقيق الأستاذ كمال بن بسيوني زغلول في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م في (٣٨٣) صفحة.

١٨ ـ أحاديث مختارة من موضوعات الجوزقاني وابن الجوزي: للحافظ الذهبي أيضاً.

هـٰذا كتابٌ انتقى فيه الذهبيُّ ـ رحمه الله ـ أحاديثَ موضوعةً من أصلين قديمين جامعين في هـٰذا الباب:

الأول: كتاب «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الجُوزقاني.

الثاني: كتاب «الموضوعات» للحافظ ابن الجوزي.

منهجهُ في التلخيص:

ـ حَذَفَ أسماء الأبواب والكتب الموجودة في «الأباطيل» أو «موضوعات» ابن الجوزي، ثم اختار بعضَ الأحاديث.

ـ اختصر المتونَ الطويلةَ، وأحياناً المتونَ القصيرةَ، كما وضعها غالباً قبل ذكر الإسناد، وأحياناً يذكر الإسنادَ ثم المتنَ، ولا يهتم بذكر المتن بدِقَّةٍ، بل يذكره أحياناً بالمعنى، وأحياناً يُشير إليه. وإذا كان للحديث عِدَّة طُرقٍ وفي المتن اختلافٌ يسيرٌ؛ يذكر المتنَ أولاً ثم يسرد طُرُقَه.

أمَّا طريقتُه في تلخيص الإسناد، فهي: أنه يحذف أول السند، ويبتدىء بذكر صاحب الكتاب الذي روىٰ الحديثَ من طريقه، أو عن المشهورين من الرواة، أو عن الرواة الذين هم عِلَّةُ الحديث، مع ذكر بعض كلمات الجرح بعد ذكر الراوي المعلول، وأحياناً يذكر في آخر الحديث: أنَّ فيه فلاناً، وهو كذا وكذا. وأحياناً يحذف السندَ كلَّه ويقول: «وسنده مظلمٌ»، أو: «فيه ظلماتٌ». كما يحذف السند ويذكر المُتَّهَم أو الضعيفَ، وأحياناً يقول: «حديثٌ وضعه فلانٌ».

كما يلخِّص الذهبيُّ أقوالَ أهل العلم في الراوي، والمروي في أثناء سرد الإسناد، ويذكر كلام الأئمة أحياناً بعد ذكر المتن والسند.

ويحكم المؤلِّفُ علىٰ الحديث باختصارٍ، ولا يلتزم بأحكام الجُوزقاني وابن الجوزي علىٰ الأحاديث.

وأحياناً يُشير إلىٰ أنّ الحديث أخرجه فلانٌ[1].

و«الأحاديث المختارة» هٰذا من الكتب التي راجعها ابنُ عرّاق صاحب «تنزيه الشريعة» حال عمله في كتابه، كما ذكر (ص: ٥) من المجلد الأول.

طُبع بتحقيق الدكتور عبد الرحمٰن بن عبد الجبار الفريوائي في مكتبة الدار بالمدينة المنورة عام ١٤٠٤ هـ في (١٦٧) صفحة.

١٩ ـ مختصر الأباطيل والموضوعات: للذهبي أيضاً.

اعتمد فيه المؤلِّفُ علىٰ كتابين جامعين:

الأول: كتاب «الأباطيل والمناكير» لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الجُوزقاني.

الثاني: كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي.

ولا يَصِحُّ أن يُسَمَّىٰ «مختصراً»، فما هو إلا أحاديثُ مختارةٌ من هٰذين الكتابين. وهو نفسُ كتاب «أحاديث مختارة من موضوعات الجُوزقاني وابن الجوزي» الذي سبق الحديثُ عنهما، وتكلمنا هناك عن طريقته في الاختيار وحذف الأسانيد أو اختصارها، وكذا اختصار المتون، فانظره.

وهٰذا الكتابُ فيه مقارنة بـ: «المختارة» الآنف الذكر، واعتمدنا كل واحدٍ علىٰ حِدَة لاختلافهما بعض الشيء، ولوجود فوائد في التعليق عليهما.

طُبع بدراسة وتحقيق وتخريج الدكتور محمد حسن الغُماري في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م في (١٣٩) صفحة.

٢٠ ـ الموضوعات في «المصابيح» للبغوي، وأجوبة الحافظ ابن حجر العسقلاني عليها: لعُمر بن علي بن عمر، أبي حفص القزويني، سراج الدين (المتوفىٰ سنة ٧٥٠ هـ).

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق الكتاب.

هي عبارةٌ عن ثمانية عشر حديثاً استخرجها المؤلِّفُ من كتاب «المصابيح» للإمام البَغَوي، وحَكَم عليها بالوضع.

وسُئل ـ فيما بعد ـ عنها الحافظُ ابن حجر العسقلاني، فأجاب عليها، وتعقَّب فيها المؤلِّفُ، فذكر: أنَّ بعضها صحيحٌ، وبعضها حَسَنٌ، وبعضها ضعيفٌ.

طُبع بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ضمن المجلَّد الثالث من «مشكاة المصابيح» في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٢١ ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف: للإمام الحافظ شمس الدين، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، المعروف بـ: «ابن القَيِّم الجُوزية» (المتوفى سنة ٧٥١ هـ).

ألّف ابنُ القيم هذا الكتابَ إجابةً لسائلٍ سأله: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابطٍ من غير أن يُنْظَرَ في سنده؟ فكان هذا الكتابُ ثمرةَ قلقه وتوتُّره، فجادت قريحتُه بهذا الكتاب الفَذّ النّفيس، وألّفه وقد أضاف في هٰذا الكتاب إلىٰ جواب هٰذا السؤال جوابَيْن لسُؤالَيْن آخرين سُئلهما.

أحدهما: وهو الذي افتتح به الكتاب، سُئل فيه عن أربعة مسائل: الصَّلاة بالسِّواك، وحديث السيدة جُوَيْريّة: «لقد قلت بعدك أربع كلمات..»، وتوجيه ما جاء في الحديث: «صيام ثلاثةِ أيام من كلِّ شهرٍ يقوم مقامَ صيام الشهر»، وحال حديث: «من دخل السوقَ، فقال: لاإلٰه إلا الله..».

والسُّؤال الثاني ـ وهو الذي ختم به الكتابَ ـ سُئل فيه عن الحديث القائل: «لا مهدي إلا عيسىٰ بن مريم»، كيف يأتلف مع أحاديث خروج المهدي؟ ما وجُه الجمع بينهما؟ وهل في المهدي حديثٌ أم لا؟

وهٰذا الكتابُ اللطيف الحجم، الغزير العلم، اختصر فيه ابنُ القيم كتابَ الإمام أبي الفرج ابن الجوزي المُسَمَّىٰ «الموضوعات»، وأحسن الاختصارَ وأجاده، واستوفىٰ في هٰذه الصفحات المعدودة أركان ذلك الكتاب، وقد استخلص من الأبواب التي ساقها ابنُ الجوزي بأحاديثها ضوابط وكليات وأمارات تَدُلُّ علىٰ الحديث الموضوع في ذلك الباب.

ولم يذكر ـ رحمه الله ـ اختصاره لكتاب «الموضوعات» تصريحاً أو تلْويحاً، ولكن المقابلة بين الكتابين تثبت ذلك بأيسر النَّظر للعارف بهـٰذا الشَّأن، وقد سَمَّىٰ في بعض فصول هـٰذا الكتاب ابنَ الجوزي، وجاء اختصارُه من أحسن المختصرات لكتاب «الموضوعات».

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م في (٢٢٤) صفحة.

٢٢ ـ الأحاديث التي لا أصل لها في كتاب «الإحياء»: لعبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، المعروف بتاج الدين السُّبكي (المتوفىٰ سنة ٧٧١ هـ).

هو عبارةٌ عن فصلٍ جمع فيه المصنِّفُ الأحاديث التي لم يجد لها أصلاً، والتي وقعت في كتاب: «إحياء علوم الدين» للغَزالي، أودعه كتابه الكبير «طبقات الشافعية الكبرىٰ» عند ترجَمة الغزالي صاحب «الإحياء».

وهـٰذا الفصلُ مرَّتبٌ حسب الأبواب المذكورة في «الإحياء»، لا يزيد المصنِّف عند ذكر الحديث عن قوله: «حديث»، ومن النادر أن يذكر اسمَ الصحابيِّ أو المصدر.

واستدرك عليه، وتعقَّبه كلٌّ من العِراقي في «تخريجه للإحياء»، والزَّبيدي في «إتحاف السَّادة المتقين».

طُبع بتحقيق الأستاذ محمود محمد الطناحي، وعبد الفَتَّاح محمد الحلو في دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة في (١٠٢) صفحة.

٢٣ ـ التذكرة في الأحاديث المشتهرة: أو «اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة»: لمحمد بن بهادر بن عبد الله، بدر الدين، أبي عبد الله الزَّرْكَشي (المتوفىٰ سنة ٧٩٤ هـ).

يُعتبر هـٰذا الكتابُ من أوائل الكتب المصنَّفة في الأحاديث المشتهرة، وقد بَيَّن المؤلِّفُ قصدَه من تأليف الكتاب في مقدِّمته، فقال: «.. وقد رأيتُ ما هو أهمّ من ذلك، وهو تبيينُ الأحاديث المشتهرة علىٰ ألسنة العوام، وكثيرٌ من الفقهاء الذين لا معرفةَ لهم بالحديث، وهي: إما أن يكون لها أصلٌ يتعذَّر الوقوفُ عليه لغرابة

موضعه، ولذكره في غير مظانّه، وربما نفاه بعضُ أهل الحديث لعَدَمِ اطِّلاعه عليه، والنافي له كمن نفىٰ أصلاً من الدين، وضلَّ عن طريقه المبين، وإما لا أصلَ له البتة، فالناقلُ لها يدخل تحت قوله ﷺ: «من يقل عني ما لم أقل فليتبوَّأ مقعده من النَّار».

وقد أجاد الزركشيُّ في هذا الكتاب، مجتهداً ومستنداً علىٰ أقوال الأئمة السابقين له، وأصبح الكتابُ أصلاً يُرجَع إليه، وقد تناول العلماءُ بعد وفاة الزركشي هٰذا الكتابَ، فمنهم من اختصره، ومنهم من أضافَ إليه، ومنهم من أعادَ ترتيبَه، ومنهم من نقل عنه، ومنهم من عَلَّق عليه، واختصره السيوطيُّ وأضاف إليه، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم بدلاً من الأبواب وسَمَّاه: «الدُّرَر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة».

ونقل منه كلُّ من صَنَّف في الأحاديث المشتهرة.

وقد حذر المؤلِّفُ من الرواية عن غير ثبتٍ، وخطورة الكذب علىٰ رسول الله ﷺ ونقل الأحاديث النبوية الدالة علىٰ ذلك، وذكرَ أقوال الصحابة في النكير علىٰ من صنع ذلك، وسرد الآثارَ عن التابعين في بيان خطورة هٰذه المسألة.

رَتَّب الزركشيُّ كتابه علىٰ تسعة أبواب:

الأول: فيما اشتهر علىٰ ألسنتهم من أحاديث الأحكام.

الثاني: في أحاديث الحكم والآداب.

الثالث: في الزُّهد.

الرابع: في الطِّبّ والمنافع.

الخامس: في أبواب الفضائل.

السادس: في الأدعية والأذكار.

السابع: في القصص والأخبار.

الثامن: في الفِتَن.

التاسع: في أمورٍ منثورةٍ.

طُبع بدراسة وتحقيق الأستاذ مصطفىٰ عبد القادر عطا في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (٢٩٣) صفحة.

٢٤ ـ خاتمة سفر السعادة: لمحمد بن يعقوب بن محمد، أبو طاهر، مجد الدين الشِّيرازي الفيروزآبادي (المتوفىٰ سنة ٨١٧ هـ).

وهو كتابٌ عظيمٌ في محتوياته، استهلَّ المؤلِّفُ بحثَه في وَصْفَ حال سيدنا رسول الله ﷺ قبل البعثة، ثمَّ تعرَّض لأبواب فقه الرسول الكريم في الطَّهارة والصَّلاة والجُمعة والجماعات والصَّوم والزَّكاة والحَجِّ، ثمَّ تعرَّض لكافة أحواله الشريفة وآدابه في شتَّىٰ مجالاتِ الحياةِ العامَّةِ والخاصَّةِ، كالأكل والشُّرب واللِّبسِ والسَّفرِ وعيادةِ المريض وغيرها، ثم ختم بحثَه في الجهاد وآدابه.

ثمَّ أردف الكتابَ بخاتمةٍ ذكر فيها فيضاً مما لا يَصِحُّ نسبته للرسول الله ﷺ، فقال: «خاتمة الكتاب في الإشارة إلىٰ أبوابٍ رُوي فيها أحاديثُ، وليس منها شيءٌ صحيحٌ، ولم يثبت شيءٌ منها عند جَهَابِذَةِ علماء الحديث، وإن كانت هـٰذه الحروفُ في غاية الاختصار، لكنها تشتمل علىٰ علومٍ تدخل في حدِّ الإكثار».

وهـٰذه الخاتمةُ فقط من صفحة (٢٥٨ ـ ٢٦٧) من كتاب «سفر السعادة»، صفحاتٌ قليلةُ العدد عظيمةُ الفوائد، واعتمد عليها كثيرٌ ممن جاء بعده وتكلَّم في الحديث الموضوع والضعيف.

طُبع بإشراف الشيخ عبد الله بن إبراهيم الأنصاري في المكتبة العصرية بصيدا ـ بيروت عام ١٤٠٥ هـ، في (٢٧٠) صفحة.

٢٥ ـ تبيين العجب بما ورد في شهر رجب: للحافظ أبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العَسْقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

ذكر المؤلِّفُ في هـٰذا الكتاب جَمْعاً من الأحاديث الضعيفة والموضوعة فيما اشتهر من فضل رجب، وأحسن إذ أفردها في بحثٍ مُفْرَدٍ. وهو يذكر الحديثَ من مصدره، ثم يتبعه ببيان علته.

واعتمد علىٰ بعض من جاء قبله، مثل: ابن الجوزي في كتابيه: «الموضوعات» و«العِلَل المتناهية»، والذَّهبي في «الميزان»، والبَيْهَقي في «فضائل الأوقات»، وأبو الفضل ابن ناصر في «أماليه».

طُبع بتحقيق الأستاذ طارق بن عوض الله الدارعمي في مؤسَّسة قرطبة بالقاهرة في (٩٢) صفحة.

٢٦ ـ المقاصد الحَسَنة في بيان كثيرٍ من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: للحافظ أبي الخير، وأبي عبد الله، محمد بن عبد الرحمٰن السَّخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ).

يعتبر هذا الكتابُ من أهمِّ الكتب المصنَّفة في الأحاديث المشتهرة، وهو كتابٌ جامعٌ، فيه من الصِّناعة الحديثية ماليس في غيره، والنُّكات العلمية ما خلا منه غيرُه مع التحرير والإتقان، قال ابنُ العِمَاد الحنبلي: «وهو أجمع من كتاب السُّيوطي المُسَمَّى: (الدُّرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة)، وفي كلٍّ منهما ما ليس في الآخر، ولذا أصبح محطَّ أنظار العلماء، فتناولوه بالدرس والاختصار، فاختصره أبو الحسن علي بن محمد المنوفي المالكي (المتوفى سنة ٩٣٩ هـ) ـ وهومن تلاميذ السُّيوطي ـ في كتابه المُسَمَّى «الوسائل السنية من المقاصد السَّخاوية».

وقد رَتَّبه السَّخاويُّ على حروف المعجم، ثم جعل له ترتيباً حسب المواضيع في آخر الكتاب. وأشار في مقدِّمته إلى أنه مسبوقٌ من قبل بعض الأئمة ـ كالزَّركشي في «التذكرة» وابن تيميَّة في «أحاديث القصاص»ـ.

وذكر في المقدِّمة أيضاً: «أنه إنما كتب هٰذا الكتابَ استجابةً لرغبة بعض الأئمة الأنجاب. . . وكان أعظمُ باعثٍ له على جمع هٰذا الكتاب كثرة التنازع لنقل ما لا يُعلَم في ديوانٍ مما لا يَسْلَم عن كذبٍ وبُهتانٍ، ونسبتهم إيَّاه إلى الرسول، مع عدم خبرتهم بالمنقول».

وقد أطال السَّخاوي في القول والبيان والتخريج، حتى قال ابنُ الدَّيْبَع: «وقفت على كتاب (المقاصد الحسنة) فرأيتُه كتاباً حسناً، اشتمل على جُمَلٍ من النَّفائس والمُهِمات والفوائد والتَّتِمّات، لكنه ـ رحمه الله تعالى ـ أطاله، وبالغ في تطويله، بما يضعف مطالعته، فضلاً عن تحصيله».

وقد بَلَغ عددُ الأحاديث الواردة فيه (١٣٥٦) حديثاً، وقد نال هٰذا الكتابُ القبولَ والإعجابَ، حتى أصبح مرجعاً لكل من أتى بعده، فأقبل العلماء عليه دراسةً وتلخيصاً واختصاراً.

ومن هؤلاء تليمذُه ابن الدَّيْبَع (المتوفىٰ سنة ٩٤٤ هـ)، فقد لَخَّصه في كتابٍ سَمَّاه: «تمييزُ الطيب من الخبيث فيما يدور علىٰ ألسنة الناس من الحديث»، حذف فيه التطويلَ الذي أخذه علىٰ السخاوي، وزاد زياداتٍ مَيَّزها بقوله في أولها: «قلتُ»، وبقوله في آخرها: «والله أعلم».

ولابن الوزير كتاب: «تحرير المقاصد الحسنة في تخريج الأحاديث الدائرة علىٰ الألسنة»[1]، واختصر كتاب «المقاصد» محمدُ بن عبد الباقي الزرقاني (المتوفىٰ سنة ١١٢٢ هـ)، ويُعَدُّ إسماعيلُ بن محمد العَجْلُوني (المتوفى سنة ١١٦٢ هـ) من الذين لَخَّصوا كتابَ «المقاصد»، فقد ذكر في مقدِّمة كتابه: «كشف الخفاء ومُزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث علىٰ ألسنة الناس»: «وإنَّ من أعظم ما صُنِّف في هٰذا الغرض، وأجمع ما مُيِّز فيه السالم من العِلَّة والمرض، الكتاب المُسَمَّىٰ: «المقاصد الحسنة» المنسوب للإمام السَّخاوي، لكنه مشتملٌ علىٰ طولٍ، بسَوْق الأسانيد التي ليس لها كبيرُ فائدةٍ إلا للعالم الحاوي، ومن ثم لخصته في هٰذا الكتاب»[2].

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الله محمد الصِّديق الغُماري، وتقديم الشيخ عبد الوهَّاب عبد اللطيف في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م في (٥١٠) صفحة.

٢٧ ـ اللّآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للحافظ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

تعقَّب فيه السيوطيُّ علىٰ ابن الجوزي صاحب «الموضوعات»، ورَتَّبه بترتيبه حسب المواضيع، وزاد عليه.

وعن سبب تأليفه؛ قال السيوطيُّ: «فإنَّ من مُهِمّات الدينِ التنبيهُ علىٰ ما وُضع من الحديث واختلق علىٰ سيد المرسلين ﷺ وصحابته أجمعين. وقد جَمَع في ذلك الحافظُ أبو الفرج ابن الجوزي كتاباً، فأكثر فيه من إخراج الضعيف الذي لم ينحطّ

---

(١) وهو مخطوطٌ.

(٢) انظر: مقدمة تحقيق الكتاب.

إلى رُتبة الوضع، بل ومن الحسن ومن الصحيح، كما نَبَّه على ذلك الأئمةُ الحُفَّاظُ، ومنهم ابنُ الصلاح. . .، وطالما اختلج في ضميري انتقاؤه وانتقاده واختصاره، لينتفع به مرتاده، إلى أن استخرتُ الله تعالى وانشرح صدري لذلك».

ومنهجُ المؤلف فيه: أنه يُورد الحديث من الكتاب الذي أورده ابنُ الجوزي منه، كتاريخ الخطيب، والحاكم، والكامل لابن عَدِيٍّ، والضُّعفاء للعُقَيْلِي، ولابن حِبّان، وللأَزْدِي، وأفراد الدَّارقُطْنِيّ، والحلية لأبي نُعَيم، وغيرهم، بأسانيدهم حاذفاً إسناد أبي الفرج ابن الجوزي إليهم. ثم يُعْقِب ذلك بكلام ابن الجوزي، ثم إن كان متعقّباً نَبَّه السيوطيُّ عليه بقوله في أوله: «قلتُ»، وفي آخره «والله أعلم».

ثمَّ إنه زاد على موارد ابن الجوزي في «موضوعاته» موارد أخرى؛ وهي: «تاريخ ابن عساكر»، وتاريخ ابن النجار»، و«مسند الفِرْدَوس» للدَّيْلَمي، و«تصانيف أبي الشَّيخ». قاله ابن عرّاق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٤)؛ وهو الكتاب الذي تعقَّب فيه «اللآلىء المصنوعة».

طبعته دارُ المعرفة للطباعة والنشر ببيروت عام ١٤٠١هـ-١٩٨١م في مجلَّدتين.

٢٨ ـ ذيل اللآلىء المصنوعة: للحافظ السُّيوطي أيضاً.

لما فرغ السيوطيُّ من اختصار كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي وتحريرِ أحاديثه وما تعقَّب عليه؛ أردفه بهذا «الذيل»، مورداً فيه جُملةً من الموضوعات التي لم يُلِمّ ابنُ الجوزي بها وبذكرها.

وترتيبُ الأحاديث في هـٰذا الكتاب حسب ترتيب ابن الجوزي في «موضوعاته»؛ أي: حسب المواضيع الفقهية.

ومنهجه فيه: أنه يذكر مصدرَ الحديث، ثم يسوقه بإسناد مصدره المذكور، ثم يذكر العِلَّةَ إن أوردها صاحبُ المصدر، وبعد ذلك يعقِّب ويزيد في ذلك إن دعت الحاجةُ، ويتبيَّن لنا: أنه استفاد كثيراً من أقوال مَن سَبَقه في هـٰذا الفَنِّ، مثل: الحافظ الذَّهبي وابن حجر العسقلاني، وغيرهما.

طُبع في المطبع العلوي لمحمد علي بخش خان اللَّكْنَوِي في الهند عام ١٣٠٣ هـ في (٢٠٤) صفحة.

٢٩ ـ تحذير الخواص من أكاذيب القصاص: للحافظ السُّيوطي أيضاً.

ألَّف السُّيوطِيُّ هٰذا الكتابَ، بسبب حادثةٍ وقعت له مع دجَّالٍ لم يُسَمِّ اسمَه، ويبدو من مقدمة الكتاب أنَّ هـذا الدّجال كان ذا نفوذٍ بين العامة، وأنه استطاع أن يحرِّك العامةَ ضِدَّ السيوطي الذي وقف الموقف الحَقّ.

وقد قَسَّم المؤلِّفُ الكتابَ إلىٰ عشرة فصول؛ أورد في الفصل الأول: الأحاديث الواردة في تعظيم الكذب علىٰ رسول الله ﷺ والتغليظ في الوعيد عليه، وقد جمع في هٰذا الفصل طُرُقَ الحديث المتواتر: «من كَذَب عليَّ مُتَعمِّداً، فليتبَوأ مقعدَه من النَّار»، ثم أورد أقوالَ العلماء فيمَن يكذب علىٰ النبي ﷺ.

وخَصَّ الفصلَ الثاني: ببيان تحريم رواية الحديث المكذوب.

وفي الفصل الثالث: أورد رواياتٍ عديدةً تُنبىء: أن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ كانوا يتوقَّوْن الإكثارَ من الرواية خوفاً من الدخول في الوعيد.

أمَّا الفصل الرابع فقد ذكر: أنه لا يجوز لأحدٍ أن يروي حديثاً ما لم يكن مجازاً من أهل الاختصاص.

وقد تكلَّم في الفصل الخامس علىٰ عُقوبة مَن أقدم علىٰ رواية الأحاديث الباطلة.

وفي الفصل السادس: ذكر ثلاثةَ أخبار نقلها عن العُقَيْلِيّ تتضمَّن مناماتٍ رأىٰ أصحابها النبي ﷺ في المنام، ينكر ما رُوي من الأباطيل.

وتكلَّم في الفصل السابع: عن إنكار العلماء المتقدِّمين علىٰ القصاص الذين يروون الأباطيل.

وأوضح في الفصل الثامن: أنَّ الأحاديثَ الموضوعةَ كثيرةٌ، ولا يميِّزها إلا الناقدُ من أهل الاختصاص.

ولخَّص في الفصل التاسع: كتابَ الحافظ العِراقي: «الباعث علىٰ الخلاص».

وختم كتابَه بفصلٍ جامعٍ نافعٍ استدرك فيه ما فات الحافظَ العِراقيَّ، وأتىٰ

بزياداتٍ مُهِمّةٍ جيّدةٍ. وفي النهاية ذكر: أنه اطَّلع علىٰ كتاب «القصّاص والمذكّرين» فلخصَّ منه فوائد.

وقد وقع ضمن الكتاب قليلٌ من روايات الأحاديث المكذوبة علىٰ ألسنة بعض القصاص[1].

طُبع بتحقيق الدكتور محمد لطفي الصباغ في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م في (٢٧٢) صفحة.

٣٠ ـ الدُّرَر المُنْتثرة في الأحاديث المشتهرة: للحافظ السُّيوطي أيضاً.

وهو مُلخَّص من مصنَّف بدر الدين الزَّرْكَشِيّ المعروف بـ«التذكرة في الأحاديث المشتهرة». قال السُّيوطي في المقدمة: «فإنَّ من المُهِمّ بيانُ حال الأحاديث التي اشتهرت علىٰ ألسنة العامة، ومن ضاهاهم من الفقهاء الذين لا عِلْمَ لهم بالحديث، وبيان ما له أصلٌ من ذلك من غيره، وقد ألّف الشيخُ بدر الدين الزَّرْكَشِي في ذلك كتاباً لطيفاً، غير أنه محتاجٌ إلىٰ تنقيحٍ وزيادةٍ، وتمْكيثٍ وإفادةٍ، فلخّصتُه هنا مع زيادة الجمّ الغفير، ونبّهتُ علىٰ ما فيه اعتراضٌ من كلامه وتنقيرٌ، ومَيّزْت ما زدته بقولي: «قلتُ» في أوله، وبـ«انتهىٰ» بآخره، ورتّبْتُه علىٰ حروف المعجم؛ ليكون أسهل في الكشف».

طُبع بتحقيق الشيخ خليل محيي الدين الميس في دار العربية. توزيع المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في (٢٠٣) صفحة.

٣١ ـ التعقُّبات علىٰ الموضوعات: للحافظ السُّيوطي أيضاً.

ألّف السيوطيُّ هٰذا الكتاب متتبّعاً الأحاديثَ التي حَكَم عليها ابنُ الجوزي بالوَضْع، وهي ليست كذلك علىٰ ما يريده السيوطيُّ، واتَّبع به السيوطيُّ ترتيبَ ابن الجوزي في «موضوعاته» نفسِه، فهو يذكر الحديثَ، أو طرفَه، ثم يتبعه بالعِلَّة التي من أجلها ذكره ابنُ الجوزي، ثم يتعقَّبه السيوطيُّ بقوله: «قلتُ».

قال المؤلِّفُ في مقدِّمته: « وأمَّا موضوعاتُ ابن الجوزي؛ فلم أقف علىٰ من اعتنىٰ بشأنها، فاختصرتُها معلّقاً أسانيدها، وتعقَّبتُ منها كثيراً علىٰ وجه الاختصار

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق الكتاب.

علىٰ نحوما صنع الذهبيُّ في «المستدرك»، ثم جمعتُ كتاباً حافلاً في الأحاديث المتعقّبة خاصّةً، بسطتُ فيه الكلامَ علىٰ كلِّ حديثٍ مع ذكر طُرُقِها وشواهدها، وما وقفتُ عليه من كلام الحُفَّاظِ عليها، وما عثرتُ أنا عليه ضِمن المطالعة من المتابعات ونحو ذلك، غير أنَّ الهِمَم عن الاعتناء بتحصيله قواصرُ، وأهلُ هـٰذا الفَنِّ كانوا في الصدر الأول قليلاً، فما ظَنُّكَ بهم في هـٰذا العصر الدَّابر، فأردتُ أن ألخِّص الكتابَ المذكورَ في تأليفٍ وجيزٍ أَقتصرُ منه علىٰ إيراد الحديث على طريقة الأطراف، وأعقِّبه بذكر مَن أَعَلَّه، ثم أردفه بردِّه إما بتوثيقه أو ذكر متابعه أو شاهده، وأُنبِّه علىٰ من خرَّجه من الأئمة المعتبرين في شيءٍ من كُتبهم الجليلة، وها هو ذا واسمه: (التعقبات علىٰ الموضوعات).

أمَّا عددُ الأحاديث التي تعقَّب فيه السيوطيُّ ابنَ الجوزي فبلغت (٣٠٠) حديث علىٰ التفصيل التالي ـ كما ذكره السيوطيُّ في آخر كتابه ـ: في «صحيح مسلم»: حديث واحد، وفي «صحيح البخاري»: (٣٨) حديثاً، وفي «سنن أبي داود»: (٩) أحاديث، وفي «جامع الترمذي»: (٣٠) حديثاً، وفي «سنن النسائي»: (١٠) أحاديث، وفي «سنن ابن ماجه»: (٣٠) حديثاً، وفي «مستدرك الحاكم»: (٦٠) حديثاً، علىٰ تداخل في العدة، فجميعُ ما في الكُتب الستة والمسند والمستدرك: (١٣٠) حديثاً. وفيه من مؤلَّفات البيهقي «السنن»، و«الشعب»، و«البعث»، و«الدلائل» وغيرها، ومن «صحيح ابن خُزَيْمَة»، و«التوحيد» له، و«صحيح ابن حِبّان»، و«مسند الدارمي»، و«تاريخ البخاري»، و«خلق أفعال العباد» له، و«جزء القراءة» له، و«سُنن الدَّارقطني»، جملةٌ وافرةٌ.

طُبع في مطبعة العلوي لمحمد علي بخش خان اللَّكْنَوي في الهند عام ١٣٠٣ هـ في (٦٠) صفحة.

٣٢ ـ **الغَمَّاز علىٰ اللَّمَّاز في الأحاديث المشهورة**: لنور الدين أبي الحسن السَّمْهُوْدي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

جرىٰ المؤلِّف في ترتيب أحاديث هـٰذا الكتاب علىٰ حروف المعجم، حيث يذكر الحديثَ، وأحياناً يذكر جزءاً منه، ويختمه بالحُكم عليه، وأحياناً يذكر الحديثَ الصحيحَ بعد ذكره للحديث الموضوع أو الضعيف ليُظْهِر سماجةَ الحديث الموضوع مقابل الصحيح، ويبني المؤلِّفُ حُكمَه غالباً علىٰ لفظ الحديث المذكور

في الكتاب، كما أنه يذكر أحياناً اسمَ الراوي الضعيف أو الكذَّاب في سند الحديث، وهو نادرٌ جدّاً.

أمَّا المصادر التي استقىٰ منها المؤلِّفُ واعتمد عليها في هٰذا الكتاب فهي: «المقاصد الحسنة» للسَّخاوي؛ وهو من أهمِّ مراجعه، ومختصره «تمييز الطيِّب من الخبيث» لابن الدَّيْبَع، و«الموضوعات» لابن الجوزي، وكتب السُّيوطي: «اللآلىء المصنوعة» و«التعقبات» وغيرهما، و«اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة» للزَّرْكَشي، و«التلخيص الحبير» لابن حجر، وكذا اعتمد علىٰ «أحاديث القصّاص» لشيخ الإسلام ابن تيمية.

وقد بَيَّن المؤلِّفُ قصدَه وسبب تأليفه للكتاب في مقدِّمته حيث قال: «لما رأيتُ من لا يخاف من كلِّ جافٍ من الأجلاف، يخلط الأحاديث الصحيحة بالواهية، ولم يلق لوعيده بجعل الباطل صحيحاً أُذْناً واعيةً، فاستخرتُ الله تعالىٰ في تجريد الضعيف والموضوع والذي لا أصلَ له عند الأئمة الحُفَّاظ، ليكفَّ عنه مَن هو في دركٍ، لا سِيّما أكثر ما بأيدي جَهَلةِ الوُعَّاظ، ورتّبتُه علىٰ معجم الحروف ليسهل الكشف عنه في ذلك عند الوقوف...».

ومجموع أحاديث الكتاب بلغت (٣٥٨) حديثاً.

طُبع بتحقيق وتخريج الأستاذ محمد إسحاق محمد إبراهيم السَّلَفي في دار اللِّواء بالرياض عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م في (١٧٥) صفحة.

٣٣ ـ تمييز الطيِّب من الخبيث فيما يدور علىٰ ألسنة الناس من الحديث: لعبد الرحمٰن بن علي بن محمد بن عمر بن علي بن يوسف بن أحمد بن عمر الشَّيْبَاني الزَّبِيْدي الشَّافعي، المعروف بابن الدَّيْبَع (المتوفىٰ سنة ٩٤٤ هـ).

وهو مختصرٌ لكتاب «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث الدائرة علىٰ الألسنة» للسَّخاوي، وهو شيخُ ابن الدَّيْبَع.

وقد بَيَّن المصنِّفُ الغايةَ من اختصاره، وهي طولُ الكتاب، وتقاصُرِ الهِمَم في زمانه عن مطالعته وتحصيله، وميل الناس إلىٰ المختصرات، مما حمل المؤلِّفَ إلىٰ تجريد هٰذا المختصر بإفراد فوائده، وتقييد أوابده، محاولاً تجنُّبِ الإطالة، التي

تبعث على الضَّجر والإملال، وهو يتابع السَّخاويَّ في جميع ما ذكره من التصحيح والتضعيف.

رَتَّب ابنُ الدَّيْبَع هٰذا الكتابَ على حروف المعجم، تبعاً لأصل الكتاب، وله في هٰذا الكتاب زياداتٌ يسيرةٌ، ميَّزها عن كلام شيخه السَّخاوي بقوله في أولها: «قلتُ»، وفي آخرها: «واللهُ أعلم».

طَبعته دارُ الكتاب العربي ببيروت بدون ذكر تاريخ الطبعة في (٢٠٦) صفحة.

٣٤ ـ الشَّذرة في الأحاديث المشتهرة: لأبي عبد الله، محمد بن علي بن محمد، الشَّهير بابن طُولون الدِّمشقي الصَّالحي الحنفي (المتوفى سنة ٩٥٣ هـ).

ذكر المصنِّفُ في مقدمة هٰذا الكتاب: أنه اختصر في كتابه ثلاثةَ كُتبٍ، هي: «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» للزَّركشي، و«الدُّرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» للسُّيوطي، و«المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث والآثار» للسَّخاوي، وقد ذكر المصنِّفُ بعضَ الأحاديث والآثار من غير هٰذه الكتب.

وقام المؤلِّفُ بترتيب الأحاديث والآثار على حسب حروف المعجم، وبدأ كلَّ حديثٍ أو أثرٍ بلفظ: «حديث»، وبعد ذكر الحديث أو الأثر يبدأُ ببيانِه إن كان حديثاً أو كلاماً لبعض الصحابة أو التابعين أو غيرهم، فإن كان حديثاً؛ ذكر مخرِّجيه، وإن كان ضعيفاً؛ يذكر شواهدَه، سواء زادته ضعفاً، أو قُوّةً.

وقد عَمَدَ المصنِّفُ إلى اختصاره الإسنادَ، فلا يذكر سِوى الصحابيِّ، ويبدأ تعليقاتِه بقوله: «قلتُ».

وختم المصنِّفُ كتابَه بذكر بعض الأمور المشتهرة التي لا أصلَ لها، وبلغ عدد أحاديث الكتاب (١١٦٦) حديثاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ كمال بن بسيوني زغلول في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م في مجلَّدتين.

٣٥ ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: لأبي الحسن، سعد الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمٰن بن عَرَّاق، الكِنَاني الدِّمشقي (المتوفى سنة ٩٦٣ هـ).

وهو مِن أجمع الكتب التي بحثت في الأحاديث والآثار الموضوعة، لخَّص فيه مؤلِّفه ما في «الموضوعات» لابن الجوزي، وما زاد عليها السُّيوطي في «اللآليء المصنوعة»، وذيله له، و«النُّكَت البديعات» فيما تعقَّبه السُّيوطيُّ علىٰ موضوعات ابن الجوزي، وما استدركه المؤلِّفُ علىٰ السُّيوطي، ورتَّبه كترتيب ابن الجوزي والسُّيوطي.

وجعل كتابَه علىٰ ثلاثة فصولٍ:

الفصل الأول: فيما حَكَم ابنُ الجوزي بوَضْعه، ولم يُخالَف فيه.

الفصل الثاني: فيما حَكَمَ بوضعه، وتُعُقِّبَ فيه.

الفصل الثالث: فيما زادهُ السُّيوطي علىٰ ابن الجوزي.

وذكر في الفصلين الأخيرين عِلَّةَ الحديث التي لم يذكرها السُّيوطيُّ في «اللّآلىء» أو«الذَّيل»، وذكر فيهما كثيراً من الآثار الموقوفة، يذكر مُخَرِّجَها والعِلَّةَ في وضعها.

فكان هـٰذا الكتابُ خلاصةَ الكتب في هـٰذا الباب، مع الاستيعاب والتحرير والتيسير بعدم ذكر السند[1].

قال المؤلِّفُ في «مقدمته»: «وهـٰذا كتابٌ لخّصتُ فيه هـٰذه المؤلَّفات، بحيث لم يَبْقَ لمحصِّله إلىٰ ما سِواه التفاتٌ».

وقال أيضاً: «وراجعتُ حال جمعي لهـٰذا التلخيص: موضوعات ابن الجوزي، والعِلَل المتناهية له، وتلخيصها للحافظ الذَّهبي، وتلخيص موضوعات الجُوزقاني، والميزان للذَّهبي أيضاً، ولسان الميزان، وتخريج الرَّافعي، وتخريج الكَشَّاف، والمطالب العالية، وتسديد القوس، وزهر الفردوس ـ الستة للحافظ ابن حجر ـ وتخريج الإحياء للحافظ العِراقي، والأمالي له، وتلخيص الموضوعات للعلامة جلال الدين إبراهيم بن عثمان بن إدريس بن درباس. فرُبّما أزيد من هـٰذه الكتب وغيرها ما يحتاج إليه، وأُميِّز ما أزيده غالباً بقولي في أوله:

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق الكتاب.

«قلتُ»، وفي آخره: «والله أعلم»، وقدَّمتُ قبل الخوض في المقصود فصولاً نافعةً في معرفة مقدار هٰذا الفن لطالبيه».

وهي ثلاثة فصول مهمة:

١ ـ فصل في حقيقة الموضوع وأماراته وحكمه.

٢ ـ فصل في أصناف الوَضَّاعين.

٣ ـ فصل في سرد أسماء الوضَّاعين والكذَّابين وغيرهم.

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله محمد الصِّديق الغُماري في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م في مجلَّدتين.

٣٦ ـ تذكرة الموضوعات: لمحمد طاهر بن علي الصِّدّيقي الهندي الفَتَّني (المتوفىٰ سنة ٩٨٦ هـ).

وهو مختصرٌ يجمع أقوالَ العلماء النقّاد، والمحدِّثين السرّاد، في وضع الحديث أو ضعفه. كذا قال مؤلِّفُه في مقدِّمته، وقال: «ومما بعثني إليه أنه اشتهر في البلدان (موضوعات الصَّغَاني) وغيره، وظَنِّي: أنَّ إمامهم كتاب ابن الجوزي ونحوه، ولعمري: إنه قد أفرط في الحُكم بالوضع حتىٰ تعقَّبه العلماء!».

أمَّا المصادرُ التي اعتمد عليها المؤلِّفُ في كتابه، فهي كما ذكر في المقدمة: مختصر الشيخ محمد بن يعقوب الفيروزآبادي من كتاب «المغني عن حمل الأسفار» للعِراقي، و«المقاصد الحسنة» للسَّخاوي، وكتاب «اللآلىء المصنوعة» للسُّيوطي، والذيل له، و«الوجيز» له كذلك، و«موضوعات الصَّغاني»، و«موضوعات المصابيح» التي جمعها سراج الدين القَزْوِيني، ومؤلَّفٌ لعلي بن إبراهيم العَطَّار، وغير ذلك.

ثم قال المؤلف: «فأجمع أقوالَ العلماء في كلِّ حديثٍ كي يتَّضح لك الحَقُّ».

ذكر المؤلِّفُ في مقدمته العلمية مباحثَ قيمةً:

الأول: في اصطلاح الحديث وشروط روايته.

الثاني: في أقسام الوضَّاعين.

الثالث: في كتب أحاديثها موضوعة، وفي الكذَّابين.

ثم بدأ في الكتاب الذي رتَّبه حسب المواضيع الفقهية والجامعة.

وطُبع في ذيله «قانون الموضوعات والضعفاء» للمؤلف المذكور، ذكر فيه أسماءَ الوضَّاعين والكذَّابين والضعفاء.

يقع الكتابُ في (٣٤٠) صفحة، وهٰذه النسخةُ قديمةُ الطبع، وليست محقَّقَةً، ولا يُوجَد علىٰ غلافها اسمُ ناشرٍ أوطابعٍ، لعلَّها مطبوعةٌ في الهند.

٣٧ ـ الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة وهو «الموضوعات الكبرىٰ»: لنور الدين علي بن محمد بن سلطان الهَرَوي المَكِّي، المعروف بالملاّ علي القاري (المتوفىٰ سنة ١٠٤١ هـ).

يُعْتَبر هٰذا الكتابُ من أهمِّ كتب الموضوعات؛ لأن مؤلفه استفاد من جهود العلماء الذين تقدَّموه، ولأنه عُني به بما يَشيع من هٰذه الأحاديث الموضوعة وما يدور علىٰ الألسنة، ولأنه بحث فيه بتوسُّعٍ في نقد متن الحديث.

وقد بَيَّن خِطّتَه في الكتاب في المقدِّمة؛ حيث قال: «ولما رأيتُ جماعةً من الحُفَّاظ للسُّنَة جمعوا الأحاديثَ المشتهرةَ علىٰ الألسنة، وبيَّنوا الصحيحَ والحسنَ والضعيفَ، وميَّزوا الموقوفَ والمرفوعَ والموضوعَ بالمقاصد الحسنة؛ سنح بالبال الفاتر، اختصار تلك الدفاتر، بالاقتصار علىٰ ما قيل فيه: (إنه لا أصلَ له) أو (موضوعٌ بأصله) ليكون سبباً للضبط علىٰ أحسن مصنوع في فصله، فإن الأحاديث الثابتة لا تُحَدُّ ولا تُحْصَىٰ، ولا يمكن أنَّ جميعها يُسْتَقْصىٰ، ثم ما اختلفوا في أنه موضوعٌ تركتُ ذكره للحذر من الخطر، لاحتمال أن يكون موضوعاً من طريقٍ، وصحيحاً من وجهٍ آخر. ثم قال: وهاأنذا أذكر الأحاديثَ علىٰ ترتيب حروف الهجاء من الأفعال والحروف والأسماء».

ويتَّضح من هٰذا النصِّ: أنه قصد اختصارَ كتب الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة. وأنه أراد قَصْرَ كتابه علىٰ الموضوع مما اشتهر علىٰ الألسنة واقتصر أيضاً علىٰ ما قِيل فيه: إنه «لا أصلَ له» أو«موضوعٌ»، ثم ترتيب الأحاديث علىٰ حروف الهجاء.

وقد التزم المؤلِّفُ بالهدفين الأولَيْن، وأخلَّ بالآخرَيْن، وهو يعتمد في كتابه كثيراً علىٰ «اللّآلىء المصنوعة» و«الدُّرر المنتثرة» للسُّيوطي. مصرِّحاً بالعزو تارةً، وساكتاً عنه أخرىٰ. ويعود إلىٰ «تخريج الإحياء» للحافظ العِراقي، و«الذَّيل» للسُّيوطي.

وقد بدأ الكتابَ بتخريج حديث «من كَذَب عليّ متعمداً. .» وجمع طرقَه التي بلغت (١٠٢) طريقاً، وذكر فصولاً في خطر القصَّاص والوضَّاعين، اختصرها من كتاب: «تحذير الخواص» للسُّيوطي، والذي بدوره تابع ابن الجوزي، وهٰذا هو القسم الأول.

أما القسم الثاني: فأحاديث موضوعاتٌ مرتَّبةٌ علىٰ حروف المعجم، وقد اعتمد في هٰذا القسم علىٰ: «الدُّرر» للسيوطي، و«المقاصد الحسنة» للسَّخاوي، و«تمييز الطيِّب من الخبيث» لابن الدَّيْبَع، و«المغني عن حمل الأسفار» للحافظ العِراقي، وأفاد من «الموضوعات» لابن الجوزي، و«مختصره» للذَّهبي، و«اللآلىء المصنوعة» و«ذيله» للسُّيوطي، وقد جاوزت أحاديثُ هٰذا القسم (٦٠٠) حديث.

ويلاحظ: أنَّ هناك خللاً في ترتيب بعض الأحاديث. ويلاحظ أيضاً: أنَّ نصيب المتن في مناقشة المؤلِّف للأحاديث أوفر من نصيب السند.

أمَّا القسم الثالث: فهو فصولٌ قيمةٌ في التنبيه علىٰ أمورٍ اشتهرت وليست صحيحةً، وفي الضوابط التي يمكن بها معرفة الحديث الموضوع من غيره أن ينظر في سنده، وقد أخذها من خاتمة كتاب: «المقاصد الحسنة» للسَّخاوي، وكتاب: «المنار» لابن القيِّم[(١)].

طُبع بتحقيق الدكتور محمد لطفي الصبّاغ في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (٥٩٠) صفحة.

٣٨ ـ المصنوع في معرفة الحديث الموضوع: وهو «الموضوعات الصغرىٰ»: للمُلاّ علي القاري أيضاً.

ذكر غيرُ واحدٍ ممن ترجموا للشيخ علي القاري: أنَّ له كتابين في

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق الكتاب.

الموضوعات، وبعضُهم مَيَّز بينهما بأنَّ أحدهما يُعرَف بـ«الموضوعات الصغرىٰ»، والآخرُ بـ«الموضوعات الكبرىٰ» وهو المشهورُ المتداولُ بين أيدي العلماء، وهو المُسَّمىٰ: «الأسرار المرفوعة» ـ وقد مرّ معنا ـ مع أن المؤلِّف القاري لم يذكر اسمَ كتابه لا في «الكبرىٰ» ولا في «الصُّغرىٰ»، ولذلك يقع الخلطُ بينهما كثيراً، فاضطرب كلامُ اللَّكْنَوي، والعَجْلُوني في العَزْوِ وغيره.

وقد أوضح المصنِّفُ خِطَّتَه في مقدِّمته، فقال: «لما رأيت جماعةً من الحفاظ جمعوا الأحاديثَ المشتهرة علىٰ الألسنة، وبيَّنوا الصحيحَ والحسَن والضعيفَ والموضوعَ علىٰ الطريقة الحسنة؛ سنح بالبال الفاتر اختصار تلك الدفاتر، بالاقتصار علىٰ ما قيل فيه: إنه (لا أصلَ له)، أو: (موضوعٌ) ليكون سبباً لضبطها علىٰ أحسن مصنوعٍ، فإنَّ الأحاديث الثابتة ليس لها حدٌّ بل ولا عدٌّ، ثم ما اختلفوا في أنه موضوعٌ أو غيره تركتُ ذكره، لاحتمال أن يكون الحديث موضوعاً من طريقٍ، صحيحاً من آخر. . .».

وينطبق القولُ ـ هنا ـ علىٰ ما قلناه علىٰ كتابه: «الأسرار المرفوعة»، والكتاب مختصر لـ«الأسرار المرفوعة»، ولا زيادة فيه علىٰ ما في «الكبرىٰ»، وإنما عمد المصنِّفُ إلىٰ تجريد «الأسرار المرفوعة» من القسم الأول والثالث، واكتفىٰ بالثاني مختصراً إيَّاه. وقد بلغ عددُ الأحاديث في «الكبرىٰ» (٦٢٥) حديثاً، بينما في «الصغرىٰ» (٤٧٨) حديثاً.

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدة ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في مؤسَّسة الرسالة ببيروت عام ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م في (٣٤٤) صفحة.

٣٩ ـ الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة: لمرعي بن يوسف بن أحمد الكرمي المَقْدِسي الحنبلي، ولقبه زين الدين (المتوفىٰ سنة ١٠٣٣ هـ).

ذكر المؤلِّفُ في مقدمة الكتاب: أنه جمع فوائدَ في بيان الأحاديث الموضوعة مقلِّداً فيها أئمةَ هـٰذا الفَنّ، وذكر منهم: الإمام أحمد، وابن مَعِين، والنَّووي، وابن حجر، والسُّيوطي، ثم ذكر شيخَ الإسلام ابن تيمية مادحاً له ومُترجماً.

ثم ذكر مقدِّمته في الحُكم علىٰ الحديث بالوضعِ، وهي نقولٌ عن الحافظ العَلَائي، والزَّرْكَشي، والسُّيوطي، وختم هـٰذه المقدمةَ بتنبيهٍ يتضمَّن أقوالَ العلماء في كتب التفسير والفِتَن والمَغَازي.

ويلاحظ: أنَّ المؤلِّفَ عندما يسوق بعضَ الأخبار التاريخية المكذوبة يُطيل في إيراد النقول التي تتضمَّن مناقشةً جيّدةً للخبر، وهذه ميزةٌ جيدةٌ لهٰذا الكتاب.

ورغم صغرِ هٰذه الرسالة التي تضم (٢٠٥) أحاديث فقط، فإنّ المؤلِّفَ لم يرتِّبه لا على حروف المعجم، ولا على أبواب الفقه والمواضيع!! وليس له ترتيبٌ معيَّنٌ، وربما يلتزم ترتيب من ينقل عنه من كتب كـ«أحاديث القصاص» لشيخ الإسلام، انظر الأحاديث من (١٢٣ ـ ١٥١) من الرسالة، وكذلك «الدرر المنتثرة» للسيوطي، فإنه التزم ترتيبه من حديث (١٠٠ ـ ١٠٨).

يقع الكتابُ في (١٠٠) صفحة، نُشر بتحقيق الأستاذ محمد لطفي الصَّباغ ضمن مجلة «أضواء الشريعة» التي تصدرها كليةُ الشريعة بالرياض، العدد السادس، جمادىٰ الثانية (١٣٩٥ هـ).

٤٠ ـ إتقان ما يَحْسُن من الأخبار الدائرة علىٰ الألسن: لمحمد بن بدر الدين محمد بن رضا الدين محمد بن محمد بن شهاب الدين أحمد، نجم الدين العامري القرشي الغزّي (المتوفىٰ سنة ١٠٦١ هـ).

يُعتبر هٰذا الكتابُ من أهمِّ الكتب التي صُنِّفَتْ في الأحاديث المشتهرة، وذلك: أنه ضَمَّ في طيّاته عملَ السابقين له في هٰذا الفن، ثم إنه أضاف إليه إضافاتٍ جيدةً، وقد جمع المؤلِّفُ في كتابه بين كتاب «اللآلىء المنثورة» المعروف بـ«التذكرة في الأحاديث المشتهرة» للزَّركشي، وكتاب «الدُّرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» للسُّيوطي، وكتاب «المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة» للسَّخاوي، وأضاف لهٰذه المصنَّفات ما اشتهر علىٰ الألسنة ولم تضمّها المصنَّفات المشار إليها.

وقد أشار لهٰذه المصنَّفات برموزٍ أمام كل حديث، فالثلاثة: (ث)، وللسَّخاويِّ، والسُّيوطيِّ: (طو)، والسَّخاوي منفرداً: (و)، والسُّيوطي: (ط)، أمَّا زياداتُه عليهم فرمز لها بـ: (ز).

وقد اهتمَّ بهٰذا الكتاب جماعةٌ من الأئمة، بين مختصرٍ ومهذّبٍ وزائد عليه، منهم: العَجْلُوني (المتوفىٰ سنة ١١٦٢ هـ) في كتابه «كشف الخفاء»، وممن اعتنىٰ به أيضاً حفيدُه أحمد بن عبد الكريم العامري الغزّي، فقد اختصره واكتفىٰ بما ليس

بحديث وسَمَّاه «الجدّ الحثيث في بيان ما ليس بحديث». وممن استفاد من كتاب «الإتقان» إبراهيمُ بن سليمان بن محمد الجنيني (المتوفىٰ سنة ١١٠٨ هـ) الذي قام بإفراد زيادات الغزّي علىٰ الكتب الثلاثة السابقة، وسَمَّىٰ كتابه بـ: «زيادات علىٰ المقاصد الحسنة والدرر المُنَتثرة».

وقد بَلَغ عددُ الأحاديث (٢٤١٤) حديثاً مرتَّبةً علىٰ حروف المعجم.

طُبع بعناية الأستاذ خليل بن محمد العربي في الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م في (٧٣٥) صفحة.

٤١ ـ مختصر المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة: لأبي عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علون الزرقاني، المصري، الأزهري، المالكي (المتوفىٰ سنة ١١٢٢ هـ).

قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩١): «له ـ أي: للزَّرقاني ـ عليها ـ أي: علىٰ «المقاصد» ـ مختصران: كبيرٌ، وصغيرٌ، وهو المتداول»، وقد ذكروا في ترجَمة المؤلِّف: أنه لما اختصر «المقاصدَ الحسنة» أشار عليه والدُه باختصار هـٰذا المختصر، ففعل، وقد انتشر المختصرُ، وعَمَّ نفعُه.

وقال في مقدمته: «أما بعد: فإن العبد الفقير.. قد اختصر فيما مضىٰ كتاب (المقاصد) للحافظ السَّخاوي، فجاء بعَوْن الله حسناً لطيفاً، مفيداً منيفاً، ثم بدا لي اختصار ذلك المختصر..».

وعرض الزرقانيُّ الأحاديثَ الواردَة في «المقاصد»، وحكم علىٰ كلِّ واحدٍ منها بكلمةٍ واحدةٍ، لا يجاوز ذلك إلاّ نادراً، وهـٰذا الحُكْمُ مستفادٌ من كلام السَّخاوي، وكثيراً ما يكون بلفظه، قال في المقدمة: «وحيثُ قلتُ عليه: (باطلٌ)، أو: (لا أصلَ له)، أو: (لا أعرفه)، أو نحو ذلك، فذلك حكاية لفظ السَّخاوي».

وقد زاد علىٰ أحاديث «المقاصد»، واقتصر علىٰ روايةٍ واحدةٍ للحديث، وحذف الاستطرادات والنقول الكثيرة، والأشعار الموجودة في «المقاصد».

بلغ عددُ الأحاديث الواردة في هـٰذا المختصر (١٢٤١) حديثاً مرتَّبةً علىٰ حروف المعجم.

طُبع بتحقيق الدكتور محمد لطفي الصباغ في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في (٢٥٦) صفحة.

٤٢ ـ الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث: لأحمد بن عبد الكريم بن سعودي بن نجم الدين بن بدر الدين بن رضي الدين الغَزّي العامري الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ١١٤٣ هـ).

وهو انتقاءٌ واختصارٌ من كتاب «إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة علىٰ الألسن» لنجم الدين الغزي العامري (جدّ المؤلف) قال في مقدمته: «فلما كان الكتابُ المُسَمَّىٰ: (إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة علىٰ الألسن) لجدّنا شيخ الإسلام نجم الدين الغزي العامري ـ سقىٰ الله ثراه صبيب الرحمة والرضوان ـ كتاباً كمل في بابه، وفاقَ علىٰ أترابه، يحتوي علىٰ بيان ما دارَ من الأحاديث علىٰ الألسن، وما صَحَّ فيها وما يحسن، وعلىٰ بيان ما لم يرد عن سيد البشر، لكنه وَرَد في الأثر، وما هو كذبٌ وموضوعٌ، ومختلقٌ ومصنوعٌ، أحببت أن أنتقي من القسمين الأخيرين، أعني: ما وَرَد في الأثر، وما هو كذبٌ عليه ﷺ ومَيْنٌ».

أمَّا ترتيبُه فكان كأصله حسب حروف المعجم، وقد وافَقَ كذلك الأصل في مصطلحه من أنه إذا وَرَد الحديثُ مُرْسَلاً أو موقوفاً؛ صَرَّح بإرساله أو وقفه، أو متصلاً مرفوعاً؛ اكتفىٰ بذكر صحابيّه.

طُبع في دار الراية بالرياض عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١ م في (١١٢) صفحة.

٤٣ ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث علىٰ ألسنة الناس: لإسماعيل بن محمد بن عبد الهادي بن عبد الغني، الشهير بالجَرَّاحي (نسبة إلىٰ أبي عبيدة بن الجرَّاح) العجلوني الدمشقي (المتوفىٰ سنة ١١٦٢ هـ).

وهو مِن أوسع الكتب وأجمعها للأحاديث المشتهرة. وقد استفاد المؤلِّفُ ممن سَبَقه من العلماء وأضافَ من عنده أحاديثَ كثيرةً، قال في المقدِّمة: «إنّ الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة قد كثرت فيها التصانيفُ، وقلَّما يخلو تصنيفٌ منها من فائدةٍ لا تُوجَد في غيره من التآليف، فأردتُ أن ألخِّص مما وقفتُ عليه منها مجموعاً تَقَرُّ به أعين المنصفين؛ ليكون مرجعاً لي ولمن يرغب في تحصيل المُهِمَّات من المستفيدين».

ومن مصادره ـ كما ذكر في مقدمته ـ: «المقاصد الحسنة» للسَّخاوي. قال العجلوني: «لكنه مشتملٌ علىٰ طُولٍ بسوق الأسانيد التي ليس لها كبيرُ فائدةٍ إلا للعالم الحاوي، ومن ثم لخصته في هٰذا الكتاب مقتصراً علىٰ مخرِّج الحديث وصحابيه روماً للاختصار»، وضَمَّ إليه «اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة» للحافظ ابن حجر، وأخذ عن كتاب «تمييز الطيب من الخبيث» لابن الدَّيْبَع وهو مختصرٌ للمقاصد الحسنة، وأخذ عن «الدُّرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» للسُّيوطي، وأخذ عن الغِزّي في كتابه «إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة علىٰ الألسن»، ومن مصادره «الموضوعات الكبرىٰ» و«الموضوعات الصغرىٰ» للمُلاَّ علي القاري، وأخذ كذلك عن الصَّغاني.

لم يقتصر المؤلِّفُ في كتابه علىٰ الأحاديث المشهورة، كما بَيَّن في مقدمته؛ إذ يقول: «. . . وربما تعرَّضتُ لحديثٍ ليس من المشهورات لمناسبةٍ أو غيرها من المقاصد الصحيحات».

وقام بترتيبه علىٰ حروف المعجم كأصله، قال: «ليكون أسهل في المراجعة لنقله». فهٰذا الكتابُ ضَمَّ بين طرفيه زهاء (٣٠٢٠٠) حديث.

ووَضَع العجلونيُّ خاتمةً للكتاب أبطل فيها نسبةَ بعض مصنَّفاتٍ اشتهرت بنسبتها لأناس كذباً، وانتهىٰ إلىٰ ذكر ضوابط جامعة في الموضوعات.

طُبع في دار إحياء التراث العربي ببيروت، عام ١٣٥١ هـ، في مجلَّدتين، وله طبعاتٌ أخرى.

٤٤ ـ التنكيت والإفادة في تخريج أحاديث خاتمة سفر السعادة: لشمس الدين، أبي عبد الله، ومحمد بن حسن، المعروف بـ«ابن همّات» الدمشقي (المتوفىٰ سنة ١١٧٥ هـ).

تعقّب فيه المؤلِّفُ علىٰ «خاتمة سفر السعدة» للفيروزآبادي.

يتناول هٰذا الكتابُ الكلامَ عن الأبواب والأحاديث التي ذكرها الفيروزآبادي، فعارضه المؤلِّفُ في كثيرٍ منها، ووافقه في بعضها، وسكت عن بعضها.

وطريقتُه أن يذكر كلامَ الفيروزآبادي ثم يتعقَّبه بقوله: «قلتُ».

وهو قد استفادَ ممن سَبَقه في هذاالفنِّ، وذكر فيه زياداتٍ وأحاديث ليست في «خاتمة سفر السعادة» مما جعله كتاباً مفيداً.

طُبع بتحقيق الأستاذ أحمد البزرة في دار المأمون للتراث بدمشق عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (٢٣٧) صفحة.

٤٥ ـ الكشف الإلٰهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي: لمحمد بن محمد بن محمد الحسيني الطَّرابلسي السَّنْدَرُوْسي (المتوفىٰ سنة ١١٧٧ هـ).

يحوي هٰذا الكتابُ أكثر من (١١٦٠) حديثاً دارت بين الحديث الشديد الضعف والموضوع والواهي، وقد رَتَّبه المؤلِّفُ علىٰ حروف المعجم، غير أنَّ هٰذا الترتيب لم يستقم علىٰ الوجه الدقيق، وكثيراً ما التزم بالحرف الأول من الكلمة، ولم يلتزم ببقية حروف الكلمة، وقد جعل المؤلِّفُ كلَّ حرفٍ من الحروف الهجائية باباً مستقلاً، وقَسَّم كلَّ بابٍ إلىٰ ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في الأحاديث شديدة الضَّعْفِ.

والثاني: في الواهية.

والثالث: في الموضوعة.

إلّا أنه لم يقتصر علىٰ ذلك، بل نقده في أكثر من مَوْضعٍ، بل وذهب في بعض الأحيان إلىٰ تصحيح أو تحسين ما قال بعضُ العلماء بوضعه، وقد يُورد بعضَ الأحاديث ويترك الحُكْمَ عليها، ولا أدري سهْواً في النسخ أو تركاً منه لعدم التحقّق من الحكم عليه.

والمؤلِّفُ شغوفٌ بالسَّجع، وهي من سِمات عصره، وقد استقىٰ أصولَ كتابه من عدة كتب، أهمها: «تخريج العراقي علىٰ إحياء علوم الدين»، و«الموضوعات» و«العِلَل المتناهية» لابن الجوزي، و«المهذَّب» للنَّووي، و«ميزان الاعتدال» للذَّهبي، و«المنار المنيف» لابن القيِّم، و«لسان الميزان» لابن حجر، و«دلائل الخيرات» للجزولي (المتوفىٰ سنة ٨٧٠ هـ)، و«المقاصد الحسنة» للسَّخاوي، و«المجموع الصغير» للسَّخاوي أيضاً، و«الآلىء المصنوعة» للسُّيوطي، و«تنزيه الشريعة» لابن عَرَّاق، و«فيض القدير شرح الجامع الصغير» للمُنَاوي.

فالمؤلِّفُ استفاد ممن سَبَقه، وأضاف إلىٰ الموضوعات أحاديثَ لم تُوجَد في

كتب الموضوعات، استقاها من شَتَات كتب الأحاديث والتراجم، واهتَّم بذكر الأحاديث الشائعة التي هي إلىٰ الحِكَم والأمثال والأحكام الفقهية أقرب منها إلىٰ الحديث النبوي.

وقدَّم المؤلِّفُ مقدمةً في تعريف: شديد الضعف، و الموضوع، والواهي.

طُبع بتحقيق الدكتور محمد محمود أحمد بكّارتين في مكتبة الطالب الجامعي بمكَّة المكرمة، ودار العليان بـ: «بريدة»، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م في مجلَّدتين.

٤٦ ـ **النوافح العطرة في الأحاديث المشتهرة**: لمحمد بن أحمد بن جار الله الصَّعَدي ثم الصَّنْعَاني اليَمَني، المعروف بـ«مشحم الكبير» (المتوفىٰ سنة ١١٨١ هـ).

جَمَع فيه مؤلِّفُه الأحاديثَ المشتهرةَ بين الناس اعتماداً منه علىٰ من سَبَقه، قال في مقدِّمته: «فهٰذا مختصرٌ لطيفُ الحجم، بارعُ العبارة، بديعُ النَّظم، جمع نُبَذاً من حديث المصطفىٰ سنيّة، وجُمَلاً من أحاديثه المروية، شيَّد الله بناها، وأدام إشراق سناها، أمطتُ فيها اللِّثام عن الدائر منها علىٰ ألسنة الأنام، قصدتُ بجمعه إقامةَ ميزان العدل، واقتفاء آثار أهل الفضل... جمعتُ فيه ما في (الدرر المنتثرة) للجلال السُّيوطي، وما في (المقاصد المختصرة) للحافظ الزُّرْقَاني، وما في (تمييز الطيب من الخبيث) للحافظ الدَّيْبَع رحمهم الله، وزدتُ كثيراً مما أغفلوه».

أمَّا منهجُه في الكتاب فيقول عنه: «وبالغتُ في الاختصار، فأذكر لفظَ الحديث، وأقول عَقِبَه: صحيحٌ، أو حَسَنٌ، أو ضعيفٌ، أو نحو ذلك»، وأوضح عَقِبَه مَن أخرجه من أئمة السَّند، عمّن رواه من الصحابة والتابعين».

واعتمد في التصحيح والتحسين والتضعيف غالباً علىٰ ما حقَّقه المُنَاوي في «شرح الجامع الصغير» كما ذكر في مقدِّمته. ثم قال: «وحيثُ أقول: «باطلٌ»، أو: «لا أصل لَه»؛ فهو حكايةٌ لفظ الزرقاني والجلال والديبع...».

والكتاب مرتَّبٌ علىٰ حروف المعجم، وعدد أحاديثه (٢٧١٧) حديثاً.

طُبع بدراسة وتحقيق الأستاذ محمد عبد القادر أحمد عطا في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م في (٥٤٦) صفحة.

٤٧ ـ **النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البريَّة**: لمحمد بن محمد بن أحمد السنباوي المالكي الأزهري، الشهير بالأمير الكبير (المتوفى سنة ١٢٣٢ هـ).

قال المؤلِّفُ في مقدمته: «هٰذه رسالةٌ لطيفةٌ، صغيرةٌ خفيفةٌ، قد جمعتُ فيها الأحاديثَ المكذوبةَ على النبي ﷺ الباطلةَ التي لا أصلَ لها، الجارية على ألسنة العوام، على قدر ما تيسَّر لي جمعُه».

ثم قال: «وتركتُ أسانيدها لكونها لا أصلَ لها، وقليلٌ ما أبيِّن قائلَه تبعاً للأصل المأخوذ منه».

والأحاديث ذكرها مرتَّبةً على حروف المعجم، وهي (٤٥٣) حديثاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ زهير الشاويش في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨ م في (١٩٠) صفحة.

٤٨ ـ **الموضوعات في الإحياء، أو الاعتبار في حمل الأسفار**: لمحمد أمين بن علي بن محمد سعيد السُّوَيْدي العِراقي، أبي الفوز (المتوفى سنة ١٢٤٦ هـ).

يقول المؤلِّفُ عنه في مقدّمته: «لما كانت الأحاديثُ الواقعةُ في كتاب (إحياء علوم الدين) للغَزالي الإمام، قد تكلَّم فيها العلماءُ الأعلامُ؛ لأن منها ما هو موضوعٌ ظاهرٌ وضعُه، ومنها ما هو مشهورٌ على الألسنة، لكنه لا يُوجَد له إسنادٌ، تعرَّض لها الشيخُ الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العِراقي، فصنَّف كتاباً سَمَّاه (المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار) جمع فيه أحاديثَ (الإحياء)، وتكلَّم عليها، وبيَّنها بيانَ شفاء، فأحببتُ أن ألَخِّص من كتابه الأحاديث التي ذكر أنها لا إسنادَ لها فقط».

فالكتابُ اعتمد كلياً على مصدره للعِراقي في تخريجه للإحياء، والكتاب لم تُرتَّبْ أحاديثُه وإنما سارَ المؤلف حسب وُرودها في تخريجات العراقي للإحياء.

وطُبع بذيله «الإخبار بما فات من أحاديث الاعتبار» استدركها محقِّقُ الكتاب.

طُبع بدراسة وتحقيق الأستاذ علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، في مكتبة لينة للنشر والتوزيع بدمنهور عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م في (١٨٠) صفحة.

٤٩ ـ **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة:** لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشَّوْكَاني ثم الصَّنْعَاني (المتوفىٰ سنة ١٢٥٠ هـ).

وهو مصنَّفٌ جامعٌ اعتمد فيه مؤلِّفه علىٰ مَن سَبَقه في هٰذا المجال، وجعل كتبهم موارد لكتابه هٰذا، وهي: «المجروحين» لابن حِبّان، و«الضعفاء» للعُقَيْلِيّ، وكذا للأزدي، وأفراد الدَّارَقُطْنِي، و«تاريخ» الخطيب، والحاكم، و«كامل» ابن عَدِيّ، و«ميزان» الذَّهبي، و«الموضوعات» لابن الجوزي، والصَّغاني، و«الأباطيل» للجُوزقاني، وكتاب القَزْوَيني، ومختصر المجد صاحب القاموس، و«المقاصد» للسَّخاوي، و«تمييز الطيب من الخبيث» للدَّيْبَع، و«الذيل علىٰ الموضوعات» للسُّيوطي، وكتاب «الوجيز» له، و«اللآلىء المصنوعة» له أيضاً، و«تخريج الإحياء» للعِراقي، و«التذكرة» لابن طاهر الفَتَّني. ذكر ذلك كلَّه المؤلِّفُ في مقدمته.

ثم قال: «فمَن كان عنده هٰذا الكتابُ؛ فقد كان عنده جميعُ مصنَّفات المصنِّفين في الموضوعات، مع زياداتٍ وقفتُ عليها في كتب الجرح والتعديل، وتراجم رجال الرواية، وتخريجات المخرِّجين، وتصنيفات المحقِّقين».

وقد يذكر المصنِّفُ ما لا يَصِحُّ إطلاقُ اسم الموضوع عليه، بل غاية ما فيه: أنه ضعيفٌ بمرّةٍ، وقد يكون ضعيفاً ضَعْفاً خفيفاً، وقد يكون أعلىٰ من ذلك، والحاملُ له علىٰ ذكر ما كان هكذا هو ما قاله[1]: «التنبيهُ علىٰ أنه قد عَدّ ذلك بعض المصنِّفين موضوعاً كابن الجوزي، فإنه تساهَلَ في موضوعاته حتىٰ ذكر فيها ماهو صحيحٌ، فضلاً عن الحسن، وفضلاً عن الضعيف».

وقد أشار المؤلِّفُ إلىٰ تعقُّبات السُّيوطي علىٰ ابن الجوزي، واختصرها اختصاراً لا يخلّ بالمراد، وقال: «ودفعتُ ما يستحق الدفع منها، وأهملتُ ما لايتعلَّق به فائدةٌ».

وبيَّن المصنِّفُ الحُكْمَ علىٰ الرواية إن كانت رفعاً أو وقفاً، ثم يذكر من رَوَىٰ ذلك الموضوعَ من المصنِّفين، قال: «فإن لم أجده إلا في كتب المصنِّفين في المتون الموضوعة؛ اقتصرتُ علىٰ عزوه إلىٰ من أورده في مصنّفه».

---

(١) في صفحة: (٢٤).

أمّا ترتيبُ الكتاب، فقال عنه المصنِّفُ في المقدمة: «وقد قدّمتُ الأحاديثَ الموضوعةَ في مسائل الفقه، وقد ذكرتُ في أخريات مناقب الخلفاء الأربعة وسائر الصحابة ومن بعدهم أبحاثاً مفيدةً، في ذكر النسخ الموضوعة، ومن هو مشهورٌ بالوضع، والأسباب الحاملة على الوَضْع، وكذلك ذكرت في آخر باب فضائل القرآن الكتب الموضوعة في التفسير».

وذكر باباً في الموضوعات في الأمكنة والأزمنة[1]. وقال المحقِّق الشيخ عبد الرحمٰن المُعَلِّمي اليَماني في مقدمته: «وزاد في باب فضائل البلدان: أحاديث يُوردها بعض متأخّري اليمن، فبيَّن: أنه لا أصل لها».

طُبع بتحقيق العلامة الشيخ عبد الرحمٰن بن يحيىٰ المُعَلِّمي اليَماني، في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (٤٧٢) صفحة.

٥٠ ـ أسنىٰ المطالب في أحاديث مختلفة المراتب: للشيخ أبي عبد الله محمد بن السيد درويش الحُوت (المتوفىٰ سنة ١٢٧٦ هـ).

عَمَدَ المؤلِّفُ إلىٰ كتاب «تمييز الطيب من الخبيث» لابن الدَّيْبَع، فجرَّد منه كتابه، وحذف ما لا يراه مُهِمّاً، محاولاً أن يتلافىٰ عيوب كتاب «التمييز» وهو مختصر «المقاصد الحسنة» للسَّخاوي، فكان يُعطي أحكاماً صريحةً في عدد من الأحاديث التي سكت عنها ابنُ الدَّيْبَع، وزاد في آخر الكتاب ذيلاً ذكر فيه عدة أحاديث ليست في الأصل، ولكنه لم يرتِّبها علىٰ حروف المعجم، فقام ولدُه عبد الرحمٰن بترتيب جميع الأحاديث علىٰ حروف الهجاء، تسهيلاً لتحصيلها، وألحق تلك الفوائد بآخر الكتاب.

وذكر المصنِّفُ سببَ تأليفه للكتاب وهو انتشارُ الأحاديث الضعيفة وشيوعها بين أهل العِلم، والخوضُ في السُّنّة المطهَّرة من غير تثبُّتٍ، واشتباه الصحيح بالسَّقيم مع بيان خطورة الكذب علىٰ رسول الله ﷺ، وبيَّن سبب اختياره كتاب الدَّيْبَع بقوله في المقدمة: «رأيتُ فيما اشتهر علىٰ الألسنة من الحديث كتاب خاتمة الحُفّاظ ابن حجر العسقلاني، فإذا هو صعب المأخذ، لما فيه من كثرة طرق

---

(١) ص: ٣٧١.

الحديث، ورأيتُ ما ألّفه تلميذهُ السَّخاوي مختصراً له، ورأيت ما جرَّده الإمامُ عبد الرحمٰن اليمني الشهير بابن الدَّيْبَع، رأيتُ أنه ذكر كثيراً من الأحاديث وعزاها لرواتها، ولم يبيِّن كثيراً منها: أهي من الحسن، أم من الضعيف؟ فجرَّدتُ ذلك المختصر، وبيَّنتُ تلك الأحاديث التي أهمل ترتيبها علىٰ حسب ماتيسَّر».

وقد اعتمد المؤلِّفُ علىٰ شروح «الجامع الصغير» للمُنَاوي، وبلغ عدد أحاديث الكتاب (١٧٨٤) حديثاً، ووضع في آخر الكتاب أبواباً في أسباب الوضع وعلاماته، وفي أحاديث جامعة، وفوائد لامعة، وفي أمور اشتهرت بين الأنام، وتناقلها الخاص، والعام.

طُبع بتحقيق الشيخ خليل الميس في دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في (٣٩٢) صفحة.

٥١ ـ حسن الأثر فيما فيه ضعفٌ واختلافٌ من حديث وخبر وأثر: لمحمدبن السيد درويش الحوت.

قال المؤلِّفُ في مقدِّمته: «هٰذه أخبارٌ مأخوذةٌ من كتاب الإمام سيدي أبي حفص عمر بن علي الأندلسي المرسي الشهير والده بأبي الحسن النحوي، الذي خرَّج فيه أحاديثَ الإمام الرافعي التي أوردها في «الشرح الكبير» علىٰ الوجيز للإمام الغزالي».

وجاء ترتيبُ الأحاديث حسب المواضيع الفقهية.

طُبع في دار المعرفة ببيروت دون ذكر الطبعة، أو تاريخ النشر في (٥٥٥) صفحة.

٥٢ ـ الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: للشيخ أبي الحسنات محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم اللَّكْنَوي (المتوفىٰ سنة ١٣٠٤ هـ).

صنَّفه اللكنويُّ بسبب مكالمة ومباحثة جرت بينه وبين بعض أحبَّته، عن صلاة يوم عاشوراء وكميتها وكيفيتها، ومايترتَّب من ثوابها. فأجاب: بأنه لم يرد في رواية معتبرة صلاة معينة كمّاً وكيفاً في هٰذا اليوم وغيره من أيام السنة، وكل ما ذكروه فيه مصنوع وموضوع.

وقد ذكر في مقدمة الكتاب أسبابَ الوضع، وأقسام الوضَّاعين، ثم تكلَّم في

حرمة رواية الحديث الموضوع، وخرَّج حديثَ «من كذب عليّ متعمّداً. .» وجمع طُرُقَه، واستخرج أحكامه، وهٰذا المطلبُ أخذه بالكامل من كتاب «الموضوعات الكبرىٰ» لعلي القاري؛ كما نبّه هو علىٰ ذلك.

ومن مصادره في الكتاب: «الموضوعات» و«العِلَل المتناهية» لابن الجوزي، و«اللآلىء المصنوعة» و«ذيله» للسُّيوطي، و«تخريج أحاديث الإحياء» للعِراقي، و«الموضوعات الكبرىٰ» للقاري، و«الأباطيل والمناكير» للجُوزقاني، و«تنزيه الشريعة» لابن عَرَّاق، و«تبيين العجب» لابن حجر، وغيرهم.

يحتوي الكتابُ في مادته الأصلية علىٰ الأحاديث الموضوعة في الصلوات المخصوصة، كصلوات أيام الأسبوع والشهور، ثم ختمت الرسالة بخاتمة اشتملت علىٰ ذكر كثيرٍ من الصلوات الموجودة في كتب العلماء وما قيل فيها، ثم ذكر المؤلِّفُ تذييلاً ذكر فيه بعض الأحاديث الشبيهة بالموضوعة مع أنها ليست بموضوعةٍ بل حسنةٍ أو صحيحةٍ.

طُبع بتحقيق الأستاذ أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول في مكتبة الشرق الجديد ببغداد عام ١٩٨٩ م في (١٥٢) صفحة.

٥٣ ـ اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له بأصله موضوع: لشمس الدين، محمد بن خليل بن إبراهيم بن محمد بن علي المِشِّيْشي الطَّرابلسي الشَّامي، المعروف بالقاوقجي (المتوفىٰ سنة ١٣٠٥ هـ).

نهج المؤلِّفُ في كتابه نهجَ الذين سبقوه في إيراد الأحاديث الموضوعة مع إعطاء الحُكم عليها باختصار تسهيلاً للقارىء.

وقد رَتَّب أحاديثَه علىٰ حروف المعجم؛ بالنسبة للحرف الأول فقط، أما الثاني والثالث. . فقد أخلَّ بها، ولم يتعمَّد ترتيبها.

واعتمد المؤلِّفُ علىٰ كلٍّ من سَبَقه في هٰذا الفنِّ كما هو واضحٌ في كتابه، وبيَّن في مقدِّمة الكتاب خطرَ الكذب علىٰ رسول الله ﷺ وضررَه الشديد علىٰ الأمة، فقال: «ولما رأيتُ هٰذا الأمر العظيم الشديد، واستحقاق هٰذا الوعيد، ووقفتُ علىٰ كتب جماعةٍ من الحُفَّاظ، جمعوا فيها ما دار علىٰ الألسنة من الأحاديث والألفاظ، وبيَّنوا الصحيح، والحسن، والمرفوع، وميَّزوا بالمقاصد الحسنة

الضعيف والموقوف والشاذ والموضوع؛ وضعتُ هٰذا اللؤلؤَ المرصوعَ، مختصراً فيه علىٰ ما قيل: (لا أصلَ له)، أو: (بأصله موضوعٌ)، ورتَّبتُه علىٰ حروف المعجم تسهيلاً وسبباً للضبط علىٰ أحسن مصنوع».

طُبع بتحقيق الأستاذ فواز أحمد زمرلي في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م في (٢٧١) صفحة.

٥٤ ـ تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة علىٰ سيد المرسلين: لمحمد بن البشير بن محمد حسن ظافر المدني الأزهري، أبي عبد الله (المتوفىٰ سنة ١٣٢٩ هـ).

حَدَّد المصنِّفُ خُطَّةَ الكتاب في المقدمة حيث يقول: «عزمتُ علىٰ جمع الأحاديث الموضوعة المشتهرة، وهو ما رآه من تعلُّقِ الناس بالأحاديث الموضوعة والإسرائيليات والخُرافات.. وجهلهم بعلوم الحديث، وإهمالهم للأحاديث الصحيحة الثابتة» ثم أتبع هٰذه المقدمةَ بمقتطفاتٍ اختارها من أربعة مقالات كان قد نشرها في الصُّحُفِ، تناول فيها خطرَ الوضَّاعين، وأسبابَ الوضع في الحديث، وإنكار ما وَرَد في فضائل شهري رجب وشعبان من أحاديث باطلة وعبادات مخترعة، ثم تساءل بحرقةٍ وألمٍ: «لم لا نعتني بالحديث؟!». وقارن بين اهتمام السَّلَف الصالح من علماء هٰذه الأُمة بعلوم الحديث، وبين واقع المسلمين من حوله حيث يخيِّم الجهلُ، وتروج الخرافةُ، وتكثر البِدَعُ.

ولا يقتصر الكتابُ علىٰ إيراد الأحاديث الموضوعة؛ ليحذِّرَ منها الخطباء والكتّاب الجهلة من الزهّاد والوعّاظ فحسب، وإنما يتقدَّم ذلك فصول عديدة تدور حول الأحاديث الموضوعة، كتعريف الحديث الموضوع، وأسباب الوضع، وبيان خطر القصَّاصين، والعلامات التي يعرف بها الحديث الموضوع... والتعريف بالكتب والرسائل المؤلَّفة في الأحاديث المشتهرة، والموضوعة، والكتب المشحونة بها[1].

طُبع بتحقيق الأستاذ محيي الدين مستو، في دار ابن كثير بدمشق وبيروت، ومكتبة دار التراث بالمدينة المنورة عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (١٩٠) صفحة.

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

٥٥ ـ المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير: للشيخ أبي الفيض، أحمد بن محمد بن الصِّدّيق الغُماري الحسني.

يُعَدُّ هٰذا الكتاب استدراكاً على كتاب «الجامع الصغير» للسُّيوطي، الذي ادَّعى فيه مؤلِّفُه بأنه صانه عما تفرَّد به وضّاعٌ، أو كذَّابٌ. فجاء هٰذا الكتابُ يُبيِّن: أن السيوطي لم يلتزم هٰذا الشرطَ الذي وضعه لكتابه، «فقد أورد فيه أحاديث تفرَّد بها الكذَّابون، وأخرىٰ ظاهرة الوضع وإن لم يتفرّدوا بها؛ لأنها من رواية الكذَّابين أمثالهم الذين يسرقون الأحاديث ويركِّبون لها أسانيد أخرىٰ، بقصد ترويج ذلك الحديث الموضوع لغرض الإغراب أو الاحتجاج أو غير ذلك من الأغراض، بل من الأحاديث التي ذكرها فيه ما جزم هو نفسه بوضعه، إما بإقراره حُكم ابن الجوزي بوضعه؛ وذلك في «اللآلىء المصنوعة»، وإما باستدراكه هو إياه على ابن الجوزي؛ وذلك في «ذيل اللآلىء»»[١].

ووقع السيوطيُّ في هٰذا الخلط لثلاثة أسباب ـ كما ذكر المؤلف ـ:

ـ إما السَّهو النِّسيان، قال: «وهو الغالبُ على الظَّنِّ به».

ـ وإما لتغيُّرِ رأيه ونظرِه.

ـ ومنها أحاديث لم يَظُنَّ هو أنها موضوعةٌ؛ لأنه متساهلٌ في ذلك غاية التساهل.

ثم قال: «لم أستقصِ فيه كلَّ الاستقصاء، بل اقتصرتُ على ما هو ظاهرُ الوضع واضحُ البطلان، بحيث يكون الموضوعُ في الكتاب قدر ما ذكرته، ولكن لما كان فيه بعضُ احتمالٍ جعلته من قسم الواهي، وإن كان ذلك عندنا غير صوابٍ، ولا مقبولٍ، وشرح ذلك بيان دليله يطول ويحتاج إلى تأسيس وتأصيل، ومراجعة واسعة لكتب الرجال وأحوال الضعفاء والمتروكين، ونحن كَتَبْنا هٰذا على استعجالٍ، وفي حالةِ غربةٍ واعتقالٍ، وبُعْدٍ عن الوطن والآل، ليس معنا كتبٌ نستعين بهاولا موادُّ نعتمد عليها».

---

(١) انظر: مقدمة المؤلِّف.

أمَّا ترتيبُ الأحاديث؛ فهي على الحروف تبعاً لأصله «الجامع الصغير»، وأبقى المؤلِّفُ رموزَ السُّيوطي عقب هٰذه الأحاديث، ثم يعلِّق أقوالَه في الاستدراك بقوله: «قلتُ».

طُبع في دار الرائد العربي ببيروت عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م في (١٣٩) صفحة.

٥٦ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيىء في الأمة: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى سنة ١٤٢٠ هـ).

أصلُ الكتاب عبارةٌ عن سلسلة مقالاتٍ متتابعةٍ، كانت تُنشر في مجلّة «التمدن الإسلامي» الدمشقية لاقت نجاحاً كبيراً ومستمراً وإقبالاً شديداً، يقول المؤلِّفُ في مقدمته: «وقد تبيَّن لكثيرٍ من العلماء والفضلاء في مختلف البلاد والأصقاع أهميةَ تلك المقالات وفائدتها الكبرى للناس. . . لهٰذا رأيتُ أولئك الفضلاء يشجِّعونني على الاستمرار في النشر، ولا أدلّ على ذلك من إقبال الكثيرين منهم، ومن غيرهم من الطلاب على الاشتراك في مجلة التمدُّن الإسلامي».

وقد دفع ذلك المؤلِّفُ إلى نشر تلك الأحاديث في كتابٍ مُفْرَدٍ؛ ليعمَّ النفعُ بها، فرأى نشرها وطباعتها في أجزاء متسلسلة، يحوي كلُّ جزءٍ منها مئة حديث، وكلما تمَّ مئة أخرى منها في المجلة طبعها في جزء آخر، وجعل كل خمسة أجزاء منها في مجلَّدٍ واحدٍ.

أمَّا المنهج المتبع في «السلسلة» فهو الاجتهاد والتجديد، ولذلك نجد المؤلِّفَ يقول في مقدِّمته: «إنني لا أُقلِّد أحداً فيما أُصدِره من الأحكام على تلك الأحاديث، وإنما أتبع القواعدَ العلميةَ التي وضعها أهلُ الحديث، وجروا عليها في إصدار أحكامهم على الأحاديث من صحةٍ أو ضَعْفٍ. . . راجياً أنْ يكون في الناشئة من يجدد العملَ بهٰذه القواعد التي هي مِن أدقِّ ما عرف الفكر العلمي المنهجي في مختلف العصور الإنسانية».

وقد نُشر المجلَّد الأول من سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة لأول مرة في دمشق في عام ١٣٧٩ هـ.

ولم يتقيَّد المؤلِّفُ في إيراد الأحاديث بترتيبٍ خاصٍّ وإنما يُورده حسبما اتَّفق،

وإذا ذكر حديثاً أطال النفسَ فيه فيذكر مَنْ خرَّجه. ويتكلَّم في رجاله ويعقِّب ـ أحياناً ـ علىٰ الآثار السيئة المترتِّبة عليه، ويحذر منها، سواء كانت في باب الاعتقاد أو العمل، ويأتي أحياناً بالبديل الصحيح إذا كان معنىٰ الحديث صحيحاً. وبالجملة يُعتبر الكتاب موسوعةً شاملةً في بابه[1].

طُبع في مكتبة المعارف بالرياض عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م في خمس مجلَّدات.

٥٧ ـ ضعيف «الأدب المفرد» للإمام البخاري: للشيخ الألباني أيضاً.

وهو تحقيقٌ يجمع الأحاديثَ الضعيفةَ من كتاب الإمام البخاري «الأدب المفرد». وكان المؤلِّفُ قد أخرج قسيمه الآخر «صحيح الأدب المفرد» وهي عادة جرىٰ عليها المؤلِّفُ في كتب أخرىٰ كأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

وقد لاقىٰ هٰذا التقسيمَ قبولاً من جهة، ونفوراً من جهة أخرىٰ، كما صَرَّح المؤلِّفُ في مقدمة «ضعيف الأدب المفرد» فهو يقول: «.. بعض الفضلاء لا يرون مثل هٰذا التقسيم ويقولون: الأولىٰ ترك الأصل كما هو دون تقسيمه إلىٰ (صحيح) و(ضعيف) مع العناية ببيان مراتب أحاديثه». وقد اعترف المؤلِّفُ بوجاهة هٰذه الطريقة وفائدتها بقوله: «وإنّ مما لا شكَّ فيه أنَّ هٰذه وجهة نظر لها قيمتها؛ لأن فيها الجمع بين المحافظة علىٰ الكتاب كما وضعه مؤلِّفُه، وبين فائدة تمييز صحيحه من سقيمه». إلا أنه رجَّح طريقته في التقسيم، وعلَّل ذلك بقوله: «... إنه ليس كلُّ واحدٍ منهم (العامة والخاصة) مستعداً طبعاً أو تطبّعاً أن يُعنىٰ بحفظ التمييز المذكور في كتابٍ واحدٍ».

أمَّا المنهجُ المتّبعُ في الكتاب فقد ذكره المؤلِّفُ في مقدمته[2] في عدة نقاط وهي:

أولاً: البحث عن الشواهد التي تقوِّي الحديثَ إذا كان ضعيفَ السند عند البخاري إذا توفَّر ذلك، وعدم الاكتفاء بطريق المصنف فقط.

ثانياً: ذكر علة الحديث بأوجز عبارةٍ، وإذا كان مخرَّجاً في كتب المؤلِّف الأخرىٰ أحال عليها.

---

(١) انظر: «موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة» (١/ ١٧٦ ـ ١٧٧).

(٢) ص: ٧١.

ثالثاً: إذا كانت العِلَّةُ في تابعيِّ الحديث لجهالة أو ضعف أو تدليس بدأ بالإسناد من عنده.

رابعاً: إذا جاء الحديثُ عن صحابيٍّ آخر وهو صحيحٌ نبَّهَ على ذلك.

خامساً: إذا كان الصحابيُّ غير منسوبٍ في الأصل إلى أبيه، أو كُنِّي ولم يُسَمَّ؛ نسبه وسَمَّاه، وجعل ذلك بين معكوفتين.

سادساً: احتفظ بتخريج الأستاذ فؤاد عبد الباقي مع تعقُّبه إذا دعت الضرورةُ.

سابعاً: قد يُورد الحديثَ الصحيحَ في هذا الكتاب لزيادةٍ شاذةٍ أو لفظةٍ مُنْكَرةٍ.

حافظ المؤلِّفُ على تقسيم الكتاب حسب الأصل فأبقاه مرتباً على الأبواب، وبلغ عددُ المرويات الضعيفة (٢١٧) حديثاً وأثراً[١].

طُبع في دار الصدّيق بالجبيل(السعودية) عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م في (١٦٨) صفحة.

٥٨ ـ ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير): للشيخ الألباني أيضاً.

يُعَدُّ كتاب «الجامع الصغير من حديث البشير النذير» للحافظ السُّيوطي، من أجمع كتب الحديث مادةً وأغزرها فائدةً، وأقربها تناوُلاً، وأسهلها ترتيباً، فلا غرابةَ أن سارت به الركبانُ، وتداولته أيدي العلماء والطلاب في كل زمانٍ ومكانٍ، على اختلاف درجاتهم وتبايُنِ مشاربهم، وتباعُدِ اختصاصاتهم. فلا يكاد يستغني عنه المحدِّثُ فضلاً عن الفقيه والخطيب، بله الأديب، إلا أن المؤلِّف (الألباني) لاحظ بعد الدراسة والتحقيق: أنَّ الكتاب فيه نقصٌ من ثلاثة وجوه:

ـ فات المصنِّفَ أحاديثُ كثيرةٌ بعضها في الكتب الستة.

ـ لم تُرتَّب الأحاديثُ فيه ترتيباً دقيقاً حسب حروف المعجم.

ـ وقع في الكتاب ألوفٌ من الأحاديث الضعيفة والمنكرة، وفيها مئات من الموضوعة والباطلة.

---

(١) انظر: «موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة» (١/ ١٧٩ ـ ١٨٠).

أما الأمر الأول: فقد قام السيوطيُّ نفسُه باستدراك ما فاته، فوضع ذيلاً على الكتاب سَمَّاه «الزيادة على الجامع الصغير». ولكنه لم يضمّه إلى الكتاب، حتى جاء الشيخُ يوسف النَّبْهَاني، فقام بالأمر الثاني؛ إذ قام بضَمِّ «الزيادة» إلى «الجامع» ومزج أحدهما بالآخر، ورتَّبهما ترتيباً لا بأسَ به، وسَمَّاه: «الفتح الكبير في ضمِّ الزيادة إلى الجامع الصغير».

أمَّا الأمرُ الآخر ـ وهو أهمُّ الأمور كلها ـ، فلم يقم به أحدٌ سوى العلامة المُنَاوي في كتابه: «فيض القدير شرح الجامع الصغير» ولكنه ـ وكما يقول المؤلِّفُ الألبانيُّ ـ لم يستوعب بالنقد جميع أحاديثه، وكذا علي بن أحمد باصرين في كتابه «إتحاف الناقد البصير بخصوص الجامع الصغير» وهو مقتصرٌ على أحاديث الجامع دون الزيادة كـ: «الفيض»، وقد بيَّن المؤلِّفُ الألباني: أن مؤلف «الإتحاف» حاطبُ ليلٍ، لا درايةَ عنده في علم الحديث.

لهذه الأسباب بدأ هو بخدمة الكتاب والحكم عليه بالصحة والضعف؛ ليعمَّ النفع بالكتاب، وتتم الفائدة.

ومنهجه في الكتاب عموماً بقسميه موجزٌ يكتفي ببيان مرتبة الحديث من الصحة والضعف، جعلها خمسَ مراتب هي: صحيح، حسن، ضعيف، ضعيف جداً موضوع.

وذَيَّل المرتبةَ بذكر المصدر الذي حَقَّق فيه الكلامَ على الحديث ونقل منه المرتبة، وقد يكون من الكتب التي أطال المؤلِّفُ فيه النَّفَسَ في التخريج مثل: «السلسلتين» و«إرواء الغليل» و«تخريج أحاديث الحلال والحرام» ونحوها من كتبه، وقد يكون تعليقاً أو نحوه مما لم يتسع المجالُ ـ له ـ لإطالة التخريج فيه، مثل «تخريج مشكاة المصابيح» و«تخريج العقيدة الطحاوية» و«تخريج الكلم الطيب» وغيرها، وقد يميل إلى أكثر من مصدر في الحديث الواحد، واستدرك ما فات السيوطي في التخريج والعزو، فقد يعزو الحديث لغير الصحيحين، وهو فيهما.

وبلغ عددُ الأحاديث الضعيفة والموضوعة في الطبعة الثانية (٦٤٥٢) حديثاً، والكتاب كأصله مرّتبُ على حروف المعجم.

طُبع في المكتب الإسلامي عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، في (٩٤٢) صفحة.

٥٩ ـ ضعيف سنن ابن ماجه: للألباني أيضاً.

رغب مكتب العربي لدول الخليج بالرياض من الشيخ الألباني بأن يخرج الكتاب مقتصراً الحكم على الحديث فيه بكلمة واحدة، فبيَّن المؤلِّف درجته التي حكم بها عليه، وبالإشارة إلى المصدر الذي حقَّق فيه القولَ على الحديث من مؤلَّفاته الأخرى ما لم يكن الحديث مما خرَّجاه في «الصحيحين» أو أحدهما، فيكتفي عندئذٍ بالإحالة إليهما، إلا فيما تكلَّم فيه العلماء من أحاديثهما فيبيِّن الحكم عليه وأسبابه باختصار».

وقد التزم المؤلِّفُ بهذه الرغبة لكنه نبَّه إلى فوائد ينبغي للقارئ مراعاتها، وهي:

أولاً: بعض الأحاديث المصحَّحة أو المضعَّفة، لم يُشِرْ فيها المؤلِّفُ إلى المصدر المشار إليه آنفاً، لعدم وقوفه على الحديث فيه، فاقتصر على ذكر مرتبته بحسب أسانيد «ابن ماجه»، وبعض الأحاديث لم يذكر مرتبتَها خشيةَ وجود شواهد تقوِّيها أو غيرها من الأسباب كضيق الوقت.

ثانياً: صَحَّح بعضَ الأحاديث الضعيفة عند «ابن ماجه» لوجود شواهد تقوّيها.

ثالثاً: اعتمد في أحكامه على مؤلَّفاته المطبوعة أو بعض المخطوطة، وقد ذكرها مرتبة على الحروف في مقدمة الكتاب.

بلغ عدد أحاديث الكتاب (٩٤٨) حديثاً، مرتّبةً على الأبواب الفقهية تبعاً لأصله.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٣٥٦) صفحة.

٦٠ ـ ضعيف سنن أبي داود: للشيخ الألباني أيضاً.

سلك فيه المؤلِّفُ ما سلكه في «سنن ابن ماجه» و«سنن الترمذي» و«سنن النسائي».

وقد بيَّن منهَجَه في مقدمة «ضعيف ابن ماجه» حسب الاتفاق مع مكتب التربية،

فهو يبيِّن مرتبةَ الحديث صحةً وضعفاً بأوجز لفظٍ، مع الإشارة إلىٰ كتبه التي خرَّج فيها الحديثَ.

ويختلف الأمرُ قليلاً في «سنن أبي داود» فقط، وذلك أنه اقتصر فيه ـ إلىٰ الحديث رقم (٢٩٥٧) ـ علىٰ ذكر مرتبة الحديث فحسب، دُون الإشارة إلىٰ كتبه المخرَّج فيها؛ وذلك لأن أحاديث «أبي داود» إلىٰ الرقم المشار إليه قريباً مخرَّجةٌ تخريجاً علمياً دقيقاً وافياً في مشروع المؤلِّف القديم ألا وهو «صحيح أبي داود» و«ضعيف أبي داود»، وقد اقتصر المؤلِّف في عمله علىٰ التصحيح والتضعيف، ولذلك فقد نبَّه إلىٰ أنه غير مسؤول عن الأخطاء العلمية إن وجدت في الكتاب خلا التصحيح والتضعيف.

ومنهجه في ذلك الإحالة إلىٰ كتبه المطوَّلة، فإذا كان الحديث غير موجودٍ في تلك الكتب؛ حَكَم عليه بحسب إسناده كما تقتضي الصناعةُ الحديثيةُ.

ومن الجدير بالذكر: أن المؤلِّف لم يقم بالتعليق علىٰ الكتاب ولا باختصار السَّند كما نَبَّه مراراً في المقدمة، وإنما اقتصر عملَه على التصحيح والتضعيف كما هو منهجُه في بقية كُتبه، وبلغ عددُ أحاديث الكتاب (١١٢٧) حديثاً مرَّتبةً علىٰ الأبواب الفقهية حسب أصله[١].

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١ م في (٦٧٢) صفحة.

٦١ ـ **ضعيف سنن الترمذي**: للشيخ الألباني أيضاً.

بيَّن المؤلِّفُ منهجه في التعامل مع «السنن الأربعة» في مقدمته لكتاب «ضعيف سنن ابن ماجه» والذي يتلخَّص بالحُكم علىٰ الأحاديث بالصحة والضَّعف بعبارةٍ مُوْجَزةٍ، والاكتفاء بالإحالة علىٰ كتب المطوَّلة في التخريج، وإذا كان الحديثُ لا يُوجَد في مؤلَّفاته؛ اكتفىٰ بالحُكم علىٰ سند الحديث عند مخرِّجه وهو الترمذي هنا.

وقد نبَّه المؤلِّفُ في المقدِّمة بأنه لم يقم باختصار السند ولا التعليق علىٰ

---

(١) انظر: «موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة» (١/ ١٨٥ ـ ١٨٦).

الكتاب وإنما هو من عمل غيره؛ فعمله ينحصر في التصحيح والتضعيف فقط.

وبلغ عددُ الأحاديث في الكتاب (٨٣٢) حديثاً، مرتَّبةً على الأبواب الفقهية تبعاً لأصله.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م في (٧٠٦) صفحة.

٦٢ - ضعيف سنن النسائي: للشيخ الألباني أيضاً.

لم يضع المؤلِّفُ مقدمةً لهذا الكتاب مكتفياً بما بَيَّنه في بقية الكتب، فقد سارَ على نهجها كما هو ظاهرٌ.

ومنهجُ المؤلِّفُ في الكتاب يتلخَّص في الحُكم على الأحاديث بالصِّحَّة والضَّعْف بعبارةٍ وجيزةٍ، ثم يُحيل الأخرى إلى كتبه؛ التي أطال فيها النَّفَسَ، أو إلى الصحيحين إن كان فيهما، وإذا لم يتيسَّر ذلك؛ اكتفى بالحُكم على الحديث معتمداً على السند عند النسائي.

قد نَبَّه المؤلِّفُ في كتبه الأخرى أنه لم يقم باختصار السند ولا التعليق على الكتاب، وبرّأ عهدته من ذلك.

بلغ عددُ الأحاديث في الكتاب (٤٤٧) حديثاً، مرتَّبةً على الأبواب الفقهية تبعاً لأصله.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م في (٣٢١) صفحة.

٦٣ - الجامع المصنَّف مما في الميزان من حديث الراوي المضعَّف: للشيخ عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري.

جمع فيه المصنِّفُ الأحاديثَ المذكورةَ في تراجم الرجال من كتاب «ميزان الاعتدال في تراجم الرجال» للحافظ الذَّهبي، ورتَّبه على الكتب والأبواب على نمط أهل الحديث في الجوامع والمصنَّفات ليسهل الوقوفُ عليها والكشف عنها والرجوع إليها.

قَدَّم المؤلِّفُ للكتاب بمقدمةٍ تبيِّن أهميةَ علم الحديث وشرفه وعلوِّ مرتبته، ثم

ذكر فصولاً في معنىٰ «الضعيف» المذكور في الكتاب، وهو «ضعيفٌ مُطْلَقٌ» و«ضعيفٌ نسبيٌّ» أي: بالنسة إلىٰ تلك الطريق أو ذلك اللفظ. والمطلق: هو الذي ينفرد به الضعيفُ المجروحُ برواية المناكير والغرائب والتفرُّد عن الثقات بما لا يشبه حديثهم.

يذكر الذهبيُّ أحياناً سنداً للحديث إن كان فيه فائدة، عمد المصنِّفُ إلىٰ حذفه والاقتصار علىٰ ذكر الراوي المتكلَّم في الحديث من أجله، وأشار عند ذكر الراوي إلىٰ من أخرج له من أصحاب الكتب الستة. وقد يعقِّب أحياناً ويستدرك علىٰ كلام الذهبي أو غيره ويُشير إلىٰ ذلك بتصديره بقوله: «أقولُ» تمييزاً عن غيره.

ويظهر: أنَّ هـٰذا الكتاب ليس بمكتملٍ فقد طُبع علىٰ غلافه: «الجزء الأول».

طُبع في مؤسسة التغليف والطباعة والنشر بطنجة (المغرب) عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦ م في (٤١١) صفحة.

٦٤ ـ التهاني في التعقُّب علىٰ موضوعات الصغاني: لعبد العزيز بن محمد بن الصِّدِّيق الغُمَاري.

وهو تعقُّبٌ ونقدٌ لـ: «موضوعات الصَّغاني»، يقول المؤلِّفُ عن كتابه في «المقدمة»: «فقد كنتُ وضعتُ علىٰ (موضوعات الصغاني) تعقُّباً سمّيتُه «بلوغ الأماني في موضوعات الصغاني» وهو أول كتابٍ جمعتُه في علم الحديث بعد الفراغ من التحصيل والقراءة علىٰ الشيوخ بالقاهرة، وكان ذلك سنة اثنتين وستين وثلاثمئة وألف هجرية، بينّتُ فيه ما وقع في هـٰذه الموضوعات من أوهامٍ وأغلاطٍ وأخطاءٍ في الحُكم علىٰ الأحاديث التي أوردها الصَّغَانيُّ في موضوعاته، وما أصابَ في الحكم عليه بالوَضْع، وأطلتُ الكلامَ في ذلك بذكر الأسانيد والكلام علىٰ الطُّرق ورجالها مع الاستطرادات المفيدة التي تتعلَّق عليه بذلك، وقد استحسن الكتابَ كلُّ من وقف عليه وقرأه من أهل العلم، وأثنوا عليه الثناء العاطر. والحمد لله علىٰ فضله.

وقد ظهر لي أن ألخِّص مقاصده في جزءٍ أقتصر فيه علىٰ ما يكون فيه تذكرة للمنتهي، وتبصرة للمبتدي؛ ليسهل الأخذُ منه ويعمَّ الانتفاعُ به للطالب وغيره.

علىٰ أنني ربما ذكرتُ في هـٰذا التلخيص ما لم أذكره في الأصل من الفوائد

المتعلِّقة بالمتن والإسناد، فلهٰذا كان أصلاً قائماً بنفسه، لا يُستغنىٰ عنه ولو مع وُجود أصله.

وقد ذكرتُ في الأصل مقدمة فيها فوائد تتعلَّق بالكتب المؤلَّفة في الموضوعات، وما يتبع ذلك مما له ارتباطٌ بالموضوع. . . ولتمام النفع ذكرت هٰذه المقدمة برُمَّتها وزدتُ فيها زيادات مهمة نافعة».

طُبع في دار الإمام النَّووي بعمان (الأردن) عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م في (٦٩) صفحة.

٦٥ ـ الوضع في الحديث: للدكتور عمر بن حسن عثمان فَلاَّته.

وهو عبارةٌ عن رسالةٍ علميةٍ مقدمة للحصول علىٰ درجة العالمية «الدكتوارة» من قسم الحديث ـ كلية أصول الدين ـ جامعة الأزهر.

وغايةُ المؤلِّفِ وهدفه من هٰذه الدراسة كما أوضح في مقدمته مسائل ثلاث:

ـ إبرازُ الموضوع ـ الوضع في الحديث ـ بصورةٍ متكاملةٍ، وإطلاع القارىء علىٰ جوانبه المتعدِّدة، وذلك بلَمِّ شعثه المبثوث، وجمع متفرقاته من شتَّىٰ المؤلَّفات والبحوث.

ـ الوصول إلىٰ الحقائق الثابتة، والوقوف علىٰ النظريات المستنبطة، وكشف جوانب قوّتها أو ضعفها.

ـ الإشادة بجهود الأئمة وإظهار عنايتهم الفائقة بحديث رسول الله ﷺ.

أمّا المنهجُ المتبع في الرسالة؛ فهو التتبّعُ والاستقراءُ، فقد حاول المؤلِّفُ جمع كلّ من رُمي بالكذب، وتدوين ما قيل فيهم، لمعرفة مراد المحدِّثين والوقوف علىٰ قصدهم، وقد اعتمد في ذلك علىٰ كتابَي: «ميزان الاعتدال» للذهبي، و«لسان الميزان» لابن حجر.

وجاء الكتاب في ترتيب محتواه في مقدِّمة وأربعة أبواب وخاتمة. اشتملت المقدمة علىٰ ثلاثة مباحث:

الأول: أفرد لبيان منهج البحث.

والثاني والثالث: عبارة عن مدخل للرسالة، عرض فيه معنىٰ السنّة والحديث

والأثر والخبر، وتقسيم الحديث إلىٰ مقبول ومردود.

أما الباب الأول: فاشتمل علىٰ ثلاثة فصول:

الأول: تعريف الوضع.

والثاني: في وقوع الوضع وبدايته ونشأته وأسبابه.

والثالث: يَضُمُّ مباحث كثيرة منها ما قيل في الكذب علىٰ رسول الله ﷺ وحُكمه والعمل بالحديث الموضوع.

ويختص الباب الثاني: في معرفة الموضوعات، وقد اشتمل علىٰ ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ويبحث في كيفية معرفة الوضع في السند والمتن.

والفصل الثاني: في النسخ الموضوعة.

والثالث: في الأحاديث التي حكم عليها ابنُ الجوزي بالوضع وقد جاءت في كتابٍ أو أكثر من الكتب الستة.

وهٰذا الباب يتضمَّن دراسة عن هٰذه الأحاديث.

الباب الثالث: في معرفة الوضَّاعين ويشتمل علىٰ ثلاثة فصول:

الأول: في الرواة المتفق عليهم بالوضع.

الثاني: في الرواة المختلف في الحكم عليهم بالوضع.

والثالث: في الرواة الذين رُموا بالكذب ولهم رواية في واحد أو أكثر من الكتب الستة.

وخصَّ الباحثُ البابَ الرابع: لبيان جهود العلماء في مقاومة الوضع، ويشتمل علىٰ فصلين:

الأول: في الجهود الوقائية.

والثاني: في الجهود العلاجية.

وختم البحث بخاتمةٍ أورد فيها الباحثُ أهمَّ النتائج التي توصَّل إليها.

طُبع الكتاب في مكتبة الغزالي بدمشق، ومؤسسة مناهل العرفان ببيروت عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م، في ثلاث مجلّدات.

٦٦ ـ الوضع في الحديث: تعريفُه ـ أسبابه ـ طريقة التخلُّص منه ـ كتبه: لسيد عبد الماجد الغوري.

يقول المؤلِّف في مقدمته: «لا يزال للأحاديث الموضوعة وجودٌ ظاهرٌ، واستعمالٌ شائعٌ في بعض مَوَاعِظ الوُعَّاظ، وخُطَبِ الخطباء، وإرشادات الدُّعاة، وكتب المؤلِّفين الذين لم يتلقَّوا العلوم الشَّرعية من رأس ينبوعها، أو كانت بضاعتُهم في الحديث مزجاةً، واطلاعُهم على علوم الشريعة سطحياً، فازداد الطِّيْنُ بِلَّةً منذ بدأ يظهر هؤلاء المتعالمون ـ أو المتحذلقون ـ على قَنَواتِ التِّلفاز، ويكتبون في المجلَّات أو الصُّحُف مستدلِّين في أحاديثهم أو في مقالاتهم بالأحاديث الموضوعة، والواهية، فهان على النَّاس قَبولُ كُلِّ ما يسمعون منهم، أو يقرؤون لهم من تلك الأحاديث الموضوعة، فاستعمالهم لها في أحاديثهم، ونصائحهم دون حِيْطَةٍ وحذرٍ تكأةٌ وطمأنينةٌ في ذلك على هؤلاء المتعالمين والمتحذلقين، وبذلك هم يحسبون أنهم يُحْسِنون صُنْعاً!!

فهذا بلاءٌ عظيمٌ، وشَرٌّ مستطيرٌ يَهْدِم جانباً كبيراً من الدِّين، ويشوِّه حقيقته عند كثيرٍ من المسلمين الموالين للإسلام، أو البعيدين عنه، فيتخذون من هذه الموضوعات زُوْراً إلى سيِّدنا رسول الله ﷺ، وتُكْأَةً لهم للنَّيْل من الدِّين الحقِّ، ووسيلةً للغَمْز مِنْ مقام الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام، وسبيلاً للهُزْء بالإسلام الحنيف والدَّسِّ فيه.

فلذلك اخترتُ هذا الموضوعَ لإعداد البحث الَّذي طُلِبَ مني في دراسة وتعريف نوعٍ من أنواع علوم الحديث، مِنْ قِبَلِ قسم الحديث النَّبويِّ الشَّريف للدراسات العليا في فرع الأزهر بدمشق، وذلك لمَّا رأيتُ ـ في حدود علمي الضعيف ـ المكتبةَ الحديثيةَ خاليةً من كتابٍ يعرِّف مباحثَ الوَضْع، ويُبَيِّن أسبابَه، ويُظْهِر خطورتَه، ويُؤَصِّل له، ويذكر اصطلاحاتِه العامَّة وعباراته الخاصَّة للمحدِّثين النُّقَّاد في معرفتها، ويُبَيِّن حُكْمَهُ، ويحدِّد الضَّوابِطَ لمعرفة الوَضْع، والوَضَّاعين، ويعرِّفُ مصادرَ كتب الوَضْع، وخصائصَ كلِّ واحدٍ منها، فدفعني ذلك إلى سدِّ هذا

الفراغِ، وقمتُ بإعداد هذا البحث المتواضع مستمدّاً ومستفيداً ومقتبساً من كتب الموضوعات وعلوم الحديث».

طُبع في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٧ م في (١٠٠) صفحة.

٦٧ ـ المشتهر من الحديث الموضوع والضعيف والبديل الصحيح: للأستاذ عبد المتعال محمد الجبري.

بيّن المؤلِّفُ في مقدِّمته الباعثَ علىٰ تأليفه، وهو: تحذيرُ الأمة من رواية الموضوع، وما لا أصلَ له مما يجري علىٰ ألسنة الوُعَّاظ، الذين لا درايةَ لهم بالسنَّة، أو أنهم لا يعبؤون إلاّ بما يُرضي الناسَ، فهي رسالة ـ كما ذكر المؤلِّفُ ـ لصنفٍ خاصٍّ من الدُّعاة للإسلام، وهم الذين يَهْتَمّون بالسُّنّة؛ ولأن في عدم التحرِّي في إيراد الحديث المشهور، وعدم بيان درجته ما يفتح أمام خصوم الإسلام، من المتزيّين بزيّ أهله فرصة لإضاعة الوقت، وبهٰذا يخدمون طواغيت الأرض ـ حسب قول المؤلِّف.

وقد اجتهد المؤلِّفُ في تقديم ما رآه يجري علىٰ الألسنة كثيراً في هٰذا الوقت، وذكر الحديث الصحيح في الباب، وبنفس المعنىٰ ذاكراً شواهد من القرآن الكريم، ومعتمداً في البديل الصحيح علىٰ البخاري، ومسلم في الغالب.

وقد رتَّبه علىٰ الأبواب، ولا يذكر المؤلِّفُ مستنده في التضعيف غالباً، ولا ينقل عن أئمة الفَنّ المتقدّمين إلاَّ نادراً.

طُبع الكتابُ في مكتبة وهبة بعابدين (مصر) عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (٢٢٤) صفحة.

٦٨ ـ لحظ الألحاظ في الاستدراك والزيادة علىٰ ذخيرة الحُفّاظ المخرّج علىٰ الحروف والألفاظ: للدكتور عبد الرحمٰن بن عبد الجبَّار الفريوائي.

بعد أن قام المؤلِّفُ بتحقيق كتاب «ذخيرة الحفاظ ـ المخرَّج علىٰ الحروف والألفاظ» الذي جرَّده الحافظُ ابنُ القَيْسَراني المَقْدِسي من «الكامل» لابن عَدِيٍّ، وبعد أن أتمَّ مراجعةَ كلِّ حديثٍ من هٰذا الكتاب في «الكامل» بقيت أحاديثُ كثيرةٌ أغفلها المؤلِّفُ لسبب أو لآخر، رأىٰ محقِّق الكتاب (الفريوائي): أنَّ من المفيد إلحاقها في

آخر كتاب «الذخيرة» استدراكاً علىٰ المؤلف (المقدسي) لاستيعاب أحاديث «الكامل» إتماماً للفائدة، وتيسيراً علىٰ الباحث، وقد سلك في تجريد الأحاديث طريقةَ مؤلِّف «الذخيرة» المقدسي ـ رحمه الله ـ نفسها مرتِّباً له علىٰ حروف المعجم.

وقد بلغ عدد الأحاديث المستدركة (٨٣٦) حديثاً.

طُبع في دار الدعوة بالهند، ودار السَّلَف بالرياض عام ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م في (٢٨٦) صفحة ضِمن المجلَّد الخامس من «ذخيرة الحُفَّاظ» للمقدسي من صفحة (٢٨١٥ ـ ٣١٠١).

٦٩ ـ **فضائل إفريقية في الآثار والأحاديث الموضوعة**: لمحمد العروسي المطوي التونسي.

يكشف هٰذا الكتابُ زَيْفَ وضَعْفَ بعضِ الأحادث والآثار والأخبار التي تحدَّثت عن إفريقية وفضائلها.

يقول المؤلِّفُ عن سبب تأليفه هٰذا الكتاب في مقدمته: «كانت الآثارُ والأحاديثُ التي كنتُ أسمعها ـ منذ عهد الشباب ـ عن إفريقية أو بعض معالمها مما شغل بالي، وكنتُ أتمنَّىٰ لو تُتاح فرصةُ بحثها ونقدها، والتعرُّض لأسباب وَضْعِها. وما زلتُ أذكر أن من أول ما لفت انتباهي هو ما وُضع حول تأسيس عقبة بن نافع لمدينة القيروان، وكيف أنه خاطب الوحوشَ والهوامَ، فخرجت هاربةً ولم يَبْقَ لها أثرٌ في المنطقة التي بنيت فيها القيروان...».

وقدَّم المؤلف مقدمةً ضافيةً حول السُّنّة بين الصحة والوضع، والكلام عن أحاديث الأحكام وأحاديث الفضائل، ثم ذكر في آخر كتابه السندَ الإفريقيَّ عن الآثار والموضوعات متكلِّماً عن أبي العرب التميمي (محمد بن أحمد بن تميم)، وعبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم، وفرات بن محمد العبدي.

طُبع في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في (١٢٨) صفحة.

٧٠ ـ **أحاديث معلة ظاهرها الصحة**: للدكتور أبي عبد الرحمٰن مقبل بن هادي الوادعي.

جمع المؤلِّفُ أحاديثَ معلَّةً أثناء تأليفه كتابه: «الصحيح المسند مما ليس في

الصحيحين»، مع أنَّ ظاهرها الصحة، وهـٰذه الفوائد منقولةٌ من كتب أهل العِلم والفَنّ كما ذكر في مقدِّمة الكتاب.

وقد ذكر المؤلِّفُ في المقدمة معنىٰ العِلَّة، ومتىٰ يُسَمَّىٰ الحديثُ معلولاً، وقد بلغ عددُ الأحاديث المعلّة في الكتاب (٤١٢) حديثاً، مرتَّبةً علىٰ المسانيد حسب حروف المعجم. ونادراً ما يتدخَّل المؤلِّفُ في نقد الأحاديث، وجُلّ عمله الجمع والترتيب.

طُبع في مكتبة ابن عباس بالمنصورة (مصر) الطبعة الثانية، وبدون ذكر تاريخ النشر في (٢٧٠) صفحة.

٧١ ـ **التحديث بما قيل: لا يَصِحُّ فيه حديثٌ**: للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد.

جمع فيه مؤلِّفُه الفاضل ما كُتب في هـٰذا النوع من أنواع علوم الحديث الشريف، وموضوعه: الأحاديث المروية من وجهٍ أو وجوهٍ ولا يَصِحُّ منها شيءٌ، وكان أول من أفرد هـٰذا النوعَ بالتأليف ـ كما بيَّن المؤلِّفُ في مقدمته ـ محمد بن بدر الموصلي (المتوفىٰ سنة ٦٢٢ هـ) في كتابه «المغني عن الحفظ والكتاب في قولهم لا يَصِحُّ شيءٌ في هـٰذا الباب»، ثم تلاه ابنُ القَيِّم في «المنار المنيف»، ثم لَخَّص ابنُ المُلَقِّن كتابَ الموصلي، ثم الفيروزآباديُّ في كتابه «سفر السعادة»، وتعقَّب علىٰ هـٰذه الكتب، وخرج عليها ابن هِمّات الدمشقي في «التنكيت والإفادة»، وحسامُ الدين القدسي في «انتقاد المغني»، وأبو إسحق الحُوَيْني في «فصل الخطاب» و«جُنّة المرتاب».

وقد ذكر المؤلفُ في مقدمته فائدةَ هـٰذا العلم وأهميته، فذكر أنَّ جميع ما في هـٰذه الكتب «المغني» و«المنار» و«ختمة سفر السعادة»، نحو ثلاثين باباً ومئة باب، منها أبواب ذكرت؛ لأنه كثر الوضع فيها وإلا فقد صَحَّ فيها أحاديثُ كثيرةٌ، مثل: فضائل القرآن؛ ومنها أبوابٌ لا يَصِحُّ فيها النّفي، وإنما هو أغْلبيٌّ.

وقد سلك المؤلِّفُ جادةَ الاستقراء، التي سلكها الأكابر، فالتقط من بُطون الأسفار ـ نظائر وأخوات يتيمات هنا وهناك، وقد قيَّدها فجمع ما يفوق الأصلَ، ومزج بينها، فجاء كتابُه مستوعباً لِمَا كتبه ممن تقدَّمه، وقد رَتَّبه وجعل مسائلَه علىٰ كتب وأبواب الفقه، وعُني برؤوس المسائل ليسهل الكشف عنها، وقد عزا كلَّ قولٍ

إلىٰ قائله، وبيَّن المصدر مباشرةً أو حوالةً، وإذا كان ثَمَّة واردٌ علىٰ الباب ذكره تحت عنوان «الإيراد» أو «يَرِدُ عليه»، وإذا وقف علىٰ تسمية مُؤلّف مفرد في أيِّ مسألةٍ منها أشار إليه، ومدار كتابه بالجملة علىٰ الأبواب التي رُويت فيها رواياتٌ لا تثبت عن النبي ﷺ[1].

طُبع في دار الهجرة للنشر والتوزيع بالرياض عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١ م في (٢١٩) صفحة.

٧٢ ـ تبييض الصحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة: للأستاذ محمد عمرو عبد اللطيف.

قال المؤلِّفُ في مقدِّمته: «.. فإنَّ تصانيف أهل العلم في الأحاديث الضعيفة أو الواهيات أو الموضوعة.. كثيرةٌ ومتعدِّدةُ المناهج، فمنها المطوَّلُ والمُختصَرُ، ومنها ما يتعرَّض صاحبه لأصل حديثٍ لم يثبت، ويردّه إلىٰ قائله الذي ثبت عنه هٰذا الكلام موقوفاً عليه. أو آخر جعل جُلّ همّه أن يضعف نسبة الحديث المرفوع إلىٰ النبي ﷺ دُون اهتمام برده إلىٰ أصله، بل منها من ينسب صاحبه الحديث إلىٰ صحابيٍّ أو تابعيٍّ دون بيان مدىٰ ثُبوته عنه، وهو لا يثبت، أو يكون ثابتاً عن الصحابي أوتابعيٍّ آخر. ولم يقع لي تصنيفٌ يلتزم بالغرض المتقدّم ذكره سِوىٰ كتاب واحد، وهو «الوقوف علىٰ الموقوف» للإمام أبي حفص عمر بن بدر الموصلي رحمه الله. لكنه لم يستوعب فيه كلَّ الأحاديث غير الثابتة التي لها أصلٌ موقوفٌ، ولا جُلّها؛ إذ غاية ما فيه واحد وخمسون ومئة (١٥١) حديث فقط. مع ذلك فقد سلك فيه مسلكَ الاختصار الشديد؛ إذ لم يُطل ببيان الحديث الأصلي ولا أصله تخريجاً وجرحاً وتعديلاً..».

هٰذا الذي ذكره المؤلِّفُ هو الذي دفعه لتأليف كتابه هٰذا، وقال عن الأحاديث التي أودعها فيه: «.. انتخبتها من كتبٍ شَتّىٰ، وتحققْتُ من صحة غالبها عن أحد الصحابة أو التابعين وتابعيهم، وقد يَصِحُّ بعضها عن غير واحدٍ منهم.. أمّا بيانُ

(١) انظر: «موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة» (١/ ٢٠٠ ـ ٢٠١).

حُجِّيّتها ومدىٰ صلاحيتها للاحتجاج أو الاستشهاد، فكثيراً ما أتجاوز . . وقد أنشط لذلك أحياناً».

أمّا عن شرطه في الكتاب؛ فقال: «وجعلتُ شرطي في هـٰذا الكتاب أن يَصِحّ السندُ إلىٰ القائل الحقيقي للحديث غير الصحيح . . وقد أتجاوز عن هـٰذا الشرط في بعض المواطن لاعتباراتٍ معيَّنةٍ، كأن يحتمل وجودُ متابعٍ أو شاهدٍ للسند الذي أوردت الموقوف من طريقه، أو لجزم بعض أهل العلم بأنه الأشبه . . ».

وهـٰذا القسم الأول من الكتاب، وضمّ (٥٠) حديثاً فقط.

ورُتّبت حسب حروف المعجم.

ومنهجه فيه: أنَّه يذكر المتنَ، ثم يَحْكُم عليه، ثم من رواه، وعمَّن. وبعد ذلك يستطرد في ذكر عِلَله.

طُبع في مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي بمصر عام ١٤٠٩ هـ في (١٦٧) صفحة.

٧٣ ـ تكميل النفع بما لم يثبت به وقف ولا رفع: للأستاذ محمد عمرو عبد اللطيف.

يقول المؤلِّفُ عن سبب تأليف هـٰذا الكتاب في مقدِّمته: «فإني أثناء البحث عن مادةٍ جديدةٍ للأقسام التالية من كتابي (تبييض الصحيفة)، والتقليب في (حلية الأولياء) للحافظ أبي نُعَيم، رحمه الله، وفي كتبٍ أخرىٰ كنتُ أجد رواياتٍ موقوفةً لكثيرٍ من الأحاديث التي أعلم عدم صِحَّتِها عن النبيِّ ﷺ، فأسرُّ بذلك، وأُقيِّد مواضعها عندي، ولكن عند مراجعة أسانيد بعضها يتبيَّن لي عدمُ ثبوت وقفها أيضاً، فتفسد عليَّ، فأغتمّ! ويشاء الرحمٰن الرحيم تعالىٰ أن ينجيني من الغَمّ، ويهديني إلىٰ التفكير في عملٍ آخر يكون صِنواً لـ«التبييض»، مع افتراقه عنه في التعريف بالأحاديث التي لا صِحَّةَ لها، لا عن نبيِّنا ﷺ، ولا عمن رُويت عنه موقوفةً عليه من الصحابة والتابعين فمن بعدهم».

ثم نبَّه المؤلف فقال: «أمَّا بشأن هـٰذا الكتاب؛ فينبغي التنبيهُ علىٰ أنني قد أسّستُه علىٰ تضعيف الألفاظ لا المعاني . . لدفع صحة صدور الألفاظ الواردة فيه

عن النبيِّ ﷺ أو أحدٍ من السَّلَف. نعم، قد أتطرَّق إلىٰ بعض هٰذه الأمور؛ إن اقتضىٰ المقام ذلك في بعض الأحيان».

والكتابُ يَضُّم (٢٥) حديثاً فقط. رَتَّبها المؤلِّفُ حسب ترتيب المعجم. ومنهجه فيه: أنه يذكر المتنَ، ثم حُكمه علىٰ الإسناد، ثم يذكر من خرَّجه وعمّن، وبعد ذلك يذكر عِلَلَه.

طُبع في مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي بمصر عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٨٩ م في (١٣٦) صفحة.

٧٤ ـ **الأحاديث القدسية الضعيفة والموضوعة**: للأستاذ أبي عبد الله أحمد بن أحمد العِيْسَوي.

جمع فيه مؤلِّفُه أحاديثَ قدسيةً ضعيفةً وموضوعةً، وليس له في ترتيبها نسقٌ معيَّنٌ حسب الحروف أو المواضيع، ولكن حسبما تيسَّر له، ويخرجه مؤلِّفُه تباعاً كل مئة حديث في جزء.

ومنهجه فيه أن يذكر المتنَ، ثم يَحْكُم عليه مبيِّناً درجةَ ضَعْفِه، ثم بعد ذلك يخرِّجه من مصادره، ثم يلحقه ببيان علل الحديث.

طُبع في دار الصحابة للتراث بطنطا (مصر) عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م في (١٦٤) صفحة.

٧٥ ـ **جُنَّةُ المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب**: للأستاذ أبي إسحاق الحُوَيني الأثري.

نَقَد فيه المؤلِّفُ كتابَ «المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم: لا يَصِحّ شيء في هٰذا الباب» لابن بدر الموصلي، فأجادَ فيه، وأفادَ.

قال في مقدمته: «وقد تعقّبتُ المصنّفَ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ وانتقدته نقداً علمياً صرفاً في أكثر من ثُلث الكتاب، أما باقي الكتاب فقد علَّقت عليه بما يزيده وضوحاً، ولم ألتزم الإطالةَ في كل بابٍ، بل حسبما تيسَّر، فمرّةً أُطيل النفسَ، إن كان الأمرُ يقتضي ذلك، وأخرىٰ لا ألتزم الإطالةَ، وغالباً ما أحيل إلىٰ المرجع الذي استقىٰ منه مصنِّفُ الكتاب مادته. . .».

طُبع في دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (٥٥٩) صفحة.

٧٦ ـ **النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة**: للأستاذ أبي إسحاق الحُوَيني الأثري أيضاً.

جمع فيه مؤلِّفُه بعضَ الأحاديث الضعيفة والباطلة، وليس له أيُّ ترتيبٍ معيَّنٍ حسب الحروف أو المواضيع، ولكن حسبما تيسَّر له، ويخرج تباعاً كل مئة حديثٍ في جزءٍ.

ومنهجه فيه: أنه يذكر المتنَ، ثم يحكم علىٰ درجة ضَعْفِه، ثم بعد ذلك يخرِّجه من مصادره، ثم يلحقه ببيان عِلَل الحديث وسببِ بُطلانه.

واشترط مؤلِّفُه ألا يذكر فيه شيئاً من الأحاديث التي سَبَقه بها الشيخُ محمد ناصر الدين الألباني في «السلسلة الضعيفة».

طُبع في دار الصحابة للتراث بطنطا(مصر) عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، في (١١٥) صفحة.

٧٧ ـ **الإخبار بما فاتَ من أحاديث الاعتبار**: للأستاذ علي رضا بن عبدالله بن علي رضا.

جاءَ هـٰذا الكتابُ استدراكاً علىٰ كتاب محمد أمين السُّوَيْدي «الموضوعات في الإحياء، أو: الاعتبار في حمل الأسفار» الذي هو استخلاصٌ من تخريج الحافظ العِراقي للإحياء.

ولكن السُّويدي فاته بعضُ أحاديث مما حَدا بمحقِّق كتابه أن يقول في مقدمة «الموضوعات في الإحياء»:

«وقد كنتُ أنهيتُ تحقيقَ هـٰذا الكتاب وتجهيزه للطباعة، ثم بدا لي ـ والحمد لله ـ أن أقلِّب صفحاتِ الجزء الأول من كتاب «الإحياء» عساني أجد حديثاً أو اثنين غفل عنهما جامعُ هـٰذا الكتاب فلم يذكرهما في كتابه، وحينئذ وقعت الواقعةُ! عثرتُ علىٰ الحديث الأول ص(٣٠) ثم تابعتُ البحث فوجدتُ الثاني ص(٨٧)، ثم الثالثَ ص(١١٦) وهكذا... حتىٰ اكتمل لي في المجلَّدات الأربع للإحياء

ما يقارب الأربعين حديثاً! وكم كانت دهشتي من إغفال السُّويدي لهٰذا العدد غير القليل من الأحاديث في كتابه، فما كان مني إلا أن عملت مستدركاً جمعت فيه الأحاديث التي لم يذكرها السويديُّ من تخريجات الحافظ العراقي، وألحقتُ بكل حديثٍ كلامَ السُّبكي عليه من (طبقات الشافعية) الذي أفرد فيه فصلاً جمع فيه ما وقع في كتاب «الإحياء» من الأحاديث التي لم يجد لها إسناداً».

طُبع في مكتبة لينة بدمنهور (مصر) عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م في (٧) صفحات، من ص(١١٨ ـ ١٢٤) ضمن كتاب «الموضوعات في الإحياء» للسُّويدي.

٧٨ ـ سلسلة الأحاديث التي لا أصلَ لها، وأثرُها السيّىء في العقيدة والفقه والسُّلوك: للأستاذ أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي.

جمع فيه مؤلِّفُه الأحاديثَ التي ليس لها إسنادٌ يُنقَل به أو يُعرَف، وموارده كتب من سبقه في هٰذا الفَنّ، ولم يلتزم مؤلِّفُه فيه ترتيباً معيَّناً حسب الحروف أو المواضيع، بل كيفما تيسَّر له.

نشر المؤلف جزأه الأول الذي ضَمَّ (٥٠) حديثاً فقط.

طُبع في دار الصميعي بالرياض عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م في (١٤٣) صفحة.

٧٩ ـ نصيحة الدَّاعية في اجتناب الأحاديث الضعيفة والواهية: إعداد مجموعة من طلبة العلم (غير المذكورة أسماءَهم).

وهو عبارة عن رسالةٍ صغيرة الحجم، اعتمد فيها واضعوها علىٰ «تخريج الإحياء» للعِراقي، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للألباني، و«تمييز الطيب من الخبيث» لابن الدَّيْبَع، و«المنار المنيف» لابن القَيِّم، و«رياض الصالحين» للنَّووي، و«المقاصد الحسنة» للسَّخاوي.

وقد بيَّنوا في المقدمة أهميةَ السُّنّة النبوية، وخطورةَ رواية الأحاديث الضعيفة والموضوعة علىٰ الأمة.

قام هؤلاء المؤلِّفون بترتيب الأحاديث علىٰ الأبواب، وفي آخر الرسالة ذكروا لمحةً عن مصطلح الحديث، وخصوصاً مسألةَ العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال وأقوالَ العلماء فيها، وقد رجَّحوا عدمَ جواز العمل بالحديث الضعيف مُطْلَقاً، لا في الفضائل، ولا في الأحكام.

طُبع في الكويت في (٤٣) صفحة، لايوجد اسمٌ للناشر، ولا تاريخ الطبع.

٨٠ ـ **موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة**: للأستاذ علي حسن علي الحلبي، والدكتور إبراهيم طه القيسي، والدكتور حمد محمد مراد.

لقد تَمَّ العمل بهذه الموسوعة إلى ثلاث مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى: وَتَضمُّ الكتب والمصنَّفات والمؤلَّفات في الأحاديث الضعيفة، والموضوعة والمشتهرة، وكتب الانتقادات والتعقُّبات.

المرحلة الثانية: وتضمُّ كتب العِللُ، وكتب الضعفاء، والتخاريج، والتواريخ، والشروحات، الحديثية.

المرحلة الثالثة: وتَضُمُّ الكتب الفقهية، وكتب التفاسير، وغيرها من العلوم.

أمَّا منهج العمل؛ فهو كما يلي:

أولاً: قاموا بتقسيم نصوص المرحلة الأولى إلى قسمين:

القسم الأول: الأحاديث القولية، التي تبدأ بما يُنْسَب لرسول الله ﷺ قولاً، والأحاديث الفعلية، وهي كلُّ حديثٍ لا يبدأ بقول الرسول ﷺ المنسوب إليه، أوليس في أثنائه قولٌ بيِّن الدلالة للرسول الله ﷺ:

مثال: «سألتُ رسولَ الله ﷺ. . . فقال. . .».

فبدايته: «سألتُ»، وهو من قول الراوي.

مثال آخر: «جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ. . .».

فبدايته «جاء»، وهو من قول الراوي.

القسم الثاني: الآثار والأخبار الحِكم، هي المنسوبة لمن هو دُون رسول الله ﷺ من صحابة وتابعين فمن دونهم، وقد جعلوها في آخر الكتاب بترتيبٍ هجائيٍّ مستقلٍّ.

ثانياً: رتَّبوا النصوصَ حسب الحروف الهجائية؛ اعتماداً على الحاسب الآلي، وفي ترتيبهم بعضُ الملاحظات:

ـ حرف الألف بدؤوا بالهمزة الممدَّودة.

مثل: «آخر»، «آتي». . .

ـ لم يفرِّقوا همزتَي القطع والوصل، وبين الهمزة فوق وتحت، ووحَّدوه كلّه على أنه (ألف) ـ وذلك لضرورة الفهرسة ـ.

ـ جعلوا (المحلى بأل التعريف) من كلِّ حرفٍ في آخر الحرف الذي يخصه.

مثل: «القرآن. . .»، في آخر حرف القاف.

ـ أما إن جاءَت بداية الكلمة الثانية من النص (محلاة بأل التعريف)، فاعتُمدت على أنها: (ألف)، ثم (لام)، ثم الحرف الثالث.

ـ اعتبروه ـ لضرورة الفهرسة ـ التاء المربوطة هاءً.

ثالثاً: قاموا بدمج النصوص المتشابهة، واعتمدو النصَّ الأكملَ ـ وإليه نسبوا مصدره، أو مصادره ـ، وإن كان هناك بعض الفروق اليسيرة غير المؤثّرة على المعنى.

أما إن وُجد اختلافٌ في بعض المعاني أو الألفاظ التي تعطي مدلولاً آخر؛ جعلوه نصاً آخر.

رابعاً: اختصروا أسماءَ كتب المصادر في الموسوعة عند الإحالة إليها في التخريج، وجعلوها في بداية كلِّ مجلَّدٍ، تسهيلاً للرجوع إليها، وتيسيراً لمعرفة مدلولاتها، ورتبوا المصادر حسب الحروف.

خامساً: إذا اختلف الحرف الأول للحديث المتشابه؛ تَرَكوه على حاله في الموضعين حسب حروف الهجاء، إلاّ إذا كان هذا الاختلاف يسيراً لا يَبْعُدُ به الباحث عن موقعه.

سادساً: جعلوا في آخر عملهم فهرساً فقهياً علميّاً لأطراف النصوص ـ مرفوعةً وموقوفةً ـ مرتَّبةً حسب المواضيع والأبواب، وكلّ بابٍ من المواضيع حسب حروف المعجم مع الإحالة إلى رقمه في «الموسوعة»، ويرمزون للآثار الواردة برمز (ث) تمييزاً.

سابعاً: ليُعلم بأن بعض هذه الأحاديث ثابتة صحيحة؛ بعضها في «البخاري» أو «مسلم»، أو أحدهما، أو غيرهما.

ووجود المتون الصحيحة في هذه الموسوعة هذه باعتبار الإسناد لا المتن، وباعتبار أحكام المصنِّفين في كتبهم ومؤلّفاتهم؛ لا باعتبار ترجيحهم لوجه الصواب مِن اختلافاتهم.

ثامناً: الإحالة ضمن التخريج إما إلى الرقم؛ إذا كان الكتاب مرقّماً، وإما إلى الصفحة؛ إذا كان خُلْواً من الترقيم.

تاسعاً: عملُهم جمعٌ وترتيبٌ، والعمدة فيه على أصحاب مصادر الموسوعة ومُصنّفيها، والتحقُّق من ثبوت الحديث أو عدمه ليس من عملهم.

طُبع في مكتبة المعارف بالرياض عام ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م في خمسة عشر مجلَّداً.

* * *

٢٧ ـ مصادر التفسير بالمأثور

تعريف التفسير بالمأثور:

للتفسير بالمأثور اسمان: (التفسير بالمأثور)، و(التفسير النقلي)، ويُذكَر (التفسير بالمأثور) في مقابل التفسير بالرَّأي، ويُذكر (التفسير النقلي) في مقابل التفسير الفعلي.

والمأثور اسم مفعول بمعنىٰ المنقول. مِن: «أَثَرَ، يَأثِرُ، أَثْراً: أي: تَبعَ أَثَرَهَ. وأَثَرَ الحديثَ: نَقَلَهَ ورواه عن غيره.

والأثر: الخبرُ المرويُّ، والسُّنَّة الباقية.

والمأثور: الحديثُ المروي، وماورث الخلفُ عن السَّلف»[1].

فالمأثور: يقومُ علىٰ الرواية والنقل. ويُطْلَقُ علىٰ ما ورثهُ الخَلَفُ عن السَّلَف من علمٍ وحديثٍ ورواياتٍ وغير ذلك، وغالبُ إطلاقِه علىٰ الحديثِ والروايات[2].

وقد عَرَّفه الدكتور محمد حسين الذَّهبي ـ رحمه الله تعالى ـ: «يَشْمَلُ التفسيرُ بالمأثور: ما جاءَ في القرآن نفسه من البيانِ والتفصيلِ لبعضِ آياتِه، وما نُقِلِ عن رسول الله ﷺ، وما نُقل عن الصحابة رضوان الله عليهم، وما نُقل عن التابعين، من كل ما هو بيان وتوضيح لمراد الله من نصوص كتابه»[3].

أمَّا مصادرُ التفسير بالمأثور فهي:

١ ـ ما صَحَّ من الأحاديث المرفوعة إلىٰ رسول الله ﷺ:

ونذكر هنا بأهمية اعتماد ما صَحَّ من الأحاديث المرفوعة، وعدم جواز إيراد

---

(١) المعجم الوسيط: ص: ٦٠٥.

(٢) تعريف الدارسين بمناهج المفسِّرين: للدكتور عبد الفتاح خالدي: ص: ١٩٩.

(٣) التفسير والمفسرون: للدكتور محمد حسين الذهبي: (١/ ٦٥٢).

أحاديث موضوعة أو ضعيفة وتفسيرِ القرآن بها، وأهمية تخريج الحديث والحكم عليه، والعودة في هذا إلى أصحاب الشأن.

٢ ـ ما صحَّ عن الصحابة من أقوال مأثورة في التفسير:

والعودة لتفاسير الصحابة مطلوبةٌ من المفسِّر؛ لأنهم أعلم الناس بمعاني كتاب الله، فتفاسيرُهم تأتي في المرتبة الثانية بعد تفسير رسول الله ﷺ.

قال عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ متحدِّثاً بنعمة الله عليه في فهم القرآن: «سلوني، فوالذي لا إله غيره مانزلت آيةٌ من كتاب الله تعالى إلاَّ وأنا أعلم فيمَ نزلت، وأين نزلت! ولو أعلمُ مكانَ أحدٍ أعلمُ بكتاب الله مني تناله المطايا؛ لأتيتُه».

٣ ـ ما صحَّ من أقوال التابعين:

لأنَّ التابعينَ هم تلاميذُ الصحابة، وهو أفهمُ الناس بالقرآن بعد الصحابة[1].

ومن أعلم التابعين بالتفسير تلاميذ ابن عباس، وتلاميذ ابن مسعود، وتلاميذ أبي بن كعب، رضي الله عنهم.

ومن أشهر هؤلاء: مجاهد، وسعيد بن جبير، وقتادة.

٤ ـ القراءاتُ الشاذّة:

نرى: أنَّ القراءات الشاذّةَ من مصادرِ التفسير بالمأثور؛ لأنها قراءاتٌ مأثورة منسوبة لقراء من التابعين، أو أتباع التابعين، فهي تندرج ضمن مفهوم التفسير بالمأثور.

٥ ـ القراءات التفسيرية:

القراءات التفسيرية من مصادر التفسير بالمأثور. وتُسَمَّى القراءاتُ التفسيرية عند بعض العلماء: «المدرج».

والقراءاتُ التفسيرية هي ما يُضيفه بعضُ الصحابة من بعض الكلمات، تفسيراً منهم لبعض الآيات، وهم يعلمون: أنها كلمات منهم، وأنها ليست من القرآن.

---

(١) تهذيب تفسير الطبري: (١/ ٤٢).

والفرق بين القراءات التفسيرية المدرجة وبين القراءات الشاذة: أن القراءات الشاذة ـ التي تحدَّثنا عنها في النقطة السابقة ـ هي نطقٌ من بعض القراء لبعض كلمات القرآن ، بينما القراءات التفسيرية هي كلماتٌ مدرجةٌ ضمن الآيات، يضعها الصحابة بين كلمات الآيات تفسيراً منهم لها، ويقيناً منهم: أنها ليست قرآناً.

وهٰذه القراءات التفسيرية تُدْرَج ضمن تفسير الصحابة، وتأخذ سماتِ (تفسير الصحابي) الذي تحدثنا عنه قبل قليل، باعتباره أحد مصادر التفسير بالمأثور[1].

وهٰذه القراءات التفسيرية لا تُؤخَذ إلاَّ إذا صَحَّتْ، وتتضمَّن هٰذه القراءات بعضَ الأحكام الفقهية.

بيان الرسول الله ﷺ للآية وتفسيره لها مقدَّمٌ علىٰ أيِّ بيان وتفسير:

قال شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية: ومما ينبغي أن يعلم: أن الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إذا عُرف تفسيرها، وما أُريد بها من جهة النبي ﷺ لم يُحْتَج في ذلك إلىٰ الاستدلال بأقوال أهل اللغة، ولا غيرهم!.

وهٰذا معناه أن بيان وتفسير رسول الله ﷺ للآية أو الكلمة القرآنية هو الأصل؛ لأنه أعلم الناس بمعاني القرآن، ولا داعيَ بعد ذلك إلىٰ الرجوع إلىٰ الشواهد الشعرية وغيرها، فبيان رسول الله ﷺ لها كافٍ شافٍ[2].

قولُ الصحابي في التفسير مقدَّمٌ علىٰ قول مَنْ بعده:

وتفسير الصحابة للقرآن له صُوَرٌ:

أ ـ فقد يفسِّرون القرآن بالقرآن.

ب ـ وقد يفسِّرون القرآن بحديث يصرِّحون بنسبته إلىٰ رسول الله ﷺ.

جـ ـ وقد يفسِّرون القرآن بما له حكمُ الرفع إلىٰ الرسول الله ﷺ دون التصريح بذلك.

د ـ وقد يفسِّرون القرآن بسنة النبي ﷺ الفعلية.

---

(١) انظر: «تعريف الدارسين بمناهج المفسرين» ص: ٢٠٦.
(٢) انظر: المرجع السابق: ص: ٢١٠ ـ ٢١١.

هـ ـ وقد يفسِّرون القرآن بقواعد اللغة العربية.

و ـ وقد يفسِّر الصحابي الآية بفهمه واجتهاده.

ز ـ وقد يصرِّح بأخذ التفسير من صحابيٍّ آخر.

ح ـ وقد يفسِّر الصحابيُّ الآيةَ مما علم من الأحوال والملابسات والوقائع والأحداث زمن نزول الوحي.

والقاعدة الأساسية في تفاسير الصحابة هي: قول الصحابي في تفسير الآية مقدَّمٌ علىٰ أقوال من جاؤوا بعده.

والسببُ في تقديمهم علىٰ من بعدهم: أنهم أعلم الناس بمعاني القرآن، وأدرىٰ الناس بمعاني اللغة، وقد صحبوا رسول الله ﷺ، وعَرفوا أحوالَه، وشهدوا تنزيل القرآن، وتربَّوا علي يد رسول الله ﷺ.

قولُ التابعي في التفسير مقدَّمٌ علىٰ قول مَن بعده:

بعد تفسير القرآن بأقوال الصحابة، يُنْتَقَل لتفسير القرآن بأقوال التابعين.

ومصادر التابعين في التفسير هي:

أ ـ تفسيرهم القرآن بالقرآن.

ب ـ ثم تفسيرهم القرآن بالسنة.

جـ ـ ثم تفسيرهم القرآن بأقوال الصحابة.

د ـ ثم تفسيرهم القرآن باللغة.

هـ ـ ثم تفسيرهم القرآن بالفهم والاجتهاد.

و ـ وقد يأخذ التابعيُّ التفيسرَ عن تابعي آخر.

ز ـ وقد يفسِّر التابعيُّ القرآنَ بما عرفه من الوقائع والعادات والأحوال التي كان عليها الناسُ وقت نزول الوحي.

والقاعدة الأساسية في تفاسير التابعين هي: قولُ التابعيِّ في التفسير مُقدَّمٌ علىٰ أقوال الذين جاؤوا بعده.

والسببُ في تقديم أقوال التابعين في التفسير علىٰ مَن بعدهم: أنهم أعلَمُ الناس بالقرآن بعد الصحابة، وقد أخذوا التفسيرَ عن الصحابة، وهم من أهل القرون الخيِّرة المشهود لها بالخير والفضل، وهم أعلَمُ الناس بلغة العرب بعد الصحابة[1].

لا يُؤخَذ التفسير بالمأثور إلا بعد ثبوته وتخريجه:

ليست كلُّ الأقوال المأثورة في التفسير صحيحةً، سواء كانت أحاديثَ مرفوعةً، أو أقوالاً للصحابة، أو التابعين، فقد دخل الأقوالَ المأثورةَ آفةُ الوضع والاختلاف، ووُجدت في كتب التفسير بالمأثور أقوالٌ كثيرة موضوعة أو ضعيفة.

لذلك لا يُوخَذ التفسير بالمأثور إلا بعد تخريج تلك الأقوال المأثورة، ومعرفة الصحيح الثابت منها، عند ذلك نعتمد ذلك الصحيح الثابت، وَنَرُدُّ ما لم يثبت من الموضوع أو الضعيف.

ومما يساعد علىٰ تخريج الأقوال المأثورة في التفسير العودةُ إلىٰ كتب التفسير بالمأثور المتقدمة، التي كان أصحابُها يوردون أسانيدَ تلك الروايات، مثل: تفسير السُّدِّي الكبير، وعبد الرزاق الصنعاني، ومثل تفسير ابن أبي حاتم، وابن جرير الطبري.

كذلك يمكن تخريج تلك الروايات المأثورة من كتب السُّنن والمسانيد المسندة، كـ: سنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وموطأ مالك، ومسند أحمد، ومصنَّف عبد الرزاق، مصنَّف ابن أبي شيبة، ومسند أبي يعلىٰ الموصلي، والسنن الكبرىٰ للبيهقي.

وقد أُخرجت بعضُ تلك الروايات في كتب خاصة مخرجة، منها:

١ ـ تفسير ابن عباس المُسَمَّى: صحيفةُ عليِّ بن أبي طلحة عن ابن عباس، تحقيق وتخريج الأستاذ راشد عبد المنعم الرجال.

٢ ـ مرويات أمّ المؤمنين عائشة في التفسير، إعداد الدكتور سعود الفنيسان.

---

(١) انظر: «قواعد التفسير» للسبت: (١/ ١٨٨ ـ ١٩٩).

٣ ـ مرويات الإمام أحمد بن حنبل في التفسير، تخريج الدكتور حكمت بشير ياسين.

واشتراطُ تخريج الأقوال والروايات المأثورة، واعتمادُ ما صَحَّ وثبت منها من أجلِ استبعاد غير الصحيح، ومن أجلِ الإبقاء على المنزلة العظيمة للتفسير بالمأثور، ومن أجلِ حُسن فهم القرآن وتفسيره[1].

أولاً: أشهر التفاسير بالمأثور:

١ ـ تفسير ابن عباس: (المُسَمَّىٰ: «صحيفة عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في تفسير القرآن»): جمع وإعداد الأستاذ راشد عبد المنعم الرجال.

منهجُ ابن عباس في التفسير هو منهجُ الصحابة، أي: تفسيرُ القرآن بالقرآن، ثم تفسيره بحديث رسول الله ﷺ، ثم تفسيره باللغة العربية والشعر، ثم تقديم استنباطاته واستدلالاته.

نموذج تفسيره ـ رضي الله عنه ـ القرآنَ بالقرآن:

قال في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، هم: المؤمنون، وَسَّع الله عليهم أمر دينهم، فقال عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، وقال: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٥٨]، وقال: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

فهو قد فَسَّرَ «ٱلوُسْعَ» بٱليُسرِ وٱلاستطاعةِ وعدمِ ٱلحرج، وٱعتبرَ ٱلآيةَ رحمةً من ٱللهِ بٱلمسلمين، حيث وَسَّعَ عليهم أمرَ دينهم، وجعلَ أحكامَهُ وتشريعاته واسعةً ميسَّرةً ضِمن وُسْعِ المسلمين وطاقتهم.

واستشهدَ على هذا بثلاثِ آياتٍ من القرآن، من سور: البقرة، والحجِّ، والتغابن. من باب تفسير القرآن بالقرآن.

نموذج تفسيره ـ رضي الله عنه ـ القرآنَ بالسُّنَّة النبوية:

لما فَسَّرَ قولهُ تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ سَمَّـٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّـٰعُونَ

(١) انظر: «تعريف الدارسين بمناهج المفسرين» ص: ٢١٣ ـ ٢١٤.

﴿لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُوا۟﴾ [المائدة: ١٤].

قال: هم اليهود. زَنَتْ منهم امرأةٌ، وكان اللهُ قد حكمَ في التوراةِ في الزِّنا بالرجم، فنَفسوا أن يرجموها [أي: رَقُّوا لها وضَنُّوا على الرجم والموت]. وقالوا: انطلقوا إلى محمدٍ فعسىٰ أن يكونَ عندهُ رخصةٌ، فاقبلوها!.

فقالوا: يا أبا القاسم: إنَّ امرأةً منَّا زنَتْ، فما تقولُ فيها؟.

فقال لهم النبيُّ ﷺ: كيفَ حكمَ اللهُ في التوراةِ في الزاني؟.

فقالوا: دَعْنا من التوراة، ولكن ما عندكَ في ذلك؟.

فقال: ائتوني بأعلَمِكُمْ بالتوراة التي أُنزلت على موسىٰ! فقال لهم: بالذي نجاكم من آل فرعون، بالذي فلقَ لكم البحرَ فأنجاكم وأغرقَ آل فرعون، إلاَّ أخبرتموني ما حكمُ اللهِ في التوراةِ في الزاني!.

قالوا: حُكْمه الرجمُ! فأمرَ رسولُ اللهِ ﷺ بالمرأةِ فَرُجِمَتْ[1]!.

الحادثةُ التي أوردها ابنُ عباس تفسِّرُ قولَه تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُوا۟﴾.

فاليهودُ حرَّفوا الكَلِمَ عن مواضعه عندما رفضوا رجمَ اليهودية الزانية، وهو حكمُ الله الذي في توراتهم، وهم جاؤوا للنبي ﷺ بمزاجية، فإنْ حَكَمَ في المرأة بالتعزير؛ قبلوا حكمه، وإن حكَمَ فيها بالرجمِ؛ رفضوا حكمهُ!.

نموذجُ تفسيره ـ رضي الله عنه ـ القرآنَ بالقرآن باللغة بإيراد شواهد الشعر:

قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ سَٰمِدُونَ﴾ [النجم: ٦١].

قال ابن عباس: «سامدون»: لاهون مُغَنُّون.

وعن تفسيرِ ابن عباس غريبَ القرآن بشواهدِ الشعر العربي، قال السيوطي: «قال ابن عباس: الشعرُ ديوانُ العرب، فإذا خفيَ علينا الحرفُ من القرآن ـ الذي أنزل اللهُ بلغةِ العربِ ـ رجعنا إلى ديوانها، فالتمسْنا معرفةَ ذلكَ منه.

---

(١) تفسير ابن عباس: ص: ١٧٨.

وقال عبيدُ الله بن عبد الله بن عتبة: كان ابنُ عباس إذا سُئِلَ عن القرآن يُنْشِدُ الشعر! قال أبو عبيد: يعني يستشهدُ بالشعرِ على التفسير»[1].

طُرق الرواية عن ابن عباس:

رُويت عن ابن عباس أقوالٌ كثيرة في التفسير، وهذه الأقوالُ نُقِلَتْ بِعِدَّة طُرُقٍ، وليستْ كلُّ الطرق صحيحة، فمنها الصحيحُ، ومنها الضعيفُ، ورجال تلك الطُّرق منهم من هو ثقةٌ، ومنهم من هو ضعيفٌ مطعونٌ فيه.

واستعرضَ محقِّقُ كتاب (تفسير ابن عباس برواية علي بن أبي طلحة) الأستاذ راشد عبد المنعم الرجال تلك الطرق العديدة.

ونسجِّل هنا أهمَّ وأشهرَ الطُّرق الصحيحة، وهي:

الأولى: طريقُ معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس: هي أَشْهَرُ وأَصحُّ الطُّرقِ عن ابن عباس، وبها وَصَلَنا معظمُ تفسيرِ ابن عباس، وهي طريقٌ صحيحةٌ معتمدةٌ من قبل علماء الحديث.

قالَ عنها الإمامُ أحمد بن حنبل: «إنَّ بمصر صحيفةً في التفسير، رواها عليُّ بن أبي طلحةَ، لو رَحَلَ فيها رجلٌ إلى مصرَ قاصداً؛ ما كان كثيراً».

وقد اعتمدَ الإمامُ البخاريُّ على هذه الطريق في صحيحهِ، فيما يعلِّقهُ عن ابن عباس. ونقل الطبريُّ وابنُ أبي حاتم كثيراً من أقوالِ ابن عباس في التفسير بهذه الطريقة.

ومن المعلوم: أنَّ عليَّ بن أبي طلحةَ الهاشمي لم يَتَلَقَّ التفسيرَ عن ابن عباس مباشرةً، فهذه الطريق فيها إرسال، لسقوطِ اسم الرجل الذي بين ابن عباس وابن أبي طلحةَ، ولذلكَ طَعَنَ فيها بعضُهم.

لكنَّ عليَّ بن أبي طلحةَ تلقَّى التفسيرَ عن تلاميذ ابن عباس المشهورين الثقات، وهم: مجاهد، وعكرمة، وسعيد بن جُبير، وهؤلاء متفقٌ على كونهم عُدُولاً، فطالما أنَّ الواسطةَ بين ابن أبي طلحةَ وابن عباس معروفٌ، ومُجْمَعٌ على توثيقهِ؛ فلا يضرُّ عدمُ ذكره، وإرسالُ الروايةِ بحذف اسمه!

---

(١) الإتقان في علوم القرآن: (١/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣).

فطريقُ علي بن أبي طلحة متصلة: معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن مجاهد ـ أو سعيد بن جُبير، أو عكرمة ـ عن ابن عباس.

الثانية: طريق قيس بن مسلم الكوفي، عن عطاء بن السَّائب، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عبَّاس.

وهذه طريقٌ صحيحةٌ على شرط الشيخين، وكثيراً ما خَرَّج منها الحاكمُ والفِريابي وابن جرير.

الثالثة: طريقُ الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس: وهذه الطريقُ من السلاسلِ الذهبيةِ الصحيحة. وقد أخرجَ ابنُ جرير الطبري منها في تفسيره.

الرابعة: طريقُ محمد بن إسحاق، عن محمد بن أبي محمد ـ مولىٰ آل زيد بن ثابت ـ عن عكرمة ـ أو سعيد بن جبير ـ عن ابن عباس.

وهي طريقٌ جيدةٌ، وإسنادُها حسنٌ، أخرجَ منها ابنُ جرير، وابن أبي حاتم كثيراً، كما أخرج منها الطبرانيُّ في معجمهِ الكبير.

الخامسة: طريقُ السُّدِّي، عن أبي صالح، عن ابن عباس. والسُّدِّيُّ، عن أبي مالك، عن ابن عباس.

وهي طريقٌ جيدةٌ، أوردَ ابنُ جرير كثيراً منها.

والسُّدِّيُّ هو: أبو محمد، إسماعيل بن عبد الرحمن، السدي الكبير، وهو تابعيٌّ ثقة.

وأبو صالح هو: باذان ـ أو باذام ـ مولىٰ أُمِّ هانئ بنت أبي طالب، وهو تابعيٌّ ثقة.

وأبو مالك هو: غزوان الغفاري الكوفي، وهو تابعيٌّ ثقة.

أمَّا الطُّرق الضعيفة غيرُ المرضية عن ابن عباس؛ فمنها:

الأولىٰ: طريقُ بكرِ بن سهل الدِّمياطي عن عبد الغني بن سعيد، عن موسىٰ ابن محمد، عن عبد الملك بن جريج، عن ابن عباس.

الثانية: طريقُ عبد الملك بن جريج، عن عطاء الخراساني، عن ابن عباس.

الثالثة: طريقُ عطية بن سعد العوفي عن ابن عباس.

الرابعة: طريقُ الضَّحَّاكِ بن مزاحم الهلالي عن ابن عباس.

الخامسة: طريقُ مقاتل بن سليمان الأزدي عن ابن عباس.

وأوهىٰ وأضعفُ الطرق عن ابن عباس هي:

طريقُ محمد بن السَّائب الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس.

فإذا انضمَّ إلى ذلك روايةُ محمد بن مروان السدّي الصغير، فهي سلسلة الكذب. إذاً سلسلة الكذب هي: محمدُ بن مروان السُّدِّيّ الصغير، عن محمد بن السَّائب الكلبي، عن أبي صالح باذان، عن ابن عباس.

وأبو صالح باذان مولىٰ أُمِّ هانئ ثقةٌ، والضعفُ ليس منه، بل من الكلبي.

ومحمدُ بن السائب الكلبي ليس ثقةً، واتَّهمه جماعةٌ بالوضع والكذب، ولما مرضَ يوماً قال لأصحابه: كلُّ شيءٍ حدَّثتكم به عن أبي صالح فهو كذبٌ.

ومع ضعفِ الكلبي، فقد روىٰ عنه تفسيرَه المنسوبَ إلى ابن عباس مثلُه أو أشدُّ منهُ ضعفاً، وهو: محمدُ بن مروان السُّدِّيّ، وهو كذَّابٌ وضَّاعٌ. وروىٰ عن محمد ابن مروان التفسيرَ مثلُهُ وأشدُّ منهُ ضعفاً، وهو: صالح بن محمد الترمذي.

فهؤلاء الثلاثة كذَّابون، وضَّاعون، متروكون: صالح بن محمد الترمذي، ومحمد ابن مروان السُّدِّيّ الصغير، ومحمد بن السَّائب الكلبي.

وهذه أصحُّ خمسِ طرقٍ عن ابن عباس، أَصَحُّها الطريقُ الأولىٰ، وبعدها أضعفُ ستِّ طرق، أوهاها وأضعفها الطريق الأخيرة[1].

كتابان في التفسير لابن عباس:

طُبعَ كتابان في التفسيرِ منسوبان لابن عباس، أحدُهما مردودٌ، والآخرُ صحيح مقبول، وفيما يلي تعريفُ كلٍّ منهما:

---

(١) انظر: «التفسير والمفسرون» (١/ ٨١ ـ ٨٢)، و«تعريف الدارسين بمناهج المفسرين» ص: ٢٥٠ ـ ٢٥٢.

الأول: تنوير المِقْبَاس من تفسير ابن عباس: جمعُ أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى سنة ٨١٧ هـ) صاحبُ «القاموس المحيط».

ورتَّبَ الفيروزآبادي هذا التفسيرَ على ترتيبِ المصحف، من سورة الفاتحة حتىٰ سورة الناس، وقد طُبع هذا التفسيرُ عدة مرات، وانطلىٰ الأمرُ على الناسِ، وظنُّوهُ تفسيرَ ابن عباس حقيقةً.

وهو باطلٌ مردودٌ مفترىً مختلَقٌ، لا تصحُّ نسبتهُ إلى ابن عباس، وابنُ عباس لم يَقُلْهُ، فلا يُؤخَذُ ما فيه.

وسببُ ردِّ هذا التفسير: أنَّ جامعَه الفيروزآبادي جَمَعَهُ عن طريق (سلسلة الكذب) التي أشرنا لها من قبل.

فهذا التفسيرُ من طريق: محمد بن مروان السُّدّي الصغير، عن محمد بن السَّائب الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس.

الثاني: تفسيرُ ابن عباس المُسَمَّىٰ: صحيفة علي بن أبي طلحة عن أبي عباس في التفسير:

هذا تفسيرٌ صحيحٌ عن ابن عباس، رُويَ ونُقِلَ بواسطةِ أصحِّ الطُّرق عن ابن عباس، وهي طريق: معاويةُ بن صالح، عن عليِّ بن أبي طلحة، عن مجاهد، عن ابن عباس.

وصحيفةُ عليِّ بن أبي طلحة أثنى عليها العلماءُ السابقون، المحدِّثون والمفسِّرون وغيرهم.

قال الإمام أحمدُ بن حنبل: «بمصرَ صحيفةٌ في التفسير، رواها عليُّ بن أبي طلحة عن ابن عباس، ولو رَحَلَ رجلٌ فيها إلى مصر قاصداً؛ ما كانَ كثيراً».

وقد نقل صحيفةَ عليِّ بن أبي طلحةَ المفسِّرون بالمأثور، من أمثال: ابن جرير الطَّبري، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، والسيوطي، وغيرهم.

وقد فُقِدَتْ هذه الصحيفة منذ فترة، ولا تزالُ حتىٰ الآن في عدادِ المفقودات.

وأخيراً قام الباحث الأستاذ راشد عبد المنعم الرجال، بجمعِ رواياتِ وطُرقِ وأسانيدِ هذه الصحيفةِ من مختلفِ كتبِ التفسير بالمأثور وكُتبِ الحديث، ونسَّقَ

بينها، وخرَّجَها وحكمَ عليها، ورتَّبها على ترتيبِ سورِ القرآن، وأخرجها في مجلَّدٍ بعنوان: «تفسير ابن عباس، المُسَمَّى صحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في تفسير القرآن».

وبذلَ الباحثُ في جمعِ هذه الصحيفة جهداً واضحاً، وخرَّجَ رواياتِها وطُرُقَها تخريجاً جيداً، بحيث يطمئنُّ القارئ إلى أنَّ ما بينَ يديهِ هو تفسير ابن عباس، أو معظم تفسير ابن عباس! وجمعَ مروياتِ علي بن أبي طلحةَ من اثنين وثلاثينَ كتاباً، من كتب التفسير والحديث والتاريخ والعقيدة وغيرها، وكانَ مجموعُ الروايات ألفاً وأربعمئة وستين رواية[1].

وننصحُ بقراءةِ هذا الكتاب والاستفادة منه، فهو أصحُّ ما وصلنا من تفسير ابن عباس مجموعاً في صحيفة!.

طُبع هذا التفسير في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م.

٢ ـ تفسير مجاهد بن جبر المخزومي (المتوفى سنة ١٠٤ هـ): جمع وإعداد: الأستاذ عبد الرحمن الطاهر السُّوْرَتي.

لازم مجاهدٌ شيخَهُ ابن عباس، وكانَ أعلم أصحابه في التفسير.

قال مجاهد: «قرأتُ القرآن على ابن عباس، عَرَضْتُهُ عليهِ ثلاثَ عرضات، أُوقِفهُ عند كلِّ آيةٍ، أسألهُ فيمَ نزلتَ؟ وكيفَ كانت؟

وقالَ ابنُ أبي مُلَيْكَة: «رأيتُ مجاهداً يسألُ ابنَ عباس عن تفسير القرآن، ومعهُ ألواحهُ، وابنُ عباسٍ يقول له: اكتب. حتى سألَهُ عن التفسيرِ كلِّهِ».

وقال مجاهد: «قال لي عبد الله بن عمر: وَدَدْتُ: أنَّ ابني سالماً، وغلامي نافعاً يحفظانِ حفظَكَ».

وقال سفيان الثوري: «إذا جاءَكَ التفسيرُ عن مجاهدٍ؛ فحَسْبُكَ به!»[2].

---

(١) انظر: «تعريف الدارسين بمناهج المفسرين» ص: ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٢) انظر: هذه الأقوال في مقدمة الأستاذ السورتي لتفسير مجاهد.

وقد أخرجَ لمجاهد أصحابُ الكتب الستة، وأجمعت الأمةُ على إمامةِ مجاهد والاحتجاج به.

وهو كتابٌ قيمٌ جيد، جمعَ فيه الباحثُ خلاصةَ أقوالِ هذا الإمامِ التابعيِّ الكبير.

طُبع هذا التفسير في قطر عام ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦ م في مجلَّدةٍ.

٣ ـ تفسير قتادة: أبي الخطَّاب، قتادة بن دَعَامة بن قتادة السَّدُوْسِي الشَّيْباني (المتوفى سنة ١١٧ هـ).

اشتهر قتادةُ بالتفسير، وحازَ لقبَ (المُفَسِّر). وكانَ يقال عنهُ: «قتادة مُفَسِّرُ القرآن».

ووَهَبَ قتادةُ نفسَهُ للعلمِ والدرسِ والتعليمِ، وكانَ زاهداً في الدُّنيا، لا يزاحمُ عليها، ولا يأتي أبوابَ السلاطين، سعيداً بالحياةِ مع القرآن، مقبلاً على الله.

وقال عن علمه بالتفسير: «ما في القرآن آيةٌ إلاَّ وقد سمعتُ فيها شيئاً».

وقد جمعَ قتادةُ كتاباً في تفسيرِ القرآن بالمأثور، ولكنَّهُ فُقِدَ من جملةِ ما فُقِدَ من كتب التراث. وأخرجَ له الإمام الطبريُّ في تفسيرهِ أكثرَ من ثلاثةِ آلافِ رواية في التفسير. كما أخرجَ له المفسِّرونَ الآخرون مثل: ابن أبي حاتم، وابن المنذر، والسُّيوطي، وإنْ كانَ معظمُ تفسيرهِ موجوداً في تفسيرِ الطبري.

واللَّذان رَوَيا تفسيرهُ تلميذاهُ: سعيدُ بن أبي عَرُوْبَة العَدَوي، ومَعْمَرُ بن راشد الأزدي.

وروى التفسيرَ عن معمرِ بن راشد تلميذُه عبدُ الرزَّاق بن هَمَّام الصَّنعاني، الذي كانَ لهُ كتابٌ في التفسير بالمأثور[1].

وذهبَ بعضُ الباحثين إلى أنَّ تفسيرَ عبد الرَّزاقِ الصنعاني[2] ما هو إلاَّ تفسير قتادة برواية عبد الرزاق.

---

(١) انظر: «قتادة: دراسة للمفسِّر والتفسير» للأستاذ عبد الله بدر، ص: ١٥ ـ ٥٥.

(٢) الذي طُبع أخيراً بتحقيق الدكتور مصطفى مسلم.

قال الدكتور عدنان زرزور: «تحَقَّقنا من تفسيرِ عبد الرزاق الذي رجعنا إلى مخطوطتهِ مراراً، ثم نسخنا قسماً كبيراً منه في دارِ الكتب المصرية، وكانَ الأجدرُ بهِ أنْ يُنْسَبَ إلى صاحبهِ، لا إلى (راويهِ)! فتفسيرُ عبد الرزاق هو في الواقعِ تفسيرُ قتادةَ بروايةِ عبد الرزاق: عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة!!»[1].

وقد أعدَّ الأستاذ عبدُ الله أبو السعود بدر رسالةَ ماجستير في جامعة القاهرة بعنوان: (قتادة ومنهجه في التفسير)، ونشرَها في القاهرة وهي دراسةٌ جيدةٌ.

لكنَّ تفسيرَ قتادة لم يُجمَع كما جُمِعَ تفسير مجاهد، والحسن البصري.

٤ ـ **تفسير السُّدّي الكبير**: أبو محمد إسماعيلُ بنُ عبد الرحمن بن أبي كريمة، الملقَّبُ بالسُّدِّيِّ الكبير (المتوفى سنة ١٢٨ هـ).

للإمامِ السّدّي تفسيرٌ للقرآن، منه ما أَخَذَهُ عن شيخهِ ابن عباس، ومنهُ ما أخذهُ عن صحابة آخرين أو تابعين، ومنه ما كان باجتهادهِ، وكان تفسيرُهُ من المصادرِ الإسلاميةِ الأساسية في تفسير الإمام الطبري، حيث اعتمدَ معظمَ رواياتِ السُّدِّي، ولعلَّ رواية الطبري عن السدي أكثرُ الروايات الواردةِ في تفسيره.

وقال الإمام السيوطي عن تفسيره: «إنَّ أمثل التفاسير تفسيرُ السدي الكبير».

وقامَ بجمعِ مروياتِ الإمام السدي في التفسير من كتب التفسير بالمأثور الدكتور محمد عطا يوسف، وأعدَّ حولها دراسةً جيدةً قيِّمة عن حياة السدي ومنهجه في التفسير، وأصدرها بعنوان: (تفسير السدي الكبير)، طبعته دار الوفاء بمصر عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م في مجلدةٍ.

٥ ـ **تفسير الحسن البصري (المتوفى سنة ١١٠ هـ)**: جمع الدكتور محمد عبد الرحيم.

كان الحسنُ البصريُّ من أعلمِ التابعين في التفسير، وكانَ أحسنَ التابعين كلاماً في التفسير كما قال ابنُ جُزَي الغرناطي.

وطبيعةُ تفسيرهِ هي طبيعةُ تفاسير علماء التابعين في الغالب، كمجاهد،

---

(١) انظر: مقدمة في «أصول التفسير» لابن تيمية، ص: (٨٠) حاشية.

والسُّدِّي، وقتادة، وسعيد بن جبير، وزيد بن أسلم وغيرهم، ومنهجهُ في التفسير هو منهجُ المفسرين التابعين؛ لأنهم جميعاً أتباعُ مدرسةِ التفسير بالمأثور وهي أحسنُ مدارسِ التفسير؛ ولأنَّ تفاسيرَ التابعين هي أصحُّ وأجودُ التفاسير بعد تفاسيرِ الصحابةِ.

وقد كتبَ الحسنُ البصريُّ تفسيراً للقرآن، لكنهُ لم يصل إلينا، لكنَّ علماءَ التفسير بالمأثور سجَّلوا معظمَ أقوالهِ في التفسير، مثل: ابن جرير الطَّبَري، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، وابن مردويه، والسُّيوطي.

وقد جمعَ مروياتِ الحسن البصري في التفسير ووثَّقَها، وأعدَّ دراسةً لها الدكتور محمد عبد الرحيم، وهي دراسةٌ جيدةٌ قيِّمةٌ جديرةٌ بالاستفادة منها.

طُبع هذا التفسير في دار الحديث بالقاهرة عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م في مجلَّدتين بعنوان: «تفسير الحسن البصري».

٦ ـ **تفسير سفيان بن عيينة**: أبو محمد سفيانُ بن عُيَيْنَة بن أبي عمران الهلالي الكوفي ثم المَكِّي (المتوفي سنة ١٩٨ هـ).

وهو من رواةِ الكتب الستة، وكان من أقرانِ سفيان الثوري، ويقال لهما: السفيانان. وشيوخهُ هم علماءُ التابعين وأتباعهم.

وكان ابنُ عيينة من أعلم أهل عصرهِ بالتفسير، قال عنه عبدُ الله بن وهب المصري: «لا أعلمُ أحداً أعلمَ بالتفسير من ابن عيينة».

وقال نعيم بن حماد: «كانَ ابن عيينة من أعلمِ الناسِ بالقرآن، وما رأيتُ أحداً أجمعَ لمتفرقٍ منه».

وقد جَمَعَ تفسيرَه الأستاذُ أحمد صالح محايري.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

٧ ـ **تفسير عبد الرزاق بن همَّام الصنعاني**: الإمام أبو بكر عبدُ الرزاق بن همام ابن نافع الصنعاني الحِمْيَري(المتوفى سنة ٢١١ هـ).

وهو تفسيرٌ بالمأثور، أورد فيه الإمامُ الأقوالَ المأثورة عن الصحابة والتابعين، وقد تلقَّى التفسير عن شيخهِ معمر بن راشد.

وذهب بعضُ الباحثين إلى أنَّ عبد الرزاق بن همام كان مجرَّدَ راوٍ لتفسير قتادة ابن دعامة السَّدُوْسِي! وقد سبقَ أن تحدَّثنا عن هذا قبل قليلٍ أثناء التعريف بتفسير قتادة.

وذهب باحثون آخرون إلى أنَّ عبد الرزاق أخذ التفسيرَ عن شيخهِ معمر ـ الذي أخذه بدوره عن شيخهِ قتادة ـ وأضافَ إليهِ أقوالاً أخرىٰ عن أعلامٍ من التابعين وأتباع التابعين.

وقد استفاد من تفسير عبد الرزاق الصنعاني علماءُ التفسير بالمأثور، وأوردوا كثيراً من آرائه ومروياته في التفسير، منهم: ابنُ جرير الطَّبري، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، وابن مردويه، والسيوطي.

وقد طُبع «تفسيرُ عبد الرزاق» بتحقيق الدكتور مصطفىٰ مسلم محمد، في مكتبةِ الرشد بالرياض عام ١٤١٠ ـ ١٩٨٩ م.

٨ ـ **تفسير الإمام أحمد بن حنبل**: الإمام أبو عبد الله أحمدُ بن محمد بن حنبل ابن هلال الشَّيباني (المتوفى سنة ٢٤١ هـ).

أورد الإمام ابن حنبل كثيراً من المرويات المأثورات في التفسير في كتابه الجامع (المسند) الذي رتَّبهُ على أسماء الصحابة.

وألَّف الإمام كتاباً حافلاً مسنداً في التفسير بالمأثور، غير المسند، و أوردَ فيهِ مئةً وعشرينَ ألف رواية!

وقد ذكر هذاالتفسيرَ كثيرٌ من السابقين منهم: ابنُ النديم في «الفهرست»، وابن تيمية، والداوودي، والعليمي، وغيرهم.

ونقل ابنُ حنبل في تفسيرهِ عن علماء التفسير بالمأثور الذين سبقوه كمجاهد، وقتادة، وسعيد بن جبير، والسفيانين ـ سفيان بن عيينة، وسفيان الثوري ـ ووكيع، وشعبة، وغيرهم.

قال الإمام الشافعي عن أحمد بن حنبل: «أحمد إمامٌ في ثماني خصال: إمامٌ في الحديث، إمامٌ في الفقه، إمامٌ في اللغة، إمامٌ في القرآن، إمامٌ في الفقر، إمامٌ في الزهد، إمامٌ في الورع، إمامٌ في السنَّة!!».

وقال أبو الحسين بن المنادي: «صنَّفَ أحمد في القرآن: التفسير، و هو مئة وعشرون ألفَ رواية، والناسخ والمنسوخ، والمقدَّم والمؤخَّر في كتاب الله، وجواب القرآن»[1].

وقد جمع الدكتور حكمت بشير ياسين، وآخرون مرويات الإمام أحمد بن حنبل في التفسير بالمأثور من كتابه (المسند) وغيره، حقَّقوها، وخرَّجوها، طبعته مكتبة المؤيَّد بالرياض عام١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م بعنوان: «مرويات الإمام أحمد بن حنبل في التفسير» في أربع مجلدات.

٩ ـ تفسير سفيان بن سعيد الثوري: أبو عبد الله سفيانُ بن سعيد بن مسروق الثَّوريُّ الكوفي (المتوفي سنة ١٦١ هـ).

كانَ لسفيان الثوري تأثيرٌ كبيرٌ في التفسير، والحديث، والفقه، ومنهجهُ في التفسير هو منهج أتباع التابعين، الذي لا يخرج في إطار العام عن منهج الصحابة والتابعين.

لقد انتهى التفسير إلى سفيان الثوري، واطَّلع على معظم الأقوال والروايات المأثورة في التفسير عن الصحابة والتابعين، واستوعبها ووَعاها، فكان عالماً بالقرآن ومعانيه وتفسيرِهِ وأحكامِهِ.

وكان الثوريُّ يقول لتلاميذه: «سَلُوني عن المناسك والقرآن، فإني بهما عالمٌ، وكانَ يأخذ المصحف ويشرع في التفسير، فلا يكادُ يمرُّ بآيةٍ إلا فسَّرها»[2].

وألَّفَ الثوريُّ كتاباً حافلاً في التفسير، رواه عنه تلميذهُ المقرَّب عندهُ: أبو حذيفةَ النَّهْدي ـ موسىٰ بن مسعود النهدي البصري ـ الذي أقام الثوري عنده في البصرة، لما كانَ مختفياً، وقد تزوَّجَ أمه، ولم تنجب منه[3].

ولم يَروِ أبو حذيفةَ النَّهدي كلَّ أقوال شيخهِ الثوري في التفسير، وإنما روى

---

(١) انظر: «مرويات الإمام أحمد بن حنبل في التفسير» للدكتور حكمت بشير ياسين.
(٢) انظر: «سفيان الثوري وأثره في التفسير» للأستاذ هاشم المشهداني: ص: ٢٢٠.
(٣) المرجع السابق: ص: ٨٩ ـ ٩٠.

جزءاً منها، وروىٰ باقيَ أقوالِهِ، ورواياتهِ تلاميذُه الآخرون، وكانت تلك المرويات ألوفاً.

ومرويات سفيان الثوري التفسيرية مرويةٌ في كتب التفسير بالمأثور، كتفاسير: ابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، وابن مردويه، والسيوطي، وغيرهم.

وتناقل العلماءُ تفسيرَ سفيان الثوري الذي رواهُ عنه النهدي، وكانت إحدى نسخه موجودة في مكتبة (رامبو) في الهند، فحقَّقها وأخرجها مدير المكتبة الأستاذ امتياز علي عَرْشِي، ونشرها في الهند عام ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م. ثم أعيد نشرها في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣.

١٠ ـ الدُّرُّ المنثور في التفسير بالمأثور: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

عرَّف السيوطي نفسُهُ هذا التفسير، وبيَّنَ لنا الحاملَ له على تأليفهِ، وذلكَ بمجموع ما ذكره في كتاب «الإتقان» له، وما ذكرهُ في مقدِّمةِ «الدر المنثور» نفسه، فقال في آخر «الإتقان» (٢/ ١٨٣): «وقد جمعتُ كتاباً مسنداً فيهِ تفاسير النبي ﷺ، فيه بضعة عشر ألف حديث ما بينَ مرفوعٍ وموقوفٍ، وقد تمَّ وللهِ الحمد في أربعِ مجلداتٍ، وسَمَّيتُهُ (ترجمان القرآن)».

وقال في مقدمة «الدر المنثور»: «وبعد، فلمَّا أَلَّفْتُ كتابَ (ترجمان القرآن) ـ وهو التفسير المسند عن رسول الله ﷺ ـ وتمَّ بحمد الله في مجلَّداتٍ، فكانَ ما أوردتُه فيه من الآثار بأسانيد الكتب المخرَّجةِ منها وارداتٍ[1]، رأيتُ قصور أكثر الهِمَم عن تحصيله، ورغبتهم في الاقتصار على متون الأحاديث دون الإسناد وتطويله، فلخصتُ منهُ هذا المختصر، مقتصراً فيهِ على متنِ الأثر، مصدراً بالعزو والتخريج إلى كل كتابٍ معتبرٍ، وسمَّيتُهُ بـ: (الدُّرُّ المنثور، في التفسير المأثور)».

ومن هاتين العبارتين يتبيَّنُ لنا: أنَّ السيوطي اختصرَ كتابهُ «الدر المنثور» من كتابه ترجمان القرآن، وحذف الأسانيد مخافةَ المَلَل، مع عَزْوِهِ كلَّ رواية إلى الكتاب الذي أخذها منه.

---

(١) أي: طُرقاً كثيرةً.

ويقول السُّيوطي في آخر «الإتقان» (٣/ ١٩٠): «وقد شرعتُ في تفسيرٍ جامعٍ لجميع ما يحتاجُ إليهِ من التفاسير المنقولة، والأقوال المعقولة، والاستنباطات والإشارات، والأعاريب واللُّغَاتِ، ونُكَتِ البلاغة ومحاسنِ البدائع وغيرِ ذلكَ، بحيثُ لا يحتاج معه إلى غيره أصلاً، وسمَّيتهُ بـ: (مجمع البحرين ومطلع البدرين)، وهو الذي جعلتُ هذا الكتاب ـ يعني: «الإتقان» ـ مقدمةً له».

ومن هذه العبارة يتبيَّنُ لنا: أنَّ كتاب «مجمع البحرين، ومطلع البدرين» يُشبه في منهجهِ وطريقتهِ ـ إلى حدٍّ كبيرٍ ـ تفسير ابن جرير الطَّبري، ولكن لا ندري إذا كانَ السيوطيُّ قد أتمَّ هذا التفسيرَ أم لا، ويظهر لنا: أنهُ لا صِلةَ بينهُ وبين كتاب: «الدُّرِ المنثور»؛ لأنهُ لا يتعرَّضُ فيهِ مطلقاً لما ذكرهُ في منهجهِ في «مجمع البحرين ومطلع البدرين» فلا استنباطَ ولا إعرابَ، ولا نُكات بلاغية، ولا محسنات بديعية، ولا شيءَ مما ذكر: أنه سيعرضُ له في «مجمع البحرين ومطلع البدرين»، وكلُّ ما فيهِ هو سَردُ الروايات عن السَّلَف في التفسير بدُون أن يعقِّبَ عليها، فلا يعدِّلُ ولا يجرح، ولا يضعِّف، ولا يصحِّح، فهو كتابٌ جامعٌ فقط لما يروى عن السَّلَف في التفسير، أخذه السيوطيُّ من البخاري، ومسلم، والنَّسائي، والترمذي، وأحمد، وأبي داود، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وعبد بن حميد، وابن أبي الدُّنيا، وغيرهم ممن تقدَّمهُ، ودوَّن التفسير.

والسيوطيُّ رجلٌ مغرمٌ بالجمعِ وكثرةِ الرواية، وهو ـ مع جلالة قدرِهِ، ومعرفته بالحديث وعِلَلهِ ـ لم يتحرَّ الصحةَ فيما جَمَع في هذا التفسير، وإنما خلط فيهِ بين الصحيح والعليل، فالكتابُ يحتاجُ إلى تصفيةٍ حتى يتميَّزَ لنا غثُّه من سمينه، بين أهل العلم[١].

طُبع هذا الكتاب، في دار الفكر ببيروت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في ثماني مجلَّدات.

ثانياً: أشهر التفاسير بالمنهج الأثري النظري:

التفسير الأثري النظري هو التفسيرُ الذي يجمعُ بين جانبين:

---

(١) انظر: «التفسير والمفسرون»: (١/ ١٦٨).

الأول: جانبُ التفسير بالمأثور، القائم على الرواية والنقل، وإيراد الأقوال المأثورة فقط، دون نظرٍ أو تحليلٍ أو تأويلٍ.

الثاني: جانب التفسير بالرأي، القائم على النظر، والاجتهاد، والتحليل، والتأويل دون ذكر المأثور.

هناكَ تفاسيرٌ اكتفت بإيراد الأقوال المأثورة، المتمثِّلة في الأحاديث وأقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم، ولا يكادُ المفسِّرُ يذكرُ شيئاً من التوجيه والتحليل وإن ذكر كانَ ذلكَ قليلاً، لا يكادُ يُذكر أمام (الكمِّ الكبير) من الروايات المأثورة التي ملأت تفسيره.

وهذا ملحوظٌ في التفاسير التي طُبعت، والتي جُمعت فيها أقوالُ واختياراتُ مفسِّرين من الصحابة، أو التابعين، كتفسير ابن عبَّاس، وتفسير مجاهد، وتفسير قتادة، وتفسير السُّدي، وتفسير الحسن البصري، وتفسير عبد الرزاق، وتفسير أحمد ابن حنبل، وتفسير سفيان الثوري.

ويبدو هذا في تفسير السيوطي: (الدرُّ المنثور) الذي تحدَّثنا عنهُ قبل قليل.

هذه التفاسير تُصنَّف ضِمن التفسير بالمأثور، ولهذا أوردناها ضمن الفصل السابق الذي خصَّصناه للتفسير بالمأثور.

وهناكَ تفاسيرٌ اكتفت بالرَّأي والنظر والتحليل والتوجيه، والاستنباط، وتوسَّعت في الموضوعات العقلية أو الفقهية أو النحوية أو البلاغية، ولا تكادُ ترىٰ في هذه التفاسير العقلية شيئاً من المأثور، وإذا كانَ فيهِ شيءٌ منهُ؛ كان قليلاً لا يكادُ يذكر.

يبدو هذا في التفاسير العقلية كتفسير الزَّمَخْشَري، وتفسير الرَّازي، وتفسير البَيْضَاوي، وتفسير النَّسَفِي، وتفسير أبي السَّعود، وتفسير القمي النَّيسابوري.

والتفسيرُ الأثريُّ النظريُّ هو الذي يجمعُ بين المنهجين السابقين، وينسِّق بينهما، ويرفضُ غُلُوَّ كلِّ فريقٍ بمنهجهِ، وإهمالَ المنهج الآخر، فلا صاحب المأثور يفسِّر بالرأي، ولا صاحب الرأي يفسِّر بالمأثور!

أصحابُ هذا المنهج ينسِّقون بين المأثور والرأي، فترىٰ في تفاسيرهم أقوالاً

مأثورة، من أحاديث وأقوال صحابة وتابعين، وترىٰ فيها نظراً واجتهاداً وتحليلاً وتأويلاً.

وهم في هذا التنسيق يكونون قد جمعوا بين الحُسْنَيَيْنِ، فأخذوا حسنةَ التفسير بالمأثور، الذي هو ضروريٌّ لفهم القرآن، وأخذوا حسنةَ التفسير بالرأي والنظر، الذي لا بُدَّ مِنهُ لتفسير القرآن أيضاً[1].

أذكر فيما يلي أشهرَ التفاسير التي جمعت بين الأثر، والنظر:

١ ـ تفسير يحيى بن سلام البصري المتوفى سنة (٢٠٠ هـ).

ذهب كثير من العلماء إلى أنَّ (يحيى بن سلام البصري) هو أوَّلُ من فسَّرَ القرآنَ كاملاً على أساس (المنهج الأثري النظري)، وأنهُ ألَّفَ تفسيرهُ قبلَ أن يؤلِّفَ الطَّبَريُّ تفسيرَهُ بحوالي قرنٍ، وأنَّ التفاسير التي كانت قبل يحيىٰ بن سلام كانت تفاسير بالمأثور فقط.

قال محمد الفاضل بن عاشور في كتابه «التفسير ورجاله»: «نعني بهذا تفسيراً جليلاً من صميمِ آثار القرن الثاني، وهو أقدم التفاسير الموجودة اليوم على الإطلاق، أُلِّفَ بالقيروان، ورُوِيَ فيها، وبقيت نسخته الوحيدةُ بين تونس والقيروان، وهو الذي يعتبر مؤسِّسَ طريقة التفسير النقدي، أو الأثري النظري، التي سارَ عليها بعدهُ ابن جرير الطبري، واشتهر بها.

وتفسير ابن سلام مبنيٌّ على إيراد الأخبار مسندة، ثم تعقُّبها بالنقد والاختيار، فبعد أن يُورد الأخبار المروية مفتتحاً إسنادها بقوله: (حدَّثنا) يأتي بحُكمه الاختياري بقوله: (قال يحيى)، ويجعل مبنى اختياره على المعنى اللُّغوي والتخريج الإعرابي، ويتدرَّج من اختيار المعنى إلى اختيار القراءة التي تتماشىٰ وإيَّاه. . . .

وقد نصَّ ابنُ الجَزَري على أنَّ هذا الكتاب سُمع من مؤلِّفهِ بإفريقية، وشهد بأنه كتابٌ ليس لأحدٍ من المتقدِّمين مثله، وكذلكَ نُقل عن إمام القراءات أبي عمرو الدَّاني: أنهُ قال: «ليس لأحدٍ من المتقدمين مثل تفسير ابن سلام».

---

(١) انظر: «تعريف الدارسين بمناهج المفسرين» ص: ٣٠١ ـ ٣٠٢.

وذلكَ ينطقُ بسبقهِ إلى طريقة، وابتكاره منهجاً، وقد تلقىٰ هذا التفسير عن مؤلِّفهِ فقيهٌ أفريقيٌّ هو أبو داود العطار»[1].

ونُسَخُ هذا التفسير المخطوطة موجودة في تونس، وقد جمعتْها ودرستْها الباحثةُ التونسيةُ في التفسير الدكتورة هند شلبي، وحقَّقتْ تفسيرَ ابن سلام كاملاً، لكنه لم يُطْبَع حتىٰ الآن.

ولتفسير يحيى بن سلام البصري ثلاث مختصراتٌ:

الأول: اختصره أبو المطِّرف عبد الرحمن بن مروان الأنصاري القُرطبي (المتوفي سنة ٤١٣ هـ).

واختصارُه مفقودٌ.

الثاني: اختصرهُ ابنُ أبي زِمَنين: أبو عبد الله: محمد بن عبد الله بن عيسى المري الإلبيري (المتوفىٰ سنة ٣٩٩ هـ) وهذا التفسير المختصر مخطوطٌ في تونس[2].

الثالث: اختصره هودُ بن مُحَكِّم الهواري، قاضي الإباضية في قبيلة (هوارة) البربرية في الجزائر (المتوفى سنة ٢٨٠ هـ).

وقد حقَّقَ هذا التفسيرَ المختصرَ الباحثُ الجزائري الأستاذ بالحاج بن سعيد شريفي، وطبعته له دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م في أربعة أجزاء.

عقد بالحاج شريفي مقارنة بين تفسير هود بن محكِّم الهواري، وتفسير يحيى ابن سلام البصري، وخرج من تلكَ المقارنة بقوله: «واليوم: وبعد أكثر من عشر سنوات من التحقيق والمقارنة والاستقراء، أستطيع أن أقول بدون تردُّدٍ: إن الشيخ هوداً الهواري اعتمدَ اعتماداً كثيراً ـ إن لم أقل اعتماداً كلياً ـ على تفسير ابن سلام البصري، ولو جاز لي أن أضعَ للكتاب عنواناً غير الذي وجدتُه في المخطوطات لكانَ العنوان هكذا: (تفسير الشيخ هود الهواري، مختصر تفسير ابن سلام البصري) لأن تفسير ابن سلام أصلٌ لتفسير الشيخ هود الهواري»[3].

---

(١) التفسير ورجاله: لمحمد الفاضل بن عاشور، ص: ٤٢ ـ ٤٤.
(٢) مقدمة بالحاج شريفي لتفسير هود الهواري: (١/ ٣٠ ـ ٣١).
(٣) المصدر السابق: ص: ٢٤.

وقد نُشرت ستة أجزاء من تفسير يحيى بن سلام البصري في الجزائر، بتحقيق كلٍّ من: حمود حمود، والبشير المخينيني، ورشيد الغزي، ولم يُنشر التفسيرُ كلُّه، ونشربالحاج شريفي تفسير هود الهواري كاملاً في الجزائر.

٢ ـ تفسير بَقيّ بن مَخْلَد القرطبيُ (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ).

وهو مفقودٌ، لا يُوجَدُ له نسخٌ في مكتبات المخطوطات، وسبب تعريفنا به هنا: أنه من أهم الكتب التي جمعت بين الأثر والنظر في التفسير.

ذكره الإمام ابن تيمية أثناء حديثهِ عن التفاسير المأثورة، وكان مجرَّدَ ذكر، قال: «من التفاسير التي ذكر فيها أقوال الصحابة والتابعين في التفسير: تفسير عبد الرَّزاق، وتفسير وكيع بن الجَرَّاح، وتفسير عبد بن حميد، وتفسير عبد الرحمن بن إبراهيم ـ دُحَيْم ـ وتفسير الإمام أحمد بن حنبل، وتفسير إسحاق ابن رَاهُوْيَهْ، وتفسير بَقِيِّ بن مَخْلَد، وتفسير أبي بكر بن المنذر، وتفسير سفيان ابن عُيَيْنَة، وتفسير سُنَيد ـ الحسن بن داود المِصِّيصى ـ وتفسير ابن جرير، و تفسير ابن حاتم، وتفسير أبي سعيد الأشَجّ، وتفسير ابن ماجه، وتفسير ابن مَرْدُوَيْه»(١).

واعتبر الدكتور عدنان زرزور بَقِيَّ بن مخلد مثل الإمام الطبري في ترسيخ منهج التفسير الأثري النظري الجامع بين النظر والاستدلال، وبين المأثور والرواية: «ولهذا يُعتبر تفسير الطَّبري أول خطوة هامة، أو أبرز خطٍّ في السلم البياني الذي يمكن رسمه لتاريخ التفسير، لا يُضارِعهُ في ذلكَ سوىٰ تفسير (بَقِيِّ بن مخلد الأندلسي) كما ذهب إلى ذلكَ ابنُ بِشْكَوال، وقطع به ابن حزم رحمه الله، وسواء أكان هذا أم ذاك، فهما يمثِّلانِ هذه المرحلة على كل حالٍ..»(٢).

٣ ـ جامع البيان في تفسير القرآن: لأبي جعفر، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير ابن غالب الطَّبَرِي (المتوفى سنة ٣١٠ هـ).

يُعتبرهذا التفسيرُ من أقوم التفاسير وأشهرها، كما يُعتَبَر المرجعَ الأولَ عند المفسِّرين الذين عُنوا بالتفسير النقلي، وإن كان في الوقت نفسه يُعتَبر مرجعاً غير قليل الأهمية من مراجع التفسير العقلي، نظراً لِمَا فيهِ من الاستنباط، وتوجيهِ

---

(١) مقدمة في أصول التفسير: لابن تيمية: ص: ٧٩ ـ ٨٠.

(٢) مدخل إلى تفسير القرآن: لزرزور، ص: ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

الأقوال، وترجيح بعضها على بعضٍ، ترجيحاً يعتمدُ على النظر العقلي، والبحث الحُرِّ الدقيق.

وقد كانَ هذا الكتابُ من عهد قريب يكاد يُعتبر مفقوداً لا وجودَ لهُ، ثم قدَّرَ اللهُ له الظهور، والتداول، فكانت مفاجأةً سارةً للأوساط العلمية في الشَّرق والغرب أنْ وُجدت في حيازة أمير (حائل) الأمير حمود ابن الأمير عبد الرَّشيد من أمراء نجد نسخةٌ مخطوطةٌ كاملةٌ من هذا الكتاب، طُبع عليها الكتاب من زمنٍ قريبٍ، فأصبحت في أيدينا دائرةُ معارف غنية في التفسير المأثور[(١)].

ولو أننا تتبعنا ما قاله العلماءُ في تفسير ابن جرير، لوجدنا: أنَّ الباحثين قد أجمعوا الحُكمَ على عظيم قيمته، واتفقوا على أنه مرجعٌ لا غِنَى عنهُ لطالب التفسير، فقد قال السيوطي: «وكتابه ـ يعني: تفسير محمد بن جرير ـ أجَلُّ التفاسير وأعظمها، فإنه يتعرَّضُ لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعضٍ، والإعراب، والاستنباط، فهو يفوق بذلكَ على تفاسير الأقدمين»[(٢)]. وقال النَّووي: «أجمعت الأمةُ على أنه لم يُصَنَّفْ مثل تفسير الطَّبري»[(٣)]. وقال أبو حامد الإسفراييني: «لو سافر رجلٌ إلى الصِّين حتى يحصل على كتاب تفسير محمد بن جرير؛ لم يكن ذلكَ كثيراً»[(٤)]. وقال شيخُ الإسلام ابن تيمية: «وأما التفاسير التي في أيدي الناس، فأصَحُّهَا تفسيرُ ابن جرير الطَّبَري، فإنهُ يذكر مقالاتِ السَّلَف بالأسانيد الثابتة، وليسَ فيهِ بدعةٌ، ولا ينقل عن المُتَّهَمين كمقاتل بن بكير[(٥)] والكلبي»[(٦)].

ويظهر مما بأيدينا من المراجع، أنَّ هذا التفسير كان أوسع مما هو عليهِ اليوم، ثم اختصره مؤلِّفُه إلى هذا القدر الذي هو عليهِ الآن، كما أنَّ كتابه في التاريخ ظفر بمثل هذا البسط والاختصار، فابنُ السُّبكي يذكر في طبقاته الكبرى (٢/ ١٣٧): «أنَّ

---

(١) المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن: ص: ٨٦.
(٢) الإتقان في علوم القرآن: (٢/ ١٩٠).
(٣) المرجع السابق.
(٤) معجم الأدباء: (١٨/ ٤٢).
(٥) هكذا بالأصل؛ ولعلَّه ابن سليمان، وهو مقاتلُ بن سليمان بن بشير؛ وهو مُتَّهَمٌ بالكذب.
(٦) فتاوى ابن تيمية: (٢/ ١٩٢).

أبا جعفر قال لأصحابه: أتنشطون لتفسير القرآن؟ قالوا: كم يكون قدره؟ فقال: ثلاثون ألف ورقة، فقالوا: هذا ربما تفنى الأعمار قبل تمامه، فاختصره في نحو ثلاثة آلاف ورقة، ثم قال: هل تنشطون لتاريخ العالم من آدم إلى وقتنا هذا؟ قالوا: كم قدره؟ فذكر نحواً مما ذكره في التفسير، فأجابوه بمثل ذلك، فقال إنا لله، ماتت الهِمَمُ، فاختصره في نحو ما اختصر التفسير».

هذا؛ ونستطيعُ أن نقول إنَّ تفسير ابن جرير هو التفسير الذي لهُ الأولية بين كتب التفسير، أولية زمنية، وأولية من ناحية الفنِّ والصِّناعة.

أمَّا أوليتهُ الزمنية؛ فلأنهُ أقدم كتاب في التفسير وصل إلينا، وما سبقهُ من المحاولات التفسيرية ذهبت بمُرور الزَّمن، ولم يصل إلينا شيءٌ منها، اللهم إلا ما وصلَ إلينا منها في ثنايا ذلكَ الكتاب الخالد الذي نحن بصدده.

وأمَّا أوليتهُ من ناحية الفنِّ والصناعة؛ فذلكَ أمرٌ يرجعُ إلى ما يمتازُ به الكتاب من الطريقة البديعة التي سلكها فيه مؤلِّفهُ حتى أخرجهُ للناس كتاباً له قيمتهُ ومكانته.

تتجلَّىٰ طريقة ابن جرير في هذا التفسير بكلِّ وضوحٍ إذا نحنُ قرأنا فيهِ وقطعنا في القراءة شوطاً بعيداً، فأولُ ما نشاهدهُ: أنهُ إذا أرادَ أن يفسِّرَ الآية من القرآن يقول: «القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا» ثم يفسِّرُ الآية ويستشهد على ما قالهُ بما يرويه بسنده إلى الصحابة أو التابعين من التفسير المأثور عنهم في هذه الآية، وإذا كان في الآية قولان أو أكثر، فإنه يعرضُ لكلِّ ما قيل فيها، ويستشهدُ على كلِّ قولٍ بما يرويهِ في ذلكَ عن الصحابة أو التابعين.

ثم هو لا يقتصر على مجرَّدِ الرواية، بل نجدهُ يتعرَّضُ لتوجيه الأقوال، ويرجِّح بعضها على بعضٍ، كما نجدهُ يتعرَّضُ لناحية الإعراب إن دعت الحال إلى ذلك، كما أنه يستنبط الأحكام التي يمكن أن تُؤخذ من الآية، مع توجيه الأدلة وترجيحِ ما يختار.

ثم هو يخاصم بقوَّةٍ أصحابَ الرأي المتسقلين في التفكير، ولا يزالُ يشدِّدُ في ضرورةِ الرجوعِ إلى العلم الراجع إلى الصحابة أو التابعين، والمنقول عنهم نقلاً صحيحاً مستفيضاً، ويرىٰ: أنَّ ذلكَ وحده علامة التفسير الصحيح، فمثلاً عندما تكلَّمَ عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ نجده يذكر

ما وَرَدِ في تفسيرها عن السَّلف مع توجيهه للأقوالِ وتعرُّضهِ للقراءات بقدر ما يحتاج إليهِ تفسيرُ الآية، ثم يعرج بعد ذلكَ على من يفسِّرُ القرآن برأيه، وبدونِ اعتمادٍ منه على شيءٍ إلا على مجرَّدِ اللغة فيفند قوله، ويبطل رأيه، فيقولُ ما نَصُّه: «وكان بعضُ من لا علمَ لهُ بأقوالِ السَّلف من أهل التأويل، ممن يفسِّرُ القرآن برأيهِ على مذهب كلام العرب، يوجِّه معنىٰ قوله: ﴿وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ إلى وفيه ينجون من الجدب والقحط بالغيث، ويزعم أنه من العصر، والعصر التي بمعنىٰ المناجاة، من قول أبي زيد الطَّائي:

صــاديــاً يستغيــثُ غيــر مغــاثٍ ... ولقــد كــانَ عصــرة المنجــود

أي: المقهور.

ومن قول لبيد:

فبــات وأســرىٰ القــومُ آخــر ليلهــم ... ومــا كــانَ وقــافــاً بغيــرِ معصــر

وذلكَ تأويلٌ يكفي من الشهادةِ على خطئهِ خلافه قول جميع أهل العلم من الصحابة والتابعين(١).

وكثيراً ما يقفُ ابنُ جرير مثلَ هذا الموقف حيالَ ما يروي عن مجاهد أو الضَّحَّاك، أو غيرهما ممن يروون عن ابن عبَّاسٍ ـ رضي الله عنهما ـ.

فمثلاً عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٦] يقول ما نصه: «حدَّثني المُثنَّى، قال: حدَّثنا أبو حذيفة، قال: حدَّثنا شِبْلٌ، عن ابن أبي نَجِيحٍ، عن مجاهدٍ: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٦]، قال: مُسخت قلوبهم ولم يمسخوا قردةً، وإنما هو مثلٌ ضربهُ اللهُ لهم، كمثل الحمار يحملُ أسفاراً» انتهى. ثم يعقِّبُ ابن جرير بعد ذلكَ على قول مجاهد فيقول ما نَصُّهُ: «هذا القول الذي قاله مجاهد قول لظاهر ما دَلَّ عليهِ كتابُ اللهِ مخالفٌ...» إلخ(٢).

ومثلاً عند تفسيرهِ لقولهِ تعالى أيضاً: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَاۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ

---

(١) تفسير ابن جرير: (١٢/١٣٨).

(٢) تفسير ابن جرير: (١/٢٥٢ ـ ٢٥٣).

﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، نجدهُ يروي عن الضَّحَّاكِ في معنى هذه الآية: أنَّ مَنْ طَلَّقَ لغير العِدَّةِ فقد اعتدى، وظَلَمَ نفسَه، ومن يتعدَّ حدودَ الله فأولئكَ هم الظالمون، ثم يقول: «وهذا الذي ذكر عن الضحاك لا معنىٰ لهُ في هذا الموضع؛ لأنه لم يجرِ للطَّلاق في العِدَّةِ ذكرٌ فيقالُ تلكَ حدود الله، وإنما جرىٰ ذكرُ العدد الذي يكونُ للمطلق فيه الرجعة، والذي لا يكون لهُ فيهِ الرجعةُ، دون ذكر البيان عن الطلاق للعدة»[1].

وهكذا نجدُ ابن جرير في غير موضع من تفسيره، ينبري للرّدِّ على مثل هذه الآراء التي لا تستند على شيءٍ إلا على مجرَّدِ الرأي أو محض اللغة.

ثم إن ابن جرير وإن التزم في تفسيرهِ ذكر الروايات بأسانيدها، إلا أنهُ في الأعمِّ الأغلب لا يتعقَّب الأسانيد بتصحيحٍ ولا تضعيفٍ؛ لأنهُ كان يرىٰ ـ كما هو مقرَّرٌ في أصول الحديث ـ أنَّ مَنْ أسندَ لكَ فقد حملكَ البحث عن رجال السَّند ومعرفة مبلغهم من العدالة أو الجرح؛ فهو بعملهِ هذا قد خرجَ من العُهدة، ومع ذلكَ فابنُ جرير يقف في السَّند أحياناً موقفَ النَّاقدِ البصيرِ، فيعدِّلُ من يعدِّل من رجال الإسناد، ويجرح من يجرح منهم، ويَرُدُّ الروايةَ التي لا يثقُ بصحتها ويصرِّحُ برأيهِ فيها بما يُناسِبها، مثلاً نجدهُ عند تفسيرهِ لقولهِ تعالى: ﴿فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾، يقول: ما نصّه: «رُوي عن عِكْرِمَةَ في ذلكَ ـ يعني في ضَمِّ سين سَدَّاً وفتحها ـ ما حدَّثنا بهِ أحمد بن يوسف. قال: حدَّثنا القاسم، قال: حدَّثنا حجَّاجٌ، عن هارون، عن أيوب، عن عكرمة، قال: ما كانَ من صنعة بني آدم فهو السَّدُّ يعني بفتح السِّين، وما كانَ من صنع الله فهو السُّدُّ، ثم يعقِّب على هذا السند فيقول: وأما ما ذكر عن عكرمة في ذلك، فإن الذي نقل ذلكَ عن أيوب هارون، وفي نقلهِ نظرٌ، ولا نعرف ذلكَ عن أيوب من رواية ثقات أصحابه»[2].

كذلكَ نجد ابنَ جرير في تفسيرهِ يقدِّر إجماعَ الأمة، ويعطيهِ سلطاناً كبيراً في اختيار ما يذهب إليهِ من التفسير، فمثلاً عند قوله تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ يقول ما نَصُّه: «فإن قال قائلٌ: فأيُّ النكاحين عنى اللهُ بقوله:

---

(١) تفسير ابن جرير: (٢/ ٢٨٩).

(٢) تفسير ابن جرير: (١٦/ ١٣).

﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥۗ﴾ النكاح الذي هو جماعٌ؟ أم النكاح الذي هو عقدُ تزويج؟ قيل: كلاهما؛ وذلكَ: أنَّ المرأة إذا نكحت زوجاً نكاحَ تزويج، ثم لم يطأها في ذلكَ النكاح ناكحها ولم يجامعها حتى يطلقها لم تَحِلَّ للأول، وكذلكَ إن وَطَئها واطىءٌ بغير نكاح لم تحلَّ له من بعد حتى تنكحَ زوجاً غيره، نكاحاً صحيحاً، ثم يُجامِعها فيه، ثم يُطلِّقها. فإن قال: فإنَّ ذكر الجماع غيرُ موجودٍ في كتاب الله تعالى ذكره، فما الدلالةُ على أن معناه ما قلت؟ قيل: الدلالةُ على ذلكَ إجماع الأمةِ جميعاً على أن ذلكَ معناه»[1].

ثم إننا نجد ابن جرير يأتي في تفسيره بأخبارٍ مأخوذةٍ من القَصَص الإسرائيلي، يرويها بإسنادِهِ إلى كَعْب الأحبار، و وَهْبِ بنِ مُنَبِّه، وابن جُرَيج، والسُّدّي، وغيرهم. ونراهُ ينقل عن محمد بن إسحاق، كثيراً مما رواهُ عن مَسْلَمة الأنصارى. ومن الأسانيد التي تسترعي النظرَ هذا الإسنادُ: حدَّثَني ابنُ حميد، قال: حدَّثَنا سلمةُ عن ابن إسحاق، عن أبي عِتاب رجلٌ من تَغْلِب كان نصرانياً عمراً من دهرِهِ ثم أسلمَ بعد فقرأَ القرآن وفقه في الدين، وكان فيما ذكر، أنه كان نصرانياً أربعينَ سنة ثم عمر في الإسلام أربعين سنة.

يذكر ابنُ جرير هذا الإسناد، ويروي لهذا الرجل النصراني الأصل خبراً عن آخر أنبياء بني إسرائيل، عند تفسيرهِ لقوله تعالى: ﴿إِنۡ أَحۡسَنتُمۡ أَحۡسَنتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡۖ وَإِنۡ أَسَأۡتُمۡ فَلَهَاۚ فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ ٱلۡأٓخِرَةِ لِيَسُـٔۥُاْ وُجُوهَكُمۡ وَلِيَدۡخُلُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَلِيُتَبِّرُواْ مَا عَلَوۡاْ تَتۡبِيرًا﴾[2].

كما نراه عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰذَا ٱلۡقَرۡنَيۡنِ إِنَّ يَأۡجُوجَ وَمَأۡجُوجَ مُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ...﴾ الآية، يسوق هذا الإسنادَ: «حدَّثنا ابنُ حميد قال: حَدَّثنا سلمةُ قال: حدَّثنا محمدُ بن إسحاق قال: حَدَّثني بعضُ من يسوق أحاديثَ الأعاجم من أهل الكتاب ممن قد أسلم مما توارثوا من علم ذي القرنين: أنَّ ذا القرنين كان رجلاً من أهل مصر، اسمُه مرزبا بن مردبة اليوناني من ولد يونن بن يافث بن نوح»[3].

---

(١) تفسير ابن جرير: (٢/ ٢٩٠ ـ ٢٩١).
(٢) تفسير ابن جرير: (١٥/ ٣٣ ـ ٣٤).
(٣) تفسير ابن جرير: (١٦/ ١٤).

وهكذا يُكثِرُ ابنُ جرير من رواية الإسرائيليات، ولعلَّ هذا راجعٌ إلى ما تأثَّرَ به من الروايات التاريخية التي عالجها في بحوثه التاريخية الواسعة[1].

مختصرات تفسير الطَّبري:

وقد اختُصِرَ «تفسيرُ الطبري» عدة مختصرات:

ـ اختصرَهُ من السَّابقين: أبو يحيى محمد بن صُمادح التُّجيبي الأندلسي (المتوفى سنة ٤٨٤ هـ) وهو مجرَّدُ تفسيرٍ لغريب القرآن مأخوذٍ من تفسيري الطبري. وقد طَبَعَتْ هذا المختصرَ دارُ الشروق على هامش المصحف، وأسمتهُ (مصحفَ الشروق المفسر الميسَّر).

ـ وأصدرَ الشيخُ محمد علي الصابوني، والدكتور صالح رضا «مختصر تفسير الطبري» في مجلَّدينِ اثنين، وهو تلخيصٌ موجَزٌ جداً، لم يذكر فيه من علومِ الطبري في تفسيرهِ إلا ما ندر[2].

ـ واختصرَ تفسيرَ الطبري الدكتورُ بشَّار عوَّاد معروف، وعصام فارس، اكتفيا فيه بذكر ترجيحات الإمام الطبري في تفسيره، ولم يُسجِّلا شيئاً من مباحثهِ العلمية المختلفة العديدة في تفسيره.

وهذَّبه الدكتور الصلاح عبد الفتاح الخالدي، حيثُ أصدر عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م كتاب «تفسر الطبري: تقريب وتهذيب» في سبع مجلداتٍ كبيرة، سَجَّل فيهِ خلاصةَ التفسير، واستبعدَ منه ما لا فائدةَ فيهِ، وما لا داعيَ له، وما لم يصح.

٤ ـ بحر العلوم: لأبي اللَّيث، نصر بن محمد بن إبراهيم السَّمَرْقَنْدِي الفقيه الحنفي، المعروف بإمام الهدى (المتوفى سنة ٣٧٣ هـ).

قَدَّم لهُ المؤلِّفُ ببابٍ في الحَثِّ على طلب التفسير وبيان فضله، واستشهدَ على ذلكَ، بروايات عن السَّلَف، ورواها بإسنادهِ إليهم، ثم بيَّنَ: أنه لا يجوزُ لأحدٍ أن يفسِّرَ القرآنَ برأيهِ من ذات نفسه، ما لم يتعلَّم أو يعرف وجوهَ اللغة وأحوالَ

---

(١) انظر: «التفسير والمفسرون»: (٢/ ١٣٧ ـ ١٤٣) باختصارٍ وتصرُّفٍ.

(٢) انظر: «الإمام الطبري» للدكتور محمد الزحيلي: ص: ١١٤ ـ ١١٥.

التنزيل، واستدلَّ على حُرمة التفسير بمجرَّد الرأي بأقوالٍ رواها عن السَّلف بإسنادهِ إليهم أيضاً، ثم بيَّنَ: أنَّ الرجلَ إذا لم يعلم وجوهَ اللغة، وأحوالَ التنزيلِ؛ فليتعلَّم التفسيرَ ويتكلَّفَ حفظَه، ولا بأسَ على سبيلِ الحكاية، وبعد أن فرغ في المقدِّمة شرع في التفسير.

وهو يُفسِّرُ فيه القرآنَ بالمأثور عن السَّلف، فيسوقُ الروايات عن الصحابة والتابعين و من بعدهم في التفسير، ولكنه لا يذكر إسنادَهُ إلى من يروي عنهم، ويندر سياقه للإسنادِ في بعضِ الروايات إذا ذكر الأقوال والروايات المختلفة، لا يعقِّبُ عليها ولا يرجِّح كما يفعل ابنُ جرير الطَّبري ـ مثلاً ـ اللهم إلا في حالات نادرة أيضاً، وهو يعرض للقراءات ولكن بقدرٍ، كما أنه يحتكم إلى اللغة أحياناً ويشرح القرآنَ بالقرآن إنْ وُجد من الآيات القرآنية ما يوضِّحُ معنىٰ آيةٍ أُخرى، كما أنهُ يروي من القصَص الإسرائيلي، ولكن على قلَّةٍ وبدُونِ تعقيبٍ منه على ما يرويه، وكثيراً ما يقولُ: «قال بعضُهم كذا»، و«قال بعضُهم كذا»، ولا يُعيِّن هذا البعضَ. وهو يروي أحياناً عن الضعفاء فيخرج من رواية الكَلْبي، ومن رواية أسباطٍ عن السُّدِّي، ومن رواية غيرهما ممن تُكُلِّمَ فيه، ويوجِّه بعضَ إشكالات ترد على ظاهر النظم ثم يجيب عنها، كما يعرض لموهم الاختلاف والتناقض في القرآن ويُزيل هذا الإيهامَ.

وبالجملة: فالكتابُ قيِّمٌ في ذاتهِ، جَمَع فيهِ صاحبُه بين التفسير بالرواية والتفسير بالدِّراية؛ إلا أنَّهُ غلبَ الجانبُ النقليُّ فيهِ على الجانب العقلي، ولهذا يجدر بأن يُعدَّ في ضمن كتب التفسير بالمأثور(١).

وهو مخطوطٌ في ثلاث مجلَّدات كبار في دار الكتب المصرية بالقاهرة، وتُوجَد منه نسختان مخطوطتان في مكتبة الأزهر، واحدةٌ في مجلَّدتين، والأخرىٰ في ثلاث مجلَّدات.

٥ ـ الكشف والبيان عن تفسير القرآن: لأبي إسحاق أحمد بن إبراهيم الثَّعْلَبي النَّيسابوري المقرئ (المتوفى سنة ٤٢٧ هـ).

---

(١) انظر: «التفسير والمفسرون»: (٢/ ١٥٠).

أوضحَ مؤلِّفُ هذا التفسير في مقدمتهِ عن منهجهِ وطريقتهِ التي سلكها فيه، وظهر له أنَّ المصنفين في تفسير القرآن فرقٌ على طُرُق مُختلفةٍ:

فرقةُ أهل البِدَع والأهواء. وعدَّ منهم: الجبائي، والرُّمَّاني.

وفرقةُ مَنْ ألَّفوا فأحسنوا، إلا أنهم خلطوا أباطيلَ المبتدعين بأقاويل السَّلَفِ الصالحين. وعد منهم: أبا بكر القَفَّال.

وفرقةٌ اقتصرَ أصحابها على الرواية والنقل دُونَ الدِّرايةِ والنَقد. وعدَّ منهم: أبا يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحَنْظَلي.

وفرقةٌ حذفت الإسنادَ الذي هو الرُّكنُ والعمادُ، ونقلت من الصُّحف والدفاتر، وحرَّرت على هوىٰ الخواطر، و ذكرت الغثَّ والسَّمِينَ؛ والواهي والمتينَ. وقال: وليسوا في عِدادِ العلماء، فَصُنْتُ الكتاب عن ذكرهم.

وفرقةٌ حازوا قصبَ السَّبق، في جودة التصنيفِ والحذق. غير أنهم طَوَّلوا في كتبهم بالمعادات؛ وكثرةِ الطُّرق والروايات. وعدَّ منهم: ابنَ جرير الطَّبَري.

وفرقةٌ جرَّدت التفسيرَ دُونَ الأحكام؛ وبيان الحلال والحرام، والحَلِّ عن الغوامض والمشكلات، والرَّدِّ على أهلِ الزَّيغِ والشُّبهات، كمشايخ السَّلَفِ الماضين، مثل: مجاهدٍ، والسُّدِّي، والكَلبي.

ثمَ بيَّنَ أنه لم يعثر في كتبٍ من تقدَّمه على كتابٍ جامعٍ مهذَّبٍ يُعتمَدُ. ثم ذكر ما كانَ من رغبةِ الناسِ إليهِ في إخراجِ كتابٍ في تفسير القرآن، وإجابتهِ لمطلوبهم رعايةً منه لحقوقهم، وتقرُّباً به إلى الله ثم قال: «فاستخرتُ اللهَ تعالى في تصنيفِ كتابٍ، شاملٍ مهذَّبٍ، ملخَّصٍ مفهومٍ، منظومٍ، مستخرجٍ من زُهاء مئة كتاب مجموعاتٍ مسموعاتٍ، سِوَىٰ ما التقطته من التعليقات والأجزاء المتفرِّقات، وتلقفته عن أقوامٍ من المشايخ الأثبات، وهم قريبٌ من ثلاثمئة شيخ، ونسقته بأبلغ ما قدرت عليه من الإيجاز والترتيب».

ثم قال: «وخرجتُ فيه الكلام على أربعة عشر نحواً، البسائط والمقدِّمات، والعـدد والتنـزلات، والقصـص والنـزولات، والـوجـوه والقـراءات، والعِلَـل والاحتجاجات، والعربية واللُّغَات، والإعراب والمُوازنات، والتفسيرَ والتأويلات، والمعاني والجهات، والغوامض والمشكلات، والأحكام والفقهيات، والحكم

والإشارات، والفضائل والكرامات، والأخبار والمتعلِّقات، أدرجتها في أثناء الكتاب بحذف الأبواب، وسمَّيتُه: (كتاب الكشف والبيان عن تفسير القرآن)».

ثم ذكر في أول الكتاب أسانيدَه إلى من يروي عنهم التفسيرَ من علماء السَّلَف، واكتفىٰ بذلكَ عن ذكرها أثناء الكتاب، كما ذكر أسانيدَهُ إلى مصنَّفات أهل عصره ـ وهي كثيرةٌ ـ وكتب الغريب والمشكل والقراءات، ثم ذكر باباً في فضل القرآن وأهله، وباباً في معنىٰ التفسير والتأويل، ثم شرع في التفسير.

هو يفسِّر في هذا التفسير القرآنَ بما جاء عن السَّلف، مع اختصاره للأسانيد اكتفاءً بذكرها في مقدِّمة الكتاب، و يعرض للمسائل النحوية ويخوض فيها بتوسُّعٍ ظاهرٍ. كما أنه يعرضُ لشرح الكلمات اللُّغوية وأصولها وتصاريفها، ويستشهد على ما يقول بالشعر العربي.

كما أنه يتوسعُ في الكلام عن الأحكام الفقهية عندما يتناولُ آيةً من آيات الأحكام، فتراهُ يذكرُ الأقوال والخلافات والأدلة ويعرضُ للمسألةِ من جميعِ نواحيها، إلى درجةِ أنه يخرجُ عما يُراد من الآية.

وهكذا يتطرَّقُ الكتابُ إلى نواحٍ علميَّةٍ متعدِّدَةٍ، في إكثارٍ وتطويلٍ يكادُ يخرج بهِ عن دائرة التفسير بالمأثور.

ثم إنَّ هناكَ ناحية أخرىٰ يمتاز بها هذا التفسيرُ هي التَّوسُّعُ إلى حدٍّ كبيرٍ في ذكر الإسرائيليات بدُون أن يتعقَّبَ شيئاً من ذلكَ، أو ينبِّهُ على ما فيهِ رغمَ استبعادهِ وغرابته.

ثم إنَّ الثعلبي لم يتحرَّ الصحةَ في كلِّ ما يَنقُل من تفاسير السَّلَف، بل يكثر من الرواية عن السُّدّي الصغير عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس.

كذلكَ نجدهُ قد وقعَ فيما وَقَعَ فيهِ كثيرٌ من المفسِّرينَ من الاغتِرار بالأحاديث الموضوعة في فضائل القرآن سورةً سورةً، فروىٰ في نهايةِ كلِّ سورة حديثاً في فضلها منسوباً إلى أُبَيِّ بن كعب، كما اغْتَرَّ بكثيرٍ من الأحاديث الموضوعةِ على ألسنةِ الشيعةِ، فسَوَّدَ بها كتابَه دونَ أن يُشيرَ إلى وضعها واختلاقها، وفي هذا ما يَدُلُّ على أنَّ الثعلبي لم يكن له باعٌ في معرفة صحيح الأخبار من سقيمها[1].

---

(١) انظر: «التفسير والمفسرون»: (٢/ ١٥٣ ـ ١٥٤).

هذا؛ وإنَّ الثعلبي قد جرَّ على نفسهِ وعلى تفسيره بسبب هذه الكثرة من الإسرائيليات وعدمِ الدِّقَّةِ في اختيار الأحاديث اللَّوم المرير، والنقد اللاذع من بعض العلماء الذين لاحظوا هذا العيبَ على تفسيره، فقال شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية في مقدمته في أصول التفسير: «والثعلبي هو نفسه كان فيه خيرٌ ودينٌ، وكان حاطبَ ليل»[1] ينقل ما وجدَ في كتب التفسير من صحيحٍ وضعيفٍ وموضوعٍ.

توجد مخطوطة هذا التفسير في مكتبة الأزهر بالقاهرة، لكنها غير كاملةٍ.

٦ ـ **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**: للإمام العلامة أبي الحسن علي بن أحمد ابن محمد بن علي بن مَتُّوَيْهِ، الواحدي النيسابوري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٤٦٨ هـ).

أَلَّفَ الإمامُ الواحدي ثلاثة تفاسير، هي:

الأول: البسيط في تفسير القرآن الكريم، وهو أكبر تفاسيره، وأقدمها تفسيراً. وما زال هذا التفسير مخطوطاً لم يُطبع حتىٰ الآن.

الثاني: الوسيط في تفسير القرآن المجيد، وهو تفسيرٌ متوسِّطٌ، لا هو بالطويل ولا بالمختصر، وقد ظهرت طبعته الأولىٰ حديثاً عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م عن دار الكتب العلمية ببيروت، وحقَّقهُ كلٌّ من: الأستاذ عادل أحمد عبد الموجود، والأستاذ علي محمد معوض، والدكتور أحمد محمد صيرة، والدكتور أحمد عبد الغني الجمل، والدكتور عبد الرحمن عويس، وقدَّمه الدكتور عبد الحي الفرماوي.

الثالث: الوجيز في تفسير القرآن العزيز: وهو تفسيرٌ وجيزٌ مختصرٌ، ومنتشرٌ بين الناس، ونحن في صدد تعريفه هنا.

ومصادرُ الواحدي في هذا التفسير (أي: «الوسيط») هي: القرآن الكريم، والحديث الشريف، وأقوالُ الصحابة والتابعين وتابعيهم في التفسير، وكتب أهل المعاني واللغة، وكتب القراءات.

وجمع الواحدي في الوسيط بين المأثور والرأي، والمنقول والمعقول، وكتب تفسيره على أساس المنهج الأثري النظري.

---

(١) ص: ١٩.

وقال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٩) عند الكلام عن الواحدي المفسِّر: «ولم يكن لهُ ولا لشيخهِ الثعلبي كبيرُ بضاعةٍ في الحديث، بل في تفسيرهما ـ وخصوصاً الثعلبي ـ أحاديثُ موضوعةٌ، وقصصٌ باطلةٌ».

٧ ـ معالم التنزيل: لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد، المعروف بالفَرَّاء البَغَوي، والملقَّب بمُحيي السُّنَّة وركن الدين (المتوفى ٥١٠ هـ).

وهو كتابٌ متوسِّطٌ، نَقَلَ فيهِ عن مفسِّري الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

ووصفه في التفسير «الخازن» في مقدِّمةِ تفسيرهِ بأنه: «من أجل المصنَّفاتِ في علم التفسير وأعلاها، وأنبلها وأسناها، جامعٌ للصحيح من الأقاويل، عارٍ عن الشُّبَه والتصحيف والتبديل، مُحَلًّى بالأحاديث النبوية، مُطَرَّزٌ بالأحكام الشرعية، موشى بالقِصَصِ الغريبة، وأخبارِ الماضين العجيبة، مُرَصَّعٌ بأحسنِ الإشاراتِ، مُخَرَّجٌ بأوضحِ العبارات، مفَرَّغٌ في قالب الجمال بأفصحِ مقالٍ».

وقال شيخ الإسلام ابنَ تيمية في مقدمته في أصول التفسير: «والبَغَوِيُّ تفسيرهُ مختصرٌ من الثعلبي، لكنهُ صانَ تفسيرَهُ عن الأحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة».

وقال الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٩): «وقد يُوجَدُ فيه ـ يعني معالم التنزيل ـ من المعاني والحكايات ما يحكم بضعفه أو وضعه».

يتعرَّض البغوي لتفسير الآية بلفظٍ سهلٍ مُوجزٍ، وينقل ما جاء عن السَّلف في تفسيرها، وذلكَ بدُونِ أن يذكر السَند، يكتفي في ذلكَ بأن يقول مثلاً: قال ابنُ عبَّاسٍ كذا وكذا، وقال مجاهدٌ كذا وكذا، وقال عطاءٌ كذا وكذا، والسِّرُّ في هذا هو أنه ذكر في مقدمة تفسيرهِ إسنادَهُ إلى كلِّ من يروي عنهم، بَيَّنَ أنَّ له طرقاً سِواها تركها اختصاراً. ثم إنه إذا روىٰ عمن ذكر أسانيده إليهم بإسنادٍ آخر غير الذي ذكرهُ في مقدِّمة تفسيرهِ فإنه يذكرهُ عند الرواية، كما يذكر إسنادَهُ إذا روىٰ عن غير من ذكر أسانيده إليهم من الصحابة فيما يسنده إلى الرسولِ ﷺ، ويعرض عن المَنَاكِير وما لا تعلُّقَ له بالتفسير، وقد أوضحَ هذا في مقدمة كتابه، فقال: «وما ذكرتُ من أحاديث رسولِ الله ﷺ في أثناء الكتاب على وفاقِ آيةٍ أو بيانِ حُكمٍ فإنَّ الكتاب يطلبُ بيانهُ من السُّنَّةِ، وعليها مدارُ الشَّرع، وأمورُ الدين ـ فهي من الكتب المسموعة للحُفَّاظ وأئمةِ الحديث، وأعرضتُ عن ذكر المناكير وما لا يليقُ بحالِ التفسير».

وهو يروي أحياناً عن الكلبي وغيره من الضُّعفاء، كما أنه يتعرَّض للقراءات، ولكن بدونِ إسرافٍ منه في ذلك، كما أنه يتحاشىٰ ما وَلِعَ به كثيرٌ من المفسِّرين من مباحث الإعراب، ونُكَتِ البلاغة، والاستطرادِ إلى علومٍ أُخرىٰ، لا صلةَ لها بعلم التفسير، وإن كانَ في بعضِ الأحيان يتطرَّقُ إلى الصناعة النحوية لِضرورة الكشفِ عن المعنىٰ، ولكنهُ مُقِلٌّ لا يكثر. ويذكر أحياناً بعضَ الإسرائيليات ولا يعقب عليها ويُورِد بعضَ إشكالاتٍ على ظاهر النظم ثم يجيب عنها، كما ينقل الخلافَ عن السَّلَف في التفسير ويذكر الروايات عنهم في ذلك، ولا يرجِّح روايةً على روايةٍ، ولا يضعِّف روايةً، ويصحِّح أخرى.

وعلى العموم فالكتاب في جملته أحسن، وأسلم من كثير من كتب التفسير بالمأثور، وهو مطبوعٌ متداولٌ بين أهل العلم.

٨ ـ **المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: لأبي محمد، عبد الحقّ بن غالب بن عطية الأندلسي المغربي الغرناطي (المتوفى سنة ٥٤٦ هـ).

لهذا التفسير قيمةٌ عاليةٌ بين كتب التفسير وعندَ جميعِ المفسِّرينَ، وذلكَ راجعٌ إلى أنَّ مؤلِّفهُ أضفىٰ عليهِ من روحهِ العلمية الفيَّاضةِ، ما أكسبه دِقَّةَ، ورواجاً، وقَبولاً. وقد لخَّصه مؤلِّفُه من كتب التفاسير كلِّها ـ أي: تفاسير المنقول ـ وتحرَّى ما هو أقرَبُ إلى الصحة منها، ووضع ذلكَ في كتابٍ متداولٍ بين أهل المغرب والأندلس حسن المنحى.

وهو يذكر فيه الآيةَ ثم يفسِّرها بعبارةٍ عذبةٍ سهلةٍ، ويُورد من التفسير بالمأثور ويختارُ منه في غير إكثار، وينقل عن ابن جرير الطَّبَري كثيراً، ويُناقِشُ المنقولَ عنه أحياناً، كما يُناقشُ ما ينقلهُ عن غير ابن جرير، وَيَرُدُّ عليه.

ونجدُ شيخ الإسلام ابن تيمية يعقد مقارنة بين الكتابين ـ كتاب ابن عطية، وكتاب الزمخشري ـ في فتاواه فيقول: «وتفسيرُ ابن عطية خيرٌ من تفسير الزَّمخشري، وأَصَحُّ نقلاً وبحثاً، وأبعَدُ عَنِ البِدَع وإن اشتمل على بعضها، بل هو خيرٌ منه بكثيرٍ، بل لعلَّهُ أرجَحُ هذه التفاسير»[1].

---

(١) فتاوى ابن تيمية: (٢/ ١٩٤).

٩ ـ زاد المسير في علم التفسير: لجمال الدين أبي الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد التيمي البكري البغدادي، المعروف بابن الجوزي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

ألَّفَ ابن الجوزي هذا التفسيرَ على قواعد المنهج الأثري النظري في التفسير، وجمع فيه بينَ المأثور والرأي، وبين المنقول والمعقول.

ومما جاءَ في مقدمةِ ابن الجوزي لتفسيرهِ قوله: «لما كانَ القرآنُ العزيزُ أشرفَ العلوم، كان الفهمُ لمعانيه أوفى الفهوم؛ لأن شرف العلمِ بشرف المعلوم، وإني نظرتُ في جملةٍ من كتبِ التفسير، فوجدتها بين كبيرٍ قد يئس الحافظُ منهُ، وصغيرٍ لا يُستفادُ كلُّ المقصود منهُ، والمتوسِّطُ منها قليلُ الفوائد، عديمُ الترتيبِ، وربما أُهمِلَ فيهِ المشكلُ، وشُرح غير الغريب، فأتيتُكَ بهذا المختصر اليسير، منطوياً على العلمِ الغزير، وسَمَّيْتُه باسم: (زاد المسير في علم التفسير). وقد بالغتُ في اختصار لفظهِ، فاجتهد وفَّقكَ اللهُ في حفظه، واللهُ المُعِينُ على تحقيقهِ، فما زالَ جائداً بتوفيقهِ».

وبعدَ ذلكَ أشارَ في المقدمةِ إلى: فضل علم التفسير، والفرق بين التفسير والتأويل، ومدة نزول القرآن، وأول ما نزل من القرآن، وآخر ما نزل منه.

ثم قال بعد ذلك: «لما رأيتُ جمهورَ كتب المفسِّرين لا يكادُ الكتاب منها يفي بالمقصود كشفهُ، حتى يُنظر للآية الواحدة في كتب، فرُبَّ تفسير أُخِلَّ فيهِ بعلم الناسخ والمنسوخ أو ببعضه، فإن وُجد فيهِ؛ لم توجد أسباب النزول أو أكثرها، فإن وُجدت؛ لم يوجد بيان المَكِّيّ من المدنيِّ، وإن وُجِدَ ذلك؛ لم تُوجَد الإشارة إلى حكم الآية، فإن وُجد؛ لم يُوجَد جوابُ إشكالٍ يقع في الآية، إلى ذلك من الفنون المطلوبة.

فقد أَدرجتُ في هذا الكتاب من هذه الفنون المذكورةِ مما لا يُستغنى عنه في التفسير، وأرجو وقوع الغَنَاء بهذا الكتاب عن أكثر ما يجانسه!

وقد حذرتُ من إعادةِ تفسير كلمةٍ متقدمةٍ إلا على وجهِ الإشارة، ولم أغادر من الأقوالِ التي أُحطتُ بها إلا ما تبعد صحته، مع الاختصار البالغ، فإذا رأيتَ في الآيات ما لم يذكر تفسيرها، فهو لا يخلو من أمرين: إما أن يكون تفسيرُها قد سَبَقَ، وإما أن يكون معناها ظاهراً لا يحتاجُ إلى تفسيرٍ!

وقد انتقىٰ كتابنا هذا أنقىٰ التفاسير، فأخذ منها الأصح والأحسن والأصون، ونظَمَهُ في غاية الاختصار».

طُبع هذا التفسير بإشراف الأستاذ زهير الشاويش، والشيخ شعيب الأرناؤوط، والشيخ عبد القادر الأرناؤوط في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م.

١٠ ـ **الجامع لأحكام القرآن**: للإمام المفسِّر أبي عبد الله بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٦٧١ هـ).

أراد القرطبيُّ أن يكونَ هذا التفسيرُ جامعاً لأحكام القرآن الفقهية والتشريعية، فظهرت فيه سماتُ ومزايا التفاسير الفقهية، ولهذا عدَّه كثيرٌ من الدارسين ضِمنَ التفاسير الفقهية أيضاً.

ولكن تفسيره ليس خاصاً بالأحكام الفقهية ـ على توفُّرها وافيةً فيه ـ وإنما فيه مباحث لغوية وتفسيرية وأثرية غزيرة، ففيه كثيرٌ من الأقوال المأثورة المتمثِّلة في الأحاديث النبوية وأقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم، وفيه كثيرٌ من مباحث القراءات وتوجيهها، والمسائل اللُّغوية، والشواهد الشعرية، وترجيحاته واستنباطاته واستدلالاته.

وقد ألَّفَه القرطبي على منهج (التفسير الأثري النظري) فجاء مُمَثِّلاً لهذا المنهج![1]

وهو من كتبِ التفسير بالمأثور وبالرأي في آنٍ واحدٍ. فهو يعتمدُ على الحديث الشريف وعلى أقوال السَّلَفِ، ومن تبعهم من الخَلَف، وينقل عنهم ويعزو الأقوالَ إلى قائليها والأحاديث إلى رواتها ومصنِّفيها، ثم يعتمد على العقل فيُحسِن الاستنباطَ. ويعتمدُ على الأدلة، ويستقرئ القراءات والإعراب ويراعي الناسخَ والمنسوخ، وفي آيات الأحكام يفيضُ في ذكر مسائل الخلاف مع أدلة كل قولٍ، دُونَ أن يتعصَّب لمذهبه المالكي، فهو يمشي مع الدليل حتىٰ يصل إلى الرأي الصواب أياً كان قائله، يحتكم في كل ذلكَ إلى اللغة، ويستشهد بالشعر ويُسقط

(١) انظر: «تعريف الدارسين بمناهج المفسِّرين»: ص: ٣٣١ ـ ٣٣٢.

القصص والأخبار إلا في النادر القليل، ويَرُدُّ على الفِرَقِ الأخرى كالمعتزلة والقدرية والروافض وغلاةِ المتصوِّفةِ والفلاسفة. وهو يفسِّرُ الآيات آيةً آيةً فيبيِّنُ أسباب نزول كل آية ويشرحها، ويجلِّي ما فيها من غريبٍ وإن كانت من آيات الأحكام؛ ذكر الحُكمَ مع الدليل ومع بيانه ووجوه الاختلاف وأدلتها، وإن لم تكن تتضمَّن حكماً؛ ذكر ما فيها من التفسير والتأويل. وهو يقتبس من التفاسير السابقة له كالطبري، وابن عطية، وابن العربي، والجصَّاص، ويشير إلى ذلك.

طُبع في القاهرة عام ١٩٥٠ في أربعة مجلَّدات. وطُبع في دار الكتب المصرية بالقاهرة بين أعوام ١٣٥٣ هـ و١٣٦٩ هـ (١٩٣٥ و١٩٥٠) في عشرين مجلَّدةً. ثم صدرت له الطبعة الثانية عن دار الكتب المصرية عام ١٣٨٠ هـ في عشرين مجلدةً أيضاً. وطبعته دار مطابع الشعب بالقاهرة عام ١٩٦١ م.

١١ ـ **لباب التأويل في معاني التنزيل**: لعلاء الدين علي بن محمد إبراهيم، المعروف بالخازن (المتوفى سنة ٧٤١ هـ).

اختصر الخازنُ هذا التفسير من تفسير البغوي، وأضافَ إليهِ ما نقلهُ ولخَّصه من التفاسير المتقدِّمة عليه، فليس له فيهِ على حدِّ قولهِ إلا النقل والانتخاب وحذف الأسانيد وتجنيب التطويل.

يُكثر الخازنُ من الرواية بالمأثور، ويهتم بتقرير الأحكام، ويُورد أدلتها، ويعتني بعرض القضايا الفقهية من وجهة نظر المذاهب الأربعة عنايةً تدفعهُ إلى الحديث عن فُروعٍ فقهيةٍ لا صلَةَ لها بالتفسير، كما يعتني كثيراً بالمواعظ، فيكثر من ذكر أحاديث الترغيب والترهيب.

وهو مولعٌ بسرد الأخبار التاريخية. وقد أفاضَ في ذكر غزوات الرسول ﷺ، وولعهِ بسرد الأخبار ساقه إلى الإكثار من الإسرائيليات إكثاراً أقحمَ معه كثيراً من القصَص الإسرائيلي الذي لا يثبت أمام معايير العلم والعقل[١].

طُبع في بولاق عام ١٢٩٨ هـ، وبهامشه: «تفسير النَّسفي» في أربع مجلَّدات، وفي المطبعة الأزهرية عام ١٣٠٠ هـ ـ ١٨٨٣ م، وفي القاهرة عام ١٣١٧ هـ، وفي مكتبة مصطفى البابي الحلبي وبهامشه تفسير البغوي في أربع مجلَّدات وللمكتبة

---

(١) انظر: «موسوعة المصادر والمراجع»: ص: ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

ذاتها طبعة ثانية للتفسير بين أعوام ١٩٥٥ و١٩٥٧ م، وبهامشه تفسير البغوي في ثلاثة مجلَّدات، وطبعته المكتبة التجارية الكبرىٰ عام ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م في أربع مجلدات، وطبعته مطبعة الاستقامة عام ١٣٨١ هـ.

١٢ ـ **تفيسر القرآن العظيم**: للإمام الحافظ عماد الدين، أبي الفداء، إسماعيلُ ابن عمر بن كثير الدمشقي (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ).

هذا التفسيرُ يُصنَّفُ ضمنَ (مدرسة التفسير الأثري النظري)؛ لأنَّ الإمامَ ابنَ كثيرٍ صاغَ تفسيرَهُ وفقَ قواعِدِ منهجِ التفسير الأثري النظري.

أَلَّفَ ابنُ كثير هذا التفسيرَ وفقَ قواعدِ منهجِ التفسيرِ الأثري النظري، كما فعلَ ابنُ جرير. فكان قريباً من المنهج الجامعي الذي قرَّرَهُ ابنُ جرير، وكان تفسيرُهُ قريباً من تفسيرِ ابن جرير، اقتربَ منه ولكنهُ لم يدركهُ ولم يصلْ إليهِ!!.

أمَّا منهج ابن كثير في هذا التفسيرفيقول عنه الشيخ أحمد شاكر في مقدمة (عمدة التفسير): «وقد حرصَ الحافظُ ابن كثير على أنْ يفسِّرَ القرآنَ بالقرآن أولاً ما وجدَ إلى ذلكَ سبيلاً، ثم بالسُّنَّةِ الصحيحة، التي هي بيانٌ لكتابِ اللهِ. ثم يذكرُ كثيراً من أقوالِ السَّلَفِ في تفسير الآي. وإنه ليذكُرُ الأحاديث ـ في أكثر المواضع ـ بأسانيدِها من دواوين السُّنَّة ومصادِرِها، وكثيراً ما يذكُرُ تعليلَ الضعيف منها، ولكنهُ يحرصُ أشدَّ الحرصِ على أن يذكرَ الأحاديثَ الصِّحَاح؛ وإن ذكرَ معها الضِّعافَ.

فكتابهُ ـ بجانبِ أنه تفسيرٌ للقرآن ـ مُعَلِّمٌ مرشدٌ لطالب الحديث، يعرفُ بهِ كيفَ ينقدُ الأسانيدَ والمتون، وكيفَ يَميزُ الصحيح من غيره، فهو كتابٌ ـ في هذا المعنى ـ تعليميٌّ عظيمٌ، ونفعهُ جليلٌ كثيرٌ»[(١)].

وهو يفسِّرُ القرآنَ بالحديث، والأحاديثُ المرفوعةُ للنبي ﷺ فيهِ كثيرةٌ، ومعظمها مذكورةٌ بأسانيدها، ويذكرُ مَنْ أخرجَ الحديثَ من كتبِ السُّنَة. ويذكُرُ حديثاً أو حديثين أو ثلاثةً في تفسيرِ الآيةِ، وأحياناً يذكرُ أكثرَ من ذلك، وأحياناً أحاديثهُ في تفسيرِ الآية الواحدةِ تزيدُ على عشرةِ أحاديث.

كذلكَ هو يفسِّرُ القرآنَ بالسيرةِ النبويةِ وحياةِ الصحابة، ويذكرُ أسبابَ النزول،

---

(١) عمدة التفسير: (١/ ٥ ـ ٦).

ويسجلُ رواياتِ الصحابةِ في تصويرِ جَوِّ نزولِ الآيات، ويوردُ الروايات في ذلكَ من كتبِ السنن والصحاح، ومن كتبِ السيرةِ والتاريخ.

إنَّ تفسيرَ ابن كثير مستودعٌ للسُّنةِ القوليةِ المتمثلةِ في الأحاديث المرفوعةِ للرسولِ ﷺ، ومستودَعٌ للسنةِ الفعليةِ المتمثِّلة في السيرة النبوية، وما أوردهُ ابن كثير من هذا لم يُورِدْهُ مفسِّرٌ آخر ـ باستثناء إمام المفسرين الطبري ـ[1].

مختصرات تفسير القرآن العظيم:

ونظراً لأهمية (تفسير القرآن العظيم) لابن كثير فقد اختصرهُ علماءٌ في القديم والحديث.

اختصرهُ من السَّابقينَ: محمد بن علي البعلي (المتوفى سنة ٧٩٣ هـ)، وعفيف الدين بن سعيد الدين الكازروني (المتوفى سنة ٩٤٠ هـ).

وأُخْتُصِرَ تفسيرُ ابن كثير عدةَ اختصاراتٍ في هذا العصر، هي:

ـ عمدةُ التفسير عن الحافظ ابن كثير: للشيخ أحمد محمد شاكر (المتوفىٰ سنة ١٣٧٧ هـ).

شرعَ الشيخُ باختصار تفسير ابن كثير عام ١٩٥٦ م. وسمَّىٰ اختصارهُ (عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير) وأصدرَ الجزءَ الأولَ عن دار المعارف بمصر عام ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٦ م.

وكتبَ الشيخُ مقدمةً ذكر فيها الدافعَ الذي دفعهُ لاختصارِ تفسير ابن كثير، ومنهجه في ذلكَ الاختصار. وأوردَ كلماتٍ لابن كثير تبينُ الموقفَ الصحيح من الإسرائيليات، وترجمَ فيها ترجمةً قيمةً مجملةً للإمام ابن كثير. وجاءتْ مقدمةُ أحمد شاكر في سبعٍ وثلاثين صفحة.

وأصدرَ الشيخُ خمسةَ أجزاءٍ من مختصرِه خلال سنتين: ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨ م حيث توفيَ ـ رحمه الله ـ سنة ١٩٥٨ م. ووصلَ في اختصاره إلى نهايةِ تفسير الآية الثامنة من سورة الأنفال. أي: اختصرَ حوالي ثلث تفسير ابن كثير فقط.

---

(١) انظر: «تعريف الدارسين بمناهج المفسِّرين» ص: ٤٠٤ ـ ٤٠٥.

فاختصارُه ـ رحمه الله تعالى ـ لتفسيرِ ابن كثير لم يتمَّ بسبب وفاتهِ رحمه الله، واختصارُهُ جيِّدٌ وطيِّبٌ.

ـ مختصرُ تفسيرِ ابنِ كثير: الشيخ محمد كَرِيِّم راجح، شيخ القراء بدمشق.

اختصر فيهِ تفسيرَ ابن كثير كلَّه في جزأين اثنين وطبع عدة طبعات في دمشق، وبيروت.

ـ مختصر تفسير ابن كثير: للشيخ محمد علي الصابوني.

اختصرَه في ثلاثة أجزاء، وطُبع هذا المختصر عدة طبعات، وانتشرَ هذا المختصر بين الناس انتشاراً كبيراً.

ـ تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير: للشيخ محمد نسيب الرفاعي:

اختصرَه فيهِ في أربع مجلَّدات كبيرة.

ـ تفسيرُ ابن كثير تهذيب وترتيب: للدكتور صلاح عبد الفتاح الخالدي.

اختصره فيهِ، وهذَّبَهُ، ورتَّبه.

١٣ ـ **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**: لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (المتوفى سنة ٨٧٦ هـ).

نستطيع أن نأخذ فكرةً عامَّةً واضحةً عن هذا التفسير من كلام مؤلِّفهِ نفسهِ الذي ذكرهُ في مقدمتهِ وخاتمته، يقول: «فإني قد جمعتُ لنفسي ولكَ في هذا المختصر ما أرجو أن يُقِرَّ اللهُ به عينيَّ وعينكَ في الدَّارين، فقد ضمنته بحمد الله المُهِمَّ مما اشتملَ عليهِ تفسيرُ ابنِ عطية، وزدتهُ فوائدَ جَمَّةً من غيرهِ من كتب الأئمة، وثقات أعلام هذه الأمة، حسبما رأيتُه أو رويتُه عن الأثبات، وذلكَ قريبٌ من مئة تأليفٍ. وما فيها تأليفٌ إلا وهو لإمام مشهورٍ بالدين ومعدودٍ في المحقِّقين، وكلُّ من نقلتُ عنه من المفسِّرين شيئاً فمن تأليفه نقلت، وعلى لفظ صاحبه عوَّلتُ، ولم أنقل شيئاً من ذلكَ بالمعنى خوف الوقوع في الزَّلل، وإنما هي عباراتٌ وألفاظٌ لمن أعزوها إليه، وما انفردت بنقله عن الطبري، فمن اختصار الشيخ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أحمد اللَّخْمي النحوي لتفسير الطبري نقلت؛ لأنه اعتنى بتهذيبه».

ثم أبانَ المؤلِّفُ عن رموز الكتاب، فقال: «وكلُّ ما في آخره: (انتهى) فليس هو من كلام ابن عطية، بل ذلكَ مما انفردت بنقله من غيره، ومن أشكل عليه لفظُ في هذا المختصر فليراجع الأمهات المنقول عنها فليصلحه منها، ولا يصلحه برأيه وبديهة عقله فيقع في الزَّلل من حيثُ لا يشعر، وجعلت علامةَ (التَّاء) لنفسي بدلاً من (قلت)، ومن شاء كتبها (قلتُ). وأمَّا (العين) فلابن عطية، وما نقلتهُ من الإعراب عن غير ابن عطية فمن الصفاقصي مختصر أبي حيان غالباً. وجعلتُ الصاد علامة عليه، وربما نقلت عن غيره معزواً لمن عنه نقلت. وكل ما نقلتهُ عن أبي حيان ـ وإنما نقلي له بواسطة الصفاقصي ـ أقول: قال الصفاقصي. وجعلت علامة ما زدته على أبي حيان (م)، وما يتفق لي إن أمكن فعلامته (قلت). وبالجملة فحيث أُطلق، فالكلم لأبي حيَّانٌ. ثم قال: «وما نقلته من الأحاديث الصِّحَاح والحِسَان عن غير البخاري ومسلم وأبي داود والتِّرمذي في باب الأذكار والدعوات، فأكثرهُ من النَّووي وسلاح المؤمن. وفي الترغيب والترهيب وأصول الآخرة، فمعظمه من «التذكرة» للقُرطبي، والعاقبة لعبد الحقِّ، وربما زدت زيادةً كثيرةً من مصابيح البغوي وغيره، كما ستقف إن شاء الله تعالى على ذلكَ معزواً لمحاله، وبالجملة: فكتابي هذا محشوٌّ بنفائس الحِكَم، وجواهر السُّنَن الصحيحة، والحِسَان المأثورة عن سيدنا محمد ﷺ، وسمَّيتُهُ بـ: (الجواهر الحسان في تفسير القرآن)».

وفي خاتمة التفسير يقول: «وقد أودعتهُ بحمد اللهِ جزيلاً من الدُّررِ، وقد استوعبتُ بحمد اللهِ مُهِمَّات ابن عطية، وأسقطتُ كثيراً من التكرار وما كان من الشواذ في غاية الوهي، وزدتُ من غيرهِ جواهر ونفائس لا يُستغنى عنها مميزةً معزوةً لمحالها، منقولةً بألفاظها، وتوخَّيتُ في جميع ذلكَ الصدقَ والصوابَ».

هذا هو وصف المؤلِّف لكتابه وبيانهُ له، ومنهُ يتضح جلياً: أنَّ الكتاب عبارةٌ عن مختصر لتفسير ابن عطية، مع زيادة نقول نقلها الثعالبي عمن سبقهُ من المفسِّرين، ومن أجل هذا نستطيع أن نقول: إن الثعالبي في تفسيرهِ هذا ليس له بعد الجمع والترتيب إلا عملٌ قليلٌ، وأثرٌ فكريٌّ ضئيل[1].

---

(١) انظر: «التفسير والمفسِّرون»: (١/ ١٦٣).

وفي آخر الكتاب معجمٌ مختصرٌ في شرح ما وقعَ فيهِ من الألفاظ الغريبة، ألحقهُ به مؤلِّفهُ، وزاد فيه كلماتٍ أخرىٰ وردت في غيره يحتاجُ إلى معرفتها، وحلها مما جاء في «الموطأ» وصحيحي البخاري ومسلم وغيرهما من الكتب الستة.

وهو يذكر في هذا التفسير الروايات المأثورة في التفسير بدُون أن يذكر سندَهُ إلى من يروي عنه، وقد يذكر بعضَ الروايات الإسرائيلية، ولكنه يتعقَّبُ ما يذكره بما يفيد عدم صحته، أو على الأقلِّ بما يفيد عدمَ القطع بصحتهِ.

وجملة القول فإن الكتاب مفيدٌ، جامعٌ لخلاصاتِ كتبٍ مفيدةٍ، وليسَ فيه ما في غيره من الحشو المُخلِّ، والاستطراد المُمِلِّ.

وهو مطبوعٌ في الجزائر في أربع مجلّدات

١٤ ـ **فتح القدير: الجامع بين فنِّي الرواية والدراية من علم التفسير**: للإمام محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشَّوكاني ثمَّ الصَّنْعاني (المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ).

يقول الشوكاني عن منهجه في تفسيره: «... إنَّ غالب المفسِّرين تفرَّقوا فريقين، وسلكوا طريقين:

الفريق الأول: اقتصروا في تفاسيرهم على مجرَّدِ الرواية، وقنعوا برفع هذه الراية.

والفريق الآخر: جرَّدوا أنظارهم إلى ما تقتضيه اللغة العربية، وما تفيده العلوم الآلية، ولم يرفعوا إلى الرواية رأساً، وإن جاؤوا بها؛ لم يُصحِّحوا لها أساساً.

وكِلا الفريقين قد أصابَ، وأطال وأطاب، وإن رفع عمادَ بيتِ تصنيفه على بعض الأطناب، وترك منها ما لا يتمُّ بدونهِ كمالُ الانتصاب.

فإن ما كانَ من التفسير ثابتاً عن رسول الله ﷺ، كان المصير إليهِ متعيِّناً، وتقديمه متحتِّماً، غير أنَّ الذي صحَّ عنه من ذلكَ إنما هو تفسيرُ آياتٍ قليلةٍ بالنسبةِ إلى جميعِ القرآن، ولا يختلفُ في مثل ذلك من أئمة هذا الشأن اثنان.

وأمَّا ما كان منها ثابتاً عن الصحابة ـ رضي اللهُ عنهم ـ: فإن كانَ من الألفاظ التي قد نقلها الشرعُ إلى معنى مغاير للمعنى اللُّغوي بوجهٍ من الوجوه، فهو مقدَّمٌ

على غيره، وإن كانَ من الألفاظ التي لم ينقلها الشرعُ فهو كواحدٍ من أهل اللغة الموثوق بعربيتهم، فإذا خالف المشهور المستفيض؛ لم تقم الحجة علينا بتفسيره الذي قاله على مقتضىٰ لغة العرب، فبالأَولىٰ تفاسير مَنْ بعدَهم من التابعين وتابعيهم وسائر الأئمة.

وأيضاً كثيراً ما يقتصر الصحابيُّ ومَنْ بعدَهُ من السَّلَف على وجهٍ واحدٍ مِما يقتضيه النظمُ القرآني باعتبار المعنى اللُّغوي، ومعلومٌ: أنَّ ذلكَ لا يستلزم إهمالَ سائر المعاني، التي تُفيدها اللغة العربية، ولا إهمال ما يُستفاد من العلوم التي تُتَبَيَّن بها دقائق اللغة العربية وأسرارها، كعلم المعاني والبيان، فإنَّ التفسير بذلكَ هو تفسيرٌ باللغة، لا تفسيرٌ بمحضِ الرأي المنهيِّ عنه.

وقد أخرج سعيدُ بن منصور في سننهِ وابنُ المنذر والبيهقيُّ في كتاب الرؤية عن سفيان الثوري؛ قال: ليسَ في تفسير القرآن اختلافٌ، وإنما هو كلامٌ جامعٌ، يُرادُ منه هذا، وهذا.

وأخرجَ ابنُ سعد في «الطبقات» وأبو نُعَيم في «الحلية» عن أبي قلابة؛ قال: قال أبو الدَّرداء: لا تَفقه كل الفقهِ حتى ترى للقرآن وجوهاً.

وأخرجَ ابنُ سعد: أنَّ علياً قال لابن عباس: اذهب إليهم ـ يعني: الخوارج ـ ولا تخاصمهم بالقرآن فإنه ذو وجوه، ولكن خاصمهم بالسنة!

فقال لهُ ابن عباس: أنا أعلم بكتاب الله منهم!

فقال عليٌّ: صدقت، ولكن القرآن حمَّالٌ ذو وجوه.

وأيضاً لا يتيسَّرُ في كل تركيبٍ من التراكيب القرآنية تفسيرٌ ثابتٌ عن السَّلَف، بل قد يخلو عن ذلكَ كثيرٌ من القرآن.

ولا اعتبار بما لم يصح، كالتفسير المنقول بإسناد ضعيف، ولا بتفسير مَن ليس بثقة منهم؛ وإن صحَّ إسناده إليه.

وبهذا نعرف: أنه لا بُدَّ من الجمع بين الأمرين، وعدم الاقتصار على مسلك أحدٍ من الفريقين.

وهذا هو القصد الذي وطَّنتُ نفسي عليهِ، والمسلكُ الذي عزمتُ على سلوكهِ

إن شاء الله، مع تعرُّضي للترجيح بين التفاسير المتعارضة ما أمكن واتَّضح لي وجهه، وأخذي من بيان المعنى العربي والإعرابي والبياني بأوفر نصيب، والحرص على إيراد ما ثبت من التفسير عن رسول الله ﷺ، أو الصحابة، أو التابعين، أو تابعيهم، أو الأئمة المعتبرين.

وقد أذكر ما في إسناده ضَعْفٌ، إما لوجودِ في المقام ما يقوِّيهِ، أو لموافقته للمعنى العربي. وقد أذكر الحديثَ معزوّاً إلى روايةٍ من غير بيان حال الإسناد؛ لأني أجده في الأصول التي نقلت عنها كذلك، كما يقع في تفسير ابن جرير والقُرطبي وابن كثير والسُّيوطي وغيرهم، ويبعدُ كل البعدِ أن يعلموا في الحديث ضعفاً ولا يُبيِّنوهُ، ولا أن يقال فيما أطلقوه: إنهم قد علموا ثبوته! فإن من الجائز أن ينقلوه من دون كشفٍ عن حال الإسناد، بل هذا هو الذي يغلب به الظنُّ؛ لأنهم لو كشفوا عنه فثبتت عندهم صحتهُ لم يتركوا بيان ذلك، كما يقعُ منهم كثيراً التصريح بالصحة أو الحُسْن، فمن وجد الأصول التي يروون عنها، ويعزون ما فيها تفاسيرهم إليها؛ فينظر في أسانيدها موفَّقاً إن شاء الله.

واعلم: أنَّ تفسير السيوطي المسمَّىٰ (الدر المنثور) قد اشتملَ على غالب ما في تفاسير السَّلَف من التفاسير المرفوعة إلى النبي ﷺ، وتفاسير الصحابة ومَنْ بعدَهم، وما فاته إلا القليل النادر.

وقد اشتملَ هذا التفسيرُ(١) على جميع ما تدعو إليهِ الحاجةُ منه مما يتعلَّق بالتفسير، مع اختصارٍ لما تكرَّرَ لفظاً واتَّحد معنى، بقولي: (ومثله أو نحوه)، وضممتُ إلى ذلكَ فوائدَ لم يشتمل عليها، وجدتها في غيره من تفاسير علماء الرواية، أو من الفوائد التي لاحت لي، من تحسينٍ أو تضعيفٍ، أو تعقُّبٍ أو جمعٍ أو ترجيحٍ.

فهذا التفسير: وإن كَبُرَ حجمُه، فقد كثُرَ علمُه، وتوفَّرَ من التحقيق قسمه، وأصابَ غرض الحقِّ سهمُهُ، واشتملَ على ما في كتب التفسير من بدائع الفوائد، مع زوائد فوائد، وقواعد شوارد.

فإن أحببت أن تعتبر صحة هذا، فهذه كتب التفسير على ظهر البسيطة، انظر

---

(١) أي: تفسير الشوكاني.

تفاسير المعتمدين على الرواية، ثم ارجع إلى تفاسير المعتمدين على الدراية، ثم انظر في هذا التفسير بعد النظرين، فعند ذلكَ يُسفر الصبح لذي عينين، ويتبيَّنُ لكَ أن هذا الكتاب هو لبُّ اللباب، وعجبُ العجاب، وذخيرةُ الطلاب، ونهاية مأرب الألباب.

وقد سمَّيتهُ: (فتح القدير: الجامع بين فني الروايةِ والدراية من علم التفسير)، مستمداً من الله سبحانه بلوغ الغاية، والوصول بعد هذه البداية إلى النهاية، راجياً منه جلَّ جلالهُ أن يُدِيمَ به الانتفاع، ويجعلهُ من الذخائر التي ليس لها انقطاع».

ولهذا التفسير طبعاتٌ كثيرةٌ، ومن أحسنها طبعةُ دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب بدمشق، والتي صدرت عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م، في سِتّ مجلدات.

* * *

٢٨ ـ مصادر أحاديث الدَّلائل

(الدَّلائل) جمعُ (دِلَالَةٍ)، ودُلالةً، ودِلالةٍ، ودليلٍ. ودليلةٍ، هي: المحَجَّة البيضاء.

وهي الكتب الّتي ألّفها أصحابها بقصد جمع المُعجَزات التي ظهرت على يدي النبي ﷺ مما يَدُلُّ على نُبُوَّته، سُمِّيت معجزاتٌ؛ لأنَّ الخلق قد عجزوا عن الإتيان بمثلها. وهي على ضربين:

ضربٌ هو من نوع قُدرة البشر، فعجزوا عنه، فتعجيزهم عنه فعل لله دَلَّ على صِدق نَبِيِّه، كصرفهم عن تمنِّي الموت، وأمثاله.

وضربٌ هو خارج عن قدرتهم، فلم يقدروا على الإتيان بمثله كإحياء الموتى، وقلب العصا حيَّةً، وإخراج ناقةٍ من صخرة، وكلام شجرة، ونبع الماء من الأصابع. وانشقاقِ القمر، مما لا يمكن أن يفعله أحدٌ إلا الله، فيكون ذلك على يد النبيِّ ﷺ من فعل الله تعالى، وتحديه به من يكذبه أن يأتي بمثله تعجيز له[(١)].

ومعجزات نبيِّنا ﷺ غير القرآن الكريم كثيرةٌ جداً، وقد ذكر النَّووي في مقدمة «شرح مسلم» أنهاتزيد على ألف ومئتين، وقال البيهقي في «المدخل»: بلغت ألفاً[(٢)]. وهي وإن لم يبلغ واحدٌ منها معيناً القطع، لكن مجموعها يفيد العلم قطعاً.

وقد جعلها القاضي عياض نوعين:

الأول: نوعٌ مشتهرٌ منتشرٌ، رواه العددُ، وشاعَ به الخبر عند المحدِّثين والرُّواة ونَقَلَة السِّيَر والأخبار، كنبع الماء من بين أصابعه، وتكثيرِ الطعام وهو كثيرٌ جداً،

---

(١) انظر: «الشفا»: (١/ ٢٥٢).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٥٨٣).

وغالبُ ذلك كان يحصل في محافل المسلمين، ومجمع العساكر، ولم يؤثر عن الصحابة مخالفة الراوي فيما حكاه، ولا إنكار عما ذكر عنهم أنهم رأوه، فسُكوت الساكت كنطق الناطق؛ إذ هم المنزَّهون عن السكوت على باطل، والمداهنة في كذب، وليس هناك رغبةٌ، ولا رهبةٌ تمنعهم.

والثاني: نوعٌ اختصَّ به الواحدُ، والاثنان، ورواه العددُ الكبيرُ، ولم يشتهر اشتهارَ غيره، لكنه إذا جمع إلى مثله اتَّفقا في المعنى، واجتمعا على الإتيان بالمعجز[1].

ومجموع ذلك يُفيد القطعَ بأنه ﷺ أوتي من خوارق العادات شيءٌ كثيرٌ.

وقد ضَمَّت كتبُ الحديث من الصِّحاح والسُّنَن والمسانيد والمعاجم كثيراً من أحاديث الدلائل النبوية إلى جانب العدد الضخم من المؤلَّفات الخاصة في هذا الموضوع، ومنها:

١ - **الحُجَّة في إثبات نبوة النبي ﷺ**: لبشر بن المعتمر (المتوفى سنة ٢١٠ هـ).

ذكره له ابن النديم في «الفهرست» وغيره.

٢ - **الدين والدولة في إثبات نبوة النبي ﷺ**: لعليِّ بن ربن الطَّبَري (المتوفى سنة ٢٤٧ هـ).

وهو على طريقة المتكلِّمين والفلاسفة لا يذكر الأسانيد، ويناقش الأديان شائعة عند الخاص والعام، ولعدم تخصُّصه في علم الحديث فاستغنى بذلك عن الأسانيد، والكتاب مطبوعٌ.

٣ - **أمارات النبوة**: لإبراهيم بن يعقوب الجُوزجاني (المتوفى سنة ٢٥٩ هـ).

ومنه مختارات في المكتبة الظاهرية بدمشق.

---

(١) انظر: «الشفا» (١/ ٢٥٥)، و«الإرشاد في قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» لإمام الحرمين ص: ٣٥٣.

٤ ـ **دلائل النبوة**: للحافظ أبي زُرْعَة عبد الله بن عبد الكريم الرازي (المتوفى سنة ٢٦٣ هـ).

قال الحافظ ابن كثير: وهو كتابٌ جليلٌ[(١)].

٥ ـ **وأعلام النبوة**: لداود بن علي الأصبهاني (المتوفى سنة ٢٧٠ هـ).

ذكره له ابن النديم في «الفهرست».

٦ ـ **أعلام النبوة**: للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ).

وهو مرَّتبٌ على الأبواب كالسُّنن كما يبدو ذلك من قول الحافظ ابن حجر فيه[(٢)].

٧ ـ **دلائل النبوة**: أو «أعلام النبوة»، كما يسميه القاضي عياض.

٨ ـ **معجزات النبي ﷺ**: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قُتَيْبَة (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ).

ذكرهما غير واحد في مؤلَّفاته، وسَمَّى الأول أبو البركات الأنباري: «دلائل النبوة» من الكتب المنزلة على الأنبياء عليهم السلام[(٣)]. واقتبس منه نصوصاً عديدةً الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي في كتاب «الوفا بأحوال المصطفى»[(٤)].

٩ ـ **أعلام النبوة**: لسليمان الفَرَّاء بن حفص بن أبي العصفور (المتوفى سنة ٢٦٩ هـ).

ذكره الخشني في «علماء إفريقية» (ص: ٢٨٦).

١٠ ـ **أعلام النبوة**: للحافظ أبي حاتم الرَّازي (المتوفى سنة ٢٧٧ هـ).

---

(١) انظر: «البداية والنهاية» (٤/ ٢٥٩).

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٦)، و«فتح الباري» (٣/ ٩).

(٣) انظر: «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» ص: ٢١٠.

(٤) انظر: «الوفاء» (١/ ٦١ ـ ٧٢، ١٠٤) وغيرها.

قال الزركلي: «هو في مكتبة محسن الهمذاني في ناربورة بالهند»[1].

١١ ـ **دلائل النبوة مع غرائب الأحاديث**: لإبراهيم بن هيثم البلدي (المتوفى سنة ٢٧٧ هـ).

ذكره السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ».

١٢ ـ **دلائل النبوة**: للحافظ ابن أبي الدُّنيا (المتوفى سنة ٢٨١ هـ).

ذكره له السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ».

وذُكر في مصنَّفاته مؤلَّفٌ آخرٌ أسموه: «أعلام النبوة». ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٤٠١).

ولهذا الحافظ المكثر من التصنيف كتابٌ آخر في الموضوع هو: «هواتف الجان». ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ٢٠٤٧).

١٣ ـ **دلائل النبوة**: للإمام الحافظ إبراهيم بن إسحاق الحَرْبي (المتوفى سنة ٢٨٥ هـ).

ذكره له أبو يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ٨٦)، كما ذكره غيرُ واحدٍ.

١٤ ـ **دلائل النبوة**: لأحمد بن عمرو، المعروف بـ: «ابن عاصم» (المتوفى سنة ٢٨٧ هـ).

اقتبس منه الحافظُ ابن تيمية في أكثر من موضع في كتابه «الصارم المسلول على شاتم الرسول». (انظر: ٢/ ٤٣٢ ـ ٤٣٤).

١٥ ـ **الدلائل**: لعليِّ بن الحسن بن فضال الكوفي الشِّيعي (المتوفى نحو ٢٩٠).

ذكر له في «هدية العارفين».

١٦ ـ **دلائل النبوة**: للحافظ جعفر بن محمد الفِرْيَابي (المتوفى سنة ٣٠١ هـ).

وهو في المكتبة الظاهرية بدمشق.

---

(١) «الأعلام»: (٦/ ٢٧).

١٧ ـ **الدلائل**: لقاسم بن ثابت السرقسطي (المتوفى سنة ٣٠٢ هـ).

ذكره له غير واحد، منهم الحافظ ابن سيد الناس في سيرته «عيون الأثر» (١/ ٢٦٥). وقد ذكر غير واحد من العلماء: أنَّ «الدلائل» لقاسم السرقسطي هو في شرح ما أغفله أبو عبيد وابن قتيبة من «غريب الحديث». وقد أثنى عليه غير واحد، وتوفي قبل أن يتمه، فأتمه أبوه أبو القاسم ثابت بن حَزْم، وهو حافظ كبير توفي بسرقسطة سنة ٣١٤ هـ ولا زال هذا الكتابُ أو بعضه محفوظاً وموجوداً في الخزانات ومنها الخزانة العامة بالرباط.

١٨ ـ **المعجزات**: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن عبد الرحمن القصري (المتوفى سنة ٣٢٢ هـ).

كتبه بخطِّه ما لم يكتبه أحدٌ من أهل عصره، وكان حافظاً لكتبه عارفاً بها، قال ابن الأجدابي: كان ثقة صالحاً حسن الحديث والتصنيف.

قال القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (٥/ ١٣٩): «ومن تأليفه كتابه في المعجزات، وكان يقول: لو سبقني أحد لدفن كتبه؛ لأمرتهم أن يدفنوني مع المعجزات حتى ألقى بها رسول الله ﷺ».

وكان يقول: ربما انتبهتُ من النَّوم فأرى نوراً من السماء ينزل على «كتاب المعجزات».

قال المالكي في «رياض النفوس» (٢/ ١٩٨) ـ وهو أسبق من القاضي عياض ـ: وهذا الكتاب الذي فيه المعجزاتُ كتابٌ عجيبٌ يشتمل على نيف وستين جزءاً سَمَّاه: «كتاب تجديد الإيمان وشرائع الإسلام»، وقفتُ على جميعه، وقرأته مراراً بصقلية، وأفريقية.

وقال محقِّقا كتاب «رياض النفوس»: من هذا الكتاب عدة أجزاء مكتوبة على الرّق محفوظة بالمكتبة العتيقة بجامع القيروان، الملحق الآن بدار الكتب الوطنية بتونس، وعليها سماعات تعود إلى عصر المؤلِّف.

١٩ ـ **دلائل النبوة**: لإبراهيم بن حَمَّاد بن إسحاق ابن أخي إسماعيل القاضي المالكي، (المتوفى سنة ٣٢٣ هـ).

ذكره في «الفهرست» (ص: ٢٥٢)، و«الديباج المذهب» (ص: ٨٥).

٢٠ ـ هواتف الجِنَّان وعجيب ما يحكي عن الكهان مما يبشر بالنبي محمد ﷺ ويَدُلُّ عليه بواضح البرهان: للحافظ أبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ).

وهو مخطوطٌ في المكتبة الظاهرية بدمشق. وقد اقتبس منه غير واحد.

وقد طُبع بتحقيق الأستاذ إبراهيم صالح في دار البشائر بدمشق.

٢١ ـ دلائل النبوة: لإمام أهل السنة أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (المتوفى سنة ٣٣٤ هـ).

وقد ذكر له كتابه هذا الإمام أبو بكر بن فُورك، وقال: «كتابٌ مفردٌ، كما ذكر ذلك الحافظ أبو بكر بن عساكر في كتابه «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» (ص: ١٣٦).

٢٢ ـ إثبات الرسالة: لعليِّ بن عبد العزيز بن محمد الدُّوْلَابي البغدادي (المتوفى في حدود ٣٣٥ هـ).

وكان على مذهب ابن جرير الطبري. ذكر ذلك في «هدية العارفين» من عمود ٦٧٨ وذكر له: «أفعال النبي ﷺ».

٢٣ ـ دلائل النبوة: للإمام محمد بن علي بن إسماعيل القَفَّال الشَّاشي (المتوفى سنة ٣٣٦ هـ).

ذكره النَّووي في «الأسماء واللغات» في ترجمته (٢/ ٢٨٢).

٢٤ ـ ما في القرآن من دلائل النبوة: لبكر بن محمد بن العلاء القُشيري المالكي أبو الفضل (المتوفى سنة ٣٤٤ هـ).

ذكره له القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (٥/ ٢٧٠)، والزركلي في «الأعلام» (٢/ ٦٩).

٢٥ ـ دلائل النبوة: للحافظ محمد بن أحمد العَسَّال (المتوفى سنة ٣٤٩ هـ).

ذكره السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ».

٢٦ ـ **دلائل النبوة**: لأبي بكر محمد بن الحسن النَّقّاش (المتوفى سنة ٣٥١ هـ).

ذكره له الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/٩٠٨) والسخاوي في «الإعلان بالتوبيخ».

٢٧ ـ **دلائل النبوة**: للحافظ الكبير أبي القاسم سليمان بن أحمد الطَّبَراني (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

قال الحافظ الذهبي في «التذكرة» (٣/ ٩١٣): هو في مجلَّدةٍ.

٢٨ ـ **دلائل النبوة**: للحافظ أبي الشيخ ابن حيَّان (المتوفى سنة ٣٦٩ هـ).

ذكره السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ»، واقتبس منه ابن تيمية في كتابه «الصارم المسلول على شاتم الرسول» (٢/ ٤٣٢ ـ ٤٣٤).

٢٩ ـ **دلائل النبوة**: للحافظ أبي حفص عمر بن شاهين (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

٣٠ ـ **دلائل النبوة**: لأبي محمد عبد الله بن محمد الفقيه.

٣١ ـ **دلائل النبوة**: للحافظ أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن مَنْدَه (المتوفى سنة ٣٩٥ هـ).

ذكره السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ»، والسيوطي في «الخصائص الكبرى» (١/ ١٠٤).

٣٢ ـ **أعلام النبوة ودلائل الرسالة**: لأبي المُطَرِّف عبد الرحمن بن فُطَيْس بن أصبغ القرطبي (المتوفى سنة ٤٠٢ هـ).

وهو في عشرة أسفار، كما ذكر ذلك ابن بُشْكُوَال في «الصلة» (١/ ٣١٢).

٣٣ ـ **دلائل النبوة**: (لعلَّه هو المُسَمَّى: «شرف المصطفى»): لأبي سعد الخركوشي النيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٧ هـ).

وهو كتابٌ مشهورٌ، ذكره له غيرُ واحد، منهم ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري فيما نسب للأشعري» (ص: ٢٣٤)، وابن العماد في «شذرات الذهب» (٣/ ١٨٤).

٣٤ ـ معجزات النبي ﷺ: لعبد الله بن محمد بن أبي عَلَّان قاضي الأهواز (المتوفى سنة ٤٠٩ هـ).

جمع في كتابِهِ ألف معجزة من معجزات النبيّ ﷺ، ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٢/ ٧).

٣٥ ـ الدلائل: لمحمد بن أحمد بن سليمان الهَرَوي (المتوفى سنة ٤٣٤ هـ).

ذكره خير الأشبيلي في «فهرسته» (ص: ٢٨٦).

٣٦ ـ الدلائل: لمحمد بن أحمد بن سليمان الهَرَوي.

ذكره الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٦/ ٥٥٧).

٣٧ ـ أعلام النبوة: للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البَرّ القُرطبي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

وقد ذكره هو بنفسه في صدر كتابه: «الدرر في اختصار المغازي والسير» (ص: ٦).

٣٨ ـ الإعلام بمعجزات النبي ﷺ: لعبد الله بن يحيى بن علي، أبو محمد الشقراطسي التوزري (المتوفى سنة ٤٦٦ هـ).

ذكره ابن حجر في «فهرسته» (ص: ٤١٩)، و«شجرة النور الزكية» (ص: ١١٧).

٣٩ ـ أعلام النبوة: لأبي عبيد، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري القرطبي (المتوفى سنة ٤٨٧ هـ).

٤٠ ـ دلائل النبوة: لأبي العباس أحمد بن عمر بن أنس العذري الدلائي الأندلسي (المتوفى سنة ٤٧٨ هـ).

ذكره له غير واحد، ومنهم الذهبي في «سير النبلاء» (١٨/ ٥٦٨)، وابن العماد في «شذرات الذهب» (٣/ ٣٥٧).

٤١ ـ دلائل النبوة: للحافظ قِوَام السُّنّة إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني أبي القاسم (المتوفى سنة ٥٣٥ هـ).

وهو في مجلَّدٍ، كما يقول الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٢٨٠). ويُوجَد

بالمكتبة السعيدية بحيدرآباد بالهند. وقد حُقِّق قسم منه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقد طُبع عام ١٤٠٩ هـ بدار طيبة بالرياض[1].

٤٢ ـ **دلائل النبوّة**: لأبي نُعَيْم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

قَسَّم أبو نُعَيْم هذا الكتابَ إلى خمس وثلاثين فصلاً. تحدَّث في جملةٍ منها على ما يَدُلُّ على نبوّته قبل البعثة من بشارات الجِنّ والكهان والكتب السماوية وحادثة الفيل وغير ذلك، كما تكلَّم في جملةٍ من هذه الفصول عن صفاته، وما خَصَّه الله به، ومعجزاته، وتكلَّم في فصولٍ أخرى عن موقفه مع الكافرين، والهجرة، وعقد فصلاً خاصّاً قارن فيه بين ما آتاه الله للأنبياء السَّابقين من الفضائل والإكرام، وما آتاه اللهُ لمحمّدٍ ﷺ.

أمَّا سببُ تقسيم الكتاب إلى فصول، فقد قال أبو نعيم: «وجعلنا ذلك فصولاً ليسهل على المتحفِّظ أنواعه وأقسامه، فيكون أجمع لفهمه، وأقرب من ذِهْنه، وأبعد من تحمُّل الكلفةِ في طلبه».

وحَلَّل أبو نعيم في مقدِّمة كتابه الرائعة تحليلاً دقيقاً رائعاً، وتكلَّم عن النبوة وخصائص الأنبياء، وأفاضَ القول في الفضائل الأربعة والآفات الأربعة. أما الفضائل الأربعة فهي:

(١) الفضيلة النوعية: وهي اختيارُ الله تعالى للرسالة أكمل القوم خُلقاً وخَلقاً وتفكيراً.

(٢) الفضيلة الإكرامية: وهي ما يزود الله بها رسوله مما يقوي قلبه ويزيد إيمانه.

(٣) الإمداد بالهداية.

(٤) التثقيف عند الزّلّة.

أمَّا الآفات الأربعة:

(١) الكفر بالله.

---

(١) من «مصادر السيرة النبوية وتقويمها» للدكتور فاروق حمادة، ص: ٦٨ ـ ٧٥، بتصرف يسير.

(٢) التقوُّل على الله.

(٣) الفِسق.

(٤) الجهل بأحكام الله.

والنبي: السعيد بالمواهب الأربعة عن الآفات الأربعة.

والعاقل: السليم من الآفات الأربعة، ليس بسعيد بالمواهب الأربعة.

ويشرح أبو نعيم ذلك كله بأسلوبٍ قويٍّ، وعرضٍ ساحرٍ أخّاذٍ، وفكرٍ ناضجٍ عميقٍ.

يتبع أبو نعيم في هذا الكتاب أسلوبَ المحدِّثين في التصنيف. فهو يأتي بالحديث ـ وهو ما أُثر عن النبي من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفةٍ ـ أو الخبر ـ كخبر حادثة الفيل، وأخبار الكهان ببعثته الشريفة ـ بإسناده دُون أن ينبِّه على صحة هذا السند أو ضعفه تاركاً ذلك إلى القارىء، وقد يكون في بعض هذه الأسانيد مَن اتُّهِمَ بالكذب أو الوضع، كما أنها قد تكون صحيحةً كلَّ الصحة.

كما أنه يأتي بالأحاديث بإسناده الخاصّ، لاينقل ذلك عن أحدٍ من المحدِّثين الذين سبقوه، ولا يقلِّدهم، ولكنه قد يلتقي معهم في بعض الطُّرق وقد ينفرد هو بطريق لا تُوجَد عند غيره من المحدِّثين.

ويحاول أن يجمع طُرُقَ الحديث ورواياته، فيسوق الحديثَ من عشرة طرقٍ أو أكثر أو أقلّ، حسبما يصله منها. وأبو نعيم مغرمٌ بجمع هذه الطرق والروايات إلى درجة قلَّ أن تجدها عند غيره، بل إن الكتاب قد صُنِّفَ لهذه الغاية.

طُبع بتحقيق الأستاذين: عبد البر عباس، ومحمد رواس قلعجي، نشره محمد تلاليني في حلب عام ١٣٩٠ ـ ١٩٧٠ م في مجلَّدتين.

٤٣ ـ دلائل النبوة: للحافظ الكبير أحمد بن الحسين البَيْهَقِي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ).

وفيه يقول الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/٢١٦): «عليك به فإنّه كله هدًى ونورٌ وشفاءٌ لما في الصدور»، ويقول الحافظ السخاوي: «وهو أحفظها» (كذا) ولعلها: أفضلها. وهما ينقلان الأحاديث بالإسناد، وفيهما كذلك الحديث

الصحيح والحسن والضعيف، ولكن المنهج يعري ذلك. وقد شرط البيهقي على نفسه في مقدِّمة كتابه أن يردفَ كلَّ حديثٍ بما يستحقه من البيان صحة أو ضعفاً كعادته في كتبه، فقال:

«ويعلم أنَّ كلَّ حديث أوردتُه فيه قد أردفتُه بما يشيرُ إلى صحته، أو تركتُه مُبْهَماً وهو مقبولٌ في مثل ما أخرجتُه، وما عسى أوردتُه بإسنادٍ فيه ضعفٌ أشرتُ إلى ضعفه، وجعلتُ الاعتمادَ على غيره.

وقد صَنَّف جماعةٌ من المتأخِّرين في المعجزات وغيرها كتباً، وأوردوا فيها أخباراً كثيرةً، من غير تمييزٍ منهم صحيحها من سقيمها، ولا مشهورها من غريبها، ولا مرويها من موضوعها، حتى أنزلها من حسنت نيته في قبول الأخبار منزلةً واحدةً في القبول، وأنزلها من ساءت عقيدته في قبولها منزلة واحدة في الردّ.

وعادتي في كتبي المصنَّفة في الأصول والفروع الاقتصارُ من الأخبار على ما يَصِحَّ منها دون ما لا يَصِحُّ؛ أو التمييز بين ما يَصِحُّ وما لا يَصِحُّ، ليكون الناظرُ فيها من أهل السنة على بصيرةٍ مما يقع الاعتمادُ عليه، ولا يجد من زاغَ قلبه من أهل البِدَع عن قبول الأخبار مغمزاً فيما اعتمد عليه أهل السنة من الآثار.

ومن أنعم النظرَ في اجتهاد أهل الحفظ في معرفة أحوال الرواة، وما يقبل من الآخبار وما يرد؛ علم: أنهم لم يألوا جهداً في ذلك، حتى كان الابنُ يقدح في أبيه إذا عثر منه على ما يُوجِب ردّ خبره، والأبُ في ولده، والأخُ في أخيه، لا تأخذه في الله لومةُ لائمٍ، ولا تمنعه في ذلك شجنَةُ رحمٍ ولا صلةُ مالٍ، والحكايات عنهم في ذلك كثيرةٌ، وهي في كتبي المصنَّفة في ذاك مكتوبةٌ».

وهو مطبوعٌ.

٤٤ ـ **تثبيت دلائل النبوة**: لقاضي القضاة عبد الجبَّار بن أحمد الهمذاني (المتوفى سنة ٤١٥ هـ).

وهو محذوفُ الأسانيد، وقد أجاد فيه وأبدع، وأفاد، وقد قال فيه العلامة محمد زاهد الكوثري ـ رحمه الله ـ: «لم نرَ ما يقارب كتاب (تثبيت دلائل النبوة) للقاضي عبد الجبار في قوة الحجاج وحسن الصياغة في دفع شكوك المتشكِّكين،

وهو كما قال، رحمه الله؛ إلا أن فيه بعض النصوص الضعيفة والواهية يسوقها في خضم ما يسوق من نصوص للاستشهاد».

٤٥ ـ **أعلام النبوة**: لأقضَى القضاة الماوردي الشافعي (المتوفى سنة ٤٥٠ هـ).

وهو كتابٌ لطيفٌ، ومجرَّدٌ من الإسناد، لكنه كتابٌ رائقٌ متسلسلٌ جديرٌ بالناشئة العناية به، وقراءته.

٤٦ ـ **الخصائص الكبرى**: للحافظ أبي الفضل جلال الدين بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

جمع فيه طائفةً كبيرة من الدلائل، والشمائل.

* * *

٢٩ ـ مصادر أحاديث الشمائل

وهي الكتبُ التي قصد أصحابُها التركيز على ذكر الصِّفات الخَلْقِيَّة، والخُلُقِيَّة للنبي، صلوات الله وسلامه عليه، وعاداته وفضائله وسلوكه القويم في الليل والنهار.

و(الشمائل): الخصال الحميدة، والطبائع الحسنة، جَمْعُ: شَمِيْلَةٍ، كالشمائم، جمع: شميمة، والكرائم جمع: كريمةٍ. وقيل: جمع: شِمَال، وهو: الخُلُقُ، والطَّبْعُ، والسَّجِيَّةُ.

ومن أشهر الكتب فيها:

١ ـ **الشَّمائل المحمَّدية**: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ).

هذا الكتابُ ـ على إيجازه وصِغر حجمه ـ يُعطي القارئ لوحةً ناصعةً، وصورةً صادقةً وواضحةً عن شخصية الحبيب محمد ﷺ، ليكون الأسوةَ، والقدوةَ، والمَثَلَ.

إنه وصفٌ جميلٌ، في غاية الإحكام لذات المصطفى ﷺ خَلْقاً وخُلُقاً «بحيثُ إنَّ مطالع هذا الكتاب كأنه يُطالِعُ طَلْعَةَ ذلك الجَنَابِ، ويرى محاسِنَهُ الشريفةَ في كل بابٍ».

لقد ضَمَّ هذا الكتابُ بين دَفَّتيه ما ينوف على (٤٠٠) حديثٍ، وُزِّعت على (٥٦) باباً، لكل بابٍ عنوانٌ تَمَّ اختياره بدِقَّةٍ، وأخرج تحته حديثاً، أو أكثر يخدم الغرضَ من الترجمة.

استهلَّ المصنِّفُ كتابَه برواية جُمْلَةٍ من الأحاديث التي تصف جمال طَلْعَتِهِ ﷺ،

وبَديعَ خِلْقَتِهِ، وكمالَ صُورته. فهو كما نَعَتَتْهُ الصحابيةُ الوَصَّافَةُ أُمُّ مَعْبَدٍ الخُزاعيَّةُ: «أجملُ الناسِ من بعيدٍ، وأحلاهُ، وأحسَنُهُ مِنْ قريب».

ثم أعقب ذلك الترمذيُّ بِطَاقةٍ من الروايات التي تتعلَّق بالمظهر العام، كَوَصْفِ خِضابه ﷺ، وكُحْلِهِ، ولباسه، ونَعْلِهِ، وخاتمه، وسيفه، وعمامته، وغير ذلك. ثم انتقل إلى وصف الأمور التي تتصل بالحياة اليومية: كَعَيْشِهِ ﷺ، وطعامه، وشرابه، وما كان من هذا القبيل. ثم عرَّج على النواحي الاجتماعية في حياته ﷺ فوصَفَ تَعطُّرَهُ، وكلامَه، وضِحْكَه، ومِزاحَه، وحسنَ عشرته لأزواجه أمهات المؤمنين، وما إلى ذلك.

ثم روى مجموعةً من الأحاديث التي تتعلَّق بنومه ﷺ وعبادته، وقراءته، وبكائه، وفِراشه، وتواضعه، وخُلُقِهِ، وحيائِهِ، وحِجَامَتِهِ. ثم ساقَ برواياتٍ تبيِّن لنا على التتالي: أسماءَهُ ﷺ وعُمُرَهُ، ووفاتَهُ، وميراثَهُ، ورؤيَتَهُ في المنام، وخُتِمَ الكتابُ بحديثٍ مقطوعٍ عن التابعيِّ الجليل محمد بن سِيرين، فيه تنبيهُ الناس وتحذيرُهم من التحديث عن الكذَّابين، والاحتياط في الرواية عن الضعفاء؛ ذلك أنَّ هذا العلم دينٌ، خذوه عن الذين استقاموا، ولا تأخذوه عن الذين مالوا.

للترمذي شَرَفُ السَّبق في جمع شمائله ﷺ في مُصَنَّفٍ مُفْرَدٍ، وكانت مبثوثةً في تضاعيف الصحاح، وحنايا السُّنَن، وبطون المسانيد، وما إلى ذلك من المصنَّفات الحديثية.

وقد تقبَّلَ العلماءُ: كتابه «الشمائل»، وأثنوا عليه، وامتدحوه؛ لِمَا فيه من الاختصار، والاستيعاب، وحُسن التبويب، والترتيب.

طُبع هذا الكتاب مرَّات كثيرة، ومن أحسن طبعاته طبعةُ دار اليمامة بدمشق، والتي صدرت بتحقيق الأستاذ علي عبده كوشك عام ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م في (٢٩٤) صفحة.

٢ ـ أخلاق النبيِّ ﷺ وآدابه: للحافظ أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيَّان الأصبهاني، المعروف بأبي الشيخ (المتوفى سنة ٣٦٩ هـ).

وقد ضَمَّ هذا الكتابُ أحاديث نادرة لا تُوجَد في غيره، ومثله «شمائل الترمذي» وهذان الكتابان من أعزر الكتب مادةً أمام الباحث في السيرة النبوية.

وكتب أبي الشيخ بصفة عامة فيها الصحيح، والضعيف، والواهي.

٣ ـ «**الشمائل**» أو «**شمائل النبي**»: للإمام الحافظ أبي العباس جعفر بن محمد المستغفري (المتوفى سنة ٤٣٢ هـ).

وقد ذكره له غيرُ واحدٍ، ومنهم الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (١٧/ ٥٦٤).

٤ ـ **الهدي النبوي**: للمستغفري أيضاً.

ذكره السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ».

٥ ـ **الهدي النبوي**: للحافظ أبي نُعيم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

٦ ـ **الأنوار في شمائل النبي المختارة**: لأبي محمد الحسين بن مسعود البَغَوي (المتوفى سنة ٥١٦ هـ).

وقد رَتَّب هذا الكتابَ على واحدٍ ومئة باب، وهو كتاب مسند.

وهو مطبوعٌ بتحقيق الشيخ إبراهيم اليعقوبي في مجلَّدتين، وهو كتاب جَيِّدٌ.

٧ ـ **الشمائل**: لأبي الحسن علي بن محمد بن إبراهيم بن الضَّحَّاك الفزاري (المتوفى سنة ٥٥٢ هـ).

ذكر له بعض مصنفاته، وترجم ابن فرحون في «الديباج المذهب» (٢/ ١١٦) عدداً من مصنفاته.

٨ ـ **صفة النبي ﷺ**: لأبي البختري وهب بن كثير القرشي (المتوفى سنة ٢٠٠ هـ).

ذكره له ابن النديم في «الفهرست»، وقد تكلَّم في هذا الرجل علماء الحديث، واقتبس منه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٧/ ١٢).

٩ ـ **أخلاق النبي ﷺ**: للحافظ محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البَرْقي (المتوفى سنة ٢٤٩ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٣٨).

١٠ ـ **مزاح النبي ﷺ**: للزبير بن بكَّار (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

وهو من مرويات الوادآشي كما هو مبيَّنٌ في برنامجه (ص: ٢٦٨) وذكره له ابن النديم في «الفهرست».

١١ ـ **صفة النبي ﷺ**: للإمام علي بن المَدِيني (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ).

ذكره له في «إيضاح المكنون» (٢/ ٣٠٩).

ولهذا الإمام الناقد كتاب «صلح النبي ﷺ» ذكره له في «إيضاح المكنون» ٢/ ٣١٠.

١٢ ـ **صفة النبي ﷺ**: لابن أبي الدنيا: عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي مولاهم البغدادي المؤدّب (المتوفى سنة ٢٨١ هـ).

صاحب التصانيف السائرة، وهي كثيرة جداً، قال الذهبي: «وفيها مخبآت وعجائب». وذكر طائفة من تصانيفه ومنها: «صفة النبي ﷺ»[1].

١٣ ـ **صفة أخلاق النبيِّ ﷺ**: لداود بن علي الظاهري (المتوفى سنة ٢٧٠ هـ).

وذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ١٠٤).

١٤ ـ **صفة النبي ﷺ والأخلاق النبوية**: كلاهما لإسماعيل القاضي المالكي (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ).

صاحب التصانيف الكثيرة، وقد ذكره له الحافظ السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (ص: ٩١).

١٥ ـ **معيشة النبي ﷺ**: للإمام أبي داود السِّجِسْتاني، صاحب «السنن» المشهورة (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ).

وقد ذكر له هذا الكتاب، واقتبس منه نَصّاً الحافظ أبو زُرْعَة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ) في كتابه: «المستفاد من مهمات المتن والإسناد» (٣/ ١٤٤٨).

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٣٩٩).

١٦ ـ **الشمائل**: لأبي بكر بن المُقرئ محمد بن إبراهيم بن علي (المتوفى سنة ٣٨١ هـ).

وقد ذكر له هذا الكتاب الكتانيُّ في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٠٥).

١٧ ـ **أخلاق النبي ﷺ**: لأبي الحسين أحمد بن فارس اللُّغوي (المتوفى سنة ٣٩٥ هـ).

١٨ ـ **صفة النبي ﷺ وصفة أخلاقه**: رواية أبي علي محمد بن هارون الأنصاري (المتوفى سنة ٣٥٣ هـ).

وهو مخطوطٌ في مكتبةظاهرية دمشق في إحدى وأربعين ورقة.

* * *

٣٠ ـ مصادر الأحاديث في السيرة النبوية

وهي كتب تشمل الأحاديثَ في سيرة النبي ﷺ في مختلف جوانب حياته، ومن الكتب المختصة بها ما يلي:

١ ـ **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**: للقاضي عياض، أبي الفضل، عياض بن موسى بن عياض اليَحْصُبي السَّبْتي (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ).

يمتاز هذا الكتابُ عن كلِّ ما كُتب في دراسة السيرة النبوية بميزات أفردته وحده في هذا الميدان، وأبرزت عظيم قدره عند المحبين والعلماء والمحقِّقين...

ولعلنا ندرك هذه الميزات إدراكاً واضحاً حين نقرأ الفِقَر التي كتبها المؤلِّفُ في مقدمته مُبيِّناً فيها الأسباب التي دعته لتأليف هذا الكتاب:

قال رحمه الله «في خطابه لصاحب الرسالة الذي طلب منه تأليف الكتاب: فإنك كَرَّرْتَ عليَّ السؤالَ في مجموع يتضمَّن التعريف بقدر المصطفى عليه الصلاة والسلام، وما يجب له من توقير وإكرامٍ، وما حكم من لم يوفِّ واجبَ عظيم ذلك القدر، أو قصَّر في حَقِّ منصبه الجليل قلامة ظفر، وأن أجمع لكَ ما لأسلافنا، وأئمتنا في ذلك من مقالٍ، وأبينه بتنزيل صُوَرٍ وأمثالٍ».

فنجد: أنَّ السائل ـ جزاه الله خيراً ـ طلب من المؤلف رحمه الله أربعة أمور:

ـ التعريف بقدر المصطفى ﷺ.

ـ ما يجب له ﷺ من توقيرٍ واحترامٍ.

ـ حكم من لم يوفِّ واجب عظيم ذلك القدر، أو قصَّر في ذلك.

ـ جمع أقوال السَّلَف والأئمة في هذه الأمور.

وقد ذكر المؤلِّفُ: أنَّ هذه الأمور التي طالبه صاحبُ الرسالة بشرحها شديدةٌ

خطيرةٌ لما تحتاجه من (تقرير أصول، وتحرير فصول، والكشف عن غوامض ودقائق من علم الحقائق مما يجب للنبي ﷺ، ويُضاف إليه، أو يمتنع أو يجوز عليه، ومعرفة النبي والرسول والرسالة والنبوة والمحبة والخِلَّة، وخصائص هذه الدرجة العليا. .)

ومن هذه اللَّمحات الخاطفة التي ظهرت في سؤال السائل وفي بيان المؤلِّف نلمح الاتجاه العلمي الدقيق الذي يَمُتُّ بصلة قوية إلى علم الأصول. . .

ومن خلال فصول الكتاب الجميلة عرضاً وترتيباً وفكرة نشاهد بوضوحٍ هذه اللمحات وقد أخذت اتِّجاهاً منطقياً في عرض الفكرة وما يتعلَّق بها من آراء وأقوالٍ، ثم في مناقشة هذه الأقوال والآراء مناقشةً هادئةً تظهر عليها روحُ القاضي الهادئة وأفكاره المنظمة، وعندما نصل إلى نهاية الفصل نشعر بوضوحٍ أكثر ظهوراً: أننا في محكمةٍ عادلةٍ يهيمن عليها فكرٌ واعٍ حصيفٌ، وقلبٌ مُدرِكٌ حسَّاسٌ.

وإنَّ الإنسان لا يملك نفسَه أمامَ روعة الإعجاب التي تتملَّك نفسه وهو يتابع تلك المناقشات الرائعة لأقوال السَّلَف والأئمة التي يعرضها المؤلِّفُ، ويتابعها باخلاصٍ علميٍّ شديدٍ. . . ثم بعد ذلك وهو يتناولها ـ في تواضعٍ عجيبٍ ـ بالنقد الشريف. . .

وفي هذا النقد يرى القارىء عقلَ المؤلِّف في صفائه وعُمقه ودقته[1].

قال الكتَّاني: «وفيه أحاديثُ ضعيفةٌ، وأخرىٰ قيل فيها: إنها موضوعةٌ، تَبع فيها «شفاء الصُدور» للخطيب أبي الربيع، سليمان بن سبع السبتي. ولم ينصف الذهبي في قوله: «إنه محشوٌ بالأحاديث الموضوعة والتأويلات الواهية الدَّالة علىٰ قلة نقده، مما لا يحتاج قدر النبوة له». انتهىٰ. فإنه تحاملٌ منه لا ينبغي، كما قاله غيرُ واحد، بل هو كتابٌ عظيمُ النفع، وكثير الفائدة، لم يؤلَّف مثله في الإسلام، وقد جُرِّبتْ قراءته لشفاء الأمراض المزمنة، وتفريج الكروب، ودفع الخطوب، شكر الله سعي مؤلِّفه وجازاه عليه بأتم جزاء وأعظمه آمين. وقد أفرد بعضهم الأحاديث المُسْنَدة فيه، وهي ستون حديثاً في جزء»[2].

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب.

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١٨٧.

طُبع «الشفا» طبعاتٍ كثيرةً، أحسنها الطبعة الشامية بتحقيق الأستاذ محمد أمين قره علي، وأسامة الرفاعي، وآخرين، والتي صدرت عن مكتبة الفارابي، ومؤسَّسة علوم القرآن بدمشق عام ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م.

قد حقَّق الكتاب وخرَّج أحاديثه الأستاذ عبده علي كوشك، ونشر بدمشق من مكتبة الغزالي، وهذه الطبعة هي أجود طبعاته حتى الآن، كما قام بتهذيبه وتجريده من الأحاديث الضعيفة والموضوعة وما انبنى عليها الشيخُ صالح الشامي في كتابه «المهذب من الشفا» وهو من منشورات دار القلم بدمشق.

٢ ـ **السيرة النبوية**: لمعين الدين أبي حفص، عمر بن محمد بن خضر المَلاَّئي الإرْبِلي ثم الموصلي (المتوفى سنة ٥٧٠ هـ).

وهو قد عُرف بالملائي لكونه كان يملأ الماء من بئر في جامع الموصل احتساباً، وكان إماماً عظيماً ناسكاً زاهداً في زمن السلطان نور الدين الشهيد، وكان السلطان المذكور يشهر قوله، ويقبل شفاعته لجلالته[1].

٣ ـ **الروضُ الأُنف في شرح «السيرة النبوية» لابن هشام**: لأبي القاسم، عبد الله ابن عبد الرحمـٰن بن أحمد السُّهَيلي الأندلسي (المتوفى سنة ٥٨١ هـ).

قال الكتاني «في شرح غريب ألفاظ السيرة وإعراب غامضها، وكشف مُسْتَغْلِقِها: ذكر: أنه استخرجه من مئة وعشرين مصنَّفاً، فأجاد فيه وأفاد، واختصره بدر الدين محمد بن أبي بكر ابن عِزّ الدين ابن جَمَاعة الكناني الحموي (المتوفى سنة ٨١٩ هـ) وسَمَّاه «نور الروض»، وعليه حاشية لشرف الدين يحيى بن محمد بن محمد المُنَاوي (المتوفى سنة ٨٧١ هـ)، جرَّدها سِبطُه زين العابدين عبد الرؤوف المُناوي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ)[2].

طُبع «الروض» بالمطبع الجمالية في القاهرة عام ١٣٣١ هـ ـ ١٩٢٤ م.

٤ ـ **الوفا بأحوال فضائل المصطفى**: لأبي الفرج، علي بن عبد الرحمـٰن بن الجَوْزي البغدادي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٠٨.

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١٠٧.

قال الكتَّاني: «زادت أبوابه على خمسمائة، في مجلدتين»[1].

طُبع باعتناء المستشرق الألماني «كارل بروكلمان» في ليبسك عام ١٣١٣ هـ ـ ١٨٩٥ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ مصطفى عبد الواحد في دار الكتب الحديثة بالقاهرة عام ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م.

٥ ـ شرف المصطفى: لابن الجوزي أيضاً:

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٠٧).

٦ ـ الدُّرة المُضية في السيرة النبوية: لتقي الدين، عبد الغني بن عبد الواحد بن علي المَقْدِسي (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ).

طُبع بعنوان: «سيرة النبي ﷺ وأصحابه العشرة» بتحقيق الأستاذ هديان الضناوي بمؤسسة الجنان في بيروت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

وقد شرحه القطب الحلبي (المتوفى سنة ٧٣٥ هـ) في «**المورد العذب الهني**».

٧ ـ نهاية السُّول في خصائص الرسول: أو «خصائص أعضاء رسول الله ﷺ» أو «الخصائص»: لابن دِحْيَة الكلبي (المتوفى سنة ٦٣٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

٨ ـ التنوير في مولد السراج المنير: لابن دحية أيضاً.

وهو مخطوطٌ[3].

٩ ـ الاكتفاء في مغازي المصطفى والثلاثة الخلفا: لأبي الربيع، سُليمان بن موسى الكَلاَعي البَلَنْسِي الأندلسي (المتوفى سنة ٦٣٤ هـ).

طُبع جزء منه بتحقيق المستشرق «ماسيه»، في كلية الآداب بالجزائر عام ١٣٥٢ هـ ـ ١٩٣٣ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ مصطفى عبد الواحد بمكتبة الخانجي في القاهرة عام ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٦ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ خورشيد أحمد فاروق بالهند عام ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م.

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٠٦.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل»: السيرة: ص: ٢٨٢ ـ ٩٧٧.

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (١/ ٢٢٤).

١٠ ـ السيرة النبوية: للإمام محيي الدين أبي زكريا، يحيىٰ بن شرف النَّووي الدمشقي الشافعي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ).

وهو مستخرجة من كتاب «تهذيب الأسماء واللغات له».

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الرؤوف علي، وبسَّام عبد الوهاب الجابي، في دار البصائر بدمشق عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

١١ ـ خُلاصة سير سيد البشر: لأبي العباس، أحمد بن عبد الله بن محمد، محب الدين الطَّبَري المَكِّي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٦٩٤ هـ).

قال الكتَّاني: «يروي فيها أحاديث بأسانيده»[1] وقال: «جمعه من اثني عشر مؤلفاً»، وهو مخطوطٌ.

١٢ ـ البُرْدَة أو الكواكب الدُّرِّيَّة في مدح خير البَرِيَّة: لشرف الدين أبي عبد الله، محمد بن سعيد بن حماد البُوصيري (المتوفى سنة ٦٩٦ هـ).

وهي قصيدةٌ مشهورةٌ في (١٦٢) بيتاً، مطلعها:

أَمِـنْ تَـذَكُّـرِ جِيَـرانٍ بِـذِي سَلَـمِ مَـزَجْـتَ دَمْعـاً جَـرَىٰ مِـن مُقْلَـةٍ بِـدَمِ

قيل: إنه نظمها في مُدَّة مَرَضٍ اعتراه، فأتاه النبيُّ ﷺ وغَطاه بِبُرْدَتِه الشريفة، فشفي، ولذلك سَمَّىٰ بديعيَّته بـ: «البُرْدَة».

طُبِعَت طبعاتٍ كثيرةً، أقدمُها في كلكَته بالهند، عام ١٢٤١ هـ/ ١٨٢٥ م.

وله قصائد أخرىٰ منها: «ذُخْرُ المَعَادِ» التي مطلعها:

إلـىٰ مَتَـىٰ أنـتَ بـالَّلـذَّات مَشْغُـولُ وَأنـتَ عَـنْ كـلِّ مـا قَـدَّمْـتَ مَسْـؤولُ

و«قصيدة لامية» مطلعها:

جـاء المَسيـحُ مِـنَ الإلـٰه رسـولا ....

و«أم القرىٰ في مدح خير الورىٰ» وهي المعروفة بـ: «القصيدة الهَمْزِية في المدائح النبوية»، مطلعها:

كَيْـفَ تَـرْقَـىٰ رُقِيَّـكَ الأنبيـاءُ يـا سَمـاءً مـا طـاوَلَتْهـا سَمَـاءُ

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٠٨.

وكذلك له قصيدةٌ، اشتهرت بـ: «القصيدة المُضَرِيَّة».

١٣ ـ **السِّيرة النبوية**: لظهير الدين، علي بن محمد بن محمود الكازَرُوني (المتوفى سنة ٦٩٧ هـ).

وهو مخطوطٌ(١).

١٤ ـ **سَيِّد الخَلْق**: لابن المُرَحِّل: أبي الحَكم، مالك بن عبد الرحمٰن بن فرج المالقي الأندلسي (المتوفى سنة ٦٩٩ هـ).

وهو مخطوطٌ(٢).

١٥ ـ **مختصر في سيرة سيد البشر**: لشرف الدين، أبي محمد، عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن التوني الدِّمْياطي (المتوفىٰ سنة ٧٠٥ هـ).

وهو مخطوطٌ(٣).

١٦ ـ **عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير**: لابن سيد الناس، فتح الدين أبي الفتح، محمد بن محمد بن محمد اليَعْمُري الأندلسي ثم المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٧٣٤ هـ).

ولقد لقيت هذه السيرةُ القبولَ عند علماء المسلمين قراءةً وبحثاً، ونقلاً عنها، ولعلَّها أولُ سيرةٍ حاولت الجمعَ بين المتفرّقات لاستخلاص سيرة متكاملة الجوانب صحيحة في رأي مؤلِّفيها، يقول في مقدمتها: «فلَّما وقفتُ على ما جمعه الناسُ قديماً وحديثاً من المجاميع في سِيَر النبي ﷺ ومغازيه وأيامه، إلى غير ذلك مما يتصل به؛ لم أرَ إلا مُطِيلاً مُمِلاً، أو مقصراً بأكثر الآداب مُخِلاً، والمُطيلُ إما معتنٍ بالأنساب والأشعار والآداب، أو آخر يأخذ كل مأخذ من جمع الطُرق والروايات، ويصرف إلى ذلك ما تصل إليه القدرة من العنايات، والمقصرُ لا يعدو المنهجَ الواحدَ، ومع ذلك فلا بُدَّ أن يترك كثيراً مما فيه من الفوائد، وإن كانوا ـ رحمهم الله ـ هم القدوة في ذلك، ومما جمعوه يستمد من أراد ما هنالك، فليس لي من هذا

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (١/ ٢٩٠ ـ ٢٩١).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (١/ ٤٤٤).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (١/ ٨٤٧ ـ ٨٤٨).

المجموع إلا حُسن الاختيار من كلامهم، والتبرُّكُ بالدخول في نظامهم، غير أنَّ التصنيف يكون في عشرة أنواع كما ذكر بعض العلماء، فأحدها جمع المتفرقات، وهو ما نحن فيه، فإني أرجو: أن الناظر في كتابي هذا لا يجد ما ضمنتُه إيَّاه في مكانٍ ولا مكانين، ولا ثلاثة ولا أكثر من ذلك إلا بزيادةٍ كثيرةٍ تتعب القاصدَ، وتتعذَّر بها على أكثر الناس المقاصد. . .».

أما عن منهجه، فقد كان يحذو حَذْوَ ابن إسحاق في سيرته، ويدخل في سياقه ما يراه في الموضوع من كتب الصِّحَاح أو من غيرها، ويبرز الأقوال في المسألة، وينسبها إلى أصحابها، ثم يرجح غالباً بينها أو يختار واحداً منها، وينقل أحياناً بإسناده هو، وأحياناً بأسانيد الأئمة المصنفين الذين استقى منهم، ولكنّه لم يحكم على هذه الأسانيد بما تستحقه.

وبعد أن يصوِّر الواقعةَ أو الغزوة يكرّ ثانيةً ليفسِّر ما جاء فيها من ألفاظٍ غريبةٍ أو اسمٍ مُبْهَمٍ أو كلمةٍ تستحّق الضبطَ.

وقد عرض لغالب أحداث السِّيرة، وختم كتابَه بنبذةٍ من أخلاقه وشمائله صلوات الله وسلامه عليه.

ومن مزايا هذا الكتاب: أنه حفظ لنا نصوصاً نادرةً من كتبٍ فُقدت، ففيه فوائد جمّه، ولطائف مهمة، وهو جديرٌ بالقراءة جداً، وعمدةٌ في هذا الباب للمتخصصين وغير المتخصصين من أبناء المسلمين، ولمن أراد الاطلاع على سيرة النبي ﷺ من غيرهم[(١)].

طُبع «عيون الأثر» بمكتبة القدسي، في القاهرة عام ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م. وطبع أيضاً بمكتبة دار التراث بالمدينة المنورة ودار ابن كثير بدمشق عام ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م في أربع مجلدات.

وقد شرحه ابن عبد الهادي المَقْدِسي (المتوفى سنة ٧٤٤ هـ) في «اقتباس الاقتباس»، وعلَّق عليه سِبْطُ ابن العجمي (المتوفى سنة ٨٤١ هـ) بكتابه: «نور النبراس».

---

(١) انظر: «مصادر السيرة النبوية وتقويمها» ص: ١٥٦.

١٧ ـ نور العيون في تلخيص سيرة الأمين المأمون: لابن سيد الناس أيضاً.

قال الكتّاني: «وهي السيرة الصغرىٰ مختصرة من الكبرىٰ المُسَمَّاة بـ: «عيون الأثر» وعلىٰ الصغرىٰ تعليقة لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي سبط ابن العجمي (المتوفى سنة ٨٤١ هـ) وهي المُسَمَّاة: «نور النبراس في شرح سيرة ابن سيد الناس»[١].

وهو مخطوطٌ[٢].

١٨ ـ بُشْرَىٰ اللَّبيب بذكرىٰ الحبيب: لابن سَيد الناس أيضاً.

وهو مخطوطٌ[٣].

١٩ ـ المورد العذب الهني في الكلام علىٰ السيرة: للحافظ عبد الغني، لأبي محمد، عبد الكريم بن عبد النور بن منير، قطب الدين الحلبي (المتوفى سنة ٧٣٥ هـ) المصري، المعروف بابن أخت الشيخ نصر.

شرح فيه كتاب «الدُرَّة المُضِيَّة في السيرة النبوية» لعبد الغني الجَمَّاعيلي المَقْدِسي (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ).

وهو مخطوطٌ[٤].

٢٠ ـ اقتباس الاقتباس لحلِّ مشكل سيرة ابن سيد الناس: لأبي عبد الله، محمد بن محمد بن عبد الهادي المَقْدِسي (المتوفىٰ سنة ٧٤٤ هـ).

طُبع في مطبعة القدسي، بالقاهرة، عام ١٣٥٦ هـ ـ ١٩٣٧ م.

٢١ ـ السيرة السَّرية في شمائل خير البرية: للحافظ شمس الدين أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

وهو جزءٌ من كتابه الكبير «تاريخ الإسلام».

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٩٧.
(٢) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (٢/ ٩٨٠).
(٣) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (١/ ١٣٣ ـ ١٣٤).
(٤) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (٢/ ٩١٣).

وقد بدأ الكتاب بذكر نسبِ محمد رسول الله ﷺ، ثم بمولده المبارك، ثم بأسمائه وكنيته، ثم بذكر ما وَرَد في قصة سطيح، وخمود النِّيران ليلة المولد وانشقاق الإيوان. . ثم تابع ذلك حتى وصل إلى الهجرة النبوية، ودخوله ﷺ المدينة، ثم قال: فصل معجزاته سوى ما مضى في غضون المغازي، قال المحقِّق عند ذلك:

هنا في حاشية الأصل: من شاء أن يفرد الترجمة النبوية فليكتب إذا وصل إلى هنا جميع ما تقدم من كتابنا «تاريخ الإسلام» في السفر الأول بلا بد فليفعل، فإن ذلك حسنٌ، ثم يكتب بعد ذلك فصل في معجزاته إلى آخر الترجمة النبوية. انظر ص: ٢٣٧.

وبعد فصل المعجزات ذَكَر: باب من إخباره بالكوائن بعده، وباب جامع من دلائل النبوة، وباب ذكر صفة النبي ﷺ، وخاتم النبوة، وحديث أمِّ مَعْبَد، وباب قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، وباب هيبته ﷺ وجلاله، وحُبِّه وشجاعته، وقُوّته وفصاحته، وزُهده وشمائله، وأفعاله صلوات الله وسلامه عليه، وملابسه وخواتمه وسلاحه، وما سُحر وسُمَّ به، وخصائصه، إلى أن وَصَل إلى الوفاة النبوية، وغسله وتكفينه، وصفة قبره وتركته، وزوجاته وسراريه، رضي الله عنهن.

ولو أكمل هذا الكتابَ بإضافة المغازي ـ كما أشار المؤلِّفُ ـ لكان نافعاً جِدّاً، ومفيداً للعلماء والمتخصِّصين وعامة المثقّفين؛ لأنه يختار أمثل النصوص المباشرة وأقواها في كل موضوع، وينقد هذه النصوص، ويبيِّن صحيحها، وضعيفها، ومرسلها، وواهيها. . ولهذا كثرت في هذا الكتاب مصطلحاتُ النقد، فتراه يقول: إسنادٌ صحيحٌ، متفقٌ عليه، إسنادٌ قويٌّ، حديثٌ حسنٌ، وهذا أَصَحُّ، وهذا مُجْمَعٌ عليه، وهذا جيّدُ الإسناد، وهذا مُنْكَرٌ غريبٌ، وهذا حديثٌ ساقطٌ، وهذا مُرْسَلٌ، وهذا منقطعٌ؛ لكن معناه صحيحٌ، وضعيفٌ فيه فلانٌ. . . إلى غير ذلك من مصطلحات النقد التي تبين قيمةَ النصوص، وأحكام هذا الناقد الخبير أساس من أسُس التصحيح والتضعيف والانتقاء، وتيسير للباحثين والدارسين، والنصوص التي لم ينقدها قليلة جداً، وهذه عادته في كل مصنفاته[1].

(١) انظر: «مصادر السيرة النبوية وتقويمها»: ص: ١٦١ ـ ١٦٢.

وقد طُبع هذا الجزءُ مستقلاً عن الكتاب بتحقيق الأستاذ حسام الدين القدسي، وطبع مصوَّراً عنه في دار الكُتب العلمية ببيروت عام ١٤٠ هـ ـ ١٩٨١ م. وطُبع بتحقيق الدكتور بشَّار عواد معروف في مؤسَّسة الرسالة ببيروت عام ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م.

٢٢ ـ زاد المعاد في هَدْي خير العباد: لابن قيم الجَوْزِيَّة، أبي عبد الله، محمد بن أبي بكر بن أيوب، الزُرعي الدمشقي (المتوفى سنة ٧٥١ هـ).

يحتوي هذا الكتابُ على مواضيع مختلفة من السِّيرة، والسنة، والفقه، وعلم الكلام، والتزكية، والإحسان، وأعتقد: أنه ليس هناك كتابٌ جامع أُلِّف للعمل والإصلاح بعد كتاب «إحياء العلوم» للإمام الغزالي إلا هذا الكتاب؛ بل وقد يفوقه من ناحية التحقيق، والإستناد، والتطبيق بين الكتاب والسنة.

لقد شَرح الحافظُ ابنُ القيِّم في أول هذا الكتاب موضوعَ البعثة المحمدية، ومراتبَ الوحي، وقد استوعب في بيانِ مراتب الوحي، وأنواع الوحي استيعاباً لا يُوجد له نظيرٌ في كتب السيرة العامة.

ثم ذكَرَ تلك المدارج التي مرَّت بها الدعوةُ الإسلاميةُ، كما تناول الأسماءَ المباركة، ومعانيها، ودقائقها ببحثٍ لطيفٍ، ولم يَترُك في هذا البحث مسائل ونكتاً من النحو والفقه، وما يتعلَّق بالذوق والوجدان؛ إلا وقد ذكرها كلَّها.

وبهذه المناسبة جمع كُلَّ ما يتصل بالسيرة، وشخصية النبي ﷺ من التفاصيل، حتى تكوَّنتْ ذخيرةٌ قَيِّمةٌ للأخلاقِ، والشمائل، والعادات النبوية.

ثم إنَّه تَناول عباداتِ النبي ﷺ وهيئةَ صلواته، وسُنَنها، وعاداته بتفصيلٍ دقيقٍ يُعتبر عصارة دِراسته للحديث والعلوم الدينية، وهو يتجلَّى في ذلك بلون المحدِّث، وأسلوب المُحقِّق، وقد تضمن هذا البحث كلاماً دقيقاً لأصول الحديث، والفقه، ومعلوماتٍ مهمَّةً بفَنِّ الرجال.

إنَّ أبوابَ الكتاب التي تَشمل بيان العبادات، والأركان الأربعة ليست مجَّردَ كتابٍ للأحكام، والخلافيات الفقهية، بل إنها تتضمَّن نُكتاً عِلميةً لطيفةً، ومعاني غزيرةً للذوق والوُجدان، تَبعثُ الإيمان من جديد.

واهتمَّ المؤلِّف ببيان حِكمة العبادات، والأركان، والأحكام، وأسرارها، وفوائِدها قبل أن يتحدَّث عنها، وقد تصدَّى بعرضٍ تاريخيٍّ للتشريع وحِكمته في هذه العبادات والأركان وفوائدها بأسلوبٍ شيِّق جذاب.

أمَّا الجُزء المُهِمُّ لهذا الكتاب الذي يَشهدُ على عُلُوِّ كعب المؤلِّف، وسعة اطلاعه، واستحضاره للعلم هو باب الحج، فإنَّني لم أطلع في أيِّ كتاب على مثل هذه الذخيرة العلمية، والتحقيق الجامع، والبحث الدقيق على الحجِّ، ومناسكه، وحَجَّةِ النبي ﷺ وأحكامِها، تناول المؤلِّفُ بيانَ حجة النبي ﷺ بغاية من التفصيل من خروجه من المدينة إلى عودته إليها، وهو مُلخَّصٌ لذخائر مختلفةٍ للحديث، ومجموعةٌ للروايات الصحيحة، والجزئيات الكثيرة.

وقد جاء المؤلِّف في ثنايا الكتاب بمباحث كلاميةٍ وعقائديةٍ تشهدُ بعُلوِّ مكانته، وسَعة نظره وتحقيقه، وحاول التعبير الصحيح عن روح الشريعة، مُتَّبعاً في ذلك ذوقَه، وذوق شيخه الإمام ابن تيمية.

وممَّا يَجدُر بالدراسة والاستفادة في هذا الموضوع هو ما بحث فيه عن حقيقة التوكُّل، والتوسُّل بالأسباب في تحقيقٍ دقيقٍ.

وقبل أن يَبدأ الكلام عن الغزوات بحثَ عن حقيقة الجهاد، ومراتبه في غاية من التحقيق والمعرفة، وذكر بدء دعوة الإسلام، وأحوالَ مكَّةَ آنذاك، والهجرةَ إلى المدينة، وفَرضيَّة الجهاد والغنيمة، والصُّلح والأمان، والجزية والمعاملة مع أهل الكتاب، وَأحكام المنافقين بتفصيل كبير.

ثم تعرَّضَ بذكر مغازي النبي ﷺ، وبعوثه، ومهماته بترتيب، وبما أنَّ له اطِّلاعاً واسعاً على الحديث والسيرة معاً، وهو نَقَّادٌ، ومُحدِّثٌ أكثر من مؤرِّخٍ، يتميَّز هذا الجزء من كتابه بالنسبة إلى كتب السيرة الأخرى، وأَنَّ قوله فَصل في الأمور الخلافية، وهو عندما يتحدَّث عن الوقائع والأحداث يأتي بتفسير الآيات، ولطائِفها، وأسرارها في أسلوبه الخاص به.

ومِن دَأْبِه في بيان الغزوات: أنَّه يتناول كل ما يتعلَّق بها من الأحكام، فَمثلاً بعد ذكر غزوة خيبر عَقد فصلاً مستقلاً «فيما كان في غزوة خيبر من الأحكام الفقهية» وبعد غزوة الفتح: «فصل في إشارة إلى ما في هذه الغزوة من الفقه واللطائف»،

وكذلك بعد غزوة حنين، وأوطاس «فَصْل في إشارة إلى ما تضمَّنت هذه الغزوة من المسائل الفقهية والنُكت الحكيمة»، وما إلى ذلك مما يَشحنُه بمواد قيمة، ومعلوماتٍ مهمَّة.

وهو في هذه الغزواتِ والوقائع ليس مُقلِّداً أو ناقلاً للمتقدِّمين من أهل السِّير والمغازي، فإنه عارضهم في بعض المناسبات في أمورٍ اشتهرت بين الناس، وقدَّم فيها تحقيقاً خاصاً بدراسته الشخصية، وفهمِه العميق، فمثلاً يُعرف بوجه عام، وتذكر كُتب السير والتاريخ أنَّ نِسوة الأنصار وبناتِهم أنشدن هذه الأبيات:

طلَعَ البَدْرُ علينا ... مِن ثَنِيَّات الوَدَاعْ
وَجَبَ الشُكْرُ علينا ... ما دَعا للهِ داعْ
أَيُّها المَبْعُوثُ فِيْنا ... جِئْتَ بالأَمْرِ المُطَاعْ

عندما كان النبيُّ ﷺ يدخلُ المدينةَ مهاجراً من مكة، ولكنه يُعارضُ هذا الرأي، ويَرى: أنَّ هذه الأبيات إنما أُنشدت لدى عودته ﷺ من غزوة تبوك التي هي في جهة الشام، كما يقولُ: «وبعضُ الرُّواة يَهِمُ في هذه، ويقول: إنما كان ذلك عند مقدَمِه المدينةَ من مكة، وهو وَهمٌ ظاهرٌ، فإنَّ ثنيات الوداع إنما هي من ناحية الشام لا يراها القادم من مكة إلى المدينة، ولا يمر بها إلاّ إذا توجَّه إلى الشام».

وبعد ذِكر غَزوة تبوك أيضاً تصدَّى لذِكر أحكامها، وفوائدها بتفصيل يتضمَّن فوائد مهمة، ومعلومات فقهية، واستنباطات لطيفة، وأحكام اجتماعية ومدنية.

ولمَّا فرَغ من بيان الغزوات والبُعوث بدأ ببيان قُدوم وفود العرب في تفصيل، وذَكر وفد النبي ﷺ ومكاتِيبه التي وجَّهها إلى ملوك العالم وأمراءِ القبائل.

وأمَّا الجُزء الثاني من الكِتاب فمُعظمُه يختصُّ بالطِّبِّ النَّبوي، ذكر فيه أسرار الطِّب النبوي، وحِكمَه، وتوجيهاته الطبية، واجتمع في هذا البحث الأحكامُ الطبيّة مع الأحكام الفقهية، والمباحث الحديثية، وقد بَذل جُهداً في جمع تلك الأدوية، والأغذية، والمفردات في مكانٍ واحدٍ بترتيب حروف الهجاء؛ التي يتَّصل بها حديثٌ صحيحٌ، أو ضعيفٌ، أو موضوعٌ، وأخذ يتكلَّم عليها من الناحية الطِّبية، وبيَّن خواصّها.

ولمَّا فرغ من بيان ذلك التفتَ إلى أحكام النبي ﷺ في القضايا، واستطاع أن

يجمع ذخيرة غاليةً واسعة لأبواب الفقه المختلفة، وكأنه ألَّف كتاباً للفقه يُبنىٰ علىٰ الأحاديث، والأحكام، والأقضية.

وإنَّ هذا الكتاب يتضمن عدا هذه الفصول والأبواب تحقيقاتٍ ولطائفَ تفسيريةً، ونحويةً، وتاريخيةً، وكلاميةً قيِّمةً تتفرَّق في ثنايا الكتاب(١).

طُبع في كانبُور بالهند عام ١٢٩٨ هـ ـ ١٨٨٠ م، وله طبعات أخرىٰ كثيرة، أفضلها الطبعة التي صدرت بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط عن مؤسسة الرسالة في بيروت عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م في خمس مجلَّدات.

٢٣ ـ السيرة السَّرية في مناقب خير البَرِيَّة: لعلاء الدين، أبي عبد الله مُغْلَطَايْ ابن قُلَيْج الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

وهو مخطوطٌ(٢).

٢٤ ـ الإشارة إلىٰ سيرة المصطفىٰ وتاريخ من بعده من الخلفا: لِمُغْلَطَايْ أيضاً.

وقد بناه المؤلِّفُ على الاختصار والإيجاز، وقد بيَّن خطته في مقدمته، فقال: «. . فقد ندب أفضلُ العجم اليوم والعرب، سيدنا قاضي القضاة جلال الدين ـ نفع الله ببركته المسلمين ـ إلى تلخيص سيرة المصطفى وآثار من بعده من الخلفا، كثيرة الفوائد، عارية من الشواهد، منتخبة بغير إكثار، حاوية لمقاصد الكتب الكبار، يلجأ إليها المسلمون، ولا يستغني عنها العالمون، فقدمت الاستخارةَ، ولخصتُ معظم هذه الإشارة من كتابي المسمى بـ: «الزهر الباسم في سيرة أبي القاسم»، إلا المآثر من غيرها لها ذاكراً مقدّماً المشهور في كل بابٍ، ليستغنى بذلك عن تكرره في الكتاب».

وقد بدأ بأسمائه الشريفة، ثم بذكر مولده ﷺ.

وقد وَفَّى مُغْلَطَايْ بشرطه، فلَخَّص تلخيصاً مركزاً جيداً الأقوال الواردة في الموضوع، ويصدر بما يراه الأقوى، ويفرد إلى المصادر أحياناً بعبارةٍ دقيقةٍ وافيةٍ

---

(١) انظر: «رجال الفكر والدعوة في الإسلام» للندوي: (٢/ ٧٢٥ ـ ٧٣٠).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (١/ ٤٤٢).

بالغرض، وهو في هذا التلخيص والجمع، وبيان المصادر مفيدٌ جداً لأهل العلم تبصرة وتذكرة.

وقد ختم كتابه في السيرة بعد الوفاة النبوية بخدامه ومواليه ودوابه وآلاته، وكتَّابه، والزوجات اللاَّتي لم يدخل بهن، وأخلاقه، وفضائله، ومعجزاته، وخصائصه، وله في هذا الكتاب استطراداتٌ مركّزةٌ مفيدةٌ.

ولما في هذا الكتاب من التلخيص المركز، وما ضَمّه من معلومات بعبارةٍ موجزةٍ أثر هذا الكتاب فيمن جاء بعده، وانتفع الناس به، حتى قال الحافظ تقي الدين الفاسي المَكّي (المتوفى سنة ٨٣٢ هـ)، وقد اختصر هذا الكتاب، وأدرجه في مقدمة كتابه «العقد الثمين»: وإنما عوّلت على كتابه دون غيره من الكتب المصنّفة في هذا المعنى على كثرتها؛ لأن كتابه أكثرها فوائد، وفيه من الفوائد النفيسة ما لا يوجد في كثير من الكتب المبسوطة في هذا المعنى(١).

طُبع قديماً في مصر بدون تاريخ. وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد نظام الدين الفتيح بدار القلم في دمشق، والدار الشامية في بيروت عام ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م.

٢٥ ـ الزهر الباسم في سِيرة المصطفىٰ أبي القاسم: لمُغْلَطَاي أيضاً.

وهو مختصر «**الروض الأنف**» للسُّهَيْلي (المتوفى سنة ٥٨١ هـ).

وهو مخطوط(٢).

٢٦ ـ عيون التواريخ: لمحمد بن شاكر بن أحمد الكُتبي الحلبي (المتوفىٰ سنة ٧٦٤ هـ).

طُبع منه قسم السيرة النبوية وخلافة الصديق بتحقيق الأستاذ حسام الدين القدسي في مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

٢٧ ـ السيرة النبوية (الكبرىٰ): لابن جَمَاعة، عز الدين، عبد العزيز بن محمد إبراهيم الكِناني الحَمَوي الدمشقي (المتوفى سنة ٧٦٧ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩٨).

---

(١) انظر: «مصادر السيرة النبوية وتقويمها»: ص: ١٦٣ ـ ١٦٤.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (١/ ٤٣).

٢٨ ـ مختصر في السيرة النبوية (المختصر الصغير في سيرة البشير النذير): لابن جماعة أيضاً.

وهو مخطوطٌ[١].

٢٩ ـ السيرة النبوية: لابن كثير، عماد الدين أبي الفداء، إسماعيل بن عمر الدمشقي الشافعي (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

وهو صاحبُ «التفسير الشهير»، والتاريخ المعروف بـ: «البداية والنهاية»، وقد ضمَّن هذا التاريخُ كغيره من المؤرِّخين سيرةَ النبي ﷺ، ويبدو أنه أفرد «السيرةَ النبويةَ» بكتابٍ مستقلٍّ، وما أودعه في «البداية والنهاية» من قسم السيرة كتابٌ عظيمٌ جداً ظهرت فيه آفاق ابن كثير العلمية ـ المؤرِّخ المحدِّث العلامة ـ وفي كتابه هذا نهج منهجاً سليماً قوياً بالنسبة لعصره؛ إذ كان يسوق الأحداثَ من عديد من المصادر، وميزته أنه يسوق أسانيد أصحاب هذه المصادر ـ وبعضها غير متيسِّر الآن ـ مما يتيح لنا قدرةَ المقارنة والترجيح والحُكم على الأسانيد.

ولو أنه حكم على تلك الأسانيد، وهو المحدِّث الحافظ؛ لأسدى لنا فائدةً عظيمةً، وقد فعل ذلك في بعض الأحايين. انظر مثلاً: ما كتبه حول الإسراء والمعراج.

ونراه يعتمد في مقدِّمة مصادره كتب الحديث المشهورة، وعلى رأسها: «المسند» و«الكتب الستة»، و«سيرة ابن إسحاق» والواقدي.

وقد يسوق فيما يسوق الواهيات، والضعاف.

وكتابه هذا من أنفع الكتب في السيرة لغير المتخصِّصين، وهو مدخلٌ ضروريٌّ للمتخصِّصين كذلك، وقد أفرده الدكتور مصطفى عبد الواحد عن كتاب التاريخ، فزاد الأمر تيسيراً، ولو أنه نُقد نقداً كاملاً وبيّنت قيمة نصوصه؛ لكان هو وسابقه أنفع كتابين في السيرة من كتب الأئمة السابقين[٢].

---

(١) انظر «الفهرس الشامل» السيرة: (٢/ ٨٤٨).

(٢) انظر: «مصادر السيرة النبوية وتقويمها» ص: ١٥٨.

طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفى عبد الواحد، بمطبع عيسى البابي الحلبي، في القاهرة، عام ١٣٨٤ ـ ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩ م، وهو مستخرجٌ من «**البداية والنهاية**».

٣٠ ـ دلائل النبوة: لابن كثير أيضاً.

وهو مخطوطٌ[1].

٣١ ـ الفصول في اختصار سيرة الرسول: لابن كثير أيضاً.

طُبع في مطبعة العلوم، عام ١٣٥٧ هـ ـ ١٩٣٨ م، وطُبع بتحقيق الأستاذ محيي الدين مِسْتُو، ومحمد العيد الخطراوي بدار القلم في دمشق عام ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م.

٣٢ ـ الرَّصْف لما روي عن النبي ﷺ من الفضل والوصف: لابن العاقولي، غياث الدين أبي المَكارِم، محمد بن محمد بن عبد الله الواسطي ثم البغدادي (المتوفى سنة ٧٩٧ هـ).

طُبع بمكتبة الأمل في الكويت عام ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م، وبمكتبة الفارابي في دمشق عام ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م.

٣٣ ـ غاية السُّول في خصائص الرسول: لابن المُلَقِّن، سراج الدين أبي حفص، عمر بن علي الأنصاري المصري الشافعي (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ).

حقَّقه عبد الله بحر الدين عبد الله، كرسالة ماجستير من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م.

٣٤ ـ الدُّرَر السَّنِيَّة في نظم السِّيرة الزكية، أو «ألفية السيرة»: للحافظ زين الدين العراقي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ).

طُبعت في الرباط، ولها شروحٌ كثيرةٌ، من أشهرها: «الفتوحات السبحانية» لعبد الرؤوف المُناوي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ)، وشرح علي بن أحمد الأجهوري (المتوفى سنة ١٠٦٦ هـ).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (١/ ٣١٤).

٣٥ ـ سِفْرالسَّعَادة في ذكر حال رسول الله ﷺ قبل الوحي وبعده: لمجد الدين أبي الطاهر، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى سنة ٨١٧ هـ).

طُبع في القاهرة عام ١٣١٧ هـ ـ ١٨٩٩ م، وبالمطبعة المنيرية في القاهرة عام ١٣٥٤ هـ ـ ١٩٣٥م، وبالمطبعة الجمالية في القاهرة عام ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٥ م.

٣٦ ـ ذات الشِّفا في سيرة النبي ﷺ والخلفا: لابن الجَزَري شمس الدين أبي الخير، محمد بن محمد (المتوفى سنة ٨٣٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٣٧ ـ السيرة النبوية: لابن عُروة أبي الحسن، علي بن الحسين بن عروة، المعروف بابن زكنون الحنبلي المشرقي (المتوفى سنة ٨٣٧ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

٣٨ ـ توثيق عُرَىٰ الإيمان في تفضيل حبيب الرحمـٰن: لابن البارزي، أبي القاسم، هبة الله بن عبد الرحيم (المتوفى سنة ٨٣٧ هـ).

قال الكتاني: «لخصه من «الشفا» في مجلد»[٣] وهو مخطوطٌ[٤].

٣٩ ـ نور النِّبْرَاس في شرح سيرة ابن سيد الناس: لسِبْط ابن العَجَمي، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي (المتوفىٰ سنة ٨٤١ هـ).

وهي حاشيةٌ علىٰ «عيون الأثر» لابن سيد الناس (المتوفى سنة ٧٣٤ هـ).

وهو مخطوط[٥].

٤٠ ـ إمتاع الأسماع بما للرسول من الأبناء والأموال والحفدة والمتاع: للمؤرِّخ تقي الدين أحمد بن علي المقريزي (المتوفى سنة ٨٤٥ هـ).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦).

(٢) انظر: «فهرس مخطوطات الظاهرية» التاريخ: ص: ٢٠.

(٣) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٠٢.

(٤) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (١/ ٢٢٥).

(٥) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (٢/ ٩٨٣).

وقد أراد المصنِّفُ أن يلخِّص في هذا الكتاب السيرةَ النبويةَ من عددٍ من المصادر، وبدأ بالنَّسب الشريف والمولد، وتابع ذكره للأحداث ـ دون عناوين أو فصول ـ حتى ختم المجلَّدَ الأوّلَ المطبوع بالوفاة النبوية.

والكتاب عري عن الأسانيد، ولم يحفل بالمصادر إلا قليلاً؛ إذ أشار في بعض الروايات إلى مصادرها، وحاول التوفيق بين بعض الروايات المتعارضة.

لقد ذكر السيرة النبوية كقصةٍ متتابعةٍ دون فصلٍ، بأسلوبٍ قويٍّ منتقى، ركَّز فيه على التاريخ بالأيام والشهور والأعوام في تتابع السيرة النبوية، وذكر الأشخاص والأماكن. بتفاصيل دقيقةٍ، مع إيراده لنصوصٍ نادرةٍ وغريبةٍ، ولعلَّها من مصادر لم تصلنا، كل هذا جعل هذا الكتاب محلَّ اهتمام العلماء، واقتباسهم، وعنايتهم[1].

وقد طُبع الجزء الأول منه بتحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر، بلجنة التأليف والترجمة والنشر بمصر، بتقديم مصحِّح الكتاب، وكلمة للدكتور طه حسين، ثم أُعيد طبعه بإدارة الشؤون الدينية بقطر، وقد حُذفت من هذه الطبعة كلمة المصحِّح، وكلمة طه حسين.

٤٤ ـ القول المختصر من سيرة سَيِّد البَشَر: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

٤٢ ـ منظوم الدرر: لابن حجر أيضاً.

وهو مخطوطٌ[3].

٤٣ ـ المولد النبوي (نثراً): لابن حجر أيضاً.

وهو مخطوطٌ[4].

---

(١) انظر: «مصادر السيرة النبوية وتقويمها»: ص: ١٦٥.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (١/ ٢١٣).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (١/ ٢١٣).

(٤) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٨٨٧ ـ ٨٨٨).

٤٤ ـ **شرح الهُمَزِيَّة للبوصيري**: لابن حجر أيضاً.

وهو مخطوطٌ[(١)].

٤٥ ـ **الأنوار بخصائص النبي المختار**: لابن حجر أيصاً.

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٢).

٤٦ ـ **سيرة رسول الله ﷺ**: لزين الدين، أبي العدل، قاسم بن قُطْلُوبُغا السودوني الشيخوني الجَمّالي (المتوفى سنة ٨٧٩ هـ).

وهو مخطوطٌ[(٢)].

٤٧ ـ **بهجة المحافل وبغية الأماثل في الشِّيَم والأخلاق والشمائل في سيرة سيد الأواخر والأوائل**: لعماد الدين، يحيىٰ بن أبي بكر بن محمد العامري الحرضي اليمني (المتوفى سنة ٨٩٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ جمال الدين الأشخر اليمني، في المطبعة الجمالية بالقاهرة عام ١٣٣١ هـ ـ ١٩١٢ م.

٤٨ ـ **اللَّفظ المكرم بخصائص النبي المحترم**: لقطب الدين محمد بن محمد ابن عبد الله بن خيضر الخيضري المصري الشافعي (المتوفى سنة ٨٩٤ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ محمود أحمد عبد المحسن، في المدينة المنوَّرة.

٤٩ ـ **ذروة الوفا بما يجب لحضرة المصطفىٰ ﷺ**: لنور الدين أبي الحسن، علي بن عبد الله بن أحمد الحسني المدني السَّمْهُودِي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وهو مخطوطٌ بعنوان «وفا الوفا بتاريخ المصطفىٰ» بمجلس الشورىٰ الإسلامي في طهران.[(٣)] وبعنوان «ذروة الوفا . . .» في أسعد أفندي في إسطنبول[(٤)].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (٢/ ٩١٦).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (١/ ٥٢١).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (١/ ٤٣٣).

(٤) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (٢/ ١٠٠٦).

٥٠ ـ **كفاية الطالب اللَّبيب في خصائص الحبيب، أو «الخصائص الكبرىٰ»**: للحافظ جلال الدين، أبي الفضل، عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

قال الكتاني: «ذكر فيه: أنه تتبَّع هـٰذه الخصائص عشرين سنة إلىٰ أن زادت علىٰ الألف، وهو في مجلَّدتين، ثم لخَّصه وسَمّاه: «أنموذج اللَّبيب في خصائص الحبيب» كما اختصره أيضاً سيدي عبد الوهاب الشعراني، وعلىٰ «الأنموذج» شرحان لعبد الرؤوف المُناوِي، أحدهما: «فتح الرؤوف المجيب» وهو صغير، والثاني: «توضيح فتح الرؤوف المجيب» وهو كبيرٌ في مجلدةٍ»[1].

طُبع في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) عام ١٣١٩ ـ ١٣٢١ هـ ـ ١٩٠١ ـ ١٩٠٣ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد خليل هراس بدار الكتب الحديثة في القاهرة عام ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م.

٥١ ـ **أنموذج اللَّبيب في خصائص الحبيب أو «الخصائص الصُّغرىٰ»**: للسيوطي أيضاً.

طُبع بتحقيق السيد عباس أحمد صقر الحُسَيني، في دار المدينة المنوَّرة، عام ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م.

٥٢ ـ **زهر الخمائل علىٰ الشمائل**: للسيوطي أيضاً.

وهو شرحٌ علىٰ «الشمائل» للتِّرمذي (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفىٰ عاشور بمكتبة القرآن في القاهرة عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

٥٣ ـ **المواهب اللدنية بالمِنَح المحمدية**: لشهاب الدين أبي العباس، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن أحمد الخطيب القَسْطَلَّاني (المتوفىٰ سنة ٩٢٣ هـ).

طُبع في مطبعة مصطفىٰ شاهين في القاهرة ١٢٨١ هـ ـ ١٨٦٤ م. وطُبع في

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٣١).

المطبعة الشرعية في القاهرة عام ١٣٢٥ هـ ـ ١٩٠٧ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ صالح أحمد الشامي بالمكتب الإسلامي في بيروت عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.

٥٤ ـ سبل الهدىٰ والرشاد في سيرة خيرة العباد وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في البدء والمعاد: لشمس الدين، أبي عبد الله، محمد بن يوسف بن علي الصالحي (المتوفى سنة ٩٤٢ هـ).

قال الكتاني: «وهي من أحسن كتب المتأخرين في السيرة النبوية وأبسطها، انتخبها من أكثر من ثلاثمئة كتاب، وتحرَّىٰ فيها الصوابَ، وأتىٰ فيها من الفوائد بالعجب العجاب، وقد زادت أبوابه علىٰ سبعمئة، وختم كلَّ بابٍ بإيضاح ما أشكل فيه، مع بيان غرائب الألفاظ، وضبط المشكل»[1].

لقد جمع المصنِّفُ في هذا الكتاب جمعاً عزيزاً أمثاله، وفسَّر كثيراً من النصوص تفسيراً يصعب على كثير من الناس مناله.

إن هذا الكتاب خزانةُ علمٍ عظيمة ضَمَّت كثيراً من الكتب والنصوص، ولكنه في هذا الجمع والحشد لم يسلَم من الواهيات، والضعاف شديدة الضعف، وينقل أحياناً نصوصاً من مصادر نقلت هي عن غير عمدة ولا حجة، وهذا فيه غير قليل، ومحل اقتباسه يعفيه عند العلماء، لكنه لا يكفيه عند عامة المثقفين.

رتَّبها تلميذُه محمد بن محمد بن أحمد الفيشي المالكي من مسوَّدة المؤلف وغيرها، علىٰ حذو مؤلِّفها، وأول ذلك من أثناء السَّرايا.

طُبع بتحقيق لجنة من العلماء في لجنة إحياء التراث الإسلامي في القاهرة عام ١٣٩٢ ـ ١٤١١ هـ ـ ١٩٧٢ ـ ١٩٩١ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ عادل عبد الموجود، وعادل نويهض وغيرهما في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م.

٥٥ ـ تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس: للقاضي حسين بن محمد بن الحسن الدِّيَار بَكْري المالكي (المتوفى سنة ٩٦٦ هـ).

وهو كتابٌ مشهورٌ.

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٩٩.

طُبع في المطبعة الوهبية بمصر عام ١٢٨٣ هـ ـ ١٨٦٦ م، وفي مطبعة عبد الرزاق، بمصر عام ١٣٠٢ هـ ـ ١٨٨٤ م.

٥٦ ـ **الابتهاج في الكلام على الإسراء والمعراج**: لنجم الدين الغَيطي، أبي المواهب، محمد بن أحمد بن علي السكندري ثم المصري الشافعي (المتوفى سنة ٩٨١ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٥٧ ـ **إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون: أو «السيرة الحلبية»**: لنور الدين، أبي الفرح، علي بن إبراهيم الحلبي القاهري الشافعي.

اختصرها من سيرة الشمس الشامي (المتوفى سنة ٩٤٢ هـ) المُسَمَّاة: «سُبُل الهُدَىٰ والرشاد» وزاد أشياء لطيفة الموقع.

طُبعت في مطبعة محمد شاهين في القاهرة عام ١٢٨٠ هـ ـ ١٨٦٣ م، وفي بولاق عام ١٢٩٢ هـ ـ ١٨٧٥ م، وبهامشها: «السيرة النبوية والآثار المحمدية» للسيد أحمد زيني دَحْلَان. وطُبع في مطبعة محمد مصطفىٰ بمصر عام ١٣٠٨ هـ ـ ١٨٩٠ م، وفي مطبعة البابي الحلبي في القاهرة عام ١٣٤٩ هـ ـ ١٩٣٠ م، وفي المكتبة التجارية الكبرىٰ في القاهرة عام ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣ م.

٥٨ ـ **موسوعة نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم ﷺ**: إعداد مجموعةٍ من المتخصِّصين بإشراف الشيخ صالح بن عبد الله بن حميد، و الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن ملوح.

اشتملت خطة إعداد هذه الموسوعة وأصول البناء على الخطوات التالية:

أولاً: مقدِّمةٌ عامّةٌ في الأخلاق: تعريفها ـ أنواعها ـ أهميتها في الحياة الإنسانية.

ثانياً: العنايةُ بإبراز علاقات الإنسان بربه وبنفسه وبغيره.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» السيرة: (٦/١).

ثالثاً: إبرازُ الجوانب الأخلاقية في حياة الرسول الله ﷺ وقد استدعى ذلك الحديث بإختصار عن:

أ ـ نبذة مختصرة في السيرة النبوية.

ب ـ إفرادِ مبحثٍ خاصٍّ في فضل الصَّلاة والسَّلام على رسول الله ﷺ.

رابعاً: إيرادُ الصفات المحمودة من الأخلاق وضِدّها من الصفات المذمومة ومحاولة الاستيعاب قدر الطاقة لأصول الألفاظ والمعاني حسبما اقتضتها طبيعةُ البحث وتوافرت فيه المعلومات، وهذا العنصر هو المقصود الأعظم من هذه الموسوعة.

وقد سُلك في كتابة الصفات وصياغتها الخطوات التالية:

ـ رُوعي في الصفات المحمودة والمذمومة ترتيبها على حروف المعجم.

ـ استوعبت الموسوعةُ في كلِّ صفة من صفاتها: التعريف اللُّغوي والاصطلاحي والاستدلال بالنَّصّ القرآني، والحديث النبوي، والآثار سواء ما وَرَد من ذلك باللفظ أو بالمعنى، وما وَرَد من أقوال المفسِّرين ومأثور الحكم شعراً ونثراً مما يتعلَّق بالصفة وملخص لفوائد الصفات المحمودة ومضار المذمومة منها.

ـ رُوعي الاختصار والتركيز في التعريف اللغوي واشتقاقات الكلمة واستعمالاتها.

ـ رُوعي عند التعريف لكلِّ صفةٍ ذكر مرادفات هذه الصفة في الهامش وما اشتملت عليه من مباحث.

ـ ذُكِرَتْ في بعض الصفات بعد التعريف اللغوي نقولٌ مهمَّةٌ تزيد من تعريفها وتوضح المراد منها وتبيِّن أقسامها وصلتها بغيرها من المواد.

ـ وُضِعَتْ عناوين جانبية لبعض النقول.

ـ نظراً لأن العمل موسوعيٌّ ومقصوده تقريب المادة للقارئ والباحث، فقد حرص معدُّوا الموسوعة على إيراد النقول كاملةً بنصِّها من مصادرها ولم يتصرَّفوا فيها إلا بقدر ما يحفظ الانسجام وترابط المعنى.

ـ استوعب مُعِدّو الموسوعةِ جميعَ الآيات القرآنية التي وَرَدَتْ بلفظ الصفة موضوع البحث، ثم اكتفوا بإثبات الآيات التي تغطي جوانب الصفة، وتتناسب مع حجمها.

ـ عُزِيَتِ الأحاديث إلى مصادرها من دواوين السنّة المشهورة، فما كان منها في الصحيحين أو أحدهما فأمره ظاهرٌ ويكتفىٰ به عن العزو إلى غيرهما ما لم يكن اللفظ المستشهدُ به عند غيرهما، وما كان في غير الصحيحين أو أحدهما، فقد اعتمد مُعِدّو الموسوعة تصحيحات ذوي الشَّأن والاختصاص من أهل الصنعة الحديثية، علماً بأنه إذا نقل عن بعض أئمة أهل الصنعة؛ فإن ذلك لا يعني بالضرورة الجزم بصحة الحديث.

ـ صُنِّفت الآياتُ القرآنية وفقاً للمعنى العام الذي تندرج فيه وذلك بالاعتماد على كتب الوجوه والنظائر من ناحيةٍ، وكتب التفسير من ناحيةٍ أخرى، وقد رُوعي في كلِّ مجموعةٍ على حِدَةٍ تسلسل الآيات كما وَرَدَتْ في المصحف الشريف.

ـ رُتِّبَت الأحاديثُ وفقاً للمنهج العلمي الذي يراعي الأحاديث الواردة باللفظ أولاً ثم الأحاديث الواردة بالمعنى ثانياً، وأخيراً الأحاديث الواردة في المثل التطبيقي.

ـ ذُكر الحديث الطويل بتمامه عند أول وروده ثم يكتفى بإيراد الشاهد في المواطن الأخرى مع الإحالة إلى الموضع الأول.

ـ الصفة إذا تكاثرت فيها النصوصُ وتشعَّبت فيها المعاني مما لا يُقَبل علميّاً ولا منهجيّاً ـ استيعاب كل ما ورد فيها فإن الموسوعة اكتفت بإيراد حديث في كل فرع أو شعبة (كالطهارة) مثلاً، فإنَّ من موضوعاتها وتفريعاتها «الاستنجاء ـ الوضوء ـ الحيض» مما استوعبته كتب الأحكام.

ـ يلاحظ في الاستدلال في النصوص اللفظية على الصفة أن تكون دالة على المراد مدحاً أو ذمّاً.

ـ أُوْرِتْ في كلّ صفةٍ النصوصَ التي تفيد الترغيبَ والترهيبَ والثوابَ والعقابَ، والتي تظهر الفضائل، وتنهى عن الرذائل.

ـ بعد ذكر الأحاديث التي وردت باللفظ والمعنى في الصفات المحمودة فقط عقب معدُّوا الموسوعة ذلك ببعض الأمثلة التطبيقية من حياة رسول الله ﷺ ـ إن وجدت ـ.

ـ بُيِّن في الهوامش ما وَرَد في الحديث أو الأثر من الغريب.

ـ رُوعي ترتيب الآثار حسب وفيات من نُسبت إليهم.

طُبعت هذه الموسوعة في دار الوسيلة بجُدَّة، عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م في (١٢) مجلَّدةً.

* * *

٣١ـ مصادر أحاديث الأذكار وعمل اليوم والليلة

١ ـ **التِّذكار في أفضل الأذكار**: للقاضي المحدِّث، أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى بن مفرِّج القُرْطُبِي (المتوفى سنة ٣٨٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد عيون في دار البيان بدمشق، ومكتبة المؤيد في الطائف عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (٣٥٣) صفحة.

٢ ـ **فضل التهليل وثوابه الجزيل**: لأبي علي، الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البناء البغدادي (المتوفى سنة ٤٧١ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الله يوسف الجُدَيْع في العاصمة بالرياض عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م في (٩٨) صفحة.

٣ ـ **النصيحة في الأدعية الصحيحة**: للحافظ تقي الدين أبي محمد، عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور الجَمَّاعيلي المَقْدِسي الدمشقي (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ رضوان محمد رضوان، في مصر عام ١٣٥٤ هـ ـ ١٩٣٦ م، وصوَّرته دار الكتب العلمية في بيروت، عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م.

٤ ـ **الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار، أو: «حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار المستحبة في الليل والنهار»**: للإمام محيي الدين أبي زكريا، يحيىٰ بن شرف النَّوَوي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ).

وهو من أجلّ مؤلَّفاته وأعظمها نفعاً، لايستغني متديِّنٌ عن مثله، ولا يستغني طالبُ الآخرة عن مثله، فقصد ـ رحمه الله تعالى ـ بتأليفه تسهيل عمل اليوم والليلة من الأذكار على الرَّاغبين؛ لأن الذين سبقوه إلى ذلك كانت مؤلَّفاتهم مطوَّلةً

بالأسانيد والتكرار، فضعفت عنها هِمَمُ الطَّالبين، فجمع لهم هذا الكتابَ تسهيلاً للرَّاغبين، وتقريباً للمعتنين.

ولمّا كان هذا هو الغرضُ من تأليفه؛ حذف منه الأسانيدَ إلا نادراً لما ذكر من الاختصار، ولكونه موضوعاً للمتعبِّدين وليسوا إلى معرفة الأسانيد متطلِّعين بل يكرهونه؛ وإن قصر، إلاّ الأقلّين؛ لأنّ المقصود به معرفة الأذكار والعمل بها وإيضاح مظانِّها للمسترشدين. وذكر ـ رحمه الله تعالى ـ بدلاً من الأسانيد ما هو أهمُّ منها مِمَّا يحتاج إلى معرفته جميعُ الناس إلاّ النادر؛ وهو بيانُ صحيح الأحاديث وحسنها وضعيفها ومنكرها، فإنّ هذا الجانب أهمُّ ما يجب الاعتناء به. ولم يقتصر على ذلك، بل ضَمَّ إليه جُمَلاً من النَّفائس من علم الحديث ودقائق الفقه ومهمَّات القواعد ورياضات النّفوس والآداب التي تتأكَّد معرفتُهَا على السَّالكين.

أمّا منهجه فيه فقد بيَّنه بقوله: «أذكر في أوّل الكتاب فصولاً مهمةً يحتاج إليها صاحبُ هذا الكتاب وغيره من المعتنين، وإذا كان من الصَّحابة من ليس مشهوراً عند من لا يعتني بالعلم نبّهتُ عليه، فقلتُ: رُوينا عن فلانٍ الصَّحابي لئلا يُشَكَّ في صحبته»، قال: «وأقتصر في هذا الكتاب على الأحاديث التي في الكتب المشهورة التي هي أصول الإسلام، وهي خمسة: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، والترمذي، والنَّسائي، وقد أروي يسيراً من الكتب المشهورة غيرها، وأمّا الأجزاء أو المسانيد فلستُ أنقل منها شيئاً إلا في نادر المواطن، ولا أذكر من الأصول المشهورة أيضاً من الضَّعيف إلاّ النَّادر مع بيان ضعفه، وإنّما أذكر فيه الصَّحيحَ غالباً». قال: «فلهذا أرجو أن يكون هذا الكتابُ أصلاً معتمداً»، ثم قال: «ثم لا أذكر في الباب من الأحاديث إلاّ ما كانت دلالته ظاهرةً في المسألة»، وقد وَفَّى رحمه الله تعالى بجميع ما التزمه.

هذا، وقد اشتمل الكتابُ على سبعة عشر كتاباً، وأربع وأربعين وثلاثمئة بابٍ، وثمانية عشر ومئتي فصلٍ تقريباً.

وذيَّله بنفائس مهمَّة، منها: باب عقده لتعقب من سبقه في ألفاظ كرهوها من غير مستند لهم في ذلك، أو كان استنادهم إلى أدلَّة واهية، فبيَّن فيها وجهَ الصَّواب، وكشف عن حقائقها النِّقابَ، ذلك لئلاَّ يَغترَّ بها من وقف عليها اعتماداً على قائليها؛

لأنَّ منهم من يركن إلى قوله لإمامته وصلاحه، إلاَّ أنَّ الخطأ لا يسلم منه بشرٌ؛ إلاَّ من اصطفاهم الله برسالاته.

ومن تلك النَّفائس: أن ذيَّله بفصلٍ ضمَّنه الأحاديث التي عليها مدارُ الإسلام، رأى أن يتمِّم به محاسنَ الكتاب. قال: «وقد اختلف العلماء فيها اختلافاً منتشراً، وقد اجتمع من تداخلِ أقوالهم مع ما ضممتُه إليها ثلاثون حديثاً» فذكرها مبيِّناً من أخرجها موضِّحاً درجتها من حيثُ الصحّة والحسن، وغالب هذه الأحاديث، هي من الأربعين حديثاً التي جمعها في أربعينيته المشهورة بـ: «الأربعين النَّووية».

طُبع هذا الكتاب في مطبعة الحلبي بالقاهرة عام ١٣٤٨ هـ ـ ١٩٣٠ م في (١٩٢) صفحة، ثم صدرت له طبعاتٌ كثيرةٌ، ومن أحسنها طبعة دار ابن كثير بدمشق.

لقد اعتنى أهلُ العلم بهذا الكتاب عنايةً فائقةً، وذلك لما احتلَّ من المكانة العالية في قلوبهم، التي عَبَّر عنها ابن عِلَّان بقوله: «إنه كتابٌ عظيم المقدار، سامي الفخار، ذكر مؤلِّفه بذلاً للنَّصيحة لا من باب الافتخار، أنّه لا يستغني عنه طالبو الآخرة الأخيار، وقال غيره من العلماء الذين عليهم المدار: بع الدَّارَ واشترِ الأذكارَ، وقال غيره من السادة الأخيار: ليس يذكر من لم يقرأ الأذكار»[1].

فكانت عنايةُ الناس بخدمته متفرِّقةً.

فالحافظُ ابن حجر (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ) خَرَّج أحاديثه لكنّه لم يقدَّر له التَّمام، حيث توفي قبل إتمامه، غير أنَّه كان قد أتى على ثُلثي الكتاب تقريباً.

ثم أراد تليمذه الحافظ عبد الرحمن السَّخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ) أن يُتمِّم عمل شيخه، فأملى عدّة مجالس ثم تُوفِّي، قال ابن علان: ومجموع الأمالي في نحو ثلاث مجلَّدات[2].

ولمّا كان الكتاب يحتوي على كثير من الأحكام والآداب ونحوها ممّا ليس هو من غرض الكتاب، فقد اعتنى كثيرٌ من العلماء بتمييز الأذكار عن غيرها، فلخَّصه

---

(١) الفتوحات الربانية: (١/ ٤).

(٢) الفتوحات الربانية: (١/ ٤).

الحافظُ جلال الدين السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ) بكتابٍ سَمّاه «أذكار الأذكار» ثم شرح هذا الملخَّص[(١)].

وكان قد اختصره قبله شهابُ الدين أحمد بن حسين الرَّملي (المتوفى سنة ٨٤٤ هـ)[(٢)].

واختصره كذلك العلامةُ محمد بن عمر بن مبارك بن عبد الله الحِمْيَري الحضرمي الشيهر بـ: «بحرف» (المتوفى سنة ٩٣٠ هـ)، وسمَّاه «الأسرار النَّبوية في اختصار الأذكارالنووية»[(٣)].

غير أنَّ جانب الشرح لم يحظ به إلاّ العلاَّمة محمد بن علاّن (المتوفى سنة ١٠٥٧ هـ)، والذي شرحه باسم: «الفتوحات الربانية على الأذكار النَّووية».

وعمل عليه الحافظ السيوطي نكتاً سَمَّاها: «تحفة الأبرار بنكت الأذكار»[(٤)].

وعمل عليه نكتاً أيضاً شمسُ الدين محمد بن طولون الدمشقي (المتوفى سنة ٩٥٣ هـ) سمَّاه: «إتحاف الأخيار في نكت الأذكار»[(٥)].

٥ ـ **الكَلِمُ الطيِّب من أذكار النبي ﷺ**: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تقي الدين، أبي العباس، أحمد بن عبد الحليم (المتوفى سنة ٧٢٨ هـ).

طُبع في مطبعة التضامن الأخوي بالقاهرة عام ١٣٤٩ هـ ـ ١٩٣١ م، وطُبع بعد ذلك طبعات كثيرة.

وله شروح أهمها: «الوابل الصيب من الكلم الطيب» لابن قيم الجوزية (المتوفى سنة ٧٥١ هـ).

٦ ـ **الوابل الصَّيِّب من الكلم الطيب**: لابن قيِّم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر الزُّرَعي الدمشقي (المتوفى سنة ٧٥١ هـ).

---

(١) كشف الظنون: (١/ ٦٨٩).

(٢) كشف الظنون: (١/ ٦٨٩).

(٣) معجم المؤلفين: (١١/ ٨٩).

(٤) كشف الظنون: (١/ ٦٨٩).

(٥) كشف الظنون: (١/ ٦٨٩).

طُبع بمكتبة الإرشاد في جُدَّة عام ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م، وطُبع بعد ذلك طبعات كثيرة.

٧ ـ **جلاء الأفهام في فضل الصَّلاة والسَّلام علىٰ خير الأنام**: لابن القيم أيضاً.

طُبع بالمطبعة المُنيرية في القاهرة عام ١٣٥٧ هـ ـ ١٩٣٨ م، وطُبع بعد ذلك طبعات كثيرة.

٨ ـ **وظائف الذِّكر الموظَّفة في اليوم والليلة**: للحافظ زين الدين، أبي الفرج، عبد الرحمـٰن بن أحمد بن رَجَب الحنبلي السَلاَّمي البغدادي (المتوفى سنة ٧٩٥ هـ).

طُبع بدار طيبة في الرياض عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، وله طبعات أخرىٰ.

٩ ـ **عدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين**: للمقرىء شمس الدين، أبي الخير، محمد بن محمد بن محمد الدمشقي، المعروف بابن الجَزَري (المتوفىٰ سنة ٨٣٣ هـ).

طُبع علىٰ الحجر في القاهرة عام ١٢٧٧ هـ ـ ١٨٦٠ م. وطُبع بشرح الأستاذ حسنين محمد خلوف بمطبع لجنة البيان العربي في القاهرة، وله طبعات أخرىٰ.

وله شروحٌ أهمُّها: «تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين» للشَّوكاني (المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ).

١٠ ـ **القول البديع في الصَّلاة علىٰ الحبيب الشفيع**: للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمـٰن السَّخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ).

طُبع في المكتبة العلمية بالمدينة المنوَّرة عام ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م.

١١ ـ **تحفة الأبرار بنُكَت «الأذكار للنَّووي»**: للحافظ جلال الدين، أبي الفضل، عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وهو شرحٌ علىٰ «الأذكار» للنَّووي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محيي الدين مِسْتُو، بمكتبة دار التراث في المدينة المنوَّرة عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

١٢ ـ **سهام الإصابة في الدعوات المتسجابة**: للسيوطي أيضاً.

طُبع بالمكتبة السَّلَفية في المدينة المنوَّرة عام ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦١ م.

١٣ ـ **الحزب الأعظم والورد الأفخم لانتسابه واستناده إلىٰ الرسول الأكرم**: للمُلاَّ علي القاري علي بن سلطان الهَرَوي (المتوفى سنة ١٠١٤ هـ).

طُبع في الآستانة عام ١٢٦٣ هـ ـ ١٨٤٦ م.

١٤ ـ **الفتوحات الرَّبَّانية علىٰ الأذكار النَّوَاوِيَّة**: لمحمد بن عِلان الصِّدِّيقي الشافعي (المتفوفى سنة ١٠٥٧ هـ).

وهي شرح «الأذكار» للإمام النَّووي.

طُبع بجمعية النشر والتأليف الأزهرية في القاهرة عام ١٣٥٨ هـ ـ ١٩٣٩ م.

١٥ ـ **تحفة الذَّاكرين «بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المُرْسَلين لابن الجزري»**: لمحمد بن علي الشوكاني (المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ).

طُبع بمطبعة مصطفىٰ الحلبي في القاهرة عام ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م، وله طبعات أخرىٰ.

١٦ ـ **شرح الحصن الحصين**: للإمام أبي الحسنات، محمد عبد الحي اللَّكْنَوي (المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ).

اهْتَمَّ المؤلِّفُ في شَرْحِ هذا الكتابِ بالجوانب الآتية:

أولاً: شَرْح الألفاظ وبيان معانيها من الناحيتين اللُّغوية والشرعية.

ثانياً: جَمع نسخَ الكتاب والمقارنة بينها.

ثالثاً: عزو الأحاديث إلى مصادرها إذا احتاج الأمر إلى ذلك.

رابعاً: إزالة بعض الإشكالات المتعلِّقة بألفاظ الحديث.

خامساً: نقل كلام من سبقه من العلماء مِن شراح الكتاب وغيرهم.

طُبع هذا الشرحُ أَوَّلاً على الحجر بلكنؤ عام ١٢٧٨ هـ، ثم أُعِيْدَتْ طِبَاعَتُه عام ١٣٠٦ هـ.

١٧ ـ **نُزُل الأبرار بالعِلم المأثور عن الأدعية والأذكار**: للشيخ صِدِّيق حسن خان القَنُّوجي (المتوفى سنة ١٣٠٧ هـ).

هذا الكتابُ مجموعةٌ من الأدعية والأذكار، والسُّنَن والأحكام الشرعية مقتبسةٌ من الكتاب والسنة الصحيحة، جمعها المؤلِّفُ للذين يواظبون في عباداتهم، وغدواتهم، وروحاتهم الدعاء، ويذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم، وقد رأى الناسَ يقرؤون محض الأدعية غير المأثورة، أو الموضوعة، أو المشوبة بالبدع، فتأسَّى المشايخ على صاحب «الحزب الأعظم»، والإمام النَّووي صاحب «الأذكار»، و«الحصن الحصين»، وغيره، يقول في مقدِّمة الكتاب:

«وكذلك وجدت أنا طوائف من هذه الأمة تعلَّقوا ببعض القصائد المفتعلة المعزوة إلى بعض الأولياء، والنُّبَلاء، والأدعية الموضوعة والأذكار المختلفة من بعض الصلحاء والعلماء، وهم مهاجرون لدعوات حوتها آياتُ الكتاب العزيز، وأذكار وردت بها السُّنّةُ المطهَّرةُ طهارة الذهب والإبريز، فجمعتُ في هذا التأليف ما تلفت إليه القدرة من الذكر الصحيح، والدعاء المرفوع، وصنته عن إيرادات الروايات المكذوبة، والخبر المرفوع. وأمَّا الإمام النووي: فقد قال في أول الأذكار: أقتصر في هذا الكتاب على الأحاديث التي في الكتب المشهورة، التي هي أصول الإسلام، وهي خمسة: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، والتِّرمذي، والنَّسائي، وقد أروي يسيراً من الكتب المشهورة وغيرها، وأمَّا الأجزاء والمسانيد؛ فلستُ أنقل منها شيئاً إلا في النادر من المواطن، ولا أذكر من الأصول المشهورة أيضاً من الضعيف إلا النادر مع بيان ضعفه، وإنما أذكر فيه الصحيح غالباً، فلذا أرجو أن يكون هذا الكتابُ أصلاً معتمداً، ثم لا أذكر في الباب من الأحاديث إلا ما كانت دلالته ظاهرة في المسالة. انتهى. قلتُ: وإذا ضممتُ إلى هذا الكتاب المستطاب هذه الفوائدَ المشار إليها، فقد فزتُ باللباب وابن طاب، وسَمَّيتُه: «نُزُل الأبرار بالعلم المأثور عن الأدعية والأذكار» راجياً دعاء الخير ممن هو يدعو للداعي، فإنَّ الدالَّ على الخير كفاعله والساعي».

طُبع في الجوائب بقسطنطينة عام ١٣٠١ هـ في (٤٠٤) صفحة. وطُبع في دار المعرفة ببيروت عام ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م. وستصدر له طبعة محقَّقة بعناية الأخ الفاضل الأستاذ يحيىٰ بن نور الدين عِتر عن دار ابن حزم ببيروت.

١٨ ـ هداية المستبصرين بشرح عدة الحصن الحصين: ليحيىٰ بن محمد بن عبد الله اليَمَني الأرياني (المتوفى سنة ١٣٤٢ هـ)، شرح فيه «عدةَ الحصن الحصين» لابن الجَزَري.

طُبع في مطبعة العلم بدمشق عام ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م.

١٩ ـ رياض الجنة في أذكار الكتاب والسُّنَّة: للشيخ يوسف بن إسماعيل النَّبْهَاني (المتوفى سنة ١٣٥٠ هـ).

طُبع في مطبعة الحلبي بالقاهرة عام ١٣٧٢ هـ ـ ١٩٥٢ م.

٢٠ ـ المأثورات: للإمام حسن البَنَّا (المتوفىٰ سنة ١٣٦٨ هـ): طُبع في دار الشهاب بالقاهرة عام ١٣٦٥ هـ ـ ١٩٨٤ م.

* * *

٣٢ـ مصادر أحاديث الترغيب والترهيب

المرادُ بها تلك الكتبُ التي أُلِّفَتْ على أساس جمع الأحاديث الواردة في الترغيب بأمرٍ من الأمور المطلوبة، أو الترهيب من أمرٍ من الأمور المنهي عنها، وذلك كالترغيب ببرِّ الوالدين، والترهيب من عُقوقهما.

وقد صُنِّف في هذا النوعِ عددٌ من المصنَّفات، منها مصنَّفاتٌ صنَّفها مؤلِّفوها بأسانيدها استقلالاً، ومنها كتبٌ مجرَّدةٌ من الأسانيد، ومنتقاةٌ من مصنَّفاتٍ أخرى، مثل:

١ ـ **الترغيب والترهيب**: لأبي حفص، عمر بن أحمد، المعروف بابن شاهين (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

صنَّفه المؤلِّفُ استقلالاً مع ذكر الأسانيد.

٢ ـ **الترغيب والترهيب**: لأبي القاسم، إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني المعروف بـ: «قوام الدين» (المتوفى سنة ٥٣٥ هـ).

قال الكتَّاني: «وفيه أحاديث موضوعة»[(١)].

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد السعيد بسيوني زغلول، ومحمود إبراهيم زايد، بمؤسَّسة الخدمات الطباعية في بيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ أيمن بن صالح شعبان بدار الحديث في القاهرة عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م.

٣ ـ **الترغيب في الدعاء والحَث عليه**: لعبد الغني المَقْدِسي تقي الدين أبي محمد، عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور الجَمَّاعيلي (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ).

وهو مخطوطٌ في الظاهرية بدمشق، برقم [حديث ١٧٤] ضمن مجموع، ق (٧٩ ـ ١٠٣). قبل ٦٠٠ هـ بخط المؤلِّف[(٢)].

---

(١) «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٧).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٦٥).

٤ ـ **الترغيب والترهيب**: للإمام الحافظ زكي الدين، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري الدمشقي ثم المصري (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ).

وهو من أجمع ما صُنِّف في أحاديث الترغيب والترهيب، ومنهج المنذري في هذا الكتاب أنه: يذكر أولاً الباعثَ له على التصنيف في هذا الموضوع، ويختارُ له طريقةَ الأمَالي؛ فيقول: «فلَّما وفَّقني الله سبحانه وتعالى لإملاء كتاب مختصر أبي داود، وإملاء كتاب الخلافيات ومذاهب السَّلَف، وذلك من فضل الله علينا وسعة علمه؛ سألني بعضُ الطلبة أولو الهمم العالية ممن اتَّصَفَ بالزُّهد في الدنيا، والإقبال على الله عَزَّ وجَلَّ بالعلم والعمل، أن أُمْلِي كتاباً جامعاً في الترغيب والترهيب. . .».

فَسَلك المنذريُّ في إملاء أحاديث الترغيب والترهيب الأسلوبَ نفسه الذي اتَّبعه في مختصر أبي داود، واتَّبعه بعدُ في مختصر «صحيح مسلم»؛ وهو حذف الأسانيد، وعدم الاستقصاء والاستطراد في ذكر العِلَل؛ مُعلِّلاً ذلك بسببين:

الأول: الاختصار والبعد عن التطويل.

والثاني: الاكتفاء بعزو الحديث إلى مَن رواه من الأئمة أصحاب الكتب المشهورة. ومراعاة منه لما داخل الهِمَم من قصورٍ، وما غلب على البواعث من فتورٍ.

وقسَّم هذا الكتابَ إلى كتبٍ وأبوابٍ وفصول، متبعاً طريقةَ الفقهاء في تقسيماتهم، ولكنه لم يهمل طريقةَ المحدِّثين، بل اختار عناوينَ أبوابٍ وكتبٍ لا تجدها إلا في تصانيف أهل الحديث، فهو بدأ بعرض أحاديث الإخلاص، ثم الطهارة، فالصلاة. . وجعل كتاباً للأدب، وكتاباً في صفة الجنة والنار. .

واعتنى بتمييز الصحيح من الضعيف، فقال: «ثم أُشير إلى صحة إسناده وحُسنه أو ضعفه.». وبيَّن اصطلاحَه والمُوجَز بقوله: «فإذا كان إسنادُ الحديث صحيحاً أو حسناً، أو ما قاربهما، صَدَّرتُه بلفظة (عَنْ). . أو كان إسناده ضعيفاً. . . صدرته بلفظ (رُوِيَ). .».

والحافظ المنذري حافظٌ ومتضلِّعٌ في علم الحديث، وهو حُجَّةٌ في أحكامه،

ولكنه مع ذلك كله أُخذت عليه في هذا الجانب الحديثّي الهام عدة ملاحظات، أهمها[1]:

١ ـ الغُموض والإجمال في اصطلاحه الخاص للتمييز بين الصحيح والضعيف.

٢ ـ تصديره لنوعٍ من الحديث الصعيف بـ: (عن).

٣ ـ تقليده للمتساهلين في التصحيح، كابن حِبّان والحاكم.

٤ ـ عدم التمييز بين أنواعِ من الضعيف، واكتفاؤه بتصديرها كلها بـ: «رُوِيَ»، وكان الأولى به ـ رحمه الله ـ تعالى أن يقتصر على الأحاديث الصحيحة والحَسَنة، وبخاصة عندما حذف الأسانيد، وأصبحت التبعةُ عليه في العمل بما تضمَّنته جميع أحاديث كتابه، والتي لم تخلُ بالتأكيد من بعض أنواع الحديث الصعيف كالمُنكر والصعيف جداً، وهذه لا يجوز العملَ بها، ولا تجوز روايتها إلا بعد بيان حالها.

وأمَّا في موضوع عَزْوِ الأحاديث إلى رواتها ومصادرها؛ فيقول: «فأذكرُ الحديثَ ثم أعزوه إلى من رواه من الأئمة أصحاب الكتب المشهورة التي يأتي ذكرها، وقد أعزوه إلى بعضها دون بعض طلباً للاختصار، لا سِيّما إن كان في الصحيحين أو في أحدهما . . »[2].

وقد وقعت له في هذا أوهامٌ كثيرةٌ، تتبَّعه فيها الحافظ إبراهيم الناجي (المتوفى سنة ٩٠٠ هـ) في كتابه: «عُجالة الإملاء المتيسِّرة من التذنيب، على ما وقع للحافظ المنذري من الوهم وغيره في كتابه الترغيب والترهيب».

وعقدَ المؤلِّفُ ـ رحمه الله ـ تعالى باباً للرواة المختلَف فيهم جرحاً وتعديلاً؛ كما وَعَد في المقدمة بقوله: «وأفردتُ لهؤلاء المختلفِ فيهم باباً في آخر الكتاب، أذكُرهم فيه مرتّباً على حروف المعجم، وأذكرُ ما قيل في كلٍّ منهم من جرحٍ وتعديلٍ على سبيل الاختصار. . » وظهرتْ من خلال هذا الباب شخصية المنذري مؤرِّخاً،

---

(١) مقدمة «عجالة الإعلام» للناجي، ومقدمة «صحيح الترغيب والترهيب» للشيخ الألباني، ص: ٥ ـ ٦٧.

(٢) انظر: مقدمة المنذري للترغيب.

متبحِّراً في علم الرجال، وله فيه منهجٌ وأسلوبٌ كشفَ عنه في كتابه «التكملة لوفيات النَّقَلة».

وأماأسلوبُ الحافظ المنذري في كتاب «الترغيب والترهيب»؛ فيظهر لنا من خلال المقدمة والتعليقات في نهاية كثيرٍ من الأحاديث؛ كشرحٍ للغريب، أو استنباطِ بعض الأحكام الفقهية، أو الحُكم على الحديث من خلال الكلام على بعض رواتِه جرحاً وتعديلاً، كلُّ ذلك يُبرز أسلوبَ عالمٍ متمكِّنٍ، يكشف عما يُريد بعباراتٍ رصينةٍ، ولغةٍ فصيحةٍ، وألفاظٍ مُتَّسِقةٍ ومنتقاةٍ، تَدُلُّ على ثقافةٍ لُغَويةٍ وأدبيةٍ رفيعةٍ[1].

طُبع هذا الكتاب بتحقيق مصطفىٰ محمد عمارة، في مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي بمصر عام ١٣٥٢ هـ ـ ١٩٣٣ م في خمس مجلَّداتٍ. وطُبع بتحقيق الاستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد. وقد صدرت له طبعة أخيرة بتحقيق الأستاذ محيي الدين مِسْتو، ويوسف علي بديوي وآخرين عن دار ابن كثير بدمشق، عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م، في أربع مجلَّدات.

٥ ـ **ترغيب أهل الإسلام في سكنىٰ الشام**: لعز الدين بن عبد السلام، عبد العزيز بن عبد السلام السُّلَمِي (المتوفى سنة ٦٦٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد شكور بن محمود الحاجي إمرير، بمكتبة المنار بالزَّرقاء، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

٦ ـ **رياض الصالحين**: للحافظ أبي زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف النَّووي الشافعي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ).

قال النَّووي في مقدمته: «رأيتُ أن أجمع مختصراً من الأحاديث الصحيحة مشتملاً علىٰ ما يكون طريقاً لصاحبه إلىٰ الآخرة، ومحصِّلاً لآدابه الباطنة والظاهرة، جامعاً للترغيب والترهيب، وسائر أنواع آداب السالكين، من أحاديث الزهد ورياضات النفوس وتهذيب الأخلاق وطهارات القلوب وعلاجها، وصيانة الجوارح وإزالة اعوجاجها، وغير ذلك من مقاصد العارفين، وألتزم فيه ألا أذكر إلا حديثاً صحيحاً من الواضحات، مضافاً إلىٰ الكتب الصحيحة المشهورات... وأُصدِّر

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق، طبعة دار ابن كثير دمشق.

الأبواب من القرآن العزيز بآيات كريمات، وأُوَشِّح ما يحتاج إلى ضبط أو شرح معنى خفي بنفائس من التنبيهات».

وقد وفَّى الإمامُ النَّووي بما جاء في مقدّمته، فأحسن الاختيارَ والجمعَ والعرضَ والبيانَ، فكان كتابُه في مجلَّدٍ ضخمٍ قَيِّم، تداوله العلماءُ وأهل العلم، والخاصة والعامة وانتشر في أنحاء العالم الإسلامي.

طُبع هذا الكتابُ عدة مرات، ومن أحسن طبعاته ما عَلَّق عليها الشيخُ علوي المالكي، وما كان بتعليق رضوان محمد رضوان. وطُبع بتحقيق شعيب الأرنؤوط في مؤسَّسة الرسالة ببيروت، كما طُبع بتحقيق الشيخ محمد ناصر الألباني في المكتب الإسلامي ببيروت.

٧ ـ **المَتْجَر الرابح في ثواب العمل الصالح**: لشرف الدين أبي محمد، عبد المؤمن بن خلف الدِّمياطي (المتوفى سنة ٧٠٥ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الملك بن دهيش، ومحمد رضوان، في مطابع النهضة الحديثية في مكة المُكَّرمة عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله حجَّاج، بمكتبة التراث الإسلامي في القاهرة عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨. وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد حسام بيضون، بمؤسَّسة الكتب الثقافية في بيروت عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م.

٨ ـ **تهذيب الترغيب والترهيب**: للحافظ أبي الفضل، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

اختصر فيه كتابَ المنذري في قدر رُبع الأصل، وانتقى منه ما هو أقوى إسناداً وأصحّ متناً، واقتصر على العدد القليل من الأحاديث الكثيرة العدد المتحدة المعاني، واكتفى في الكلام على الرواة بذكر كلمةٍ أو كلمتين؛ فجاء كتابه هذا لطيفاً منقَّحاً، ويسهل على الطالبين حفظه ودراسته، ويخفُّ حمله في الأسفار.

ومما يُؤخَذ على اختصار الحافظ ابن حجر للكتاب جملة أُمور:

ـ أنه بالَغَ في الاختصار بحيث بَلَغ عددُ أحاديث الكتاب كله (٨٥٥) من مجموع (٥٤٧٢) حسب ترقيم الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد رحمه الله

تعالى: أي: أنه اختصره من حيث عدد الأحاديث إلى أقلّ من السُّدُس، وأما من حيث عدد الصفحات فقد اختصره في جزءٍ واحدٍ بلغ (٢٢٥) صفحة، على حينٍ يقع الأصل ـ حسب طبعة الشيخ محيي الدين ـ في ستة أجزاء، يزيد كلّ منها على ثلاثمئة صفحة.

ـ أنه لم يكمل الكتاب انتقاءً واختصاراً، فقد انتهى بكتاب الحُدود، فلم يذكر فيه كتابَ البِرّ والصِّلة، ولا كتابَ الأدب، ولا كتابَ التوبة والزهد، ولا كتابَ الجنائز وما يتقدّمها، ولا كتابَ البعث وأهوال يوم القيامة وصفة الجنة والنار.

ـ أنه أبقى على بعض الأحاديث التي فيها مقالٌ وكلامٌ في ثبوتها، ولا أدري لم أبقى عليها، مع أنه علَّق عليها بما يُفيد عدمَ ثبوتها عنده، مثال ذلك: الحديث رقم (٨٥٠) الذي رواه الحاكمُ عن طريق أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: بينا رسولُ الله ﷺ جالسٌ، إذ رأيناه ضَحِكَ حتى بدت ثناياه، فقال له عمر: ما أَضْحَكَكَ يا رسولَ الله؟ قال: «رجلان من أُمتي جثيا بين يدي ربّ العِزّة. . . الحديث» فقد ذكر الحافظُ الحديثَ بطوله، وعزاه إلى الحاكم، ونقل تصحيحَه له، وعلَّق عليه بقوله: «كذا قال».

ـ أنه لم يكتب مقدمةً للكتاب، يشرح فيها هدفَه من اختصاره ومنهجه فيه، حتى نعلم منها لماذا حَذَف ما حَذَف، ولماذا أبقى ما أبقى؟ هل المقصود تقليلُ حجم الكتاب، وانتقاءُ أصلح ما في الأصل ولو كان هذا الأصلح ضعيفاً، بناءً على أنَّ الضعيف يعمل به في مجال الترغيب والترهيب؟ كأن هذا هو الظاهر من عمله.

وهل نقله التحسين والتصحيح لحديث ما، كما كان في الأصل، وسكوته عليه يعني موافقته على ذلك؟ هذا هو المتبادرُ، ما دام لم يعقب عليه.

هذا مع أنَّ كثيراً مما نَقَله من تحسين الترمذي، أو تحسينه وتصحيحه (حسنٌ صحيحٌ) أو تصحيح الحاكم، أو ابن حِبّان، أو غيرهم، فيه نظرٌ ظاهرٌ؛ والأمثلة على ذلك كثيرةٌ، ولعلَّه هو نفسه قد بيَّن ذلك في كتبه الأخرى، مثل: «تلخيص الحبير»، و «تخريج الهداية»، و «تخريج الأذكار»، و «تخريج الكشّاف»، و «فتح الباري» وغيرها.

والعجيب أنه يحذف أحياناً تعقيباتِ المنذري، مع أهميتها في بيان درجة

الحديث، كما في الحديث (رقم ٢٠) من المختصر. فقد ذكره المنذريُّ عن عمرو ابن عوفٍ مرفوعاً. «إني أخافُ على أُمتي من ثلاث...» الحديث، وقال: رواه البَزّار والطَّبراني من طريق كثير بن عبد الله، وهو واهٍ، وقد حَسَّنها الترمذيُّ في مواضع، وصَحَّحها في مواضع، فأنكر عليه، واحْتَجَّ بها ابنُ خُزَيْمَة في «صحيحه».

حذف ابنُ حجر ذلك كلَّه، واكتفى بأن ذكر في أول الحديث: عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جدّه، وذكر الحديث(١).

طُبع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في مكتبة الغزالي بدمشق عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م في (٣٦٨) صفحة.

٧ ـ عُجَالة الإملاء المتيسّرة في التذنيب على ما وقع للحافظ المُنذِري من الوَهْم وغيره في كتاب الترغيب والترهيب: لبرهان الدين، إبراهيم بن محمد الناجي، المشهور بالحافظ (المتوفى سنة ٩٠٠ هـ).

حقَّقه محمد عبد الله القناص، وإبراهيم حمَّاد الريسي، كرسالة ماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م.

٨ ـ الترغيب والترهيب: لأبي محمد، عبد الوهَّاب بن أحمد بن علي الشَّعراني (المتوفى سنة ٩٧٣ هـ).

وهو مخطوطٌ(٢).

٩ ـ الترغيب والتذهيب باختصار «الترغيب والترهيب» للمنذري: لأبي الحسن، علي بن سليمان البُوْجَمْعَوي الدِّمْناتي المالكي المغربي (المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ).

وهو مخطوطٌ(٣).

١٠ ـ المنتقى من الترغيب والترهيب: للعلامة الدكتور يوسف القرضاوي.

وهو من أحسن مختصرات «الترغيب والترهيب» للمنذري. يجد القارىء لهذا

---

(١) انظر: مقدمة الشيخ القرضاوي لـ: «المنتقى من الترغيب والترهيب»، ص: ٧٧ ـ ٧٨.
(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٦٨).
(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٦٨).

«المنتقى» من أحاديث الترغيب والترهيب مجموعةً طيبةً من روائع التوجيه، وحقائق المعرفة، وجوامع الكَلِم، وجواهر الحِكَم، وشوامخ الأدب، تكلَّم بها رسولُ الله ﷺ.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م في مجلَّدتين.

* * *

٣٣ ـ مصادر أحاديث الزهد والورع ومكارم الأخلاق والآداب

١ ـ **الزُّهد الكبير**: للحافظ أبي بكر، أحمد بن الحسين البَيْهَقي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ).

طُبع بتحقيق الدكتور تقي الدين النَّدْوِي بلجنة التراث والتاريخ في «أبو ظبي»، عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م. وأعاد طبعَه بدار القلم في الكويت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في (٤٣٠) ص. وطُبع بتحقيق الأستاذ عامر أحمد حيدر بمؤسَّسة الكتب الثقافية في بيروت، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

٢ ـ **الزُّهد الصغير**: للبيهقي أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥١).

٣ ـ **الآداب**: للبيهقي أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد عبد القادر أحمد عَطَا بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد القُدُّوس بن محمد نذير بمكتبة الرياض الحديثة عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ أبي عبد الله السعيد المندوه بمؤسسة الكتب الثقافية في بيروت عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

وقد اختصره شيخُ الإسلام زكريا الأنصاري (المتوفى سنة ٩٢٦ هـ) في: «الأدب في تبليغ الأرب».

٤ ـ **إحياء علوم الدين**: لحُجَّة الإسلام، أبي حامد، محمد بن محمد الغزالي (المتوفى سنة ٥٠٥ هـ).

لقد رأى الغزاليُّ ـ بعد ما أكرمه الله بالسعادة الروحية، والمعرفة الحقيقية، وانكشفتْ له حقيقة العلم ـ حقيقةَ ما فيه أهلُ الدنيا، من العُكوف على اللَّذَّات،

وعبادةِ الشهوات، والتكالُب على الحياة، وحقيقةَ ما فيه أهل العلم ورجالُ الدين من طلبِ الجاه والرياسة، ونيل الحظْوةِ عند أهل الحكم والسياسة، والجدلِ الفارغ، والنِّقاش الحادّ، والاكتفاء بمسائل الفروع والأحكام، والانصراف عن علم الآخرة، وتهذيب النفس، وحقيقة ما فيه المتدَيِّنون للإصلاح والدعوة من الكلام المُزَخْرَف، واللَّفْظ المُسجَّع، والقِصَص المُلْهِية.

ورأى عمومَ الفساد، وغفلة الناس، وسُكوت العلماء، وفُقدان النذير؛ فانبعثَ في نفسه داعيةٌ قويةٌ لتأليف هذا الكتاب الذي يَكشِف عن الناس الغطاءَ، ويبيِّن لك طيقةً من طبقات الأمة، وما فيه هذه الطبقةُ من أوهامٍ وأحلامٍ، ويكونُ دعوةً صارخةً سافرةً إلى الاستعداد للموت، والتأهب للآخرة، والأخذ بلُباب الدين وحقيقته، والتحلي بالأخلاق الفاضلة(١).

ذكر الغزالي في مقدِّمة الإحياء: أنه أَلَّف كتابَه (. . . طمعاً في نيل ما تعبّده الله تعالىٰ به من تزكية النفس وإصلاح القلب، وتداركاً لبعض ما فرط من إضاعة العمر يأساً من تمام التلافي والجبر، وانحيازاً عن غمار من قال فيهم صاحبُ الشرع ـ صلوات الله عليه وسلامه ـ: «أشَدُّ النَّاس عذاباً يوم القيامة عالمٌ لم ينفعه الله سبحانه بعلمه. . .» والآخرة مقبلةٌ، والدينا مدبرةٌ، والأجل قريبٌ، والسفر بعيدٌ، والزاد طفيفٌ، والخطر عظيمٌ، والطريق سَدٌّ، وما سِوَىٰ الخُلَّص لوجه الله من العلم والعمل عند الناقد البصير رَدٌّ، وسلوك طرق الآخرة مع كثرة الغوائل من غير دليلٍ ولا رفيقٍ مُتْعِبٌ ومُكِدٌّ. فأدلة الطريق هم العلماء الذي هم وَرَثةُ الأنبياء، وقد شغر منهم الزمانُ، ولم يبق إلا المترسِّمون؛ وقد استحوذ علىٰ أكثرهم الشيطان، وأغواهم الطغيان، . . . ولقد خَيّلوا إلىٰ الخلق أن لا علمَ إلا فتوىٰ تستعين به القضاة علىٰ فصل الخصام، عند تهاوش الطغام، أو جدل يتذرَّع به طالبٌ. . . أو سجعٌ مزخرفٌ يتوسَّل به الواعظ إلىٰ استدراج العوام. . . فأما علم طريق الآخرة وما درج عليه السَّلف الصالح، مما سمَّاه الله سبحانه في كتابه فقهاً وحكمةً، وعلماً. . . فقد أصبح من بين الخلق مطوياً. ولما كان هـٰذا ثلماً في الدين ملماً، وخطباً مدلهماً؛ رأيتُ الاشتغال بتحرير هـٰذا الكتاب مُهِمًّا، إحياءً لعلوم الدين، وكشفاً عن مناهج

---

(١) انظر: «رجال الفكر والدعوة في الإسلام» للندوي: (١/ ٢٦٤ ـ ٢٦٧).

الأئمة المتقدِّمين، وإيضاحاً لمناحي العلوم النافعة عند النبيِّين، والسَّلف الصالحين. وقد أسَّسته على أربع أرباع، وهي:

- ربع العبادات.
- وربع العادات.
- وربع الملهكات.
- وربع المنجيات.

وعلى ما تُعِقِّب على الغزالي في هذا الكتاب من إيراد أحاديثَ ضعيفةٍ، بل موضوعةٍ في كثيرٍ من الأحيان[1]، وأشياء من كلام الصوفية الممعِنة في الغُلُوّ، وهَضْم النفس وترك المباحات، وقد لا تتفق مع أصول الدين، ومع ما وَرَد فيه من موراد كلام الفلاسفة... إلى غير ذلك من مآخذ تعقَّبها الحافظُ ابن الجوزي[2]، وشيخُ الإسلام ابن تيمية[3]، مع اعترافهما بفضل الكتاب؛ فإنَّ كتاب الإحياء في مقدمة الكتب الإسلامية؛ التي انتفع بها خلائقٌ لا تُحْصَى في كلِّ عصرٍ وجيلٍ، وأثَّرت في النفوس تأثيراً لا يُعرف إلا عن كتبٍ معدودةٍ، ولا يزال الكتاب الذي يَكثُر قراؤه والمُعجَبون به، والمتأثِّرون به في أكثر البلاد، ولا يزال ثروةً زاخرةً في الدين، ومصدراً قوياً من مصادر الإصلاح والتربية.

٥ ـ **المُقْلِق**: للحافظ أبي الفرج، عبد الرحمـٰن بن علي البغدادي، المعروف بـ: «ابن الجوزي» (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

قال ابن الأثير: في ترجَمة (أحمد بن محمد الغزالي): «وقد ذمَّه أبو الفرج ابن الجوزي بأشياء كثيرة، منها روايته في وعظه أحاديث غير صحيحة، والعجب: أنه يقدح فيه بهـٰذا، وتصانيفه هو، ووعظه مَحْشُوٌّ به، مملوءٌ به»[4].

---

(١) قام الحافظُ زين الدين العراقي صاحب «الألفية» بتخريج أحاديث الإحياء وتعريف درجتها سمّاه «المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» طُبع مع الإحياء بمطبعة مصطفى البابي الحلبي.

(٢) انظر: «المنتظم» لابن الجوزي (٩/ ١٦٩ ـ ١٧٠) طبع دائرة المعارف حيدر آباد.

(٣) انظر: «فتاوى ابن تيمية» (٢/ ١٩٤).

(٤) انظر: الكامل في التاريخ»: (١٠/ ٢٢٨).

٦ ـ **الزهر الفائح في وصف من تَنَزَّه عن الذنوب والقبائح**: لابن الجوزي أيضاً.

وهو مخطوطٌ[(١)].

٧ ـ **كفاية المُتَعَبِّد وتُحفة المُتَزَهِّد**: للحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المُنْذِري (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مجدي السيد إبراهيم، بمكتبة القرآن في القاهرة عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

٨ ـ **حَقُّ الجار**: للحافظ شمس الدين، أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ هشام بن إسماعيل السَّقا، بدار عالم الكتب في الرياض، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٩ ـ **الكبائر وتبيين المحارم**: للذهبي أيضاً.

ذكر فيه بضعاً وسبعين كبيرةً.

طُبع بمكتبة محمد سعيد فدا بمكَّة المكرَّمة عام ١٣٥٦ هـ ـ ١٩٣٧ م، وله طبعاتٌ أخرىٰ.

١٠ ـ **مدارج السَّالكين بين ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾**: للحافظ ابن القيِّم الجوزيَّة، أبي عبد الله، محمد بن أبي بكر الزُّرَعي الدِّمشقي (المتوفى سنة ٧٥١ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ محمد رشيد رضا، بمطابع المنار في القاهرة عام ١٣٣١ هـ ـ ١٩١٢ م. وطُبع بتحقيق الشيخ محمد حامد الفِقِي في القاهرة عام ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٦ م، وله طبعاتٌ أُخرىٰ.

١١ ـ **الزَّواجر عن اقتراف الكبائر**: للحافظ ابن حجر العَسْقَلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٨٧٧).

طُبع بدار الكتب العربية في القاهرة عام ١٣٣٢ هـ ـ ١٩١٣ م، وله طبعاتٌ أخرىٰ.

١٢ ـ **بذل الماعون بفضل الطاعون**: لابن حجر أيضاً.

جمع فيه أشياءَ كثيرةً من الأحاديث والأحكام والآداب المتعلِّقة بذلك، وشرح غريبها، ورتَّبه على خمسة أبواب. اختصره السيوطي بكتابه: «ما رواه الواعون في أخبار الطاعون» حذف فيه الأسانيدَ وما وقع استطراداً. ولخَّصه أيضاً شرفُ الدين يحيى بن محمد المُنَاوي. ويقع كتاب ابن حجر في مجلَّدٍ لطيفٍ.

١٣ ـ **الخصال الواردة بحسن الاتصال**(١): لابن حجر أيضاً.

١٤ ـ **الدرر في نفقة قليلة**(٢): لابن حجر أيضاً.

١٥ ـ **ذكر الباقيات الصالحات «جزءٌ في عمل اليوم والليلة»**: لابن حجر أيضاً.

هو جزء فيه عشرون حديثاً صحيحاً أو حسناً فيما يقوله المكلَّف في يوم وليلة.

١٦ ـ **ردع المجرم في الذبِّ عن عرض المسلم**: لابن حجر أيضاً.

جمع فيه أربعين حديثاً في تعظيم حرمة المسلم والزجر عن سبِّه، وتعمُّد ظلمه، وقال في خطبته: «أما بعد: حمداً لله الذي عظم قدر مَنْ آمن به وأسلم، والصَّلاةُ والسَّلامُ على نبيِّه الذي شرع لأمته سُنَنَ الدين، وبيَّن لهم سننَ المهتدين، وعلَّم، وصلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين كانوا يتلقون أمره بالقبول، وسلَّم.

فهذه أبعون حديثاً منتقاةٌ من كتب الصِّحاح والسُّنن في تعظيم المسلم، والزجر عن سَبِّه، وسُوء الظَّن به، وتعمُّد ظلمِه في سلمه وحربه، كتبتهُا عظةً لمن بسط لسانه ويده في المسلمين، مع قِلَّة علمه واعوجاجه، وتعرَّض لسخط ربِّه، واغترَّ بحلمه واستدراجه، انتهاكاً لأعراضهم، واستنكاراً مما يصير إليه من جواهرهم وأعراضهم، عسى الله أن يرزقه التوبة والإنابة، فيقتدي بالسَّلَف الصالح من الصحابة، وأتباع الصحابة، والله يضلُّ من يشاء، ويهدي من يشاء».

---

(١) انظر: «هدية العارفين»: (١/ ١٢٩).

(٢) انظر: «كشف الظنون» ص: ٧٥١. و«هدية العارفين» (١/ ١٢٩).

١٧ ـ الشمس المنيرة في معرفة الكبيرة وتمييزها من الصغيرة: لابن حجر أيضاً.

وقد أشار الحافظُ إلى هذا الكتاب عند شرح حديث البخاري في «السبع الموبقات»، حيث ذكر ما جاء في كتب السنَّة من التصريحُ بأنه من الكبائر، ثم قال: «... فهذا جميعُ ماوقفتُ عليه مما وَرَدَ التصريح بأنه من الكبائر أو من أكبر الكبائر، صحيحاً وضعيفاً، مرفوعاً وموقوفاً، وقد تتبعتُه غايةَ التتبُّعِ، وفي بعضه ما وَرَد خاصاً، ويدخل في عموم غيره، كالتسبُّبِ في لعن الوالدين وهو داخل في العقوق...»[(١)]. ثم عَدَّد تلك الخصال، وبيَّن فسادَ قول من قال بأنَّ الكبيرة ما وجب فيها الحَدُّ، وذكر الآراءَ في «ضابط الكبيرة» وأماراتها[(٢)]، ثم قال: «ومن أحسن التعاريف قولُ القرطبي في «المفهم»: كلُّ ذنبٍ أطلق عليه بنصٍّ كتابٍ أو سنَّةٍ أو إجماعٍ: أنه كبيرةٌ، أو عظيمٌ، أو أُخبر فيه بشِدّة العقاب، أو عُلِّق عليه الحَدُّ، أو شُدِّد النكيرُ عليه؛ فهو كبيرةٌ».

ثم أشار الحافظُ إلى كتابه في «الكبائر» وموضوعه، ومنهجه فيه، فقال: «وعلى هذا فينبغي تتبُّعَ ما وَرَد فيه الوعيدُ أو اللعنُ أو الفسقُ من القرآن، أو الأحاديث الصحيحة والحسنة، ويُضَمُّ إلى ما وَرَد فيه التنصيصُ في القرآن، والأحاديث الصِّحَاح، والحِسَان على أنه كبيرةٌ، فمهما بلغ مجموع ذلك عُرف منه تحرير عدِّها، وقد شرعتُ في جمع ذلك، وأسأل الله الإعانة على تحريره بمنِّه وكرمه»[(٣)].

١٨ ـ المجموع العام في آداب الشراب والطعام ودخول الحمام: لابن حجر أيضاً.

١٩ ـ معرفة الخصال الموصلة إلى الظلال: لابن حجر أيضاً.

ذكر فيه الخصالَ التي توصل صاحبها إلى أن يكون ممن يُظِلّهم الله في ظلِّه يومَ

---

(١) فتح الباري: (١٢/ ١٨٣).
(٢) فتح الباري: (١٢/ ١٨٣ ـ ١٨٤).
(٣) فتح الباري: (١٢/ ١٨٤).

لا ظلَّ إلاَّ ظلّه، وما جاء في ذلك من أحاديث بأسانيدَ جيادٍ وضِعَافٍ. وذكر خلاصةَ ذلك في «الفتح» وقال: «وقد أوردت الجميعَ في «الأمالي»، وقد أفردته في جزءٍ سمَّيته: «معرفة الخصال الموصلة إلى الظلال»[(١)].

٢٠ ـ **حُسن السَّمت في الصَّمت**: للحافظ جلال الدين، أبي الفضل، عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ نجم عبد الرحمـٰن خلف بدار المأمون في دمشق عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٢١ ـ **الأدب في تبليغ الأرب**: لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (المتوفىٰ سنة ٩٢٦ هـ).

وهو مختصرٌ من كتاب «الآداب» للبيهقي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ علي حسين البَوَّاب بدار الفرقان في عمَّان بالأردن عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م.

٢٢ ـ **الجواهر في عُقوبة أهل الكبائر**: للشيخ زين الدين بن علي المعبري المَلْيَباري (المتوفى سنة ٩٢٨ هـ).

طُبع بمكتبة عباس أحمد الباز بمكَّة المكرَّمة عام ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٨٧ م.

٢٣ ـ **الزَّواجر عن اقتراف الكبائر**: لابن حجر الهيتمي، شهاب الدين، أبي العباس، أحمد بن محمد بن علي السَّعْدِي الأنصاري المكي الشافعي (المتوفى سنة ٩٧٤ هـ).

طُبع بالمطابع الأميرية في القاهرة عام ١٢٨٤ هـ ـ ١٨٦٥ م، وله طبعاتٌ أخرىٰ.

٢٤ ـ **تطهير العيبة من دنس الغيبة**: للهيتمي أيضاً:

طُبع بتحقيق الأستاذ مجدي السيد إبراهيم: بمكتبة القرآن، في القاهرة، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

---

(١) فتح الباري: (٢/ ١٤٣ ـ ١٤٤).

٢٥ ـ **الزَّواجر عن اقتراف الكبائر**: لعبد الرحمـٰن بن عبد الكريم الشافعي (المتوفى ٩٨٧ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٢٦ ـ **تهذيب الأخلاق**: للشيخ عبد الحي بن فخر الدين الحسني (المتوفىٰ سنة ١٣٤١ هـ).

وهو كتابٌ صغيرُ الحجم، خفيفُ الحمل، سَهْلُ الأسلوب، اقتصرَ فيهِ مؤلِّفه على المواضع الهامَّةِ العلمية، واستخرج من كنوز الكتاب والسُّنَّة، ودواوين الحديث ما تشتدُّ إليهِ الحاجةُ، ويسهلُ العملُ به، ويعمُّ نفعهُ، ويكون أساساً ونبراساً للطالب الشابِّ، ومُرْشِداً له في الحياة، وحاثّاً لهُ على الطاعات، والخيرات، مُحذِّراً من رذائل الأخلاق وذمائم الصفات، مُهيِّئاً لنفسه وثقافته لُورود هذا المشرع الصافي والنهل من العُبَابِ الزَّاخِر، ومُقدِمةً للكتب التي سيَدْرُسها بَعْدُ في هذا الموضوع.

وقد تجلَّىٰ فيه حُسْنُ اختيار المؤلِّفِ، وسلامةُ ذوقهِ، ورحابةُ صدرهِ في الترجيحِ والاختيار، وبُعْدُه عن التعصُّب، ومعرفتهُ لروحِ عصره، ومداركِ الطالبين في المعاهد الدينية.

طُبع بعناية نجله العلاَّمة أبي الحسن علي الحسني النَّدْوِي بالمكتبة العصرية في صيدا بلبنان عام ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م، وطُبعَ بتحقيق المؤلِّف في دار الفارابي بدمشق عام ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م، في (١٨٨) صفحة.

٢٧ ـ **الدروس الواعظية في الآداب النبوية**: لأبي الخير قاسم الشَمَّاعي الرِّفاعي البَعَلْبَكِي اللُّبْنَاني (المتوفى سنة ١٤٠٧ هـ).

طُبع بالمكتب الإسلامي في بيروت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

* * *

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٨٧٧).

٣٤ ـ مصادر أحاديث فضائل القرآن الكريم

هي الكتب التي تجمع بين دفَّتيها الأحاديثَ المتعلِّقةَ بفضائل القرآن الكريم، وقد اعتنىٰ الأئمة من علماء المسلمين بهذا الموضوع، فأكثروا فيه من الجمع والتصنيف، فلذلكَ ترىٰ أصحابَ الصِّحاح والسُّنن والجوامع، يضمّون هذا الفصل باسم «كتاب فضائل القرآن» أو «باب فضائل القرآن» إلى مؤلَّفٍ كبيرٍ، كما فعل البخاريُّ ومسلم[1] في صحيحيهما، والترمذيُّ في جامعة، والدَّارميُّ في سننهِ، وساقَ أبو داود أحاديث عدة تتعلَّق به داخل كتاب الصلاة، وذكر النَّسائيُّ في سُننه الصُّغرىٰ «المجتبى» بعضَ الأحاديث المتعلِّقة به في باب «جامع ما جاء في القرآن» مع أنه أفرد كتاباً في هذا الباب كما يأتي. وأما ابنُ ماجه فقد فَرَّقَها في أبواب.

أمَّا أوَّلُ مَنْ شَرَعَ التصنيفَ في ذلكَ مستقلاً هو الإمامُ الشافعيُّ، ووضع عبدُ الرزَّاق الصَّنْعاني كتاباً فيه، وهو أَسَنُّ من الشافعي بأربعة وعشرين عاماً، إلا أنه يحتمل أنه صَنَّفَهُ بعد الشافعي، فقد عاشَ بعدهُ سبع سنوات[2].

وها أنا أذكرُ فيما يلي المؤلَّفاتِ المطبوعةَ والمخطوطةَ في فضائل القرآن على ترتيب وَفيات مُصنِّفيها الأول فالأول.

١ ـ **منافع القرآن**: للإمام محمد بن إدريس الشافعي (المتوفى ٢٠٤ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٣٧٧)، والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٨).

---

(١) انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٧)، و«الرسالة المستطرفة» ص: ٥٨.

(٢) انظر: «الآثار البيّنات في فضائل الآيات»: ص: ٢١.

٢ ـ **فضائل القرآن**: للإمام عبد الرزاق بن همَّام الصَّنعاني (المتوفى سنة ٢١١ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٤٨٣).

٣ ـ **فضائل القرآن**: لأبي عُبَيد، قاسم بن سَلام الهَرَوِي (المتوفى سنة ٢٢٤ هـ).

وهو من أنفس وأحسن الكُتب في فضائل القرآن، يَضُمُّ هذا الكتابُ نحو واحد وسبعين باباً في قضايا تتعلَّق بالقرآن الكريم، وإذا أنعمنا النظر فيها فإننا نستطيع أن نقسمها إلى خمسة أقسام رئيسة:

القسم الأول: يتناول قضايا تتعلَّق بفضائل القرآن الكريم، ومعالمه، والاستماع إليه، واتباعهِ والعمل به، وتعظيم أهله وإكرامهم وتقديمهم، والسعي في طلب علومه، وقراءته، وجمعهِ وإثباته في كتاب واحد وإعرابه، ولغاته، والمراء فيه، ونزوله بمكَّةَ والمدينة، وتأويله وتفسيره، والاستقراء به، والاستئكال به، وغير ذلك.

القسم الثاني: يتحدَّثُ في فضائل سُوَر القرآن وآياته، كالفاتحة، والسبع الطُّوال، والبقرة، وخواتيمها، وآية الكرسي، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، وبراءة، وهود، والإسراء، والكهف، ومريم، وطه، والحجِّ، والنور، والسجدة، ويس، والواقعة، والملك، والزلزلة، والعاديات، والكافرون، والإخلاص، والمعوذتين.

القسم الثالث: يتصل اتصالاً مباشراً بحامل القرآن، وقارئه من إكرام القرآن وتعظيمهِ وتنزيهه، واتباعه والعمل به.

القسم الرابع: يعالج أموراً تتصل بالمصاحف، كبيعها وشرائها، ونقطها، وتفسيرها، وتزيينها، وتعظيمها، وتوضيح خطِّها، ومسِّ المشركِ والمسلم غير الطاهر لها، وغير ذلك.

القسم الخامس: يبحث في أشياء تتعلَّق بقراءات القرآن، وحروفه،

وما اختلفَ فيه منها، وما خالفَ خطَّ القرآن العثمانيِّ، وما رُفِعَ منه بعد نزوله ولم يثبت في المصاحف وغيرها.

والذي يلفت النظر في هذا الكتاب أنَّ أكثرهُ أحاديث، أو آثار رواها أبو عبيد بسندهِ عن أصحابها، وأحياناً قليلةً يعقِّبُ على النصِّ كأن يشرحَ كلمةً غامضةً، أو يبيِّنَ اسم عَلَمٍ ورد مبهماً، أو يصوِّبُ كلمةً رواها الراوي بالرفع، وهي بالكسر، وربَّما روىٰ الحديث قائلاً: «بإسناد لا أحفظهُ».

وقد يُعلِّقُ على الحديث بذكر رأيهِ قائلاً: «الأمر عندنا على الكراهة»، «وهذا عندنا هو المعمول به»، و«ذلكَ أثبت عندي لأنهُ....».

وقد يحتجُّ بالحديث المرفوع إلى النبي ﷺ؛ لأنهُ أولىٰ بالاتباع من هذا كله....

وربما تحدَّث عن الخلاف في الإسناد بين العلماء، وربما صرَّحَ بأن فلاناً لم يُسند هذا الحديثَ، وأسنده غيره.... وقد يعلِّق على المحدِّثين: هكذا يقول المحدِّثون بالنون وإعرابُها «لا ينصروا» والمحدِّثون يحدِّثونهُ بالإجراء إلا أنه في العربية على ترك الإجراء...

وقد تحدَّثَ أبو عُبيد حديثاً رائعاً عن قضية هامة جدّاً، يُثيرها الملاحدةُ قديماً، والمستشرقون حديثاً، حولَ الخلاف بين المصحف الإمام، وبينَ مصاحف الأمصار، وبعض القراءات القرآنية، وبعض الحروف التي اختلفت مع المصحف الإمام. والتي حذا فيها حذو أبي عُبيد أغلبُ المفسِّرين الذين جاؤوا بعدهُ وخاصة القرطبي، وأبي حيَّان في تفسيريهما[1].

طُبع بتحقيق وتعليق الشيخ وهبي سليمان غاوجي في دار الكتب العلمية ببيروت. وطُبع بتحقيق الأستاذ أحمد بن عبد الواحد الخياطي في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب. وطُبع بتحقيق الأستاذ مروان العطية ورفاقه في دار ابن كثير بدمشق ـ بيروت عام ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م، في (٤٧٨) صفحة. وطُبع بتحقيق محمد نجاتي جوهَري، والدكتور محمد مصطفىٰ.

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق.

٤ ـ كتاب جمع أحاديث القرآن وأنبائه، وتأليفهِ وإفادة حروفه وفضائل تلاوته: لأبي عبيد أيضاً.

ذكره فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ١٨)، لعله هو نفس الكتاب السابق ذكرهُ؛ لأنه يتضمن الموضوعات نفسها.

٥ ـ فضائل القرآن: لإسماعيل بن عمرو البَجَلي الكوفي (المتوفى سنة ٢٢٧ هـ)

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٤٨٤) في ترجمته لـ: أبي نهشل.

٦ ـ فضائل القرآن: لخلف بن هشام: ابن ثعلب بن طالب بن غراب أبي محمد البغدادي (المتوفى سنة ٢٢٩ هـ).

ذكره الداوودي في «طبقات المفسرين» (١/ ١٦٤).

٧ ـ ثواب القرآن: لأبي بكر بن أبي شيبة (المتوفى سنة ٢٣٥ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٢٦).

٨ ـ فضائل القرآن: لأحمد بن المعذل بن غيلان (المتوفى سنة ٢٤٠ هـ).

ذكرهُ ابن النديم في «الفهرست» (ص: ٥٥).

٩ ـ فضائل القرآن: لهشام بن عمار أبي الوليد السلمي (المتوفى سنة ٢٤٥ هـ).

ذكره ابن النديم في «الفهرست» (ص: ٥٥).

١٠ ـ فضائل القرآن: لأبي عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز الدُّوري (المتوفى سنة ٢٤٦ هـ).

ذكره ابن النديم في «الفهرست» (ص: ٥٥).

١١ ـ فضائل القرآن: لأبي أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة الأزدي النسائي، المعروف بحميد بن زنجويه (المتوفى سنة ٢٥١ هـ).

ذكرهُ السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٤٧).

١٢ ـ **فضائل القرآن**: لأبي الفضل عباس بن الفرج البصري الرياشي (المتوفى سنة ٢٥٧ هـ).

ذكره فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ١٨).

١٣ ـ **فضائل القرآن**: لابن مزين يحيى بن زكريا بن إبراهيم بن مزين (المتوفى سنة ٢٦٠ هـ).

ذكره ابن خير الإشبيلي في فهرسته (ص: ٧٠).

١٤ ـ **فضائل القرآن**: لابن أبي الدنيا عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس القرشي (المتوفى سنة ٢٨١ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٤٠٣).

١٥ ـ **فضائل القرآن**: لابن فضال، علي بن الحسن بن علي بن فضال (المتوفى سنة ٢٩٠ هـ).

ذكره ابن النديم في «الفهرست» (ص: ٥٥).

١٦ ـ **فضائل القرآن**: لابن الضريس محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس أبي عبد الله البجلي الرازي (المتوفى سنة ٢٩٤ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٧) والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٨).

وهو كتابٌ مشهورٌ مطبوعٌ واسمه الكامل: «فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة».

طُبع بتحقيق الأستاذ غزوة بدير في دار الفكر بدمشق، وبتحقيق الأستاذ سفر الغامدي، في دار حافظ بجُدَّة.

١٧ ـ **فضائل القرآن**: لأبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن المستفاض الفريابي (المتوفى سنة ٣٠١ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٨).

وطُبعَ باسمه الكامل: «كتاب فضائل القرآن وما جاء فيهِ من الفضل وفي كم

يُقرأ، والسُّنةُ في ذلك» بتحقيق وتخريج ودراسة الأستاذ يوسف عثمان فضل الله جبريل في مكتبة الرشد بالرياض.

١٨ ـ **فضائل القرآن**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني النَّسَائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

١٩ ـ **ثواب القرآن**: لعلي بن سعيد العسكري (المتوفى سنة ٣٠٥ هـ).

ذكرهُ الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ٦٨).

٢٠ ـ **فضائل القرآن**: لابن أبي داود السجستاني (المتوفى سنة ٣١٦ هـ).

ذكره ابن النديم في «الفهرست» (ص: ٣٢٤)، والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٨).

٢١ ـ **فضائل القرآن**: لداود بن موسى الأُوْدَني (المتوفى سنة ٣٢٠ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٧).

٢٢ ـ **فضائل القرآن**: لابن صخر، أبي الحسن محمد بن علي الأزدي (المتوفى سنة ٣٤٣ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٧).

٢٣ ـ **فضائل القرآن**: لابن الحداد، محمد بن أحمد بن محمد، أبي بكر الكناني (المتوفى سنة ٣٤٤ هـ).

ذكره ابن النديم (ص: ٥٥).

٢٤ ـ **ثواب القرآن**: لأبي بكر عبد السلام بن أحمد بن سهيل البصري (المتوفى سنة ٣٦٨ هـ).

وهذا الكتاب موجودٌ في بغداد مكتبة الأوقاف (٣٨٨٦/ ٣). ذكره فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٤٥).

٢٥ ـ **فضائل القرآن**: لأبي الشيخ أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني (المتوفى سنة ٣٦٩ هـ).

ذكره السيوطي في «الإتقان» (٢/ ٣٦٢).

٢٦ ـ **منافع القرآن**: للحكيم أبي عبد الله محمد بن أحمد بن سعيد المقدسي (المتوفى سنة ٣٧٠ هـ).

ذكره إسماعيل باشا في «هدية العارفين» (٢/ ٤٩).

٢٧ ـ **فضائل القرآن**: لأبي العباس جعفر بن محمد بن المعتز بن محمد بن المستغفر المستغفري النسفي (المتوفى سنة ٤٣٢ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٧)، والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٨).

٢٨ ـ **فضائل القرآن**: لأبي ذر عبد الرحمن بن أحمَد الهَرَوي (المتوفى سنة ٤٣٤ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٧)، والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٨).

٢٩ ـ **كتاب فضائل القرآن وخصائص تلاوته وحملته**: لعبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن بندار العجلي الرازي (المتوفى سنة ٤٥٤ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٧).

طُبع بتحقيق وتخريج الدكتور عامر حسن صبري في دار البشائر الإسلامية ببيروت، عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م.

٣٠ ـ **فضائل القرآن**: للإمام أبي الحسن علي بن أحمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي (المتوفى سنة ٤٦٨ هـ).

٣١ ـ **فضائل القرآن**: لأبي العطاء عبد الأعلى بن أبي عمر المليحي (المتوفى سنة ٤٨٠ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١٢٧٧).

٣٢ ـ **جواهر القرآن**: لأبي حامد، محمد بن محمد بن أحمد الطُّوسي الغزالي (المتوفى سنة ٥٠٥ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٦١٥)، وهو مطبوعٌ متداول.

٣٣ ـ الذهب الإبريز في خواص كتاب الله العزيز: للغزالي أيضاً.

ذكرهُ حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٨٢٨).

٣٤ ـ شفاء الظمآن في فضل القرآن: لأبي العباس أحمد بن محمد بن عيسى التجيبي (المتوفى سنة ٥٥٠ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٥٠).

٣٥ ـ الدر النظيم في خواص القرآن الكريم: لابن الخشاب، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله بن سهيل الخزرجي اليمني (المتوفي سنة ٥٦٧ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٧٣٦).

وهو موجودٌ في مكتبة خدابخش خان في بتنه باسم: «الدر النظيم في فضائل القرآن العظيم» برقم (٢٨٩). وفي مكتبة الأسكوريال باسم «الدر النظيم في فضائل القرآن الكريم (١٣٩٢).

٣٦ ـ الدر النظيم في منافع آيات القرآن العظيم: لمحمد بن خلف أبي بكر الوادي آشي ـ.

ذكرهُ محقق «فضائل القرآن» للنسائي، وقال: واختصر كتابهُ أبو بكر محمد بن عبيد الله بن منظور (انظر صفحة: ٢٠ ـ ٢١).

٣٧ ـ التنبيه على الأسرار المودعة في بعض سور القرآن الكريم: لأبي عبد الله، محمد بن عمر بن الحسين، المعروف بفخر الدين الرازي) (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ).

وهو مخطوطٌ في المكتبة الأزهرية.

٣٨ ـ لحظات الأنوار ونفحات الأزهار في فضائل القرآن العظيم: لأبي عبد الله، أبي القاسم محمد بن عبد الواحد بن إبراهيم الغافقي (المتوفى سنة ٦١٩ هـ).

قسَّمهُ المؤلِّفُ إلى أبواب، وجَمَعَ في كلِّ بابٍ ما يُناسِبهُ من الروايات المرفوعة، والموقوفة، وذلكَ من الكتب التي ذكرها في المقدِّمة وهو يقدِّمها دون أسانيد، مكتفياً بالصاحب أو التابع، ويذكرُ قبل الروايةِ رمزَ الكتاب الذي أخذها منه، وهو يجمعُ بين روايات الحديث، أو الأثر ما أمكنهُ ذلكَ من سبيلٍ.

وقد يكرِّرُ الحديثَ الواحدِ، ومن المصدر نفسهُ تحتَ أبواب عديدة؛ لأنه يناسب كلَّ بابٍ منها.

ومن عادتهِ أن يبدأ بأصحِّ الأحاديث والآثار في الباب، ثم يعقِّبُ ذلكَ بالأحاديث التي تليها في الدرجة.

والكتابُ بإيراده للروايات المتعدِّدة للحديث الواحد أو الأثر الواحد يُتيح للمستفيد منه أن يقارن بين الروايات التي يقوِّي بعضها بعضاً، سواءَ أكانت ضعيفةً أو فيها ما هو أقوىٰ من ذلكَ من صحيحٍ أو حسنٍ.

والكتابُ فيه كَمٌّ لا بأسَ به من الصِّحَاح، والحِسَان من الروايات، ولعلنا لا نُبالِغُ إذا قُلنا: إنهُ جَمَعَ في كتابهِ جُلَّ هذين النوعين من الأحاديث، والآثار، ولم يفته إلَّا القليلُ أو النادر، ومع هذا ففيهِ الضعيفُ، وما قال فيهِ النقادُ: إنه موضوعٌ، وأمَّا الضعيفُ فأمرهُ ليس بالخطير؛ لأن الكتاب كلَّهُ في الفضائل، وهي يتسامح فيها؛ ويقبل الضعيف منها ما لا يُتسامح في غيرها من أحاديث الأحكام.

أما الموضوع فهو المشكلُ في هذا الكتاب، وأغلبهُ ذلكَ الحديث الذي ذكر النقاد: أنه موضوعٌ، وهو الحديث المنسوب إلى أُبَيٍّ ـ رضي الله عنه ـ في فضائل القرآن سورةً سورةً، وقد فرَّقهُ المصنِّفُ على سُور القرآن كلها وربما لا يجد في فصائل قراءة بعض السور إلاَّ هو، فيضعهُ هو فقط تحت الترجمة.

وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م في ثلاث مجلدات.

٣٩ ـ فضائل القرآن: لأبي الفضائل بدر الدين أحمد بن محمد الرازي (المتوفىٰ سنة ٦٣١ هـ).

ذكره إسماعيل باشا في «إيضاح المكنون» (٢/ ٩٧) «وهدية العارفين» (١/ ٩٢).

٤٠ ـ فضائل القرآن: للضياء المقدسي، أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد السعدي المقدسي الجماعيلي، ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

ذكرهُ حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٧).

٤١ ـ منازل الإجلال والتعظيم في فضائل القرآن العظيم (وهو في الأصل جزء من كتابه العظيم المسمى: «جمال القراء وكمال الإقراء»): لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد الحمداني السخاوي المصري الشافعي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مروان عطية، ومحسن خرابه، في دار المأمون للتراث بدمشق عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م.

٤٢ ـ فضائل القرآن العظيم: لأبي فراس عبد الله بن شبل بن جميل الهيتي (المتوفى سنة ٦٥٨ هـ).

ذكره ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» (٢/ ٢٢٤).

٤٣ ـ الوجيز من فضائل الكتاب العزيز: لأبي عبيد الله محمد بن أحمد بن محمد أبي بكر فرح القُرطبي المفسِّر المعروف (المتوفى سنة ٦٧١ هـ).

طُبع بتحقيق الدكتور علاء الدين علي رضا، في دار الحديث بالقاهرة.

٤٤ ـ البرق اللامع والغيث الهامع في فضائل القرآن العظيم والفرقان الحكيم: لأبي بكر محمد بن أحمد بن محمد الغَسَّاني (المتوفى سنة ٦٩٤ هـ).

ذكره الحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٢٣٩).

٤٥ ـ فضائل القرآن: لابن عبد الهادي، أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عبد الهادي المَقْدِسي (المتوفى سنة ٧٤٤ هـ).

ذكره في «موسوعة فضائل سور وآيات القرآن».

٤٦ ـ البرهان والدليل في خواص سور التنزيل وما في قراءتها في النوم من بديع التأويل: لابن منظور، أبي بكر محمد بن عبد الله الأندلسي (المتوفى سنة ٧٥٠ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٧٢٧).

٤٧ ـ المنتخب في فضائل القرآن: لعبد الواحد بن محمد الغافقي (المتوفى سنة ٧٥٠ هـ).

ذكره إسماعيل باشا في «هدية العارفين» (١/ ٦٣٥).

وهو موجود بالمكتبة الأزهرية باسم «فضائل القرآن» تحت رقم (٣٤٦) مغاربة.

٤٨ ـ **الدر النظيم في فضائل القرآن العظيم والآيات والذكر الحكيم**: لعفيف الدين أبي السعادات اليافعي اليمني (المتوفي سنة ٧٦٨ هـ).

ذكره إسماعيل باشا في «هدية العارفين» (١/ ٤٦٥).

وقد طُبع باسم «الدر النظيم في خواص القرآن العظيم» بتحقيق وتصحيح الشيخ علي محمد الضباع. وذكر أنه جمع في هذا الكتاب بين كتاب: «البرق اللامع والغيث الهامع» تأليف الإمام الفقيه القاضي أبي بكر الغساني، وبين كتاب «خواص من القرآن وفواتح السور» للإمام أبي حامد حجة الإسلام الغزالي.

٤٩ ـ **الإرشاد والتطريز في فضل ذكر الله سبحانه وتعالى وتلاوة كتاب العزيز**: لليافعي أيضاً.

ذكره إسماعيل باشا في «هدية العارفين» (١/ ٤٦٥).

٥٠ ـ **فضائل القرآن**: لابن كثير أبي الفداء، عماد الدين إسماعيل بن عمر الدمشقي (المتوفي سنة ٧٧٤ هـ).

وهو مطبوعٌ شائعٌ.

٥١ ـ **فضائل القرآن**: لشمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف أبو الخير العُمري الدِّمشقي، المعروف بابن الجَزَري (المتوفى سنة ٨٣٢ هـ).

لم أعثر عليه.

٥٢ ـ **البروق اليمانية في الأسرار القرآنية** (كتاب خواص القرآن وبيان أسراره وكيفية الوصول إليها): لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق الفاسي التلمساني المالكي، يُعرف بحفيد ابن مرزوق، وقد يُختصر بابن مرزوق (المتوفى سنة ٨٤٣ هـ).

ذكره الأدنروي في «طبقات المفسرين» (ص: ٤٤٢).

٥٣ ـ **الإتقان في فضائل القرآن**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

وهو مطبوعٌ باسمِ (فضائل القرآن) لابن حجر العسقلاني، شرح السيد الجميلي. طُبع في دار ومكتبة الهلال ببيروت عام ١٩٨٦ م.

٥٤ ـ **اللوامع والأسرار في منافع القرآن والأخبار**: لعيسى بن سلمة بن عيسى البكري (كان حيّاً في عام ٨٦٠ هـ).

وهو مخطوطٌ في مكتبة خاصة بالمدينة، ومخطوط في مكتبة ندوة العلماء بالهند.

٥٥ ـ **الفوائد الجميلة على الآيات الجليلة**: لأبي عبد الله الحسين بن علي بن طلحة السَّملالي الرجراجي ثم الشوشاوي (المتوفى سنة ٨٩٩ هـ).

وهو موجودٌ في مكتبة برلين، ألمانيا.

٥٦ ـ **فضائل القرآن**: لجمال الدين، ابن المَبْرَد أبي المحاسن، يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن بن عبد الهادي الصالحي الحنبلي (المتوفى سنة ٩٠٩ هـ).

٥٧ ـ **خمائل الزهر في فضائل السور**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

ذكره هو في «تدريب الراوي» (١/ ٢٩٠).

٥٨ ـ **فضائل القرآن وبركاته**: للسيوطي أيضاً.

طُبع في مكتبة القرآن بالقاهرة عام ١٩٨٩ م.

٥٩ ـ **مفتاح النجاة في خواص السور والآيات**: لمحمد عثمان بن علي النقاص المعروف باللامعي (المتوفى سنة ٩٣٨ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ٧٧١).

٦٠ ـ **سفر الأدعية المأثورة وخواص الآيات المسطورة**: لعبد الفتاح بن المفتي محمود اللارندي الحنفي (المتوفى سنة ٩٤٦ هـ).

ذكره إسماعيل باشا في «إيضاح المكنون» وكحالة في «معجم المؤلفين» (٥/ ٢٨١).

٦١ ـ **الأربعين في فضائل القرآن:** لابن طولون، أبي عبد الله، شمس الدين الدمشقي (المتوفى سنة ٩٥٣ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٧).

٦٢ ـ **جمع الأربعين في فضائل القرآن المبين:** لعلي بن سلطان محمد الهروي، المعروف بمُلاَّ علي القاري (المتوفى سنة ١٠١٤ هـ).

طُبعَ بتحقيق وتخريج الأستاذ محمد شكور المياديني في مكتبة المنار بالأردن ـ الزرقا عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، باسم: «فيض المعين على جمع الأربعين في فضل القرآن المبين». وله أيضاً: «العلامات البينات في فضائل الآيات».

٦٣ ـ **فتح الرحمن على بعض خواص بعض الآيات من القرآن:** لأبي التقي، عبد القادر التغلبي (المتوفى سنة ١١٣٥ هـ).

وهو موجودٌ في دار الكتب الظاهرية رقم (١١٣).

٦٤ ـ **تحرير المراد بالحرف الموعود بالإثابة عليه من القرآن:** لأحمد بن مبارك بن محمد بن علي بن مبارك أبي العباس السجلماسي اللمطي (المتوفى سنة ١١٥٥ هـ).

وهو مخطوطٌ في مكتبة الحرم النبوي الشريف.

٦٥ ـ **جنة النعيم من فضائل القرآن الكريم:** لمحمد هاشم السِّنْدي بن عبد الغفور (المتوفي سنة ١١٧٤ هـ).

ذكره الشيخ عبد الحي الحسني في «الإعلام لمن في تاريخ الهند من الأعلام» (٢/ ٨٤٢).

وهو موجود في مكتبة خدابخش في بتنة، ومكتبة رضا في رامفور (الهند).

٦٦ ـ **الدرر الثمينة في فضائل الآيات والسور العظيمة:** لمحمد بن عبد الكريم الشهير بالسمان القادري الصوفي (المتوفي سنة ١١٨٩ هـ).

لم أعثر عليه.

٧٦ ـ **كتاب فضائل القرآن:** للشيخ محمد بن عبد الوهاب النجدي (المتوفَّى سنة ١٢٠٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، في مكتبة التوبة بالرياض عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م.

٦٨ ـ **فوائد خواص القرآن الكريم**: لعبد الله بن علي بن عبد الرحمن الدمليجي الأزبكي، المعروف بسويدان (المتوفى سنة ١٢٣٤ هـ).

وهو مخطوطٌ في الجامعةِ النظامية في حيدر آباد.

٦٩ ـ **فصل الخطاب في فضل الكتاب**: للعلامة المحدث الأمير السيد أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني البخاري القَنُّوجي (المتوفى سنة ١٣٠٧ هـ).

وهو باللغة الأردية، قد طُبعَ قديماً ثم أعادت طبعَه المكتبةُ السلفية بلاهور بتحقيق الشيخ محمد عطاء الله حنيف الفوجياني.

٧٠ ـ **فضائل القرآن**: للشيخ المحدِّث ظفر أحمد العثماني التَّهَانوي (المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ) صاحبُ «إعلاء السنن».

وهو بالأردية مطبوعٌ.

٧١ ـ **فضائل القرآن**: للمحدِّث الشيخ محمد زكريا بن يحيىٰ الكَانْدَهلوي (المتوفى ١٤٠٢ هـ).

أَلَّفهُ بالأردية، ثم ترجمَ بلغات عدة، ونقلهُ إلى العربية الشيخ محمد واضح رشيد الحسني الندوي.

٧٢ ـ **فضائل القرآن وصلته بالسُّنَّة المطهرة**: للأستاذ محمد موسىٰ نصر.

طُبع في المكتبة الإسلامية بعمان (الأردن).

٧٣ ـ **فضائل القرآن الكريم**: للأستاذ عبد الله بن جاد الله.

طُبع في مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان بالرياض عام ١٤٠٣ هـ.

٧٤ ـ **فضائل القرآن الكريم**: للسيد الجميلي.

طُبعَ في دار ومكتبة الهلال ببيروت عام ١٩٨٦ م.

٧٥ ـ **فضل القرآن**: لصلاح دعبس.

طُبع في المختار الإسلامي بالقاهرة عام ١٩٨٨ م.

٧٦ ـ **فضائل القرآن**: للأستاذ عاتق غيث البلادي.

طُبع دار النفائس ببيروت عام ١٩٩٠ م.

٧٧ ـ **فضائل القرآن وحملته وبيان الأحرف السبعة والقراءة بها**: لأبي الخير صلاح ومحمد بن إبراهيم.

طُبعَ في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م.

٧٨ ـ **فضائل القرآن**: لسعيد عبد المجيد.

طُبعَ في دار الحديث بالقاهرة.

٧٩ ـ **موسوعة فضائل سور وآيات القرآن**: للشيخ محمد بن رزق بن طرهوني.

قسم الكتاب إلى أجزاء للصحيح، والضعيف، في أحاديث فضائل القرآن.

طُبع في دار ابن القيم للنشر والتوزيع بالدمام (السعودية).

٨٠ ـ **الآثار البيِّنَات في فضائل الآيات**: للأستاذ فيصل أحمد النَّدوي.

وهو من أنفس وأشمل الكتب في الموضوع، أما منهجُ المؤلِّفِ فيه؛ فهو:

ـ يذكر متنَ الحديث في فضل الآية بلفظ أحد الصحيحين، أو أحدِ السُّنن الأربعة، أو مسند أحمد، إلا إذا كانَ هناكَ زيادةٌ مهمةٌ فذكرَ لفظ الحديث لصاحب الزيادة، وبيَّنَهُ في التخريج.

ـ خرَّجَ الحديثَ من جميعِ المصادر التي وَقَفَ عليه المؤلِّفُ فيها، وجَمَّع الطُّرُقَ له، وذلكَ تحت عنوان «تخريج الحديث» ثم اختصرَ بكلمة «التخريج» وذكر فيه الزيادةَ واختلافَ الألفاظ.

ـ والتزم غالباً في التخريج بذكر أسماء المخرِّجين، على حسب وفياتهم الأول، فالأول لقلة الوسائط، وأصحاب الصحاح الستة على الترتيب المعروف: البخاري فمسلم فأبو داود فالترمذي فالنسائي فابن ماجه. وإذا كان الحديثُ يُروى

من غير وجه جَمَعَ أحياناً طرق مخرّجٍ واحدٍ أولاً ـ سواء من كتاب واحدٍ أو أكثر ـ ثم أتبعه بمُخرج آخر كذلك، وأحياناً ذكر طريقاً واحداً مع ذكر جميع مَنْ أخرجه من هذا الطريق. ثم ذكر طرقاً أُخرىٰ كذلكَ.

وإذا وَقفَ على بعض الكتب أَخْرَجَته، ولم يعرف سنده؛ ذكر ذلكَ الآخر مع ذكر من نقل ذلك.

ـ حقَّق رجالَ الحديث والكشف عن حالهم، جرحاً أو تعديلاً راوياً راوياً من أول الإسناد إلى آخرهِ، وإذا كانَ لهُ طرقٌ فبيانُ رجال كل طريق على حدة في الغالب، وذلكَ تحتَ عنوان «دراسة إسناده».

ـ بيَّنَ أن درجةَ الحديث بعنوان «درجته»، فحكم على الحديث في ضوء الكلام السابق بما يليقُ به من الصحة، والحسن، والضعف، والوضع، ثم ذكرَ ما وقف عليهِ من كلام المحقِّقين عليه.

ـ نَبَّهَ على التصحيفات ولأخطاء المطبعية التي وقعت في المصادر والمراجع التي اعتمدها.

ـ وقام شرح غريب الحديث إذا كانت الحاجة ماسة إليه، وكذلكَ إذا كانت فيه عبارة تقتضي الشرح؛ شَرحها وذلكَ قليل.

ـ وإذا كانَ الحديثُ مما رواه الشيخان أو أحدهما؛ اكتفىٰ بتخريجه ولم يعرج على رجاله؛ لأن الحديث كونه في أحد الصحيحين يكفي لصحته.

وإذا كانَ الحديث يحتوي على فضل لأكثر من آية، ذكره في موضعِ أول آية جاء فيها فضلها، ولم يكرِّره[١].

طُبع هذا الكتاب في دار الفيحاء بدمشق عام ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م في (٤٦٤) صفحة.

كتب في أحاديث فضائل بعض السُّوَر والآيات:

وأما الكتب التي أُلِّفت في فضائل بعض السُّور والآيات على التعيين؛ فبيانها على ترتيب القرآن ليسهل على الدارس أو الباحث وهو ما يلي:

---

(١) انظر: مقدمة المؤلِّف.

١ ـ **رسالة في خواص: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾**: لأبي العباس أحمد علي البوني.

ولها نسخة في مكتبة البحرين.

٢ ـ **خواص: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾**: للشيخ المفتي محمد شفيع العثماني الدِّيُوْبَنْدِي (المتوفي سنة ١٣٩٦ هـ).

وهو مطبوعٌ.

٣ ـ **رسالة في فضل البسملة والفاتحة وسورة يّس**: لم يُعرَف اسم المؤلِّف. وهي موجودة في مكتبة أبي العباس المرسي بالإسكندرية. عدد الأوراق (٤) وعدد الأسطر (٢٣).

٤ ـ **جزء من فضائل سورة الفاتحة**: لمؤلِّفٍ مجهولٍ.

وهو موجود في دار الكتب الظاهرية بدمشق.

٥ ـ **فضائل البسملة**: للحسين بن محمد.

وهو مصوَّرٌ على ميكرو فيلم بمكتبة الجامعة الإسلامية.

٦ ـ **أربعون حديثاً تتعلق بآية ا لكرسي**: ليوسف بن عبد الله بن سعيد الحسيني الأرميوني المصري الشافعي (المتوفي سنة ٩٥٨ هـ).

ذكره الزركلي في «الأعلام» (٩/ ٣١٨).

٧ ـ **فضل قراءة آية الكرسي والذكر والدعاء أدبار الصلاة**: لشرف الدين، أبي محمد عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن التوني الدِّمياطي (المتوفى سنة ٧٠٥ هـ).

وهو مصوَّرٌ على ميكرو فيلم بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

٨ ـ **التبيان في فضل وشرح أعظم آية من القرآن «آية الكرسي»**: بقلم ناظم سلطان المسباح.

طُبع في مكتبة الإمام الذهبي بالكويت عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م.

٩ ـ **فضائل سورة يّس**: لأبي سعيد عبد الكريم بن أبي بكر محمد بن أبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي السمعاني الخراساني المروزي (المتوفي سنة ٥٦٢ هـ).

ذكره السبكي في «طبقات الشافعية» (٧/ ١٨٤)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٤٦٢).

١٠ ـ **ثواب سورة القدر**: لأبي عبد الله محمد بن حسان الرازي الزيدي.

ذكره إسماعيل باشا في «إيضاح المكنون» (١/ ٣٤٨).

١١ ـ **فضائل سورة القدر، والإخلاص**: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

ومنه نسخةٌ موجودة في مكتبة مظاهر علوم بسهارنفور (الهند).

١٢ ـ **فضائل الإخلاص**: لأحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني الصوفي الأحوال (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٨).

١٣ ـ **فضائل الإخلاص**: لأبي محمد الحسن بن محمد بن الحسن الخلال البغدادي (المتوفى سنة ٤٣٩ هـ).

وهو مصور بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

١٤ ـ **أربعون حديثاً يتعلق بسورة الإخلاص**: ليوسف بن عبد الله الحسيني الأرميوني (المتوفى ٩٥٨ هـ).

ذكره إسماعيل باشا في «إيضاح المكنون» (١/ ٥٥)، والزركليُّ في «الأعلام» (٩/ ٣١٨).

* * *

٣٥ـ مصادر أحاديث الفضائل والمناقب

١ ـ **فضائل الرَّمي في سبيل الله**: لأبي يعقوب، إسحاق ابن إبراهيم القرَّاب (المتوفى سنة ٤٢٩ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مشهور حسن سَلْمَان بمكتبة المنار في الزَّرقا عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م في (٨٩) صفحة.

٢ ـ **فضل العلم**: لأبي نُعَيْم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٦).

٣ ـ **فضائل الصحابة**: لأبي نُعيم أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٦).

٤ ـ **فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم**: لأبي نُعيم أيضاً.

وهو مخطوطٌ[(١)].

٥ ـ **فضيلة العادلين من الولاة ومن أنعم النظر في حال العمال والبُغاة**: لأبي نُعيم أيضاً.

وهو مخطوطٌ[(٢)].

٦ ـ **فضائل الشام ودمشق**: لأبي الحسن، علي بن محمد بن صافي الرَّبَعي، المعروف بابن أبي الهول (المتوفى ٤٤٤ هـ).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٢).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٢٠٠).

طُبع بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المنجِّد بالمجمع العلمي في دمشق عام ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥٠ م. وطُبع في المكتب الإسلامي في بيروت عام ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩ في (٢٤) صفحة.

٧ ـ **فضائل بيت المَقْدِس**: لأبي المعالي ابن مُرَجّي، مشرف ابن مُرَجي بن إبراهيم المَقْدِسي (المتوفى سنة ٤٥٠ هـ).

وصلنا منتخب منه لمجهول بعنوان: «المنتخب في فضائل بيت المقدس وزيارة قبر الخليل عليه السلام».

٨ ـ **فضائل أبي بكر الصِّدِّيق**: لابن العشاري: أبي طالب، محمد بن علي بن الفتح البغدادي (المتوفى سنة ٤٥١ هـ).

وهو مخطوطٌ[1].

٩ ـ **فضائل الأوقات**: لأبي بكر، أحمد بن الحسين بن علي البَيْهَقي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ عدنان عبد الرحمـٰن القيسي بمكتبة دار المنارة في جدة ومكة عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م. وحقَّقه الأستاذ سلطان بن عبد المحسن الخميس، كرسالة ماجستير من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م.

١٠ ـ **فضل العلم**: لابن عبد البَر أبي عمر، يوسف بن عبد الله النَمَرِي القُرطبي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٩).

١١ ـ **فضل التهليل وثوابه الجزيل**: لابن البناء، أبي علي، الحسن بن أحمد ابن عبد الله البغدادي (المتوفى سنة ٤٧١ هـ).

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الله بن يوسف الجُدَيْع بدار العاصمة في الرياض عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م في (٩٨) صفحة.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٣).

١٢ ـ **فضل لا إلٰه إلا الله**: لأبي حامد، محمد بن محمد محمد الغزالي الطُّوسي (المتوفىٰ سنة ٥٠٥ هـ) صاحب «**إحياء علوم الدين**».

وهو مخطوطٌ[1].

١٣ ـ **منهج الصَّواب في فضل الرسول ﷺ والأصحاب**: للقاضي عياض بن موسىٰ بن عياض اليَحْصَبِي السَّبْتِي المغربي المالكي (المتوفىٰ سنة ٥٤٤).

وهو مخطوط[2].

١٤ ـ **فضيلة ذكر الله**: لابن عساكر، ثقة الدين أبي القاسم، علي بن الحسين ابن هبة الله الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٥٧١ هـ).

وهو مخطوطٌ[3].

١٥ ـ **فضل يوم عرفة**: لابن عساكر أيضاً.

وهو مخطوطٌ[4].

١٦ ـ **فضل شهر رمضان**: لابن عساكر أيضاً.

وهو مخطوطٌ[5].

١٧ ـ **فضل رجب**: لابن عساكر أيضاً.

وهو مخطوطٌ[6].

١٨ ـ **فضائل المدينة**: لابن عساكر أيضاً.

١٩ ـ **فضائل مكة**: لابن عساكر أيضاً.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٩).
(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٦٢٥).
(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٢٠٠).
(٤) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٩).
(٥) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٩).
(٦) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٧).

٢٠ ـ جامع المستقصى في فضائل المسجد الأقصى: لابن عساكر أيضاً.

ذكر الثلاثة الكتانيُّ في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٦٠).

٢١ ـ مناقب عمر بن الخطاب: لابن الجوزي، أبي الفرج، عبد الرحمـٰن بن علي البغدادي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٧١) (٢/ ١٨٤٤).

٢٢ ـ فضائل القُدس: لابن الجوزي أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ جبرائيل سليمان جَبُّور، بدار الآفاق الجديدة ببيروت، عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م، في (١٦٧) صفحة.

٢٣ ـ فضائل المدينة المنوَّرة: لابن الجوزي أيضاً.

وهو مخطوطٌ[١].

٢٤ ـ منهاج أهل الإصابة في مَحَبَّة الصحابة: لابن الجوزي أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٩).

٢٥ ـ فضائل رمضان: لعبد الغني بن عبد الواحد بن علي الجماعيلي المَقْدِسي (المتوفى ٦٠٠ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

٢٦ ـ فضائل عمر بن الخَطَّاب: لعبد الغني أيضاً.

وهو مخطوطٌ[٣].

٢٧ ـ فضائل الجهاد: لعبد الغني أيضاً.

وهو مخطوطٌ[٤].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٤).
(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٥ ـ ١١٩٦).
(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٨).
(٤) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٨).

٢٨ ـ **فضائل المدينة**: لابن عساكر، أبي محمد، قاسم بن علي بن الحسن بن هبة الله الدِّمشقي (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٨).

٢٩ ـ **فضائل يوم عرفة ويوم الجمعة وشهر رجب وشعبان**: لابن أبي الصَّيف: أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل بن علي اليَمَني (المتوفى سنة ٦٠٩ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٣٠ ـ **فضل الجهاد والمجاهدين**: لشمس الدين أحمد بن عبد الواحد المَقْدِسي البخاري (المتوفى سنة ٦٢٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مبارك سيف الهاجري بالدَّار السَّلَفية في الكويت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٢١٤) صفحة.

٣١ ـ **فضل الحديث وأهله**: لمحمد بن عبد الواحد بن أحمد السَّعدي المعروف بـ: «الضِّياء المَقْدِسي» (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

٣٢ ـ **فضائل بيت المَقْدِس**: للضياء المَقْدِسي أيضاً.

طُبع بتحقيق، الأستاذ محمد مُطيع الحافظ بدار الفكر في دمشق عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (١٣٦) صفحة.

٣٣ ـ **فضائل الأعمال**: للضياء المَقْدِسي أيضاً.

وفيه أحاديث محذوفة الأسانيد.

طُبع بتحقيق الأستاذ علي رحمي بمطابع المدني في مصر عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ عامر أحمد حيدر، بمركز الخدمات والأبحاث الثقافية، في بيروت عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (١٩١) صفحة. وطُبع بدار الكتب

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٨).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٨).

العلمية في بيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (١٤٣) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ غَسَّان عيسىٰ محمد هرماس بمؤسَّسة الرسالة في بيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (٨١٥) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ مجدي السيد إبراهيم بمكتبة القرآن في القاهرة عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (٢٢٤) صفحة.

٣٤ ـ **الدُّرَّة الثمينة في فضائل المدينة**: لابن النجَّار، مُحِبِّ الدين، أبي عبدالله، محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله البغدادي (المتوفىٰ سنة ٦٤٣ هـ).

طُبع بتصحيح لجنة من العلماء بمطابع عيسىٰ البابي الحلبي في القاهرة عام ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٦ م في (١٨٩) صفحة.

٣٥ ـ **نزهة الوَرَىٰ في ذِكْر أم القرىٰ**: لابن النجَّار البغدادي.

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٩).

٣٦ ـ **روضة الأولياء في مسجد إيلياء (القدس)**: لابن النجار أيضاً: ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥٩).

٣٧ ـ **فضل الحديث وطُرُقه**: للإمام محيي الدين أبي زكريا، يحيىٰ بن شرف النَّووي (المتوفىٰ سنة ٦٧٦ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٣٨ ـ **فضل القيام لأهل العلم والحديث والزُّهاد والعُباد والصُلحاء والقُرَّاء**: للنَّووي أيضاً.

وهو مخطوطٌ[٢].

٣٩ ـ **فضل الخيل**: لأبي محمد، عبد المؤمن بن خلف بن خضر الدِّمْيَاطي (المتوفى سنة ٧٠٥ هـ).

وهو مخطوطٌ[٣].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٩).
(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٩).
(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٩).

٤٠ ـ **فضائل الأعمال**: لأبي البَرَكات، عبد الله بن أحمد النَّسَفِي (المتوفى ٧١٠ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٤).

٤١ ـ **فضل أهل البيت وحقوقهم**: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تقي الدين، أبي العباس، أحمد بن عبد الحليم الحراني الحنبلي (المتوفى سنة ٧٢٨ هـ).

طُبع بتحقيق أبي تراب الظاهري بدار القبلة في جُدة عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (١٦١) صفحة.

٤٢ ـ **فضائل الأعمال**: لابن تيمية أيضاً.

وهو مخطوطٌ[١].

٤٣ ـ **فضل حَمَلة القرآن**: للحافظ جمال الدين أبي الحجاج، يوسف بن عبد الرحمٰن المِزِّي (المتوفى سنة ٧٤٢ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

٤٤ ـ **فضائل الشَّام**: لأبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عبد الهادي المَقْدِسي (المتوفى سنة ٧٤٤ هـ).

طُبع بتحقيق مجدي فتحي السيد، بدار الصحابة في طَنْطَا بمصر عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٣٩) صفحة.

٤٥ ـ **فضائل النَّبِي ﷺ**: لأبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عبد المؤمن اللَّبان الإسعردي الدمشقي (المتوفى سنة ٧٤٩ هـ).

وهو مخطوطٌ[٣].

٤٦ ـ **فضائل الصَّحابة**: لابن جماعة: أبي إسحاق، إبراهيم بن عبد الرحمٰن ابن إبراهيم المَقْدِسي الكِنَاني الشافعي (المتوفى سنة ٧٦٤ هـ).

وهو مخطوطٌ[٤].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٣).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٨).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٧).

(٤) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٥).

٤٧ ـ فضل الخيل وما فيها من الخير والنبل: للقاضي ولي الدين، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي المصري الشافعي (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ).

وهو مخطوطٌ(١).

٤٨ ـ فضائل رجب: لابن حجر العسقلاني (المتوفى ٢٥٨ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٥).

٤٩ ـ فضائل الإسكندرية: لابن الصَّبَّاغ نور الدين، علي بن محمد بن الصبَّاغ المالكي (المتوفى سنة ٨٥٥ هـ).

وهو مخطوطٌ(٢).

٥٠ ـ فضل العلم وفضل حَمَلَتِه: عفيف الدين أبي المعالي، علي بن عبد المحسن البغدادي الشامي (المتوفى سنة ٨٥٨ هـ).

وهو مخطوطٌ(٣).

٥١ ـ فضائل بيت المَقْدِس: لعزِّ الدين، حمزة بن أحمد الشريف الحسيني (المتوفى سنة ٨٧٤ هـ) الدمشقي الشافعي.

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٥).

٥٢ ـ الروض المغرس في فضل بيت المَقْدِس: لأبي النصر، للتاج الحسني (المتوفى سنة ٨٧٥ هـ) عبد الوهاب الدمشقي الشافعي.

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٩٢٠).

٥٣ ـ إتحاف الأخصا بفضائل المسجد الأقصى: لابن أبي شريف الكمال أبي المعالي، محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي المقدسي (المتوفى سنة ٩٠٦ هـ).

قال حاجي خليفة: «مختصر أوله: الحمد لله الذي جلبت نعماؤه... إلخ

---

(١) انظر: «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان. (٢/ ٩٤٦).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٣).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٩).

للشيخ المحقق كمال الدين. . . ألفه في مجاورته بالقدس سنة ٨٧٥ ورتبه على سبعة عشر باباً، معتمداً في نقله على «الروض المغروس» لثقة مؤلفه، فصار عمدة ما فيه»[1].

٥٤ ـ **فضل لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله**: لابن المِبْرَد، جمال الدين يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي الصالحي الدمشقي (المتوفى سنة ٩٠٩ هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

٥٥ ـ **فضيلة إنظار المُعْسِر**: لابن المِبْرَد أيضاً.

وهو مخطوطٌ[3].

٥٦ ـ **فضل الجلد عند فقد الولد**: لجلال الدين أبي الفضل، عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

طُبع بتحقيق عبد القادر أحمد عبد القادر بمكتبة السُّندس في الكويت عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م في (١٠٢) صفحة.

٥٧ ـ **الفضل المبين في الصبر عند فقد البنات والبنين**: لشمس الدين أبي عبد الله، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الصالحي الدمشقي (المتوفى سنة ٩٤٢ هـ).

وهو مخطوطٌ[4].

٥٨ ـ **فضائل المدينة المنوَّرة**: للشمس الشامي أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ محيي الدين مِسْتُو، بمكتبة درا التراث في المدينة المنوَّرة، ودار الكلم الطيِّب بدمشق، عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م في (١٦٠) صفحة.

---

(١) كشف الظنون: (١/ ٥).
(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٩ ـ ١٢٠٠).
(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٢٠٠).
(٤) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٢٠٠).

٥٩ ـ **فضائل ليلة النِّصف من شعبان**: لشمس الدين المكارم، محمد بن عبد الرحمٰن البكري (المتوفى سنة ٩٥٣ هـ).

وطُبع بالإسكندرية عام ١٢٨٦ هـ ـ ١٨٦٩ م.

٦٠ ـ **الفضائل المنثورة**: للبكري أيضاً.

وهو مخطوطٌ[1].

٦١ ـ **الفضائل الواردات لِمَن صبر علىٰ البَنَات**: للبكري أيضاً.

وهو مخطوطٌ[2].

٦٢ ـ **فضائل ليلة النصف من شعبان**: لنجم الدين المواهب، محمد بن أحمد ابن علي الغنيمي الأنصاري الخَزْرَجي المصري العَيْطِي (المتوفى سنة ٩٨١ هـ).

وهو مخطوطٌ[3].

٦٣ ـ **فضائل ليلة النِّصف من شعبان**: لسالم بن محمد عز الدين بن محمد ناصر الدين المصري السَّنْهُوري (المتوفى سنة ١٠١٥ هـ).

وهو مخطوطٌ[4].

٦٤ ـ **فضائل رمضان**: لأبي الإرشاد، علي بن محمد بن عبد الرحمٰن المالكي الأَجْهُوري (المتوفى سنة ١٠٦٦ هـ).

طُبع في مطبعة شاهين بالقاهرة عام ١٢٧٧هـ ـ ١٨٦٠م و١٢١٩هـ ـ ١٨٨٠م.

٦٥ ـ **فضائل عاشوراء**: للأجهوري أيضاً.

وهو مخطوطٌ[5].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٧).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٧ ـ ١١٩٨).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٦).

(٤) انظر: «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان: (٢/ ٣٩٣).

(٥) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٥).

٦٦ ـ **فضائل ليلة النِّصف من شعبان**: لعلي بن خضر بن أحمد العمروسي (المتوفى سنة ١١٧٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٦٧ ـ **فضائل عاشوراء**: للأمير الصغير محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر السنابوي المالكي المصري (المتوفى سنة ١٢٥٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

* * *

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٦).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١١٩٥).

٣٦ ـ مصادر أحاديث الحِكَم والأمثال

إنَّ الأمثال في كلِّ أمةٍ خلاصة لتجاربها، ومحصول خبراتها، وهي المرآة التي تنعكس على صفحتها عادات الأمة وتقاليدها وأفكارها، وسائر مظاهر حياتها في كلِّ شأنٍ من شؤونها. ولهذا كانت دراستها ـ ولا تزالُ ـ من أجدى الدراسات الأدبية وأكثرها نفعاً.

وإذا كانت أمثالُ الناسِ وعامتهم بهذه المثابة، فلا غرابةَ في أن تكون أمثالُ الرسول ﷺ أكثر أهمية، وأرفعَ منزلة، وأعلىٰ شأناً، وأوجزَ لفظاً، وأدق فكراً، وأبلغَ حكمةً، وأنصعَ بياناً، وأكرمَ معنىً.

فلذلك اهتمَّ العلماء منذ القديم بإفراد التأليف في هذا الموضوع، وألَّفوا فيه كُتباً قيمةً، نذكر فيما يلي أهمَّ ما وصَلَ إلينا منها:

١ ـ **جامع الترمذي**: للإمام أبي عيسى، محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ).

خصَّصَ الترمذيُّ كتاباً للأمثال في جامعِهِ، تحتَ عنوان: (أبواب الأمثال عن رسول الله ﷺ، وهي سبعة أبواب اشتملت على أربعة عشرَ حديثاً. ولم أرَ أحداً من أهل الحديثِ صنَّفَ فأفرد لها باباً غيرَ الترمذيّ.

٢ ـ **الأمثال من الكتاب والسُّنَّة**: لأبي عبدالله، محمد بن علي الحكيم التِّرمذي (المتوفى سنة ٣٢٠ هـ).

والكتاب في ثلاثة أقسام: الأول لأمثال القرآن، والثاني للحديث، والخبر، الثالث لأمثال الحكماء، ولم يكن نصيبُ الأمثال من الكتاب والسُّنَّة أكثر من خُمس الكتاب، مما يرجِّح: أنَّ الكتاب لم يختصَّ بأمثال الكتاب والسُّنَّة.

وقد تضمَّنَ الكتابُ اثنين وثلاثينَ مثلاً من الأحاديث، والآثار موقوفة على

بعض الصحابة والتابعين. وقد حذفَ المؤلِّفُ الأسانيدَ، ويغفلُ أحياناً ذكر الصحابي راوي الحديث، كما لم يعنَ ببيان درجة الحديث.

طُبع بتحقيق الأستاذ علي محمد البَجَاوي في دار نهضة مصر بالقاهرة عام ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م في (٢٨٧) صفحة.

٣ ـ أمثال الحديث: لأبي محمد، الحسن بن عبد الرحمـٰن بن خَلَّاد الرَّامَهُرْمُزِي (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

يكاد يكونُ هـٰذا الكتابُ أولَ كتابٍ أُفرد لأمثال الحديث، وقد تضمَّنَ ما يزيد على مئة وعشرين مثلاً من أمثال الحديث مُوَزَّعةً على سبعة كتبٍ صغيرة، شملت أمثالَ التمثيل خمسة منها، والكتابان الأخيران في أنواع مختلفة من التمثيل مقسمةً على ثلاثة عشر باباً.

أمَّا منهجُه فيه، فقد جاء بالأحاديث مسندة، ولم يعقِّب عليها ببيان درجتها، غير أنه تولَّىٰ شرحَها، وأسهبَ فيهِ. وأكثرَ من الاستشهادات بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية المشابهة لتلكَ الأمثال، والأبيات الشعرية، فهو كتابٌ قيم في بابهِ، لا يغني عنه غيره.

طُبع بتحقيق السيدة أمة الكريم القرشية في مطبعة الحيدري في باكستان عام ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م، وله طبعات آخرىٰ في (٢٦٧) صفحة.

٤ ـ الأمثال في الحديث النبوي: لأبي محمد، عبد الله بن محمد بن حَيَّان، المعروف بـ: «أبي الشَّيخ الأصفهاني» (المتوفى سنة ٣٦٩ هـ).

هو يشتمل على الأمثال التي أُسندت عن النبي ﷺ، وألحق المؤلِّفُ في آخر الكتاب أمثالاً لبعض الحكماء، وبخاصَّةٍ الأمثال إلى قسمين: الأول: ما هو مثلٌ بالمعنى المعروف(أي: القول السَّائر المشتهر على الألسنة)، وبدأَ كتابَهُ به، وذكَرَ حوالي (١٢٣) مثلاً، ثم ثَنَّاهُ بالقسم الثاني الذي هو من نوع التمثيل، وكان هدفُ المؤلِّفِ جمعُ هذه الحِكَم والأمثال النبوية فقط. فلم يتعرَّض لها بالشرحِ والتأويل بخلاف الرَّامَهُرْمُزِيِّ الذي تكلَّمَ بإسهابٍ عن كلِّ حديثٍ فيهِ تمثيلٌ.

طُبع بتحقيق الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد في الدار السَّلَفية ببومباي (الهند) عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م في (٢٧٩) صفحة.

٥ ـ **كتاب أمثال الحديث**: لأبي أحمد، الحسن بن عبد الله بن سعيد البغدادي العسكري (المتوفى سنة ٣٨٢ هـ).

وهو مفقودٌ غير أنَّ النُّقول والعزو إليهِ في كتب الحديث كثيرٌ.

وقد يتبيَّنُ من خلال النقول: أنَّ منهجهُ إفراد الأحاديث بأسانيدها ورواياتها المختلفة، مع الشرح والبيان، ولكنه لا يبيِّنُ درجتها.

٦ ـ **أمثال الحديث في البيان والتبيين**: لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ).

يبدو: أنَّ العسكري وغيره، ممن ضمنوا كتبهم أمثال الرسول ﷺ السائرة كانوا قد تأثَّروا بالجاحظ. فقد جاءَ في كتابه «البيان والتبيين» قوله: «وسنذكرُ من كلام رسول الله ﷺ ما لم يسبقه إليهِ عربيٌّ، ولا شاركه أعجميٌّ، ولم يُعَدُّ لأحدٍ، ولا ادَّعاهُ أحدٌ مما صار مستعملاً، ومثلاً سائراً».

وبرهن على صيرورتها أمثالاً، فقال: فمِن ذلكَ قوله: «يا خيلَ الله اركبي»، وقولهُ: «ماتَ حتف أنفِه»، وقوله: «لا تنتطح فيه عنزان»، وقوله: «الآنَ حَمِيَ الوطيسُ» ولما قال عديٌّ بن حاتم في قتل عثمان ـ رضي اللهُ عنه ـ: «لا تحبق فيه عناق»، قال له أبو سفيان بعد أن فقئت عينه، وقتل ابنهُ: يا أبا طريف، هل حبقت في قتل عثمان عناق؟ قال: أي والله، والتيس الأكبر. فلم يصر كلامه مثلاً، وصارَ كلامُ رسولِ الله ﷺ مثلاً.

وأوردَ طائفةً غير قليلةٍ من مثل هذه.

فإذا كانَ الإمامُ الترمذي ـ رحمه الله ـ قد فتحَ باباً ـ كما قال ابن العربي ـ لكونه أوردَ ما أوردَه من أمثال التمثيل، التي وجد فيها لفظ المثل صريحاً ظاهراً فإنَّ الجاحظَ قد فتحَ البابَ لهذا النوع من الأمثال، التي كلفتهُ الاستدلال لها والبرهنةَ على مثليتها.

والحقُّ: أنَّ أكثرَ ما تضمَّنهُ كتابه كان قد وَرَد في كتاب العسكري، والرَّامهرمزي، والبيان والتبيين، ومنها ما دخلَ في كتاب الأمثال بعامة.

٧ ـ **الشِّهاب في الحِكَم والآداب**: لأبي عبد الله، محمد بن سلامة بن جعفر القُضَاعي (المتوفى سنة ٤٥٤ هـ).

قال في مقدِّمته: «الحمد لله القادر الفرد الحكيم... جمعتُ في كتابي هذا مما سمعتُه من حديث رسول الله ﷺ ألفَ كلمةٍ من الحكمة والوصايا والآداب والمواعظ والأمثال، وجعلتُها مسرودةً يتلو بعضُها بعضاً، محذوفةَ الأسانيد، مبوَّبةً أبواباً على حسب تقارُب الألفاظ، ثم زدتُ مئتي كلمةً، وختمتُ الكتاب كتاباً يُرجَع في معرفتها إليه».

طَبَعه يحيى البحراني في طهران عام ١٣٢٢ هـ - ١٩٠٤ م وله طبعاتٌ أخرىٰ.

٨ - **الحكم والأحكام من كلام سيد المرسلين**: لعبد الواحد بن محمد الآمدي (المتوفى سنة ٥٥٠ هـ).

وهو مخطوطٌ[(١)].

٩ - **حِكَمٌ مأثورة**: لمحيي الدين أبي بكر، محمد بن علي بن محمد الطَّائي المعروف بـ: «ابن عربي» (المتوفى سنة ٦٣٨ هـ).

وهو مخطوطٌ[(٢)].

١٠ - **كتاب الأخبار**: لمحمد بن إبراهيم الخازني.

وقد وضع فيه ستمئة وخمسين خبراً ومثلاً مرتَّبةً على حروف المعجم، محذوفةَ الأسانيد، وأكثرها ليس من الأحاديث النبوية.

وهو مخطوطٌ.

١١ - **أمثال الحديث مع تقدمة في علوم الحديث**: للدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد.

وهو يشتمل على قسمين: التقدمة في علوم الحديث، وقد جاءت في تسع وسبعين صفحة. أمَّا القسم الثاني المتعلِّق بالأمثال؛ فقد مَهَّدَ لهُ بالحديث عن معنىٰ المثل، وأنواعهِ، وضربه، وأهميته في الكلام، ومن ألَّفَ فيهِ، وأمثال الحديث، ومنهجهِ في عرضها. وملخَّصُ هذا المنهج أنه بدأ بإيرادِ الأمثال القياسية معلقاً عليها

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٧٤٢).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل»: (٢/ ٧٤١).

بشيء من الشرح مع تبويبها في خمسة موضوعات، ثم أورد نماذجَ للمثل الموجَز السَّائر، ثم خَرَّجَ الأحاديثَ التي سَرَدها الميدانيُّ في آخر كتاب «مجمع الأمثال» مكتفياً بمصدرين أو ثلاثة.

طُبع في مكتبة الصديق بالطائف (السعودية) عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م في (٤٢٢) صفحة.

١٢ ـ **الأمثال في الحديث النبوي الشريف**: للدكتور محمد جابر فيَّاض الغلواني.

أصلُ هذا الكتاب أطروحةٌ تقدَّمَ بها المؤلِّفُ لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابِها.

وقد بذلَ فيهِ قصارىٰ جهدهِ، وقسمه إلى قسمين كبيرين: اشتملَ أولهما على دراسةٍ نظريةٍ وتطبيقيةٍ معمَّقةٍ ووافيةٍ حول كلِّ ما يتصل بالمثل، وتضمَّنَ الثاني سرد الأمثال الحديثية مع تخريجها.

أمَّا بالنسبة لتخريج الأحاديث فقد بذَلَ فيه المؤلِّف جهداً كبيراً بحسب علمه، وقد يعزو الحديثَ أحياناً إلى خمسةِ عشرَ مرجعاً، ولكنهُ لا يفرِّقُ بين المصادر الأساسية لتخريج الحديث وغيرها، وقد يعزو إلى مرجع لا يصح عزو الحديث إليهِ وقد يكون الحديث موجوداً في بعض أمهات السنة، ومع ذلكَ يعزوهُ إلى كتب اللغة وغريب الحديث وكتب الأحاديث المشتهرة ونحوها، بل قد يُوجَد الحديثُ في الصحيحين أو أحدهما ويفعل به ما تقدم.

أمَّا الحُكم على الحديث فلم يكن يهتمُّ بهِ إلا نادراً بالنقل عن بعضِ المصادر التي تُشيرُ إلى ذلك.

وقد اشتملَ الكتابُ على (١٣٦٨) حديثاً.

منها: (٣٤٢) في الصَّحيحينِ أو أحدهما.

و(١٣١) حديث صحيح خارج الصحيحين.

و(٣١٧) حديث حسن.

و(٢٥٩) حديث ضعيف ضعفاً قابلاً للانجبار.

و(٤٧) حديثاً ضعيفاً جداً.

و(٨) أحاديث موضوعة.

و(٢٥) حديثاً لم يقع الحكم عليها لعدمِ الوقوف على أسانيدها.

وبلغَ عدد الأحاديث المكرَّرة (١٤٩) حديثاً. وهٰكذا يتبيَّنُ لنا: أنَّ معظم أحاديث الكتاب مما يحتج به من بين صحيح، وحسن، وهٰذا يُعطي الثقةَ في مادة الكتاب، ويقوِّي إمكانيةَ الاستفادة منه.

طُبع في المعهد العالي للفكر الإسلامي بأمريكا عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م في (٥٨٠) صفحة.

١٣ ـ **الأمثال في الحديث النبوي الشريف: جمع وتخريج ودراسة في اللغة العربية وآدابها**: للأستاذ محمد جابر فياض، قدَّمه لنيل الدكتوراة في جامعة عين شمس عام ١٣٩٨ هـ.

١٤ ـ **الأمثال في السنة النبوية وأثرها في الدعوة إلى الله**: للأستاذ فوزي عبد العظيم رسلان.

إشراف الأستاذ عبد القادر محمد عزيز عام ١٤٠٣ هـ في (٤٣١) ورقة. وهو رسالة ماجستير.

١٥ ـ **الأمثال والشواهد في الحديث الشريف**: للأستاذ يحيى بن عبد الله المعلِّمي.

طُبع في دار المعلِّمي بالرياض عام ١٤١٤ هـ في (٣٧٥) صفحة.

١٦ ـ **روائع البيان في الأمثال النبوية**: للأستاذ محمود السيد حسن.

طُبع في المكتب الجامعي الحديث بالإسكندرية عام ١٤٠٨ هـ في (١٥١) صفحة.

١٧ ـ **الصحيح المسند في الأمثال والحكم**: للأستاذ عكاشة عبد المنان الطيبي.

طُبع في مكتبة التراث الإسلامي بالقاهرة في (١١٤) صفحة.

* * *

٣٧ ـ مصادر أحاديث الطِّب

المراد بها تلك الكتب التي تشتمل على الأحاديث التي وردت في الطِّبِّ من نواحيه المختلفة. فمن مصادره:

١ ـ الرسالة الذهبية في طِبِّ النبيّ ﷺ: لعليّ بن موسى الرِّضا (المتوفى سنة ٢٠٢ هـ).

بَعَث بها إلى الخليفة المأمون الرشيد في حفظ المزاج وتدبيره، وهي مخطوطةٌ في مكتبة رضا برامبور (الهند) رقم (١٢١٤).

٢ ـ الطِّبّ النبوي: لعبد الملك بن حبيب (المتوفى سنة ٢٣٨ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١٠٩٥).

٣ ـ الطِّبّ النبوي: لأحمد بن محمد بن السُّنّي الدِّيْنَوَرِيّ (المتوف سنة ٣٦٤هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١٠٩٥).

٤ ـ طِبّ النبيِّ ﷺ: لأبي القاسم، الحسن بن محمد النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٦ هـ).

وهو مخطوطٌ في بغداد أوقاف (١٠/ ٣٧٩٩)سيرة.

٥ ـ الطِّب النبوي: لأبي نُعَيْم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

طُبع في مطبعة المنار في القاهرة عام ١٣٤٤ هـ ـ ١٩٢٥ م.

٦ ـ طب النبي ﷺ: لأبي العباس، جعفر بن محمد بن المعتز النَّسفِي المستغفري (المتوفى سنة ٤٣٢ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٧ ـ رسالة في الطِّبّ النبوي: لأبي محمد، علي بن أحمد المعروف بـ: «ابن حَزْم» الظاهري الأندلسي (المتوفى سنة ٤٥٦ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٨٤ ـ ٢١٢).

٨ ـ الأربعين الطِّبية المستخرجة من سنن ابن ماجه وشرحها: لموفَّق الدين أبي محمد، عبد اللطيف البغدادي (المتوفى سنة ٦٢٩ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٩ ـ الطِّب من الكتاب والسُّنَّة: لعبد اللطيف البغدادي أيضاً.

رتَّبَ البغدادي هذا الكتاب على ثلاثة فنون:

الأول: قواعد الطِّب في علمه وعمله.

والثاني: في الأدوية والأغذية.

والثالث: في علاج الأمراض.

ثم أخذ في البحث في كلٍّ من هذه الفنون:

الفن الأول: وهو يشمل فصلين:

الأول: في قواعد الجزء العلمي (النظري) ويشمل: الأمور الطبيعية، وأحوال بدن الإنسان، والعلم بالأسباب، والعلم بالعلامات.

الثاني: في قواعد الجزء العملي: ويشمل: حفظَ الصحة، ومداواةَ المرضِ.

ففي حفظ الصحةِ تحدَّث عن: الطعام والشراب، وتدبير الحركة والسكون البدنيين، وتدبير الاستفراغ، والحمام، والجماع، والفصد، والحجامة، وتدبير الفصول، والأعراض النفسانية، ومراعاة العادة.

وفي معالجة المرض تحدَّث عن استعمال الأدوية والمعالجات.

الفن الثاني: ويشمل أحكامَ الأغذية والأدوية، ويشمل: الأدويةَ المفردةَ، وأحكامَ الأدوية، وقد رتَّبهُ على حروف المعجم، وكثيرٌ من هذه الأدوية والأغذية غير واردة في الأحاديث النبوية، والأدوية المركَّبة تشمل: قوانين الأدوية، والأدوية المركبة باختصار.

الفن الثالث: في علاج الأمراض مختصراً، وهو يشمل:

التداوي أفضل أم تركه؟، وفي إحضار الأطباء، والحمية، والحثِّ على تعلُّم الطب، واجتناب من لا يحسن الطبَّ، وكراهية أن يُسَمَّى طبيباً، وأجرة الطبيب، ومعرفة المرض بالجس، والفراسة، ودخولها في العلاج، وإباحة مداواة النساء للرجال غير ذوات المحارم، والرجال للنساء، وترك إكراه المريض على الطعام والشراب، وتشهية المريض وإطعامه ما يشتهي، وإطعام المزورات للمرضى، وعصب رأس المريض، وحلق الرأس من الأذىٰ، وغسل أطراف المريض.

ثم عقد البغداديُّ في كراهة وُرود المريض على الصحيح، وآخر في النهي عن التداوي بالنجاسات. ثم تكلَّمَ على مداواة بعض الأمراض، مثل: مداواة الحمى بالماء البارد ـ الصداع ـ الرُّعَاف ـ السعال ـ وجع الفؤاد والقولنج ـ مداواة المغص والزحير ـ ذات الجنب ـ الاستسقاء ـ البول في الفراش ـ البواسير ـ وجع المفاصل ـ عرق النسا ـ علاج الكسر والجبر ـ عضة الكلب ـ علاج الملسوع ـ طرد الهوام.

ثم عقد فصولاً لأمراض وبائية هي: الطاعون، والوباء، ثم عقدَ فصلاً في الغَيْل، ثم تكلَّمَ في فصولٍ على المعالجات الروحية، فتكلَّم على العين، والرقية منها، والرقية من الحمة، والنملة، والعقرب، وعسر الولادة، والتمائم، والنشرة.

كما تحدَّثَ عن فوائد الصلاة باعتبارها من الأدوية النبوية الروحية. وعقد فصلاً جامعاً في فضل الأمراض، وعيادة المرضى، وغير ذلكَ، وأخيراً عقد فصلاً عن التشريح، وتخلُّق الإنسان[1].

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد المعطي أمين قلعجي، في دار المعرفة ببيروت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ يوسف علي بديوي، بدار ابن كثير في دمشق، عام ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٠ م بعنوان: «الطِّب النَّبوي».

١٠ ـ **الطِّب النَّبوي**: للضياء محمد بن عبد الواحد المَقْدِسي (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ مجدي فتحي السيد، بدار الصحابة للتراث في طنطا بمصر عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م.

---

(١) من مقدمة تحقيق الكتاب باختصارٍ وتصرُّفٍ (طبعة دار ابن كثير ـ دمشق).

١١ ـ **الطِّب النبوي**: لداود بن أبي الفرج الحَنْبَلي (لم أعثر على سنة وفاته).

وهو مخطوطٌ في دار الكتب المصرية بالقاهرة، برقم [٥٣٤٢]، ضمن مجموع، ق: (٦١ ـ ٩٧)، مؤرَّخ ١١٥٩ هـ.

وطُبع بتحقيق محمد عبد الرحمٰن المرعشلي، بدار النفائس، في بيروت، عام ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م.

١٢ ـ **الشفا في الطِّب المسند عن السيد المصطفى**: لأحمد بن يوسف التيفاشي (المتوفى سنة ٦٥١ هـ).

ذكره في «هداية العارفين» (٥/ ٥٥٨).

١٣ ـ **الطِّب النبوي**: لشمس الدين البَعْلي الحنبلي (المتوفى سنة ٧٠٩ هـ).

وهو مخطوطٌ في مكتبة استنبول برقم (١١١٨).

١٤ ـ **الطب النبوي**: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

وهو مخطوطٌ في الظاهرية، برقم (٤٥٩٠).

١٥ ـ **الطِّب النبوي**: لمحمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري، المعروف بـ: ابن الأكفاني (المتوفى سنة ٧٤٩ هـ).

وهو مخطوطٌ. تيمورية طب ٢.

١٦ ـ **الطِّب النَّبوي**: لابن قيم الجوزية، شمس الدين، محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي (المتوفى سنة ٧٥١ هـ).

ذكر فيه أسرارَ الطِّبّ النبوي، وحِكَمَه، وتوجيهاته الطِّبيّة، واجتمع فيه الأحكامُ الطبيّة مع الأحكام الفقهية، والمباحث الحديثية، وقد بَذل جُهداً في جمع تلك الأدوية، والأغذية، والمُفْرَدات في مكانٍ واحدٍ بترتيب حروف الهجاء؛ التي يتَّصل بها حديثٌ صحيحٌ، أو ضعيفٌ، أو موضوعٌ، وأخذ عليها من الناحية الطِّبية، وبيَّن خواصّها. ويُمكن تقديرُ مدى دراسته الواسعة للحياة، وأمراض القَلب، واطِّلاعه

الواسع على نفسيَّة الإنسان بما قد ذكره في باب الأمراض والمعالجات من مَرض العشق، والحُبِّ وعلاجِه، وحقيقة المحبة وأسبابها الطبعية، وأقسامها ودرجاته، ثم علاجها والتدبير لها.

طُبع مفرداً مرَّتين الطبعة الأولى عام ١٣٤٦ هـ بحلب، والطبعة الثانية في مطبعة دار إحياء الكتب المصرية عام ١٣٧٧ هـ، بتحقيق الشيخ عبد الغني عبد الخالق.

وهذا الذي طُبع مفرداً قد أودعه ابنُ القَيِّم في كتابه «زاد المعاد» فإنه قال فيه: «وقد أتينا على جُمَلٍ من هديه ﷺ في المغازي والسِّيَر والبعوث والسَّرايا والرسائل والكتب التي كتب بها إلى الملوك ونوابهم، ونحن نتبع ذلك بذكر فصول نافعة في هديه في الطِّب...».

فهذا نَصٌّ يُفيد: أنَّ «الطب النبوي» داخلٌ في كتابه: «زاد المعاد» ويقوي هذا: أنَّ كتابه «الطب النبوي» لم يذكره أحدٌ من مشاهير مترجميه. فهل كان ألَّفها قبله استقلالاً ثم ألحقها بكتابه «زاد المعاد» أو جَرَّدها هو أو أحد المشتغلين بكتبه من كتابه «زاد المعاد». كلٌّ ذلك محتملٌ، ولا سبيلَ إلى الجزم بشيءٍ من ذلك، فتبقى المسألة احتمالية.

وقد وقفتُ على نسخةٍ خطيةٍ لـ: «الطب النبوي» مفردةً نُسخت سنة ٧٨٨ هـ[١]، أي بعد وفاة ابن القيم بنحو سبعة وثلاثين عاماً، وهذا يُفيد قدم وجوده كتاباً مفرداً باسم «الطب النبوي»[٢].

طبع بالمطابع العلمية في حلب عام ١٣٤٧ هـ ـ ١٩٢٨ م، وطُبع بدار إحياء الكتب العربية في القاهرة عام ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧ م، وله طبعاتٌ كثيرة.

١٧ ـ **شفاء الأنام في طِبّ أهل الإسلام**: ليوسف بن محمد السُّرَّمَرّي العبادي الحنبلي (المتوفى سنة ٧٧٦ هـ).

ذكره في «هدية العارفين» (٥/ ٥٥٨).

---

(١) وهي من مخطوطات مكتبة الحرم المَكّي، رقم: (٢ طب)، ولم يُذكر فيها اسمُ الناسخ.

(٢) انظر: «ابن قيم الجوزية: حياته وآثاره»: للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، (طبع دار العاصمة بالرياض): ص: ٢٧٠ ـ ٢٧١.

١٨ ـ **الطِّب النبوي**: لأبي عبد الله، محمد بن يوسف بن عمر (المتوفى سنة ٨٩٥ هـ).

وهو تفسير ما تضمنته كلمات خير البرية من غامض أسرار الصناعة الطبية.

وهو مخطوطٌ في مكتبة الفاتيكان برقم [١٦/٥٢٨] ضمن مجموع، ق (٧٠/ب ـ ٧٦/ ب) من القرن ١١ هـ.

١٩ ـ **السَّبر القوي في الطِّبِّ النبوي**: للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السَّخَاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ).

ذكره في «هدية العارفين» (٢/ ٢٢٠).

٢٠ ـ **المنهج السَّوِي والمنهل العذب الروي النبوي**: للحافظ جلال الدين أبي الفضل، عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

حقَّقه الأستاذ حسن محمد مقبولي الأهدل كرسالة ماجستير، من الجامعة الإسلامية في المدينة المنوَّرة، عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م. وطُبع بمؤسَّسة الكتب الثقافية في بيروت، ومكتبة الجيل الجديد في صنعاء عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٢١ ـ **المختار في اختصار الطِّب النبوي**: لنجم الدين محمد بن محمد الغزي (المتوفى سنة ١٠٦١ هـ).

ذكره في «هدية العارفين» (٢/ ٢٨٥).

٢٢ ـ **الطِّب النبوي والعلم الحديث**: محمود ناظم النسيمي (معاصر).

طُبع في مؤسَّسة الرسالة في بيروت عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.

٢٣ ـ **قبساتٌ من الطب النبوي والأدلة العلمية الحديثة**: للدكتور حسان شمسي الباشا.

طُبع بمكتبة السَّواري في جُدة عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.

* * *

٣٨ ـ مصادر ومراجع التأليف
حول حديث واحد

لقد كثرت الكتب التي تدور حول حديث واحد، مثل حديث الذُّبابة: «إذا وَقَع الذُّبَابُ في إناءِ أحَدِكم؛ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّه، فإنه يَحْمِل في أحَدِ جَناحَيه داءً، وفي الآخرِ الدَّوَاءَ»؛ وذلك لبيان صِحَّة هٰذا الحديث، أو بُطلانه بعد جمع طرقه، وبيان الحُكْمِ المُرَتَّب عليه صِحَّة هٰذا الحديث، أو بطلانه، ومن هٰذه الكتب فيما يلي:

١ ـ **الاستعاذةُ والبسملة ممَّن صحَّح حديث البسملة**: للشيخ أحمد بن محمد بن الصِّدِّيق الغُماري.

طُبع في دار البصائر بدمشق عام ١٤٠٥ هـ، في (٢٠) صفحة.

٢ ـ **الإصابة في صحة حديث الذُّبابة يبحث في صحة الحديث من النواحي الفقهية والطبية والحديثية**: للدكتور خليل إبراهيم مُلاَّ خاطر.

طُبع في دار القبلة للثقافة الإسلامية بجُدَّة عام ١٤٠٥ هـ في (٢٨٠) صفحة.

٣ ـ **اغتنام الأجر من حديث الإسفار بالفجر**: للأستاذ أحمد بن محمد بن الصِّدّيق الغُماري.

طُبع في دار البصائر بدمشق عام ١٤٠٥ هـ في (١٥) صفحة.

٤ ـ **إقامة البُرهان علىٰ ضَعْف حديث «استعينوا علىٰ إنجاح الحوائج بالكتمان» (وفيه الردُّ علىٰ الشيخ ناصر الدين الألباني)**: تأليف أبي لؤي خالد بن أحمد المؤذّن؛ راجعه وقدَّم له الشيخ مقبل بن هادي الوادعي.

طُبع في مطابع الفرزدق بالرياض عام ١٤١١ هـ في (٩٧١) صفحة.

٥ ـ الأقاويل المفصَّلة لبيان حال حديث الابتداء بالبسملة: للشيخ محمد بن جعفر الكتّاني.

طُبع في المطبعة العلمية بالمدينة المنوَّرة عام ١٣٢٩ هـ في (٨٤) صفحة.

٦ ـ إيضاح الدَّلالة في تخريج وتحقيق حديث «لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة»: لمحمد بن عبد الوهَّاب الوصابي.

طُبع في مكتبة الضياء بجُدَّة عام ١٤٠٩ هـ.

٧ ـ البرهان على تحسين حديث سلمان، رضي الله عنه: للشيخ محمد بن عمر بن عبد الرحمٰن العقيل أبو عبد الظاهري. د.م: د.ن، ١٤١٣ هـ، في (٥٥) صفحة.

٨ ـ تبيين البله ممن أنكر وُجود حديث: «ومن لغا فلا جمعة له»: للشيخ أحمد بن محمد بن الصِّديق الغُماري.

طُبع في دار البصائر بدمشق عام ١٤٠٣ هـ في (٣٢) صفحة.

٩ ـ تصحيح حديث أبي خصيفة في التراويح: لإسماعيل بن محمد الأنصاري.

طُبع في مطابع القصيم بالرياض عام ١٣٨٤ هـ في (٣٠) صفحة.

١٠ ـ تصحيح حديث صلاة التروايح عشرين ركعةً والرّدّ على الألباني في تضعيفه: لإسماعيل بن محمد الأنصاري.

طُبع في مكتبة الإمام الشافعي بالرياض عام ١٤٠٨ هـ في(١٥٩) صفحة. ومعه: «إباحة الذهب المحلق للنساء» والرَّدُّ على الألباني في تحريمه.

١١ ـ زواج الأقارب بين العلم و الدين، وحديث «غَرّبوا فإنّ العِرْقَ دسّاس»... حديث مشتهر لم يصح: لعلي أحمد السالوس.

طُبع في دار السلام بالقاهرة عام ١٤٠٧ هـ في (٦٤) صفحة.

١٢ ـ فتح الملك العلي بصحة حديث «باب مدينة العلم علي»: للشيخ أحمد بن محمد بن الصِّدِّيق الغُماري.

طُبع في المطبعة الإسلامية بالقاهرة عام ١٣٥٤ هـ في (١٠٢) صفحة.

١٣ ـ التحقيق الجليّ لحديث «لا نكاح إلا بوليّ»: لمفلح بن سليمان بن فلاح الرّشيدي.

طُبع في مؤسسة قرطبة بالقاهرة عام ١٤٠٢ هـ في (٢٣٧) صفحة.

١٤ ـ فتح الغفور في شرح حديث: «لا تزال أُمّتي بخير ما عجَّلوا الفطورَ، وأخَّروا السحورَ»: لمحمد موسىٰ نصر، طُبع في دار السلفية بالكويت عام ١٤٠٨ هـ في (٥٠) صفحة.

* * *

٣٩ـ مصادر ومراجع التأليف
حول موضوع واحد

لقد جمع بعضُ العلماء الأحاديث المتعلِّقة بموضوع واحدٍ في كتابٍ؛ لإثبات حُكْمِهِ صِحَّةً، أو ضعفاً، أو بُطلاناً، ومن هٰذه الكتب ما يلي:

١ ـ **أحاديث ذَمّ الغناء في الميزان**: للشيخ عبد الله بن يوسف الجُدَيع.

طُبع في مكتبة دار الأقصىٰ بالكويت عام ١٤٠٦ هـ في (١٦٥) صفحة.

٢ ـ **التنقيح لِمَا جاء في صلاة التسابيح**: للشيخ جاسم بن سليمان الفهيد الدوسري.

طُبع في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٠٧ هـ في (١١١) صفحة.

٣ ـ **الرّسول ﷺ يعلِّم الناس مناسكهم في حجة الوداع**: للشيخ علي حسب الله.

طُبع في دار المثقف العربي بالقاهرة عام ١٣٩٩ هـ.

٤ ـ **صحيح صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلىٰ التسليم كأنك تنظر إليها**: للأستاذ حسن بن علي السقاف القرشي الهاشمي الحسيني.

طُبع في دار الإمام النَّووي بعمان عام ١٤١٣ هـ في (٣٠٣) صفحة.

٥ ـ **في الصَّلاة وأحكامها**: للأستاذ علي الشربجي.

طُبع في دار القلم بدمشق عام ١٣٩٩ هـ في (١١٢) صفحة.

٦ ـ **في الطَّهارة وأحكامها**: للأستاذ علي الشربجي.

طُبع في دار القلم بدمشق عام ١٣٩٩ هـ في (١٢٠) صفحة.

٧ ـ قاموس الحجِّ والعُمرة من حَجّة النبي ﷺ وعمراته: للأستاذ أحمد عبد الغفور عطّار.

طُبع في دار العلم للملايين ببيروت عام ١٣٩٩ هـ.

٨ ـ قبساتٌ من هدي الرسول الأعظم ﷺ: سسلسلة أحاديث مختارة من صحاح السنة مرتبة ومشروحة: للأستاذ علي الشربجي.

طُبع في دار القلم بدمشق عام ١٣٩٨ ـ ١٣٩٩ هـ في ثلاث مجلَّدات.

٩ ـ مع الرسول ﷺ في رمضان: للشيخ عطية محمد سالم؛ تصحيح أحمد العطار.

طُبع في دار المدني بجُدّة عام ١٤٠٥ هـ، ومكتبة دار التراث ١٤٠٧ هـ في (١١٢) صفحة.

١٠ ـ من هَدي السُّنَّة في العبادات: للدكتور أحمد عمر هاشم.

طُبع في دار المنارة بالقاهرة عام ١٤٠٥ هـ.

١١ ـ الهدي النبوي الصحيح في صلاة التراويح: للشيخ محمد علي الصابوني.

طُبع في دار الكتب الإسلامية بالقاهرة عام ١٤٠٧ هـ.

١٢ ـ هدي النبي ﷺ في الصلوات الخاصة: للدكتور نور الدين عِتْر.

طُبع في دار الفكر ببيروت عام ١٣٩١ هـ، (سلسلة الدراسات الحديثية) في (٥٩) صفحة.

١٣ ـ هكذا حَجَّ رسولُ الله ﷺ: للأستاذ محمد عبده يماني.

طُبع في الشركة السعودية للتوزيع بجدّة، عام ١٤١٤ هـ.

١٤ ـ اللِّباس والزِّينة: ما يحرم منها، وما يحلّ: للشيخ أسعد محمد سعيد الصَّاغَرْجي.

طُبع في دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة، وفي مؤسسة علوم القرآن بدمشق، عام ١٤١٣ هـ في (٧٥) صفحة.

١٥ ـ **اللِّباس والزِّينة من السُّنّة المطهَّرة**: للأستاذ محمد عبد الحكيم القاضي.

طُبع بالقاهرة عام ١٤١٠ هـ في (٧٩٩) صفحة.

١٦ ـ **المختار من أحاديث المصطفىٰ عليه الصلاة والسلام**: في التنظيم الاقتصادي، والمالي، والاجتماعي: للأستاذ محمد بن عبد الله الشيباني.

طُبع في دار عالم الكتب بالرياض عام ١٤١١ هـ في (٢١٦) صفحة.

١٧ ـ **مدىٰ الاحتجاج بالأحاديث النبوية في الشؤون الطبية والعلاجية**: للدكتور محمد سليمان الأشقر.

طُبع في دار النفائس بعمان عام ١٤١٣ هـ.

١٨ ـ **مرويات اللَّعن في السُّنّة**: للأستاذ باسم فيصل الجوابرة.

طُبع في مكتبة المعلا بالكويت عام ١٤٠٦ هـ في (٢٥٦) صفحة.

١٩ ـ **مرويات نكاح المُتعة (جمعاً وتحقيقاً)**: لمحمد عبد الرحمٰن شميلة الأهدل.

طُبع في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٣٩٨ هـ.

٢٠ ـ **من فقه السُّنّة: دراسة فقهية لبعض الأحاديث في البيوع**: لحمد بن حماد بن عبد العزيز الحماد.

طُبع في مكتبة الدار بالمدينة المنورة، عام ١٤٠٥ هـ في (١٤٩) صفحة.

٢١ ـ **منهاج السُّنّة في الحدود، وأثره في إصلاح المجتمع**: رسالة جامعية: لعبد المنعم عطية عبد القوي سكران؛ إشراف محمد شوقي خضر. عام ١٣٩٩ هـ.

٢٢ ـ **منهج السنة في الزَّواج**: لمحمد الأحمدي أبو النور.

طُبع في دار السلام بالقاهرة عام ١٤٠٩ هـ، طُبع في دار روضة الصغير بالرياض عام ١٤١٣ هـ في (٤٨٠) صفحة.

٢٣ ـ **السُوجَز في أحاديث الأحكام**: للدكتور محمد عجاج الخطيب.

طُبع في جامعة دمشق عام ١٣٩٥ هـ، دراسات علمية لمختارات من الأحاديث

في النكاح. الفرقة بين الزوجين، وما يلحق بها، الجنايات. الحدود، الجهاد، الأطعمة، الصيد، الذبائح. طُبع في جامعة دمشق عام ١٣٩٥هـ في (٦٠٠) صفحة.

٢٤ ـ **منهج السُّنّة في العلاقات بين الحاكم والمحكوم**: للأستاذ يحيىٰ إسماعيل أحمد.

طُبع في دار الوفاء بالمنصورة عام ١٤٠٦ هـ.

٢٥ ـ **منهج وتطبيقه**: رُدود من السُّنّة على التطرُّف: للأستاذ محمد أحمد همام.

طُبع في دار القلم بالكويت عام ١٤١٠ هـ.

٢٦ ـ **النِّسائيات من الأحاديث النبوية الشريفة**: مبوَّبةٌ مشروحةٌ شرحاً مُوجَزاً مع تراجم الصحابة: تحقيق وشرح الشيخ محمد صالح فَرْفُوْر.

طُبع في دار الإمام أبي حنيفة بدمشق، وفي الشركة المتحدة للتوزيع بيروت عام ١٣٩٨ هـ.

٢٧ ـ **الوصية النبوية للأمة الإسلامية**: أعدَّها، وشرحها، وخرَّجها الدكتور فاروق حمادة.

طُبع في دار الثقافة بالدار البيضاء عام ١٤٠٤ هـ.

٢٨ ـ **أبرز الأحاديث فيما وَرَد في الصلاة**: للأستاذ عبد الله المبارك المندي القحطاني.

طُبع في شركة المدينة للطباعة بجُدّة عام ١٣٩٧ هـ.

٢٩ ـ **أحاديث الصِّيام كما روتها كتبُ الصِّحاح وأمّهات المسانيد والمعاجم للسنة الشريفة**: إعداد الحسيني عبد المجيد هاشم.

طُبع في الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة عام ١٤٠٤ هـ.

٣٠ ـ **أحكام الحَجِّ والعُمرة من حجة النبي ﷺ وعمراته**: للأستاذ أحمد عبد الغفور عطّار.

طبعه المؤلف بمكَّة المكرمة عام ١٣٩٧ هـ، وطُبع في مطابع شركة دار العلم بجُدَّة عام ١٤١١ هـ.

٣١ ـ بين السُّنَّة والاجتهاد في بدء الشهور العربية وتحديد أوقات الصلاة والصوم في البلاد القطبية: للأستاذ عبد المنعم النمر.

طُبع في الكتاب المصري بالقاهرة عام ١٤٠٦ هـ.

٣٢ ـ ثلاثون حديثاً شريفاً من رسول الله ﷺ إلىٰ الصَّائمين في شهر رمضان: للأستاذ محمد إسماعيل الشلبي.

طُبع في مكتبة السلام ومطبعتها بالإسكندرية عام ١٣٦٧ هـ.

٣٣ ـ الثمر الجني في صفة صلاة النبيِّ ﷺ: للأستاذ مجدي محمد الشهاوي.

طُبع في دار الطلائع بمصر عام ١٤١٢ هـ.

٣٤ ـ الحَجُّ: أهميته وأسراره في ضوء السُّنَّة النبوية: للأستاذ مصطفىٰ محمد السيد أبو عمارة؛ إشراف موسىٰ شاهين لاشين عام ١٣٩٩ هـ (رسالة ماجستير).

٣٥ ـ حُجَّة النبي ﷺ وأحكام الحَجّ: للأستاذ أحمد عبد الغفور عطَّار.

طبعته وزارة الحج والأوقاف بالرياض عام ١٣٩٦ هـ.

٣٦ ـ دراسةُ آيات وأحاديث مواقيت الصَّلاة: للأستاذ يحيىٰ بن سعيد القحطاني؛ إشراف الشيخ عبد الوهَّاب بن عبد الوهّاب فايد. جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة عام ١٤٠٧ هـ.

٣٧ ـ دراسةُ ما وَرَدَ من السُّنّة في شأن الصلاة، وبيان أثرها في تربية الفرد والجماعة: محمد محمد أحمد الشريف، إشراف مصطفىٰ أمين التازي عام ١٣٩٥ هـ (دكتوراه).

٣٨ ـ الهدي النبوي في الرقائق: تأليف للدكتور شرف القضاة.

طُبع في دار الفرقان بعمان عام ١٤٠٨ هـ.

٣٩ ـ الواعظ الأمين بكلام سيِّد الأنبياء والمُرسَلين: للأستاذ حسن السنمودي المصري.

طُبع في مكتبة القاهرة بالقاهرة عام ١٣٥٢ هـ.

٤٠ ـ الآيات والأحاديث الواردة في الذَّبائح والصيد: للأستاذ محمد الخضر

الناجي ضيف الله، إشراف محمد محمد أبو شهبة، جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية عام ١٤٠٣ هـ.

٤١ ـ **إباحة التحلي بالذَّهب المحلَّق للنِّساء والرّدّ علىٰ الألباني في تحريمه**: للأستاذ إسماعيل بن محمد الأنصاري.

طبعه المؤلف ـ بيروت، عام ١٣٩٤ هـ. (سلسلة التعقبات الأنصارية علىٰ التعسفات الألبانية).

٤٢ ـ **أحاديث أحكام المواريث**: جمعاً ودراسة، وتحقيقاً، للأستاذ عبد الرحمٰن أحمد عبده، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة عام ١٣٩٩ هـ.

٤٣ ـ **الأحاديث في حَدّ القذف من كُتب السنن الثلاث**: أبي داود، والترمذي، وابن ماجه. تخريجها، وبيان أحكامها، تحقيق الأستاذ خالد عبد الرزّاق العاني.

طُبع في مكتبة المنار الإسلامية بالكويت عام ١٤٠٦ هـ.

٤٤ ـ **أحكام رسول الله ﷺ في قضايا: القتل، الرَّجم، السَّرقة، الجهاد، الزَّواج، الطَّلاق، البُيوع، الوصايا**: عرض وتلخيص الأستاذ عبد المنعم خلف الله.

طُبع في كنوز للإنتاج الإعلامي بالقاهرة عام ١٤٠٨ هـ، وطُبع في الدار المصرية اللبنانية بالقاهرة عام ١٤١٣ هـ.

٤٥ ـ **أدلة تحريم مصافحة المرأة الأجنبية**: للأستاذ محمد بن أحمد بن إسماعيل.

طُبع في دار الأرقم بالكويت عام ١٤٠٤ هـ.

٤٦ ـ **الأسرة في السُّنّة**: للأستاذ فوزي بن دارس؛ إشراف الدكتور محمد مبارك السيد. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض كلية أصول الدين عام ١٤٠٥ هـ.

٤٧ ـ **الزَّواج وآداب الزَّفاف في ضوء السُّنَّة النبوية المشرَّفة**: للأستاذ أنور علي عاشور.

طُبع في مكتبة الإعتصام بالقاهرة عام ١٣٩٩ هـ ومكتبة القرآن بالقاهرة.

٤٨ ـ كلمة الفصل في قتل مدمني الخمر: بقلم الشيخ أحمد محمد شاكر.

طُبع في مكتبة السنة بالقاهرة عام ١٤٠٧ هـ حول الحديث: «ثم إنْ شرب الرابعة فاقتلوه».

٤٩ ـ آداب المسجد في القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية الشريفة: للأستاذ منصور الحياري.

طُبع في مطبعة العمال التعاونية بعمان عام ١٣٩٩ هـ.

٥٠ ـ الأحاديث المختارة في الأخلاق والآداب المُسَمَّىٰ، الغرائب والوجدان: للشيخ أبي الفضل عبد الله بن محمد الصِّدِّيق الغُمَاري.

طُبع في مكتبة القاهرة بالقاهرة عام ١٣٩٠ هـ.

٥١ ـ المهدي وأشراط الساعة: للشيخ محمد علي الصَّابوني.

طُبع في مكتبة الغزالي بدمشق، ومناهل العرفان ببيروت عام ١٤٠١ هـ.

٥٢ ـ نصيحة النُّبُوَّة في النجاة من الفِتَن: للأستاذ محمد عبد الرحمٰن عوض.

طُبع في دار الكتاب العربي بالقاهرة.

٥٣ ـ مع النبي ﷺ في رمضان: للأستاذ سامح كريم.

طُبع في مكتبة الخانجي بالقاهرة عام ١٤٠٩ هـ.

٥٤ ـ الطِّبّ النبوي والطِّب القديم: للأستاذ محمد بشير حَقّي.

طُبع في النادي الأدبي بأبها عام ١٤٠٤ هـ.

٥٥ ـ الطِّبّ النبويّ والعِلم الحديث: للأستاذ محمود ناظم النسيمي.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤١٣ هـ.

٥٦ ـ قبساتٌ من الطِّبّ النبوي والأدلة العلمية الحديثة: للدكتور حسان شمسي باشا، تقديم الشيخ علي الطنطاوي.

طُبع في مكتبة السَّوادي بجُدّة عام ١٤١٢ هـ.

٥٧ ـ مختصر من كتاب الطِّبّ النبوي: للأستاذ عبد الله بن مسفر بن عبد الله البشر.

طُبع في دار المختار بالرياض عام ١٣٩٢ هـ، وهو اختصارٌ لكتاب «الطب النبوي» لابن القيم الجوزية.

٥٨ ـ المنهج السَّوِيّ والمنهل الروي في الطِّبّ النبوي: للحافظ أبي جلال الدين السيوطي، تحقيق وتخريج حسن محمد مقبولي الأهدل.

طُبع في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، وفي مكتبة الجيل الجديد بصنعاء، عام ١٤٠٦ هـ.

٥٩ ـ هل هناك طِبٌّ نبويٌّ: للأستاذ محمد علي البار.

طُبع في الدار السعودية للنشر بجُدَّة عام ١٤٠٩ هـ.

٦٠ ـ الآيات القرآنية التي نصّ رسول الله ﷺ علىٰ تفسيرها: للأستاذ عواد بن بلال بن معيط الذويرعي العوضي؛ إشراف الشيخ أبو بكر جابر الجزائري، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٢ هـ.

٦١ ـ ابتداء الخلق في ضوء الحديث النبوي: دراسة تحليلية وفق أصول التحديث: رواية ودراية، ورد الشبهات، ودحض المفتريات: تأليف الأستاذ سعد المرصفي.

طُبع في ذات السلاسل للطباعة والنشر بالكويت عام ١٤٠٩ هـ.

٦٢ ـ اختيارات الإمام البخاري في التفسير التي لم يعزها إلىٰ أحد في صحيحه: عرضٌ وتحليل: إعداد الأستاذ عايد بن عبد الله العيد الحربي، إشراف الأستاذ عبد العزيز ابن محمد بن عثمان، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، قسم الدراسات العليا، شعبة التفسير عام ١٤١٠ هـ.

٦٣ ـ تفسير ابن عبَّاس ومروياته في التفسير من كتب السُّنّة: للأستاذ عبد العزيز بن عبد الله الحميدي، جامعة أم القرىٰ بمكَّة المكرَّمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي عام ١٤٠٤ هـ.

٦٤ ـ **تكبير الختم بين القُرّاء والمحدِّثين**: للأستاذ إبراهيم الأخضر القيم.

طُبع في دار المجتمع بجُدَّة عام ١٤٠٠ هـ.

٦٥ ـ **التيسير في أحاديث التفسير**: للأستاذ محمد المكّي الناصري.

طُبع في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٥ هـ.

٦٦ ـ **الحديث النبوي والتاريخ**: أحمد جمال العمري.

طُبع في دار المعارف بالقاهرة عام ١٤١٠ هـ.

٦٧ ـ **الصحيح المُسْنَد من أسباب النُّزول**: للدكتور مقبل بن هادي الوادعي.

طُبع في مكتبة المعارف بالرياض عام ١٤٠٠ هـ.

٦٨ ـ **مقدِّمةٌ في تفسير الرسول الله ﷺ للقرآن الكريم**: للأستاذ محمد العفيفي.

طُبع في ذات السَّلاسل بالكويت عام ١٤٠٦ هـ.

٦٩ ـ **الأدعية المختارة من هدي المصطفىٰ وأذكاره**: للأستاذ محمد ابن حمد بن راشد.

طبعه المؤلِّف بمكَّة المكرمة عام ١٣٩٤ هـ.

٧٠ ـ **أحاديث الهجرة**: جمع وتحقيق ودراسة الأستاذ سليمان بن علي السَّعود.

طُبع في مركز الدراسات الإسلامية ببرمنجهام عام ١٤١١ هـ.

٧١ ـ **أساس البناء من صحيح السُّنّة مع خبر السَّماء: فقه الجهاد، ومتعلقاته**: للأستاذ رجائي محمد المصري المَكّي.

توزيع مكتبة التوعية الإسلامية بالقاهرة عام ١٤٠٦ هـ.

٧٢ ـ **الجهاد في سبيل الله في القرآن، والحديث**: للأستاذ محمد عزّة دروزة.

طُبع في دار اليقظة العربي بدمشق عام ١٣٩٥ هـ.

٧٣ ـ **مرويات غزوة بَدْر**: للأستاذ أحمد محمد العليمي باوزير.

طُبع في مكتبة طيبة بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٠ هـ.

٧٤ ـ **مرويات غزوة بني المصطلق، وهي غزوة المريسيع**: للأستاذ إبراهيم بن إبراهيم قريبي.

طُبع في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٤ هـ.

٧٥ ـ **مرويات غزوة الحديبية**: للأستاذ حافظ بن أحمد بن عبد الله الحكمي.

طبعه المجلس العلمي بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٦ هـ.

٧٦ ـ **مرويات غزوة حُنين وحصار الطَّائف**: للأستاذ إبراهيم بن إبراهيم قريبي.

طبعه مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي بالمدينة المنوَّرة عام ١٤١٠ هـ.

٧٧ ـ **مرويات غزوة الخندق**: للأستاذ إبراهيم بن محمد عمير؛ إشراف عبد المحسن العباد. الجامعة الإسلامية، قسم الدراسات العليا، شعبة السنة بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٢ هـ.

٧٨ ـ **مرويات غزوة خَيْبَر**: للأستاذ عوض أحمد سلطان الشهري، إشراف السيد محمد الحكيم، الجامعة الإسلامية، قسم الدراسات العليا، شعبة الحديث بالمدينة المنوَّرة عام ١٣٩٩ م ـ ١٤٠٠ هـ.

٧٩ ـ **إبراز الوَهْم المكنون من كلام ابن خلدون، أو المرشد المبدي لفساد طعن ابن خلدون في أحاديث المهدي**: للأستاذ أحمد بن محمد بن الصديق.

طبعته مطبعة الترقي بدمشق، عام ١٣٤٧ هـ، في (١٦٠) صفحة.

٨٠ ـ **إتحاف الجماعة بما جاء في الفِتَن والمَلاَحِم وأشراط السَّاعة**: للأستاذ حمود بن عبد الله التُّوَيْجري.

طبعه المؤلف بالرياض، عام ١٩٩٤ م ـ ١٣٩٦ هـ، في مجلَّدين.

٨١ ـ **أحاديث أشراط السَّاعة الصُّغرىٰ**: للأستاذ صالح بن محمد الدخيل الله، أشرف عليها الشيخ ربيع بن هادي بن عمير المدخلي، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، كلية الحديث الشريف، عام ١٤١١ هـ، في (٦٣٧) صفحة.

٨٢ ـ **أحاديث سيد المرسلين عن حوادث القرن العشربن**: للأستاذ عبد العزيز عَزّ الدين السَّيروان.

طُبع في دار الآفاق الجديدة ببيروت، عام ١٤٠٢ هـ، في (٩٨) صفحة.

٨٣ ـ **الأحاديث الواردة بشأن الدَّجَّال في مسند الإمام أحمد والصَّحيحين والسُّنن الأربع: جمعاً وتخريجاً**: إعداد أحمد بن عيسىٰ بن أحمد هادي، إشراف السيد محمد الحكيم، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنوَّرة، قسم الدراسات العليا، شعبة الحديث عام ١٤٠١ هـ في (٣١٧) ورقة.

٨٤ ـ **الأحاديث الواردة في المهدي في ميزان الجرح والتعديل**: للأستاذ عبد العليم عبد العظيم، إشراف الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة، جامعة أم القرىٰ مكة المكرمة عام ١٣٩٧ هـ.

٨٥ ـ **الاحتجاج بالأثر علىٰ من أنْكَر المهدي المنظر**: للأستاذ حمود بن عبد الله بن حمود التُّوَيْجري.

طُبع في مكتبة دار العليان الحديثة ببُريدة عام ١٤٠٦ هـ في (٤٢٣) صفحة.

٨٦ ـ **أخبار الدَّجَّال وابن صياد**: للأستاذ مصطفىٰ العَدَوي.

طُبع في دار السُّنّة بالخبر (السعودية) عام ١٤١٣ هـ في (٧٢) صفحة.

٨٧ ـ **الإذاعة لما كان وما يكون بين يدي الساعة**: للشيخ محمد الزَّمْزَمي بن محمد بن الصِّدّيق الغُمَاري.

طُبع في المطبعة المهدية بتطوان عام ١٤٥٥ هـ في (٣٣) صفحة.

٨٨ ـ **الإمام المهدي عند أهل السُّنّة**: للأستاذ مهدي الفقيه إيماني.

طُبع في مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي بأصفهان عام ١٤٠٢ هـ.

وهو يتضمَّن رسائل مفردة، وفصولاً، وأبحاثاً من مؤلَّفات أئمة الحديث، وأعلام التاريخ، ورجالات العلم من أهل السُّنّة خلال اثني عشر قرناً.

٨٩ ـ **البراهين والأدلة الكافية في القناعة برفع المسيح، وأنَّ نزوله من أشراط الساعة**: للأستاذ سليمان بن عبد الرحمٰن حمدان.

طُبع في مطبعة الإمام بالقاهرة عام ١٣٨٥ هـ في (٣٥) صفحة.

٩٠ ـ **التصريح بما تواتر في نزول المسيح**: للمحدِّث أنور شاه الكشميري، رَتَّبه

المفتي الشيخ شفيع؛ حقَّقه، وراجع نصوصَه، وعلَّق عليه الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة.

طُبع في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، وفي دار القرآن الكريم ببيروت عام ١٤٠١ هـ في (٣٧٣) صفحة.

٩١ ـ **ثلاثة ينتظرهم العالم: (عيسىٰ ابن مريم، المسيح الدجال، المهدي المنتظر)**: للأستاذ عبد اللطيف عاشور.

طُبع في مكتبة الساعي بالرياض، وفي مكتبة القرآن بالقاهرة عام ١٤٠٧ هـ في (١٤٣) صفحة.

٩٢ ـ **جامع الأخبار والأقوال في المسيح الدَّجَّال**: للأستاذ عبد الرزَّاق عيد الرعود راجعه الشيخ وهبي غاوجي الألباني.

طبعته شركة الأصدقاء للطباعة عام ١٤٠٥ هـ في (١٥٧) صفحة.

٩٣ ـ **الخبر الصحيح فيما ورد عن السيد المسيح**: للأستاذ عبد الله الحسيني.

طُبع في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت عام ١٤٠٥ هـ في (٧٧) صفحة.

٩٤ ـ **دراسة المرويات الواردة بشأن الدَّجَّال في الكتب السِّتّة ومسند أحمد وتحقيقها**: للأستاذ أحمد بن عيسىٰ أحمد هادي عمر. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠١ هـ (ماجستير).

٩٥ ـ **الرَّدّ علىٰ من كذب الأحاديث الصحيحة الواردة في المهدي**: للأستاذ عبد المحسن بن حمد العباد.

طبعته مطبعة الرشيد بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٢ هـ في (٢٢٢) صفحة، يليه «عقيدة أهل السنة والأثر في المهدي المنتظر».

٩٦ ـ **الرسالة في الفِتَن والملاحم وأشراط الساعة**: للأستاذ أبي عبيدة ماهر بن صالح آل مبارك.

طُبع في مكتبة الحرمين للعلوم النافعة بالقاهرة عام ١٤٠٩ هـ في (٢٠٠) صفحة.

٩٧ ـ **الصحيح المُسْنَد من أحاديث الفِتَن والمَلاحِم وأشراط السَّاعة**: للأستاذ مصطفىٰ العدوي.

طُبع في دار الهجرة بالرياض. عام ١٤١٢ هـ، في (٥٨٧) صفحة.

٩٨ ـ عقيدة الإسلام في رفع سيِّدنا عيسىٰ ونُزوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ في آخر الزَّمان، وبعض أشراط السَّاعة العِظَام: نصوصٌ ودراسةٌ: للأستاذ محمد ضياء الدين الكُردي.

طُبع في مطبعة السعادة بالقاهرة عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدتين.

٩٩ ـ علامات قيام السَّاعة الصُّغرىٰ والكبرىٰ: للشيخ يوسف بن إسماعيل النَّبهاني (المتوفىٰ سنة ١٣٥٠ هـ).

طُبع بعناية بسام عبد الوهَّاب الجابي، نيقوسيا: الجفان والجابي للطباعة والنشر عام ١٤١٠ هـ في (١٥٢) صفحة.

١٠٠ ـ اللّقطات في بعض ما ظهر للسَّاعة من علامات. الأحاديث النبوية الشريفة في أعاجيب المخترعات الحديثة: للأستاذ أبي بكر جابر الجزائري.

طُبع في مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة عام ١٤٠٤ هـ في (٨٨) صفحة.

١٠١ ـ مخارج أخبار آخر الزَّمان وأشراط السَّاعة وما سيجري فيه من الفِتنَ والحروب: للأستاذ عبد الله بن سليمان بن عبد الله بن محمد المشعلي.

طبعته مطبعة المنار بالقصيم عام ١٤١١ هـ في (٣٤) صفحة، ونُشر أيضاً بعنوان: «مختصر الأخبار المشاعة..».

١٠٢ ـ مخارج من الفِتَن: للأستاذ مصطفىٰ العدوي.

طُبع في دار السُّنّة بالخبر (السعودية) عام ١٤١٢ هـ في (٩٤) صفحة.

١٠٣ ـ المسيح الدَّجَّال: للأستاذ عبد العزيز بن سلمان الهبدان.

طبعه المؤلف بالرياض عام ١٤١٠ هـ.

١٠٤ ـ المهدي المنتظر: للأستاذ إبراهيم المشوخي.

طُبع في مكتبة المنار الزرقاء (الأردن) عام ١٤٠٦ هـ.

* * *

٤٠ ـ مجاميع الحديث

ظهرت فكرةُ جَمْعِ أحاديث أكثر من كتابٍ في تصنيفٍ واحدٍ منذ القرن الرابع الهجري، واتَّخذت مناهج شَتَّىٰ، فمنها ما هو مُرتَّبٌ علىٰ الأبواب كـ: «مجمع الزوائد» للهَيْثَمي (المتوفى سنة ٨٠٧ هـ).

ومنها ما هو مُرتَّبٌ علىٰ حروف المعجم كـ: «الجامع الصغير» للسُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

ومنها ما هو جامعٌ بين المنهجين كـ: «جامع الأصول» لابن الأثير (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ) و«كنز العمال» للمُتَّقي الهندي (المتوفى سنة ٩٧٥ هـ).

ومنها ما هو مُرتَّبٌ علىٰ أسماء الصحابة علىٰ ترتيب المعجم، يجمع أحاديثَ كلِّ صحابيٍّ علىٰ حِدَة، ويفرِّع تحت اسم الصحابي أسماء الرواة عنه من التابعين علىٰ حروف المعجم أيضاً، ويذكر مرويّاتِهم كـ: «تحفة الأشراف» للمِزّي (المتوفى سنة ٧٤٢ هـ) وغيرها.

ويغلب على الظَّنِّ: أنَّ أوَّلَ من قام بذلك هو: محمد بن عبد الله الجوزقي (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ).

ثم تبعهُ آخرون منهم:

٢ ـ أبو مسعود، إبراهيم بن محمد بن عبيد الدِّمشقي (المتوفى سنة ٤٠١ هـ).

٣ ـ وأبو بكر، أحمد بن محمد البَرقاني (المتوفى سنة٤٢٥ هـ).

٤ ـ وأبو عبد الله، محمد بن أبي نصر الحُمَيدي (المتوفى سنة٤٨٨ هـ).

٥ ـ وأبو نُعيم، عبيد الله بن الحسن بن أحمد الحدَّاد الأصبهاني (المتوفى سنة ٥١٧ هـ).

٦ ـ وعبد الحقِّ بن عبد الرحمن بن عبد الله الإشبيلي الخَرَّاط (المتوفى سنة ٥٨١ هـ).

٧ ـ وأبو حفص، عمر بن سعيد الكردي الموصلي (المتوفى سنة٦٢٢ هـ).

٨ ـ والحسن بن محمد الصَّاغاني (المتوفى سنة ٦٥٠ هـ)، وغيرهم. . . .

ومما لا شكَّ فيهِ: أنَّ كل جامعٍ كان لهُ هدفٌ يسعىٰ إلى تحقيقهِ، من اختصارٍ، أو مقارنةٍ، أو تبويبٍ. ومن أشهر هٰذه الكتب:

١ ـ **الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم**: لأبي بكر، محمد بن عبد الله بن محمد النَّيسابوري الجوزقي (المتوفىٰ سنة ٣٨٨ هـ).

وهو مخطوطٌ. (انظر: الفهرس الشامل ـ الحديث ١/ ٦٥٠).

٢ ـ **الجمع بين الصحيحين**: لأبي محمد، إسماعيل بن إبراهيم بن محمد السَّرَخْسِي ثم الهروي (المتوفىٰ سنة ٤١٤ هـ).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٣٨٠) وقال «وله كتاب: «الجمع بين الصحيحين» بأسانيده».

٣ ـ **الجمع بين الصحيحين**: لأبي عبد الله، محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الحُمَيْدي الأزدي الأندلسي القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٤٨٨ هـ).

يُعَدُّ هذا الكتابُ مِنْ أشهر هذه الجوامع، وقد حذف مصنِّفُهُ الأسانيدَ، واكتفىٰ بذكر الصحابيِّ، ورَتَّبهُ على طريقة المسانيد، وقد بيَّنَ طريقتهُ في مقدمته بقوله: «وجمعنا حديثَ كلِّ صاحبٍ مذكورٍ فيهما على حِدة. . ورَتَّبناهم على خمس مراتب، فبدأنا بمسند العشرة.

ولم نخلَّ بكلمة فما فوقها تقتضي حُكماً، أو تفيدُ فائدةً، ونسبناها إلى مَنْ رَواها. . وأوردنا المتنَ بلفظ أحدهما. .».

والواقعُ: أنَّ الحميدي لم يكن مبتكراً في عملهِ هذا، وإنما اقتفىٰ أثرَ أبي بكر أحمد بن محمد البَرْقاني، وأبي مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي ـ كما

قال ابن الأثير ـ فإنهم جمعوا بينَ كتابي البخاري ومسلم، ورَتَّبوا كتبَهم على المسانيد دون الأبواب[1].

ولم يقتصر الحميديُّ على نصِّ الصحيحين، بل تَمَّمَ بعضَ الأحاديث بروايات من غيرهما. قال ابنُ الصَّلاح في مقدمته: «غير أنَّ الجمعَ بين الصحيحين للحميدي الأندلسي منها يشتملُ على زيادةِ تتمَّاتٍ لبعضِ الأحاديث ـ من تتمة لمحذوف، أو زيادةِ شرح ـ فربما نقل من لا يميّز بعضَ ما يجدهُ فيه عن الصحيحين أو أحدهما، وهو مخطىءٌ لكونه من تلكَ الزيادات التي لا وجودَ لها في واحدٍ من الصحيحين»[2].

وقد أثنىٰ ابنُ الأثير على هذا الجمع، بل واعتمدهُ أساساً في النقل منه عندما أَلَّفَ كتابه «جامع الأصول» فقال: «واعتمدتُ في النقل من كتابي البخاري ومسلم على ما جمعهُ الإمام أبو عبد الله الحُميدي في كتابه، فإنه أحسن في ذكر طُرُقهِ، واستقصىٰ في إيراد رواياته، وإليهِ المنتهىٰ في جمع هذين الكتابين»[3].

وإنما فعل ابنُ الأثير ذلكَ ليوفِّرَ على نفسهِ: الوقت، وعناء مشقة الجمع، وما يستلزمه من جهدٍ وتعبٍ، وإلاَّ فقد كانَ الأولىٰ بهِ أن يرجعَ في ذلكَ إلى الأصل.

وطريقةُ الحميدي هذه تقرِّبُ الحديثَ لطالبهِ بعضَ التقريب، ولكنَّها تتطلَّبُ ممن أرادَ مراجعةَ حديثٍ ما: أن يعرف راويه من الصحابة، وأن يقرأَ الأحاديثَ التي رواها ذلكَ الصحابيُّ؛ حتى يجد بغيتَه، وهذه القضيةُ ليست سهلةً، كما أنها ليست في متناول كلِّ طلاب العلم.

وهو مخطوطٌ، تُوجد نسخة منه في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، رقم (٩٠٥٥. ف).

٤ ـ **الجمع بين الصحيحين**: لمحيي السُّنَّة، أبي محمد، الحسين مسعود بن محمد بن الفَرَّاء الشافعي البَغَوي (المتوفىٰ سنة ٥١٦ هـ).

---

(١) جامع الأصول: (١/ ٤٨).
(٢) علوم الحديث: ص: ١١ و ١٢٩.
(٣) جامع الأصول: (١/ ٥٥).

ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٤٤٠) وهو مخطوطٌ[١].

٥ ـ **شرح السُّنَّة**: للبَغَوي أيضاً: .

رتَّبه علىٰ الموضوعات علىٰ طريقة أصحاب المصنَّفات من المحدِّثين، فجمع المؤلِّفُ الأحاديثَ المتعلِّقةَ بكل موضوعٍ في مكانٍ واحدٍ، وأطلق لفظةَ (كتاب) علىٰ العنوان العام الجامع لأحاديث متعدِّدةٍ ولأبوابٍ كثيرةٍ من جنسٍ واحدٍ، كالإيمان، والصلاة، والبيوع، وأطلق لفظةَ (باب) علىٰ الأحاديث التي تَدُلُّ علىٰ مسألةٍ خاصّةٍ بعينها. . . درج علىٰ أن يفتتح كلَّ باب ـ وأحياناً بعض الأبواب ـ بآياتٍ تُناسِب موضوعَه، مذيَّلةً بما أُثر عن الصحابة والتابعين من تفسيرٍ لها، وتوضيحٍ لمعانيها، ثم يسوق الأحاديثَ المتعلِّقةَ بالباب الذي ترجم له من دواوين السنة المعتمدة التي تلقَّاها بالسند المتصل إلىٰ مؤلِّفيها. . . وغرض المؤلِّفُ ـ رحمه الله ـ من كتابه هٰذا هو جمع ما تناثَرَ من الحديث المحتج به في الصِّحاح، والمسانيد، والسُّنن، والمعاجم، والأجزاء في جليل العلم ودقيقة؛ ليكون مرجعاً وافياً وشاملاً لكلّ ما يحتاج إليه المسلم في أمور دينه ودنياه.

طُبع بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٣٩٠ هـ في ستة عشر مجلَّدةً.

٦ ـ **الجمع بين الصحيحين**: لابن الحَدَّاد أبي نعيم، عبيد الله بن الحسن بن أحمد الأصبهاني (المتوفىٰ سنة ٥١٧ هـ).

وهو مخطوط[٢].

٧ ـ **تجريد الصِّحاح السِّتَّة**: لِرَزِين السَّرقُسْطِي الأندلسِي المالكي (المتوفىٰ سنة ٥٣٥ هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٣): «والجمع بين الأصول الستة، أي: الصحاح الثلاثة التي هي: البخاري، ومسلم، والموطّأ، والسنن الثلاثة وهي: سنن أبي داود والترمذي والنسائي».

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١٠/ ٦٥٠).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٦٥٠).

وهو مخطوطٌ[1].

وقد هذَّبه، وأكمله ابنُ الأثير الجزري (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ) بعنوان «جامع الأصول في أحاديث الرسول»، ويأتي.

٨ ـ الاختصار والتجريد للصَّحيحين من التكرار والأسانيد: لعبد الحق الإشبيلي أبي محمد، عبد الحق بن عبد الرحمـٰن بن عبد الله، المعروف بابن الخَرَّاط (المتوفىٰ سنة ٥٨١ هـ).

اختصره من كتاب الحُمَيْدي السَّابق، قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ١٩٩): «وعمل الجمع بين الصحيحين بلا إسنادٍ علىٰ ترتيب مسلم، وأتقنه، وجوّده». وهو مخطوطٌ[2].

٩ ـ الجمع بين الكتب السِّتَّة: لعبد الحق الإشبيلي أيضاً.

نسبه له ابن الأَبّار في «التكملة» (٣/ ٣٨).

١٠ ـ الجمع بين الصحيحين: لأبي عبد الله، محمد بن حسين بن أحمد الأنصاري المَرِيّ (المتوفىٰ سنة ٥٨٢ هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٣): «وهو كتابٌ حسنٌ، أخذه عنه الناس».

١١ ـ جامع المسانيد بألخص الأسانيد: لأبي الفرج، عبد الرحمـٰن بن علي ابن الجَوْزي البغدادي (المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ).

جمع فيه بين الصحيحين، والترمذي، ومسند أحمد، رَتَّبه علىٰ المسانيد، في سبع مجلَّداتٍ، ورتَّبه الشيخ أبو العباس، أحمد بن عبد الله الطَّبراني ثم المَكّي.

يذكر ابن الجوزي في مقدِّمة كتابه هذا: أنَّ بعضَ الفقهاء شكىٰ إليهِ ما يُلاقيهِ من الحيرةِ فيما يعتمدُ عليه من كتب الأحاديث، فألَّفَ لهم هذا الكتاب. يقول رحمه الله تعالىٰ:

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٢٨).
(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٦٥٢).

«أما بعد: فإنَّ جماعةً من أصحابنا الفقهاء أحَبُّوا الاطِّلاعَ على حديث رسول الله ﷺ، ورأوا الأحاديثَ متكرّرةً في الكتب، وألفاظها تزيد وتنقص، فقال لي بعضهم: قد أدركتني الحيرةُ فيما اعتمدُ عليه من الكتب، فإن اعتمدت على «موطأ مالك» فقد فاتني كثيرٌ من الأحاديث، فإن عولتُ على «مسند الإمام أحمد» رأيتُ الحديث الواحدَ يتكرَّرُ فيه مراراً، تارةً باللفظِ والإسنادِ وتارةً بتغيير رجلٍ بالإسنادِ فحسب. . . إلى أن قال:

فإن اعتمدْتُ على «صحيح البخاري» فما يفي بكل الأحاديث، وكذلكَ «صحيح مسلم»، ثم قد ذكر هذا ما لم يذكر هذا، ثم إنَّ البخاري يقطع الحديثَ على الأبواب، ويأتي من كل بابٍ بكلماتٍ منهُ يحتجُّ بها، ويُعيده في مواضع كثيرة. . وفي «صحيح مسلم» تكرارٌ وفي كتاب «الترمذي» إقصارٌ؛ لأنهُ يذكر في الباب حديثاً واحداً، وحديثين، وكذلكَ كتب السنن، فالجمعُ بين الكلِّ مصعبٌ، وإن تركت الكل؛ فكيفَ يحسن بفقيهٍ لا يعرف حديث رسول الله ﷺ، وكيفَ أعتمد على حديثٍ أفتي به، ولا أدري مَنْ رواهُ، ولا أعلمُ صحتهُ من سقمهِ؟!

فلما رأيتُ صدقَ طلبهِ؛ سكَّنتُ انزعاجه، وضمنت حاجته، وقلتُ له: سأختصرُ لكَ الطريقَ، وأسألُ اللهَ التوفيقَ».

وقد اعتمدَ ابن الجوزي في تأليف كتابه هذا على أربعة كتبٍ، وغالباً ما اعتمد عليها في كُتبَه الأخرىٰ وهي: «مسند أحمد» والصحيحان» و«سنن الترمذي» تاركاً ما سواها من الكتب المعتبرة من السُّنن، والمَسانيد، والمتفق عليها بين جمهور العلماء، زاعماً: أنَّ هذه الأربعة حاويةٌ لغالبِ الحديث، وأنَّ لها العلو في الإسناد. يقول في المقدمة:

«فأنا أنقل لكَ هذه الكتب الأربعة: مسند أحمد، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، والترمذي؛ لأنها الأصول، وهي تحوي جمهورَ حديث رسول الله ﷺ، ولها العلوُّ في الإسناد، وآتى بالحديث بأتمِّ ألفاظهِ، وأجودها في أيها كان، وأحذف مكرَّرها، إلا أن يكون في التكرار زيادة حُكمٍ، فأكرِّره لذلكَ الحكم، فأما باقي هذه الكتب الأربعة من كلام الصحابة، والتابعين؛ فذاكَ بابٌ يطولُ، وليس بغرضنا، وإنما غرضُنا المسند على أنني قد تجوزت بذكر بعضه».

ومن هذا البيان من المؤلّف يتضح لنا منهجُه في كتابهِ هذا، وزيادة على ذلكَ، فقد رتَّبهُ على مسانيد الصحابة كمسند أحمد إلا أنهُ يمتاز عن مسند أحمد بترتيب المسانيد على حروف المعجم، وإحصاء أحاديث كل مسند بالعدد المتسلسل مشيراً إلى ما اتفق عليهِ الشيخان، أو رواه أحدهما، ومبيّناً الكلمة الغريبة، أو المعنى المشكل، يقول في المقدمة: «وقد رأيتُ أن أذكر هذا الكتاب على المسانيد، وأذكر المسانيد على حروف المعجم؛ ليكون أسهلَ للطالب؛ إذ لو ذكرناها على فضائل الصحابة، أو على البلاد التي نزلوها، أو قلنا مسند الأنصار، لم يعرف ذلكَ إلا علماءُ النقل، دون الطالب المبتدئ، وإذا ذكرنا اسماً من حروف الألف؛ ذكرنا مسند كل موافق في ذلكَ الاسم. وقد رتَّبنا في كل حرفٍ تراجمَ الأسماء، مثل أن يقدم مسند أبي بن كعب، على مسند أبي بن مالكٍ؛ لأن الكاف مقدمةٌ على الميم. وكذلكَ نفعل في تراجم الآباء؛ كل ذلكَ ليسهل على الطالب، فإذا أنهينا المتفقين في الأسماء ذكرنا المفاريد من الأسماء، فإذا انقضت الحروف ـ ذكرنا من يُعرَف بكنيته، أو بابنهِ أو بقريبٍ له، ثم نذكر حديث من لا نعرف أصلاً له إلا أنه صحابيٌّ، ثم نذكر مسانيد النساء على هذا النحو، والله المنعم بالتوفيق».

وقد بذلَ المؤلِّفُ جهداً عظيماً حيثُ جمعَ الأحاديثَ المتفرِّقةَ من الكتب الأربعة في موضعٍ واحدٍ، وحذفَ المكرَّرَ منها. وحذف آثارَ الصحابة، والتابعين، والتزمَ هذا الكتابُ ألا يذكر إلا الأحاديث الصحيحة، فقد خرَّج من المسند، وسنن الترمذي الأحاديث الواهية، والموضوعة.

وهو مخطوطٌ[1].

١٢ ـ جامع الأصول من أحاديث الرسول: لابن الأثير، مجد الدين أبي السَّعادات، المبارك بن محمد بن محمد الشَّيباني (المتوفىٰ سنة ٦٠٦ هـ).

جَمَع فيه المؤلِّفُ الكتبَ الأصول في الحديث النبوي، وهي: الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن النَّسائي، وسنن التِّرمذي، ولم يضمّ إليها سننَ ابن ماجه.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٦١٣ ـ ٦١٤).

وجرَّد الأحاديثَ من الأسانيد، واكتفىٰ بذكر الصحابي راوي الحديث، وصنَّف هٰذه الأحاديث علىٰ أبواب الفقه تقريباً، وصنَّف هٰذه الأبواب علىٰ حروف المعجم، وجعل تحت كلِّ حرفٍ عِدَّة كتبٍ، ففي حرف الهمزة عشرة كتب، أوَّلُها: الإيمان والإسلام، وآخرها: كتاب الأمل والأجل، وقَسَّم الكتب إلىٰ أبوابٍ، والأبوابَ إلىٰ فصولٍ، ففي كتاب الإيمان والإسلام ـ مثلاً ـ ثلاثة أبوابٍ، الباب الأول في تعريفهما حقيقةً ومجازاً، وفيه فصلان. . . وهٰكذا حتىٰ يسهل علىٰ المطالع البحثُ. وذكر في كلِّ فصلٍ الأحاديثَ التي تنطوي تحته من حيث وحدة الموضوع، ورَمَزَ إلىٰ مخرجيها، وقد يذكر أحياناً أقوال بعض الصحابة والتابعين، وبعد أن تنتهي كتبُ كلِّ حرفٍ يشرح غريبَ ألفاظه علىٰ ترتيب الكتب التي في كلّ حرفٍ، مراعياً سياق الأحاديث التي في كل باب، وكان آخر حروف هٰذا السِّفر الضخم حرف الياء، وفيه كتاب اليمين، وبعد ذلك كله ألحق بكتابه كتاباً سَمَّاه اللواحق جمع فيه الأحاديث المتفرقة في مواضيع مختلفة.

وجعل في خاتمة الكتاب فهرساً يستدلّ به علىٰ أحاديث مجهولة المواضع، تسهل علىٰ القارىء معرفة موضعها من كتابه، سَمَّاه: «تتمّة جامع الأصول».

طُبع بتحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، في مكتبة الحلبوني في مطبعة الملاح بدمشق عام ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م في ١١ مجلَّدةً، وتصوره دار الفكر في بيروت، وله فهرسٌ في جزأين.

وقد هَذَّب «جامعَ الأصول» وجرَّده مما زاد علىٰ الأصول من شرح الغريب والإعراب، ومما جاء فيه من التكرار في نحو حجمه قاضيُ القضاة شرف الدين هبة الله بن عبد الرحيم المعروف بابن البارزي قاضي حماة (المتوفى سنة ٧٣٨ هـ) في كتابه: «تجريد الأصول في أحاديث الرسول» ونَسَّق بعض أبوابه، وضَمَّ بعض الأبواب إلىٰ كتبها حتىٰ لا تتوزَّع أحكام في عدة كتب. وقد اطَّلع الشيخ عبد الرحمٰن بن علي المعروف بابن الدَّيْبَع الشيباني الشافعي (المتوفى سنة ٩٤٤ هـ) علىٰ الجامع وعلىٰ التجريد، وأعجب بكل منها، فخدم الكتابَ خدمةً طيبةً حيث حافظ علىٰ ترتيبه، وزاد بأن ذكر بعد كلِّ حديثٍ أسماء مخرِّجيه بدلاً من الرموز ليؤمن بذلك الغلط والاشتباه، كما ألحق بالحديث شرح بعض ألفاظه، وسَمَّىٰ مختصره هٰذا: «تيسير الوصول إلىٰ جامع الأصول من حديث الرسول ﷺ».

طُبع الكتاب في أربعة أجزاء كبيرة في مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر عام ١٣٥٢ هـ.

١٣ ـ الجمع بين الصحيحين مع حذف السَّند والمكرَّر من البيِّن: لأبي حفص عمر بن بدر الموصلي (المتوفى سنة ٦٢٢ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ صالح أحمد الشامي في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥، في مجلَّدتين.

١٤ ـ أنوار اللُّمْعَة في الجمع بين الصِّحاح السَّبعة: لابن الصلاح تقي الدين أبي عمرو، عثمان بن عبد الرحمن بن موسى الشَّهْرَزُوْري الشافعي (المتوفى سنة ٦٣٤ هـ).

يضمُّ الصحيحين للبخاري، ومسلم، والسنن الخمسة: لأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والدَّارمي.

وهو مخطوطٌ[1].

١٥ ـ أنوار المصباح في الجمع بين الكُتب الستّة الصحاح: لأبي عبد الله، محمد بن علي التّجيبي الغرناطي (المتوفى سنة ٥٤٥ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة (ص: ١٧٥).

١٦ ـ مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية: لرضي الدين أبي الفضل، الحسين بن محمد بن الحسن الصَّاغاني العَدَوي العُمَري (المتوفى سنة ٦٥٠ هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٣): «وهو يجمع بين الصحيحين، وقد شرحه غيرُ واحدٍ»، فسلكَ الصَّاغاني في ترتيب جامعه ترتيباً غريباً؛ إذ جعلهُ على أبوابٍ وفصول النحو، فجعلهُ في اثني عشر باباً، يندرجُ تحتَ كلٍّ منها فصولٌ من فصول النحو. فالباب الأول، يندرج تحته فصلان: الأول: فيما جاء ابتداؤه بمن الموصولة أو الشرطية، والثاني: فيما جاء ابتداؤه بمن

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٢٦٢).

الاستفهامية.. وهذا الترتيب يفيد المشتغلين بعلم النحو.. وقد قصره على الأحاديث القولية.

طُبع في الآستانة، عام ١٣١١ هـ، ومعه: «مبارق الأزهار» لابن ملك (المتوفى سنة ٨٨١ هـ)، وطُبع بعد ذلك طبعات كثيرة.

١٧ ـ **أنوار اللُّمعة في الجمع بين الصحاح السبعة**: لأبي سعد، محمود بن كمال الصَّاوي (المتوفى سنة ٦٥٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

١٨ ـ **جامع مسانيد الإمام أبي حنيفة**: لأبي المؤيّد، محمد بن محمود بن محمد الخُوَارِزْميّ (المتوفى سنة ٦٥٥ هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٦): «جمع فيه المسانيدَ الخمسةَ عشر المنسوبة لأبي حنيفة من تخاريج الأئمة من أصحابه الأربعة فمن بعدهم، وشرحه الحافظُ أبو العدل، زيد الدين قاسم بن قُطلُبُغا».

طُبع في مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) الهند عام ١٣٣٢ هـ، وطُبع وفي المكتبة الإسلامية بباكستان، عام ١٣٩٦ هـ.

١٩ ـ **تجريد «جامع الأصول من أحاديث الرسول لابن الأثير**: لقاضي حماة الشرف أبي القاسم، هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم البارزي الجُهَنِيّ الحَمَوي الشافعي (المتوفى سنة ٧٣٨ هـ).

اختصر به «جامع الأصول» لابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ). وهو مخطوطٌ بعنوان «تجريد الأصول في أحاديث الرسول»[٢]، وقد اختصره علي بن محمد الفاسي، في «مختصر تجريد الأصول».

٢٠ ـ **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: للحافظ جمال الدين أبي الحجاج، يوسف ابن الزكي عبد الرحمٰن المِزِّي الدِّمشقي (المتوفى سنة ٧٤٢ هـ).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٢٦٢).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧).

جمع فيه الكتبَ الستّة على أسماء الصحابة على حروف المعجم، يجمع تحت اسم كلِّ صحابيٍّ أحاديثَه كلَّها الموجودَة في الكتب الستة، وإن كانت أحاديثُه كثيرةً وَزَّعها على الرواة عن هٰذا الصحابي من التابعين على حروف المعجم، ويذكر من الحديث طرفه الأول فقط، ولا يذكر الأحاديثَ كاملةً، ولذلك سُمِّي هٰذا النوع من الكتب بـ: «الأطراف»، جمع فيه (١٩٩٥٩) حديثاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الصَّمد شرف الدين، في الدار القيّمة ببومباي بالهند، عام ١٣٨٤ هـ، ومعه: «النكت الظِراف على الأطراف» لابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ)، و«الإشراف على الجمع بين النكت وتحفة الأشراف» لمحمد بن فهد المَكّي القرشي (المتوفى سنة ٨٧١ هـ) وبآخره: «الكشَّاف عن أبواب أصول تحفة الأشراف» لعبد الصَّمد شرف الدين.

٢١ ـ **جامع المسانيد والسُّنن الهادي لأقوم سنن**: للحافظ عماد الدين أبي الفداء، إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي، المعروف بـ: «ابن كثير» (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٥ هـ): «جمع فيه بين الأصول الستّة، ومسانيد: أحمد، والبزَّار، وأبي يعلى، والمعجم الكبير، وربما زاد عليه من غيرها، وهو المسند الكبير، رتَّبه على حروف المعجم يذكر كلَّ صحابيٍّ له روايةٌ، ثم يُورِد في ترجمتَه جميع ما وقع له في هٰذه الكتب، وما تيسّر من غيرها».

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الملك بن دهيش، في مكتبة ومطبعة النهضة بمكة المكرمة عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ عبد المعطي أمين قلعجي في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤١٥ هـ.

٢٢ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: للحافظ نور الدين أبي الحسن، علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي المصري الشافعي (المتوفى سنة ٨٠٧ هـ).

جمع فيه زوائدَ كتب ستة على الكتب الستة، كان قد أفردها وهي: مسند أحمد، والبزَّار، وأبي يعلى، والمعجم الكبير، والأوسط، والصغير، الثلاثة للطَّبراني، قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧١ ـ ١٧٢): «ثم جمع الزوائد الستة في كتاب واحد محذوف الأسانيد، مع الكلام عليها بالصّحة والحُسْن

والضَعْف، وما في بعض رْواتِها من الجرح والتعديل... وهو من أنفع كتب الحديث، بل لم يُوجَد مثلُه، ولا صُنِّف نظيره في هـٰذا الباب. وللسيوطي: «بغية الرائد في الذيل علىٰ مجمع الزوائد» ولكنه لم يتمّ».

طُبع في دلهي بالهند عام ١٣٠٨ هـ، وطُبع في مكتبة القدسي بالقاهرة عام ١٣٥١ هـ.

٢٣ ـ جامع الأحاديث: للهيثمي أيضاً.

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٦): «وللحافظ نور الدين الهيثمي كتابٌ جمع أحاديث (الغَيْلاَنيات) و(الخِلَعيات) و(فوائد تمام) و(أفراد الدَّارقطني) مع ترتيبها علىٰ الأبواب في مجلَّدتين، وقفتُ عليه بخطِّ الحافظ السَّخاوي في مجلَّدةٍ واحدةٍ، نقله من خطِّ جامعه، ذكر في آخره أنه كتبه سريعاً جداً في ثلاثة عشر يوماً».

٢٤ ـ تسهيل طريق الوصول إلىٰ الأحاديث الزائدة علىٰ جامع الأصول: لمجد الدين أبي طاهر، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشِّيرازي (المتوفىٰ سنة ٨١٧ هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٥): «ولمجد الدين زوائد علىٰ «جامع الأصول» لابن الأثير في أربع مجلَّدات، صَنَّفه للناصر ولد الأشراف صاحب اليمن».

٢٥ ـ إتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة: لأحمد بن أبي بكر البوصيري المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٤٠ هـ).

أفرد فيه زوائد مسانيد: أبي داود الطَّيالسي، والحُمَيْدِي، ومُسَدَّد بن مُسَرْهَد، وابن أبي عمرو، وإسحق بن رَاهُوْيَهْ، وابن أبي شَيْبَة، وأحمد بن مَنِيع، وعبد بن حميد، والحارث بن محمد بن أبي أسامة، وأبي يعلىٰ الموصلي، أي: ما زاد من أحاديثها علىٰ الكتب الستة، وهو مُرَتَّبٌ علىٰ مئة كتاب.

حقَّقه مجموعةٌ من طلاب الجامعة الإسلامية كرسائل جامعية عام ١٤٠٧ هـ، وطُبع بعد ذلك طبعةً كاملةً.

٢٦ ـ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

جَمَع فيه زوائدَ ثماني مسانيد على الكتب الستة، وهي: مسند محمد بن يحيى ابن أبي عمر العَدَني (المتوفى سنة ٢٤٣ هـ) وأبي بكر عبد الله بن الزبير الحُمَيْدي (المتوفى سنة ٢٩١ هـ) ومُسَدَّدِ بن مسرهد (المتوفى سنة ٢٢٨ هـ) وأبي داود سليمان بن داود الطَّيالسي (المتوفى سنة ٢٠٣ هـ) وأحمد بن مَنيع (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ) وأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (المتوفى سنة ٢٣٥ هـ) وعَبْد بن حَمِيد (المتوفى سنة ٢٤٩ هـ) والحارث بن محمد بن أبي أسامة (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ). قال السَّخاوي: «وفيه أيضاً الأحاديث الزوائد من المسانيد التي لم يقف عليها مصنّفة ـ أعني: شيخنا ابن حجر ـ تامّة، كإسحاق بن راهويه (المتوفى سنة ٢٣٨ هـ) والحسن سفيان (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ) ومحمد بن هشام السدوسي (المتوفى سنة ٢٥١ هـ) ومحمد بن هارون الرُّوْياني (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ) والهيثم بن كُلَيب (المتوفى سنة ٣٣٥ هـ) وغيرها».

طُبع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمـٰن الأعظمي (المتوفى سنة ١٣١٣ هـ) بوزارة الحج الكويتية، إدارة الشؤون الدينية، عام ١٣٩٠ ـ ١٣٩٣ ـ ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ م، في أربع مجلَّدات. وصوَّرته دار المعرفة في بيروت.

٢٧ ـ **إتحاف السَّادة المَهَرة بأطراف الكتب الحديثية العَشَرة**: لابن حجر أيضاً.

جَمَع فيه زوائدَ كتب حديثية عشرة هي مظنّة الحديث الصحيح تلي الكتبَ الستة المشهورة، وهي: موطأ مالك، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، وشرح معاني الآثار للطحاوي، ومسند أبي عَوَانة الإسْفِرَائيني، والمستدرك للحاكم، وسُنَن الدَّارمي، وسنن الدَّارقطني، وصحيح ابن حِبّان، وصحيح ابن خُزَيْمَة.

طُبع بتحقيق مجموعة من العلماء، في مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنوَّرة عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م في ٢٠ مجلَّدةً.

٢٨ ـ **بغية الرائد في الذَّيل على مجمع الزوائد**: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٥): «ولكنه لم يُتِمّ».

٢٩ ـ **الجامع الصغير**: للسُّيوطي أيضاً.

هو مِن أجمع ما صُنِّف في معاجم الحديث، رَتَّبه السيوطيُّ علىٰ حروف الهجاء مراعياً في هٰذا أول الحديث فما بعده، وجمع فيه الأحاديث من ثلاثين كتاباً، حتىٰ بلغ عددُ ما فيه عشرة آلاف حديث، وأشار إلىٰ درجة كلّ حديثٍ، ورمز إلىٰ المخرجين. وكان السيوطيُّ قد ألَّف كتاباً كبيراً في الحديث النبوي مرتّباً علىٰ حروف المعجم سَمَّاه: «جمع الجوامع» أو: «الجامع الكبير» ثم اقتضب منه «الجامع الصغير»، ثم جعل لـ: «الجامع الصغير» ذيلاً سَمَّاه: «زيادة الجامع» وقد ضمَّ الشيخُ يوسف النَّبْهَاني هٰذه الزيادةَ إلىٰ «الجامع الصغير» وأحسن ترتيب أحاديثهما، وسَمَّىٰ المجموع: «الفتح الكبير في ضمِّ الزيادة إلىٰ الجامع الصغير».

طُبع الكتاب في دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٣٩٥ هـ١٩٧٥ م في ثلاث مجلَّدات.

وتصدَّىٰ لشرحه أكثر من عالم، ومن أشهر شروحه: « فيض القدير شرح الجامع الصغير» للشيخ زين الدين محمد عبد الرؤوف ابن تاج العارفين المُنَاوي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ) شرح فيه الجامعَ شرحاً وافياً، واستدرك علىٰ السيوطي في بعض الأحاديث، وذكر فوائدَ جليلةً.

طُبع الكتاب في سِتّ مجلَّدات كبيرة عام ١٣٥٦ هـ، في المطبعة التجارية بمصر، وعدَّة ما فيه من الأحاديث (١٠٠٣١) عشرة آلاف حديث وواحد وثلاثين حديثاً.

٣٠ ـ الجامع الكبير: للسُّيوطي أيضاً.

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٢): «وهو المُسَّمىٰ بـ: (جمع الجوامع)، قصد فيه جَمْعَ الأحاديث النبوية بأسرِها والمشاهدة تمنع ذلك علىٰ أنه تُوفِّي قبل إكماله، وهي مرتَّبةٌ علىٰ الحروف عدا القسم الثاني من الكبير وهو قسم الأفعال فإنه مرتَّبٌ علىٰ المسانيد ذاكراً عَقِبَ كلِّ حديثٍ من أخرجه من الأئمة واسم الصحابي الذي خرج عنه، وقد رَتَّب الجوامعَ الثلاثة للسيوطي علىٰ الأبواب الفقهية الشيخُ علاء الدين علي، الشهير (بالمتقي) ابن حسام الدين عبد الملك بن قاضي خان الهندي، ثم المدني القادري الشاذلي الجِشْتِيّ، المتوفىٰ بمكة سنة خمس وسبعين وتسعمئة. في كتابه: «كنز العمال».

ولخاتمة المعتنين بالحديث بالديار المغربية (أبي العلاء) مولانا إدريس بن محمد بن أدريس العراقي الحسيني الفاسي، المتوفىٰ بها سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومئة وألف كتابٌ عَرَّفَ فيه بأئمة الحديث المُخرَّج لهم في «الجامع الكبير» سَمَّاه: «فتح البصير في التعريف بالرجال المخرج لهم في الجامع الكبير»، وله أيضاً كتابٌ آخر في الكلام علىٰ أحاديثه بالصحة والحسن وغيرهما، وسَمَّاه: «الدرر اللوامع في الكلام علىٰ أحاديث جمع الجوامع»، لكنه لم يُكمل؛ و«درر البحار في الأحاديث القصار» للسيوطي أيضاً، انتهى من كلام الكتاني.

٣١ ـ **تيسير الوصول إلىٰ جامع الأصول**: لابن الدَّيْبَع، وجيه الدين أبي زيد، عبد الرحمـٰن بن علي بن محمد الشَّيْباني، الزَّبيدي اليَمَني الشافعي (المتوفىٰ سنة ٩٤٤ هـ).

قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٤): «اختصر فيه (جامعَ الأصول) لابن الأثير الجَزَري، وهو أحسن مختصراته».

طُبع في كَلْكَتَّه بالهند عام ١٣٠١ هـ، وطُبع بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي، في دار المعرفة ببيروت عام ١٣٩٧ هـ.

٣٢ ـ **تجريد جامع الأصول من أحاديث الرسول**: للشيخ محمد طاهر الفَتَّني الهندي الصدّيقي (المتوفىٰ سنة ٩٨٦ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٥).

٣٣ ـ **كنز العُمَّال في سنن الأقوال والأفعال**: لعلاء الدين علي المتّقي الهندي (المتوفى سنة ٩٧٥ هـ).

جمع فيه المؤلِّفُ «الجامعَ الصغير» و«زياداته»، ورتَّبه علىٰ أبواب الفقه، وسمَّىٰ هـٰذا المؤلَّف: «منهج العمال في سنن الأقوال» ثم بَوَّب ما بقي من قسم الأقوال من «الجامع الكبير» علىٰ أبواب الفقه، وسمَّاه: «الإكمال لمنهج العمال» ثم مزج بين هـٰذين المؤلَّفين ومَيَّز بين أحاديث الإكمال؛ لأن أحاديثه أصح وأخصر وأبعد من التكرار، وسَمَّىٰ الكتاب: «غاية العمال في سنن الأقوال». ثم بَوَّب قسمَ الأفعال علىٰ أبواب الفقه وجمع بين أحاديث الأقوال والأفعال وسَمَّىٰ مجموع ذلك: «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال»، قال المؤلِّفُ: فمن ظفر بهـٰذا التأليف فقد

ظفر بـ: «جمع الجوامع» مبوّباً مع أحاديث كثيرة ليست في «جمع الجوامع»؛ لأن المؤلف ـ رحمه الله ـ زاد في الجامع الصغير، وذيَّله أحاديث لم تكن في «جمع الجوامع».

طُبع في الهند، سنة ١٣٦٤ هـ ـ ١٩٤٥ م في أربعة عشر جزءاً كبيراً، وطُبع طبعة محقَّقة بالمكتبة العربية الإسلامية في حلب عام ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م، وطُبع «منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» لعلي المتقي الهندي على حواشي «مسند الامام أحمد»، وطُبع «كنز العمال» أخيراً في ١٦ جزءاً بمؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٣٤ ـ **كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق**: لمحمد عبد الرؤوف ابن تاج العارفين المُنَاوي الحَدَّادي القاهري الشافعي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ).

قال الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٤): «فيه عشرة آلاف حديث، في عشر كراريس، في كلِّ كرّاسةٍ ألف، وفي كلِّ ورقةٍ مئة، وفي كلِّ وجهٍ خمسون، وفي كلِّ سطرٍ حديثان... رَتَّبه على حروف المعجم، لكن من غير ذكرٍ للصحابي المروي عنه، وهو مشحونٌ بالأحاديث الضعيفة، والموضوعة، وفي رموزه بعضُ تحريفٍ، يَغلب على الظنّ: أنّه من النُسَّاخ».

طُبع بهامش «الجامع الصغير» للسُّيوطي في مرسيليا عام ١٢٦٨ هـ ـ ١٨٥١ م. وطُبع مستقلاً بدار الطباعة العامرة (بولاق)، عام ١٢٨٦ هـ ـ ١٨٦٩، في (٢١١) صفحة. وطُبع باعتناء محمد محمود الزناري، بدار الجيل في بيروت، عام ١٧٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، في (٢٠٠) صفحة.

٣٥ ـ **الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور**: للمُناوِي أيضاً.

نَبّه فيه على ما فاتَ الإمامَ السيوطيَّ من الأحاديث في الجامع الكبير.

طُبع بالمركز العربي للبحث والنشر في القاهرة عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٥ م في ثلاث مجلَّدات.

٣٦ ـ **جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد**: لمحمد بن محمد بن سليمان الرُّوداني المغربي (المتوفى سنة ١٠٩٤ هـ).

جمع فيه بين «جامع الأصول» لابن الأثير (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ) و«مجمع الزوائد» للهيثمي (المتوفى سنة ٨٠٧ هـ)، فهو يَضُمُّ (١٤) كتاباً من كتب السنّة هي: الصحيحان للبخاري، ومسلم، والسنن الأربعة: لأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والموطأ لمالك، ومسانيد: أحمد، وأبي يعلىٰ، والدَّارمي، والبزَّار، ومعاجم الطَّبراني الثلاثة: الكبير، والأوسط، والصغير.

طُبع لأوَّل مرةٍ بالمطبعة الخيرية بمِيْرَته في الهند عام ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٧ م في مجلَّدتين، وله طبعاتٌ أخرى.

٣٧ - ذخائر المواريث في الدلالة علىٰ مواضع الأحاديث: لعبد الغني النَّابُلُسِيّ (المتوفى سنة ١١٤٣ هـ).

اختصر فيه «تحفة الأشراف» للمِزّي (المتوفى سنة ٧٤٢ هـ) وحذف منه «سننَ ابن ماجه» واستبدله بـ: «موطأ مالك».

طُبع بجمعية النشر والتأليف الأزهرية في القاهرة عام ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٤ م، وتصوّره دار المعرفة في بيروت. وقد وضع له الحسينيُ عبد المجيد هاشم، ومحمد رأفت سعيد: «الترتيب الفقهي لكتاب ذخائر المواريث» وطُبع بدار الشعب في القاهرة عام ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م في (٩٦) صفحة.

٣٨ - المعجم الوجيز من أحاديث الرسول العزيز: لعبد الله الميرغني (المتوفى سنة ١٢٠٧ هـ):

استدرك فيه على السُّيوطي أحاديثَ لم يذكرها في جامِعَيْه، وفيه (١١٣٠) حديثاً.

طُبع بتحقيق الشيخ سمير طه المجذوب بعالم الكتب في بيروت عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٣٩ - راموز الأحاديث على ترتيب حروف الهجاء: لأحمد ضياء الدين بن مصطفىٰ الطَّرابزوني الكَمُشْخَانوي التركي (المتوفى سنة ١٣١١ هـ).

رَتَّبه على حروف المعجم مع الرمز للمخرّجين، كما فعل السيوطي.

طُبع بمطبعة قشلة همايون في الآستانة، عام ١٢٧٥ هـ - ١٨٥٨ م في (٥٦٨)

صفحة. وطُبع مع «شرح راموز الأحاديث المُتَّسِم بلوامع العقول» للمؤلف بمكتب الصنايع في الآستانة عام ١٢٩٤ هـ ـ ١٨٧٧ م.

٤٠ ـ **الفتح الكبير في ضَمٍّ الزيادة إلى الجامع الصغير**: للشيخ يوسف بن إسماعيل النَّبْهاني (المتوفى سنة ١٣٥٠ هـ).

كان السيوطي قد ألَّف كتاباً كبيراً يجمع الحديثَ النبوي مرتّباً على حروف المعجم سَمَّاه «جمع الجوامع» أو «الجامع الكبير» ثم اقتضب منه «الجامعَ الصغير» ثم جعل لـ: «الجامع الصغير» ذَيْلاً سَمَّاه: «زيادة الجامع». وقد ضَمَّ الشيخ يوسف النَّبهاني هذه الزيادةَ إلى الجامع الصغير، وأحسن ترتيب أحاديثهما، وسَمَّى المجموع: «الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير».

طُبع بدار إحياء الكتب العربية في القاهرة عام ١٣٥٠ ـ ١٣٥١ هـ، وطُبع بمطبعة مصطفىٰ الحلبي في القاهرة عام ١٣٥٠ هـ، وبالمكتب الإسلامي في بيروت عام ١٣٨٩ هـ، ويُصوَّر بدار الكتاب العربي في بيروت.

٤١ ـ **الكنز الثمين في أحاديث النبي الأمين**: للشيخ عبد الله الغُماري (المتوفى سنة ١٤١٣ هـ).

وهو عبارة عن «الجامع الصغير» للسيوطي مجرَّداً من الحديث الموضوع، وهو مرتَّبٌ على حروف المعجم، وقد أضاف إليه بعضَ الأحاديث الصحيحة التي فات السيوطيَّ ذكرُها.

طُبع بعالم الكتب في بيروت عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م في مجلَّدةٍ.

٤٢ ـ **التاج الجامع للأصول**: للشيخ منصور بن علي ناصف (من علماء الأزهر المعاصرين).

جمع في هذا الكتاب الأصولَ الخمسةَ: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، والنَّسائي، والترمذي، وحذف الأسانيدَ، وجعل أحاديثَ الكتاب في أربعة أقسام: القسم الأول: في الإيمان والعلم والعبادات، والقسم الثاني: في المعاملات والأحكام والعادات، والقسم الثالث: في الفضائل والتفسير والجهاد، والقسم الرابع: في الأخلاق والسَّمعيات، ورَتَّب العبادات والمعاملات على أبواب الفقه.

طُبع الكتاب عدة طبعات في خمس مجلدات، كانت الثالثة منها عام ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦١ م في دار إحياء الكتاب العربي ببيروت، كما طبع معه شرحه: (غاية المأمول شرح التاج الجامع للأصول) بقلم المؤلف، وهو جيد فيه فوائد جليلة.

٤٣ ـ **المسند الجامع**: للمؤلِّفين: أبو المعاطي النوري، ومحمد النوري، وآخرين.

جمع هذا الكتابُ عدداً من كتب الحديث بلغت واحداً وعشرين كتاباً تقريباً، رُتِّب على مسانيد الصحابة ترتيباً هجائياً، ورُتِّبت الأحاديثُ في مسند كل صحابيٍّ على الموضوعات، وعزا المصنِّفون الأحاديثَ إلى مصادرها الأصلية، والمسند في ثلاثة أبواب: الباب الأول: مسانيد الصحابة، والثاني: مسانيد من اشتهر بالكُنى منهم، ثم الأبناء، والمجهولون، والباب الثالث: مسند النِّساء، ولا بُدَّ من الرجوع إلى مقدمة المسند الجامع؛ ليقف الباحث على مزيد من المعرفة، وبلغ مجموع المسانيد (١٢٣٧) مسنداً، والأحاديث (١٧٨٠٢) حديثاً.

طُبع المسند في اثنين وعشرين جزءاً مع الفهارس العلمية، دار الجيل ببيروت، عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م.

٤٤ ـ **جامع مسانيد النساء وذكرهنَّ وأحوالهنَّ**: للسيد إبراهيم محمد الجمل.

ضَمَّ هذا الكتابُ ما روته النّساءُ، وقد جعل هذا المؤلِّفُ الكتابَ في جزأين: الأول: ما روته النساء في صحيحي البخاري، ومسلم، والجزء الثاني: فيما رواه أصحابُ السُّنن عن النساء. قدَّم الجزء الأول بتراجم مُوجَزةٍ لأمهات المؤمنين، ثم للصحابيات الراويات في الصحيحين، ثم سرد الأحاديث على الموضوعات، وقد حذف الأسانيد اختصاراً، واكتفى بذكر الصحابية راويته، ومن أخرجه وبيَّن غريبه، وقد يعلِّق على الحديث إذا احتاج الأمر إلى ذلك، وكذلك فعل في الجزء الثاني فترجم تراجم موجزة لراويات الحديث في هذه الكتب، ثم سرد الأحاديثَ على المنهج ذاته.

طُبع الكتابُ في الدارالمصرية اللبنانية بالقاهرة عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٣ م في جزأين.

٤٥ ـ المسند الجامع لأحاديث الكتب السِّتَّة ومؤلَّفات أصحابها الأخرىٰ، وموطّأ مالك ومسانيد: الحميدي، وأحمد بن حنبل: للدكتور بَشَّار عَوَّاد معروف (معاصر) وآخرين.

طُبع بمطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في بغداد عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٤٦ ـ الجامع بين الصَّحيحين للإمام البخاري ومسلم: جمع وترتيب الأستاذ صالح أحمد الشَّامي.

لما كانت الغايةُ هي تقريب أحاديث الصحيحين، فقد بذلَ المؤلِّفُ وسعَه في اختيار السبل المؤدية إلى ذلك، فكان منها:

ـ حذف الأسانيد؛ إذ الغاية منها معرفة صحة الحديث أو ضعفه، ونحن أمام كتابين اتفق على صحتهما، فالغرض الذي يذكر السند لأجله متحقِّقٌ.

وقد اكتفى بذكر اسم الصحابي راوي الحديث عن النبي ﷺ إن كان المروي خبراً، أو اسم من يرويه عن الصحابي إن كان المروي أثراً. وقد ذكر غيرهما إن كانت الحاجة تقتضي ذلك، ويتوقف فهم المعنى عليه.

ـ وضع الحديث في مكان واحد: وذلك للتخلص من التكرار المؤدي إلى التطويل. فعندما يشتمل الحديثُ على أكثر من موضوعٍ فإنه ذكره في الموضع الذي سِيق الحديث من أجله، أحال عليه في الأماكن الأخرى، وبهذه الإحالات يحلّ جانبٌ كبيرٌ من مشكلة التكرار.

ـ اختيار نص الحديث: ترجع الأحاديث التي بين أيدينا إلى ثلاث فئات، فهي: إما أن تكون مما انفرد به البخاري. وإما أن تكون مما انفرد به مسلمٌ. وإما أن تكون مما اتَّفقا عليه.

أما ما انفرد به البخاري: فإن كان الحديثُ مما ذكر عنده مرةً واحدةً، فلا خيارَ عندها، فإنه أثبت ذلك النصَّ، وكذلك ما ذكر أكثر من مرة ولكن بلفظ واحد، وإن كان لديه أكثر من رواية وبألفاظٍ مختلفةٍ فإنه اختار الراويةَ الأعمَّ والأشملَ، واكتفى بها إن كان نَصُّها يستوعب نصوصَ بقية الروايات، وإن لم تكن كذلك؛ وضعها،

وأشار إلى الفروق والزيادات في الروايات الأخرى، وإن كان الخلاف كبيراً بينها؛ ذكرها جميعاً.

والغاية من هذا: وضعُ نصِّ الحديث كاملاً ـ بجميع رواياته ـ بين يدي القارىء الكريم.

وكذلك فعل بما انفرد به مسلم، وأما ما اتفقا عليه ـ وهو ما مارواه كل منهما، متفقين على تخريجه عن صحابي واحد ـ فكانت طريقته أن يضع أمامه روايات البخاري للحديث، وكذلك روايات مسلم له، ثم اختار النصَّ الذي اتفقا عليه.

فإن كان هذا النصُّ هو الأعمُّ والأشملُ؛ اكتفى به، وإلاَّ؛ أشار إلى الزيادات والفروق في الروايات الأخرى في كل منهما.

وحيث كان الحديث متفقاً عليه، فإنه أثبت لفظ البخاري، فإن كان في لفظ مسلم أو سياقه زيادة فائدة، فإنه أثبته أيضاً أو أشار إلى ذلك حسب مقتضى الحال.

ـ أما الأحاديث المعلقة فستذكر في حاشية الأبواب المناسبة لها.

وستكون تحت رقم الحديث الأول في الباب. أو تحت عنوان الباب نفسه إن كانت ثمة ما يستدعي ذلك.

وما جاء متعلقاً بتفسير السُّور، فسيكون ما يتعلق بكل سورة تحت عنوانها في الحاشية إن كان تفسيراً لكلمات. وأما إن كان تفسيراً لآيات فسوف يكون بعد ذكر الآية بحسب رقمها من السورة في الحاشية، وتعطى رقم الحديث الذي قبلها مع ذكر كلمة «مكرَّر» بعد الرقم.

ـ تراجم الأبواب: تَمَّ اختيار تراجم الأبواب من البخاري حيث أمكن ذلك، وإلاَّ فمما وضعه الإمام النووي من تراجم لمسلم. وحيث لم يجد المؤلِّفُ فيهما ما يلبي الحاجة، فإنه يضع الترجمة المناسبة للحديث أو الأحاديث محل البحث.

ـ الحاشية: ليس من مهمة هذا الكتاب شرح الأحاديث، ولكن إتماماً للفائدة، كان لا بد من ذكر شرح بعض الكلمات، أو بعض الأحكام، بقدر ما تدعو الضرورة له، ويكون مرجع المؤلِّف في ذلك: فتح الباري، وشرح النووي لمسلم، وحاشية فؤاد عبد الباقي على متن مسلم، وما كان من غيرهما فإنه يذكر مرجعه، وما كان تعليقاته فإنه أشار إليها بكلمة [الجامع] في نهاية التعليق.

وسيحمل شرح كل حديث رقمه المتسلسل، ولذا فلن تذكر أرقام الأحاديث التي لا شرح لها.

حرصاً من المؤلِّفُ على تزويد القارىء الكريم بكل الفوائد الممكنة، فقد سلك ما استطاع من السبل لوضع يده على مكان الحديث في مرجعه، وذلك بالاستفادة من الملاحظات التالية:

١ ـ جعل للأحاديث رقماً متسلسلاً، حتى تسهل الإحالة على رقم الحديث عندما تتعدد موضوعاته، أو عندما يجد فائدة ما، في الإشارة إليه، ولم يقصد بهذا الترقيم الإحصاء.

٢ ـ جرت كتب الحديث على استعمال:

الحرف (ق) للدلالة على الحديث المتفق عليه بين البخاري ومسلم.

فأبقى المؤلِّفُ هذه الرموز على هذا الاستعمال[١]. والحرف (خ) للدلالة على أن الحديث مما رواه البخاري. والحرف (م) للدلالة على أن الحديث مما رواه مسلم.

طُبع الكتاب في دار القلم بدمشق عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م في ثلاث مجلَّدات.

٤٧ ـ موسوعة الحديث النبوي: للأستاذ عبد الملك بكر عبد الله القاضي (معاصر):

أصدر منها قسم أحاديث الزكاة عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في ٣٠٣ ق. وقسم أحاديث الصيام، تَمَّ بإشراف دار البحوث العلمية في الكويت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م: الموسوعة الشاملة، في مجلَّدتين (١١٠٤) صفحة. والموسوعة المصنّفة في (٥١٤) صفحة. وقسم أحاديث الحج والعمرة عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، في مجلَّدتين (١٣٩٠) صفحة، طُبع في دار العاصمة في الرياض عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م.

---

(١) انظر مقدمة المؤلف.

٤٨ ـ **موسوعة الحديث النبوي الشريف**: لشركة العريس في بيروت.

وهي أقراصٌ مُدْمَجَة (C.D) يمكن تشغيلُها على الحاسوب الآلي (الكمبيوتر) تحتوي على أحاديث (١٦٠٠) كتاب، يمكن للباحث العثورُ على طلبه منها بسرعةٍ وسهولةٍ، وهي لم تأخذ الشكل النهائيَّ بعد، وما زال واضعوها يطوِّرون فيها سنوياً، ويزيدون عدد مصادرها.

هذا ولم يصدر حتى الآن كتابٌ يمكن القولُ إنه يجمع الأحاديثَ النبويةَ كلَّها على الإطلاق، وإنما ظهرت محاولات تتفاوت في حجمها واستيعابها، وأكبر كتابٍ جامع لها هو «كنز العمال» فقد اشتمل على (٤٦٦٢٤) حديثاً. ويليه «الجامع الأزهر» للمُنَاوي ويشتمل على (٣٠٠٠٠) حديث، ويليه «مسند الإمام أحمد» ويشتمل على (٢٨٦٤٧)حديثاً ويليه «تحفة الأشراف» للمزي، يشتمل على (١٩٥٩٥)، ويليه «الفتح الكبير بضَمّ الزيادة إلى الجامع الصغير» للشيخ يوسف النَّبهاني، ويشتمل على (١٤٤٧١) حديثاً، ويليه «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد» للرُّوْداني، ويشتمل على (١٠١٢١) حديثاً ثم «الجامع الصغير» للسيوطي، ويشتمل على (١٠٠٣١) حديثاً.

ولا نشكّ: أنَّ عدد الأحاديث أكبر من هذا بكثيرٍ، فقد قال الإمام أحمد بن حنبل: «أحفظ ألفَ ألفِ حديث» يعني مليوناً، وقال الإمام أبو زُرعة الرازي: «أحفظ ستمائة ألف حديث» وما مِن شكٍّ: أنَّ هذا بالمكرَّرات، وتعدّد الأسانيد للحديث الواحد، ويقدِّر الباحثون: أنَّ عدد الأحاديث الصحيحة، والحسنة التي يُحتج بها، بدون تكرار، زُهاء خمسة عشر ألف حديث، وهي ما نحن بحاجةٍ اليوم إلى جمعه في كتابٍ واحدٍ[1].

* * *

---

(١) انظر: «الرسالة المستطرفة» ص: ١٨٢ ـ ١٨٣، و«مصادر الدراسات الإسلامية» ص: ٢٣٥ ـ ٢٥٠.

٤١ ـ مصادر أطراف الحديث

وهي كتبٌ يقتصر مؤلِّفوها على ذِكْر طَرَفِ الحديث الدَّالّ عليه، ثم ذِكْرِ أسانيده في المراجع التي ترويه بإسنادها، وبعضُهم يَذْكُر الإسنادَ كاملاً، وبعضُهم يقتصر على جزءٍ من الإسناد.

يعني: أن يذكر أهلُ الأطراف حديثَ الصحابَيّ مفرداً ـ كأهل المسانيد ـ إلا أنهم لا يذكرون من الحديث إلا طرفاً يعرف به، مع الجمع لأسانيده إما على سبيل الاستيعاب أو على جهة التقيُّد بكتب مخصوصة.

أمَّا أهل المسانيد فيذكرون الحديثَ كاملاً ويستقصون جميعَ حديثِ ذلك الصحابيِّ سواء رواه من يُحْتَجّ به أم لا. فقصدهم حصرُ ما رُوي عنه من غير نظرٍ إلى التبويب الفقهي.

فهم يذكرون في أطراف الكتب الستة ـ مثلاً ـ طُرُقَ الشيخين وأهل السُّنَن الأربع، وما اشتركوا فيه من الطُّرق، وما اختصَّ به كلُّ واحدٍ منهم، وإذا اشترك أهل الكتب الستة في رواية حديث، أو بعضهم؛ أو انفرد به بعضهم، ذَكَرَ أهلُ الأطراف أين ذَكَرَ كل واحدٍ منهم ذلك الحديث في كتابه، وإن ذكروه مفرّقاً في موضعين أو أكثر؛ ذَكَرَ أهل الأطراف كلّ واحد من الموضعين.

وليس قصدُهم ذِكرَ تمام متون الحديث وسردها، وإنما يذكرون الراويَ أولاً وطرفاً من الحديث إلى أن يتميَّز عن غيره من الأحاديث، ثم يقولون: رواه فلانٌ بسند كذا، وفلانٌ بسند كذا، إلى أن يفرغ من ذكر من رواه من أهل الكتب السّتّة أو غيرها.

نشأة فن الأطراف وتطوّره:

ذكر أبو خَيْثَمة (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ) في «كتاب العلم»[١] له: «ثنا جَرِيرٌ،

(١) ص: ١٤١ ـ ١٤٦.

عن منصور، عن إبراهيم ـ هو النَّخَعي (المتوفى سنة ٩٦ هـ) قال: لا بأسَ بكتابة الأطراف».

وذكر ابنُ أبي خيثمة (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ) في «تاريخه»: حَدَّثنا مُسَدَّدٌ، ثنا حَمَّادُ بن زيد، عن ابن عَوْن، عن محمد بن سيرين (المتوفى سنة ١١٠) قال: كنتُ أَلْقَى عبيدة ـ هو ابن عمرو السليماني (المتوفى قبل ٧٠ وقيل بعدها) ـ بالأطراف.

وقال الحافظ الفَسَوي (المتوفى سنة ٢٧٧ هـ) في كتاب «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٥٨):

«حَدَّثنا أبو يوسف، حَدَّثَني محمدٌ، ثنا يزيد؛ قال: كنتُ آتي شعبة من قبل أن يخرج إبراهيم فأجيء وهو نائمٌ والذبابُ على وجهه فأقيمه، فيحدِّثني من غير أن يكون عندي أطرافٌ، يحدّثني من عنده، فلمّا كان بعد ذلك صرنا اثنين: أنا، وابن عُلَيَّة، ثم صرنا ثلاثة: أنا، وابن عُلَيَّة، وأبو عوانة، ثم صرنا أربعة بعد ذلك: عبيد الله بن الحسن. فكنا أربعة حتى أخذنا ما عنده».

وقال أيضاً (٢/ ٢٥٨): «حَدَّثنا أحمد، ثنا قريش، عن ابن عَوْن، قال: جعل حَمَّاد يسأل إبراهيم، فقال: ما هذا؟ قال: أصلحك الله إنما هي أطرافٌ».

ترتيب الأطراف:

رَتَّب أئمةُ هذا الفَنّ كتب الأطراف على الأسانيد دون المتون على طريقة الترتيب الهجائي، فيذكرون أسماءَ الصَّحَابة مرَّتبةً، ومع كلِّ صحابيٍّ يذكرون الرواةَ عنه، من التابعين وأتباعهم مرتَّبةً أيضاً هجائياً، بحيثُ يسهل على من حفظ سندَ حديثٍ الاهتداءُ إلى موضعه، ومن ثَمَّ معرفة من أخرجه من أصحاب الكتب التي التزم بها مؤلفو الأطراف.

وقد يتكرَّر المتنُ الواحد تبعاً لتعدد أسانيده، وهذا أمرٌ لا مندوحةَ عنه؛ لأن غاية كتب الأطراف جمعُ الأسانيد والطرقِ، فجاء تكرارُ المتن تبعاً. وتظهر فائدة الأطراف عندما ينصّ المؤلِّفُ على لفظ بعض الرواة في متن الحديث، أو زيادة بعضهم، أو نقص آخرين، أو نسبة راو، أو كنيته، وهذه فائدةٌ جمَّةٌ لِمَا يتعلَّق بها من

الأحكام الحديثية، أو الاجتهادية، أو يقول: رواه مختصراً، وفلان مطوّلاً، وهكذا...[1].

فوائدها:

للكتب الأطراف فوائدُ متعدِّدةٌ، أشهرها ما يلي:

١ ـ تسهيلُ معرفة أسانيد الحديث، لاجتماعها في موضعٍ واحدٍ.

٢ ـ معرفة مَن أخرَجَ الحديثَ من أصحابِ المَصادر والأصول، والبابِ الذي أَخرجوه فيه، فهي نوعٌ من الفهارس متعدِّد الفوائد (انظر: «مناهج المحدِّثين العامة» ص: ٩٥).

٣ ـ معرفة عدد أحاديث كلِّ صحابيٍّ في الكتب التي عُمِلَ عليها كتابُ الأطراف.

تنبيه:

ينبغي أن يعلَم: أنَّ كتب الأطراف لا تُعطي مَتْنَ الحديث كاملاً، وكما أنها لا تُعطي لفظَ الحديث ذاتَه في الكتب التي يَشْمَلُها كتابُ الأطراف، وإنما تُعطي المَعْنَى الموجودَ في تلك الكتب، وعلى المراجع الذي يريد مَتْنَ الحديث كاملاً، باللفظ نفسِه أن يرجع إلى المصادر التي أشارتْ إليها كتبُ الأطراف، فهي بمثابة دليلٍ على مكانِ وجود تلك الأحاديث، وليست كالمسانيد التي تُعطي الحديثَ كاملاً، ولا تُحْوِج الباحثَ أو الطالبَ للرجوع إلى مَصْدَرٍ آخر.

أشهر كتب الأطراف:

وكتب الأطراف كثيرةٌ، أذكرُ هنا ما هو الأشهر منها:

(أ) أطراف الصَّحِيحَين:

١ ـ **أطراف الصحيحين:** للحافظ أبي علي، خلف بن محمد بن علي بن حَمْدُون الواسِطي (المتوفى بعد ٤٠٠ هـ).

قال الحافظ الذهبي: «جَوَّد تصنيف أطراف الصحيحين، وأفاد ونَبَّه، وهو أَقَلُّ

---

(١) انظر مقدمة تحقيق: «إتحاف المهرة...» للحافظ ابن حجر: (١/ ٢٦ ـ ٢٧).

أوهاماً من (أطراف أبي مسعود الدمشقي)[1].

وأطرافه تقع في أربع مجلَّدات، وهي مخطوطةٌ[2].

٢ ـ **أطرافُ الصحيحين**: لأبي مسعود، إبراهيم بن محمَّد الدِّمَشْقِي (المتوفَّى سنة ٤٠١ هـ).

قال الذهبي: «مصنِّفُ كتاب «أطراف الصحيحين» واحدٌ مِمَّن بَرَز في هذا الشأن»[3].

وقال الخطيب: «وكان له عنايةٌ بصحيحي البخاري ومسلم، وعمل تعليقة أطراف الكتابين»[4].

وهي مخطوطةٌ في دار الكتب الظاهرية الجزء الرابع من أطرافه، [حديث: ٣٧٣].

٣ ـ **أطراف الصحيحين لأبي نُعيم**: عبيد الله بن الشيخ أبي علي الحسن بن أحمد بن الحسن الأصبهاني الحدّاد (المتوفى سنة ٥١٧ هـ).

قال الذهبي: «جمع (أطراف الصحيحين) وانتشرت عنه، واستحسنها الفضلاء وانتقى عليه الشيوخ»[5].

٤ ـ **«أطراف الصحيحين»**: للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١١٦).

(ب) أطراف صحيح البخاري:

١ ـ **أطراف البخاري**: للعلامة أبو الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي السندي (المتوفى سنة ١١٣٨ هـ).

---

(١) تذكرة الحفاظ: (٣/ ١٠٦٨).

(٢) انظر: «تاريخ التراث العربي»: (١/ ١/ ٤٥٢).

(٣) سير أعلام النبلاء: (١٧/ ٢٢٧).

(٤) تاريخ بغداد: (٦/ ١٧٢).

(٥) سير أعلام النبلاء: (١٩/ ٤٨٧).

وهو مخطوطٌ في مكتبة الشيخ محمد أفندي نصيف بجدة.

(ج) أطراف السُّنَن الأربعة:

١ ـ **الإشرافُ على معرفة الأطراف**: (أي أطراف السُّنَن الأربعة): للحافظ أبي القاسم، علي بن الحسن المشهور بـ «ابن عَسَاكر» (المتوفَّى سنة ٥٧١ هـ).

ذَكَر فيه: أنه جمع أطراف «سنن» أبي داود، و«جامع الترمذي»، و«سنن النَّسائي» وأسانيدها، ورتَّبها على حروف المعجم، ثم اطّلع على «أطراف الستة» للمقدسي (المتوفى سنة ٥٠٧)، وقد أضاف إليها «سنن ابن ماجه»، فاختبر، وسبر إلى أن ظهر له فيه أماراتُ النقص، فأضاف إلى كتابه أطراف «سنن ابن ماجه» خشية من نقصه عنه، وترك أطراف الصحيحين لتمام ما صنف فيها.

وهو مخطوطٌ في دار الكتب المصرية [٣٣] حديث.

(د) أطراف الكتب الخمسة:

١ ـ **اللَّوامع في الجمع بين الصحاح الجوامع**: لأبي العباس أحمد بن ثابت بن محمد الطَّرْقي ـ بفتح الطاء وسكون الراء ـ الأزدي الأصبهاني (المتوفى سنة ٥٢١ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٦٨).

(هـ) أطراف الكتب الستة:

١ ـ **أطراف الكتب الستَّة**: لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الظاهري، المعروف بـ: «ابن القيسراني» (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ).

قال ابن عساكر: «جمع ابنُ طاهر أطرافَ الصحيحين، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأخطأ في مواضع خطأً فاحشاً»(١).

وقال أيضاً في «الإشراف»: «وهو ـ أي: أطراف ابن طاهر ـ أطراف الستة أيضاً، جمع فيه أطراف السنن، وأضاف إليها أطراف الصحيحين وابن ماجه،

---

(١) «سير أعلام النبلاء»: ١٩/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥.

فزهدت فيما كنت جمعته، ثم إني سبرته، واختبرته فظهرت فيه أمارات النقص، وأَلْفَيْتُه مشتملاً على أوهام كثيرة، وترتيبه مختلٌّ، راعى الحروف تارةً، وطرحها أخرى»[1].

٢ ـ أطراف الستة: لأبي بكر قطب الدين القسطلاني (المتوفى سنة ٦٨٦ هـ).

وقد ذكر كتابه «أطراف الستة» الحافظ ابن حجر في مقدمة: «إتحاف المهرة» (١/ ١٥٨).

٣ ـ تحفةُ الأشراف بمعرفة الأطراف: للحافظ أبي الحجَّاج يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي (المتوفَّى سنة ٧٤٢ هـ).

جَمَع فيه أطرافَ الكتب السِّتَّة، وبعضَ ملحقاتها، وهذه الملحقات هي:

مقدِّمة «صحيح مسلم» و «المَراسِيل» لأبي داود السِّجِسْتاني، و«العِلَل الصغير» للترمذي، و«الشمائل» للترمذي، و«عمل اليوم والليلة» للنَّسَائي.

ورَمَز لكلٍّ من هذه الكتب، وكلِّ كتابٍ من الكتب الستة برَمْزٍ خاصٍّ، أَوْضَحه في مقدِّمة كتابه، ويرتِّب الكتاب تراجمَ الصحابة بحسب ترتيب الألف باء.

ويُعْتَبر «تحفة الأشراف» من أدقِّ المؤلَّفات في هذا الفنِّ وأجلِّها، ويتناول أطرافَ الكتب السِّتّة، وقد رَتَّبها المؤلِّفُ علىٰ مسانيد الصحابة، ثم رتَّب الرُّواةَ من التابعين وأتباعهم مقتفياً طريقةَ ابن عساكر في «الإشراف علىٰ معرفة الأطراف» وقد قسم المِزِّيُّ جميعَ أحاديث الكتب الستة مسندها ومرسلها ـ وعددها (١٩,٥٩٥) حديث ـ إلىٰ (١٣٩٥) مسنداً، منها (٩٩٥) مسنداً منسوباً إلىٰ الصحابة رجالاً ونساءً، مرتَّباً أسماءَهم علىٰ حروف المعجم، والباقي من المراسيل وعددُها (٤٠٠) مسند، منسوبةٌ إلىٰ أئمة التابعين ومَن بعدهم علىٰ نسق حروف المعجم. وبالنسبة للمُكثِرين من الصحابة فإنَّ المِزّي رَتَّب الرواةَ منهم علىٰ حروف المعجم، وكذلك فعل مع المُكثِرين من التابعين، فإنه رَتَّب الرُّواةَ منهم على حروف المعجم. وقام المِزِّيُّ بوضع رموزٍ لأسماء مؤلِّفي الكتب الستة وغيرها من مؤلَّفاتهم ليعرِّف بالمصادر التي خرجت الحديثَ، وجعل الأحاديثَ التي رواها الجماعةُ تتقدَّم

---

(١) مقدمة تحفة الأحوذي: ١/ ٧٤ ـ ٧٥.

ما رواه الخمسةُ، وما رواه الخمسةُ يسبق ما رواه الأربعة، وهكذا. ويبيِّن اختلافَ الروايات أحياناً، وأحياناً يذكر الحديثَ بالمعنىٰ دُون اللفظ، ويجمع الأسانيدَ المشتركة عادةً.

مختصراتُ هذا الكتاب:

ـ وقد اختصر هذا الكتابَ الحافظُ الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ) في مجلَّدتين.

ـ والحافظ شمس الدين محمد بن علي بن الحسن الحسيني الدمشقي (المتوفى سنة ٧٦٥)[١] أيضاً.

قال ابن فهد (المتوفى سنة ٨٧١ هـ) في ترجمة «الحسيني»[٢]: ورَتَّب الأطراف على الألفاظ.

ـ واختصره أيضاً المحدّثُ أبو عبد الله محمد بن علي بن جعفر القاهري الحسيني الشافعي (المتوفى سنة ٨٧٦ هـ) المعروف بـ: «ابن قمر»، وسَمَّاه: «ألطاف الأشراف بزهر الأطراف»[٣].

تعقبات الكتاب وأوهامه:

ـ «النكت الظراف على الأطراف» للحافظ ابن حجر (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

وهي نكتٌ مفيدةٌ وتعليقاتٌ ضروريةٌ على كتاب «تحفة الأشراف» جمعها عند مطالعته له في أوقات مختلفة.

ـ ولوليِّ الدين أبي زُرْعَة العراقي (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ) مؤلَّفٌ تتبَّع فيه الحافظ المزي في «تحفته» سماه «الإطراف بأوهام الأطراف للمِزِّي».

ـ وللحافظ علاء الدين مُغْلَطاي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ) مؤلَّفٌ جمع فيه أوهام المزي في أطرافه.

---

(١) انظر: «مقدمة تحفة الأحوذي»: (١/ ٧٤).

(٢) «ذيل التذكرة»: ص: ٣٦٥.

(٣) انظر: «الضوء اللامع»: (٨/ ١٧٦).

وأما «تحفة الأشراف» فقد طُبعت بتحقيق الأستاذ عبد الصمد شرف الدين، في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٣ هـ، في عشر مجلدات كبيرة.

٦ ـ **الإشراف على الأطراف**: للحافظ سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري الأندلسي التكروري ـ الأصل ـ المصري الشافعي، المعروف بابن الملقّن (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٦٩).

٧ ـ **الإشراف على الجمع بين النُّكَت الظراف وتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»**: لتقي الدين محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن نجم الدين بن فهد الهاشمي المكي الشافعي (المتوفى سنة ٨٧١ هـ).

وكتابه «الإشراف» يقع في ثلاث مجلّدات. وهو مخطوطٌ في مكتبة فيض الله، [٢٨٢].

٨ ـ **إطراف الأشراف بالإشراف على الأطراف**: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

٩ ـ **لَمُّ الأطراف وضمّ الأتراف**: للسيوطي أيضاً.

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١٣٠) و(٢/ ١٥٦٠).

(و) أطراف كتب أخرى:

١ ـ **أطراف الموطّأ**: للخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

قال الذهبي: «وعمل الخطيب أطراف الموطّأ»(١).

٢ ـ **أطراف الموطأ**: لأحمد بن طاهر بن علي الأنصاري (المتوفى سنة ٥٣٢ هـ).

قال في «تكملة الصلة» (١/ ٤٤): «كان عالماً بالمسائل محدِّثاً ضابطاً، حسن التقييد ومعتنياً بلقاء الرجال، ورعاً فاضلاً، وله تصنيفٌ على «الموطأ» سمَّاه كتاب

---

(١) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٨٦).

«الإماء» ضاهى به كتاب «أطراف الصحيحين» لأبي مسعود الدمشقي، وعرض على شيخه أبي علي الصدفي، فاستحسنه وأمره ببسطه، فزاد فيه».

٤ ـ **إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العَسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

وهو في أطراف مسند الإمام أحمد، ويَضُمُّ (١٢٧٨٧) حديثاً باعتبار الأطراف، ولكن كلَّ طرفٍ تُوجَد تحته أسانيدُ متعدِّدةٌ. وتابع ابنُ حجر في ترتيبه الحافظَ المِزِّيَّ في «تحفة الأشراف» من حيثُ ترتيب أسماء الصحابة على حروف المعجم، ثم مَن عُرِفَ بالكنية، ثم المُبْهَم، ثم النِّساء كذلك. وإن لم يكن دقيقاً في الترتيب، فإذا كان الصحابيُّ مكثراً رَتَّب الرواةَ عنه على حروف المعجم، وإذا كان بعضُ الرواة مكثراً رَتَّب الرواةَ عنه على الحروف أيضاً، أو رَتَّب أحاديثَه على الألفاظ. كذلك وضَعَ رموزاً على الأحاديث تُبَيِّن مَن شارك الإمامَ أحمد في تخريج ذلك الحديث من أصحاب الكتب الستة، وابنِ خُزَيْمَة في صحيحه، وأبي عَوَانة في صحيحه، وابنِ حِبّان في صحيحه، والحاكم في مستدركه، والبيهقيّ في سننه، والدَّارمي في جامعه، ولكنه اقتصر على ثمانية وثلاثين مسنداً في الترميز، ولم يكمل الترميزَ في بقية المسانيد. ولم يكتفِ ابنُ حجر بذكر طرف الحديث وأسانيده بل تعقَّب ذلك بذكر العِلَل الإسنادية، والمتابعات والشواهد التي تقوِّي الحديثَ، وبيان المنقطع والحُكم بالرفع أو الإرسال، وغلط بعض الرُّواة ووُقوع التحريف، وبيان المُبْهَم في الإسناد وتمييز المتشابه.

٥ ـ **إتحافُ المَهَرة بأطراف العَشَرة**: للحافظ ابن حجر أيضاً.

يذكر هذا الكتابُ أطرافَ كتب الحديث العشرة، وهي:

* الموطَّأ.
* مُسْنَدُ أحمد.
* صحيح ابن خُزَيْمَة.
* صحيح ابن حِبّان.
* مُسْتَخْرَج أبي عَوَانة.

* سُنَن الدَّارقُطْنِي.

* مسند الشافعي.

* مسند الدَّارمي.

* مُنْتَقى ابن الجارُود.

* مُسْتَدْرَك الحاكم.

* شرح معاني الآثار للطَّحاوي.

وإمَّا زادَ العددَ واحداً؛ لأن «صحيح ابن خُزَيْمَة» لم يُوجَد منه سوى قدر رُبعه.

فهذه هي أصولُ هذا الكتاب، وأضاف إليها فوائدَ وأحاديثَ من مصادر أخرىٰ هي: «الأدب المفرد» للبخاري، و«روضة العقلاء» لابن حِبّان، و«تهذيب الآثار» للطَّبَري، و«فضل العلم وأهله» لابن عبد البَرّ، و«فضائل القرآن» لأبي عبيد، و«مسند البَزّار»، و«مسند أبي يعلىٰ»، و«مسندالحارث بن أبي أسامة»، و«كتاب التوكُّل» لابن خزيمة، و«شعب الإيمان» للبيهقي وغيرها، وينقل منها أحياناً استقلالاً ولو لم يذكر الحديثَ في المصادر العشرة، وقد صَرَّح في المقدِّمة بأنه جَمَع الأطرافَ علىٰ طريقة المِزّي وترتيبه، فإن كان حديثُ التابعيِّ كثيراً رَتَّبه علىٰ أسماء الرواة عنه غالباً، وكذا الصحابي المتوسِّط، لكنه لم يلتزم بما صرح به في كثيرٍ من المسانيد والرُّواة، مثل عدم ترتيبه أحاديث حَمَّاد بن سَلَمة عن ثابتٍ عن أنسٍ، وقد بلغت (١٤٨) حديثاً، فلعلَّه لم يتمكَّن من تنقيحه لكثرة مصنَّفاته.

ومن مزايا هذا الكتاب: أنه يخرج أطرافَ مرويات أبي يعلىٰ الموصلي في مسند أبي بن كعب، وهو ساقطٌ من النسختين الخطيتين اللَّتين وصلتا إلينا من «مسند أبي يعلىٰ» وبالتالي من المطبوع منه. ثم إنه مَيَّز كثيراً من مرويات عبد الله بن الإمام أحمد في زوائده علىٰ مرويات أبيه، مما نُسب في «مسند أحمد» المطبوع إلىٰ أبيه، مع أنَّ الشيوخ المذكورين أول السند هم من شُيوخ عبد الله، وقد مَيَّز الحافظُ ذلك في «أطراف المسند المعتلي».

وقد امتلك الحافظُ حقَّ رواية الكتب التي أخرج أطرافَها بالسماع إلا اليسير منها، وهو يحدِّد ماليس له سماعٌ به من الأحاديث والأجزاء، بل إذا سمع الأحاديثَ

من غير النسخ الأصول كأن يسمع الحديث الذي في النسخة الأصل من نسخةٍ فيها مختاراتٌ حديثيةٌ فإنه يميِّز ذلك حرصاً على أمانة العلم.

طُبع بتحقيق الدكتور زُهير بن ناصر الناصر، في وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالسعودية عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م، في خمس عشرة مجلَّدةً.

٥ ـ **أطرافُ المسانيد العَشَرة**: لأبي العبَّاس أحمد بن محمَّد البُوصِيْري (المتوفَّى سنة ٨٤٠ هـ).

يذكر هذا الكتابُ أطرافَ عشرة مسانيد، وهي:

* مُسْنَدُ أبي داود الطَّيَالِسيّ.
* مسند مُسَدَّد بن مَسْرَهَد.
* مسند إسحاق بن رَاهُوْيَهْ.
* مسند أحمد بن مَنِيْع.
* مسند الحارث بن محمد بن أبي أُسَامة.
* مسند أبي بكر الحُمَيْدي.
* مسند محمد بن يحيى العَدَني.
* مسند أبي بكر بن أبي شَيْبَة.
* مسند عبد بن حميد.
* مسند أبي يَعْلَى المَوْصَلي.

٦ ـ **الإنارة في أطراف المختارة**: للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

قال عنه السخاوي: «في مجلَّدٍ ضخمٍ علَّقه في غاية العجلة في رحلته إلى دمشق بها، سنة اثنتين وثمانمئة، والأصل لم يكمله المصنِّف، وُجِد منه إلى آخر مسند ابن عمر في خمسة أسفار كبار، وهذا الكتاب من جملة ما غرق من الكتب التي كانت صحبته في الرحلة اليمنية ـ أي كان ذلك في سنة ٨٠٦ هـ»[١].

---

(١) الجواهر والدرر: ٥٤ ب.

٧ ـ الفوائد المجموعة بأطراف الأجزاء المسموعة: للحافظ ابن حجر أيضاً.

وهو مرَّتبٌ على الأبواب في مجلد، ذكره السخاوي في «الجواهر والدرر» (١٥٤ ب).

٨ ـ الإجزاء بأطراف الأجزاء: للحافظ ابن حجر أيضاً.

وهو أطراف على المسانيد في خمس رزم، ويقع في مجلَّدتين، ذكره السخاوي في «الجواهر والدرر» (١٥٤ ب).

٩ ـ أطراف مسند الفردوس: لابن حجر أيضاً.

كذا ذكره محمد بن جعفر الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٠)، وسمّاه عبد الحي الكتاني الكبير في: «فهرس الفهارس» (١/ ٣٣٣) بـ: «تسديد القوس في أطراف مسند الفردوس».

١٠ ـ أطراف صحيح ابن حبان: للحافظ أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ).

قال ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص: ٢٣٢): «(أطراف صحيح ابن حبان) بلغ فيه إلى أول النوع الستين من القسم الثالث».

١١ ـ ذخائرُ المواريث في الدلالة على مواضع الحديث: للشيخ عبد الغني النَّابُلْسِي (المتوفَّى سنة ١١٤٣ هـ).

جمع فيه أطرافَ الكتب السِّتَّة، والموطأ على طريقة ترتيب «تحفة الأشراف» وكأنَّه مختصرٌ منه، لكنَّه امتازَ بالتفنُّن في التصنيف، حيث لحظ التنوُّعَ في تراجم أسماء الصحابة، فقسَّم الكتاب بحسب ذلك إلى سبعة أبوابٍ.

* * *

٤٢ ـ مصادر الزَّوائد

«الزائد» عند المحدِّثين: حديثٌ زاد به صاحبُ كتابٍ معيَّنٍ، فمجموعُ الأحاديث المشتركة قد انضمَّ إليه أحاديث أخر لم يُورِدها صاحبُ الكتاب المعيَّن، فسمَّيناها (زوائد)، والحديثُ إذا تفرَّد أحدُهم فيه بزيادةٍ يدخل في مُسَمَّىٰ الزائد، فانضمامُ الزيادة إلىٰ أصل الحديث، انضمامُ شيءٍ آخر إلىٰ ما عليه الحديث في نفسه. يقول أبو البقاء: «والزيادة كما تُستعمل بمعنىٰ الزائد المستدرك، وهو المعنىٰ المشهور، كذلك تُستعمل فيما يتم به الشيء، ويكمل به في عين الكمال»(١).

وعرَّف بعضُ الباحثين كتبَ الزوائد، وكان من تعريفاتهم مايلي:

قال الدكتور محمود الطَّحَّان: «هي المصنَّفات التي يجمع مؤلِّفها الأحاديثَ الزائدةَ في بعض الكتب عن الأحاديث الموجودة في كتب أخرىٰ»(٢).

ويقول أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ: «هي مصنَّفاتٌ تجمع الأحاديثَ الزائدةَ في بعض كتب الحديث علىٰ أحاديث كتب أخرىٰ دون الأحاديث المشتركة بين المجموعتين»(٣).

أشهر كتب الزَّوائد:

١ ـ المستدرك على الصحيحين: للحاكم أبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن حَمْدُوْيَهْ الضَّبّي النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ).

وهو مشهورٌ جداً، ومتداولٌ، قال الحاكمُ في مطلعه(٤): «أنا أستعين الله على

---

(١) الكليات: (٢/ ٤٠٧).
(٢) أصول التخريج ودراسة الأسانيد: ص: ١٠٤.
(٣) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٢٠٦.
(٤) «المستدرك»: (١/ ٣).

إخراج أحاديث رُواتها ثقات قد احتجَّ بمثلها الشيخان ـرضي الله عنهماـ أو أحدهما».

ثم قال: «عند كافة فقهاء الإسلام أنَّ الزيادة في الأسانيد، والمتون مقبولةٌ، والله المعين على ما قصدتُه...».

فقد جمع الحاكمُ في كتابه هذا، سائرَ الأحاديث المروية التي بلغته، وليست هي عند البخاري، ومسلم، أو أحدهما، وزاد شرطاً آخر لم يشترطه أحدٌ ممن صُنِّف من بعد في الزوائد، وهو أن يكون الحديثُ على شرط الشيخين من الصحة.

طُبع هذا الكتاب في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) في الهند عام ١٣٣٤ هـ ـ ١٩١٥ م في أربع مجلَّدات، ثم طُبع بتحقيق الشيخ مصطفى عبد القادر عطا في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠ م في أربع مجلَّدات.

٢ ـ **زوائد ابن حبان على الصحيحين**: للحافظ مُغْلَطَاي بن قُلَيْج الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

وهو يقع في مجلَّدةٍ واحدةٍ، على ما وَصَفه الحافظُ تقي الدين بن فهد المَكّي في «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» (ص: ١٣٩).

وممن نَسَب هذا الكتاب له، السيوطيُّ في «حُسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة» ونَقَله عنه صاحبُ «هدية العارفين» (٦/ ٤٦٨).

ولم أقف عليه، فالظاهر: أنه دَرَس من جملة ما دَرَس من المصنَّفات الكثيرة، لكن يغني عنه الكتاب الذي صَنَّفه من بعده الحافظُ الهيثمي التي أوردها في كتابه نحواً من ألفين وستمئة وسبعة وأربعين حديثاً.

وموضوع الكتابين واحدٌ، وهو: إخراجُ كلِّ حديث أخرجه ابن حبان في صحيحه، وليس هو عند البخاري، أو مسلم.

٣ ـ **جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن**: للحافظ أبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

قال الحافظ ابن كثير في مقدِّمة الجامع، وهو يحكي عنه: «جمعتُه أيضاً من كتب الإسلام المعتمدة في الأحاديث الواردة عن رسول الله ﷺ، ومن ذلك: الكتبُ الستة: (البخاري، ومسلم، والترمذي، والنَّسائي، وأبي داود، وابن ماجه) ومن

ذلك «مسند الإمام أحمد» و«مسند أبي بكر البَزَّار» و«مسند الحافظ أبي يعلى» و«المعجم الكبير» للطَّبَراني، رحمهم الله.

فهذه عشرةٌ كاملةٌ، أذكر في كتابي هذا مجموع ما في هذه العشرة، وربما زدتُ عليها من غيرها، وقلَّ ما يخرج عنها من الأحاديث مما يحتاج إليه في الدين، وهذه الكتب العشرة تشتمل على أربئ من مئة ألف حديث بالمكرَّرة.

وشرطي فيه أن أُترجم كلَّ صحابيٍّ له روايةٌ عن رسول الله ﷺ، مرتّباً على حروف المعجم، وأُورد له جميعَ ما وقع له في الكتب، وما تيسَّر لي من غيرها»[1].

وقد قام بتحقيق قسمٍ من هذا الكتاب الأستاذُ صالح أحمد الوكيل، وقدَّمه إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة كرسالة للدكتوراه عام ١٤٠٥ هـ.

٤ ـ **غاية المقصد في زوائد المسند**: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (المتوفى سنة ٨٠٧ هـ).

جَمَع فيه «زوائدَ مسند الإمام أحمد» على الكتب الستة، مرتّباً على الأبواب ملتزماً بذكر أسانيدها.

وقد جاء في مقدِّمة هذا الكتاب: «ذكرتُ فيه ما انفرد به الإمامُ أحمد ـ رضي الله عنه ـ من حديث بتمامه، ومن حديث شاركهم فيه أو بعضهم، وفيه زيادةٌ عنده، فربما فَصَلْتُ الزيادة بأن تكون في أول الحديث وهو طويلٌ، فأذكرها ثم أقول: فذكره، وربما كانت في آخره، وهو طويلٌ جداً، فأذكر أولَ الحديثِ ثم أقول: إلى أن قال كذا وكذا، وربما ذكرتُ الحديث ونَبَّهتُ عليها، وربما سكتُّ لوضوحها عندي».

والكتاب مخطوطٌ. ذكر ذلك الدكتور الأحدب، وقال: ومنه نسخة في مكتبة الحرم المكي، وقفتُ على مصوّرتها في مكتبة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وهي برقم (١٨٣٩)، وعدد أوراق هذه النسخة (٣٦٠) ورقة، وقد حُقِّق في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، في أربع رسائل للدكتوراة[2].

---

(١) نقلاً عن «علم زوائد الحديث»: للدكتور خلدون أحدب ص: ٥٠ طبع دار القلم بدمشق.

(٢) انظر: «علم زوائد الحديث» ص: ٥٠.

وذكر محقق «زوائد مختصر البزار»: أن له ثلاث مخطوطات بالمحمودية بالمدينة المنورة، وبجامعة القرويين بفاس، وبدار الكتب، وأن بعض الأخوة يقومون على تحقيقه(١).

٥ ـ كشف الأستار عن زوائد البزار: للهيثمي أيضاً.

جَمَع فيه الهيثميُّ زوائدَ مسند البزَّار المُسَمَّى «البحر الزخار» على الكتب الستة، ورَتَّب الكتابَ على الأبواب، وساق الأحاديثَ بأسانيدها وقد بلغت عدةُ أحاديثه ثلاثة آلاف وستمئة وثمانية وتسعين حديثاً.

قال الهيثميُّ في مقدمته: «فقد رأيتُ مسند الإمام أبي بكر البزَّار المُسَمَى بـ: «البحر الزخّار» قد حوى جملةً من الفوائد الغزار، يصعب التوصُّلُ إليها على من التمسها، ويطول ذلك عليه قبل أن يخرجها، فأردتُ أن أتتبَّع فيه ما زاد على الكتب الستة: من حديثٍ بتمامه وحديثٍ شاركهم فيه، أو بعضهم وفيه زيادة ـ يعني عند البزار ـ مميّزاً بقولي: قلت: «رواه فلانٌ خلا كذا»، أو: «لم أره بهذا اللفظ»، أو: «لم أره بتمامه، اختصره فلان»، أو نحو هذا.

وربما ذكر الحديث بطُرق فيكتفي بذكر سند الحديث الثاني، ثم يقول: فذكره، وذكر نحوه، وما أشبه ذلك، فأقول بعد ذكر السند: قال: فذكره، أو قال: فذكر نحوه.

وإذا تكلَّم على الحديث بجرح رواةٍ، أو تعديلٍ بحيث طَوَّل: اختصرتُ كلامه من غير إخلال بمعنى، وربما ذكرته بتمامه إذا كان مختصراً.

وقد ذكر فيه ـ يعني في البحر الزخَّار ـ جرحاً وتعديلاً مستقلاً لا يتعلَّق بحديثٍ بعده، وروى فيه أحاديثَ بسنده، فرويت الأحكام والكلام عليها؛ إن كان تكلَّم عليها، وتركتُ ما عداه».

وقد رَتَّب الكتابَ على أبواب الفقه، وبدأه بكتاب الإيمان، وختمه بكتاب الزهد، وذكر إسنادَه إلى البزَّار في مقدِّمة الكتاب، واعتمد روايته على طريقين إحداهما أعلى من الأخرى بدرجتين.

---

(١) انظر: «زوائد مختصر البزار» (١/ ١٢).

وقد أورد الأحاديثَ بأسانيد البزَّار إلى منتهاها مع كلِّ حديثٍ.

طُبع الكتاب في أربعة أجزاء في مؤسَّسة الرسالة عام ١٣٩٩ هـ، بتحقيق الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي.

٦ ـ المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي: للهيثمي أيضاً.

وقد جَمَع فيه زوائدَ «مسند أبي يعلى الموصلي» على الكتب الستة.

يقول في مقدمة الكتاب: «فقد نظرتُ في مسند الإمام أبي يعلى: أحمد بن علي بن المُثَنَّى الموصلي، رضي الله عنه، فرأيتُ فيه فوائدَ غزيرةً لا يفطن لها كثيرٌ من الناس.

فعزمتُ على جمعها على أبواب الفقه؛ لكي يسهل الكشف عنها لنفسي، ولمن أراد ذلك، وَسَمَّيتُه: «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي»[١]، وأسأل الله أن ينفع به، إنه قريب مجيب.

فذكرتُ فيه ما تفرَّد به عن أهل الكتب الستة من حديثٍ بتمامه، ومن حديث شاركهم فيه، أو بعضهم، وفيه زيادة. وأُنبّه على الزيادة بقولي: «أخرجه فلانٌ خلا قوله: كذا»، أو: «لم أره بتمامه عند أحد منهم». ونحو هذا من الفوائد.

وربما ذكر الإمام أبو يعلى بعد الحديث أحياناً، ثم يقول: فذكره أو ذكر نحوه، فإذا ذكرت ذلك أقول: قال: فذكره. وما كان من ذلك ليس فيه «قال»، فهو من تصرّفي، وما كان من ذلك رواه البخاري تعليقاً، والنسائي في الكبير ذكرته، وما كان في النَّسائي الصغير المسمَّى بالمجتبى لم أذكره».

ثم ذكر الهيثمي كيف وقع له الكتاب، وعلى من سمعه.

ثم قال: «وما كان فيه من حديث في أوله (كـ) فهو من المسند الكبير لأبي يعلى أيضاً، وما نظرت منه سوى مسند العشرة.

وقد رَتَّبته على كتب أذكرها. . .» ثم ساقها رحمه الله[٢].

---

(١) وبعض المراجع تذكره باسم: «المقصد الأعلى بزوائد أبي يعلى».

(٢) المقصد العلي: (١/ ٢٩).

فقد تبيّن من مساق كلامه: أن لأبي يعلى ـ رحمه الله مسندين ـ أخرج زوائد الصغير منهما، ومن الكبير مسانيد العشرة فحسب.

ولذلك فإنَّ الحافظ ابن حجر بعد، قال في مقدمة «المطالب»: «إلا أنني تتبّعتُ ما فاته ـ يعني للهيثمي ـ من مسند أبي يعلى، لكونه اقتصر في كتابه على الرواية المختصرة».

فهو لم يُسَمِّه «المسندَ الكبير»، وأطلق «الرواية المختصرة» على نسخة شيخه الهيثمي.

وقد رجعتُ لكتب التراجم والرجال، فوجدت ما يشفي العليل، ويروي الغليل، وذلك فيما ذكر الحافظ الذهبي في ترجمته من «سير أعلام النبلاء» فإنه قال[١]:

«قال أبو سعد السَّمعاني: سمعتُ إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الحافظ يقول: قرأت المسانيد، كمسند العدني، ومسند أحمد بن منيع، وهي كالأنهار، ومسند أبي يعلى كالبحر يكون مجتمع الأنهار.

قال الذهبي معقباً: «صدق، ولا سِيّما مسنده الذي عند أهل أصبهان من طريق ابن المُقرىء عنه، فإنه كبيرٌ جداً، بخلاف المسند الذي رويناه من طريق أبي عمرو بن حَمْدَان عنه، فإنه مختصرٌ».

وبه عرف: أنَّ الهيثمي اعتمد النسخة المختصرة في إخراج الزوائد، كما قَرَّر ذلك الحافظ ابن حجر في مقدمة «المطالب».

لكن بالرجوع إلى الأحاديث التي ذكر الحافظ ابن حجر في «المطالب»، ونسبها لأبي يعلى؛ نجد كثيراً منها قد ذكر في «المقصد» و«المجمع».

طُبع الجزء الأول من هذا الكتاب بتحقيق الدكتور نايف الدعيس في مؤسسة تهامة (السعودية) عام ١٤٠٢ هـ، ثم طُبع كاملاً بتحقيق الأستاذ سيدكسروي حسن في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤١٣ هـ.

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٤/ ١٨٠).

٧ ـ **البدر المنير في زوائد المعجم الكبير**: للهيثمي أيضاً.

وقد جَمَع فيه زوائدَ «المعجم الكبير» للإمام الطَّبَراني، على الكتب الستة، ويقع في ثلاث مجلَّدات، كما ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٤٠ ـ ١٧٢).

ولم يتيسَّر لي الوقوف على هذا الكتاب.

٨ ـ **مجمع البحرين في زوائد المعجمين**: للهيثمي أيضاً.

وقد جَمَع فيه زوائدَ المعجمين، «الأوسط» و«الصغير» للإمام الطَّبَراني، على الكتب الستة، مرتّباً على الأبواب مع ذكر الأسانيد.

وقد جرى على طريقته فيه بمثل الذي جرى عليه في الكتب المتقدّمة الأخرى. وقال في مقدمته: «فما كان من حديث على أوله (ق) فهو في «المعجم الصغير» و«الأوسط» بإسناده سواء، ومتنه بنحوه، أو مثله. وما كان على أوّله (ص) فهو مما انفرد به «الصغير». وما كان من «الصغير»، وله أسانيد في «الأوسط» بدأتُ بإسناد «الصغير»، وذكرت طرقه من «الأوسط».

٩ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: للهَيْثَمي أيضاً.

وهو موسوعةٌ حديثيةٌ قَلَّ نظيرُها بين موسوعات السُّنَّة النبوية، حيث جَمَع فيها الإمامُ الهيثمي بين كتبه الخمسة المتقدِّمة، بعد حذف أسانيدها، والكلام على مراتبها قبولاً، وردّاً، مرتَّباً له على الأبواب.

وقد قال في «مقدِّمته»: «وما تكلَّمتُ عليه من الحديث من تصحيح أو تضعيفٍ وكان من حديث صحابيٍّ واحدٍ، ثم ذكرتُ له مَتْناً بنحوه، فإني أكتفي بالكلام عقب الحديثِ الأول إلاَّ أن يكون المَتْنُ الثاني أصحَّ من الأول.

وإذا روى الحديثَ الإمامُ أحمد وغيرُه؛ فالكلام على رجاله إلاَّ أن يكون إسنادُ غيره أصحَّ، وإذا كان للحديث سندٌ واحدٌ صحيحٌ اكتفيتُ به من غير نظرٍ إلى بقية الأسانيد؛ وإنْ كانت ضعيفةً، ومن كان من مشايخ الطَّبَراني في «الميزان» نَبَّهْتُ على ضعفه، ومن لم يكن في «الميزان» ألحقتُه بالثقات الذين بعده! والصحابة لا يشترط

فيهم أن يُخَرِّجَ لهم أهلُ الصحيح فإنهم عُدولٌ، وكذلك شيوخ الطبراني الذين ليسوا في «الميزان»!»[١].

ثم ذكر أسانيدَه إلىٰ الكتب التي خَرَّج زوائدَها علىٰ الكتب الستة؛ ليبيِّن تملكه لحقِّ الرواية بالسماع[٢]، وقد رَتَّب الكتابَ علىٰ أبواب الفقه، وقد وَقَع له فيه تساهلٌ في تصحيح الأسانيد لمجرَّد أنَّ رجالها ممن خرَّج لهم أصحابُ الكتب الستة، مع أنَّ كتب السُّنن لم يشترط أصحابُها الصحةَ، وكذلك له أخطاءٌ في الحكم على الرواة[٣].

طُبع في مكتبة القدسي، عام ١٣٥٢ هـ في عشرة مجلَّدات.

١٠ ـ بغية الباحث عن زوائد الحارث: للهيثمي أيضاً.

جَمَع فيه زوائدَ «مسند الحارث بن أبي أسامة» (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ)، على الكتب الستة، وقد رَتَّبه على الأبواب، ذاكراً الأحاديث بأسانيدها.

وقد بدأه بكتاب الإيمان، وختمه بكتاب صفة الجنة.

صَنَّفه بأمر شيخه ـ كباقي الكتب ـ الحافظ زين الدين العراقي، وحضِّ ابن شيخه أبي زُرْعَة العراقي.

قال في مطلعه: «إن سيّدي وشيخي شيخ الإسلام زين الدين أبا الفضل عبد الرحيم بن الحسين العِراقي ـ أحسن الله إليه وأرضاه، وجعل الجنة مثوانا ومثواه ـ أَهّلني لإقراء كتبه، فسررت بذلك.

ثم أمرني بتخريج زوائد الحارث بن أبي أسامة فجمعتُها من نسخة في تجزئة سبعة وثلاثين جزءاً، فوجدتُها ناقصة الجزء الثالث عشر، ومقداره عشرة أوراق، أو نحوها، وصفحة من أول الجزء الحادي عشر، وصفحة من أول الجزء الأخير، وأنا أتطلب ذلك إلى الآن، ولم أجدها، وعسى أن يسهِّلها الله بمنه وفضله، آمين[٤].

---

(١) مجمع الزوائد: (١/ ٧ ـ ٨).
(٢) محمع الزوائد: (١/ ٩ ـ ١٣).
(٣) انظر: مقدمة التحقيق لـ: «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي» ص: (٤٦ ـ ٤٨).
(٤) (١/ ١) عن المصورة، نقلاً عن الدكتور الأحدب (ص: ٥٤).

حقَّقَها الأستاذ حسين أحمد صالح كرسالة للدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة.

١١ ـ موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان: للهيثمي أيضاً.

وهو يختلف عن سائر ما تقدَّم من الكتب، لجهة الكتب المراد إخراج الزوائد عليها، جَمَع فيه الهيثميُّ زوائدَ «صحيح ابن حبان» على «الصحيحين» البخاري ومسلم، لا على الكتب الستة، كما هو في الكتب المتقدِّمة.

ورَجَّح اختياره هذا، بعدم الجدوى والفائدة من عزو الحديث لابن حِبّان، ما دام موجوداً في الصحيحين أو أحدهما.

قال في مقدمته: «وقد رأيتُ أن أفرد زوائدَ «صحيح أبي حاتم ابن حِبّان، محمد بن حبان البُسْتي» رضي الله عنه، على صحيح البخاري، ومسلم، رضي الله عنهما، مرتّباً ذلك على كتب فقه أذكرها؛ لكي يسهل الكشفُ عنها.

فإنه لا فائدةَ من عزو الحديث إلى «صحيح ابن حبان» مع كونه في شيء منهما.

وأردتُ أن أذكر الصحابي فقط، وأسقط السند اعتماداً على تصحيحه، فأشار عليَّ سيدي الشيخ الإمام العلامة الحافظ ولي الدين أبو زُرْعَة بأن أذكر الحديث بسنده؛ لأن فيه أحاديث تكلَّم فيها بعضُ الحفاظ، فرأيتُ ذلك هو الصواب، فجمعت زوائده، ورتّبْتُها على كتب أذكرها، وهي. . .».

طُبع بتحقيق الشيخ عبد الرحمٰن حمزة، في المكتبة السلفية بالقاهرة.

١٢ ـ إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: للإمام شهاب الدين أحمد بن أبي بكر الكناني البُوصيري (المتوفى سنة ٨٤٠ هـ).

قال في مقدِّمته: «فقد استخرتُ الله الكريم الوَهَّاب في إفراد زوائد الأئمة الحُفّاظ الأعلام الأجِلّاء الأيقاظ: أبي داود الطَّيالِسي، ومُسَدَّد، والحُمَيْدِيّ، وابن أبي عمر، وإسحق بن رَاهُوْيَهْ، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن مَنِيع، وعبد بن حميد، والحارث بن محمد بن أبي أسامة، وأبي يعلىٰ الموصلي ـ الكبير ـ، علىٰ الكتب الستة صحيحي البخاري، ومسلمٍ، وأبي داود، والتِّرمذي، والنَّسائي ـ الصغرىٰ، وابن ماجه، رضي الله عنهم أجمعين.

فإن كان الحديثُ في الكتب الستة أوأحدها من طريق صحابيٍّ واحدٍ لم أُخرجه إلا أن يكون الحديثُ فيه زيادةٌ عند أحد المسانيد المذكورة تَدُلُّ علىٰ حكمٍ فأُخرجه بتمامه ثم أقول في آخره: رَوَوْه بعضهم باختصار، وربما بيَّنتُ الزيادَة مع ما أَضُمّه إليه من مسندي أحمد بن حنبل، والبَزّار، و«صحيح ابن حبان» وغيرهم. . وإن كان الحديثُ من طريق صحابيين فأكثر، وانفرد أحدُ المسانيد بإخراج طريقٍ منها؛ أخرجتُه؛ وإن كان المتنُ واحداً، وأُنبّه عقب الحديث أنه في الكتب الستة أو أحدها من طريق فلانٍ مثلاً إنْ كان؛ لئلا يُظَنّ أنَّ ذلك وهماً. فإن لم يكن الحديثُ في الكتب الستة أو أحدِها من طريق صحابيٍّ آخر ورأيتُه في غير الكتب الستة نبَّهتُ عليه للفائدة، وليعلم أنَّ الحديث ليس بفردٍ. وإن كان الحديثُ في مسندين فأكثر من طريق صحابيٍّ واحدٍ أوردتُه بطرقه في موضعٍ واحدٍ إن اختلف الإسنادُ، وكذا إن اتَّحد الإسنادُ بأن رواه بعضُ أصحاب المسانيدِ معنعناً، وبعضُهم صرَّح فيه بالتحديث. فإن اتفقت المسانيدُ في إسنادٍ واحدٍ ذكرتُ الأول منها، ثم أُحيل عليه، وإن كان الحديثُ في مسندٍ بطريقين فأكثر ذكرتُ صاحبَ المسند في أول الإسناد، ولم أذكره في الثاني ولا ما بعده، بل أقول: (قال) ما لم يحصل اشتباهٌ. هذا كله في الإسناد.

وأمَّا المتن، فإن اتفقت المسانيدُ علىٰ متنٍ بلفظٍ واحدٍ سقتُ متن السند الأول فحسب، ثم أحيل ما بعده عليه، وإن اختلفت ذكرتُ متنَ كل سندٍ، وإن اتَّفق بعضٌ واختلف بعضٌ ذكرتُ المختلفَ فيه، ثم أقول في آخره: (فذكره). وقد أوردتُ ما رواه البخاري تعليقاً، وأبو داود في «المراسيل»، والترمذي في «الشمائل»، والنسائي في «الكبرىٰ» وفي «عمل اليوم والليلة»، وغير ذلك مما ليس في شيءٍ من الكتب الستة، ورَتَّبتُه علىٰ مئة كتابٍ أذكره ليسهل الكشفُ. . . . ».

ثم سَرَد البوصيري تلك الكتبَ.

للبوصيري طريقته في الإيراد والتعاليق، والكلام على الحديث، بما لا يبعد عن طريقة الهيثمي، من حيث الأصل، ولكن بزيادة تدقيقٍ، وبسطِ كلامٍ على صحة الحديث وضعفه، بما لا تجده على نحوه عند الهيثمي.

واللاَّحق يستفيد من السابق، والمتقدّم يخبرالمتأخّر، فعلى القطع قد استفاد البوصيري من الهيثمي، لا سيما وقد تخرج بابن حجر في حياة شيخه العراقي، الذي ـ ولا شك ـ أطلع منه على هذا الفن وأصوله، حتى تتابع هؤلاء على العمل به.

وهو مخطوطٌ، يوجد منه صورةٌ في مكتبة الجامعة الإسلامية عن الأصل الذي بدار الكتب المصرية، في ثماني مجلَّدات، وهي ناقصةٌ من بعض أجزائها، بعض الأوراق من وسطها نقصاً كبيراً.

وذكر محقِّق «مصباح الزجاجة» (١/ ١٥): أنَّ الموجود منها: الجزء الأول والثالث والرابع، وسقط الجزء الثاني، وقد كتب الجزء الثالث بخط المؤلف في سنة (٨٢٢) هـ، وعدد أسطره يتراوح بين (١٨) إلى (٢١) سطراً، وعدد أوراقه (٨٦٩) ورقة.

١٣ ـ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: للبوصيري أيضاً.

جَمَع فيه زوائدَ «سنن ابن ماجه» على الكتب الخمسة ـ البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبي داود ـ.

وقد بَيَّن البوصيريُّ طريقَته في استخراج زوائده، فقال في مقدِّمته: «فقد استخرتُ الله عزَّ وجلَّ في إفراد زوائد الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، على الخمسة الأصول: صحيحي البخاري، ومسلم، و ـ سنن ـ أبي داود، والتِّرمذي، والنَّسائي في الصغرى رواية ابن السُّنِّي.

فإن كان الحديثُ في الكتب الخمسة أو أحدهم، من طريق صحابيٍّ واحدٍ، لم أُخرجه إلا أن يكون فيه زيادةٌ عند ابن ماجه تَدُلُّ على حكم.

وإن كان من طريق صحابيَّيْن فأكثر، وانفرد ابنُ ماجه بإخراج طريقٍ منها أخرجتُه، ولو كان المتنُ واحداً، وأُنبِّه عقب كلِّ حديثٍ: أنه في الكتب الخمسة المذكورة، أو أحدها، من طريق فلانٍ مثلاً إن كان.

فإن لم يكن، ورأيتُ الحديثَ في غيرها نَبَّهْتُ عليه للفائدة، وليعلم أنَّ الحديث ليس بفردٍ، ثم أتكلَّم على كلّ إسنادٍ بما يليق بحاله من صحةٍ، وحُسْنٍ، وضعفٍ، وغير ذلك، وما سكتُّ عليه ففيه نظرٌ.

وهذا ترتيب كتبه أذكرها ليسهل الكشف منها، وهي: «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه».

وقد أخبرني بجميع سنن الإمام أبي عبد الله بن ماجه إذناً خاصاً شيخنا العراقي، وأخبرني شيخنا الإمام ابن حجر العسقلاني. . ».

طُبع أولاً بتحقيق محمد المنتقي الكشناوي في المكتبة العربية في بيروت، أو الدار العربية للطباعة والنشر عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٣ م، في مجلدتين في أربعة أجزاء، وهي طبعة سقيمة مشحونة بالسقط والتحريف والتصحيف، والأخطاء الإملائية، وعدم ضبط العبارات. ثم عاد فطُبع في بيروت في مجلدتين، في دار الجنان ـ مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بتحقيق كمال يوسف الحوت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

١٤ ـ فوائد المنتقي لزوائد البيهقي: للبوصيري أيضاً.

جمع فيه زوائدَ «السنن الكبرى» للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ)، على الكتب الستة.

قال السَّخاوي: «إنه يقع في مجلَّدتين أو ثلاث»[١]. نقله عنه في «معجم المؤلِّفين».

وهو مفقودٌ.

١٥ ـ تحفة الحبيب للحبيب بالزوائد في الترغيب والترهيب: للبوصيري أيضاً.

قال الحافظ ابن حجر في «إنباء الغمر»: «وجمع من مسند الفردوس وغيره أحاديث، أراد أن يذيِّل بها على الترغيب والترهيب للمنذري، ولم يبيِّضه»[٢].

وقال صاحب «الضوء»: «والتقط من هذه الزوائد ـ التي صنَّفها ـ ومن مسند الفردوس كتاباً، جعله ذيلاً على الترغيب والترهيب للمنذري، سَمَّاه: «تحفة الحبيب للحبيب بالزوائد في الترغيب والترهيب»، ومات قبل أن يبيِّضه ويهذِّبه، وبيَّضه من مسوَّدته ولدُه، على خلل فيه»[٣].

وهو غير موجود الآن.

١٦ ـ زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

---

(١) الضوء اللامع: (١/ ٢٥١).
(٢) إنباء الغمر: (٨/ ٤٣٢).
(٣) الضوء اللامع: (٣/ ٢٥١).

جمع فيه زوائدَ «مسند الحارث بن أبي أسامة» على الكتب الستة، و«مسند أحمد». وقد ذكره صاحب «فهرس الفهارس والأثبات» (١/ ٣٣٤).

وهو غيرُ موجودٍ.

١٧ ـ زوائد مسند أحمد بن منيع: للحافظ ابن حجر أيضاً.

جمع فيه زوائدَ «مسند أحمد بن منيع» على الكتب الستة، و«مسند أحمد بن حنبل». ثم إنه عاد فضمَّه لسابقه.

وهو غير موجود.

١٨ ـ زوائد الأدب المفرد للبخاري: لابن حجر أيضاً.

جمع فيه زوائدَ «الأدب المفرد» للبخاري على الكتب الستة، ذكره صاحبُ «فهرس الفهارس» (١/ ٣٣٤).

١٩ ـ زوائد مسند البزار: لابن حجر أيصاً.

جمع فيه زوائدَ مسند البزَّار على الكتب الستة و«مسند أحمد»، وهو مختصرُ كتاب شيخه الذي ذكرناه قبل، فإنه انتزع منه الأحاديث التي في «مسند أحمد».

قال الحافظ في مقدمة الكتاب: «فإنني لما علَّقتُ الأحاديثَ الزائدةَ على الكتب الستة، ومسند أحمد ـ رضي الله عنه ـ من جمع شيخنا الإمام أبي الحسن المذكور، على الكتب الستة أيضاً. فرأيتُ أن أفرد هـٰهنا مِنْ تصنيفه المذكور ما انفرد به أبو بكر عن الإمام أحمد، لأن الحديث إذا كان في المسند الحنبلي؛ لم يحتجْ إلى عزوٍ إلى مصنف غيره لجلالته . . .

وقال: «فإنني كنتُ عملتُ أطراف مسند أحمد تمامه في مجلَّدتين وحاجتي ماسّة إلى الازدياد، فآثرتُ هذا المصنَّفَ على الاختصار الذي وصفتُ، وأضفت إليه كلام الشيخ أبي الحسن على الأحاديث، مجموعه الذي عمله محذوف الأسانيد، لأن الكلام على بعض رجال السند عقب السند أولى، لعدم الوهم، والله الموفّق.

وزدتُ جملةً من الكلام على الأحاديث، أقول في أولها: «قلت» والله الموفق».

طُبع بتحقيق الأستاذ صبري عبد الخالق أبو ذر في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت عام ١٤١٢ هـ.

٢٠ ـ **المطالب العالية بزوائد المسانيد العشرة**: للحافظ ابن حَجَر أيضاً.

جَمَع فيه الحافظُ زوائدَ المسانيد العشرة المتقدمة عند الكلام على «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» للإمام البوصيري، على «الكتب الستة» و«مسند الإمام أحمد».

وإنما ذكَر ثمانية مسانيد فقط؛ لأن التاسع وهو «مسند إسحاق بن راهُوْيَه» لم يقف إلا على قدر نصفه فتتبَّع ما فيه، والعاشر هو «مسند أبي يَعْلى» ـ الرواية المطوَّلة ـ جمع منه الزوائد التي لم يذكرها الهيثميُّ في «مجمع الزوائد».

فموضوع كتاب «الإتحاف» و«المطالب» واحدٌ لا يختلف إلاَّ في الكتب المزيد عليها، حيث أضاف الحافظُ ابن حجر سابعاً هو «مسند الإمام أحمد».

وقد رَتَّبه على الأبواب الفقهية، ذاكراً الأحاديث الزوائد بأسانيدها، متكلِّماً على بعضها القليل قبولاً وردّاً، ثم قام باختصاره، مُجَرِّداً إيَّاه عمَّا فيه من الأسانيد، وحمل المختصرُ نفسَ اسم الأصل.

والنسخة المجرَّدة هي المطبوعة المحققة المتداولة بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، رحمه الله تعالى.

٢١ ـ **شرح «زوائد مسلم على البخاري»**: لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد، المعروف بـ: «ابن المُلَقِّن» (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ).

وهو في أربع مجلَّدات.

٢٢ ـ **شرح «زوائد أبي داود على الصحيحين»**: لابن الملقِّن، مجلَّدتان.

٢٣ ـ **شرح «زوائد الترمذي على الثلاثة»**: لابن المُلَقِّن أيضاً.

لم يتمّ، يعني: الصحيحين، وأبا داود.

٢٤ ـ **شرح «زوائد النسائي على الأربعة»**: لابن المُلَقِّن أيضاً.

لم يتمّ، يعني: الصحيحين، وأبا داود، والترمذي.

٢٥ ـ شرح «زوائد ابن ماجه على الخمسة»: لابن المُلَقِّن أيضاً.

ثلاثة مجلَّدات، يعني: بقية الخمسة من الستة غير ابن ماجه.

وقد رأى الحافظُ ابن حجر هذه الزوائدَ، ثم إنها احترقت قبل موت الشيخ، فلا يُدرى أنسخ منها شيء قبل احتراقها أم لا.

٢٦ ـ زوائد شعب الإيمان للبَيْهَقي: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

جمع فيه السيوطيُّ زوائدَ «شعب الإيمان» على الكتب الستة، ولكنه لم يكمله، قال حاجي خليفة: «والشيخ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي جمع زوائد الأصل ـ شعب الإيمان ـ على الكتب الستة، كتب منه الثُّلُث فقط»[١].

وهو غير موجود، ويقع في مجلَّدةٍ واحدةٍ، ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٢).

٢٧ ـ زوائد نوادر الأصول للحكيم الترمذي: للسُّيوطي أيضاً.

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٩٧٩).

إدراجُ بعض الكتب في فَنِّ الزوائد خطأً:

نُسِبَ كتابُ «زوائد الحِلْية لأبي نُعَيْم»، وكتاب «زوائد فوائد تَمَّام» على الكتب الستة، للإمام الهَيْثَمي، وهو وَهْمٌ ممن نسبه. والذي ذكره مُترجِمو الإمام الهَيْثَمي، هو قيامه بترتيب أحاديث الكتابين المذكورين على الأبواب كما قام بترتيب أحاديث «الغَيْلانِيَّات» و«الخِلْعِيَّات» و«الأفراد» للدَّارَقُطْني، كلّ على حِدَةٍ.

كما نُسِبَ كتاب «زوائد سنن الدَّارَ قُطْني» لزَيْن الدين القاسم بن قُطْلُوبُغَا (المتوفى سنة ٨٧٩ هـ)، وهو وَهْمٌ أيضاً، والذي قام به الإمام ابن قُطْلُوبُغَا، هو تخريج زوائد رجال «سنن الدَّارَقُطْني» على الكتب الستة.

كما نُسِبَ كتابُ «زوائد مسند الفردوس» للدَّيْلَمي شَهْرَدَار بن شِيْرُوْيَهْ الهَمَذَانِيّ

---

(١) كشف الظنون: (١/ ٥٧٤).

(المتوفى سنة ٥٥٨ هـ)، للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، ولم أقف على من ذكره منسوباً إليه غير المحدِّث الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧١)، والذي قام به الحافظُ رحمه الله هو اختصار «مسند الفردوس» للدَّيْلَمِيّ في كتاب سَمَّاه «تسديد القوس»[1].

كتب الزوائد للمعاصرين:

١ ـ إسعاد الرائي بأفراد وزوائد النسائي على الكتب الخمسة: للأستاذ أبي عبد الله سيد بن كسروي حسن.

في هذا الكتاب زوائدُ الإمام النَّسائي على الكتب الخمسة (البخاري، ومسلم، وسنن أبي داود، والترمذي، وابن ماجه) في المتون أو الأسانيد، وما تفرَّد به النَّسائيُّ عن الخمسة. والمؤلِّفُ من خلال نظره في كتاب «تحفة الأشراف» للمِزّي للموازنة بين أسانيد إسعاد الرائي بمسانيد المِزّي، فلاحظ: أنَّ المزي ذكر الأحاديثَ التي تفرَّد بها النَّسائيُّ عن الخمسة فأضافَ تلك الأفرادَ إلى كتابه، رَتَّب المؤلِّفُ كتابَه على الموضوعات، (أي: على الكتب)، وتحت كلِّ كتابٍ عِدّةُ أبوابٍ أعطاها أرقاماً مسلسلةً، كما أنه رَقَّم الأحاديثَ، وما كان منها في «السُّنَن الكبرى» ذكر رقمَه بعد الرقم المُسلسَل، وما كان من «المجتبى» (سنن النَّسائي الصغرى) فيذكر بعد الرقم المسلسل بين قوسين رقمَ الجزء والصفحة بعده ويرمز له بـ(مج).

طُبع الكتاب في دار الكتب العلمية بيروت عام ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م في مجلَّدتين.

٢ ـ إنجازُ الوعود بزوائد أبي داود على الخمسة (الصحيحان والسنن الثلاثة الأخرى): للأستاذ كسروي بن حسن أيضاً.

اتَّبع فيه المؤلِّفُ ترتيبَ «سنن أبي داود» ليسهل على المطالع الرجوعُ إلى أصل الحديث والوصول إليه، وأضافَ بعضَ أبواب لأحاديث لم يُسَمِّ أبو داود أبوابها، وجعلها بين قوسين؛ ليُدرِك القارئ: أنها ليست من صُنع أبي داود، وأضافَ إلى أحاديث أبي داود زياداتٍ ليست في روايةاللُّؤلُؤي، ذكرها المِزِّيُّ في «تحفة

(١) انظر: «علم الزوائد الحديث»: للدكتور الأحدب، ص: ٣٥ ـ ٦٥.

الأشراف»، ومَيَّزها بالرَّمز إليها، وذكر رقمَ الحديث. وبَيَّن بعد الحديث الروايةَ التي ذُكر فيها بلفظ المِزِّيِّ في «التحفة»، وبَيَّن درجاتِ الأحاديث من حيثُ الصِّحَّة والحُسن والضَّعف، أو ما سَكَت عنه أبو داود وهو في حُكم (المقبول: الصحيح أو الحسن) عنده. أمَّا ما كان مُرْسَلاً أو ضعيفاً أو مُعَلاًّ وسَكَت عنه أبو داود، فيُبَيِّن سبَبَ ضعفه باختصارٍ شديدٍ، كما ذكر بعضَ التعليقات للحافظ المُنذري.

طُبع الكتاب في دار الكتب العلمية ببيروت عام١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩ م في مجلَّدتين.

٣ ـ زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة: للدكتور خلدون الأحدب.

أخرج فيه المؤلِّفُ زوائدَ الأحاديث التي ذكرها الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخ بغداد» على أحاديث الكتب الستة (صحيح البخاري، ومسلم، والسنن الأربعة)، وبلغت عِدّةُ هذه الزوائد (٢٢٢٣)حديثاً، وَبَيَّن درجةَ كلِّ حديثٍ من حيث القَبول والرَّدِّ، وبَيَّن مُوجِبات ذلك، وتَرْجَم لمن يحتاج إلى ترجمةٍ من الرُّواة، واكتفى بترجَمة المجروحين من رجال السَّند، ولم يلتزم بذكر تراجم جميع رجال الإسناد، وذكر أقوالَ العلماء فيهم، وخَرَّج الأحاديثَ ببيان من خَرَّجها من الأئمة في مصنَّفاتهم، وبيانِ طُرُقها، وبَيَّن طرقَها وما فيها من عِلَلٍ إنْ وُجدت، كما ذكر متابعاتِ الحديث وشواهدَه ومراتبَها، وإذا كان في الحديث غريبٌ بَيَّن معناه. وَقدَّم المصنِّفُ لكتابه ببابَيْن، عَرَّف في الأول عِلْمَ الزوائد وثمرته ومراتب أحاديث الزوائد... وفي الثاني بَيَّن أهميةَ «تاريخ بغداد» باعتباره من مصادر الحديث الشريف، وألحق به مبحثاً في ترجَمةٍ مُوْجَزةٍ للخطيب البغدادي.

طُبع الكتاب في دار القلم بدمشق عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ في تسع مجلَّدات.

٤ ـ زوائد السُّنن على الصحيحين: للأستاذ صالح أحمد الشَّامي.

جَمَع فيه زوائدَ «سنن أبي داود»، و«جامع الترمذي»، و«سنن النسائي»، و«سنن الدارمي»، و«سنن ابن ماجه»، على ما في «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، وحذف من أحاديثَ هذه الكتب ما جاء منها في الصحيحين، مع الإشارة إليها بأرقامها، ورَمَز إلى الكتب التي أخرجتها، ورَتَّب الكتابَ على الموضوعات. يُعَدّ هذا الكتاب تكميلاً وإتماماً لكتاب (الجامع بين الصحيحين).

طُبع في دار القلم بدمشق عام١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م في سبع مجلَّدات.

٥ ـ زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند: للدكتور عامر حَسَن صبري.

جَمَع فيه الأحاديثَ الزائدة على أحاديث الإمام أحمد، ورَتَّبها على أبواب الفقه، وذكر المؤلِّفُ ما انفرد به عبدُ الله عن أبيه من حديثٍ بتمامه، أو من حديثٍ شاركه فيه غيرُه، وفيه زيادةٌ عنده، أو من طريق صحابيٍّ، وذكر المتابعاتِ والشواهدَ لأكثر الأحاديث، ضَبَط الأحاديثَ بالشكل الكامل كما ضَبَط الأعلام، وذكر عقب الحديثِ أو الأثرِ موضعَه من المسند جزءاً وصفحةً، وأعطى الأحاديث أرقاماً مسلسلةً، وأثبت الكلمات التي سقطت من المسند، وَنبَّه إليها في الهامش، كما ذكر معنى الكلمات الغريبة، وناقَشَ بعضَ المسائل الفقهية.

طُبع في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م في مجلَّدةٍ.

* * *

٤٣ ـ مصادرَ تخريج الأحاديث

«التخريجُ» في اصطلاح المحدِّثين يُطْلَق علىٰ ثلاثة معانٍ، وهي:

١ ـ يُطلق علىٰ أنَّه مُرادِفٌ لـ: «الإخراج» أي: إبرازُ الحديث للنَّاس بذِكْر مَخْرَجِه، أي: رجال إسناده الذين خرج الحديثُ من طريقهم.

فيقولون مثلاً: هذا حديثٌ أخرجه البخاريُّ، أو خَرَّجه البخاريُّ، أي رَواه، وذَكَر مَخْرَجَه استقلالاً.

قال ابن الصَّلاح: «وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان: إحداهُما: التصنيفُ علىٰ الأبواب، وهو تخريجه علىٰ أحكام الفقه وغيرها...»[١].

فالمرادُ بقوله: «تخريجه» أي: إخراجُه وروايته للناس في كتابه.

٢ ـ ويُطْلَق علىٰ معنىٰ: إخراجُ الحديث من بطون الكتب وروايتها.

قال الحافظ السَّخاوي: «والتخريجُ: إخراجُ المُحدِّثِ الأحاديثَ من بطون الأجزاء والمَشْيَخاتِ والكتبِ ونحوِها، وسياقُها من مَرْوِيَّات نفسِه، أو بعضِ شيوخِه، أو أقرانِه، أو نحوِ ذلك، والكلامُ عليها، وعَزْوُها لمَنْ رَواها من أصحابِ الكتب والدَّواوِيْن»[٢].

٣ ـ ويُطْلَق علىٰ معنىٰ الدَّلالة: أي: الدلالةُ علىٰ مصادر الحديث الأصليَّة، وعَزْوُهُ إليها، وذلك بذكر من رواه من المؤلِّفين.

قال المُنَاوِيُّ عند قول السُّيوطي: «وبالغتُ في تحرير التخريج: ... بمعنىٰ اجتهدتُ في تهذيب عَزْوِ الأحاديث إلىٰ مُخَرِّجيها من أئمَّة الحديث من الجوامع

(١) علوم الحديث: ص: ٢٢٨.

(٢) فتح المغيث: (٢/ ٣٣٨).

والسُّنَنَ والمَسانيد، فلا أَعْزُو إلىٰ شيءٍ منها إلاَّ بعد التفتيش عن حالِه وحالِ مُخرِّجِه، ولا أكتفي بعَزْوِه إلىٰ مَنْ ليس مِنْ أهله ـ وإنْ جَلَّ ـ كعُظماء المفَسِّرين»[١].

قلتُ وهذا المعنىٰ هو الذي شاعَ بين المحدِّثين في القرون المتأخِّرة.

وبناءً علىٰ المعنىٰ الثالث يُمكِننا أن نُعَرِّف التخريجَ اصطلاحاً بمايلي:

التخريجُ: هو الدَّلالةُ علىٰ موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجَتْه بسنده، ثم بيانُ مرتبتِه عند الحاجة.

لم يكن العلماء والباحثون في القديم بحاجةٍ إلىٰ معرفة القواعد والأصول التي أُطلق عليها في أيامنا هذه «أصول التخريج»؛ لأن اطلاعهم على مصادر السُّنّة كان اطلاعاً واسعاً، وصِلتُهم بمصادر الحديث الأصلية كانت وثيقةً، فكانوا عندما يحتاجون للاستشهاد بحديثٍ ما، سُرْعان ما يتذكَّرون موضعَه في كتب السُّنَّة، بل وفي أيّ جزءٍ من تلك الكتب، أو يعرفون ـ على الأقلِّ ـ مظانَّه في المصنَّفات الحديثيّة، وهم على علمٍ بطريقة تأليف تلك المصنَّفات وترتيبها، لذلك يَسْهُلُ عليهم الاستفادةُ منها، والمراجعةُ فيها لاستخراج الحديث، وقُلْ مثل ذلك فيمن يقرأ حديثاً في مصنَّفٍ من المصنَّفات غير الحديثية. فإنَّ لديه القدرةَ على معرفة مصدره والوصولِ إلى موضعه بسهولةٍ ويُسرٍ.

وبَقِيَتْ الحالُ على ذلك عِدَّة قرونٍ إلى أنْ ضاقَ اطِّلاعُ كثيرٍ من العلماء والباحثين على كتب السُّنَّة ومصادرها الأصلية فصَعُب عليهم حينئذ معرفةُ مواضع الأحاديث التي استشهد بها المصنِّفون في العلوم الشرعية وغيرها. كالفقه والتفسير والتاريخ فنهض بعضُ العلماء، وشمَّروا عن ساعد الجِدِّ، فخرَّجوا أحاديثَ بعض الكتب المصنَّفة في غير الحديث، وعزوا تلك الأحاديثَ إلى مصادرها من كتب السُّنَّة ـ الأصول، وذكروا طُرُقَها، وتكلَّموا على بعضها أو كلِّها بالتصحيح والتضعيف حسب ما يقتضيه المقامُ، فظَهر ما يُسَمَّى بـ «كتب التخريج»[٢].

ومن أوائل كتب التخريج على ما يبدو تصنيفُ محمد بن موسىٰ الحازمي الشافعي (المتوفى سنة ٥٨٤ هـ) المسمَّى بـ «تخريج أحاديث المهذَّب» هو كتابٌ في

---

(١) فيض القدير: (١/ ٢٠).

(٢) أصول التخريج ودراسة الأسانيد: للدكتور محمود الطحان: ص: ١٣ ـ ١٤.

الفقه الشافعي تصنيفُ أبي إسحاق الشِّيرازي. ثم كَثُر التخريجُ في القرن الثامن وما تلاه، سنذكر بعضاً من كتبه.

فوائد التخريجّ:

للتخريج فوائدُ عَديدةٌ، نذكر منها الفوائدَ الآتيةَ:

١ ـ بالتخريج نعرف مكانَ الحديث في مصادره الأصلية، وبالتالي نعرفُ إسنادَه ومَتْنَه بِدِقَّةٍ، ونستطيع المقارنةَ بين المَتْن الأصلي والذي معنا فنكشف مدى الدِّقّة في نقل النصّ الذي معنا.

٢ ـ بالتخريج نعرف كلامَ الأئمّة في الحديث صحّةً أو ضَعْفاً، فالإمام البخاري قد اتّفقت الأمّةُ على صحّة ما أخرجه في صحيحه، وكذا الإمامُ مسلمٌ.

والإمامُ الترمذيُ يقول فيما يخرجه في جامعه: حديثٌ صحيحٌ، أو حَسَنٌ، أو غريبٌ، أو غير ذلك.

وكثيرٌ من الأئمّة يحكمون على الحديث في كتبهم، فيسهل معرفة أحكامهم.

٣ ـ بالتخريج البسيط يمكن تتبُّعُ طُرُقِ الحديث، وبالتالي معرفة إنْ كان آحاداً، أو مشهوراً، أو متواتراً أو غير ذلك.

٤ ـ بالتخريج البسيط يمكن معرفةُ ما للحديث من شواهد، وما في بعض طرقه من متابعاتٍ، وبالتالي يُمكِن معرفةَ ما إذا كان الحديث يتقوَّى بهذه الطُّرق أو لا يمكن تقوّيه بها.

٥ ـ بتخريج الحديث وجَمْعِ طُرقه والمقارنةِ بينها يمكن التوصُّلُ إلى ما في الحديث من عِلَلٍ، أو ما في بعضِ طُرُقِه من شُذوذٍ أو زيادةِ ثقةٍ، كما قال الإمامُ عليُّ ابن المَدِيْني: «البابُ إذا لم تُجْمَع طُرُقُه لم يتبيَّن خطؤُه»(١).

٦ ـ بتخريج الحديث يُمكِن معرفةَ أسباب وُرودِه التي قد تُذْكَر في بعض طُرُقِه، وكذا يُمكِن معرفةُ معاني الغريب التي قد تُذْكَر في رواياتٍ أخرى، مِصْداقاً لقول أبي حاتم الرازي: «لو لم نكتب الحديثَ من سِتّين وجهاً ما عَقَلْناه»(٢).

---

(١) علوم الحديث: ص: ٨٢.

(٢) انظر: «علوم الحديث»: ص: ٨٢.

٧ ـ بالتخريج يُمكِن جمعُ الأحاديث التي تتحدَّث في موضوعٍ مُعيَّنٍ، وبالتالي يُمكِن للباحث أن يوفِّي هذا الموضوعَ حقَّه من الدراسة بالرجوع إلى شروح هذه الأحاديث ومعرفة أحكام الأئمّة عليها، وما استنبطوه منها.

٨ ـ للتخريج فوائدُ أخرى كتعيين المُبْهَم، وتمييز المُهْمَل، وتصريح المدلِّس بالسَّماع، وعلوّ الإسناد وغير ذلك.[١]

أشهر كتب التخاريج:

١ ـ **تخريج أحاديث «الأمّ» للشافعي**: لأبي بكر، أحمد بن الحسين بن علي البَيْهَقي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

٢ ـ **تخريج أحاديث «المهذَّب» في الفقه الشافعي للشِّيرازي**: لأبي بكر، محمد بن موسى الحازمي (المتوفى سنة ٥٨٤ هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٦).

٣ ـ **خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل للرازي**: لحسام الدين علي بن أحمد المَكّي (المتوفى سنة ٥٩٨ هـ).

خرَّج فيه أحاديثَ «شرح مختصر القدوري» في فروع الحنفية، ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٦).

٤ ـ **الحاوي في بيان آثار الطَّحاوي**: للمحدِّث علي بن أحمد اليمني العرشاني (المتوفى سنة ٦٢٥ هـ).

قال الكتاني: «وتخريج أحاديث شرح معاني الآثار للطحاوي لبعضهم، سَمَّاه: (الحاوي في بيان آثار الطحاوي)، عَزَا فيه كلَّ حديثٍ من أحاديثه إلى الكتب المشهورة من الستَّة وغيرها، وبيَّن صحيحها، وحسنها، وضعيفها»[٣].

---

(١) تخريج الحديث الشريف: ص: ٢٣ ـ ٢٤.
(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/٣٤٨).
(٣) الرسالة المستطرفة: ص: ١٨٦.

٥ ـ **تخريج الأحاديث الموضوعة من كتاب الشهاب للقُضَاعي**: لأبي الفضل، الحسن بن محمد بن الحسن العَدَوي العُمَري، المعروف بـ: «الرضي الصَّاغاني» (المتوفى سنة ٦٥٠ هـ)[١].

وهو مخطوطٌ[٢].

٦ ـ **تخريج الأحاديث الضعاف من «سنن الدارقطني»**: لأبي محمد، عبد الله بن يحيى الغَسَّاني (المتوفى سنة ٦٨٢ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، في دار عالم الكتب بالرياض، عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م، في (٣٨٠) صفحة.

٧ ـ **تخريج أحاديث المختصر الكبير لابن الحاجب في الأصول**: لشمس الدين، محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد المَقْدِسي، المعروف بـ: «ابن عبد الهادي» (المتوفى سنة ٧٤٤ هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٨).

٨ ـ **الكفاية في معرفة أحاديث الهداية**: لعلاء الدين علي بن عثمان المارديني (المتوفى سنة ٧٥٠ هـ).

قال الكتّاني: «في مجلَّدتين»[٣].

وهو مخطوطٌ[٤].

٩ ـ **نصب الراية لأحاديث الهداية**: للحافظ جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزَّيْلَعي الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

هو كتاب خرَّج فيه مؤلِّفه الأحاديث التي استشهد بها العلاَّمة علي بن أبي بكر المَرْغِيناني الحنفي (المتوفى سنة ٥٩٣ هـ) في كتابه «الهداية» في الفقه الحنفي.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٢٩٧).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٥٠).

(٣) الرسالة المستطرفة: ١٨٨.

(٤) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٣٩٩) و(١/ ٣٥١).

وهو مِن أجود كتب التخريج وأنفعها وأشملها ذكراً لطُرق الحديث وبيان مواضعه في كتب السُّنّة الكثيرة، مع ذِكر أقوال أئمة الجرح والتعديل في رجال إسناد الحديث بشكلٍ شافٍ وافٍ لم يُسْبَق إليه ـ فيما أعلم ـ.

وقد استمدَّ من طريقته ومعلوماته هذه مَن جاء بعده من أصحاب كتب التخريج لا سِيّما الحافظُ ابن حجر.

وهذا الكتابُ يَدُلُّ على تبحُر الزَّيْلَعي في الحديث وعلومه، وسَعَةِ اطِّلاعه علىٰ مصادره الكثيرة. وقدرتِه علىٰ استخراج ما فيها. قال الكَتّاني عن هذا الكتاب: «وهو تخريجٌ نافعٌ جداً، به استمدَّ مَن جاء بعده من شُرَّاح الهداية، بل منه استمدَّ كثيراً الحافظُ ابن حجر في تخاريجه، وهو شاهدٌ علىٰ تبحُره في فَنّ الحديث وأسماء الرجال، وسَعَةِ نظره في فروع الحديث إلىٰ الكمال»(١).

وطريقةُ تخريجه في هذا الكتاب: أنه يَذْكُر نصَّ الحديثِ الذي أورده صاحبُ كتاب «الهداية» ثم يذكر مَن أخرجه من أصحاب كتب الحديث وغيرها مستقصياً طُرقه ومواضعه، ثم يذكر الأحاديثَ التي تَدْعَم وتشهد لمعنىٰ الحديث الذي ذكره صاحبُ «الهداية» ويذكر من أخرجه أيضاً؛ ويرمز لهذه الأحاديث بـ: «أحاديث الباب» ثم إن كانت المسألةُ خلافيةً يذكر الأحاديث التي استشهد بها العلماء والأئمة المخالفون لما ذَهَب إليه الأحنافُ، ويرمز لهذه الأحاديث بـ: «أحاديث الخصوم» ويذكر من أخرجها أيضاً. يفعل كلَّ ذلك بمنتهىٰ النزاهة وكمال الإنصاف من غير أن يميل به عن الحقِّ تعصب مذهبيّ أوسِواه.

وتخريج أحاديث الكتاب مرتَّبة حسب ترتيب الكتب الفقهية، فيبدأ الكتابَ بتخريج أحاديث «كتاب الطهارة» ويستمرُّ إلىٰ آخر أبواب الفقه، وقد تبع في ترتيب الأبواب صاحب الأصل (أي: كتاب «الهداية») لذلك فالرجوعُ إليه سهلٌ جداً؛ لأنه ما علىٰ المُراجِعِ فيه إلا أن يعرف موضوعَ الحديث وفي أيِّ بابٍ يتعلَّق، ثم ينظره في ذلك الباب.

يُعتبر هذا الكتاب موسوعةً ضخمةً لتخريج أحاديث الأحكام سواء التي استدلَّ

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٨٨.

به الفقهاءُ من سائر أصحاب المذاهب المتبوعة، وهذه ميزةٌ عظيمةٌ يمتاز بها هذا الكتابُ الجليلُ.

طُبع بتصحيح أعضاء المجلس العلمي بدابهيل (الهند) عام ١٣٥٧هـ ـ ١٩٤٨م، في أربع مجلَّدات، ومعه: «بغية الألمعي في تخريج الزيلعي»، وأعيد طبعه في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٣٩٣ ـ ١٩٧٣، وفي دار الحديث ببيروت، عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

١٠ ـ تخريج أحاديث «الكشّاف» للزمخشري: للزَّيْلَعي.

قال الكتّاني: «استوعب ما فيه من الأحاديث المرفوعة، فأكثر من تبيين طُرقها، وتسمية مخارجها على نمط ماله في تخريج أحاديث الهداية، لكنه فاته كثيرٌ من الأحاديث المرفوعة التي يذكرها الزمخشريُّ بطريق الإشارة، ولم يتعرَّض غالباً للآثار الموقوفة»[(١)].

حقَّق منه قسماً الأستاذ رجب أبو الحمد علي، كرسالة جامعية، من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م. وطُبع بتحقيق الأستاذ سلطان بن فهد الطبيشي في دار ابن خزيمة بالرياض عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٨٤ م. في أربع مجلَّدات.

١١ ـ تخريج أحاديث «الشرح الكبير» للرافعي على «الوجيز للغزالي»: لقاضي القضاة أبي عمر، عبد العزيز، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله الكناني الحموي، المعروف بـ: «ابن الجماعة» (المتوفى سنة ٧٦٧ هـ).

وهو مخطوطٌ[(٢)].

١٢ ـ تخريج أحاديث «المحرَّر»: لابن جماعة أيضاً.

خرَّج فيه أحاديثَ «المحرَّر في الفقه الشافعي»، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني (المتوفى سنة ٦٢٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[(٣)].

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٨٥.
(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٤٩).
(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٥٠).

١٣ ـ تخريج أحاديث الهداية: لعبد الله بن علي بن عثمان المارديني (المتوفى سنة ٧٦٩ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

١٤ ـ تخريج أحاديث «المنهاج في الأصول» للبيضاوي: لتاج الدين السُّبكي (المتوفى سنة ٧٧١ هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٩).

١٥ ـ تحفة الطالب بمعرفة أحاديث «مختصر ابن الحاجب»: للحافظ أبي الفداء، عماد الدين، إسماعيل بن عمر، المعروف بـ: «ابن كثير» (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

خَرَّج فيه أحاديثَ مختصر ابن الحاجب (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ) في الفقه الشافعي الذي استخرجه من سِتِّين كتاباً.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الغني بن حميد بن محمود الكبيسي في دار حراء بمكَّة المكَّرمة عام١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (٥٧٢) صفحة. وحقَّقه الأستاذ عبد الله بن عبد الرحمٰن المحيسن، كرسالة للماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

١٦ ـ الطرق والوسائل في تخريج أحاديث «خلاصة الدلائل»: لمحيي الدين، أبي محمد، عبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر الله الحنفي المصري، المعروف بـ: «القُرشي» (المتوفى سنة ٧٧٥ هـ).

خرَّج به أحاديثَ «مختصر القدوري» في فروع الحنفية، قال الكتّاني: «في مجلَّد صخم»[٢].

١٧ ـ العناية في تخريج أحاديث «الهداية» للمرغيناني: للقرشي أيضاً.

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٩).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٥١).

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١٨٩.

وهو مخطوطٌ[1].

١٨ ـ المعتبر في تخريج أحاديث «المنهاج» و«المختصر»: لبدر الدين، محمد بن بهادر الزَّركشي المصري (المتوفى سنة ٧٩٤ هـ).

خَرَّج فيه أحاديثَ «منهاج الوصول إلى علم الأصول» للبيضاوي (المتوفى سنة ٦٨٥ هـ). و«مختصر منتهى السُّؤل» والأول لابن الحاجب (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلَفي في دار الأرقم بالكويت عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في (٣٧٥) صفحة. وحقَّقه الأستاذ عبد الرحيم محمد بن أحمد القشقري كرسالة للدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في (٥٩٩) صفحة.

١٩ ـ الذهب الإبريز في تخريج أحاديث فتح العزيز: للزركشي أيضاً.

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٩).

وهو مخطوطٌ في طوبقيو سراي باستنبول برقم (٢٩٧٣)، وطُبع في الهند قديماً.

٢٠ ـ المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث «المصابيح» للبَغَوي: لصدر الدين، أبي المعالي، محمد بن إبراهيم بن إسحاق المُنَاوِي (المتوفى سنة ٨٠٣ هـ).

قال في مقدِّمته: «جعلتُ كتابي هذا لتخريج أحاديثه، ونسبتُ كلَّ حديثٍ إلى مخرِّجه من أصحاب الكتب السِّتّة، فإن لم يكن الحديث في شيءٍ من الكتب خرَّجتُه من غيرها كمسند الشافعي، وموطأ مالكٍ، وغيرها».

وهو مخطوطٌ[2].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/١١٠٨ ـ ١١٠٩).
(٢) انظر: تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان: (٦/٢٤٧).

٢١ ـ تخريج أحاديث كتاب «أربعون حديثاً في اصطناع المعروف» للمنذري: للمناوي أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ سمير طه المجذوب في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (١١٢) صفحة.

٢٢ ـ تخريج أحاديث «المهذَّب في الفقه الشافعي» للشيرازي: لسراج الدين، عمر بن علي، المعروف بـ: «ابن المُلَقِّن» (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩٠).

٢٣ ـ البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في «الشرح الكبير» للرافعي: لابن المُلَقِّن أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ جمال محمد السيد، وأحمد شريف الدين في دار العاصمة بالرياض عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

٢٤ ـ خلاصة البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في «الشرح الكبير» للرافعي: لابن المُلَقِّن أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلَفي، في مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، في مجلَّدتين.

٢٥ ـ تحفة المحتاج إلى أدلة «المنهاج» للنَّووي: لابن المُلَقِّن أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله بن سعاف اللِّحياني في دار حراء بمكَّة المكرَّمة عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في مجلَّدتين.

٢٦ ـ تخريج أحاديث «مختصر المنهاج في أصول الفقه» للبيضاوي: للحافظ أبي الفضل، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ صبحي البدري السَّامَرَّائي في دار الكتب السلفية بالقاهرة عام ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م في (٣٧) صفحة.

٢٧ ـ تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في «منهاج البيضاوي»: للعراقي أيضاً.

يعني به: «منهاجَ الوصول إلى علم الأصول»: لعبد الله بن عمر البيضاوي (المتوفى سنة ٦٨٥ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد بن ناصر العجمي في دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م في (١٣١) صفحة.

٢٨ ـ المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار: للعراقي أيضاً.

قال السَّخاوي: «للعراقي ثلاثة كتب في تخريج أحاديث الإحياء، كبير، ووسط، وصغير»(١).

أمَّا الكبيرُ فقد ذكره الحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس» (١٧٥/ ب)، واسمه: «إخبار الأحياء بأخبار الإحياء» في أربع مجلَّدات، قال ابن فهد: «فرغ من تسويده سنة ٧٥١ هـ، قرأ عليه شيئاً منه الحافظ عماد الدين ابن كثير، وقد بَيَّض منه نحو من (٤٥) كراساً، وَصَلَ فيها إلى أواخر الحجِّ، ثم اختصره في مجلَّدٍ ضخمٍ سَمَّاه: (المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار) فاشتهر، وكُتب منه نسخٌ عديدةٌ، وسارت به الركبان إلى الأندلس وغيرها من البلدان، فبسبب ذلك تباطأ الشيخُ عن إكمال تبييض الأصل، وشرع قبل ذلك في مصنَّفٍ متوسّطٍ بين المطوّل والمختصر، فذكر فيه أشهر أحاديث الباب سَمَّاه: (الكشف المبين عن تخريج إحياء علوم الدين)، كتب منه شيئاً يسيراً، وحَدَّث ببعضه، قرأ عليه شيخُنا نور الدين الهيثمي».

وطريقتُه في «المغني» في التخريج: أنّه إن كان الحديثُ في الصحيحين أو أحدهما؛ اكتفىٰ بعزوه إليه. وإذا لم يكن في الصحيحين أو أحدهما؛ ذكر من أخرجه من بقية أصحاب الكتب السِّتّة، وإذا كان في أحد الكتب السِّتّة لم يَعْزُهُ إلىٰ غيرها إلا لغرضٍ مفيدٍ، كأن يكون من أخرجه ممَّن التزم الصحةَ في كتابه، أو كان لفظُه أقربَ إلىٰ لفظه الذي في «الإحياء». وإذا لم يكن الحديثُ في أحد الكتب السِّتّة؛ ذكر مواضعَه في غيرها من كتب الحديث المشهورة الكثيرة، وإذا تكرَّر الحديثُ في «الإحياء»، فإن تكرَّر في بابٍ واحدٍ؛ ذكر تخريجَه أول مرة غالباً. وقد يكرِّر تخريجه لغرض، أو لذهول عن كونه تقدم تخريجه، وربما ذهل عن التنبيه.

---

(١) الضوء اللامع: (٤/ ١٧٣).

وطريقتُه في عرض التخريج: أنه يذكر طرفَ الحديث الذي في «الإحياء» وصحابيّه، ومخرجه، ثم يبيِّن صحتَه أو حسنَه أو ضعفَه. وإذا لم يكن للحديث أصلٌ في كتب السُّنّة؛ بَيَّن ذلك يقوله: «لا أصلَ له»، وأحياناً يقول: «لا أعرفه» أي: لا يعرفه حديثاً في كتب السُّنّة في حدود اطِّلاعه. وهذا دِقَّةٌ منه في التعبير.

وهذا التخريج ضروريٌّ، ومُهِمٌّ جداً؛ لأن كتاب «إحياء علوم الدين» يشتمل على كثير من الأحاديث الضعيفة والواهية، بل والموضوعة. فتولّى هذا التخريجُ بيانَها، وميَّز صحيحها من سقيمها، بشكلٍ مختصرٍ، وبعبارةٍ سهلةٍ واضحةٍ.

طُبع «المغني» قديماً في هامش «الإحياء» في دار الكتب العربية بالقاهرة عام ١٣٣٢هـ-١٩١٣م في أربع مجلَّدات، وطُبع في المطبعة المصرية العثمانية بالقاهرة عام ١٣٥٢هـ-١٩٣٣ م في أربع مجلَّدات، وطُبع مستقلاً عن «الإحياء» بتحقيق الأستاذ أشرف عبد المقصود في دار طبرية بالرياض، عام ١٤١٦ هـ-١٩٩٦ م في مجلَّدتين.

٢٩ ـ تخريج الأحاديث التي يقول فيها الترمذي: و«في الباب»: للعراقي أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩٠).

٣٠ ـ تخريج المستدرك للحاكم النَّيسابوري: للعراقي أيضاً.

ذكره الحافظ ابن حجر في «المعجم المؤسَّس» (٢/ ١٨٥) فقال: «ثم شرع في الإملاء من تخريج المستدرك، فكتب منه قدر مُجَيْلدَةٍ إلى أثناء كتاب الصلاة، أملى ذلك في نحو ثلاثمئة مجلس، من أول السادس عشر بعد المئة إلى آخر السادس عشر بعد الأربعمئة، لكن الثامن، والأربعمئة، وكذلك الثالث عشر بعد الأربعمئة وما بعده إلى آخر الأمالي ليست من المستخرج».

٣١ ـ تخريج «الأربعين النَّووية»: للعراقي أيضاً.

ذكره الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ١٨٤). وقال السَّخاوي في «الضوء اللاَّمع» (٤/ ١٧٤): «أملى أربعمئة مجلس وستة عشر مجلساً، فأولاً أشياء نثريات، ثم تخريج أربعين النَّووي».

٣٢ ـ تخريج أمالي الرافعي: للعراقي أيضاً.

ذكره ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ١٨٤).

٣٣ ـ تخريج أحاديث «الشرح الكبير للرافعي على الوجيز للغزالي»: لبدر الدين ابن جماعة (المتوفى سنة ٨١٩ هـ).

٣٤ ـ تخريج أحاديث «تقريب الأسانيد للغراقي»: للقاضي ولي الدين أبي زُرْعَة العراقي (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ).

وهو مخطوطٌ(١).

٣٥ ـ الكافي الشاف في تخريج أحاديث «الكشَّاف» للزمخشري: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

قال الكتاني: «لخَصَّه من تخريج الزَّيْلَعي، وزاد عليه ما أغفله من الأحاديث المرفوعة التي ذكرها الزمخشري بطريق الإشارة، والآثار الموقوفة، فإنه ترك تخريجها إمّا عمداً وإما سهواً»(٢).

طُبع في المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة عام ١٣٥٤ هـ ـ ١٩٣٥ م في آخر الجزء الرابع من «الكشَّاف».

٣٦ ـ نتائج الأفكار في تخريج أحاديث «الأذكار» للنووي: للحافظ ابن حجر أيضاً.

قال الكتّاني: «ولم يُتِمّ تخريجه فكَمَّله تلميذُه السَّخاوي»(٣).

طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلَفي، في مطبة الإرشاد ببغداد، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، في مجلَّدٍ. وحقَّقه الأستاذ عبد الله بن صالح الدوسري، وعبد الله بن علي العثيمين، كرسائل ماجستير، من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٧ هـ.

٣٧ ـ الدِّرايةُ في تخريج أحاديث الهداية: للحافظ ابن حجر أيضاً.

---

(١) انظر: «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان: (٢/ ٧١).
(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١٨٦.
(٣) الرسالة المستطرفة: ص: ١٨٧.

وهو تلخيصٌ لكتاب «نصب الراية» للحافظ الزَّيلعي. لم يصنِّفه صاحبُه استقلالاً، وإنما لَخَّص فيه ما جاء من التخاريج التي في «نصب الراية»، وترتيبُه كترتيب الأصل في الأبواب، لكنه أخَلّ بأشياء من مقاصد الأصل رأىٰ: أنه يمكن الاستغناءُ عنها، كما ذكر ذلك في مقدمة الكتاب. فقد قال رحمه الله تعالىٰ:

«أما بعد: فإنني لما لخَّصتُ تخريجَ الأحاديث التي تضمَّنها شرحُ الوجيز للإمام أبي القاسم الرافعي، وجاء اختصارُه جامعاً لمقاصد الأصل مع مزيدٍ كثيرٍ، كان فيما راجعتُ عليه تخريجَ أحاديث «الهداية» للإمام جمال الدين الزَّيلعي، فسألني بعضُ الأحبابُ الأعزَّةُ أن ألخِّصَ الكتابَ الآخر لينتفع به أهلُ مذهبه، كما انتفع أهلُ المذهب. فأجبتُه إلىٰ طلبه. وبادرتُ إلىٰ وفق رغبته. فلخَّصتُه تلخيصاً حسناً مبيناً، غير مخلٍ من مقاصد الأصل إلا ببعض ما قد يُسْتَغنَىٰ عنه. والله المستعان في الأمور كلها، لا إلٰه إلا هو».

والكتاب وإنْ كان مُلَخَّصاً مختصراً، ربمايسهل علىٰ المبتدئ، ويختصر له الوقت عند المراجعة فيه، لكن ليس فيه كبيرُ فائدةٍ مع وجود الأصل[1]؛ لأنه من المعلوم: أن مبنىٰ التخريج النافع علىٰ استقصاء طُرق الحديث وبيان مواضعه، مع كمال التوضيح، لتتمّ الفائدةُ، ويكمل الانتفاعُ، وتشفىٰ الصدورُ في الوصول إلىٰ أعماق تخريج الحديث. وكتابُ الزيلعيِّ هو كذلك، وليس فيه استطرادٌ أو حشوٌ، فكلُّ تلخيصٍ أوحذفٍ لبعض طُرق الحديث أو الدلالة علىٰ مواضعه بشكلٍ كاملٍ يقلِّل من قيمة الكتاب العلمية في موضوعه، ويضعِّف الانتفاعَ بما جاء فيه، ويخلّ بمقصوده الذي صَنَّفه مؤلِّفُه من أجله.

طُبع الكتابُ في دلهي بالهند عام ١٢٩٩ هـ ـ ١٨٨١ م، وفي لكنؤ بالهند عام ١٣٠١ هـ ـ ١٨٨٣ م، وطُبع بتحقيق الشيخ عبد الله هاشم اليماني، في مطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة عام ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م في ثلاث مجلَّدات، وصوَّرته دار المعرفة ببيروت.

---

(١) أي: مع وجود كتاب «نصب الراية».

٣٨ ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير: للحافظ ابن حجر أيضاً.

وهو كتابٌ نافعٌ جيّدٌ. لَخّص فيه الحافظُ كتابَ «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير» لسراج الدين عمر بن علي بن المُلَقِّن (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ). وكتابَ «الشرح الكبير» هو كتابٌ في الفقه الشافعي لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (المتوفى سنة ٦٢٣ هـ). شرح فيه كتابَ «الوجيز» لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (المتوفى سنة ٥٠٥ هـ).

ومما تجدر الإشارةُ إليه: أنَّ كتاب «الشرح الكبير» قد اعتنىٰ بتخريج أحاديثه عددٌ من العلماء. منهم خمسةٌ قبل الحافظ ابن حجر، وهم: سراج الدين بن المُلَقِّن (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ)، وعزّ الدين بن جَمَاعة (المتوفى سنة ٧٦٧ هـ)، وحفيدُه بدر الدين بن جَمَاعة (المتوفى سنة ٨١٩ هـ)، وأبو أمامة محمد بن عبد الرحمٰن بن النَّقَّاش (المتوفى سنة ٨٤٥ هـ)، وبدر الدين محمد بن عبد الله الزَّرْكشي (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ)، وواحدٌ بعده، وهو السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ) وسَمَّىٰ كتابه: «نشر العبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير».

كما تجدر الإشارةُ إلىٰ أنَّ ابن المُلَقّن قد صَنَّف كتابَه «البدر المنير» في سبع مجلَّدات، ثم لَخَّصه في أربع مجلَّدات. وَسمَّاه «خلاصة البدر المنير» ثم انتقاه في جزء. وسَمَّاه «منتقىٰ خلاصة البدر المنير». وقد أشار الحافظُ ابن حجر إلىٰ هذا، لكنه لم يذكر تلخيصَ ابن المُلَقِّن الأول المُسَمَّىٰ بـ«خلاصة البدر المنير».

وذكر الحافظُ ابن حجر في مقدِّمة كتابه المذكور: أنَّ أَوْسَع الكتب التي خرّجت أحاديثَ الشرح الكبير، وأخلصها إشارةً هو كتابُ ابن المُلَقّن. لكنه قال: إنه أطاله بالتكرار، وأمَّا تلخيصُه ـ ويعني به« منتقىٰ البدر المنير» ـ فقال عنه: إنه أخلَّ فيه بكثيرٍ من مقاصد الأصل، لذا رأى تلخيصه في قدر ثُلُثِ حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده. وأشار إلىٰ أنه تتبَّع الفوائد الزوائد في كتب التخاريج المذكورة آنفاً، وكذلك في كتاب «نصب الراية» للزَّيْلَعي، وعَلَّل استفادتَه من كتاب الزيلعي الحنفي في تخريج أحاديث كتابٍ في الفقه الشافعي بأن الزيلعي ينبّه في كتابه المذكور علىٰ ما يحتج به مخالفوه من أصحاب المذاهب الأخرىٰ. ورجا الله تعالىٰ

أن يكون كتابه هذا حاوياً لجُلِّ ما يستدلُّ به الفقهاء في مصنَّفاتهم في الفروع.

وطريقتُه في تصنيف هذا الكتاب تُشبه طريقةَ تصنيف كتابه « الدراية في تخريج أحاديث الهداية» إلىٰ حدٍّ كبيرٍ. وإيراد الأحاديث فيه مرتَّبةً علىٰ ترتيب أبواب الفقه.

طُبع في دلهي بالهند عام ١٢٩٩ هـ ـ ١٨٨١ م، وفي لكنؤ (بالهند) عام ١٣٠١ هـ ـ ١٨٨٣ م، وطُبع بتحقيق الشيخ عبد الله هاشم اليماني في مطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة عام ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م في ثلاث مجلَّدات، وصوّرته دار المعرفة ببيروت.

٣٩ ـ موافقة الخُبْرِ الخَبَرَ في تخريج أحاديث وآثار «المختصر»: لابن حجر أيضاً.

خرَّج فيه أحاديثَ «منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل» المعروف بـ: «مختصر ابن الحاجب»، ويقال له أيضاً: «مختصر الوصول والأمل...» لابن حاجب عثمان بن عمر (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ).

حقَّقه الأستاذ عبد الله بن أحمد بن سليمان الحمد كرسالة دكتوراة من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م، وطُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلَفي، وصبحي جاسم السَّامَرَّائي، في مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م في مجلَّدتين.

٤٠ ـ هداية الرواة إلى تخريج «المصابيح» و«المشكاة»: لابن حجر أيضاً.

وهو تلخيصٌ لـ: «لباب الصدور» لصدر الدين المُنَاوي (المتوفى سنة ٨٠٣ هـ).

وهو مخطوطٌ[1].

٤١ ـ تخريج حديث الأسماء الحسنى: لابن حجر أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ مشهور حسن سلمان، في مكتبة الغرباء بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م في (٨٤) صفحة.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٧٢٥).

٤٢ ـ تخريج الأربعين النَّووية: لابن حجر أيضاً.

وهو مخطوطٌ[(١)].

٤٣ ـ تخريج أحاديث «تفسير أبي اللَّيث السَّمَرْقَنْدي»: لزين الدين قاسم بن قُطْلُوْبُغا (المتوفى سنة ٨٧٩ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩١).

٤٤ ـ منية الألمعي فيما فات من «تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي: لابن قُطْلُوْبُغَا أيضاً.

طُبع بتحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري، في مكتبة الخانجي بالقاهرة، عام ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥١ م، في (٦٤) صفحة.

٤٥ ـ تحفة الأحياء بما فات من تخاريج الإحياء: لابن قطلوبغا أيضاً.

ذكره الكتّاني في «الرسالة المتسطرفة» (ص: ١٩١).

٤٦ ـ تخريج أحاديث «عوارف المعارف للسَّهْرَوَرْدي»: لابن قطلوبغا أيضاً.

٤٧ ـ تخريج أحاديث «الاختيار لتعليل المختار»: لابن مَوْدُود الموصلي الحنفي (المتوفى سنة ٦٨٣ هـ)»: لابن قطلوبغا أيضاً.

وهو مخطوطٌ[(٢)].

٤٨ ـ تخريج أحاديث «أصول البزدوي»: لابن قطلوبغا أيضاً.

وهو مخطوطٌ[(٣)].

٤٩ ـ تخريج أحاديث «الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض»: لابن قطلوبغا أيضاً.

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩١).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٥٢).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨ و٣٨١).

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٤٨).

٥٠ ـ تخريج «الأربعين السلمية في التصوُّف»: للحافظ شمس الدين، محمد بن عبد الرحمٰن السَّخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ علي حسن عبد الحميد، في دار عمَّار بالأردن عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (١٦٥) صفحة.

٥١ ـ تكملة «نتائج الأفكار في تخريج الأذكار» للنَّووي: للحافظ السَّخاوي أيضاً.

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩٢).

٥٢ ـ تخريج أحاديث «العادلين» لأبي نُعَيم الأصبهاني: للسَّخاوي أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ مشهور حسن محمود سلمان، في دار البشائر الإسلامية ببيروت، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، في (١١٢) صفحة.

٥٣ ـ مناهل الصَّفا في تخريج أحاديث الشفا في تعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

طُبع على الحجر في القاهرة، عام ١٢٧٥ هـ ـ ١٨٥٨ م، في مجلَّدتين. وطُبع بتحقيق الأستاذ سمير القاضي، في مؤسسة الكتب الثقافية، ودار الجنان ببيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (٢٥٥) صفحة.

٥٤ ـ تخريج أحاديث «شرح العقائد النسفية»: لمسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى سنة ٧٩٣ هـ): للسُّيوطي أيضاً.

طُبع بتحقيق الأستاذ صبحي السَّامَرَّائي، في مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في (٦٧) صفحة. وطُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلَفي، في دار الأقصىٰ بالكويت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، ومعه: «تخريج أحاديث «شرح المواقف» للسيوطي.

٥٥ ـ تخريج أحاديث «شرح المواقف في علم الكلام»: لعضد الدين الإيجي (المتوفى سنة ٧٥٦ هـ): للسيوطي أيضاً:

طُبع بتحقيق الأستاذ يوسف بن عبد الرحمٰن المرعشلي في دار المعرفة ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (١٨٤) صفحة، وطُبع بتحقيق الأستاذ صبحي السَّامَرَّائي في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (٦٣) صفحة.

٥٦ ـ نشر العبير في تخريج أحاديث «الشرح الكبير للرافعي على الوجيز للغزالي»: للسيوطي أيضاً.

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩٣).

٥٧ ـ فلق الإصباح في تخريج أحاديث «الشرح الكبير للرافعي على الوجيز للغزالي»: للسيوطي أيضاً.

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩٣).

٥٨ ـ فرائد القلائد في تخريج أحاديث «شرح العقائد» للتفتازاني: للعلامة علي القارئ الهروي المكّي المشهور بالمُلاَّ القارىء (المتوفى سنة ١٠١٤ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٥٩ ـ الفتح السَّماوي بتخريج أحاديث «التفسير البيضاوي»: لزين الدين، محمد بن عبد الرؤوف المُنَاوي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ).

موضوعه هو تخريج الأحاديث والأخبار الواردة في تفسير البيضاوي.

يقول المؤلِّفُ في مقدِّمته: «إنني قد وقفتُ على عدة تخاريج للأحاديث الواقعة في الكشَّاف ولم أقف على مَن أفرد تخريج الأحاديث الواقعة في تفسير القاضي طيب الله ثراه وجعل الجنَّةَ مثواه بتأليفٍ مستقلٍّ مع دعاء الحاجة بل الضرورة إلى ذلك أشد؛ إذ منها الصحيحُ والضعيفُ والموضوعُ وما لا أصل له، ولم يوقف له على خبر بالكلية، فأفردت لذلك هذه العجالة. . . وسَمَّيتُه: الفتحَ السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي».

سلك المؤلّفُ في ترتيب الكتاب ترتيبَ الأصل، وهو الترتيبُ المعروف لكتب

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٤٩).

التفسير حسب ترتيب السور، فيُورد في تفسير كل سورة ما يناسبها من أحاديث وأخبار.

طُبع بتحقيق الأستاذ أحمد مجتبى بن نذير عالم في دار العاصمة بالرياض عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م في ثلاث مجلَّدات.

٦٠ ـ **تخريج أحاديث الطريقة المحمدية**: لإمام بيرم شاه (المتوفى سنة ١٠٥٠ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٦١ ـ **تخريج الأحاديث المانعة**: لعبد الرحمٰن بن إبراهيم ابن هزور الدمشقي (المتوفى سنة ١٠٨٧ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

٦٢ ـ **تخريج أحاديث شفاء الأوام وبيان طرقها من دواوين أئمة الحديث والأعلام**: لعبد العزيز بن أحمد الضمدي النعماني (المتوفى سنة ١٠٨٧ هـ).

وهو تعليقٌ على «شفاء الأوام المميز بين الحلال والحرام» لناصر الدين الحق.

وهو مخطوطٌ[٢].

٦٣ ـ **تخريج أحاديث «الرَّضِيّ في شرح الكافية»**: لعبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ محمود فجال، في نادي المنطقة الشرقية بالدمام (السعودية) عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في (٩٦) صفحة.

٦٤ ـ **تخريج أحاديث النصيحة الكافية**: لأبي الحسن علي بن أحمد الحُرَيْشي المغربي (المتوفى سنة ١١٤٣ هـ).

قال الكتاني: «لكن جُلّ نظره فيه في الجامعين للسُّيوطي»[٣].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٥٠).
(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٥٠).
(٣) الرسالة المستطرفة: ص: ١٩٠.

٦٥ ـ التنكيت والإفادة في تخريج أحاديث «خاتمة سفر السعادة» للفيروزآبادي: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن حسن، المعروف، بـ: «ابن همّات الدمشقي» (المتوفى سنة ١١٧٥ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ أحمد البزرة في دار المأمون بدمشق عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (١٣٧) صفحة.

٦٦ ـ تحفة الراوي في تخريج «أحاديث البيضاوي»: لابن همّات أيضاً.

وهو مخطوطٌ[1].

٦٧ ـ موارد أهل السّداد والوفا في «تكميل مناهل الصَّفا» للسُّيوطي في تخريج أحاديث «الشفاء للقاضي عياض»: لأبي العلاء، إدريس بن محمد الحسيني العراقي (المتوفى سنة ١١٨٣ هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩٠).

٦٨ ـ تخريج أحاديث «الشهاب القضاعي»: لأبي العلاء العراقي أيضاً.

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩٠).

٦٩ ـ مختصر البدر المنير في تخريج أحاديث «الشرح الكبير»: لابن المُلَقِّن، المُسَمَّىٰ بـ: «أحاديث تتعلَّق بأحكام مختلفة المراتب» و«التلخيص الحبير»: للحافظ ابن حجر العسقلاني: لمحمد بن درويش الحوت البيروتي (المتوفى سنة ١٢٧٦ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ كمال يوسف الحوت في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (٣٠٢) صفحة.

٧٠ ـ تخريج أحاديث «الشهاب القضاعي»: لمحمد بن جعفر الكتّاني (المتوفى سنة ١٣٤٥ هـ).

ذكره في كتابه «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٧) وقال: «ولجامع هذه الرسالة ـ تابَ الله عليه ـ لكنه لم يُتِمّ، يَسَّر الله إتمامه بمنِّه».

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٤١).

٧١ ـ **فتح الوهاب بتخريج «أحاديث الشهاب»**: لأبي الفيض، أحمد بن محمد الصِّدّيق الغُمَاري (المتوفى سنة ١٣٨٠ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلَفي، في مكتبة النهضة العربية ببيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في مجلَّدتين.

٧٢ ـ **الهداية في تخريج أحاديث البداية**: للغُماري أيضاً.

خَرَّج فيه أحاديثَ: «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» لابن رشد (المتوفى سنة ٥٩٥ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ يوسف بن عبد الرحمٰن المرعشلي في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في ثماني مجلَّدات.

٧٣ ـ **تخريج أحاديث «اللُّمع في أصول الفقه» للشِّيرازي**: للشيخ عبد الله بن محمد الصِّدِّيق الغُمَاري (المتوفى سنة ١٤١٣ هـ).

طُبع بتحقيق الأستاذ يوسف بن عبد الرحمٰن المرعشلي في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في (٤٤٠) صفحة.

٧٤ ـ **الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج**: تأليف عبد الله بن محمد بن الصِّدَّيق الغماري.

علَّق عليه، وضبط تخريجاتها الأستاذ سمير طه المجذوب.

طُبع في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٥ هـ في (٢٩٥) صفحة، ومعه: «منهاج الوصول إلى علم الأصول» لناصر الدين عبد الله عمر البيضاوي (المتوفى سنة ٦٨٥ هـ).

٧٥ ـ **أحاديث «الاعتصام» للشَّاطبي**: تحقيق وتخريج: عمر سليمان المكحل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، قسم السنة وعلومها، ١٤٠٥ هـ ـ (ماجستير). ورد العنوان في مصدر آخر: تخريج أحاديث الاعتصام.

٧٦ ـ **أحاديث عمدة الفقه لابن قُدَامه**: تحقيق وتخريج: إعداد لطيفة بنت ناصر بن حمد الراشد، إشراف: الأستاذ هاشم عبد الفتَّاح هاشم جودة. الرئاسة العامة لتعليم البنات بالرياض، كلية التربية للبنات عام ١٤٠٨ هـ. (ماجستير).

٧٧ ـ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى سنة ١٤٢٠ هـ).

خَرَّج فيه أحاديثَ «منار السبيل في الفقه الحنبلي» للشيخ إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان (المتوفى سنة ١٣٥٣ هـ)، رَتَّب «الإرواء» علىٰ أبواب كتاب «منار السبيل»، وطريقتُه في التخريج: أنه يذكر الحديثَ وراويه من الصحابة ثم يبيِّن درجةَ الحديث من الصحة أو الضَّعف، ثم يذكر من أخرجه من أصحاب المصنَّفات الحديثية ومكان الحديث منها، كما يتكلَّم علىٰ الإسناد تصحيحاً وتضعيفاً، ويذكر شواهدَ الأحاديث ومتابعاتها، وإذا لم يتيسَّر له الوقوفُ علىٰ إسناد الحديث ينقل ما وقف عليه من تخريج وتحقيق لأهل العلم، وفي هذه الحالة لا يذكر درجةَ الحديث، وعدد أحاديث الكتاب (٢٧٠٧) أحاديث.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م في تسع مجلَّدات مع الفهارس العلمية.

٧٨ ـ **الإتحاف بتخريج أحاديث الإشراف**: للسيّد بدوي عبد الصَّمد.

خَرَّج فيه أحاديث «كتاب الإشراف علىٰ مسائل الخلاف» للقاضي عبد الوهاب المالكي (المتوفى سنة ٤٢٢ هـ).

خرَّج السيد بدوي عبد الصمد أحاديثه، وقَدَّم دراسةً مسهبةً عن عناية علماء المذاهب بأدلة مذاهبهم، وبَيَّن مدىٰ عناية المالكية بذلك، وتحدَّث عن المدرسة العِراقية وعرَّف بالقاضي عبد الوهاب المالكي. منهجه في تخريج أحاديث الكتاب فإنه بعد ذِكر المسألة وأحاديثها وآثارها، يعزوها إلىٰ مصادرها من كتب السُّنّة ويذكر طُرُقَها، ثم يدرس الأسانيدَ والطُّرُقَ، ويتتبَّع أحوالَ الرجال في الكتب المتخصِّصة بذلك، ويذكر ما في الأحاديث من عِلَلٍ في المتن أو السند ويناقشها، ويتتبَّع أقوالَ أئمة الحديث في حُكمهم علىٰ الأحاديث أو أسانيدها، وإذا كان الحديثُ ضعيفاً وله شواهدُ أو متابعاتٌ ذكرها وبَيَّن أثرَها في الحُكم علىٰ الحديث. كما يضبط ما يحتاج إلىٰ ضبطٍ، ويوضِّح ما يحتاج إلىٰ توضيحٍ من غريب الألفاظ، أو أسماء بعض الأماكن والرجال.

طُبع في دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي عام ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م في أربع مجلَّدات.

٧٩ ـ **تحقيق وتخريج ودراسة أحاديث سورة الكهف من تفسير ابن كثير**: لمحمد عبده عبد الرحمٰن، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٥ هـ، (ماجستير).

٨٠ ـ **تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للعراقي وابن السُّبكي والزَّبِيْدي**: استخراج الأستاذ أبي عبد الله محمود بن محمد الحدَّاد.

طُبع في دار العاصمة بالرياض، عام ١٤٠٨ هـ، في سبع مجلَّدات.

٨١ ـ **تخريج أحاديث الروض المربع**: للشيخ محمد بن صالح العثيمين.

طُبع في الرياض.

٨٢ ـ **تخريج أحاديث سورة الرَّعد من تفسير ابن كثير**: للأستاذ محمد عبده عبد الرحمٰن، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠١ هـ. (ماجستير).

٨٣ ـ **تخريج أحاديث فضائل الشَّام ودمشق للربعي (المتوفى سنة ٤٤ هـ)**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

طُبع في المكتب الإسلامي بدمشق عام ١٣٧٩ هـ في (٢٤) صفحة.

٨٤ ـ **تخريج الأحاديث المرفوعة في تفسير الجلالين**: للأستاذ إبراهيم محمد أبو سليمان، إشراف مصطفى أمين التازي جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة، عام ١٤٠٣ هـ، (ماجستير).

٨٥ ـ **تخريج أحاديث المستقصى في الأصول للغزالي**: للأستاذ بشير صبحي بشير؛ إشراف عبد المهدي عبد الهادي، (ماجستير).

٨٦ ـ **تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام**: تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٥ هـ في (٩٦) صفحة.

٨٧ ـ **تخريج أحاديث منهاج الأصول لابن المُلَقِّن**: للأستاذ حمدي عبد المجيد السلفي.

٨٨ ـ تخريج الأحاديث النبوية الواردة في مدوّنة الإمام مالك بن أنس: إعداد الأستاذ الطاهر محمد الدرديري.

طُبع في جامعة أم القرى بمكة المكرمة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠٦ هـ في ثلاث مجلَّدات.

٨٩ ـ تخريج أحاديث وآثار كتاب في ظلال القرآن لسيِّد قطب: تأليف الأستاذ علوي السَّقَّاف.

طُبع في دار الهجرة بالرياض عام ١٤١٢ هـ (٤٦٢) صفحة.

٩٠ ـ تخريج الأحاديث والآثار الواردة في كتاب «الأموال»: لأبي عبيد القاسم بن سلام، تخريج عبد الصمد بكر عابد، إشراف عبد الغني عوض الراجحي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة، عام ١٤٠٤ هـ، (دكتوراه).

٩١ ـ تخريج القراءات القرآنية والأحاديث الشريفة في كتاب «أوضح المسالك» لابن هشام: للأستاذ علي حسين البواب.

طُبع في دار الفرقان عمان عام ١٤٠٣ هـ في (٩٩) صفحة.

٩٢ ـ تمام المِنَّة في التعليق على فقه السُّنّة: تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

طُبع في المكتبة الإسلامية بعمان؛ ودار الراية بالرياض عام ١٤٠٨ هـ في (٤٧٣) صفحة.

٩٣ ـ تنقيح الرواة في تخريج أحاديث المشكاة: أحمد حسن المولوي.

طُبع في المطبع المجتبائي بدلهي (الهند) عام ١٣٣٤ هـ في مجلَّدتين، معه «مشكاة المصابيح» للتبريزي.

٩٤ ـ طريق الرشد إلى تخريج أحاديث بداية ابن رشد: تأليف الأستاذ عبد اللطيف ابن إبراهيم آل عبد اللطيف.

طُبع في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٣٩٧ هـ في (٣٢٨) صفحة،

ويعني بالبداية: «بداية المجتهد ونهاية المقتصد»، لابن رشد الحفيد أبي الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى سنة ٥٩٥ هـ).

٩٥ ـ غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام (للقرضاوي): للشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٠ هـ في (٣٢٤) صفحة.

٩٦ ـ النقد الصريح لأجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصابيح: تأليف الأستاذ عمرو عبد المنعم.

طُبع في مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، مكتبة العلم بجده، عام ١٤١٤ هـ، في (١٤٠) صفحة.

* * *

٤٤ـ فَهَارِس الحَدِيث

«الفهرسة» هي ترتيبُ مجموعةٍ من المعلومات علىٰ نسقٍ معيَّنٍ غالباً ما تكون علىٰ ترتيب حروف المعجم، وهي تُعين الباحثَ في الحصول علىٰ معلومته بسهولةٍ ويُسْرٍ وسرعةٍ، فتوفِّر عليه الجهدَ والوقتَ.

وكان أوَّلُ من صَنَّفَ علىٰ حروف المعجم في الإسلام هم المُعْجَمِيّون اللُّغَوِيّون، ويُعتَبر الإمامُ الخليل بن أحمد الفَرَاهيدي (المتوفىٰ سنة ١٧٠ هـ) رائدَهم، وهو واضع كتاب «العين» ثم استعمل علماءُ الحديث الترتيبَ المعجميَّ في وضع كتب تراجم الرجال كالبخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ) في «التاريخ الكبير»، كما استخدموه في تأليف «المعاجم» حينما رتَّبوا أسماء الصحابة علىٰ حروف المعجم، كما فعل أبو يعلىٰ الموصلي (المتوفىٰ سنة ٣٠٧ هـ) في «معجمه».

ثم جاء القرنُ الخامسُ وبدأ علماء الحديث يفكِّرون بخدمة مصادر الحديث التي وُضعت خلال القرون الخمسة الأولىٰ، ومن أشكال خدمته الكثيرة ترتيبُه وفهرستُه، وكان أوَّلَ أشكال الترتيب التي استخدموها وضعُ كتب أطراف الحديث، ثم ظهرت فكرةُ إعادةِ ترتيبِ أحاديث الكتب علىٰ حروف المعجم لتسهيل الوصول إليها، وأقدَمُ مَن نعلم أنه رَتَّب أحاديث كتاب على حروف المعجم، هو ابنُ طاهر المَقْدِسي (المتوفىٰ سنة ٥٠٧ هـ) الذي جَمَع أحاديث «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي (المتوفىٰ سنة ٣٦٥ هـ) ورَتَّبها علىٰ حروف المعجم، كما ذكر الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة»[1]، وتوالىٰ العلماءُ بعده بترتيب أحاديث كُتب السَّابقين، وقد نشط الترتيبُ علىٰ يَدَيْ الإمام السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ) ووَضَع كتبَه الثلاثة «الجامع الكبير» و«الجامع الصغير» و«زيادته»، وحاول أن يجمع فيها

---

(١) ص: ١٤٥.

الأحاديثَ النبويةَ كلَّها من كتب السَّابقين علىٰ حروف المعجم حسب أوائلها، وتبعه العلماءُ بعد ذلك إلىٰ زماننا[1]. وستتكلَّم عن أشهر فهارس الحديث فيما يلي:

١ ـ **ترتيب أحاديث «الكامل في الضعفاء» لابن عدي**: لابن طاهر المَقْدِسي للحافظ أبي الفضل، محمد بن طاهر بن علي الشيباني، المعروف بـ: «ابن طاهر المَقْدِسي» (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ). ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٤٥).

٢ ـ **ترتيبات الموضوعات**: للحافظ شمس الدين أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

رَتَّب فيه كتاب «الموضوعات» لابن الجَوْزي (ت ٥٩٧ هـ). وهو مخطوطٌ[2].

٣ ـ **ترتيب شرح المشارق**: لعبد اللَّطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن فرشتا الكِرْماني، ابن ملك (المتوفىٰ سنة ٨٠١ هـ).

رَتَّب فيه كتاب «مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار للرضي الصَّاغاني»، لابن ملك، الذي شرح فيه «مشارقَ الأنوار» للصَّاغاني، الذي جَمَع فيه بين صحيحَيْ البخاري ومسلم. وقد شرحه إبراهيم بن مصطفىٰ بن بير محمد (حياً ٩٨٨ هـ) بعنوان: «أنوار البوارق في شرح ترتيب المشارق».

٤ ـ **ترتيب أحاديث «المشارق للرضي الصَّاغاني»**: لعبد الغني (المتوفى بعد ٩٠٣ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٥ ـ **الجامع الكبير**: للحافظ جلال الدين أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

انظر: تعريفه في «مجاميع الحديث».

---

(١) انظر: «مصادر الدراسات الإسلامية»: للدكتور يوسف المرعشلي: ص: ٣٠٩ ـ ٣١٠.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٦٧).

٦ ـ **الجامع الصغير**: للسُّيوطي.

انظر: تعريفه في «مجاميع الحديث».

٧ ـ **زيادات الجامع الصغير**: للسيوطي.

انظر: تعريفه في «مجاميع الحديث».

٨ ـ **ترتيب أحاديث أربعين حديثاً للشيخ الإمام ابن جَمَاعة**: للسُّيوطي أيضاً.

وهو مخطوطٌ[١].

٩ ـ **أنوار البوارق في «مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار لابن ملك**: لعلي بن الحسن (حياً ٩٣٧ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

١٠ ـ **كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق**: للإمام عبد الرؤوف المُنَاوي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ).

١١ ـ **الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور**: للمُنَاوي أيضاً.

١٢ ـ **المعجم الوجيز من أحاديث الرسول العزيز**: لعبد الله الميرغني (المتوفى سنة ١٢٠٧ هـ).

١٣ ـ **رموز الأحاديث على ترتيب حروف الهجاء**: لأحمد ضياء الدين بن مصطفى الطَّرابزوني الكَمُشْخانَوي (المتوفى سنة ١٣١١ هـ).

رَتَّبه على حروف المعجم مع الرمز للمخرِّجين كما فعل السُّيوطي.

طُبع في مطبعة قشلة همايون بالآستانة، عام ١٢٧٥ هـ ـ ١٨٥٨ م، في (٥٦٨) صفحة.

١٤ ـ **مفتاح الصحيحين**: للحافظ السيّد محمد الشريف بن مصطفى التّوقادي (المتوفى سنة ١٣١٣ هـ).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٦٥).

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٢٦٠ ـ ٢٦١).

رَتَّب أحاديث كلٍّ كتاب علىٰ حِدَة، فذكر أوائلها علىٰ ترتيب حروف المعجم، وأشار إلىٰ موضع كلِّ حديثٍ بتسمية الكتاب الذي هو فيه، ورَقم الباب داخل ذلك الكتاب، وأرقام الأجزاء والصفحات للطبعة التي اعتمدها لكلٍ من الكتابين، وشروحهما.

طُبع بالآستانة عام ١٣١٣ هـ، وصوّرته دار الكتب العلمية في بيروت عام ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م.

١٥ ـ مفتاح البخاري: للشيخ محمد شكري بن حسن الأنْقَرَوي التُّركي (المتوفىٰ سنة ١٣١٣ هـ).

رَتَّبه علىٰ أوائل الأحاديث بتسلسل حروف الهجاء، وأحال فيه إلىٰ الكتب وأرقام الأبواب فيها.

طُبع بالطباعة الحجرية في إسطنبول عام ١٣١٣ هـ في (٢٤١) صفحة.

١٦ ـ نبراس السَّاري في أطراف البخاري، وهو مفتاح الصحيح بعون الله الباري، للفِنْجَابي (المتوفىٰ بعد ١٣٤٥ هـ): للمحدِّث محمد عبد العزيز الدِّيُوبَنْدي السَّهالي الهندي.

مشىٰ فيه علىٰ ترتيب الكتب والأبواب والأحاديث التي فيها كما جاءت في «صحيح البخاري»، وأشار عند أول موضع للحديث إلىٰ باقي مواضع وروده فيه إذا تعدّدت، وأشار بحاشية الكتاب إلىٰ موضع الباب في «فتح الباري» و«عمدة القاري».

طُبع في الهند بالمطبع الكريمي، في لاهور بالهند، عام ١٣٤٥ هـ ـ ١٩٢٦ م، في (٤٢٧) صفحة.

١٧ ـ الفتح الكبير بضَمِّ الزيادة إلىٰ الجامع الصغير: للشيخ يوسف بن إسماعيل النَّبهاني (المتوفىٰ سنة ١٣٥٠ هـ).

١٨ ـ دليل فهارس البخاري للكتب والأبواب الأساسية: محمد المصري البَيّومي (المتوفىٰ سنة ١٣٥٢ هـ).

أحال فيه إلىٰ مواضع كتب البخاري في ثلاث طبعات من المتن، وفي طبعتين

من كلٍّ من شرح القَسْطَلاّني وشرح العَيْني، وثلاث طبعات من شرح ابن حجر، مع ذكر عدد الأبواب، وعَدّ الأحاديث في كل كتاب منها.

طُبع في مطبعة الصَّاوي في القاهرة عام ١٣٥٢ هـ ـ ١٩٣٣ م في (٢٤) صفحة.

١٩ ـ هداية الباري إلىٰ ترتيب أحاديث البخاري: لعبد الرحيم بن عنبر المصري الطَّهْطاوي (المتوفىٰ سنة ١٣٦٥ هـ).

وهو يرتِّب أحاديث: «تجريد صحيح البخاري» للزَّبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) علىٰ حروف المعجم، فيذكر الحديثَ بكامله، ويُحيل للكتاب والباب، ومعه بأسفله شرحٌ لطيفٌ له.

طُبع بالمكتبة التجارية الكبرىٰ في القاهرة عام ١٣٣٠ هـ ـ ١٩١٢ م في مجلَّدتين، وصوَّرته دارُ الرائد العربي في بيروت.

٢٠ ـ فهارس البخاري: للشيخ رضوان محمد رضوان.

مشىٰ فيه علىٰ ترتيب الكتب والأبواب والأحاديث والتي فيها كما جاءت في «صحيح البخاري» فيذكر طَرفاً من الحديث الوارد في بابه، ثم يذكر اسمَ الصَّحابي الراوي لذلك الحديث بين هلالين، ثم يُقفِّي بعد ذلك بذكر سائر مواضع الحديث في كتاب البخاري وأبوابه. وعند تكرُّرِ ذكرِ الحديث يُحيل إلىٰ الموضع الأول الذي استوفيٰ بيانَ مواضعه فيه.

وصنع فهرساً ثانياً للأحاديث المعلَّقة غير المستوفية للأسانيد، وفهرساً ثالثاً للآثار الموقوفة الواردة فيه عن الصحابة والتابعين، ثم رابعاً لكتب البخاري وأبوابه، مع ذكر أرقامِها في نسخة المتن من صحيح البخاري، وأرقام شروح: الكِرْمَاني، وابن حجر، والعَيْني، والقَسْطَلاَّني، فأجاد وأفاد وأحسن.

طُبع بمطبعة دار الكتاب العربي في القاهرة عام ١٣٦٨ هـ ـ ١٩٤٩ م في (٦٠٠) صفحة.

٢١ ـ أطراف البخاري: للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي المصري (المتوفىٰ سنة ١٣٨٨ هـ).

رتَّب فيه كُتُبَ «صحيح البخاري» وأبوابه وأحاديثه. واستقصىٰ ذِكْرَ أرقام أطرافه في الموضع الأول لورود الحديث.

طُبع مع «فتح الباري» للحافظ ابن حجر. في المطبعة السَّلفية بالقاهرة عام ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦٠ م.

وللمؤلِّف خدماتٌ جليلةٌ لكتب السُّنَّة، فله «فهارس صحيح مسلم» طُبعت بآخر الطبعة التي حقَّقها في مجلَّدٍ مستقلٍّ. وله «جامع مسانيد صحيح البخاري» و«قُرَّة العينين أطراف الصحيحين» وقد ذكر هٰذين الكتابين في مقدِّمة كتابه «اللُّؤلؤ والمرجان فيما اتَّفق عليه الشيخان». وله فهارس «سنن ابن ماجه» و«موطأ مالك» و«الأدب المفرد» للبخاري، وساهَمَ في وضع «مفتاح كنوز السُّنة» و«المعجم المفهرس لألفاظ الحديث» الذي وَضَعه المستشرقون، وله «تيسير المنفعة بكتابي مفتاح كنوز السنة والمعجم المفهرس» رَقَّم فيه الكتب والأبواب في الكتب التسعة وفق ما جاء في هٰذه الكتابين.

٢٢ ـ كَشَّاف صحيح أبي عبد الله البخاري، بالترتيب الأبجدي للألفاظ والموضوعات وأسماء الأشخاص والأعلام: لمصطفىٰ كمال وصفي.

طُبع في مطبعة الشعب في القاهرة، عام ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م، في (٧٢) صفحة.

٢٣ ـ دليل القاري إلىٰ مواضع الحديث في صحيح البخاري: لعبد الله بن محمد الغنيمان.

وهو يُفهرِس فيه لأطراف الأحاديث أبجدياً مع الإحالة للكتاب والباب، وأرقام الأجزاء والصفحات لكتاب «فتح الباري» لابن حجر، في الطبعة التي حقَّقها الأستاذ محمدُ فؤاد عبد الباقي.

طُبع بمؤسَّسة الرسالة في بيروت عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م في مجلَّدةٍ.

٢٤ ـ الفهرس العام لأحاديث سنن أبي داود: لعبد المهيمن الطَّحَّان:

فهرس فيه للطبعة التي حقَّقها عادلُ السيِّد، وعزّت الدعَّاس.

طُبع ملحقاً بالسُّنن بدار الحديث في حمص عام ١٣٩٤ هـ ملحقاً بالجزء الخامس.

٢٥ ـ مفتاح سنن الترمذي: لعبد البَر عباس:

فهرس فيه للطبعة التي حققَّها عِزّت عبيد الدعّاس.

طُبع بآخرها في مطبعة الأمل في حمص عام ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م في الجزء العاشر منه، وقد رَتَّب أوائل الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

٢٦ ـ المُرشِد إلىٰ أحاديث سُنن التِّرمذي: لصدقي البيك.

وهو معجمٌ مفهرس لألفاظه وفق الطبعة التي حقَّقها عزّت عبيد الدعاس، وطُبعت بحمص، وقد ألحقه بجدول مطابقة أحاديثه مع طبعة القاهرة.

طُبع في مطبعة الفجر في حمص عام ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م.

٢٧ ـ فهارس سنن النَّسائي: للشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة (المتوفىٰ سنة ١٤١٧ هـ).

يتضَّمن تسع فهارس متنوِّعة للكتاب، حسب الطبعة المصرية التي طُبعت بالمكتبة التجارية الكبرىٰ في القاهرة عام ١٣٤٨ هـ بعد أن قامَ بترقيم كتبها وأبوابها وفق كتاب «تيسير المنفعة» لمحمد فؤاد عبد الباقي. فجاء الفهرسُ في الجزء التاسع مستقلاً.

٢٨ ـ فهارس سنن ابن ماجه: للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

طُبع ملحقاً بالطبعة التي حقَّقها، وطُبعت بدار إحياء الكتب العربية في القاهرة، عام ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م، في مجلَّدتين.

٢٩ ـ فهرس أحاديث مسند الإمام أحمد: لأبي هاجر، محمد السعيد بن بَسْيُوني زغلول المصري.

فَهْرَسَ أوائل أحاديثه حسب أطرافها علىٰ حروف المعجم وفق طبعة المسند الميمنية في القاهرة عام ١٣٠٦ هـ.

طُبع الفهرس بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٨٨٥ م.

٣٠ ـ فهارس أحاديث وآثار سُنن الدَّارمي: إعداد أحمد عبد القادر الرِّفاعي.

طُبع بعالم الكتب في بيروت عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م.

٣١ ـ فهرس أحاديث موطَّأ مالك: إعداد الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

ألحقه بالطبعة التي حقَّقها، وطُبعت بدار إحياء الكتب العربية في القاهرة عام ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥١ م في مجلَّدتين.

٣٢ ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف: رَتَّبه جماعةٌ من المستشرقين.

فَهْرَسوا جميعَ ألفاظ الكتب السِّتّة و«موطأ مالك» و«مسند الإمام أحمد بن حنبل»، «وسنن الدَّارمي»، وهـٰذه من أمّهات كتب الحديث، ورتَّبوا هـٰذه الألفاظ علىٰ حروف المعجم وذكروا تحت كلِّ لفظةٍ الأحاديثَ التي وردتْ فيها هـٰذه اللفظة، ورمزوا لمَن أخرج تلك الأحاديثَ من أصحاب الكتب التي فهرسوا لها، وهـٰذا المعجمُ من أوسع المعاجم وأسهلها؛ ذلك لأنه يكفي أن يعرف الباحثُ كلمةً واحدةً من الحديث الذي يبحث عنه ليقف علىٰ الحديث كاملاً، ويعرف مُخَرّجيه. فمثلاً قولُه ﷺ «وإبتسامتك في وجه أخيك صدقةٌ» يُمكنِك أن تقف علىٰ هـٰذا الحديث في مادة: (بسم)، و(وجه)، و(أخ)، و(صدق)، ففي أيِّ لفظةٍ من هـٰذه الألفاظ بحثتَ ستجد هـٰذا الحديثَ، كما ستجد غيره من الأحاديث التي ذكرت فيها واحدةٌ من هـٰذه الألفاظ، ومن ثم كانت سهولةُ استعمالِه، ويُسْرُ الرُّجوعِ إليه، والاستفادةُ منه.

طُبعت منه نُسَخٌ محدودةٌ في أوروبَّة، مما جعله مقصوراً علىٰ المكتبات العامة، نادرُ الوجود في المكتبات الخاصة. وكتابُ «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي»، قامَ بوضعه بالعربية لفيفٌ من كبار المستشرقين، كُتِبَتْ أسماؤهم علىٰ وجه أجزاء الكتاب، ومنهم: الدكتور فِنْسِنْك، وبدؤوا عملهم فيه سنة ١٩١٦ م، وأُعِدَّ للطبع سنة ١٩٣٢ م، ثم بُدئ بنشره أجزاء رقيقة سنة ١٩٣٣، ثم طُبع منه الجزء الأول في ليدن سنة ١٩٣٦ م، وطُبع منه الجزء الأخير السابع في ليدن أيضاً سنة ١٩٦٩ م، فكان ما بين البدء بتأليفه والفراغ من طبعاته ثلاثاً وخمسين سنة.

ولم يُدخِلُوا فيه أسماءَ الأعلام، ولديهم مجلَّدٌ خاصٌّ بأسماء الأعلام طُبع مؤخَراً. وخدموا بهـٰذا الكتابِ تسعة كتب من كتب السنة.

وتمَّ تصويره أخيراً في بيروت سنة (١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م) وكثرت نسخه، وانتشرت بين أهل العلم.

٣٣ ـ مفتاح كنوز السُّنَّة: قام بوضعه بالإنكليزية الدكتور المستشرق أ.ي. فِنْسِنْك الهولندي، (المتوفىٰ سنة ١٣٥٨ هـ ـ ١٩٣٩ م).

طُبع بالإنكليزية عام ١٩٢٧ م بليدن، ونقله إلىٰ العربيَّة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وبقي في ترجمته ومراجعة نصوصه أربعَ سنواتٍ، وطُبع بالقاهرة عام ١٣٥٢ هـ ـ ١٩٣٤ م.

وخَدَمَ هـٰذا الكتابُ أربعةَ عَشَرَ كتاباً من كتب السُّنّة. هي الكتب التسعة المتقدمة في «المعجم المفهرس» والخمسة الباقية هي: «مسند أبي داود الطيالسي»، و«سيرة ابن هشام»، و«المغازي» للوَاقِدي، و«الطبقات الكبرىٰ» لابن سعد، و«المسند» المنسوب للإمام زيد بن علي. وطريقته: أنه يُفهرِس ألفبائياً لموضوعات الحديث، كالصَّلاة مثلاً، تجدها فيه ضِمن حرف الصَّاد، ثم يذكر جميعَ الأبواب المتعلِّقة بالصَّلاة، ويرمز لوجود أحاديثها في الكتب الأربعة عشر بالرُّموز التي وَضَعها في أول كتابه وأوضحها.

٣٤ ـ تيسير المنفعة بكتابَيْ مفتاح كنوز السُّنَّة والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

طُبع في مطبعة المنار بالقاهرة عام ١٣٥٣ ـ ١٣٥٤ هـ. ثم طبعَتْهُ دارُ الحديث للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت عن هـٰذه الطبعة تصويراً في سنة ١٤٠٤ هـ. وقد أراد من تأليفِهِ تيسيرَ الانتفاع بالكتابين المذكورين في عنوانه في إحالتهما إلىٰ الكتب الثمانية من كتب الحديث النبوي، وهي:

- صحيح البخاري.
- صحيح مسلم.
- سنن أبي داود.
- جامع الترمذي (سننه).
- سنن النسائي.

ـ سنن ابن ماجه.

ـ سنن الدَّارمي.

ـ موطأ مالك.

فرقَّم أبوابَ هـٰذه الكتبِ وفق ما جاء في «المعجم المفهرس» و «مفتاح كنوز السنة».

٣٥ ـ فهارس سُنن الدَّارقطني: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار المعرفة في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (٢٤٣) صفحة.

٣٦ ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث في سنن الدارقطني: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (٣٧١) صفحة.

٣٧ ـ فهرس أحاديث السُّنن الكبرىٰ للبيهقي: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٣٨ ـ فهرس أحاديث المستدرك علىٰ الصحيحين للحاكم النَّيسَابوري: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م في (٦٣٢) صفحة.

٣٩ ـ فهرس أحاديث مسند الحُمَيْدِي: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار النُّور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية في بيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في(١٥٢) صفحة.

٤٠ ـ فهرس أحاديث مسند الإمام الشافعي: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار النُّور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية، في بيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (١٦٠) صفحة.

٤١ ـ فهرس أحاديث موارد الظَّمآن إلىٰ زوائد ابن حِبَّان للهَيْثَمي: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار النُّور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية في بيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ في (٢٠٨) صفحة.

٤٢ ـ فهرس أحاديث نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول للحكيم الترمذي: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار النُّور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية في بيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (١٢٨) صفحة.

٤٣ ـ فهارس الأُمّ للشافعي وملحقاته: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

٤٤ ـ فهارس عِلَل الحديث لابن أبي حاتم الرَّازي: إعداد الأستاذ يوسف المرعشلي.

طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٤٥ ـ فهرس أحاديث التلخيص الحبير، لابن حجر العسقلاني: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٤٦ ـ فهرس أحاديث التاريخ الصَّغير للبخاري، ومعه فهرس المراسيل لأبي داود السَّجِسْتاني: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٤٧ ـ فهرس أحاديث المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لابن حجر العسقلاني: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٤٨ ـ فهرس أحاديث الزُّهْد، لعبد الله بن المُبَارك المَرْوَزي: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار النُّور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية في بيروت عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م في (١٧٦) صفحة.

٤٩ ـ فهرس أحاديث الزُّهْد للإمام أحمد بن حنبل: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار النُّور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية في بيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م في (١٧٦) صفحة.

٥٠ ـ فهرس أحاديث تفسير البَغَوي: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بدار النُّور، ودار البشائر في بيروت عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م في (٢٥٦) صفحة.

٥١ ـ فهرس أحاديث شرح معاني الآثار للطَّحاوي: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي.

طُبع بعالم الكتب في بيروت عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

٥٢ ـ موسوعة أطراف الحديث النَّبوي الشريف: إعداد أبي هاجر، محمد السَّعيد بن بَسْيُوني زغلول.

ضمنها أحاديث (١٢٦) كتاب، رَتَّب أوائل أحاديثها علىٰ حروف المعجم.

طُبعت بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٨٩ م في أحد عشر مجلَّد. ثم ألحقها بذيلٍ يحتوي علىٰ مئة كتاب أخرىٰ، طبعه بمكتبة الغرباء في المدينة المنَّورة عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م في أربع مجلَّدات.

٥٣ ـ موسوعة الحديث النبوي الشريف علىٰ أقراص الكمبيوتر(C.D.): إعداد شركة العريس في بيروت.

وقد احتوىٰ الإصدارُ الأخيرُ عام ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م علىٰ أحاديث (١٦٠٠) كتابٍ، ومن المتوقَّع صدورَ نسخة مطوّرة أكثر تشتمل علىٰ زيادة مصادر.

فهارس كتب الحديث غير الأصلية المراجع:

المقصود بالمصادر غير الأصلية ـ أو المراجع ـ الكتب التي وُضعت بعد القرن الخامس الهجري، واستمدَّت أحاديثها من كتب القرون الخمسة الأولى، ولم تروها بأسانيدها.

١ ـ فهرس أحاديث «الموضوعات»: لابن الجوزي (المتوفىٰ سنة ٩٥٧ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب الأستاذ نور الدين بوياجيلار بآخره، ورتَّب فيه أحاديث الكتاب علىٰ حروف المعجم. لم أطّلع عليه.

٢ ـ **فهرس أحاديث «الطب من الكتاب والسنّة»**: للموفّق البغدادي (المتوفىٰ سنة ٦٢٩ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب عبد المعطي أمين قلعجي بآخره، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار المعرفة ببيروت عام ١٤٠٦ هـ، في مجلدةٍ.

٣ ـ **فهرس أحاديث «علوم الحديث»**: لابن الصلاح (المتوفىٰ سنة ٦٤٣ هـ). وضعه المحقِّقُ أستاذُنا الشيخ الدكتور نور الدين عتر بآخر الكتاب، ورَتَّب فيه الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

طُبع في المكتبة العلمية بالمدينة المنوَّرة عام ١٣٩٢ هـ.

٤ ـ **فهرس أحاديث «كتاب الأربعين حديثاً»**: للبكري (المتوفىٰ سنة ٦٥٦ هـ). وضعه محقِّق الكتاب محمد المحفوظ بآخر الكتاب، رتَّب فيه أحاديث الكتاب علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار الغرب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٠ هـ.

٥ ـ **فهرس أحاديث «رياض الصالحين»**: للنَّووي (المتوفىٰ سنة ٦٧٦ هـ). وضعه شارحو الكتاب الأساتذة: مصطفىٰ سعيد الخن، ومصطفىٰ البغا، ومحيي الدين مستو، وعلى الشربجي، ومحمد أمين لطفي في الشرح المسمَّىٰ «نزهة المتقين شرح رياض الصالحين» بآخر الكتاب، ورتَّبوا فيه أحاديث الكتاب علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٣٩٧ هـ.

٦ ـ **فهرس أحاديث «الأذكار»**: للنووي أيضاً. وضعه الأستاذ محيي الدين الشامي بآخره، ورتَّب فيه أحاديثه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار البشائر الإسلامية، ودار التقويم الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٥ هـ.

٧ ـ **فهرس أحاديث «الكلم الطيّب»**: لابن تيمية (المتوفىٰ سنة ٧٢٨ هـ). وضعه محقِّق الكتاب الأستاذعبد العزيز السيروان بآخره، ورتَّب فيه الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار الرائد العربي ببيروت عام ١٤٠٤ هـ.

٨ ـ **فهرس أحاديث «كتاب أحاديث القصاص»**: لابن تيمية أيضاً. وضعه محقِّق الكتاب محمد لطفي الصباغ بآخره، ورتَّب فيه الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٣٩٢ هـ.

٩ ـ **فهرس أحاديث «مشكاة المصابيح»**: للخطيب التبريزي (المتوفىٰ سنة ٧٣٧ هـ). وضعه محقِّق الكتاب الشيخ محمد ناصر الدين الألباني بآخره، ورتَّب فيه الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٣٨٠ هـ في ثلاث مجلَّدات.

١٠ ـ **فهرس أحاديث «الخلاصة في أصول الحديث»**: للحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٣ هـ). وضعه محقِّق الكتاب الأستاذ صبحي السامَرّائي بآخره، ورتَّب فيه الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

طُبع في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٥ هـ.

١١ ـ **فهرس أحاديث «المحرَّر في الحديث»**: لابن عبد الهادي المقدسي (المتوفىٰ سنة ٧٤٤ هـ). وضعه محقّقو الكتاب الأستاذ يوسف عبد الرحمن المرعشلي، والأستاذ محمد سليم سمارة، والأستاذ جمال الذهبي بآخره، ورتَّبوا فيه أوائل الأحاديث علىٰ حروف المعجم، ووضعوا فهرساً آخر للكتاب، رتَّبوا فيه أسماء الصحابة علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار المعرفة ببيروت عام ١٤٠٥ هـ، في مجلَّدين.

١٢ ـ **فهرس أحاديث «الموقظة في علم مصطلح الحديث»**: للذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ). وضعه محقِّق الكتاب الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة في آخره، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٤٠٥ هـ في جزء واحد.

١٣ ـ فهرس أحاديث «المنار المنيف في الصحيح والضعيف»: لابن قيّم الجوزية (المتوفىٰ سنة ٧٥١ هـ). وضعه محقِّق الكتاب الشيخ عبد الفتاح أبو غدة بآخر الكتاب، ورَتَّب فيه الأحاديث حسب حروف المعجم.

طُبع في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٤٠٣ هـ.

١٤ ـ فهرس أحاديث «شرح علل الترمذي»: لابن رجب الحنبلي (المتوفىٰ سنة ٧٩٥ هـ). وضعه محقِّق الكتاب الدكتور نور الدين عتر بآخره، ورَتَّب فيه الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار الملاّح بدمشق عام ١٣٨٠ هـ في مجلَّدتين.

١٥ ـ فهرس أحاديث «شرح علل الترمذي»: لابن رجب الحنبلي (المتوفىٰ سنة ٧٩٥ هـ). وهو الكتاب السابق، لكن حَقَّقه الأستاذ صبحي البدري السَّامَرَّائي، ووضع فهرسه بآخر الكتاب، ورَتَّب فيه الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

طُبع في عالم الكتب ببيروت عام١٤٠٥ هـ في مجلَّدةٍ.

١٦ ـ فهرس أحاديث «النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح»: لابن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ). وضعه محقِّق الكتاب الشيخ ربيع بن هادي عمير بآخره، ورَتَّب فيه أحاديثه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدتين.

١٧ ـ فهرس أحاديث «سلسلة الذهب فيما رواه الإمام الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر»: لابن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ). وضعه محقِّقَ الكتاب الأستاذ عبد المعطي أمين قلعجي بآخره، ورَتَّب فيه الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار المعرفة ببيروت عام ١٤٠٦ هـ في مجلَّدةٍ.

١٨ ـ فهرس أحاديث «تلخيص الحبير»: لابن ححر العسقلاني أيضاً، وضعه الأستاذ يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ورياض عبد الله عبد الهادي في جزءٍ مستقلٍّ، ورتَّبا فيه أحاديث الكتاب الأصلية، والفرعية علىٰ حروف المعجم.

طُبع في جزء مستقل بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ.

١٩ ـ «اللآليء المنثورة في الأحاديث المشهورة مما ألفه الطبع وليس له أصلٌ في الشرع: لابن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ) وهو أول ما وصلنا من كتب الأحاديث المشتهرة. لم أعثر عليه.

٢٠ ـ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة: لشمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (المتوفىٰ سنة ٩٠٢ هـ).

وهو فهرسٌ جامعٌ لكثيرٍ من الأحاديث المشتهرة، بلغت أحاديثه في النسخة المطبوعة المرقَّمة (١٣٥٦) حديثاً. وفيه من الصناعة الحديثية ما ليس في غيره، فسهَّل علىٰ المراجع فيه الكشف بسرعة عن الحديث الذي يريده، وبعد ذكره للحديث يذكر من خرَّجه إن كان له أصلٌ، ويبيِّن درجته من الصحة، وإن لم يكن له أصلٌ؛ بيَّن ذلك، وإن خشي أن يكون له أصلٌ؛ قال: «لا أعرفه» قال عنه ابن العماد الحنبلي: «وهو أجمع من كتاب السيوطي: «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» وفي كلٍّ منهما ما ليس في الآخر»[1].

طُبع كتاب «المقاصدالحسنة» بتحقيق الشيخ عبد الله الغماري، وعبد الوهاب عبد اللطيف في مطبعة دار الأدب العربي بالقاهرة عام ١٣٧٥ هـ في مجلَّدةٍ، وأعيد تصويره بدار الكتب العلمية في بيروت، كما طُبع طبعة جديدة حقّقها الأستاذ محمد عثمان الخشت بدار الكتاب العربي في بيروت عام ١٤٠٥ هـ.

٢١ ـ الغماز علىٰ اللّماز في الأحاديث المشتهرة: لأبي الحسن نور الدين السمهودي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ)، رَتَّب فيه أوائلَ الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار اللواء بالرياض عام ١٤٠١ هـ في مجلَّدةٍ.

٢٢ ـ «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة»: للحافظ جلال الدين السيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ)، وهو كتاب مثل سابقيه.

طُبع بتحقيق الشيخ خليل الميس في دار العربية ببيروت ونشره المكتب الإسلامي عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدةٍ.

---

(١) شذرات الذهب: (٨/ ١٦).

٢٣ ـ فهرس أحاديث «تحذير الخواص من أكاذيب القصّاص»: للسيوطي أيضاً. وضعه محقّق الكتاب الدكتور محمد لطفي الصبّاغ بآخر الكتاب، ورَتَّب فيه أحاديث الكتاب علىٰ حروف المعجم.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدةٍ.

٢٤ ـ فهرس أحاديث «تخريج أحاديث شرح المواقف في علم الكلام»: للسيوطي أيضاً. وضعه محقِّق الكتاب الأستاذ يوسف عبد الرحمٰن المرعشلي في آخره، ورَتَّبه علىٰ حروف حروف المعجم.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٦ هـ.

٢٥ ـ الوسائل السنية: لعلي بن محمد المنوفي (المتوفىٰ سنة ٩٣٩ هـ) وهو كتابٌ في الأحاديث المشتهرة اختصر فيه «المقاصد الحسنة» للسخاوي (المتوفىٰ سنة ٩٠٢ هـ).

لم أعثر عليه.

٢٦ ـ تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور علىٰ ألسنة الناس من الحديث: لابن الديبع الشيباني أيضاً، اختصر فيه «المقاصدَ الحسنة» للسخاوي أيضاً.

طُبع في المطبعة الشرقية بالقاهرة عام ١٣٢٤ هـ في مجلَّدةٍ، وأعيد طبعه بدار الكتاب العربي في بيروت.

٢٧ ـ البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير: لعبد الوهاب بن أحمد الشعراني (المتوفىٰ سنة ٩٧٣ هـ) قال في أوله: (الحمد لله رب العالمين. . . فهذه أحاديث غريبة، قلّ أن يطّلع علىٰ تخريجها عالمٌ من أهل عصرنا، عدّتها نحو من ألفين وثلاثمئة حديث، انتخبتُها من «الجامع الكبير» و«الجامع الصغير» و«زوائد الصغير» كل الثلاثة للجلال السيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ) وأضفتُ إليه جميعَ ما في كتاب السخاوي المسمّىٰ بـ«المقاصد الحسنة». . .).

طُبع في مصر عام ١٢٧٧ هـ في (١٤٨) صفحة.

٢٨ ـ فهرس أحاديث «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع»: للملاّ علي القاري (المتوفىٰ سنة ١٠١٤ هـ). وضعه المحقِّق الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة بآخر الكتاب، ورَتَّب فيه الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٣٨٩ هـ.

٢٩ ـ تسهيل السبيل إلىٰ كشف الإلتباس عمّا دار من الأحاديث بين الناس: لمحمد بن أحمد الخليلي (المتوفىٰ سنة ١٠٥٧ هـ).

وهو في الأحاديث المشتهرة.

٣٠ ـ إتقان ما يحسن من الأحاديث الدائرة علىٰ الألسن: لنجم الدين محمد بن محمد بن محمد الغزي الشافعي (المتوفىٰ سنة ١٠٦١ هـ).

وهو في الأحاديث المشتهرة، جمع فيه بين كتب الزركشي (المتوفىٰ سنة ٩٧٤ هـ) والسيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ) والسخاوي (المتوفىٰ سنة ٩٠٢ هـ) وزاد عليها زيادات حسنة.

٣١ ـ البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف: لابن حمزة الحسيني (المتوفىٰ سنة ١١٢٠ هـ).

رَتَّب فيه أحاديث الكتاب علىٰ حروف المعجم، وذكر سبب كلِّ حديثٍ، ومخرجه.

طُبع في مطبعة حلب عام ١٣٢٩ هـ في مجلَّدةٍ.

٣٢ ـ فهرس أحاديث «البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف»: لابن حمزة الحسيني (المتوفىٰ سنة ١١٢٠ هـ).

وضعه مصحِّح الكتاب الأستاذ سيف الدين الكاتب في الطبعة الصادرة عن دار الكتاب العربي بيروت عام ١٤٠١ هـ.

٣٣ ـ مختصر المقاصد الحسنة للسخاوي: لمحمد بن عبد الباقي الزَّرقاني (المتوفى سنة ١١٢٢ هـ).

وحافظ علىٰ ترتيب أحاديثه علىٰ حروف المعجم.

طُبع بتحقيق محمد لطفي الصباغ في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٣ هـ، في مجلَّدة.

٣٤ ـ فهرس أحاديث «مختصر المقاصد الحسنة»: للزرقاني (المتوفىٰ سنة ١١٢٢ هـ).

وضعه المحقِّق محمد لطفي الصبّاغ بآخر الكتاب، ورَتَّب فيه أحاديث الكتاب علىٰ الكتب والأبواب الفقهية بعد أن كانت علىٰ حروف المعجم.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٣ هـ.

٣٥ ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث علىٰ ألسنة الناس: لإسماعيل بن محمد العجلوني (المتوفىٰ سنة ١١٦٢ هـ).

وهو كتابٌ نافعٌ جيدٌ، حوىٰ كثيراً من الأحاديث المشتهرة، وهو أكبر كتاب في بابه، مرتَّبٌ علىٰ حروف المعجم، لخصَّ فيه مؤلِّفه كتابَ «المقاصد الحسنة» للسخاوي (المتوفىٰ سنة ٩٠٢ هـ) مقتصراً في كل حديث علىٰ بيان مخرجه وصحابيه ورتبته، وأقوال العلماء منه وبعض الفوائد، وضمَّ إليه أحاديث من تقدّمه في هذا الموضوع «كاللآليء المنثورة» لابن حجر (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ) و«الدرر المنتثرة» للسيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ). اشتمل الكتابُ على (٣٢٥٤) حديثاً، فتكون أحاديثه أكثر من ضعفي أحاديث «المقاصد الحسنة».

طُبع بإشراف الأستاذ حسام الدين القدسي بالقاهرة عام ١٣٥١ هـ. وطُبع ثانية بإشراف الشيخ أحمد القلاش في حلب، وصوّرته مؤسسة الرسالة في بيروت عن طبعة حلب.

٣٦ ـ أسنىٰ المطالب في أحاديث مختلفة المراتب: لمحمد بن درويش الحوت البيروتي (المتوفىٰ سنة ١٢٧٦ هـ).

جرَّد فيه أحاديثَ ابن الديبع الشيباني (المتوفىٰ سنة ٩٤٤ هـ) التي اختصرها من «المقاصد الحسنة» للسخاوي (المتوفىٰ سنة ٩٠٢ هـ). وزاد عليها زياداتٍ، ثم قام ولدُه أبو زيد عبد الرحمٰن بعد وفاة والده، فضمَّ الزيادات، إلىٰ الأصل ورتَّبها كلّها علىٰ حروف الهجاء تسهيلاً للفائدة، وسَمَّاه بهذا الاسم، والكتاب علىٰ صغر حجمه يحوي عدداً كبيراً من الأحاديث، ويتكلَّم عنها بشكل مختصر جداً.

طبع في مطبعة مصطفىٰ محمد بالقاهرة، عام ١٣٥٥ هـ، في مجلَّدةٍ، وأعيد طبعه في دار الكتاب العربي ببيروت، ط٢، عام ١٤٠٣ هـ.

٣٧ ـ فهرس أحاديث «الهداية بتخريج أحاديث البداية»: بداية المجتهد لابن رشد للشيخ أحمد بن محمد بن الصدّيق الغُمَاري.

وضعه محقّقو الكتاب: الأستاذ يوسف المرعشلي، وعدنان شلاق، ومحمد سليم سمارة، وعلي الطويل، وعلي بقاعي بآخره، ورتَّبوه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٦ هـ في ثماني مجلَّدات.

٣٨ ـ فهرس أحاديث «تخريج كتاب أربعون حديثاً في اصطناع المعروف للمنذري»: لقاضي القضاة صدر الدين المُناوي (المتوفىٰ سنة ٨٠٣ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب الأستاذ سمير طَه المجذوب بآخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٦ هـ في مجلَّدةٍ.

٣٩ ـ فهرس «تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام للقرضاوي»:

وضعه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في آخر الكتاب الذي عمل بتخريجه، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٥ هـ في جزء.

٤٠ ـ فهرس أحاديث «غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام ليوسف القرضاوي»:

وضعه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في آخر الكتاب، ورتَّب فيه أحاديثه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٠ هـ في مجلَّدةٍ.

٤١ ـ فهرس أحاديث «الإبتهاج بتخريج أحاديث المنهاج للبيضاوي»: للشيخ عبد الله بن محمد بن الصديق الغُمَاري.

وضعه محقّق الكتاب الأستاذ سمير طه المجذوب بآخره، ورتَّب فيه أحاديثه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٥ هـ.

٤٢ ـ فهرس أحاديث «تخريج أحاديث اللُّمع في أصول الفقه للشِّيرازي»: للشيخ عبد الله بن محمد الصديق الغُمَاري.

وضعه الأستاذ يوسف عبد الرحمٰن المرعشلي بآخره، ورَتَّب فيه الأحاديث علىٰ حروف المعجم، ووضع فهرساً للآثار، علىٰ مسانيد الصحابة، جمع فيه تحت كل صحابي أحاديثه.

طُبع في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٤ هـ.

فهارس أحاديث كتب التفسير وعلوم القرآن:

٤٣ ـ فهرس أحاديث «تفسير عبد الرزاق الصنعاني»: (المتوفىٰ سنة ٢١١ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي بآخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ، في مجلَّدتين.

٤٤ ـ فهرس أحاديث «تفسير الطَّبري» المُسَمَّىٰ بـ: «جامع البيان في تفسير القرآن»:

وضعه الناشر في آخر المجلَّد الثلاثين، ورَتَّب فيه أحاديثه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار الفكر ببيروت عام ١٤٠٥ هـ.

٤٥ ـ فهرس أحاديث «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها»: لأبي الفتح عثمان بن جني (المتوفىٰ سنة ٣٩٢ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب الأستاذ علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي بآخره، ورَتَّبا فيه الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

طُبع في المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية بالقاهرة عام ١٣٨٩ هـ في مجلَّدتين.

٤٦ ـ فهرس أحاديث «الكشف عن وجوه القراءات السبع»: لمكِّي بن أبي

طالب القيسي (المتوفىٰ سنة ٤٣٧ هـ). وضعه محقِّق الكتاب الأستاذ محيي الدين رمضان في آخره، ورَتَّب الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدتين.

٤٧ ـ **فهرس أحاديث «مشكل إعراب القرآن»**: لمكِّي أيضاً.

وضعه محقِّق الكتاب الأستاذ حاتم صالح الضامن في آخره، ورَتَّب فيه الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٥ هـ، في مجلَّدتين.

٤٨ ـ **فهرس أحاديث «المكتفىٰ في الوقف والابتداء»**: لأبي عمرو الداني (المتوفىٰ سنة ٤٤٤ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب الأستاذ يوسف عبد الرحمٰن المرعشلي في آخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٤ هـ في جزء.

٤٩ ـ **فهرس أحاديث «المفردات في غريب القرآن»**: للراغب الأصفهاني (المتوفىٰ سنة ٥٠٢ هـ).

وضعه الأستاذ نديم مرعشلي في آخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار الفكر ببيروت عام ١٤٠٥ هـ في مجلَّدةٍ.

٥٠ ـ **فهرس أحاديث «أحكام القرآن»**: للكياهراسي (المتوفىٰ سنة ٥٠٤ هـ).

وضعه الناشر بآخر الكتاب، ورتَّب فيه الأحاديث على حروف المعجم.

طُبع في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٣ هـ في مجلَّدةٍ.

٥١ ـ **فهرس أحاديث «زاد المسير في علم التفسير»**: لابن الجوزي (المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ).

وضعه الناشر في آخر الكتاب، ورَتَّب فيه الأحاديث على حروف المعجم.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٣٨٨ هـ في تسع مجلَّدات.

٥٢ ـ فهرس أحاديث «المرشد الوجيز إلىٰ علوم تتعلَّق بالكتاب العزيز»: لأبي شامة المقدسي (المتوفىٰ سنة ٦٦٥ هـ).

وضعه محقّق الكتاب طيّار آلتي قولاج في آخره، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار صادر ببيروت في مجلَّدةٍ.

٥٣ ـ فهرس أحاديث «تفسير ابن كثير» (المتوفىٰ سنة ٧٧٢ هـ).

وضعه يوسف عبد الرحمٰن المرعشلي، ومحمد سليم سمارة، وجمال حمدي الذهبي، ورياض عبد الله في جزء مستقل، ورتَّبوه علىٰ حروف المعجم، واقتصروا فيه علىٰ الأحاديث دون آثار الصحابة وتفسيراتهم.

طُبع في دار المعرفة ببيروت عام ١٤٠٦ هـ في مجلَّدةٍ.

٥٤ ـ فهرس أحاديث «تفسير ابن كثير»: (المتوفىٰ سنة ٧٧٢ هـ).

وضعه الناشر في آخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طبع بدار الفكر في بيروت في سبع مجلَّدات.

٥٥ ـ فهرس أحاديث «بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز»: للفيروز آبادي (المتوفىٰ سنة ٨١٧ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب الأستاذ محمد علي النجار في آخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في المكتبة العلمية ببيروت في ست مجلَّدات.

٥٦ ـ فهرس أحاديث «تفسير الدر المنثور»: للسيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب الأستاذ عبد الرحمٰن عميرة في آخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٦ هـ.

٥٧ ـ فهرس أحاديث «الإتقان في علوم القرآن»: للسيوطي أيضاً.

وضعه الدكتور مصطفىٰ ديب البغا في آخره، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار ابن كثير بدمشق في مجلَّدتين.

٥٨ ـ فهرس أحاديث «مفحمات الأقران في مبهمات القرآن»: للسيوطي أيضاً.

وضعه مصطفىٰ ديب البغا في الطبعة التي حققها.

٥٩ ـ فهرس أحاديث «فتح الرحمٰن بكشف ما يلتبس في القرآن»: لزكريا الأنصاري (المتوفىٰ سنة ٩٢٦ هـ).

وضعه الأستاذ يوسف عبد الرحمٰن المرعشلي بآخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مكتبة الرياض الحديثة بالرياض عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدةٍ.

فهارس أحاديث كتب التوحيد والعقيدة:

٦٠ ـ فهرس أحاديث «كتاب الإيمان»: لأبي بكر بن أبي شيبة (المتوفىٰ سنة ٢٣٥ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في آخره، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٣ هـ.

٦١ ـ فهرس أحاديث «خلق أفعال العباد والردّ علىٰ الجهمية وأصحاب التعطيل»: للبخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدةٍ.

٦٢ ـ فهرس أحاديث «كتاب القدر»: لجعفر بن محمد الفريابي (المتوفىٰ سنة ٣٠١ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب الأستاذ جمال حمدي الذهبي في آخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار المعرفة ببيروت عام١٤٠٦ هـ في مجلَّدةٍ.

٦٣ ـ فهرس أحاديث «تفسير أسماء الله الحسنىٰ»: لأبي إسحاق الزجاج (المتوفى سنة ٣١١ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب الأستاذ أحمد يوسف الدَّقَّاق في آخره، ورتَّبه على حروف المعجم.

طُبع في دار المأمون بدمشق عام ١٤٠٣ هـ في مجلَّدةٍ.

٦٤ ـ فهرس أحاديث «الإبانة عن أصول الديانة»: لأبي الحسن الأشعري (المتوفى سنة ٣٢٤ هـ).

وضعته محقِّقة الكتاب فوقية حسين محمود في آخر الكتاب، ولم ترتِّبه على حروف المعجم، وإنما حسبما جاءت على تسلسل صفحاته.

طُبع في دار الأنصار بالقاهرة عام ١٣٩٧ هـ في مجلَّدتين.

٦٥ ـ فهرس أحاديث «الإبانة عن أصول الديانة»: للأشعري.

وهو الكتاب السابق نفسه، حقِّقه عبد القادر الأرناؤوط، ورَتَّب أحاديثه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مكتبة دار البيان بدمشق عام ١٤٠١ هـ في مجلَّدةٍ.

٦٦ ـ فهرس أحاديث «الرد علىٰ الجهمية»: لابن منده (المتوفىٰ سنة ٣٩٥ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب وناشره الأستاذ علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، عام ١٤٠١ هـ في مجلَّدةٍ.

٦٧ ـ فهرس أحاديث «كتاب النزول» و«كتاب الصفات»: لأبي الحسن الدَّارقطني (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب وناشره الأستاذ علي بن محمد بن ناصر الفقيهي عام ١٤٠٣ هـ في مجلَّدةٍ.

٦٨ ـ فهرس أحاديث «الرد علىٰ الجهمية»: لابن منده (المتوفىٰ سنة ٣٩٥ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب وناشره الأستاذ علي بن محمد بن ناصر الفقيهي عام ١٤٠١ هـ في مجلَّدةٍ.

٦٩ ـ فهرس أحاديث «دلائل النبوة»: للبيهقي (المتوفىٰ سنة ٤٥٨ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب الأستاذ عبد المعطي أمين قلعجي في آخره، ورَتَّبه على حروف المعجم.

طُبع في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٥ هـ في سبع مجلَّدات.

٧٠ ـ **فهرس أحاديث «شعب الإيمان»**: للبيهقي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب عبد المعطي أمين قلعجي بآخره، ورتَّبه على حروف المعجم.

طُبع في دار الكتب العلمية ببيروت.

٧١ ـ **فهرس أحاديث «الأربعين في دلائل التوحيد»**: لأبي إسماعيل الهروي (المتوفى سنة ٤٨١ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب وناشره الأستاذ علي بن محمد بن ناصر الفقيهي عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدةٍ.

٧٢ ـ **فهرس أحاديث «رسالة في الذبّ عن أبي الحسن الأشعري»**: لابن درباس (المتوفى سنة ٦٥٩ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب وناشره الأستاذ علي بن محمد بن ناصر الفقيهي عام ١٤٠٤ هـ. (طبع مع الكتاب السابق) في مجلَّدةٍ.

٧٣ ـ **فهرس أحاديث «تخريج أحاديث شرح المواقف في علم الكلام»**: للسُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب يوسف عبد الرحمٰن المرعشلي في آخره، ورَتَّبه على حروف المعجم.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٦ هـ في مجلَّدةٍ.

٧٤ ـ **فهرس أحاديث «التصريح بما تواتر في نزول المسيح»**: لشيخ محمد أنور شاه الكشميري (المتوفى سنة ١٣٥٢ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة في آخره، ورتَّبه على حروف المعجم.

طُبع في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب عام ١٣٨٥ هـ في مجلَّدةٍ.

فهارس أحاديث كتب الفقه وأصوله:

٧٥ ـ فهرس أحاديث «مسائل الإمام أحمد»: لابن هانيء النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٢٧٥ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب الأستاذ زهير الشاويش في آخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في المكتب الإسلامي عام ١٤٠٠ هـ في مجلَّدتين.

٧٦ ـ فهرس أحاديث «مسائل الإمام أحمد»: لابنه عبد الله (المتوفىٰ سنة ٢٩٠ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب الأستاذ زهير الشاويش في آخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠١ هـ في مجلَّدةٍ.

٧٧ ـ فهرس أحاديث «اختلاف العلماء»: لمحمد بن نصر المروزي (المتوفىٰ سنة ٢٩٤ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب صبحي السَّامِرَّائي في آخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٥ هـ في مجلَّدةٍ.

٧٨ ـ فهرس أحاديث «الإجماع»: لأبي بكر بن المنذر (المتوفىٰ سنة ٣١٨ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب الأستاذ أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف في آخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار طيبة بالرياض عام ١٤٠٢ هـ في مجلَّدةٍ.

٧٩ ـ فهرس أحاديث «حلية الفقهاء»: لأحمد بن فارس (المتوفىٰ سنة ٣٩٥ هـ).

وضعه المحقِّقُ الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي في آخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في الشركة المتحدة للتوزيع ببيروت عام ١٤٠٣ هـ في مجلَّدةٍ.

٨٠ ـ فهرس أحاديث **«المهذَّب في الفقه الشافعي»**: للشيرازي (المتوفىٰ سنة ٤٧٦ هـ).

وضعه المحقِّق الأستاذ سمير طَه المجذوب في آخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٦ هـ.

٨١ ـ فهرس أحاديث **«تخريج أحاديث اللمع في أصول الفقه»**: للشيرازي (المتوفىٰ سنة ٤٧٦ هـ) ألّف التخريج الشيخ عبد الله الغُماري.

وقد وضع هذا الفهرسَ محقِّق الكتاب يوسف عبد الرحْمن المرعشلي في آخره، ورَتَّب فيه الأحاديث علىٰ حروف المعجم، والآثار علىٰ مسانيد الصحابة.

طُبع الكتاب في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدةٍ.

٨٢ ـ فهرس أحاديث **«المبسوط»**: للسَّرَخْسي الحنفي (المتوفىٰ سنة ٤٩٠ هـ).

وضعه الشيخ خليل الميس في جزءٍ مستقلٍّ ملحقٍ بالكتاب، ورَتَّب فيه أحاديث كلِّ جزء علىٰ حِدَة علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار المعرفة ببيروت عام ١٤٠١ هـ.

٨٣ ـ فهرس أحاديث **«المنخول من تعليقات الأصول»**: للغزالي (المتوفىٰ سنة ٥٠٥ هـ).

وضعه المحقِّقُ الأستاذ محمد حسن هيتو بآخر الكتاب ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار الفكر بدمشق عام ١٤٠٠ هـ في مجلَّدةٍ.

٨٤ ـ فهرس أحاديث **«فتاوىٰ ابن الصلاح»**: (المتوفىٰ سنة ٦٤٣ هـ).

وضعه المحقِّق الأستاذ عبد المعطي أمين قلعجي بآخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٢ هـ في مجلَّدةٍ.

٨٥ ـ فهرس أحاديث «اللُّباب في الجمع بين السُّنّة والكتاب»: للمنجبي (المتوفىٰ سنة٦٨٦ هـ).

وضعه المحقِّقُ الأستاذ محمد فضل عبد العزيز المراد بآخر الكتاب.

طُبع في دار الشروق بجدّة عام ١٤٠٣ هـ في مجلَّدتين.

٨٦ ـ فهرس أحاديث «المغني في أصول الفقه»: لجلال الدين عمر بن محمد الخبّازي (المتوفىٰ سنة ٦٩١ هـ).

وضعه المحقِّقُ الأستاذ محمد مظهر بقا في آخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في جامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة عام ١٤٠٣ هـ في مجلَّدةٍ.

٨٧ ـ فهرس أحاديث «الحسبة في الإسلام»: لشيخ الإمام ابن تيمية (المتوفى سنة ٧٢٨ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب الأستاذ سيد بن أبي سعدة، في آخر الكتاب، ورتَّبه على حروف المعجم.

طُبع في دار الأرقم بالكويت عام ١٤٠٣ هـ في مجلَّدةٍ.

٨٨ ـ فهرس أحاديث «تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العُموم»: لابن كَيْكَلدي العَلاَئي (المتوفىٰ سنة ٧٦١ هـ).

وضعه المحقِّقُ الشيخ عبد الله بن محمد بن إسحاق آل الشيخ في آخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم، نشره محقق الكتاب لأول مرة عام ١٤٠٣ هـ في جزء.

٨٩ ـ فهرس أحاديث «التمهيد في تخريج الفروع علىٰ الأصول»: للأسنوي (المتوفىٰ سنة ٧٧٢ هـ).

وضعه المحقِّق الأستاذ محمد حسن هيتو في آخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٠ هـ في مجلَّدةٍ.

٩٠ ـ **فهرس أحاديث «الميزان الكبرىٰ»**: للشعراني (المتوفىٰ سنة ٩٧٣ هـ).

وضعه المحقِّقُ الأستاذ عبد الرحمٰن عميرة في آخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٦ هـ.

٩١ ـ **فهرس أحاديث «المدخل إلىٰ مذهب الإمام أحمد بن حنبل»**: لابن بدران (المتوفىٰ سنة ١٣٤٦ هـ).

وضعه المحقِّقُ الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠١ هـ في مجلَّدةٍ.

٩٢ ـ **فهرس أحاديث «الهداية بتخريج أحاديث البداية»**: (بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد) للشيخ أحمد بن محمد بن الصديق الغُماري.

وضعه محقِّقو الكتاب: الأستاذ يوسف المرعشلي، وعدنان شلّاق، ومحمد سليم سمارة، وعلي الطويل، وعلي البقاعي بآخره، ورَتَّبوه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٦ هـ في ثماني مجلَّدات.

فهارس أحاديث كتب السِيرَ والتاريخ والتراجم:

٩٣ ـ **فهرست الأقوال الشريفة التي رواها ابن سعد (المتوفىٰ سنة ٢٣٠ هـ) في كتاب «السيرة» وفي «الطبقات»**.

وضعه الدكتور إحسان عبّاس في الطبعة التي اعتنىٰ بها، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار صادر ببيروت عام ١٣٨٨ هـ في تسع مجلَّدات.

٩٤ ـ **فهرس أحاديث «الطبقات الكبرىٰ»**: لابن سعد (٢٣٠ هـ). جزء لم ينشر سابقاً.

وضعه محقِّقُ الكتاب الأستاذ زياد محمد منصور في آخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٣ هـ في مجلَّدةٍ.

٩٥ ـ فهرس أحاديث «طبقات خليفة بن خيّاط»: (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ).

وضعه المحقِّقُ الدكتور أكرم ضياء العُمَري في آخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار طيبة بالرياض عام ١٤٠٢ هـ في مجلَّدةٍ.

٩٦ ـ فهرس أحاديث «فضائل الصحابة»: للإمام أحمد بن حنبل (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ).

وضعه المحقِّق الدكتور وصيّ الله بن محمد عبّاس بآخر الكتاب ورتبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في جامعة أمّ القرىٰ بمكة المكرمة عام ١٤٠٣ هـ في مجلَّدتين.

٩٧ ـ فهرس أحاديث «المنتخب من كتاب أزواج النبي ﷺ»: للزبير بن بَكَّار (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

وضعته محقّقة الكتاب سكينة الشهابي في آخره، ورَتَّبته علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٣ هـ في جزء.

٩٨ ـ فهرس أحاديث «الضعفاء والمتروكين»: للبخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

وضعه الأستاذ يوسف عبد الرحمٰن المرعشلي بآخر الطبعة الصادرة عن دار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ في مجلَّدين.

٩٩ ـ فهرس أحاديث «التاريخ الكبير»: للبخاري، قامت بإعداده دار الكتب العلمية في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ.

١٠٠ ـ فهرس أحاديث «التاريخ الصغير»: للبخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

وضعه يوسف عبد الرحمٰن المرعشلي، ورياض عبد الله عبد الهادي في آخر الطبعة التي حقَّقها الأستاذ محمود إبراهيم زايد.

صدرت عن دار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ في مجلَّدتين.

١٠١ ـ **فهرس أحاديث «أحوال الرجال»**: للجوزجاني (المتوفىٰ سنة ٢٥٩ هـ).

وضعه المحقِّقُ الأستاذ صبحي السَّامَرَّائي بآخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٥ هـ في جزء.

١٠٢ ـ **فهرس أحاديث «الكنىٰ والأسماء»**: للإمام مسلم بن الحجاج (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ).

وضعه المحقِّقُ الأستاذ عبد الرحيم القشقري بآخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدتين.

١٠٣ ـ **فهرس أحاديث «تاريخ الثقات»**: للعجلي (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ).

وضعه المحقق الأستاذ عبد المعطي أمين قلعجي في آخر الكتاب، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٥ هـ في جزء.

١٠٤ ـ **فهرس أحاديث «كتاب الضعفاء»**: لأبي زرعة الرازي (المتوفىٰ سنة ٢٦٤ هـ) و «أجوبته علىٰ أسئلة البرذعي».

وضعه المحقِّق الدكتور سعدي الهاشمي بآخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٢ هـ، (الكتابان مطبوعان ضمن كتاب باسم «أبو زرعة الرازي» ويقع في ٣ مجلَّدات).

١٠٥ ـ **فهرس أحاديث «تركة النبي ﷺ والسُّبُل التي وجّهها فيها»**: لحمّاد بن إسحاق (المتوفىٰ سنة ٢٦٧ هـ).

وضعه المحقِّق الدكتور أكرم ضياء العمري بآخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع علىٰ نفقة المحقق، وتولىٰ هو توزيعه ونشره بالمدينة المنورة عام ١٤٠٤ هـ في جزء.

١٠٦ ـ **فهرس أحاديث «تاريخ أبي زرعة الدمشقي»**: (المتوفىٰ سنة ٢٨١ هـ).

وضعه المحقِّق الأستاذ شكر الله بن نعمة الله القوجاني بآخر الكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٤٠٠ هـ في مجلَّدتين.

١٠٧ ـ **فهرس أحاديث «سؤالات أبي عبيد الآجريّ أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل»**:

وضعه محقِّقُ الكتاب الدكتور محمد علي قاسم العمري في آخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٣ هـ في مجلَّدةٍ.

١٠٨ ـ **فهرس أحاديث «سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة»**: (المتوفىٰ سنة ٢٩٧ هـ) لعلي بن المديني في الجرح والتعديل».

وضعه محقِّقُ الكتاب الدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر بآخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مكتبة المعارف بالرياض عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدةٍ.

١٠٩ ـ **فهرس أحاديث «الضعفاء الكبير»**: لأبي جعفر العُقَيلي (المتوفىٰ سنة ٣٢٢ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب الأستاذ عبد المعطي أمين قلعجي بآخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار الفكر ببيروت عام ١٤٠٤ هـ في سبع مجلَّدات.

١١٠ ـ **فهرس أحاديث «الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ»**: لابن أبي زيد القيرواني (المتوفىٰ سنة ٣٨٦ هـ).

وضعه محقّقا الكتاب الأستاذ محمد أبو الأجفان، والأستاذ عثمان بطيخ، ورتّباه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت، والمكتبة العتيقة بتونس عام ١٤٠٣ هـ في مجلَّدةٍ.

١١١ ـ فهرس أحاديث «سؤالات الحاكم النيسابوري (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ): للدارقطني في الجرح والتعديل»:

وضعه محقِّق الكتاب الدكتور موَّفق بن عبد الله بن عبد القادر بآخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مكتبة المعارف بالرياض عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدةٍ.

١١٢ ـ مفاتيح الذهبان لترتيب أحاديث «تاريخ أصبهان»: لأبي نُعَيْم (المتوفىٰ سنة ٤٣٠ هـ).

وضعه في جزءٍ مستقلٍ الشيخ عبد العزيز بن محمد الصديق الغُماري، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مكتبة المعارف بالرياض عام ١٤٠٤ هـ في جزءٍ.

١١٣ ـ البغية في ترتيب أحاديث «الحلية»: لأبي نُعَيْم أيضاً.

وضعه الشيخ عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في القاهرة، ويصوّر في دار القرآن الكريم بيروت.

١١٤ ـ فهرس أحاديث «سؤالات حمزة بن يوسف السهمي (المتوفىٰ سنة ٤٢٨ هـ) للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل».

وضعه محقِّق الكتاب الدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر بآخره.

طُبع في مكتبة المعارف بالرياض عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدةٍ.

١١٥ ـ مفتاح الترتيب لأحاديث «تاريخ الخطيب» (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

وضعه الشيخ أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، في جزءٍ مستقلٍّ، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مكتبة الخانجي بالقاهرة عام ١٣٥٥ هـ.

١١٦ ـ الجمع والترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب:

وضعه الشيخُ عبد الفتاح أبو غدة.

طُبع بمكتب المطبوعات الإسلامية في حلب عام ١٤٠٦ هـ.

١١٧ ـ فهرس أحاديث «السابق واللاحق»: للخطيب البغدادي أيضاً.

وضعه محقِّق الكتاب الدكتور محمد بن مطر الزهراني بآخره، ورَتَّبه على حروف المعجم.

طُبع في دار طيبة بالرياض عام ١٤٠٢ هـ في مجلَّدةٍ.

١١٨ ـ فهرس أحاديث «الدرر في اختصار المغازي والسير»: لابن عبد البر (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ). وضعه محقِّقُ الكتاب الكتور مصطفى ديب البغا.

١١٩ ـ فهرس أحاديث «مشيخة ابن الجوزي»: (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

وضعه محقّقُ الكتاب الأستاذ محمود محفوظ بآخره، ورتَّبه على حروف المعجم.

طُبع في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٠ هـ في مجلَّدةٍ.

١٢٠ ـ فهرس أحاديث «صفة الصفوة»: لابن الجوزي أيضاً.

وضعه محقِّقا الكتاب الدكتور محمد روّاس قلعجي، ومحمود فاخوري بآخر الكتاب، ورتَّباه على حروف المعجم.

طُبع في دار المعرفة ببيروت عام ١٤٠٥ هـ في أربع مجلَّدات.

١٢١ ـ فهرس أحاديث «كتاب القُصّاص والمُذَكرين»: لابن الجوزي أيضاً.

وضعه محقِّق الكتاب الدكتور محمد بن لُطفي الصبَّاغ بآخره، ورَتَّبه على حروف المعجم.

طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٣ هـ في جزء.

١٢٢ ـ فهرس أحاديث «الكامل في التاريخ»: لابن الأثير الجزري (المتوفى سنة ٦٣٠ هـ).

وضعه الأستاذ سيف الدين الكاتب في جزء مستقلٍّ يَضُمّ مجموعةً من الفهارس ذَيَّل به الكتاب، ورَتَّبه على حروف المعجم.

طُبع في دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٤٠٣ هـ (٩ج، جزء الفهارس).

١٢٣ ـ فهرس أحاديث «عنوان الدراية فيمن عُرِفَ من العلماء في المئة السابعة ببجاية»: لأبي العبّاس الغبريني (المتوفى سنة ٧١٤ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب الأستاذ عادل نويهض بآخره، ورَتَّبه على حروف المعجم.

طُبع في دار الأفاق ببيروت عام ١٣٨٩ هـ (١مج، ١ج).

١٢٤ ـ فهرس أحاديث «سير أعلام النبلاء»: لشمس الدين الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

وضعه محققو الكتاب بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط في جزءٍ خاصٍّ مُفرَدٍ بآخر الكتاب.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت.

١٢٥ ـ فتح الرحمٰن لأحاديث «الميزان»: للذهبي أيضاً.

وضعه برق التوحيدي صاحب زاده في جزءٍ مستقلٍّ، ورَتَّبه على حروف المعجم، واعتمد على الطبعة التي حقَّقها الأستاذ علي محمد البجاوي.

طُبع في فيصل آباد بباكستان، بيت التوحيد، ودار السلام عام١٤٠٣ هـ، وأُعيد طبعه بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ، كما وضع بآخر «ميزان الاعتدال» في الطبعة الأخيرة الصادرة عن دار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ.

١٢٦ ـ فهرس أحاديث «برنامج الوادي آشي»: (المتوفى سنة ٧٤٩ هـ).

وضعه المحقِّق الأستاذ محمد محفوظ بآخر الكتاب، ورَتَّبه على حروف المعجم.

طُبع في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٠ هـ، ١ج.

١٢٧ ـ **فهرس أحاديث «الفصول في اختصار سيرة الرسول»**: لابن كثير (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ).

وضعه المحقّقان: الأستاذ محمد العيد الخطرواي، والأستاذ محيي الدين مستو بآخر الكتاب، ورتَّباه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار اللواء بالرياض عام ١٤٠٠ هـ في مجلَّدةٍ.

١٢٨ ـ **فهرس أحاديث «البداية والنهاية»**: لابن كثير أيضاً.

وضعه الأستاذ أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول في جزءٍ مستقلٍّ مع فهارس أخرىٰ للكتاب، ذيَّله به، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم وفق الطبعة الجديدة الصادرة عن دار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٤ هـ.

١٢٩ ـ **فهرس كتابَيْ: «البداية والنهاية» و«نهاية البداية»**: لابن كثير أيضاً.

وضعه الأستاذ محمد الأشقر، ولم أعثر عليه.

١٣٠ ـ **فهرس أحاديث «البداية والنهاية» لابن كثير**:

وضعه الأستاذ محمود الأرناؤوط، والأستاذ أكرم عبد اللطيف البوشي.

طُبع في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٨ هـ في تسع عشرة مجلَّدةً.

١٣١ ـ **فهرس أحاديث «تهذيب التهذيب»**: لابن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

وضعه ناشرُ الكتاب في جزءٍ ملحقٍ بالكتاب، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار الفكر ببيروت عام ١٤٠٥ هـ في أربع عشرة مجلَّدةً.

١٣٢ ـ **فهرس أحاديث «الرياض الأنيقة في شرح أحاديث خير الخليقة»**: للسيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

وضعه المحقِّقُ الأستاذ أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغول في آخر الكتاب، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار الكتب العليمة ببيروت عام ١٤٠٥ هـ.

١٣٣ ـ فهرس أحاديث «طبقات المفسرين»: للداوردي (المتوفىٰ سنة ٩٤٥ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب الأستاذ علي محمد عمر بآخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مكتبة وهبة بالقاهرة، عام ١٣٩٢ هـ في مجلَّدتين.

فهارس أحاديث كتب الزهد والتصوف:

١٣٤ ـ فهرس مسانيد الصحابة في «كتاب الزهد والرقائق»: لابن المبارك (المتوفىٰ سنة ١٨١ هـ).

وضعه الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي في أول الكتاب، وجمع فيه أحاديث الصحابة تحت أسمائهم.

طُبع في حيدر آباد الهند (١مج، ٢ج).

١٣٥ ـ إسعاف الملحِّين بترتيب أحاديث «إحياء علوم الدين»: للغزالي (المتوفىٰ سنة ٥٠٥ هـ).

وضعه الأستاذ محمود سعيد ممدوح، ورتّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع بآخر الطبعة الصادرة عن دار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٥ هـ في خمس مجلَّدات.

١٣٦ ـ ترتيب تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للغزالي:

وضعه الشيخ عبد الفتَّاح أبو غدّة.

وطُبع بمكتب المطبوعات الإسلامية في حلب عام ١٤٠٦ هـ.

فهارس أحاديث كتب اللغة والأدب:

١٣٧ ـ فهرس أحاديث «كتاب سيبويه»: (المتوفىٰ سنة ١٨٠ هـ).

وضعه الأستاذ عبد السَّلام محمد هارون في آخر الطبعة التي حقَّقها، وأفرد لها

جزءاً خاصاً بفهارس الكتاب، وهو مرتَّبٌ علىٰ حروف المعجم، وأحاديثه قليلةً.

طُبع في الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة عام ١٣٩٥ هـ في خمس مجلَّدات.

١٣٨ ـ **فهرس أحاديث «اشتقاق الأسماء»**: للأصمعي (المتوفىٰ سنة ٢١٦ هـ).

وضعه مُحَقِّقا الكتاب: رمضان عبدالتواب، وصلاح الدين الهادي، وهو مرتَّبٌ علىٰ حروف المعجم، وأحاديثه قليلةٌ جداً.

طُبع في مكتبة الخانجي بالقاهرة عام ١٤٠٠ هـ في مجلَّد.

١٣٩ ـ **فهرس أحاديث «البُرصان والعُرجان والعميان والحولان»**: للجاحظ (المتوفىٰ سنة ٢٥٥ هـ).

وضعه المحقِّقُ الأستاذ محمد مرسي الخولي بآخر الكتاب.

طُبع في القاهرة عام ١٣٩٢ هـ، وأُعيد طبعه منقَّحاً في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠١ هـ في مجلَّدةٍ.

١٤٠ ـ **فهرس أحاديث «الكامل»**: للمبّرد (المتوفىٰ سنة ٢٨٥ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم في آخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار النهضة بالقاهرة (مصر) عام ١٤٠١ هـ في أربع مجلَّدات.

١٤١ ـ **فهرس أحاديث «العقد الفريد»**: لابن عبد ربه الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٣٢٧ هـ).

وضعه محقِّقا الكتاب: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحمد رشاد عبد المطّلب بآخره، ورتَّباه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار الكتاب العربي ببيروت عام ١٤٠٣ هـ في سبع مجلَّدات.

١٤٢ ـ **فهرس أحاديث «الجُمل في النحو»**: للزجاجي (المتوفىٰ سنة ٣٤٠ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب الأستاذ علي توفيق الحمد بآخره، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم، طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت، ودار الأمل بعمان عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدةٍ.

١٤٣ ـ **فهرس أحاديث «سرّ صناعة الإعراب»**: لابن جنّي (المتوفىٰ سنة ٣٩٢ هـ).

وضعه محقِّق الكتاب حسن هويدي بآخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار القلم بدمشق عام ١٤٠٥ هـ (١مج، ١ج).

١٤٤ ـ **فهرس أحاديث «مجمل اللغة»**: لابن فارس (المتوفىٰ سنة ٣٩٥).

وضعه محقِّق الكتاب زهير عبد المحسن سلطان بآخره، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٤ هـ في مجلَّدتين.

١٤٥ ـ **فهرس أحاديث «فصل المقال في شرح كتاب الأمثال»**: لأبي عُبَيْد البكري (المتوفىٰ سنة ٤٨٧ هـ).

وضعه محقّقا الكتاب: إحسان عباس، وعبد المجيد عابدين بآخره، ورتّباه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٣ هـ.

١٤٦ ـ **فهرس أحاديث «رصف المباني في شرح حروف المعاني»**: للمالقي (المتوفىٰ سنة ٧٠٢ هـ).

وضعه محقّق الكتاب الأستاذ أحمد محمد الخرّاط بآخره، ورَتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع في دار القلم بدمشق عام ١٤٠٥ هـ في مجلَّدةٍ.

١٤٧ ـ **معجم الحديث في «لسان العرب»**: لابن منظور (المتوفىٰ سنة ٧١١ هـ).

وضعه الأستاذ خليل عمايرة، وأحمد أبو الهيجا في جزء مستقل إلىٰ جانب

جملة من الفهارس، هي: معجم الأماكن والبلدان، معجم الأمثال، معجم الأقوال، معجم الآيات، معجم الأعلام، معجم الشعراء، معجم القبائل والجماعات، معجم الوقائع، معجم الكتب، معجم اللغات واللهجات.

طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٦ هـ.

١٤٨ - **فهرس أحاديث «الإفادات والإنشادات»**: لأبي إسحاق الشاطبي (المتوفىٰ سنة ٧٩٠ هـ).

وضعه محقق الكتاب الأستاذ محمد أبو الأجفان في آخره، ورتبه علىٰ حروف المعجم، طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٣ هـ في مجلَّدةٍ.

١٤٩ - **فهرس أحاديث «تعليق الفرائد علىٰ تسهيل الفوائد»**: للدماميني (المتوفىٰ سنة ٨٢٧ هـ).

وضعه الأستاذ محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد المفدي بآخر الكتاب، ورتَّبَهُ علىٰ حروف المعجم.

نشره محقّق الكتاب لأول مرة عام ١٤٠٣ هـ في مجلَّدتين.

١٥٠ - **فهرس أحاديث «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع»**: للسيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

وضعه محقِّقُ الكتاب الأستاذ عبد العال سالم مكرم في جزء مستقل بآخر الكتاب خصصّه للفهارس، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم.

طُبع لأول مرة في دار البحوث العلمية بالكويت عام١٤٠٠ هـ في سبع مجلَّدات، وأعيد طبعه في مؤسسة الرسالة ببيروت.

وقد ظهرت فهارسُ كثيرةٌ لكتب السنة، وقلَّما يُوجَد كتابٌ إلاّ ووُضِعَ له فهرسٌ مستقلٌ، أو مُلْحَق بالكتاب، كما ظهرت موسوعاتٌ حديثيةٌ كثيرةٌ على الحاسوب الآلي يصعب حصرُ جميعها، وما ذكرنا منها هو أول ما وُضع للكتب من الفهارس[(١)].

* * *

(١) استفدنا في هذا البحث من «علم فهرسة الحديث» ومن «مصادر الدراسات الإسلامية» للأستاذ يوسف المُرعشلي.